د. محمد صالح بن مصطفى

العثمانيون في تونس

1957-1505

التاريخ. الآثار. السكان و سلوكاتهم





الطبعة الثانية

د. محمد صالح بن مصطفى

العثمانيّون في تونس

1505-1957

التاريخ -الآثار- السكان وسلوكاتهم

نقوش عربية 2021

عنوان الكتاب: العثمانيّون في تونس 1505-1957
المؤلّف: د. محمد صالح بن مصطفى
الطبعة الثانية تونس 2021
الترقيم الدولي للكتاب:
978-9938-07-424-6
فكرة الغلاف: مروان بن مصطفى
تنفيذ الغلاف: ياسين الكحلاوي

الناشر: دار نقوش عربية2021
33، نهج لينين – تونس– 1000
www.editions-arabesques.tn
البريدالإلكتروني:
editionsarabesques.tunis@gmail.com

إلى روح والديّ

المقدّمة

إنّه لمن دواعي الشرف أن نقدّم إلى القاريء الكريم تأليفا يتعرّض إلى تاريخ الأتراك العثمانييّن[1] بالبلاد التونسيّة منذ تمركز القرصان عرّوج بجربة سنة 1505 لممارسة "حرفته" إلى خلع المجلس القومي التأسيسي في 25 جويلية 1957 الأمين باي آخر ممثّل لحكم البايات الحسينيّين المنبثق عن الحكم التركي العثماني.

لقد عرفت البلاد التونسيّة بعد سقوط الدولة الحفصيّة سنة 1574 أنظمة متفرّعة عن الحكم التّركي العثماني كان إنطلاقها مع الباشاوات ثمّ الدايات وصولا إلى الدولتين المراديّة والحسينيّة.

لقد أعطت الدولة الحسينيّة خلال 252 سنة من الحكم للإيالة التونسيّة (أي الولاية العثمانيّة) "جذورا تونسيّة" على عكس ما حصل بإيالتي طرابلس والجزائر بالخصوص إذ كانت القطيعة واضحة بين الحكّام الأتراك العثمانييّن والأهالي وكان ذلك من أسباب إحتلال الجزائر منذ 1830.

إنّ الغرض من هذا التأليف المستند إلى مصادر ومراجع قيّمة هو الحرص على التعريف بحقبة هامّة من تاريخ تونس الحديث والمعاصر لأنّ الفترة الممتّدة من 1505 إلى 1957 ساهمت بقدر كبير في وضع أسس الهويّة

[1] أمراء أتراك عرفوا باسم مؤسّس سلالتهم عثمان الأوّل.

التونسيّة وفي تكوين مجتمع متماسك إلى حدّ ما حتّى في حالات التأزّم التي عانت منها البلاد وسكّانها.

إنّ الحكم المنبثق عن الوجود التركي العثماني خاصة مع الحسينيّين ساهم في بلورة "طابع تونسي" ميّز البلاد وسكّانها ولا يزال تأثيره قائما إلى الآن: وهو الإستثناء التونسي مغاربيّا وعربيّا.

كما لم نقتصر في هذا التأليف على التاريخ السياسي بل حرصنا في الباب الثاني على التعريف بالآثار المعماريّة التى وقع تشييدها خلال أربعة قرون ونصف ممّا أثرى العمارة بالبلاد التونسيّة في عديد الإختصاصات وأعطى العاصمة ونسبيّا المدن الساحليّة طابعها الحالي.

لقد احتلّت آثارهذه الفترة مع الدايات والمراديّين والحسينيّين مكانة هامّة في معمار البلاد التونسيّة ومع التأثيرات المختلفة تركيّة - عثمانيّة وأندلسيّة – موريسكيّة وأوروبيّة ومحليّة تَولّد طابع "معماري تونسي" تجلّى من خلال أشكال وأنماط المساجد والقصور والثكنات... التي شيّدها بناؤون وحرفيّون وعمّال أتقنوا حرفهم وتوارثوها أحيانا خلال أربعة قرون ونصف...

وفي الباب الثالث من هذا الكتاب تعرّضنا إلى التغيّيرات الحاصلة على الصعيد الإجتماعي خاصة سلوكات السكّان المكتسبة مع قدوم عناصر من مختلف مناطق الإمبراطوريّة العثمانيّة مثل "البوشناق" من البوسنة والهرسك و"الأرناووط" من ألبانيا واليونانيّين وغيرهم مع تدفّق الأسرى النصارى الذين جلبهم القراصنة والعبيد السود الذين جلبتهم قوافل النخّاسين.

كما ازداد عدد الأندلسيّين مع قدوم المورسكيّين بعد طردهم من إسبانيا في بداية القرن السابع عشر.

تعزّزت الجالية الأوروبيّة بقدوم مزيد من الإيطاليّين (أصيلي الجنوب بالخصوص) والمالطيّين والإسبان والفرنسيّين... وكذلك المرتدّين والمغامرين لتعاطي التجارة والقرصنة. إزداد أيضا عدد اليهود مع قدوم يهود من إسبانيا.

أجبرتهم، مثل المورسكيّين، محاكم وشرطة الكنيسة المسيحيّة على الفرار ومغادرة ديارهم فاستقبلتهم الإيالة التونسيّة على غرار يهود "ليفورن" Livourne[1] بعدهم وقد عرفوا بيهود "قرانة" (GRANA).

ومن العناصر التي برزت وتدعّمت الكراغلة[2] مع انتشار ظاهرة زواج العناصر التركيّة العثمانيّة من التونسيّات خاصة بالمدن الساحليّة وكان لعسكر زواوة[3] تواجد بالإيالة بحكم "حرفتهم" في المهن الحربيّة.

أكسب هذا "الخليط العرقي" سكّان الإيالة سلوكات جديدة تأكّدت من خلال انتشار أكثر من ظاهرة إجتماعيّة أو سلوكيّة كتدخين التبغ والقنّب الهندي (التكروري) وشرب الخمر وتعاطي القمار وتفشّي الدعارة خاصة وقد رسّخ الإستعمار الفرنسي منذ 1881 هذه السلوكات الجديدة بالإيالة على نطاق واسع.

لكنّ التلاقح مع حضارات أخرى مكّن التونسيّين من التّعرّف على فنون جديدة كالمسرح والسينما ومزيد إثراء ميدان الصحافة المكتوبة والمسموعة بفضل الراديو مع التّلذذ بألوان موسيقيّة جديدة.

---

[1] وهو ميناء يقع على سواحل البحر المتوسّط بمنطقة "طسكان" (TOSCANE) الإيطاليّة لجأ إليه يهود إسبانيا وحتّى البرتغال بعد طردهم ومنه حلّوا بالإيالة التونسيّة.

[2] الكرغلي هو من كان والده تركي عثماني وأمّه تونسيّة ويسمّى أيضا الكزدغلي.

[3] إنتموا إلى قبيلة أمازيغيّة جزائريّة إمتهنوا المهن العسكريّة وعملوا كمرتزقة لصالح عديد الأنظمة كالبايات والسلط الفرنسيّة.

البـــاب الأوّل

التـــاريـــخ

I-الأتراك العثمانيّون بالبلاد التونسيّة

عجزت الدول المغاربيّة على مجابهة الخطر النّصراني وخاصة الإسباني فاستنجد السكّان بالمغامرين من القراصنة العثمانيّين وأشهرهم الإخوة (بربروس) Barberousse[1]: عرّوج وإلياس وإسحاق وخير الدين. كان الإخوة الأربعة أبناء خزّاف من جزيرة "ميتيلني" (Mitylène) اليونانيّة إحترفوا القرصنة منذ حداثة سنّهم فلقي إلياس حتفه وأسر فرسان القديس يوحنا[2] عرّوج فعانى الويلات ولمّا تخلّص من أسره أقسم على الإنتقام من المسيحيّين.

نقل عرّوج نشاطه من الضفّة الشرقيّة إلى الغربيّة من البحر المتوسّط وتفنّن في السّطو على مراكب النصارى خاصة الإسبان فانضمّ إليه المغامرون من عثمانيّين وأندلسيّين ونصارى مرتدّين[3] بحثا عن الغنائم.

إستغلّ السلطان الحفصي أبي عبد الله محمّد الثاني (1494-1527) تواجد عرّوج قريبا من سواحل مملكته فاقترح عليه إستغلال مراسي البلاد التونسيّة وخاصة جزيرة جربة منذ 1505 كقاعدة تنطلق منها مراكبه (وتلجأ إليها) للسّطو على سفن المسيحيّين مقابل الحصول على خُمس الغنائم.

لكنّ طموحات عرّوج كانت أكبر خاصة بعد أن استنجد به أهالي المغرب الأوسط (الجزائر) لإنقاذهم من الخطر الإسباني فتمكّن من السيطرة على عدّة مناطق كتلمسان فأعلن نفسه سلطانا ممّا جعل الإسبان يعدّون له العدّة فتمكّنوا من القضاء عليه سنة 1518.

---

[1] أصحاب اللحى الحمراء.

[2] LES CHEVALIERS DE SAINT JEAN وهم رهبان وفرسان أطردهم سليمان القانوني من جزيرة "رودوس"(RHODES) قرب اليونان سنة 1522 فتحصّنوا بجزيرة مالطة وأصبحوا يعرفون بفرسان مالطة.

[3] نصارى إعتنقوا الإسلام للمساهمة في القرصنة والحصول على الغنائم.

تفطّن خير الدين "بربروس" وهو المتمرّس على فنون الحرب خاصة في البحر إلى استحالة التغلّب على الإسبان (وقد أخذ العبرة من مصرع أخيه) بالاعتماد على إمكانيّات قراصنته المتواضعة فحرص على ربط مصيره بالدولة العثمانيّة الحريصة على وضع قدم بالضفة الغربيّة للمتوسّط.

أعلن خير الدين ولاءه للسلطان العثماني سليم الأوّل فتحصّل منه على لقب باشا (والي) وبيلربلي (أمير الأمراء) مع دعم بالرّجال والعتاد فانطلق يواصل ما عجز عن تحقيقه أخوه عروج بالمغرب الأوسط فاحتلّ عدّة مدن خاصة مدينة الجزائر سنة 1525 فدعّم مرساها لتنطلق منه مراكبه غازية في البحر المتوسّط.

1.خير الدين بربروس وتدخّل الإسبان

عرف خير الدين بطموحه الكبير وحنكته السياسيّة ودرايته بأوضاع البحر المتوسّط بما في ذلك الوضعيّة المتدهورة للبلدان المغاربيّة فنزع لباس القرصان ليرتدي بدلة الغازي موجّها أنظاره بعد الجزائر نحو البلاد التونسيّة واعيا بتدهور أوضاعها وتخبّط سلاطينها في المشاكل التي استعصى عليهم حلّها.

غادرت مراكب خير الدين الجزائر متوجّهة نحو السواحل التونسيّة فوقع الإستيلاء بسهولة على بنزرت ومنها تمّ التّوجه نحو العاصمة ممّا جعل السلطان الحسن الحفصي يغادرها للفارق الكبير في ميزان القوى مع جيش خير الدين المدعّم سياسيّا من الباب العالي. دخل خير الدين تونس العاصمة، ورغم مقاومة سكّان ربض باب سويقة تمكّن من احتلالها وخطب فيها باسم سيّده السلطان العثماني.

حاول الحسن الحفصي تعبئة القبائل لصدّ خير الدين لكنّها سرعان ما تقهقرت إلى مناطقها بعد أن عجزت على الصمود أمام مدافعه فأجبرت على طلب الأمان والرضوخ للأمر الواقع.

تيقّن الحسن الحفصي أنّ إمكانيّات مملكته لا تمكّنه من مقاومة جند خير الدين المتفوّق "تقنيّا" فلم يبق أمامه إلاّ الارتماء في أحضان الإسبان.

كان إمبراطور الإسبان "شارل كان" (الخامس) حريصا على وضع حدّ لنشاط القراصنة العثمانيّين وزادت مخاوفه لمّا استولى خير الدين على الجزائر ففكّر في تنظيم حملة عليها.

لكنّ استنجاد الحسن الحفصي به جعله يقتنع بضرورة التدخّل أوّلا في تونس فجهّز جيشا تكوّن من 30 ألف جندي من إسبان وإيطاليين[1] حلّوا على متن 400 مركب أرست بقرطاج ثمّ افتكّت ميناء حلق الوادي في 14 جويلية 1535 وزحفت نحو العاصمة التي فضّل خير الدين مغادرتها لاقتناعه بتفوّق الجيش الإسباني عليه، فرجع إلى الجزائر ومنها إلى الأستانة[2] أين عيّنه السلطان العثماني قائد أسطوله إلى أن توفّي سنة 1546.

بادر "شارل كان" بإرجاع الحسن الحفصي إلى عرشه في حين إنتشر الجنود الإسبان في العاصمة فعاثوا فيها فسادا تقتيلا وسبيا ونهبا وتدميرا (بحثا عن الكنوز) وقد قتل ثلث سكّان المدينة وأسر الإسبان الثلث الثاني وفرّ الثلث الثالث نحو البوادي حسب بعض المصادر.

فرض "شارل كان" على الحسن الحفصي معاهدة سنة 1535 مكّنت الإسبان من التواجد بكامل أنحاء البلاد مع التنازل لهم عن عنابة وبنزرت وحلق الوادي كما تحصّل المسيحيّون أيضا على حقّ إقامة شعائرهم الدينيّة بكلّ حريّة وتعهّد الحسن الحفصي بدفع غرامة سنويّة مجحفة حدّدت بـ12.000 دوكة[3].

---

[1] كانت إمبراطوريّة "شارل كان" تمتدّ على عديد المناطق الأوروبيّة.

[2] العاصمة إسطنبول وقتئذ.

[3] عملة إسبانيّة.

لكنّ حليف الإسبان وجد نفسه في عزلة سياسيّة إذ نقم عليه ا
فاضطرّ للإستنجاد بحلفائه للمحافظة على بعض المدن كقليبية و
وصفاقس والمنستير سنة 1540.

حرص الأهالي على الإنتقام منه فساندوا ابنه أحمد سلطان الم
بمولاي حميدة فتمكّن من هزم أبيه وأخذه أسيرا و سمل عينيه ف
حياته محتميا بالطريقة الشابيّة[1] بالقيروان إلى أن توّفي بها ذليلا ممقو

بنى السلطان أحمد الحفصي سياسته على المناورة بين الإسبان والأ
فاستفاد من إعانة النصارى للتغلّب على أحد خصومه من الحفصيّين
مكّنه من الإستحواذ على العاصمة والتمركز بها وإمضاء معاهدات مع ا
الإسباني لقلعة حلق الوادي في وقت حاول فيه إستمالة العثمانيّين للحص
على مدد يمكّنه من إسترجاع الأراضي الخارجة عن سلطته.

لكنّ السلطان أحمد الحفصي لم يكن حازما ولعلّ إيمانه باستح
إعادة ملك أجداده أمام هول الأخطار المحدقة به جعله يميل للترف والمج
فازداد ضعف وتقهقر السلطنة الحفصيّة فطمع فيها من جديد العثمانيّون

إستغلّ الرايس درغوث[2] هذه الوضعيّة المتدهورة فحرص على إنه
مشروع خير الدين فجعل من المهدية قاعدة له.

كان الرايس درغوث خبيرا في الخدع الحربيّة ممّا مكّنه من مباغ
الجيش الإسباني والإستيلاء على جربة سنة 1551. مكّنته هذه الإنتصار
من الحصول من الباب العالي على لقب باشا على طرابلس فواصل تدخّل
بالتراب التونسي فأخضع قفصة لسلطته في 20 ديسمبر 1556 وأط
الطريقة الشابيّة من القيروان واضعا حدّا لنفوذها في 3 جانفي 1558

---

[1] تأسّست الطريقة الشابيّة بالقيروان مع بداية القرن 16 بعد تقلّص نفوذ الحفصيّين

[2] قائد عثماني أصيل الأناضول إشتهر بقيادة السفن، قُتل عند محاصرة جزيرة مالطة سنة 1565

اِغتنم درغوث باشا اِنشغال إسبانيا بالأوضاع الأوروبيّة وخاصة نزاعها مع فرنسا لتدعيم نفوذه بالبلاد التونسيّة.

لكن بعد إبرام الإمبراطوريّة الإسبانيّة معاهدة "كاتو كمبرزيس"-Cateau-cambrésis- مع فرنسا سنة 1559 تفرّغت من جديد للشأن المغاربي خاصة بعد أن هزم والي الجزائر علي باشا جيش السلطان أحمد بباجة ودخل تونس منتصرا سنة 1569 فأخذ البيعة للسلطان العثماني سليم الثاني. بعد ذلك ترك فرقة تركيّة بالقصبة تحرس وتدير شؤون المدينة تحت إمرة القائد رمضان ثمّ قفل راجعا إلى الجزائر.

تحالفت في الأثناء إسبانيا مع البابا ودولة البندقيّة ممّا مكّنها من الإنتصار على العثمانيّين بقيادة "دون خوان النمساوي" في معركة "لبانت" (Lépante) البحريّة قرب اليونان في 7 أكتوبر 1571.

إسترجعت الإمبراطوريّة الإسبانيّة أنفاسها بعد هذا الإنتصار فعاودت الكرّة على تونس إذ باغت "دون خوان" أخ الإمبراطور الإسباني "فيليب الثاني" الحامية التركيّة واستولى على تونس في 9 أكتوبر 1573.

ورغم أنّ السلطان أحمد الحفصي هو الذي إستنجد بالإسبان فقد نصّب "دون خوان" أخاه محمّد سلطانا جديدا باعتباره أكثر طوعيّة للإملاءات الإسبانيّة منها قبوله إقتسام السلطة مع الكونت "سربلوني" القائد الإسباني. عزم الإسبان هذه المرّة على تركيز وجودهم بصفة جديّة ودائمة فأمر "دون خوان" قبل مغادرته البلاد ببناء "البستيون" وهي مدينة جديدة محصّنة إنطلق حفر أسسها يوم 11 نوفمبر 1573 بمشاركة 4000 إيطالي و4000 إسباني. كان شكل "البستيون" سداسيّا ذي ستة أضلاع وستة أبراج مع جانب مطلّ على بحيرة تونس طوله 122 مترا.

قدّرت المساحة الداخليّة "للبستيون" بحوالي عشرة أو أحد عشر هكتارا وكانت دائرته ضعف دائرة حصن حلق الوادي وقد واجه أحد أبراجه في

الجنوب الغربي باب البحر على بعد حوالي
الكنيسة الحاليّة المطلّة على تمثال ابن خلد
مسيحيّة. أمّا في الطرف المقابل على مشارف بـ
في اتّجاه الشرق وقدّرت المسافة الفاصلة بين الـ

إحتوى "البستيون" على عدّة أبراج أخرى
ومساكن للجند وأحياء حرفيّة ومحلاّت
والمستودعات وحتّى صيدليّة. وقد تمّ جلب الـ
تهدّمت من جرّاء المعارك أو نتيجة بحث الجنـ
استعمل الإسبان اليد العاملة التونسيّة عنوة في

لكنّ السؤال الذي يجب طرحه يحوم حول

تجسّم ردّ فعل سكّان تونس من خلال "حادث

بعد إستيلاء "دون خوان" على العاصمة
جنديًا في حين بقيت المدينة شبه خالية من سكّا
المسيحي وسكن بيوتها وقد إلتحق بهم الملاّحة وا
على ما بها من أمتعة وأثاث مع مواصلة البحث
بعضها فقد قاموا بتهديم المباني.

إمتلأت أسواق المدينة بالأمتـ فبيعـ
وأنسجة وأدوات فضيّة وحتّى التو ن

نقم السكّان على هذا الوضع و
وجد الجنود الإسبان تونسيّا مسلم
بالبارود فألقي عليه القبض فتسبب
ربض باب سو ... تبادل عنف و
800 مسلما ... أسر عديد

إغتنم الإسبان حادثة الشكارة ليعودوا لعمليّات النهب والسلب والتشفّي من السكّان خاصة أهالي ربض باب سويقة الذين كما سبق ذكره قاوموا جند خير الدين باعتباره رغم إنتمائه للإسلام غازيا أجنبيّا.

حرص الإسبان على مزيد التشفّي من أهالي باب سويقة فحوّلوا الأنشطة التي كانت تُمارس بربضهم إلى ربض باب الجزيرة باعتبار سكّانه مسالمين وقد أبوا سابقا الوقوف في وجه خير الدين وجنده.

كانت "حادثة الشكارة" منعطفا حاسما جعل أهل تونس وخاصة سكّان ربض باب سويقة يؤثرون الأخوّة الإسلاميّة عن الولاء للحفصيّين وحلفائهم الإسبان فتمّت مقاومتهم مع مساندة الجيش العثماني.

لكن في الأثناء عزمت السلطنة العثمانيّة وضع حدّ بصفة نهائيّة لحضور الإسباني بتونس مغتنمة تركيز الإمبراطوريّة الإسبانيّة مجهوداتها على ممتلكاتها الأوروبيّة.

كلّف السلطان العثماني سليم الثاني سنان باشا أحد أبرز رجال دولته قيادة الأسطول العثماني لمحاربة الإسبان في تونس. كما زحفت قوّات بريّة تابعة للأتراك العثمانيّين قادمة من القيروان وطرابلس.

تمكّنت القوّات العثمانيّة بقيادة سنان باشا وعلج علي من افتكاك مدينة تونس ... سبان يوم 17 جويلية 1574 في حين وجدت مقاومة كبيرة من ... انيّة لحلق الوادي ممّا كبّد العثمانيّين خسائر كبيرة تمنعهم ... صن حلق الوادي[1] يوم 23 أوت 1574.

أمّا "الـ ... فض الإستسلام فحاصره العثمانيّون من كلّ الجهات. لكن ... ان وعددهم 2300 مقاتلا عزموا على الصمود فشلوا هـ ... يوم 30 أوت 1574. تواصلت مقاومة

---

[1] ...راكة حاليّا لا... بعد إلى سجن.

"البستيون" فدارت معارك يومي 9 و10 سبتمبر بأكثر ضراوة مخلّفة مئات الضحايا من الجانبين خاصة من المدافعين على الحصن من النّصارى فسقط 900 جنديّا إيطاليّا من مجموع 1200 يوم 11 سبتمبر 1574.

أمّا ما تبقّى من الجنود فقد إحتموا بالجزيرة[1] الموجودة وسط البحيرة بعد أن قرّر الإسبان مغادرة "البستيون" فسقط بأيدي العثمانيّين.

أسر العثمانيّون 700 مقاتلا و300 صناعيّا مختصّين في فنون الهندسة الحربيّة والبناء.

لم يكتب "للبستيون" إنتهاء أشغاله وبقي على حاله إلى أن قرّر مراد باي مؤسس الدولة المراديّة تهديم ما بقي منه قُبيل منتصف القرن السابع عشر.

أصبحت البلاد التونسيّة منذ انتصار العثمانيّين "إيالة" تابعة للباب العالي فسقطت الدولة الحفصيّة بعد أن حكمت البلاد قرابة ثلاثة قرون ونصف.

رتّب سنان باشا أمور الإيالة الجديدة فعيّن على رأسها باشا (واليّا) يدير شؤونها مع الإبقاء على أربعة آلاف جندي إنكشاري[2] بالعاصمة تحت إمرة قائد يُلقّب بالداي. كما أسند نظر هذه العساكر إلى الآغة وكلّف أمير لواء يعرف بالباي بجمع الضرائب. وأنشأ أيضا ديوانا كان بمثابة الحكومة تضمّ كلّ مسؤولي الإيالة لتدبير شؤونها.

غادر سنان باشا الإيالة بعد ترتيب أمورها يوم 22 سبتمبر 1574.

-2- حكم الباشاوات والدايات

أصبحت الإيالة التونسيّة يحكمها باشاوات أوّلهم حيدر باشا منذ 1574.

---

[1] جزيرة شكلي حاليّا، شيّدها الحفصيّون وسط بحيرة تونس للتنزّه.

[2] جيش عرف بالجديد تجلب عناصره في سنّ مبكّرة من المقاطعات المسيحيّة فيعتنقون الإسلام ويتدرّبون على فنون الحرب.

يحكم الباشاوات الإيالة التونسيّة خلال ثلاث سنوات ويراقبهم إداريّا الصدر الأعظم (الوزير الأكبر) نيابة عن السلطان العثماني ويتمثّل دورهم في إدارة شؤون الإيالة وجمع الجباية وتوزيع رواتب العسكر مع حفظ الأمن والذود عن البلاد خاصة من تعديّات النصارى.

تميّز حكم الباشاوات بعدم الإستقرار ممّا أجبر الباب العالي على إحداث خطّة كاهية (نائب) للباشا تتمثّل في إدارة شؤون الإيالة بتوكيل من قبل الباشا نفسه أو تعويضه عند غيابه. لكنّ هذا الأمر لم يحدث.

ولأنّ الأتراك العثمانيّون لا يتقنون اللّغة العربيّة فإنهم يستعينون بترجمان (مترجم) عند التخاطب مع التونسيّين كما إتّخذوا مستشارا من الأهالي يعرف "بالقايد" يسدي لهم النصائح حتّى يتمكّنوا من الإلمام بخصائص البلاد وسكّانها.

يستعين الباشا بالباي في جمع الجباية إذ تخرج المحلّة (الجيش المصاحب للباي عند جمعه الضرائب) مرّتين صيفا لمناطق إنتاج الحبوب وخريفا وشتاءا لمناطق إنتاج الزيت والتمور.

أمّا الشؤون الخارجيّة وخاصة نشاط القرصنة أو البحر فيشرف عليها "القبودان" ويشرف آغة حلق الوادي على نشاط هذا المرسى لحمايته مع مراقبة المراكب الداخلة والمغادرة. ويشرف "قائد قمرق" (المسؤول على الديوانة) حلق الوادي على إستخلاص الضرائب الموظّفة على البضائع.

يلعب الديوان دورا هامًّا فهو يُمثّل العسكر أي القوّة الرّئيسية التي بدونها لا يستتبّ أمن الإيالة. يترأس الآغة الفئة العسكريّة مدّة حوالي ستة أشهر ثمّ يتركها لغيره وللآغة كاهية يعوّضه عند الضرورة. يتركّب الديوان أيضا من البلكباشيّة (ويمثّلون صنفا أدنى من الآغاوات) ويشرفون على قيادة الوجق[1] العثماني ويستعينون بقادة أقلّ منهم رتبة وهم الأدباشيّون

---

[1] الجند.

ويشاركون في أعمال الديوان حسب الأقدميّة. أمّا العساكر فليس من حقّهم المشاركة في الديوان كأعضاء بل كمجرّد "ملاحظين".

توجد صلب الديوان نوع من العدالة إذ لكلّ فرد الحق في أن يمرّ بالديوان لكن عليه انتظار دوره فالأدباشي بإمكانه أن يصبح بلكباشيّا إلى غير ذلك.

تتمثّل مهام الديوان في النظر في الشؤون العسكريّة مع الإحتفاظ بدفاتر الإنكشاريّة والإستجابة لحاجيّاتهم و تعيين الحاميات كحامية حلق الوادي مع جلب المعدّات الحربيّة وبصفة عامة كلّ ما يتعلّق بالجند التركي العثماني يبقى من مشمولاته.

تقع استشارة الديوان في بعض الشؤون السياسيّة لكنّه لا يفرض رأيه على الباشا الذي يبقى صاحب السلطة الحقيقيّة.

ورغم أنّ سنان باشا قبل مغادرته البلاد "أوحى" أنّ بعض أعيان الأهالي بإمكانهم حضور أعمال الديوان فإنّ الواقع بيّن أنّ الحضور تركي عثماني بالأساس وتُحرّر الوثائق باللّغة التركيّة.

يمكن أن نعتبر الديوان والحكم التركي العثماني من النوع "الألقرشي"[1] إذ تحكم فئة قليلة (وأجنبيّة) الأهالي دون استشارتهم بتوكيل من السلطان العثماني فتكرّس سلطات مطلقة خوّلتها الإستبداد خاصة عند جمع المجابي مع افتكاك أملاك الأهالي كالأراضي الفلاحيّة ولم تسلم منهم حتّى أملاك الزوايا رغم صبغتها "المقدّسة".

شمل التميز حتّى الميدان الديني فالفقهاء الأتراك الحنفيّون لهم الكلمة الأولى في الإفتاء قبل فقهاء البلاد المالكيّين.

كرّس الأتراك العثمانيّون منذ 1574 مجتمعا "تفاضليّا" فكانت المرتبة الأولى لهم ويأتي بعدهم الكراغلة ثمّ الأهالي في أسفل السلّم الإجتماعي –

---

[1] نظام تسوسه جماعة ضيّقة من الحكّام إستبّدوا بالحكم على أساس عرقي أو ديني.

السياسي – الديني حتّى أنّ أصحاب السلطة الجدد فضّلوا من هم من أصل أندلسي على بقيّة سكّان الإيالة الأصليّين !؟

لكنّ المجتمع التركي العثماني لم يخلو بدوره من تناقضات وحزازات عرفت أوجها سنة 1590 لمّا ثار الأدباشيّون على رؤسائهم المسيطرين على الديوان فتمّ الفتك بالكثير منهم بسبب ظلمهم وغلظتهم في واقعة عرفت "بواقعة البلكباشيّة" إذ قام العسكر بمهاجمة قادتهم في الديوان فقتلوا منهم ثمانين رجلا ألقوا أشلاءهم ببطحاء القصبة وتتبّعوا منازلهم بالنهب.

اِنعقد بعد ذلك مجلس ضمّ الباشا والباي وأربعين دايا إختاروا من بينهم الداي إبراهيم رودسلي لتولّي إمارة العسكر وحفظ أمن الحاضرة فأصبح الداي صاحب النفوذ الحقيقي بدلا من الباشا إذ هو مجرّد موظّف لا تسانده قوّة عسكريّة فلا يتحكّم في "الوجق" (الجند). لكنّ إبراهيم رودسلي تعرّض خلال السنوات الثلاث التي أدار فيها شؤون الإيالة إلى مزاحمة بقيّة الدايات "فاستأذن" في السير إلى الحج ثمّ إلى بلاده جزيرة رودس أين توّفي.

لم تعرف الإيالة التونسيّة نزاعات دايات الجزائر فمن شدّة تنافس هؤلاء وعند عجز أحدهم على فرض نفسه على البقيّة يلجؤون إلى "حلّ غريب" يتمثّل في تقديم أيّ كان من الأتراك لحكم إيالة الجزائر حتّى وإن لا ينتمي لسلك العسكر فاختاروا حمّارا (يملك حميرا يحمل عليها البضاعة بمقابل) وهو علي الململوي فأصبح آغة وحكم الإيالة من 1754 إلى 1766 !؟

تولّى شؤون الإيالة التونسيّة بعد إبراهيم رودسلي، موسى داي لكنّه لم يصمد لأنّه أراد الإنفراد بالحكم فخشي على نفسه وطلب الخروج للحج فأذن له الديوان بذلك مع إعلامه أن لا رغبة في عودته فامتثل.

أصبح عثمان داي منذ 1598 صاحب الأمر فوجد منافسة من قبل صفر داي لكنّه تمكّن من التفوّق عليه بفضل مساندة جلّ الوجق فأجبر منافسه على مغادرة البلاد نحو الجزائر.

قدم عثمان داي إلى تونس سنة 1574 مع جند سنان باشا وسرعان ما تميّز بجِدّه وحزمه ففرض نفسه على بقيّة الدايات وتمكّن من توطيد سلطته بعد الحدّ من صلاحيّات الديوان ممّا أفقده جلّ اختصاصاته وانتزع من الباشا سلطاته وامتيازاته فأصبح دوره "شرفيّا" يتمثّل في تسلّم القفطان[1] من الباب العالي.

اِعتمد عثمان داي في حكمه على رجال أخلصوا له مثل يوسف داي كما كان يخرج بنفسه أحيانا على رأس المحلّة لاستخلاص الجباية رغم ثقته في رمضان باي صاحب هذه الخطّة.

كان عثمان داي حازما مع مرتكبي الشغب والرافضين طاعته فكسّر شوكة القبائل الثائرة مثل أولاد سعيد بالساحل وأولاد شنوف بالكاف... وتخلّص من منافسه "رايس البحر" محمّد باي بن حسين باشا الذي خطّط للثورة عليه فتمّ قتله سنة 1608.

اِستفاد عثمان داي من قدوم المورسكيّين بعد طردهم من إسبانيا بعد سنة 1609 ومكّنهم من الأراضي الفلاحيّة فساهموا في تطوير الزراعة في عديد المناطق كسليمان وقرمبالية والجديدة ومجاز الباب وتستور... وسكن قسم منهم العاصمة في أماكن أصبحت تُعرف بهم مثل حومة الأندلس وبنوا بربض باب سويقة جامع "سبحان الله" إتّخذوه بيت صلاة ومكانا يجتمعون فيه للتشاور في أمورهم.

اِستعادت الإيالة شيئا من توازنها فتحسّنت أوضاع السكّان خاصة مع استتباب الأمن وعدم مبالغة عثمان داي في فرض الجباية. ترك عثمان داي الإيالة عند وفاته سنة 1610 في وضع عامّة مقبولا خاصة إذا قورن بما تشهده الجزائر من ثورات الدايات واعتداءاتهم على السكّان ممّا أحدث قطيعة مع العنصر التركي ستكون عواقبه وخيمة على البلاد فيما بعد.

[1] نوع من اللباس الرسمي يبعث به السلطان للباشا.

كان عثمان داي يستثيق بيوسف داي وهو مِن أخلص مقرّبيه وقد ذكر ابن أبي الضياف[1] أنّ عثمان داي "خرج ليلة منفردا فأحسّ بأثر خلفه فوجد يوسف داي فقال له ما أخرجك في هذا الوقت؟ فأجابه: أخرجني الخوف عليك". توطّدت العلاقة بين الرجلين فأصبح يوسف داي صهر عثمان داي ومساعده الأوّل ومحلّ ثقته ولمّا قربت منيّته أشار عثمان داي على الدايات بتقديم يوسف داي لإدارة شؤون الإيالة لما تتوّفر فيه من شروط كالإستقامة ومعرفة شؤون البلاد والعباد فعمل الدايات بنصيحته فأصبح يوسف داي حاكم البلاد سنة 1610.

تحوّلت السلطة إلى يوسف داي بصفة سلميّة جنّبت البلاد والعباد الفتن التي كانت تعرفها إيالة الجزائر خلال حكم داياتها فعند هلاك أحدهم تقع اضطرابات يذهب ضحيّتها الأهالي فأربعة عشر دايا من بين الثلاثين الذين تعاقبوا على الحكم من 1671 إلى 1818 فرضوا أنفسهم بالقوّة بعد أن اشتعلت نار الفتنة واغتيال أسلافهم.

إنّ الإستنتاج الذي يفرض نفسه هو أنّ تونس رغم كونها إيالة عثمانيّة يحكمها العسكر على غرار الجزائر وطرابلس مثّلت "إستثناءا" فكأنّ حكم داياتها إصطبغ بعادات البلاد وطباع أهلها فكان أقلّ وطأة ممّا عرفته الجزائر ولعلّ هذا ما عابه دايات الجزائر على الدايات والبايات المراديّين وخاصة الحسينيّين كما ستقع الإشارة لذلك لاحقا.

واصل يوسف داي طريقة حكم صهره فكان سديد الرأي عادلا،ففرض الجباية دون مبالغة مع إظهار حزم وعزيمة ممّا مكنه من انتزاع طاعة القبائل.

لكن في عهده طرحت مشكلة الحدود مع إيالة الجزائر التي اغتنم داياتها "المتغطرسون" نزاعا بين قبيلتين تونسيّة وجزائريّة على الحدود ليدخلوا في حرب

[1] ابن أبي الضياف: الإتحاف الجزء 2 ص 28.

مع الإيالة التونسيّة عرفت بواقعة "السطارة" قرب الكاف إنتصروا فيها سنة 1627 وبعد الهدنة تفاوض دايات الإيالتين وتمّ وضع الحدود سنة 1628[1].

لكنّ يوسف داي تمكّن على الصعيد الخارجي من استرجاع جزيرة جربة من باشا طرابلس.

عرفت الإيالة التونسيّة في عهد عثمان داي ويوسف داي بعض الرخاء مع فرض الجباية بصفة "معقولة" وذلك يعود لأهميّة الموارد المتأتيّة من القرصنة التي علا شأنها مع عديد الرياس أمثال أسطا مراد حتّى قيل "أنّه جلب لتونس اثني عشر ألف أسير وحوالي تسعين مركبا بين كبيرة وصغيرة".

فرض نشاط القرصنة إنشاء مرسى غار الملح الحربي وقد بلغ عدد معتقلات (bagnes) الأسرى النصارى ثلاثة عشر تمثّل فضاءات واسعة تشمل أماكن للعبادة وأخرى للّهو يؤمّها العساكر الأتراك.

تطوّر نشاط القرصنة بصفة جعلت الدول الأوروبيّة تركّز قنصليّات لها بالإيالة "لمساومة" فدية أسراها والإطمئنان على أوضاعهم التي لم تكن عامّة سيّئة لأنّهم يمثّلون "بضاعة" ذات قيمة.

II-قيام الدولة المراديّة

ما انفكّ خلال حكم عثمان داي ويوسف داي يعلو شأن الباي وذلك بفضل خروجه بالمحلّة (العسكر) لجمع أموال الجباية فيقطتع منها رواتب الجند الذين يصاحبونه طيلة الصيف (لجمع جباية مناطق الحبوب شمالا) والخريف والشتاء (لجمع الجباية الموّظفة على الزياتين والتمور بالساحل والجريد) فتكوّنت نوع من "الألفة" بينه وبينهم فبدأ يكتسب تدريجيّا حظوة ما فتئت تتنامى.

---

[1] بقيت الحدود التونسيّة الجزائريّة من وقتئذ على حالها إلى سنة 1970 عندما "أجبرت تونس المستقلّة" على "بيع" قسم من أراضيها للجزائر مقابل 10 مليون دينارا جزائريّا !!

يعتبر رمضان باي أبرز من تفطّن بذكائه وقوّة شخصيّته إلى أهميّة خطّته وقد اعتمد عليه عثمان داي ويوسف داي فأظهر قدرة كبيرة على كسب ثقة سيّديه واحترام العسكر ممّا مكّنه من تكسير شوكة أعتى القبائل كأولاد بالليل وأولاد سعيد وأهل جبال عمدون ووسلات وفطناسة...

اِستعان رمضان باي بدوره بمجموعة من المماليك أبرزهم مراد باي الذي "خلف" سيّده في هذه الخطّة بعد وفاته في فترة حكم يوسف داي فأظهر حزما وعزما ومعرفة بخاصيّات البلاد وأهلها.

كان مراد باي مملوكا أصيل جزيرة "كورسيكا" (La Corse) فعرف بمراد كورسو وقد جُلب صغيرا وأسلم على يدي مولاه رمضان باي فنشأ في البلاد وتكلّم لغتها واطّلع تدريجيّا على خفايا خطّة الباي بفضل ثقة سيّده فسار على خطاه، إلاّ أنّه كان أكثر طموحا وجرأة ففي حياة يوسف داي أقدم على طلب أمرين من الباب العالي: أوّلهما حصوله على فرمان سلطاني يخوّله تولّي منصب الباشا والقيام بخطّته، أمّا الثاني فهو السّماح له بحقّ توريث السلطة وتولية ابنه بعده. لم يعارض يوسف داي مطلبيه ولم يعمل على إقالته فواصل خطّته إلى أن توفّي سنة 1631 فورثه ابنه حمّودة باشا الذي يمكن أن نعتبره المؤسّس الرّسمي للدولة المراديّة خاصة بعد وفاة يوسف داي سنة 1637.

1.فترة القوّة

خرج حمّودة باشا المرادي بالمحلّة منذ 1631 فوضع حدًّا لأعمال الشغب التي قام بها أولاد سعيد وأجبرهم على التقهقر إلى طرابلس ثمّ تقدّم نحو حامة قابس وأخضع سكّانها وهزم أولاد شنوف بالكاف وكذلك فعل بسكّان جبال مطماطة وجبال عمدون وبشيخ قبيلة دريد علي بن عبد الصمد الشابي وبشيخ الحنانشة خالد بن نصر بوادي سراط.

أظهر الباي حنكة فائقة في إدارة شؤون العسكر فنظّم أوجاق الصبايحيّة بتونس والقيروان والكاف وباجة فزادت هيبته واستتبّ له الأمن.

كما تحصّل من الباب العالي على فرمان التولية وعلى منصب باشا (رغم مباشرته لهذه الخطّة بفضل ما تحصّل عليه والده)، إلاّ أنّه أراد التأكيد على مساندة السلطنة العثمانيّة لمزيد ترسيخ نفوذه أمام كلّ طموح خاصة وأنّ منصب الداي لازال قائما، إذ أنّ بعض الآغاوات لهم طموح كبير في إعادة السلطة للعسكر أمثال مراد قريق أحد أعيان الجند وكذلك الداي الحاج مصطفى قارة أكوز آغة القصبة الذي فرض نفسه في خطّة داي وقد كان "مقداما جريئا على سفك الدماء" لكنّه لم يتجرأ على الثورة على حمّودة باشا المرادي الذي جعل ابنه مراد باي يقود المحلّة ممّا سيمكّنه من خلافته ثمّ رتّب أوجاق الصبايحيّة بأربعة مراكز أساسيّة وهي تونس والقيروان والكاف وباجة فاستتبّ له الأمن.

توفّي حمّودة باشا المرادي سنة 1666 وقد مهّد الطريق لابنه مراد باي (الثاني) بعد أن جلب له من الباب العالي الباشاويّة ممّا مكّنه من خلافته دون عناء ولا منافسة من إخوته.

كان مراد باي الثاني حازما أيضا سار على خطى أبيه وجدّه فنظّم الأمور بمنطقة الجريد ثمّ هزم جند الترك بطرابلس بعد قتلهم الباشا عثمان حليفه.

قاد بعد ذلك عسكره نحو جبل وسلات وقد دأبت قبائله على العِصيان فهزمها وقد فضّل شيخ الجبل بالقاسم الشوك الإنتحار سنة 1675 فانتزع بحزمه وقدرة عسكره إحترام بقيّة القبائل.

كما تخلّص من طائفة من جند الترك خطّطت للثورة عليه بالقضاء عليها وتهديم مقرّها وهو فندق قريب من جامع الزيتونة.

لم يقبل جند الترك وداياتهم حكم البايات المراديّين آملين في الرجوع للسلطة على غرار الداي شعبان الذي أراد إحداث الفتنة بين مراد باي الثاني وابنه لفرض نفسه. لكنّ مراد باي الثاني إستمال الديوان وأكابر العسكر فتمكّن من التخلّص من الداي شعبان.

تواصلت محاولات العصيان من قبل الداي الحاج علي لاز الذي إستغلّ خروج مراد باي الثاني بالمحلّة فألّب قادة العسكر على صاحب السلطة فعوّضوه بمحمّد آغة وتمكّن "المتمرّدان" من جعل بعض القبائل كأولاد سعيد والمثاليث تشقّ عصا الطاعة خاصة أنّها ناقمة على البايات المراديّين بعد كسر شوكتها.

تمكّن عسكر الباي من هزم الثائرين ومن معهما من القبائل في ما عرفت بواقعة "الملّاسين" سنة 1673 فوضع حدًّا لهذه المحاولة "الإنقلابيّة" فتخلّص من خصميه.

2. تنازع البايات المراديّين

لئن تمكّن المراديّون من فرض أنفسهم على أعدائهم من دايات وقبائل ثائرة فقد فشلوا في الصمود أمام نزاعاتهم وتنافسهم على الحكم ممّا سيعجّل بالقضاء على دولتهم.

سارت الأمور عاديّة أوّل الأمر إذ اتّفق أهل الحلّ والعقد من قادة الوجق وأعيان البلاد على تقديم ابن مراد باي الثاني محمّد باي لخلافته لكنّ منافسته على العرش لم تأتي من إخوته الثلاثة بل من عمّه محمّد الحفصي.

بنى محمّد الحفصي استراتيجيّتة على زرع الأحقاد بين الإخوة فأقنع أحد أبناء أخيه علي بطلب الخروج والمشاركة في قيادة المحلّة لجمع المجبى مع مراد باي صاحب السلطة.

وقع علي في شباك عمّه خاصة أنّ الداي مامي جمل شجّعه أيضا على ذلك.

تمكّن الداي مامي جمل من جلب أعضاء الديوان لعلي إلاّ أنّ الباي رفض قطعيّا مشاركة أخيه في قيادة المحلّة.

لكنّ الباي بعد أن تألّب عليه قادة الوجق أجبر على حضور "مداولات" الديوان إلى جانب أخيه وعمّه الذي أوحى لعلي أن يعلن أنّ سنّ عمّه يمنحه أحقيّة الحكم بعد أن وعده بأنّه سيحوّل له زمام الأمور فاستجاب الديوان لهذا الطلب فاضطرّ محمّد باي إلى الفرار إلى الكاف فجمع أنصاره خاصة أنّ جلّ الناس يؤيّدونه وهمّ بمقاتلة عمّه الذي انفضّ عنه جلّ أتباعه فخلع نفسه و"ندم" على ما اقترف وتوجّه نحو الأستانة سنة 1675.

أمّا علي فقد فرّ إلى قسنطينة وتزوّج ابنة شيخ قبيلة الحنانشة سلطان بن نصر فأصبحت له قوّة هامّة مكّنته من الإنتصار على أخيه قرب جبل وسلات سنة 1676، وأجبر محمّد باي على الفرار والإستنجاد بأنصاره بالكاف.

أصبح علي باي صاحب السلطة بعد أن بايعه الأهالي فوطّد حكمه ثمّ غادر العاصمة لجمع المجبى وبوصوله القيروان باغته أخوه بالإستيلاء على منطقة الجريد فتحوّل الباي "الجديد" لملاحقة أخيه الثائر الذي عاد إلى مدينة تونس مع أنصاره.

توّجه علي باي بدوره إلى الحاضرة لمحاربة أخيه فالتقى جنودهما بالفحص فهزم علي أخاه محمّد ممّا اضطرّه للفرار إلى الجزائر للإستنجاد بجند الترك.

لكن في الأثناء حصل ما لم يكن في الحسبان إذ عاد عمّهما من الأستانة بعد حصوله على لقب باشا من السلطنة العثمانيّة فاستثمر هذا الدعم "المعنوي" والسياسي واغتنم نزاع وانشغال ابنَي أخيه في "حربهما الأهليّة" ليدخل العاصمة سنة 1678 ممّا زاد في تعقيد الأمور خاصة أنّ المتنازعين على السلطة أصبحوا ثلاثة !؟.

وجد جند الترك الجزائريّين الفرصة سانحة للتدخّل في "الشأن التونسي" طمعا في الغنائم مع جعل المستنجد بهم تحت "إمرتهم" وهو أمر سيتكرّر عدّة مرّات لاحقا.

تمكّن محمّد باي المدعّم بجند الترك الجزائريّين من هزم أخيه إلاّ أنّه اصطدم بثائر آخر وهو الداي أحمد شلبي خاصة أنّ الدايات لم يقبلوا بتاتا حكم "موظّف" وهي خطّة الباي الحقيقيّة. استقرّ أحمد شلبي بالعاصمة وبرهن عن عزمه الإنفراد بالسلطة على غرار عثمان داي ويوسف داي.

خشي محمّد باي أن يخذله بعض عسكره خاصة أنّ أحمد شلبي تحصّن بالعاصمة فراسل أخاه داعيا إلى الصلح وعلى اقتسام البلاد بينهما وضمّ جهودهما لقتال أحمد شلبي فوافقه أخوه واستجاب له فكانت لمحمّد باي باجة وما حولها والقيروان والمنستير ولعلي باي منطقة الكاف ووسلات وسوسة وبقيّة منطقة الساحل.

وجّه محمّد باي أنصاره نحو الداي أحمد شلبي فجمع رجاله لقتاله إلاّ أنّ الداي كان أكثر عدّة وتجربة فهزم الباي واستولى على محلّته. أمّا علي باي فقد خذله أولاد سعيد "أنصاره" ونهبوا محلّته فتفرّق أتباعه وأُجبر على الفرار فأصبح الداي أحمد شلبي صاحب السلطة خاصة أنّ عديد القبائل دخلت في طاعته.

أعاد الأخوان الكرّة فجمعا ما أمكن جمعه من أتباع لكنّ عسكر أحمد شلبي بقيادة أحد رجاله محمّد منيوط هزمت جند الأخوين بالقيروان فأُجبرا على الفرار والإستنجاد بجند الترك الجزائريّين وكان يقودهم الداي إبراهيم خوجة فجهّز جيشا قاده بنفسه وانضمّ له صاحب قسنطينة عبد الرّحمان بعسكره فتمّت محاصرة العاصمة سنة 1685.

لكنّ الداي أحمد شلبي وأتباعه صمدوا رغم رمي الحصون بالمدافع ودام الحصار تسعة أشهر لجأ بعدها أحمد شلبي إلى القصبة بعد تفرّق أتباعه،

ومنها فرّ ليلا مع مقرّبيه فتبعه أعداؤه ودارت معارك جرح على إثرها فاقتيد أسيرا إلى الداي إبراهيم خوجة صاحب الجزائر.

أمّا الأخوان فقد عادا إلى تناحرهما فأجبر علي باي على الفرار فالتحق به أنصار أخيه وقتلوه قرب منوبة سنة 1686 فانتهت الفتنة (الحرب الأهليّة) وعاد محمّد باي على رأس السلطة رغم ثورة أهل الحامة ممّا أجبره على إخضاعهم بعد إنزال قوّات عن طريق البحر.

خرجت الإيالة منهوكة القوى لما عرفته من خراب وبؤس وعمليّات نهب وتقتيل قام بها أتباع المتناحرين وقد عرفت أوجها مع جند الترك الجزائريّن فهتكوا الأعراض ونهبوا وقتلوا وعادوا إلى الجزائر بعد الحصول على الأموال التي مكّنهم منها محمّد باي كشرط لمساندته بالإضافة إلى ما غنمه العسكر من النهب والسرقات.

تجدر الإشارة إلى أنّ جند الترك الجزائريّين ليست لهم علاقة بالجزائر وسكّانها من عرب وأمازيغ الذين عانوا بدورهم الأهوال نتيجة غطرسة وجَوْر هؤلاء، بل المقصود هم الأتراك أصحاب السلطة الذين يأتون من مختلف مقاطعات الإمبراطورية العثمانيّة فيحرصون على الحصول على أكثر ما يمكن من الأموال والغنائم في أسرع وقت وبكلّ الطرق ثمّ العودة إلى مناطقهم وقد كانوا من المحرّضين على الفتن والثورات بين حكّام الإيالة التونسيّة للتدخّل وفرض شروطهم المجحفة على من يقفون في صفّه.

وفعلا توفّرت لهم فرصة أخرى للتدخّل في شؤون المراديّين تمثّلت في ثورة صهر الباي (زوج أخته) محمّد بن شكر طمعا في السلطة فاستنجد بداي الجزائر شعبان خوجة "على مال إشترطه عليه" ثمّ استمالا باشا طرابلس وأوهماه بأنّ محمّد باي المرادي ينوي مهاجمة طرابلس لضمّها لملكه فساندهما بمراكب على متنها عساكر.

لم يتمكّن محمّد باي من الصمود فانهزم في جوان 1694 وفرّ إلى العاصمة.

لم يستسلم محمّد باي بل جمع ما تبقى له من أتباع لمقاتلة ابن شكر وأنصاره جند الترك الجزائريّين إلاّ أنّ ميزان القوى كان لفائدة المعتدين الذين دعّمتهم عديد القبائل فانهزم وتحصّن بالحاضرة ثلاثة أشهر ثمّ فرّ نحو القيروان فرفض أهلها استقباله ممّا أجبره على "التّيه" في الصحراء.

أصبح ابن شكر صاحب السلطة واختار محمّد طاطار فكان "ظلوما غشوما" تفنّن في سفك الدماء ففي خمسة أشهر قتل ثمانمائة من السكّان دون سبب ولم يستثن أعيان الديوان ولا الفقهاء حتّى أصبح الناس إذا رأوا جَورًا يقولون "هذا حكم طاطار في القصبة".

كان محمّد بن شكر مثل "دايه" ظالما سفّاكا للدماء مشطّا في جمع الجباية حاكما بلا شهامة إذ أراد التنكيل بعائلة محمّد باي وقد تركها في القيروان لكنّ أهلها أغلقوا أبواب مدينتهم وعزموا على محاربته.

لكنّ محمّد باي تمكّن من استمالة عديد القبائل والجنود فالتقى ابن شكر قرب واد مرق الليل بمنطقة القيروان فهزمه وأجبره على الفرار فلاذ بمدينة فاس ولم يحسن صاحبها استقباله لثورته على وليّ نعمته فبقي بها طريدا إلى وفاته.

إلاّ أنّ الداي محمّد طاطار رفض الأمر الواقع فتصدّى له سكّان ربض باب سويقة فأطلق الطاغية يد عسكره ينهبون ويقتلون ثمّ تحصّن بالقصبة في انتظار قدوم جند حليفه شعبان خوجة صاحب الجزائر.

عمل محمّد باي على مهادنة داي الجزائر فأرسل له وفدًا من أعيان البلاد وأعضاء الديوان على غرار الشيخ أبي الغيث البكري إمام جامع الزيتونة والشيخ أبي الحسن سيدي علي عزوز ومحمّد خوجة كاتب الديوان للصّلح بين "الإخوة المسلمين" ورغم تذكيره أنّ الله يمقت من دُعي إلى الصلح ولم يُجب فقد أظهر عُتوًّا وتعنّتًا وعاملهم بقبيح الرّد عازما على مناصرة الداي محمّد طاطار.

لكن وهم عائدون إلى الإيالة ثار الجند على شعبان خوجة فقتلوه فنج
البلاد التونسيّة من حرب أخرى أهليّة ومدمّرة.

أمّا محمّد طاطار فضعف شأنه وقبض عليه وتمّ قتله في جويلية 1695

تمكّن محمّد باي بعد ثورات وحروب ودسائس من الإنفراد بالحكم إ
أن توّفي في 14 أكتوبر 1696.

خلف رمضان باي أخوه محمّد باي مباشرة إثر وفاته فخرج بالمح
ووطّد سلطته بعديد المناطق كسوسة وصفاقس وجربة شتاءا وأجبر ص
أهالي جبال خمير على الطاعة.

لكنّ هذا الحزم لم يدم طويلا إذ أظهر الباي الجديد ميلا كبيرا للّه
والمجون والولع بالموسيقى حتّى أنّه فوّض شؤون العباد والبلاد لأح
"مقرّبيه" خليله المغني مزهود فأصبح صاحب الأمر والنّهي في حين اختف
الباي عن الأنظار وخلا الجوّ لخليله مزهود فنكّل بعديد الأعيان كرج
خزندار وافتكّ منه أمواله بعد تعذيبه كما قتل الشيخ أبي إسحاق إبراه
فتاتة لما له من حظوة عند الباي خشية التأثير عليه.

أشار أيضا على رمضان باي بسمل عيني ابن أخيه مراد باي ابن علي با
حتّى لا يقدر على الثورة عليه. لكنّ الطبيب النصراني الذي كُلّف بالمه
أبدى شفقة عليه وأمره بالتظاهر بالتعامي إلى أن فرّ و لجأ إلى جبل وسلا
فوجد من أهله المساندة ممّا مكّنه من الإستحواذ على الحكم خاصة لـ
أتباع عمّه انفضّوا من حوله فقتله سنة 1699 وأصبح باي البلاد.

3. من الضعف إلى السقـوط

دخلت الإيالة مع مراد باي الثالث عهدا من الظلم والظلمات لم تشه
حتّى في أحلك أيّام الفتن والحروب الأهليّة.

نشأ مراد ابن علي باي يتيما وذاق الأمرّين من محاولة سمل عينيه فأصيب بشيزوفرينيا (schizophrénie) وهي انفصام في الشخصيّة فتصرّف لا كحاكم مستبد حريص على الإنتقام من أعدائه بل "كوحش" خالٍ من كلّ إنسانيّة وقد تأكّدت غلظته "المرضيّة" من تصرّفاته الشنيعة تجاه أنصار عمّه "فألقى عليهم العذاب ما لا تحتمله القوى الحيوانيّة" فجعلهم يتلّقفون رأس عمّه بينهم كالدّمية وأمرهم أن يغنّوا لرأسه كما غنّوا له وهو حيًّا.

قطّع بعد ذلك لحم مزهود وبقيّة مقرّبي عمّه إربًا إربًا بيده مع سمل أعينهم وبعد قطع رؤوسهم أرسلها إلى أهلهم وأجبرهم على دفع "البشارة" فكان هذا الصنيع قمّة في التنكيل.

لم يسلم من مراد الثالث قادة العسكر ولا الأعيان ولا حتّى الفقهاء رغم سمعتهم ومكانتهم عند الأهالي. أصبح الباي مشهورا بسيفه الحادّ ذي الشفرتين ويسمى بالتركيّة "بالة" فلُقّب بمراد "بوبالة" يعني مراد الثالث "السفّاح".

لم تكن تصرّفاته الشنيعة ناجمة عن سخط ونقمة فقط بل سببها أيضا مرضه النفساني الذي أصبح مؤثّرًا فيه من ذلك أنّ أحد مقرّبي عمّه علي بن خلف تمكّن من الفرار من بطشه فنكّل بابنيه الصغيرين (أكبرهما لم يتجاوز سنّ السابعة) بطريقة لا إنسانيّة إذ أمر أطفالا بالعبث والتنكيل بهما ثمّ قطع أوصالهما وجعلها في سفافيد وشواها بنفسه على النار.

وبقدر ما يزداد مرضه تكثر تصرّفاته "الغريبة" فكان يُجبر الفقهاء على مدحه ويسقيهم "الخمر عنوة".

وكان السكّان بعد التنكيل بهم يهيمون في الشعاب والأودية لأنّ عروشهم أصبحت خاوية ومواشيهم قُضي عليها بالقتل.

كانت أيضا علاقاته سيّئة مع جند الترك الجزائريّين فهاجم داي قسنطينة وهزمه لكنّ المدد القادم من مدينة الجزائر أوقعه في هزيمة قرب مدينة سطيف فتقهقر راجعا إلى تونس سنة 1700.

عاد مراد باي الثالث إلى بطشه الوحشي فأباح لصاحب طرابلس مدينة القيروان (لأنّ أهلها أغلقوا أبوابها في وجهه قبل سنة خشية التّنكيل بهم) مكافأة له على مساندته ضدّ داي قسنطينة. تصرّف جند الترك الطرابلسيّين في القيروان وكأنّ أهلها نصارى فسبوا النساء والأطفال وقتلوا ونهبوا ثمّ عادوا إلى إيالتهم.

لم يكف مراد الثالث هذا الصنيع بل أجبر أهل القيروان على تهديم مدينتهم ولم تسلم إلاّ الجوامع والزوايا.

بقي مراد الثالث يتربّص الفرصة لقتال جند الترك الجزائريّين وحتّى نداء السلطان العثماني مصطفى خان للصلح بين قادة الإيالتين بحكم أواصل الأخوّة الإسلاميّة لم يثنيه على تحقيق غرضه وللثأر لنفسه فخرج بعسكره عازما محاربة خصومه جند الترك الجزائريّين سنة 1702.

حلّ بالعاصمة، بعد خروجه، إبراهيم الشريف قادما من إسطنبول وقد سبق أن أرسله مراد الثالث ليجمع له العسكر من الإمبراطوريّة العثمانيّة لمساعدته على التغلّب على خصومه جند الترك الجزائريّين. لكن يبدو أنّ إبراهيم الشريف ووفد من جند الترك الجزائريّين أبلغا السلطنة العثمانيّة بما اقترفه الباي من محارم فاستشار السلطان الفقهاء وأجمعوا على ضرورة تخليص السكّان من بطش وجور حاكمهم فتمّ تكليف إبراهيم الشريف بمهمّة إغتيال الباي مراد الثالث.

خطّط إبراهيم الشريف عمليّة الاغتيال ويبدو أنّ جند الترك كانوا في صفّه فركب "كروسة" الباي وبادر بتقبيل يده ليطمئنّ له وأخذ في محادثته عن رحلته ومهمّته لدى الباب العالي ثمّ اغتاله بإطلاق النار عليه وللتأكّد من موته أجهز عليه بالسيف في 10 جوان 1702.

كما تمّ قتل ما تبقى من العائلة المراديّة مثل ابني محمّد باي وحمّودة بن حسين باي بن مراد (رغم أنه مختلّ العقل) ولم ينجو حتّى ابنه وعمره أربع سنوات فانقرضت الدولة المراديّة.

4. حكم إبراهيم الشريف

يعود أصله إلى جند الترك الجزائريّين وقد حلّ معهم لنصرة الثائر محمّد بن شكر وفضّل بعد ذلك البقاء بالإيالة التونسيّة وأصبح من عسكرها واستقرّ بقفصة وعرف تقدّما في الرتب العسكريّة خاصة عندما أعان محمّد باي المرادي على استرجاع قلعة قفصة من خصومه فبلغ رتبة آغة صبايحيّة الترك.

كما حظي بمكانة هامة عند مراد باي الثالث وقد سبقت الإشارة إلى المهمّة التي كلّفه بها والمتمثّلة في جمع جند من الإمبراطوريّة العثمانيّة لإعانة الباي في حربه ضدّ جند الترك الجزائريّين.

لمّا أصبح حاكم البلاد بعد اغتياله الباي رتّب الأمور بنفسه وخرج بالمحلّة إلى جهة باجة لجمع الجباية.

لكنّ إبراهيم الشريف سرعان ما حاد عن سياسة اللّين و"الرفق بالرعيّة" ناسجا على منوال جند الترك الجزائريّين وقد كان أحدهم فبالغ في فرض المجابي المجحفة وفي الإستيلاء على أموال الناس وكانت معاملته للقبائل قاسيّة وجائرة فافتكّ مواشيها وسلب نساءها وقتل أطفالها بدعوى تكسير شوكتها.

نسج الأتراك على منواله فقتلوا وسبوا ونهبوا المدن والقبائل فثارت عليه بعد أن جعلت على رأسها أحد مماليك محمّد باي علي الصوفي لكنّه لم يصمد أمام جند الترك فهزموه وقتلوه بقلعة سنان.

واصل إبراهيم الشريف الطغيان فعزل الداي وأخذ منصبه فزادت سلطته وقهره خاصة بعد حصوله على لقب باشا من السلطنة العثمانيّة سنة 1703.

ساند الأهالي أحمد بن رجب في ماي 1704 خاصة أنّه وعدهم باتّباع سياسة عادلة تجاههم لكنّ إبراهيم الشريف تمكّن من هزم خصومه وقتل زعيمهم.

ولمّا كان حاكم طرابلس خليل باي من حلفاء مراد باي الثالث فقد أظهر العداء لإبراهيم الشريف حتّى أنّه إعترض وفدا من المصريّين محمّلا بهدايا لإبراهيم الشريف فانتزعها منه ثمّ واصل إستفزازه لحاكم تونس عندما أخذ ما أراد من سفينة تونسيّة أجبرتها الرياح على اللجوء إلى مرسى طرابلس.

جمع إبراهيم الشريف الديوان وأعلم الدايات عزمه محاربة صاحب طرابلس فأيّدوه ممّا مكّنه من الإنتصار عليه في ديسمبر 1704 فأجبر خليل باي على التقهقر نحو طرابلس فحاصرها إبراهيم الشريف ورفض الصلح رغم المال الذي عرضوه عليه.

لكنّ انتشار الطاعون في جنده أخاف أنصاره من القبائل فخذلته وتخلّت عنه فأجبر على الرجوع إلى تونس في فيفري 1705.

ولمّا بلغه أنّ داي الجزائر عشي مصطفى عزم على حربه أراد استباقه فخرج بجنده في 25 أفريل 1705 وحطّ رحاله قرب الكاف لكنّ أولاد سعيد أبرز حلفائه خذلوه وانضمّوا لجند الترك الجزائريّين وقد نسجت عديد القبائل على منوالهم انتقاما وتشفيّا منه نتيجة تنكيله بها. كما أنّ أكبر مساعديه وصاحب سرّه محمّد بن مصطفى المعروف بابن فطيمة خرج بدوره عن طاعته فتبعته قبيلة دريد ممّا جعل إبراهيم الشريف يفقد آخر مسانديه لكنّه رفض الإستسلام وصلح جند الترك الجزائريّين لما فيه من شطط كدفع غرامة ماليّة كبيرة وألف بعير وترك أولاده رهينة إلى تسديد تلك الغرامة.

ورغم تطوّع كاهيته آغة الصبايحيّة حسين بن علي بأن يكون هو الرهينة بدل أبنائه رفض ولم ينتظر جواب جند الترك الجزائريّين وسارع بمحاربتهم

فهزموه وأسروه ونهبوا الكاف وأسروا أيضا أخاه معه في جويلية 1705 فأصبحت الإيالة التونسيّة بدون رأس سلطة عرضة للفوضى والفتن.

III- تأسيس الدولة الحسينيّة

انتشر خبر هزيمة إبراهيم الشريف وأسره بسرعة فخشي السكّان خاصة أهالي العاصمة عواقب هذه الكارثة المتمثّلة في الشغور في السلطة وما يفرزه من تناحر خاصة وأنّ جند الترك الجزائريّين عزموا كعادتهم مهاجمة مدينة تونس للنهب والسلب والقتل وكأنّهم في مدينة "نصرانيّة" يجوز إنتهاك حرماتها؟!

سارع أهل الحلّ والعقد خاصة أعيان الجند والفقهاء بمبايعة كاهية إبراهيم الشريف حسين بن علي ورغم الإمتناع في أوّل الأمر أقنعه العلماء بأنّ الواجب يملي عليه القبول لأنّ الوضعيّة صعبة جدًّا فقبل ودخل الحاضرة لقبول البيعة.

ولد حسين بن علي حوالي 1675-1676 بالكاف من أب أصيل "كندية" وهو ميناء بجزيرة "كريت" اليونانيّة. وصل والده إلى تونس حوالي سنة 1650 فانضمّ للجند في عهد الدولة المراديّة.

تزوّج أبوه علي التركي غزاليّة من إحدى بطون قبيلة شارن (بقي اسم أمّه مجهولا) النازلة جنوب غربي الكاف وكان أخوها من أعيان الكاف يشغل خطّة عامل (موظف سام في العهد المرادي). ولد حسين بن علي كرغليّا ممّا سيمكّنه من إرضاء ومساندة أهل البلاد والعثمانيّين.

كما كانت له أخت من أبيه أمّها من قبيلة أولاد شنوف. تربّى حسين بن علي بقصر الكاف بعد أن فقد والده وهو صغير فتعلّم بعض أصول الفنّ الحربي كاستعمال السيف. أرسل للكّتاب فتعلّم القراءة والكتابة وحفظ ما تيّسر من القرآن الكريم إلاّ أنّه لم يتعلّم التركيّة فلم يتكلّمها ممّا سيجعل نسبة من الأتراك لا يحترمونه.

انتقل حسين بن علي إلى العاصمة مبكرًا فتعلّم "اللّغة الفرنكاويّة" و مزيج من الألفاظ الإيطاليّة والفرنسيّة وحتّى العربيّة. وقد عوّض ضد تعليمه بشغفه بالثقافة التي حرمه تكوينه منها فأحدث بعد توليّه الح مكتبة مرموقة بقصر باردو.

تقلّب حسين بن علي في العهد المرادي في العديد من الوظائف كخزنـ مكلّفا بخزينة الباي المرادي كما عمل لحساب المتمرّد على الحكم المر محمّد بن شكر لكن سرعان ما تخلّى عنه. حظي بعد ذلك بتعيينه آ صبايحيّة الترك في عهد رمضان باي. عيّنه بعد ذلك مراد الثالث واليا بمنـ في منطقة الأعراض (قابس وما حولها) وهي الخطّة التي بقي يشغلها في ع إبراهيم الشريف لمّا دعي ليصبح حاكم الإيالة. تزوّج الباي على غرار أبيه غزاليّة شارنيّة تدعى فاطمة وهي إمرأة بدويّة من قبيلة أمّه ولعلّها ابنة خا غزالي قايد الكاف سنة 1717 وقد أنجبت له بنتا تدعى جليلة ولمّا طـ إمرأته هذه تزوّج من فاطمة عثمانة من سلالة الأميرة عزيزة عثمانة و أنجبت بنتين وابن سمّاه مصطفى لكنّه توفّي ولم يبلغ سنّ المراهقة.

يمكن تفهّم حسرة حسين بن علي بعد وفاة ابنه الذكر الوحيد مـ جعله يقدّم ابن أخيه علي بن محمّد لخلافته.

لكنّ قراصنته أهدوه جارية جنويّة "بكرا" عمرها 13 سنة نادرة الجما أنجبت له بنتين وأربعة أبناء: محمّد الرّشيد وعلي الثاني ومحمود توأم عل وقد توفّي سنة 1746 ومصطفى المتوفّى سنة 1735.

لم يكن الباي الجديد مسرفا ولا بخيلا بل كان مقتصدا فاتّبع سياسـ حذرة مع حسن التصرّف في الأمور الإقتصاديّة ممّا مكّنه من "ادّخار" أموا أعانته في حروبه أو خلال الكوارث الطبيعيّة كالجفاف والمجاعات والأوبئة.

لكنّ هذا الإعتدال لم يمنعه من الإقبال على الملذّات وخاصة ما لذّ وطا من المأكولات كالأرز (المستورد) واللحم "المفروم" وأنواع عديدة من المرق.

حرص حسين بن علي على "مواكبة العصر" لكن في نطاق عادات وأعراف البلاد والعباد فاهتمّ بالعلم وخاصة بالتكتيك الحربي فمثلا كان يطلب من قنصل فرنسا إفهامه تحرك الجيوش خلال الحروب مستعينا بخريطة. كما شجّع في صفاقس تعليم الحساب والفلك فبنى مدرسة بالمدينة.

ومن خصال حسين بن علي اِعتداله ولينه خاصة بعد ما عاشه وما شاهده من عنف وتسلّط في عهد مراد الثالث بين 1699 و 1702. إلاّ أنّ هذا اللّين لم يمنعه من إبراز الحزم وحتّى القساوة تجاه الثائرين خاصة أثناء "الفتنة" تلك الحرب الأهليّة التي تسبّب فيها خروج ابن أخيه علي باشا عن طاعته.

كان حسين بن علي ماهرا سياسيّا و"مكيافليّا" إلى حدّ ما فكان يحذق المناورة والحيلة والعنف إذا اقتضى الأمر للوصول إلى غايته. ولئن اتّفق على أنّ أهل الحلّ والعقد عرضوا عليه منصب الباي وألحّوا عليه قبوله يبدو أنّ ذلك يدخل في استراتيجيّة محكمة وضعها لبلوغ السلطة لكن بصفة تصاعديّة.

بادر حسين بن علي بمساندة الثائر محمّد بن شكر ضدّ محمّد باي المرادي ولمّا أصبح حاكم الإيالة عيّنه كاهيته. ولمّا دارت الأيّام على محمّد بن شكر وأُجبر على مغادرة البلاد عاد حسين بن علي (بعد إعلان توبته) إلى مساندة محمّد باي والولاء له من جديد فعيّن آغة صبايحية الترك. وقد أملت عليه حنكته ودرايته بالوضع السياسي الإبتعاد عن الحكم المركزي والظفر بمنصب قايد الأعراض فوطّد علاقاته بالأهالي خاصة أعيان المدن مدركا أنّه سيجد فيهم سندًا لاعتلاء العرش.

كما إستفاد من تعيينه كاهية دار الباشا فاقترب من الإنكشاريّة وبالتالي من السلطنة العثمانيّة متذكّرا "عروقه" ولعلّ كتمانه سرّ محاولة اغتيال مراد الثالث يدخل ضمن استراتيجيّة بلوغه الحكم فكان جزاؤه منصب آغة الصبايحيّة من إبراهيم الشريف إعترافًا له بالجميل.

ولعلّ اقتراح أهل الحلّ والعقد تقديمه حاكما للبلاد كان بإيعاز منه وحتّى تردّده يبدو مدروسا ليبرهن أنّه لا يجري وراء هذا المنصب وليكبح جماح منافسيه وفعلا نجحت خطّته "الماكيافليّة" فأصبح باي البلاد.

1. خاصيّات حكم حسين بن علي

كانت حالة الإيالة جدّ حرجة فتهدّدها الفوضى وخاصة جند الترك الجزائريّين الذين تأهّبوا مع حليفاتهم بعض القبائل التونسيّة للزحف على العاصمة فقام بحفز الهمم وتجنيد الأهالي مركّزا على حماية البلاد فكلّف الداي الأزعر بالتمركز في النقاط الإستراتيجيّة كالجبل الأخضر وقاد بنفسه الخيّالة خاصة مع ضمّ صبايحيّة الترك والقبائل المساندة له مثل أولاد سعيد وقبيلة الشابي وقبيلة الفراء فتمكّن حسين بن علي من ردّ جند الترك الجزائريّين على أعقابهم و هاجمهم في 24 سبتمبر 1705 قرب سانية بن شوك في أحواز باردو فأجبرهم على التقهقر بعد معركة دامت ساعتين.

باغت حسين بن علي جند الترك الجزائريّين بنجاعة خطّته العسكريّة خاصة وقد تعوّدوا على الإنتصار بسهولة فمع قدرته على هرسلتهم تمكّن بذكاء حادّ من جعل عديد القبائل التونسيّة تنفضّ عن العدو وتعزّز صفوفه بعد أن طمأنها على مصيرها خلافا لمن سبقوه في الحكم كمراد الثالث وإبراهيم الشريف.

تفطّن داي الجزائر عشي مصطفى إلى استحالة إقتحام أسوار العاصمة والإنتصار على حسين بن علي المدعّم بعديد القبائل وآخرها قبيلة الحنانشة المشهورة بحذق رجالها فنون القتال ففضّل رفع الحصار والإنسحاب ليلا في 7 أكتوبر 1705 آخذا معه إبراهيم الشريف كأسير ربما يقع إستعماله لاحقا.

لكنّ حسين بن علي أصرّ على ملاحقة المعتدين (وهي سابقة تحسب له) إلى أن أُجبروا على مغادرة البلاد مفنّدا أسطورة تفوّق جند الترك

الجزائريّين الدائم بالإضافة إلى توطيد العلاقة بالأهالي خاصة أنّ العنصر التركي لم يكن دائما وفيًّا خلال الحروب مع أتراك الجزائر.

لكنّ جند الترك الجزائريّين لم يقولوا كلمتهم الأخيرة إذ حرصوا على لعب ورقة أسيرهم إبراهيم الشريف فتمّ إطلاق سراحه في ديسمبر 1705 بعد إلزامه باسترجاع السلطة من حسين بن علي ودفع غرامة قدرها 150.000 ريالا.

كان أتباع حسين بن علي على يقضة فتمكّنوا من القبض على إبراهيم الشريف بحرا قرب غار الملح في 11 جانفي 1706 وقتله وإرسال رأسه إلى الباي الذي ماانفكّ يدعّم شرعيّته.

واصل دايات الجزائر إستفزاز الباي فبعث له حسين خوجة رسالة يعلمه فيها عزمه مهاجمة طبرقة وقد كانت تستغلّها أسرة "لوملليني" الجنويّة. إعتبر حسين خوجة داي الجزائر أنّ عجز حسين بن علي استرجاع طبرقة يخوّل له إفتكاكها. أجاب حسين بن علي أنّه سيتوجّه بنفسه للإستيلاء عليها معتبرا قوّته كافية لإنجاز الغرض فهدّد سنة 1711 "شركة إفريقيا" المستغلّة للمرجان وبنى على الشاطىء المقابل لطبرقة قصرا جعل عليه حراسة عسكريّة مؤكدًا سيادته "فقطع الحبل" بنوايا جند الترك الجزائريّين. إلاّ أنّهم تمادوا في استفزازه فعملوا على تحريض أتراك الإيالة ضدّ الباي لكنّهم فشلوا إذ اكتشف أمر مخطّطهم فأُحبطت مؤامرتهم.

بعد ذلك استغلّ حسين خوجة داي الجزائر استيلاء القراصنة التونسيّين بقيادة محمّد رايس على سفينة إسبانيّة بها 9 رهبان و149 رجلا مطالبًا باي تونس بإرجاع الغنيمة وتحرير الأسرى. ولمّا رفض باي تونس أعاد حسين خوجة طلبه بأكثر حدّة متوعّدًا بالتدخّل عسكريًّا لكنّه لم يُخِف الباي.

أعاد داي الجزائر الكرّة مهدّدًا باي تونس بشنّ حرب عليه في سبتمبر 1711 لكنّ الباي ثبت على موقفه معتبرًا ما حصل شرعيًّا خاصة أنّ القرصنة أمر واقع يتعاطاها المسيحيّون والمسلمون وعلى رأسهم جند الترك

الجزائريّين. بقيت العلاقات متشنّجة رغم تدخّل الباب العالي إلى سنة 1714 عندما تمّ إطلاق سراح الرهبان. لكنّ داي الجزائر لم يكف عن تدخّله في "الشأن التونسي" إذ اعتدت سفنه على ميناء غار الملح وميناء حلق الوادي سنة 1729.

انكبّ الباي الجديد بعد ذلك على تنظيم أمور إيالته فحرص على وضع حدّ لهجمات القبائل ضد السكّان الحضر والمستقرّين ممّا جنّب الإيالة الإضطرابات إلاّ أنّ حكمه لم يخلو من منافسين أوّلهم الداي الأزعر المعروف بالأصفر آغة القصبة والذي حرص على الإنفراد بالحكم فخطّط لاغتيال صاحب السلطة الشرعيّة لكنّ مؤامرته انكشفت قبل وقوعها إذ باغته حسين بن علي فجراً وأوهمه أنّ أمر بعض الأرياف قد اختلّ ممّا يستوجب تأديب المعتدين والخروج لهم فغادر حسين بن علي تونس متوجّها نحو القيروان فالتفّت حوله القبائل مساندة له. ولمّا تفطّن الداي الأصفر عمل على خداع الباي إذ راسله ليعلمه بحسن نواياه طالبا منه العودة إلى العاصمة ولكن في الوقت نفسه كان يعدّ العدّة لمجابهته كغلق الحصون في وجهه من ناحية وإرسال وفد من الأعيان لاستدراجه من ناحية أخرى. لكنّ الباي بمهارة فائقة جعل أعضاء وفد خصمه يتعاطفون معه فوافقوا على تغيير الداي الأصفر بقارة مصطفى وهذا ما حصل دون استشارة الديوان. أمّا الداي الأصفر فقد أصبح في عزلة بعد عجزه دفع رواتب العسكر خاصة أنّ حسين بن علي حملها معه بعد خروجه من العاصمة ممّا دفع "بالثائر" إلى الإلتجاء إلى زاوية سيدي أحمد بن عروس لكنّ ذلك لم يمنع أعوان الباي من إخراجه من ذلك المقام وإعدامه. لم تقبل بعض القبائل الأمر الواقع فعادت إلى عصيانها خاصة قبيلة الحنانشة بقيادة بوعزيز بن نصر.

دأب الحنانشة على خلق الإضطرابات على الحدود الغربيّة والإلتجاء إلى إيالة الجزائر أو العودة إلى تونس إذ اقتضى الحال.

استعان بوعزيز بن نصر بأحد أقربائه لحثّ القبائل على الثورة مدّعيًا أنّه من سلالة البايات المراديّين لكنّ أمره اكتشف فألقى عليه القبض قايد الباي طراد بن قبران سنة 1713 فاقتيد إلى العاصمة وأعدم.

لكنّ بوعزيز بن نصر واصل العصيان فجمع إثني عشر ألف رجلا واكتسح الجريد ثمّ غرب الإيالة فاستعصى أمره على حسين باي ممّا أجبره على التحالف مع باي قسنطينة حسين كليان لمحاربته لكن بدون جدوى.

أعاد حسين بن علي تحالفه مع باي قسنطينة سنة 1724 فهزماه إلاّ أنّ ابنة الثائر علجيّة باغتت أعداء أبيها بهجمة مضادة خفّفت من هزيمته ومكّنته من استرجاع أنفاسه ممّا أجبر الباي على مهادنته والعفو عليه وتعيينه قائدا على الحنانشة.

لكنّ الباي أجبر على التصدّي لمتمرّد آخر وهو محمّد بن مصطفى المعروف بابن فطيمة وقد كان يحظى بمرتبة مرموقة عند إبراهيم الشريف خاصة أنّه كان موضع سرّه ووزيره.

خطّط ابن فطيمة للإنقلاب على حسين بن علي فخذله في حربه ضدّ جند الترك الجزائريّين آملا في هزيمته وتعويضه مدّعيًا أنّ ثروته الطائلة المقدّرة بمئة ألف ريال تحقّ له نيل منصب الباي بدلا من الباي "المفلس" الذي لا يملك ثروة.

لكنّ حسين بن علي تمكّن من القبض عليه ورغم ذلك عرض عليه الدخول في خدمته فرفض وفرّ إلى إسطنبول لإيجاد الدّعم لكن دون جدوى فاستقرّ بمصر وأخذ يحرّض التونسيّين المتوّجهين أو العائدين من آداء فريضة الحج ضدّ حسين بن علي.

تمكّن ابن فطيمة من جمع مناصريه وتأهّب للإستيلاء على السلطة لكنّ الباي كلّف خاله قايد حصن الكاف باعتراض سبيله فباغته على الحدود مع طرابلس وألقى عليه القبض وقتله سنة 1717.

لم تمنع هذه الأوضاع الباي من الإهتمام بشؤون البلاد.

حافظ حسين بن علي على تركيبة الجند وعهد بتأطيره إلى عناصر تركيّة لما لها من خبرة ميدانيّة.كما جعل الجند "الإضافي"المتكوّن من قبائل المخزن تحت قيادة ضبّاط من الأهالي.

عوّل الباي على عناصر من زواوة لما عرفت به من حذق فنون الحرب وخاصة الولاء لمخدومها. كما جعل خاله قائدًا على قلعة الكاف وكلّف أخاه من أمّه "عامر باي" بنفس الخطّة في القيروان.

اعتمد حسين بن علي على الأهالي بدرجة أولى في إدارة شؤون الأرياف كأحمد الجذر شيخ الحمارنة وضيف شيخ نفزة والحاج حسين شيخ القلعة الكبيرة وعلي الناعوري شيخ المثاليث.

بدأ حسين بن علي تدريجيّا في إرجاع السلطة للأهالي على حساب العناصر التركيّة ممّا أغضبها وأغضب خاصة جند الترك الجزائريّين فكان هذا المأخذ من أبرز ازدرائهم للباي وحرصهم على التدخّل في شؤون إيالته.

لئن إتّخذ حسين باي مستشارين من أصل عثماني مثل يوسف برتقيز كان له نصحاء من الأهالي مثل الصغير داود النابلي وعلي شايب وخاصة الحاج حسن الوسلاتي وقد اضطلع بمهمّة باش كاتب وقاسم بن سلطانة الباجي الذي عوّضه في نفس الخطّة.

وفي سياق "تعريب" أو "تونسة" ميدان هام وخطير إسترخص من الباب العالي الإذن في إختيار القاضي من بين علماء البلاد بعد أن كان القاضي الأفندي يعيّن من قبل السلطة الدينيّة بإسطنبول لمدّة 3 سنوات مجدّدة. تقلّصت إذن سيطرة القاضي التركي الحنفي "الفقهيّة" لفائدة القاضي المالكي "ابن البلد".

أمّا على الصعيد الإقتصادي وخاصة الفلاحي فقد استفاد القطاع من استتباب الأمن وتوقّف إعتداءات القبائل على السكّان المستقرّين وكذلك من فرض جباية معقولة مع إلغاء الجزية وهي آداء موظّف على الزياتين.

أدّى هذا الوضع إلى تحسّن إنتاج الحبوب عديد السنوات بين 1706 و1711 حتّى أنّ الإيالة صدّرت إلى عديد المناطق الفرنسيّة المصابة بالجفاف القمح على غرار "البروفانس" و"الدوفيني" و"ليون".

كتب محمّد الصغير بن يوسف في كتابه: "المشرع الملكي في سلطنة أولاد علي التركي": "مع حسين أمّنت الطرقات وركّزت في أيّامه الخيرات كما إنتعشت الصناعة في عهده خاصة مع ترسّخ الأندلسيّين بالإيالة فمع الشاشيّة والنسيج والزرابي والحذاء والسرّاجة والفخّار والخزف نما منسوج الحلفاء والعطور والصابون وتعدّدت معاصر الزيت خاصة بمنطقة الساحل".

ولئن بقي الأتراك يحتلّون قمّة الهرم الإجتماعي بدأت تظهر نخبة جديدة نسبيّا من العائلات المخزنيّة المساندة للسلطة فظهر قيّاد ووكلاء ومشايخ و"لزّامة" (جامعو الضرائب) مثل عائلة السبعي وهم عرب من أصل يمني وقد كان علي السبعي وكيلا على الزيوت والحبوب بالساحل فكسب ثروة لا بأس بها وعيّن قايدا على الوطن القبلي ثمّ قايدا على الأعراض وهي الخطّة التي شغلها حسين بن علي.

كما تمّ تعيين عديد من أفراد عائلته كالحاج شعبان وحمّودة وأحمد قيّادا على المنستير وصفاقس والمثاليث بين 1734-1735.

برزت أيضا عائلة المرابط من أصل قيرواني فكانت تجمع أفرادها علاقات بحسين بن علي وبأبنائه فيما بعد فأصبح عمر مرابط وحرفته سرّاجا قايدا على سوسة ثمّ على القيروان ثمّ خلفه ابنه عثمان في مهامه.

لكنّ سياسة الباي الإقتصاديّة لم تخلو من الحيف فقد كانت الدولة في عهده تجبر الفلاّحين على بيع إنتاجهم قبل استواء المحصول فيحصل لهم

غبن شديد أضرّ بهم في تسعير ثمن حبوبهم وهو "المشترى" ولعلّ هذا الحيف كان وراء مساندة بعض القبائل لابن أخيه علي باشا عندما خرج عن طاعته.

2. الحرب الأهليّة أو الفتنة الباشيّة

بعد موت ابنه مصطفى قبل بلوغ سنّ المراهقة حرص باي تونس على بقاء السلطة في عائلته فقدّم ابن أخيه علي بن محمّد لخلافته فاستعان به في القيام بشؤون الدولة منها السفر بالمحلّة لجمع الضرائب وهي الخطّة المؤهّلة لممارسة السلطة على رأس الدولة.

لكنّ زوجته الجنويّة التي أهداها له قبطان أحد سفن قرصنته أنجبت له أبناءا منهم محمّد الرشيد حوالي 1709 -1710 فغيّر رأيه في مسألة خلافته فبادر باستشارة أبرز علماء عصره محمّد زيتونة فلم يكن مرتاحا لهذا الاختيار فنصحه بالتأنّي والتثبّت خشية الفتنة. لكنّ الباي لم يعمل بنصيحته فاستشار خاصته وأهل الرأي فأشاروا عليه بإتمام مشروعه دون تردّد. ولترضيّة ابن أخيه جلب له من الباب العالي الباشويّة وأسكنه دار رمضان باي فعلا شأنه بالفرمان السلطاني.

أولى الباي ابنه السفر بالمحلّة و كان سنّه حوالي 15 سنة. ولمّا خرج باي المحلّة الجديد ركب علي باشا لمشايعته مُظهرا للرّضى وكاتمًا للغيظ فكان الفرق واضحا للعيان بين باي المحلّة الأوّل وهو في عنفوانه إذ كان عمره 30 سنة وابن حسين بن علي "المراهق".

كتم علي باشا غيظه وخطّط للثورة على عمّه خاصة أنّ أحد مقرّبيه الشيخ محمّد التونسي كان يحرّضه على شق عصا الطاعة ممّا جعل الباي يبعده عنه وينفيه إلى طرابلس.

لكنّ عزم علي باشا على الثورة على عمّه للإستحواذ على السلطة بقي راسخا في ذهنه فتشاور مع خواصّه ومنهم كاتبه عبد الرحمان البقلوطي

وتمّ الإتّفاق على الهروب واللجوء إلى جبل وسلات وقد وعده رئيس عسكر زواوة أحمد بن متيشة بإعانته وبالإلتحاق به.

شرع علي باشا في تطبيق خطّته فخرج ليلا من داره في 20 فيفري 1728 ومعه ابنه يونس في حين تحصّنت زوجته كبيرة بنت الكاهية علي مامي بالفرار بعد أن اصطحبت معها ابنيها محمّد وسليمان. إجتمع علي باشا بأصحابه وتوجّهوا سويّا إلى جبل وسلات.

أرسل الباي أحمد بن متيشة مع مجموعة من العسكر إلى جبل وسلات لتعقّب الثائر ابن أخيه لكنّه انضمّ إليه (كان مصحوبا بابنيه أبي بكر ومصطفى) في حين عاد بعض الجند مبلغين الخبر إلى الباي.

اِستعدّ الباي لمحاربة الثائر فأعدّ عسكره وانطلق في أواخر فيفري 1728 نحو جبل وسلات صحبة ابنيه محمّد وعلي وأخيه محمّد أب علي باشا الذي أبدى سخطا على ابنه ظاهريّا. حذّر الباي أهل جبل وسلات شرّ الفتنة مع محاولة ترغيبهم في الصلح مقترحا عليهم تسليم ابن أخيه مقابل العفو عنه وإرجاعه إلى مرتبته معزّزًا مكرّمًا.

ورغم معاضدة قبائل دريد وأولاد سعيد والسواسي والمثاليث وجلاص وأولاد عون والكعوب وغيرها للباي تمسّك أهل جبل وسلات بموقفهم رافضين تسليم علي باشا.

حاول الباي تجنّب سفك الدماء فأرسل أبرز علماء الحاضرة لابن أخيه حتّى يعود للجادة فكان جواب علي باشا الرفض التام. أجبر الباي على خوض الحرب ضدّ ابن أخيه المدعّم بأهالي جبل وسلات وبعسكر زواوة بقيادة أحمد بن متيشة.

لقد دأب في الحقيقة أهل جبل وسلات على مناصرة كلّ ثائر يلتجىء إليهم حتّى يجدوا فرصة للنهب والسلب ونشر الفوضى معتمدين على تمرّسهم على القتال وخاصة على مناعة جبلهم وقد وصفه محمّد الصغير

بن يوسف الباجي في كتابه "المشرع المالكي" ص79 بما يلي "وهذا الجبل (وسلات) إحتوى على أكثر من مائة دشرة وقرية فالدشرة تجمع ثلاثمائة مقاتلا أو أكثر والقرية تجمع قريبا من الألف فإذا هرب إليهم هارب وفي البلاء راغب تجمّعوا إليه فيجتمع من يقدر على القتال والحرب. وإذا دخلت الجبل وسرت في سفحه رأيت مداشر مخيفة في قمم عالية لا يصعد إليها إلاّ ساكنوها ولا يعرف سهلها ووعرها إلاّ أهلها... ومن أجل ذلك لا يتمكّن أي سلطان من التغلّب عليهم..."

ولئن تمكّن الباي وحلفاؤه من القبائل من هزم أهل جبل وسلات في معركة أولى فقد تدارك الوسلاتيّة الوضع مغتنمين انشغال القبائل بالنهب والسلب فكبّدوا الباي وعسكره هزيمة جعلتهم يُولّون على أدبارهم. تمادت المعارك بين أنصار الباي وأنصار علي باشا وقد اغتنمت بعض القبائل ضعف السلطة المركزيّة للقيام بأعمال الفوضى على غرار الحنانشة وكذلك جماعة من أهل الكاف معلنين ولاءهم لعلي باشا.

أجبر هذا الوضع حسين بن علي على الإرتحال عن جبل وسلات خشية انتشار الفوضى فبادر بالتحوّل إلى الكاف لمكانتها الإستراتيجيّة والحدوديّة فتمكّن من إرجاع أهلها إلى صفّه وطاعته.

بدأت الإيالة تنقسم بين مساند للباي ومناصر لابن أخيه على غرار القايد بوكراع اليعقوبي الذي انحاز بقومه إلى علي باشا فأرسل لهم ابنه يونس ومعه مصطفى ابن محمّد بن متيشة لتثبيت عزائمهم ممّا مكّنهم من هزم عسكر الباي قرب فوشانة فأجبر الباي على قيادة الجيش بنفسه وتمكّن من تدارك الوضع فلاذوا بالفرار ومعهم يونس ابن علي باشا الذي قرّر ردّ الفعل.

أعدّ علي باشا أتباعه وسار بهم إلى محلّة عمّه والتقى الخصمان بمكان قرب الكاف ودرات المعركة يوما بأكمله إلى أن فرّ علي باشا ومن معه متحصّنا بالقيروان فتمّت محاصرته ثلاثة أيّام انسحب إثرها إلى الساحل

فأنزل على سكّانه عقابه باعتبارهم أنصار عمّه فعاث فسادا وحرق الزياتين وحاصر الأماكن التي صعب عليه اقتحامها فسار إليها الباي بعسكره وتمكّن من هزم أتباع ابن أخيه وفرّقهم ممّا أجبر علي باشا على الفرار مع بعض أتباعه إلى الحامة التي سانده أهلها باستثناء قلعتها إذ بقي آغة زواوة سليمان الصبّاغ وفيّا للباي إلى أن جعله أحمد بن متيشة وقد كان من أتباعه "يستجيب لعلي باشا ويدخل في طاعته".

دخل أحمد بن متيشة القلعة ظنّا أنّ سليمان الصبّاغ إنصاع إليه إلاّ أنّ الآغة أسرع بالقبض عليه وقتله وأرسل رأسه إلى الباي وهو بالحاضرة.

اِنهارت معنويّات علي باشا بعد قتل عضده الأيمن ابن متيشة فغادر الحامة متوجّها نحو الصحراء إلى أن وصل منطقة الزاب ومنها دخل الجزائر وكانت تحت إمرة عبدي باشا صديق حسين بن علي باي تونس فقبض عليه واعتقله بدار السلطان محجّرا عليه الخروج.

لكنّ وفاة عبدي باشا وتعويضه بإبراهيم باشا قلبت الأوضاع إذ أفرج حاكم الجزائر الجديد على الثائر التونسي وشجّعه على مواصلة "مشروعه" ضدّ عمّه فبعث علي باشا ابنه يونس إلى الحنانشة فاستجابوا له إذ وجدوا فرصة للنهب والسلب.

جهّز إبراهيم باشا محلّة لعلي باشا لتحقيق غايته وجعل على رأسها إبراهيم خوجة الخزناجي في ماي 1735.

اِستعدّ باي تونس لمجابهة خصومه فدعّم عسكره بالقبائل المخزنيّة المساندة له وأمر أهل الكاف بمغادرة المدينة. نسج على منوالهم سكّان المناطق المتواجدة بين الحدود والعاصمة.

حلّ جند الترك الجزائريّين بالكاف فعاثوا فيها فسادا ثمّ توجّهوا إلى الحاضرة فخرج إليهم الباي بعسكره مدعّما بدريد وببعض القبائل الأخرى.

رفض المعتدون القتال أوّل الأمر فكانت خطتهم ناجعة إذ انفضّت دريد وأعراب آخرون من حول الباي في حين انحاز أولاد سعيد لعلي باشا وتمكّن من الإنتصار على عمّه خاصة وقد خذلته عديد القبائل فجرح حسين بن علي وتقهقر إلى القيروان في سبتمبر 1735 وتبعه أبناؤه الثلاثة.

أدّى هذا الوضع إلى انقسام الإيالة وأهلها إلى حسينيّة وهم أهل القيروان وسوسة والمنستير والمهدية والقلعة الكبرى وصفاقس وقرى الساحل ومن القبائل جلّ دريد كبني رزق وجلاص مع أولاد عون وأولاد سعيد والهمامة. أمّا الباشيّة فهم أهل مساكن وجمّال والقلعة الصغرى وأكودة وزاوية سوسة وجبل وسلات وقبائل ماجر والفراشيش وألاد عيار وورتان وغيرهم.

دخل علي باشا الحاضرة وانتقم من أنصار عمّه (وحتّى ممّن لم يناصروه) وقد اعترف بفضل "سيّده" داي الجزائر عليه بإعلان تبعيّته وتأديته غرامة ماليّة.

أصبح يونس يقود عسكر أبيه فخرج من العاصمة سنة 1736 بمحلّة وبادر بمحاصرة القيروان أحد عشر شهرا فذاق أهلها الخوف والجوع لكنّ المدينة صمدت ففكّ حصارها سنة 1735 وهجم على الحنانشة رغم كونهم من الباشيّة وذلك خشية الإنقلاب على أبيه والرجوع لنصرة حسين بن علي.

ازدادت عزلة الباي فأمر ابنه بالخروج قائلا "أخرج إلى الموت" يموت كلّ واحد منّا في محل أحسن من موتنا مجتمعين ينظر بعضنا إلى بعض. عمل ابنه محمّد الرشيد بنصيحتة فغادر القيروان وتقلّب في الصحراء إلى أن استقرّ بقسنطينة مع أخيه علي.

أعاد يونس محاصرة القيروان طيلة تسعة أشهر لكنّها صمدت من جديد في نوفمبر 1739 فعزم على اقتحامها خاصة لمّا علم بضعف حاميتها فضرب أسوارها بالمدافع وتمكّن من دخولها في 13 ماي 1740 فخرج حسين

بن علي على فرس شقراء في لمّة من أتباعه فأدركه يونس وأتباعه وأحاطوا به وتمّ رميه بالرصاص فسقط أرضا وتقدّم نحوه يونس شاهرا سيفه فقال له الباي: "أتخضب شيبي بدمي يا يونس وقد طهرت (ختنت) أباك في حجري" فأجاب يونس "المُلك عقيم يا سيّدي" وقطع رأسه وبعث به لأبيه علي باشا مع عديد الأسرى من أتباع الباي كأخيه "عامر باي" وصهره أحمد شلبي وغيرهم...

إنتقم يونس بعد ذلك من أهل القيروان فهدّم سورها ونكّل بأهلها ولم يسلّم حتّى من التجؤوا إلى مقامات الأولياء والصالحين.

أمّا محمود الابن الأصغر للباي فقد فرّ في مركب إلى مالطة ثمّ إلى مرسيليا إلى أن التحق بأخويه بالإيالة الجزائريّة.[1]

إنتقم يونس من المدن المساندة لحسين بن علي كسوسة والقلعة الكبرى والمنستير فنكّل بأهلها وأعدم أعيانها وأثقل كاهل الناس بالضرائب المجحفة.

3. حكم علي باشا

انتصر علي باشا (بفضل جند الترك الجزائريّين) على عمّه الباي حسين منذ 1735 وحتّى قبل دخول العاصمة سارع أهل الحلّ والعقد بإخراج والده من سجنه بباردو (سجنه الباي لمّا أظهر مساندته لابنه) و"بايعوه لابنه" علي باشا بمحضر أخويه محمود ومراد وابنيه محمّد وسليمان.

دخل علي باشا الحاضرة يوم 7 سبتمبر 1735 وأخذ البيعة من الأهالي وقد عانوا من نهب وسلب جند الترك الجزائريّين أسياد الحاكم الجديد. لكنّ أهالي الحاضرة حاولوا بإمكانيّاتهم المتواضعة الدّفاع عن النفس فتمكّنوا من قتل عدد لابأس به من هؤلاء الغزاة المتغطرسين إلى أن تدخّل

---

[1] مرض وتوفّي بالجزائر.

يونس باي واضعا حدًّا للمعارك ثمّ رحل جند الترك الجزائريّين بعد أن لبّ
علي باشا شروطهم بأكملها.

كان علي باشا مهاب الجانب يأبى الظلم لكن يمارسه وحده فيرفض أن
يشاركه غيره فيه ولا يستنكف من سفك الدماء حتّى لمجرّد الشكّ فكم قتل
من بريء لا لشيء غير اعتباره من أتباع أو مناصري عمّه فلا أمان في دولته
لأحد فكلّما أراد افتكاك أموال أحد يتّهمه بالولاء لعمّه "فيبيلكه" (يستولي
على أمواله) وإذا تبرّأ من التّهمة المنسوبة إليه يقتله.

وفي هذا السياق بعث إلى أحد أعيان البلاد محمّد شعبان الحنفي وقد
كان ظريفا وذكيّا وضخم الجسم فبادره علي باشا صائحا: أنت منافق؟!
وعوضا عن التوسّل والقسم أنّه بريء أجابه قائلا: "لست بمنافق يا سيّدي
وإنّما المنافق عندي بداري فإن أمرتني آتيك به الآن"، فأمكنه من العودة إلى
بيته والرجوع بما عنده من نقود ومصوغ جمعها في صندوق وقدّمه لعلي
باشا قائلا: "هذا هو المنافق لا أنا" فأخذ الباشا المال وتركه في حال سبيله.

هذه الحادثة تدلّ على تسلّط الباشا على الرعيّة واستباحة أرزاقهم
ظلما وعدوانا.

لكنّ علي باشا أظهر، تعلّقا شديدا بسيادة تونس مؤكّدا على القناصل
عديد المرّات عزمه على البقاء حرًّا في بلده. كانت عزيمته هذه وراء قطعه
العلاقات مع فرنسا سنة 1741.

كانت الشركة الفرنسيّة المرسيليّة المسمّاة "بالشركة الملكيّة بإفريقيا"
تخطّط لاحتلال طبرقة لتوسيع حجم التجارة بين فرنسا وتونس فكان
جواب علي باشا الإستيلاء على طبرقة وعلى جميع الجنويّين الذين كانوا
يستغلّون المرجان لأنّهم تجاوزوا المساحة المرخّص لهم البناء فيها لتشييدهم
قلعة بها. واصل أعماله فخرّب المركز التجاري البحري المسمّى "تامكرت"

(Cap Nègre) وكانت لشركات فرنسيّة إمتيّازات به وأجلى جميع سكّانه وجعل حامية تونسيّة تحرسه.

إحترم القناصل علي باشا حتّى صاروا يقبّلون يده ويخلعون أحذيتهم عند ملاقاته كوزرائه وأعيانه.

كان علي باشا حازما ماكيافليّا ولمّا خشي من غدر الحنانشة وقد تعوّدوا على ذلك تزوّج منهم فاطمأنّوا له فقدّم ثلاثمائة فارس من أعيانهم إلى باردو فأوقع بهم ليلا وقتلهم وفيهم كبيرهم أحمد الصغير (صهره) وأخوه سلطان وابنه وابن أخيه واستعمل من تبقّى منهم في حفر الخنادق بباردو وحتّى زوجته الحناشيّة فقد طلّقها وزوّجها نصرانيّ فماتت همّا وغمّا على أهلها وما حصل لهم. كما تخلّص من أبي عزيز بن نصر، من قادة الحنانشة، لتقلّبه بينه وبين عمّه خلال الحرب الأهليّة.

كما تمكّن من إحباط مؤامرة خطّط لها جند الترك، خاصة وقد جلب منهم الكثير عند محاربته عمّه فكان مصيرهم الهلاك وعددهم حوالي خمسمائة رجلا.

لم يكن علي باشا يثق في أحد لا أتراك ولا كراغلة ولا أهالي فاستعمل فرسانا من العبيد السود لحراسته عرفوا "بالبوّابة" على غرار سلطان المغرب الأقصى مولاي إسماعيل (1642-1727).

بعد كسر شوكة الحنانشة أوقع بالهمامة خاصة وأنّهم كانوا حسينيّة، ففرّق شملهم واضعا حدًّا لقطعهم الطريق والتعدّي على الناس.

لئن دانت الإيالة لعلي باشا وخشيت القبائل بطشه فقد تسبّب أبناؤه في اضطراب دولته لتنافسهم على خلافته. إعتبر يونس أنّه الأجدر بخلافة أبيه بحكم تقدّمه في السنّ ولدوره في التغلّب على عمّ أبيه وأتباعه. لكنّ علي باشا كان يرغب في تشريك بقيّة أبنائه في ممارسة السلطة. ولمّا كان يونس

منشغلا بمحاربة مدن الساحل أوكل علي باشا قيادة محلّة الصيف لابنه محمّد فسار متوجّها إلى باجة ممّا أغضب يونس لكنّه فضّل السكوت.

وبعد سنة كان يونس منهمكا في محاربة القيروان فأعاد علي باشا إسناد قيادة محلّة الصيف لابنه محمّد.

لم يسكت يونس هذه المرّة وما أن بلغه الخبر حتّى سار بمحلّته ملتحقا بأخيه فأصبحت المحلّتان واحدة تحت إمرته. لمّا عاد يونس للعاصمة أخبر الباشا بجبن ابنه محمّد وقلّة درايته وعجزه على آداء مهمّته على أحسن وجه فعمل علي باشا "بنصيحة" يونس ولم يعهد لمحمّد بقيادة المحلّة باستثناء محلّة أخيرة بعد وفاة ابنه سليمان.

أصبحت العداوة واضحة بين ابني الباشا يونس ومحمّد لكنّ أمهما كبيرة ماميّة ذات التجربة والحنكة والتقدير عند الباشا منعتهما من النّيل من بعضهما. لكن بعد وفاتها سنة 1747 وبينما كان يونس يقود المحلّة بالجريد اغتنم محمّد الفرصة فألّب عليه علي باشا فوقعت الجفوة بينهما ووصل الأمر بهما إلى حدّ العداوة والرّيبة حتّى أصبح يونس لا يدخل على أبيه إلاّ إذا كان مدعوما بأتباعه المسلّحين. أمّا علي باشا فأصبح يدير الشؤون بنفسه وتخلّى عن يونس وأمره بالتوّجه للحجّ للتخلّص منه فرفض وتحصّن بالقصبة. بعث علي باشا بابنه محمّد لمحاربة أخيه فوقعت معارك بين ابني علي باشا تضرّرت منها مدينة تونس وخشي الباي إستفحال الأمور فبعث أعيان البلاد إلى يونس طالبا الصلح لكنّه رفض وتواصل القتال إلى أن شعر يونس أنّ الهزيمة مآله ففرّ من القصبة من الباب المعروف بباب "غدر" في جوان 1752 في أقليّة من أتباعه فالتجأ إلى قسنطينة على غرار أبناء حسين بن علي.

انتقم محمّد باي من مساندي أخيه قتلا وسلبا للأموال ومن نجا منهم فرّ إلى قسنطينة والجزائر مؤازرا أبناء حسين بن علي.

إستمال محمّد الرشيد بن حسين باي صاحب الجزائر منذ سنة 1746 فجهّز محلّة وتقدم بها نحو الحدود التونسيّة لكنّ وفاة الداي إبراهيم وضعت حدًّا لهذه المحاولة لأنّ خليفته الداي أحمد كان ميّالا للسلم يخشى سفك الدماء والإقتتال بين المسلمين حاثًّا أتباعه على محاربة الإسبان.

إنتظر أبناء حسين بن علي إلى أن توفّرت الفرصة عندما أصبح صديق محمّد الرشيد علي برمق سز دايًا على الجزائر فوفى بالوعد الذي قطعه على نفسه فجهّز محلّة دعّمها باي قسنطينة حين توّجهت نحو الأراضي التونسيّة.

قام علي باشا بتحصين قلعة الكاف وعوّل خاصة على عسكر زواوة لثقته فيهم أكثر من الأتراك. وصل جند الترك الجزائريّين إلى الكاف في 8 جوان 1756 وتغلّبوا على أتباع الباشا وعاثوا في المدينة فسادا كعادتهم رغم إنكار محمّد الرشيد صنيعهم ولمّا رفع الأمر لقادة الجند أجابوه "لا تكسّر نفوس الجند والحرب في أوّل اشتعالها ".

بعد اكتساح الكاف إنتشر الرعب في الأهالي فانفضّت قبيلة دريد عن علي باشا ممّا زاد في إضعاف إمكانيّاته خاصة وأنّ ابنه يونس الذي عوّل عليه في حروبه السابقة كان غائبا وأنّ ابنه محمّد لا خبرة ولا دراية له في قيادة العسكر بالإضافة إلى تراخيه ونقص شجاعته.

وصلت عساكر جند الترك الجزائريّين بقيادة حسن باي قسنطينة تُخوم واد مجردة فهزمت صبايحيّة علي باشا وأجبرتهم على الفرار، أمّا علي باشا فقد تحصّن بالقصبة مع ابنه محمّد فتمّت محاصرته ممّا أجبره على مغادرتها صحبة ابنه إلى باردو فلحق بهما الحنانشة وأجهزوا على محمّد أمام أنظار أبيه وتمكّن قائد الحنانشة أبي عزيز بن نصر (وقد قتل علي باشا أباه وعمّه) من إنزال علي باشا من فرسه وأركبه بغلا (نكاية فيه) وحُمل أسيرا إلى حسن باي. لكنّ أبناء حسين بن علي محمّد الرشيد وعلي عندما شاهدا ابن عمّهما في تلك الحالة من الهوان بكيا رغم صنيعه بأبيهما

ثمّ تمّ جلب أخ الباشا مراد وكان جريحا ونعمان حفيده ابن ابنه سليمان بعد قطع أذنيه فقُتلا أيضا.

دخل جند الترك الجزائريّين العاصمة والتحموا بجند ترك "تونس" وعاث جميعهم فسادا سلبا ونهبا وحتّى تقتيلا لمن خوّلته نفسه الدفاع عن المكاسب أو الحُرمات.

بعد نهب القصبة (خاصة من قبل الحنانشة) نهب جند حسن باي قصر باردو فأخذوا المصوغ والسروج والأسلحة والكسى ولم تسلم حتّى خزنة الكتب التي جمعها حسين بن علي وتفانى في تزويقها فتمّ رفعها في أحمال وبيعها. كما وقع الإستيلاء على ودائع علي باشا التي وضعها عنده الناس كأمانات... ودام نهب جند الترك الجزائريّين العاصمة حوالي شهر.

أُعجب حسن باي قسنطينة بتونس وبما توفّره من مكاسب وخيرات فكاتب سيّده داي الجزائر برمق سز يبّشره بالنصر ويعرض عليه ضمّ الإيالة التونسيّة للجزائر. لكنّ برمق سز رفض فكرته معتبرا أنّ أوجاق تونس والجزائر وطرابلس تابعة للسلطنة العثمانيّة فلا يجوز ضمّها مع تأكيده على ضرورة قتل علي باشا فأشرف حسن باي بنفسه على عمليّة خنقه وكان ذلك في سبتمبر 1756.

ضاق التونسيّون ضرعا بجند الترك الجزائريّين فطلب محمّد الرشيد بن حسين بن علي من حسن باي ألاّ يبقي على أحد منهم فغادروا الإيالة وقد حرص صاحب قسنطينة على حمل أحمد بن يونس بن علي باشا ومحمود بن محمّد بن علي باشا معه إلى الجزائر.

تحصّل حسن باي على هدايا ثمينة من الباي الجديد محمّد الرشيد وسار نحو الكاف أين أصابه المرض فتوّفي عند بلوغه قسنطينة.

IV- عودة الدولة الحسينيّة

جلس الباي الجديد محمّد الرشيد لأخذ البيعة على كرسي أبيه متجنّبا التعاظم على عكس ابن عمّه الباشا، لكنّ الباي أصيب بمرض مزمن عُرف بحمى الدق فأوكل شؤون الإيالة لأخيه علي الذي أشار عليه بتجنّب التشفّي والإنتقام خشية ردّ الفعل فعمل بنصيحته وعفا عمّن ساندوا ابن عمّه ضدّ أبيه.

كان محمّد الرشيد باي[1] مولعًا بكتب التاريخ والأدب ذوّاقا للموسيقى يكتب الشعر، له قصيدة نبويّة قال فيها:

"هل زورة تشفي فؤاد متيّم ** يا آل مكّة والحطيم وزمزم.

ازداد مرض الباي فتوّفي بقصره بباردو في 12 فيفري 1759 بعد حكم دام حوالي عامان ونصف. لمّا بُويع علي باي بعد موت أخيه في 13 فيفري 1759 كان قد تمرّس على ممارسة السلطة إذ أقعد المرض محمّد الرشيد باي فباشر الباي الجديد منذ أكثر من سنتين مقاليد الحكم. ساعده هذا الوضع على معرفة خفايا السلطة فثبّت وزراء وقُيّاد أخيه في مناصبهم فكانت الإستمراريّة عاملا من عوامل نجاحه.

كما تدعّمت سلطته بحصوله من الباب العالي على فرمان التولية (الذي كان في الحقيقة موجّها لأخيه).

حرص علي باي على تدارك أخطاء والده وأبرزها ما عرف "بالمشترى" وقد وصفه ابن أبي الضياف "بالظلم العظيم" ويتمثّل في دفع الدولة للفلاّحين جانبا من المال على صورة السلم في الحبوب لكنّه بثمن بخس وتأخذ منهم الحبوب قهرا ويزداد ضرر الفلاّحين في سنوات الجدب فيجبر الفلاّح على بيع مواشيه وآلات حرثه حتّى كاد الفلاّحون يعزفون عن

---

[1] سمّيت الرشيديّة عند تأسيسها في ثلاثينات القرن العشرين باسمه.

نشاطهم الفلاّحي. وقد كان هذا المشترى من أسباب خروج القبائل عن طاعة أبيه وانضمامها لابن عمّه الثائر.

كما كانت الدولة تطبّق " نظير" المشترى في الزيت بمنطقة الساحل ممّا يفسّر انضمام عديد مدن وقرى الساحل لعلي باشا وسمّي "السلم". كما خفّف من الضرائب على الفلاّحين فأسقط ما قدره ثلاثين ألف قفيزا[1] بين قمح وشعير تنازلا من السلطة وعربونا عن سياسة اللّين التي شرع فيها الباي الجديد.

لكنّ علي باي واجه بدوره ثورة قادها إسماعيل حفيد علي باشا الذي فرّ من سجنه بباردو فجمع حوله كلّ من تعوّد على العصيان لبثّ الفوضى وممارسة النهب كبني زيد بالجنوب وأعيان جمّال والمثاليث والسواسي وأولاد سعيد والقواسم وقسم من جبل وسلات وأولاد عيار.

تحصّن إسماعيل بجمّال فحاصرها الباي ورمى أسوارها بالمدافع ففرّ الثائر وتحصّن بجبل وسلات فتمّت محاصرته خاصة أنّ جند علي باي كانوا مدعّمين بالهمامة وبأولاد عون لكنّ الثائر وأتباعه صمدوا لأنّ الموقع الجغرافي الصعب والمتشعّب للجبل ساعدهم على التصدّي لعساكر الباي وقبائل المخزن.

لكنّ علي باي متّعضا بدروس الماضي ترك قيادة الجند إلى كلّ من رجب خزندار وحسين بوطاغاق والحاج علي بن عبد العزيز وعاد إلى العاصمة يباشر السلطة ماسكا بزمام الأمور لبعث الإطمئنان في النفوس وتجنّب خروج مناطق وقبائل عن طاعته. أصبح إسماعيل في عزلة خاصة بعد أن انفضّ عنه جلّ أتباعه ففرّ إلى قسنطينة ملتحقا بأبيه يونس.

لئن عفا علي باي عن من ساندوا إسماعيل من أهالي جبل وسلات فقد قرّر التخلّص من هذه المشكلة المستعصية فقام بتشريد السكّان وأجبرهم

---

[1] حوالي كيس.

على التفرّق في مختلف الأماكن بعد إخراجهم من ديارهم فأصبح الجبل من وقتئذ "خاويا على عروشه". (نجد لقب الوسلاتي حاليّا في جلّ مناطق البلاد).

لكنّ دولة الباي لم تخلو من الثائرين الطامعين في السلطة فادّعى سنة 1769 شاب يدعى عثمان الحدّاد أنّه ابن يونس ابن علي باشا وسمّى نفسه أحمد باي فتبعه قوم من جبال خمير لكنّ أعوان الباي تمكّنوا بسهولة من التخلّص منه وقتله.

توتّرت في عهد علي باي العلاقات مع فرنسا لسببين أوّلهما احتجاجها على السلط التونسيّة بسبب افتكاك القراصنة التونسيّين مراكب تابعة لجزيرة "كورسيكا" (La Corse) التي أصبحت أرضا فرنسيّة بعد انتزاعها من جنوة وثانيهما حرص فرنسا على الترخيص للفرنسيّين بصيد المرجان بطبرقة والتمركز "بتامكرت".

أجابت السلط التونسيّة بأنّ القراصنة إفتكّوا المراكب لمّا كانت "كورسيكا" تابعة للجنويّين وأنّ صيد المرجان يتطلّب إبرام إتفاقيّة ترضي الطرفين وأن لا سبيل بالتمركز "بتامكرت" لأنّ السلط التونسيّة (منذ عهد علي باشا) حسمت الموقف بهدم ما وقع بناؤه دون ترخيص.

أجابت فرنسا بإرسال أسطولها البحري فتمّ رمي عديد المدن التونسيّة بالمدافع كبنزرت وغار الملح وسوسة...

لم تحسم المسألة إلاّ بوساطة من الباب العالي فتمّ عقد الصلح وتعهّدت دولة الباي بإطلاق سراح أسرى "كورسيكا" الذين أسروا بعد أن أصبحت الجزيرة فرنسيّة والسماح للفرنسيّين بصيد المرجان خلال خمس سنوات مستعملين 12 زورقا فقط واشتراء 3000 قفيزا من القمح تُصدّر إلى فرنسا التي كما جرت العادة عليها تقديم الهديّة للباي.

ساهمت الإيالة في عهد علي باي في حرب العثمانيّين ضدّ روسيا المعروفة "بحرب الموسكو" بإرسال خمسة مراكب تحت قيادة أبي الحسن علي قبطان

في أفريل – ماي 1771 لكنّ المراكب التونسيّة لم تشارك في الحرب البحريّة وكذلك سنة 1773 ثمّ عادت إلى الإيالة عند وضع الحرب أوزارها.

تدعّم نفوذ الحسينيّين مع علي باي فالتزمت القبائل بالطاعة ولم يتجرّأ الدايات على الثورة لكنّ تقدّم الباي في السنّ (مولود سنة 1712) وإصابته بمرض النقرس وخاصة خوفه من تدخّل جند الترك الجزائريّين في شؤون الإيالة جعله يخطّط لإعداد ابنه لوراثته بدلا من ابن أخيه محمود لأنّ الوراثة على العرش الحسيني تخضع للسنّ فيحكم كبير السنّ حتّى وإن لم يكن ابن الباي كما هو الشأن بالنسبة لمحمود ابن محمّد الرشيد المولود في 10 جويلية 1757 في حين ولد حمّودة ابن علي باي في 9 ديسمبر 1759. ربّى علي باي محمود بعد وفاة أبيه محمّد الرشيد وزوّجه ابنته وأعدّه "نفسانيًا" لترك الحكم لابنه فلم يعارض محمود رأي عمّه بل استحسنه على غرار أهل الحلّ والعقد كقادة الجند والفقهاء والأعيان.

بادر الباي بتقديم ابنه لمباشرة أمور الدولة فأصبح يدير كلّ الدواليب ويكتفي الباي بختمها إلى أن توّفي علي باي في 26 ماي 1782 فتمّت مبايعة ابنه حمّودة باشا في نفس اليوم وقد حظي بموافقة الباب العالي الذي منحه الفرمان السلطاني مع مبادرة ابن عمّه محمود بمبايعته.

1. حكم حمّودة باشا أو العصر الذهبي للدولة الحسينيّة

ولد حمّودة باشا الحسيني في 9 ديسمبر 1759 في ظرفيّة مريحة إذ عادت السلطة لأبناء حسين بن علي فعمل أبوه علي باي على تمكينه من تربية جيّدة. فكلّف أبرز علماء مملكته بالسهر على تعليمه أمثال حمّودة بن عبد العزيز صاحب كتاب "التاريخ الباشي" والشيخ حمّودة باكير المدرّس بجامع الزيتونة والوزير مصطفى خوجة... تعلّم الباي مع اللّغة العربيّة التركيّة نطقا وكتابة وهذا هام جدّا لأنّ التركيّة كانت تستعمل في إجراء المفاوضات وتحرير الاتّفاقيات. كما حذق لغة متداولة عند أوروبيّي الإيالة

تسمى "الفرنكاويّة" وهي مزيج من الألفاظ الإيطاليّة والفرنسيّة وحتّى العربيّة مع فهمه فهما عاما للفرنسيّة والمالطيّة.

يعتبر هذا المستوى التعليمي مرموقا جدًّا مقارنة ببايات الدولة المراديّة والحسينيّة مع ثقافة لا بأس بها، إذ كان مطّلعا على مقدمة ابن خلدون وقد جمع عديد النسخ منها وكلّف أحد علماء البلاد علي الآجري بالمقارنة بينها وإصلاح ما بها من تحريف.

ولعلّ شغفه بالثقافة أملى عليه حب الإطلاع على أخبار أوروبا وخاصة فرنسا وثورتها حتّى أنّه أُعجب بدستور الجمهوريّة الفرنسيّة فتُرجم خصيصا له ممّا جعله يكلّف العالم محمّد بيرم بوضع قانون سُمّي ب"السياسة الشرعيّة" جاء في شكل رسالة حاول الإعتماد عليها في حكمه.

كان حمّودة باشا مطّلعا على الأمور العسكريّة حريصا على المشاركة فيها فقاد المحلّة لجمع المجبى بكلّ حزم ودراية حتّى أنّ قنصل فرنسا بالإيالة التونسيّة "دوفاز" اعتبره سنة 1807 أقدر قائد عسكري في تونس. إلاّ أنّ الباي كان في شبابه كجلّ الأمراء الحسينيّين ميّالا إلى الشهوات مكثرا من شرب الخمر يعاقرها كلّ ليلة، لكن بمجرّد إعتلائه العرش أحسّ بجسامة المسؤوليّة فكفّ عن ذلك مرّة واحدة وصار يعاقب كلّ من يشربها.

كان حمّودة باشا يقظا وفطنا وحذرا حتّى أنّه إذا خرج للتنزّه تصاحبه فرقة من جنده بسلاحها مع الحرص على أن يصطحبه كلّ الأمراء الحسينيّين، فهاجس الثورة كان عالقا بأذهان البايات بعد خروج علي باشا على عمّه وما أفرزه من إنعكاسات خطيرة.

حرص حمّودة باشا على إحاطة نفسه بمساعدين مخلصين وأكفّاء أثّروا إيجابيّا في سياسته منهم الوزير الأكبر مصطفى خوجة وهو مملوك أصيل بلاد القرج عمل مع علي باي في خطّة خزندار وأوكل إليه تربية ابنه ممّا وطّد العلاقة بين حمّودة باشا وهذا الوزير الذي كان أيضا زوج أخته، فكان من

ثقاة الدولة وقد تميّز برصانته وتحكيمه للعقل دون العاطفة في الشؤو
العامة للإيالة حتّى أنّه في إحدى المرّات جنّب الباي والإيالة التصادم مع جـ
الترك الجزائريّين وقد تمثّلت الحادثة في أنّ حمّودة باشا لمّا كان[1] ثملا وهو
أوّل عهده بالحكم سمع جماعة من جند الترك الجزائريّين يضحكون إلى حـ
القهقهة فأمر بقتلهم لكن الوزير مصطفى خوجة بحكمته لم يمتثل لأو
الباي السكران الذي ندم في الغد على إصداره ذلك الأمر فأثنى على صنـ
وزيره الذي جنّب الإيالة ردّ فعل جند الترك حكام إيالة الجزائر.

كما كان حمّودة باشا يثق فيه فيتركه نائبا عنه لمّا يخرج بنفسه لقيا
المحلّة.

كانت سياسة مصطفى خوجة الخارجيّة ناجعة فرغم ميله إلى فرنـ
طبّق سياسة بنيت على احترام الأوروبيّين المقيمين بالبلاد فضمن أمنه
وحفظ مصالحهم خاصة التجاريّة دون تمييز.

الوزير الثاني الذي اعتمد عليه هو يوسف خوجة وكان مملوكا من البغدا
(مولدافيا)، أقام في صغره بصفاقس عند كبير التّجار بكّار الجلولي وقد أهدا
لحمّودة باشا لمّا كان وليًّا للعهد وقد كلّف بطبع (ختم) المكاتيب فعرف مـ
وقتئذ بيوسف صاحب الطابع فأصبح بعد ذلك بمثابة الوزير الأكبر.

تميّز هذا الوزير باعتداله لكنّه لا يخلو من الصلابة كما كان فطنا محنّـ
فمع إدارة الشؤون الداخليّة كُلّف بإجراء المفاوضات الديبلوماسيّة مـ
الدول الأجنبيّة وكان حمّودة باشا يجلّه ويقدّره ويصبر على إلحاحه حتّى أنّه
قال له "يا يوسف إنّك لا تعيش مع غيري نصف ساعة" (كانت بين الرجلين
علاقة حميمة).

---

[1] من شروط دايات الجزائر جعل مجموعة من جندهم تعيش في قصر الباي لمراقبة سياسته مع تصرّفها بكلّ علوّ وتطاولها حتّى على صاحب السلطة.

لكن يوسف صاحب الطابع كان مثالا للإخلاص تجاه سيّده فقد عرّض نفسه للموت لإنقاذه من محاولة اغتيال قام بها بعض المماليك وهو نائم في قصره بين يومي 8 و9 فيفري 1792 فنجا حمّودة باشا من الذبح بفضل نجدة وزيره وقد كان نائما في غرفة حذو غرفة سيّده.

كما استعان بوزراء آخرين أمثال حمّودة بن عبد العزيز ومحمّد الأصرم ومحمّد بيرم ومحمّد العربي زروق وهو تونسي من أعيان باجة وكذلك بوالد صاحب الإتحاف الشيخ ابن ضياف.

قام حمّودة باشا على الصعيد الإقتصادي بتعزيز إمكانيّات البلاد فشجّع الفلاحة بفرض جباية عادلة على الفلاّحين حتّى أنّه يسقطها عليهم سنوات الجدب ولا يتأخّر في معاقبة جامعي العشر عند ظلمهم للفلاّحين.

كان حمّودة باشا سبّاقًا في تشجيع الفلاحة للنهوض بها حتّى أنّه جعل مختصّين فرنسيّين يقومون بتجارب لتحسين الإنتاج الزراعي التونسي والماشية فأجريت تجارب ترمي لتغيير رائحة لحم الخروف التونسي "المصنان" (يبعث رائحة كريهة) بسبب كثرة شحمه وكثافة صوفه.

كما أمّن أسعارا رابحة للفلاّحين فالدولة كانت تشتري أحيانا الحبوب من المزارعين بقيمة أعلى ممّا هو متداول في الأسواق.

شجّع الباي الصناعات التونسيّة فعدل عن لبس الطيلسان (لباس من الكشمير) المستورد وعوّضه بلباس ينسجه أهل جربة فنسج على منواله رجاله وأعيان البلاد ممّا طوّر السوق المحليّة.

وقد إزدهرت في عهده عديد الصناعات كالشاشيّة وقد اهتمّ بها بصفة كبيرة لتصديرها في الأسواق الخارجيّة وكذلك صناعة النسيج والحليّ.

إعتنى أيضا بالميدان التجاري داخليّا بتأمين الطرقات والمسالك فتعدّدت القوافل التجاريّة العاملة في البلاد جنوبا شمالا ممّا مكّن من ترويج

البضاعة وتنشيط التجارة كما بنى قنطرة طريق بنزرت وقد ربطت جه
هامّة تروّج فيها الحبوب بالعاصمة وقد استغرق بناؤها 15 سنة من 1785
إلى 1800.

بنى أيضا سوقا تجاريّة بتونس عرفت "بسوق الباي" وتعتبر من أحسن
أسواق العاصمة في إتقان بنائها.

قام يوسف صاحب الطابع بدور هام بتشجيعه التّجار فكان يقرضهم
الأموال للإتّجار بها بفائض معقول لا يزيد على ثلث الفائدة ترغيبا للناس في
العمل وقد كان شعاره "القليل في الكثير كثير" حتّى أنّ بعض متوسّطي
الحال تمكّنوا من تعاطي التّجارة.

يعتبر تشجيع الباي للتّجارة الخارجيّة هامًّا جدًّا خاصة أنّ أغلب
التونسيّين لا يهتمون بهذا النشاط غير مقدّرين فائدة التّجارة في تنميّة ثروة
البلاد. تغيّر هذا الوضع مع حمّودة باشا، ومن وسائل التشجيع في هذا
الميدان إعطاء الباي رخصا لتصدير الحبوب والزيت لبعض التونسيّين،
يقومون ببيعها بدورهم للتّجار الأوروبيّين فيتحصّلون على ربح من "هذه
الوساطة". كما خفّض المعاليم الجمركيّة (الديوانيّة) على التّجار التونسيّين
فيما يتعلّق بالبضائع المستوردة من فرنسا فمن 11% نزل المعلوم إلى
5,5%. ولمّا احتكّ التّجار التونسيّون بالأوروبيّين تفطّنوا إلى أهميّة التصدير
والتوريد وما يُدرّه هذا النشاط من ربح حقيقي. أدّى هذا الوضع إلى تقلّص
عدد التّجار الأجانب فمن عشرين مؤسسة تجاريّة فرنسيّة نزل العدد إلى
خمس في حين ما انفكّ يرتفع عدد التّجار التونسيّين إذ فاق المائة
والخمسين تاجرا كبيرا.

ومع التصدير والتوريد صار التّجار التونسيّون يؤمّون البلدان الأوروبيّة
بأنفسهم للإتّجار وهو أمر لم يحصل قبل هذا الباي كما تطوّرت التجارة
الخارجيّة في عهده وخاصة تنوّعت مع البلدان الأوروبيّة ففتح باب التصدير

للحبوب التونسيّة إلى أوروبا على أوسع إمكاناته مع إيجاد أسواق واسعة ومتزايدة للإنتاج التونسي بأوروبا والحرص على تجنّب أسباب إنكماش النشاط التجاري كالدخول في الحروب مع الدول الأوروبيّة بعقد المعاهدات معها وتقوية أسطول قرصنته وأسطوله الحربي للضغط عليها وصيانة المعدّات وضمان أمن البلاد مع تجنّب الدخول في الخلافات والتكتّلات والحروب الدائرة بين هذه البلدان.

ومن مبادرات حمّودة باشا التي كانت له فيها الأسبقيّة عقده معاهدة صلح مع الولايات المتحدة الأمريكيّة سنة 1797 وقد إشتملت المعاهدة إتفاقيّات تتعلّق بتشجيع التبادل التّجاري بين البلدين رغم محاولات فرنسا عن طريق قنصلها إحباط تلك الإتفاقيّة.

لكنّ الباي لم تُثنه تهديدات فرنسا فتطوّرت التجارة بين البلدين وأصبحت تونس تستورد القهوة "الأمريكيّة" بدلا من قهوة الجزيرة العربيّة فتعدّدت السفن الأمريكيّة الرّاسية في الموانيء التونسيّة والعاملة في الخطوط الكبرى لتجارة الولايات المتحدة مع الخارج.

كما تطوّرت التجارة التونسيّة مع الدول الإسلاميّة فخفّض رسوم الجمارك إلى 5% على البضائع المستوردة من قبل التونسيّين من هذه البلدان وقد كان الميزان التّجاري في صالح تونس في تجارتها مع الدولة العثمانيّة ومصر وطرابلس والجزائر والمغرب الأقصى فتُصّدر تونس خاصة الشاشيّة والحبوب والزيوت وتستورد القطن والحلّي المرصّع والألماس وحجر "الشب".

تطوّرت أيضا تجارة تونس في عهده مع إفريقيا السوداء وتتمّ خاصة عن طريق القوافل التجاريّة البريّة ونسبيّا عن طريق جبل طارق ثمّ إفريقيا الغربيّة. تجلب القوافل من هذه المناطق التبر والعبيد مع العاج والصمغ

وريش النعام... أمّا ما تصدّره تونس فيتمثّل في الكتّان والجلود لصناعة الأحذية ومواد البقالة والصبائغ المختلفة (حوالي 50 قنطارا سنويّا).

تحسّنت أوضاع البلاد في عهد حمّودة باشا مع اعتماده على العلماء ورجال الدين ورؤساء القبائل خاصة المخزنيّة. ولعلّ أبرز ظاهرة إجتماعيّة في عصره تمثلّت في بروز فئة من القيّاد واللزّامة (جامعي الضرائب) تمكّنوا من تطوير أنشطتهم التّجاريّة و"القرصنيّة" فأسّسوا سلالات توارثت أعمالها كعائلات بن عياد والجلولي والمرابط ونويرة وبن يونس (أسّسها الجربي يونس بن يونس) وكان يوسف صاحب الطابع من هؤلاء الأغنياء.

كان حمّودة باشا سابقًا لعصره إذ حرص على إبطال بعض العادات البالية وحتّى اللّاإنسانيّة كاللّعب برؤوس قتلى الحرب الأجانب. وقد سمح ليهود تونس بركوب البغال بعد أن كان ذلك ممنوعا عليهم...

إهتمّ حمّودة باشا بالميدان الصحّي وهو أمر هام يدلّ على فطنته وتبصّره لما لهذا الموضوع من خطورة وأهميّة فحرص على استعمال الطرق المتداولة في عصره للوقاية من عدوى الأوبئة التي كانت تحصل بصفة دوريّة.

طبّق حمّودة باشا "الكرنتينة" (la mise en quarantaine)[1] بصفة أشمل ممّا كان من قبله فأصبحت تشمل كلّ السفن لا السفن القادمة من الشرق كما جرت به العادة مع فحصها بكلّ دقة وعناية. يقع على الصعيد الداخلي عند ظهور الوباء حرق جثث الموتى وكسوة بيوتهم وغلقها وغسل الغرباء من الموتى بالمقابر وسجن (الإحتفاظ) مرضاهم بمخازن بحي القلاّلين.

وقد نفّذت هذه الإجراءات رغم إحتجاج الناس على حرق ثيابهم.

[1] تجبر السفن المشكوك فيها على البقاء بالميناء 40 يوما فإذا لم تظهر على بحّارتها أو ركّابها علامات وباء يسمح لهم بدخول البلاد.

ولحفظ صحّة الأهالي أمر بإزالة أكوام كبيرة من الزبالة المتراكمة منذ انتهاء حكم الحفصيّين سنة 1574 وقد أصبحت تلالا في منطقة مهجورة من العاصمة وهي تقابل الآن المنطقة الواقعة بين باب البحر ومحطّة الأرتال الشماليّة (TGM).

كما جلب حمّودة باشا أطبّاء من أوروبا مثل "ديفونتان" وقد أقام بتونس مدّة يبحث عن النباتات النادرة. كما استقرّ بتونس الطبيب الجنوي "مندريسي" وقد أصبح طبيب حمّودة باشا الخاص ومن أبرز الأطبّاء الدكتور "فرانك" (Frank) وقد ترك تأليفا قيّما "وصف البلاد التونسيّة" وقد أقام بالإيالة بين 1806 و 1812...

بلغ عدد الأطباء الأوروبيّين الذين أقاموا في عهد حمّودة باشا عشرة ممّا يدلّ على تبصّره بأنّ الميدان الصحّي هامّ كالميدان الإقتصادي، فقد عالج هؤلاء الأطبّاء الباي وعائلته وجنده وحتّى الأهالي وقد اختلط بهم وأخذ عنهم تونسيّون مسلمون ويهود.

كان حمّودة باشا لا يتدخّل في الشؤون الدينيّة للمسيحيّين المقيمين بالبلاد فكانوا يمارسون طقوسهم بكامل الحريّة وقد كان الأرقاء من المسيحيّين بتونس "أسعد حالا" من أمثالهم في أوروبا.

كما كان أكثر تسامحا مع اليهود وقد رأينا كيف مكّنهم من ركوب البغال وهو أمر يُحسب له رغم بساطة هذا الإجراء.

شجّع حمّودة باشا ميدانا هامّا وهو الميدان الفكري فاحترم العلماء وأجرى عليهم الرواتب الماليّة القارّة وقدّم إعانات لطلبة العاصمة والمناطق الأخرى. كما استعمل أموال الجزية (ضريبة يدفعها غير المسلمين) لفائدة العلم فوزّعها على أهلها من طلبة ومدرّسين كما استثنى أعضاء المجلس الشرعي من دفع المجبى أي عُشر حبوبهم.

جالس حمّودة باشا أيضا العلماء وشاركهم نقاشاتهم فاستفاد منها.

كان حمّودة باشا مطّلعا على بعض مظاهر الحضارة الغربيّة بفضل فهمه بعض اللّغات كالفرنكاويّة ونسبيّا الفرنسيّة مع استعانته بالمترجمين وقد كان معجبا "بنابوليون بونابرت" وتوسّعه في أوروبا.

لكنّ حمّودة باشا الحسيني لم يكن "إنسانويّا" (humaniste) بل كان على غرار حكّام عصره من المسلمين متشدّدا إلى حدّ القساوة، فتجاه ظاهرة الزنا كان عقابه للمرأة المسلمة الزانية جِدُّ قاس فيقع وضعها في كيس وتغرق حيّة في البحيرة قرب مدينة تونس ثمّ تعرض جثّتها على الناس لتكون حسب رأيه عبرة لمن يعتبر. أمّا الزاني غير المسلم فتُقطع رأسه.

ورغم شربه الخمر سنين طويلة منع بيع المُسكرات للمسلمين مع شدّة القسوة في العقاب على المسلم شاربها.

لكنّ عبقريّة حمّودة باشا تظهر في إدارته الشؤون السياسيّة الداخليّة والخارجيّة.

ولمّا كانت توليّته للعرش غير قانونيّة (إذ أنّ ابن عمّه محمود كان يفوقه سنّا ممّا يخوّله اعتلاء العرش) فقد حباه وأظهر نحوه عطفا ومحبّة كبيرين مع استشارته في أمور الدولة وقام بمصاهرته على إحدى أخواته فازدادت العلاقات بينهما متانة وإخلاصا.

كما عامل إخوته وأخواته بكلّ عطف وحِلم فمكّنهم من الجرايات الماليّة والعطايا، لكنّ أخته خدوجة بالغت إذ كانت تقتني بعض حاجيّاتها من فرنسا بمبالغ مالية تُضاف إلى حسابات حمّودة باشا في القنصليّة الفرنسيّة حتّى أنّ آخر حسابات تلك المشتريات أعلم بها القنصل "دوفاز" حكومته قبل وفاة حمّودة باشا بعشرة أيّام فقط. لكنّه كان حذرا تجاه أفراد عائلته وذكرنا اصطحابه لجميعهم عند خروجه للتنزّه.

تصبح قسوته بلا رحمة تجاه من تخوّل له نفسه التعامل مع جند الترك الجزائريّين.

تفطّن الباي أنّ الأتراك لن يكفّوا عن محاولة افتكاك السلطة على غرار دايات الجزائر وكانوا يشجّعونهم على ذلك فعمل على إبعادهم عن المراكز الحسّاسة فوحّد الحكم وجعله مطلقا في يده خاصة أنّ الدايات كانوا دائما حريصين على منافسة البايات على السلطة حتّى أنّ المشبوه في أمانتهم تركوا وظائفهم وغادروا الإيالة التونسيّة نهائيا على غرار الوزير إسماعيل كاهية وقد هرب بأموال الدولة.

لجأ الباي إلى رجال الدين ليجد سندا "شرعيّا" لإبعاد العناصر التركيّة فكتب له مفتي تونس وقاضيها محمّد بن حسين بيرم رسالة إشتملت على مقدّمة وأربعة فصول وخاتمة وممّا جاء فيها أنّ "الأمير" (الباي) إذا رأى المصلحة في قمع السَّفْلة (والمقصود جند الترك لأنّ الكثير منهم كانوا مجرمين ومنحرفين) باشتهارهم بجرائمهم فعل قبل ثبوت الجرائم ثبوتا شرعيّا". قام إذن بتعويض الأتراك بمماليك وكراغلة وتونسيّين مسلمين ويهود وحتّى بنصارى. ورغم الدّسائس فضّل الشبان على الشيوخ فعيّنهم في الوظائف الهامّة.

حرص أيضا على مراقبة القيّاد (العمّال أو الولاة) في أعمالهم الإداريّة وتصرّفاتهم الشخصيّة فعمل على الحدّ من تجاوزاتهم واستبدادهم تجاه الأهالي وظلمهم لهم.

لكنّه أرسى سياسة ستكون وبالا على الأهالي خاصة بعده عند ضعف السلطة المركزيّة تتمثّل في اتخاذ الباي قانونا بإيعاز من الوزير حمّودة بن عبد العزيز يتمثّل في سنّ نظام المشارطة الماليّة (دفع مبلغ من المال) من قبل الولاة مقابل حصولهم على مناصبهم. يُعتبر هذا الإجراء خطيرا لأنّ الوالي أو القايد من مهمّته جمع الضرائب ممّا سيجعله يسحب منها مقدارا لتعويض ما دفعه أو على الأقل سيكون متشدّدا في جمعها فكيف للباي المعجب بإنجازات الثورة الفرنسيّة إتّخاذ هذا الأجراء؟ فجامعو الضرائب (les fermiers généraux) في فرنسا كانوا يشترون وظائفهم للإثراء ممّا

جعل النظام الذي خلف حكم لويس السادس عشر يضع حدًا لهذا العبث والظلم تجاه الأهالي.

ربط الباي الصّلة بأعيان القبائل وقد "كان له (كما يذكر ابن أبي الضياف) في العروش أعيانا من مشايخهم وأبناء زواياهم يعرف أشخاصهم وأسماءهم كمحمّد بن السبوعي وقظوم بن محمّد رجل الفراشيش وأمثالهم يسترشدهم في مصالح قبيلتهم حتّى يرى القيّاد أنّهم شبه العيون عليه".

كانت سياسته الداخليّة بصفة عامّة ناجعة جنّبت حكمه إضطرابات وثورات خطيرة فاستتبّ الأمن خاصة أنّ فرض الجباية كان معقولا بفضل "اعتدال" سياسة الباي من ناحية ومداخيل التجارة والقرصنة التي انتعشت بصفة كبيرة في عهده من ناحية أخرى.

كانت إنعكاسات هذا الوضع إيجابيّة فلم يعد الباي ملزما على الخروج بالمحلّة مركّزا بالخصوص على سياسة الدولة الخارجيّة لما للعلاقات الخارجيّة من تداعيّات مؤثّرة على دولته.

عمل الباي حمّودة باشا على تركيز سياسة خارجيّة واضحة المظاهر متوخيّا طريق الصرامة وحتّى القوّة لبلوغ أهدافه. وكانت سياسته الخارجيّة تهدف إلى تحرير البلاد من التسلّط الخارجي وجعل الدول الأوروبيّة والإسلاميّة تحترمها.

ولئن حرص الباي على جعل علاقات تونس "طيّبة" مع الدول الأوروبية مع التمسّك بالحياد تجاه فرنسا وإنجلترا، وقد كانت الحروب طاحنة بين الإمبراطوريّتين، فقد ضغط على هذه الدول عن طريق قراصنته خاصة أنّ قراصنة تونس كانوا في عهده مشهورين بقدرتهم على أخذ المراكب المسيحية حتّى أنّهم عملوا في المحيط الأطلسي.

ومن أبرز ريّاس البحر في عهده عزيز رايس وإسلام رايس وكشك محمد الأرناووط والقبطان محمّد رايس الذي هجم سنة 1798 على جزيرة

"سنبيرة" الراجعة لسردانيا فأنزل عساكره برّا وقبض على عديد من سكّانها وأتى بهم أسرى.

وقد أجبر الباي لحماية مصالح البلاد وأهلها على الدخول في حرب مع دولة البندقيّة بين 1784 و1792 لأنّ إحدى مراكبها كانت السبب في إحراق سلط مالطة بضائع تجار تونسيّين ومعاملتهم بقسوة. ومادام المركب الذي كانوا على متنه بندقيّا أصرّ الباي على دفع البندقيّة تعويضات للتونسيّين ولم يتمّ الصلح بين البلدين إلاّ بعد دفع دولة البندقيّة 80000 محبوبا وهدايا لتونس.

كما كادت الإيالة في عهد حمّودة باشا أن تدخل في حرب مع دولة الولايات المتحدة الأمريكيّة بسبب الحصار الإقتصادي الذي ضربته هذه الدولة الفتيّة على تونس أثناء حصول العداوة بينهما سنة 1799. وقد توتّرت العلاقات بين البلدين حتّى هدّد الأسطول الأمريكي بقصف تونس العاصمة سنة 1803 و1805.

يعود هذا التوّتر لاعتبار السلط الأمريكيّة معاهدة 24 أوت 1797 المبرمة بين البلدين مشطّة وجب تنقيحها وهو أمر رفضه الجانب التونسي. صمد حمّودة باشا مغتنما توتّر العلاقات الأوروبية بين إنجلترا وفرنسا في عهد نابوليون وما نتج عن ذلك من تداعيّات إقتصاديّة وسياسيّة شملت عديد الدول الأوروبيّة والولايات المتحدة الأمريكيّة فاستخدم جميع إمكانيّات الإيالة السياسيّة والحربيّة لضمان تقوية العلاقات الإقتصاديّة مع الولايات المتحدّة فزالت حالة التوتّر بين البلدين حتّى أنّ تونس كما ذكر قنصل إنجلترا قامت بحماية الأسطول التجاري الأمريكي في المياه الإقليميّة التونسيّة ولعلّ قوّة القرصنة في عهده كانت وراء "قبول" الولايات المتحدة تطوير علاقاتها التجاريّة مع الإيالة التونسيّة بين 1805 و1813 وفعلا في هذه الظرفية المتميّزة بتأكيد السيادة التونسيّة بعث "جفرسن" (Jefferson) رئيس الولايات المتحدة (من 1801 إلى 1809) رسالة يطلب فيها من حمّودة

باشا إعطاء الأوامر لقراصنته حتّى لا يهاجموا الأسطول التجاري الأمريكي مؤكّدا على حسن نوايا دولته الفتيّة.

أمّا علاقات الباي مع الدول الإسلاميّة، فكانت مع الباب العالي تتمحور حول سعي حمّودة باشا للحدّ من تبعيّته تجاهه مغتنما الضعف الذي انتابه فمع معاهدة "كوجك قينارجة" في 22 جويلية 1774 تنازل لفائدة روسيا على أعظم قلاع البحر الأسود مع منح الأسطول الحربي الروسي حق المرور في الدردنيل. وفي سنة 1783 ضمّت روسيا شبه جزيرة القرم كما انهزم الباب العالي في حروب مع روسيا والنمسا. كما فرضت روسيا على العثمانيّين مع معاهدة "جاسي" سنة 1792 تسليمها مناطق جديدة من أراضيها...

إغتنم حمّودة باشا تدهور قدرات الدولة العثمانيّة ليتصرّف كحاكم مستقلّ فعندما أشار عليه الباب العالي بكفّ قراصنته عن مهاجمة السفن النمساويّة في البحر المتوسّط رفض معتبرا أنّ ذلك لابدّ أن يكون مسبوقا بعقد معاهدة مع النمسا.

ومن دلائل حرصه على فرض استقلاليّته أجبر مبعوث السلطان العثماني سنة 1732 على نزع سلاحه قبل الدخول عليه ولمّا رفض الإمتثال أمر الباي حرسه بنزع ذلك السلاح بالقوّة "جريا على قانون نزع سلاح جميع الأتراك قبل دخولهم عليه". ولمّا احتجّ مبعوث السلطان وهدّد برفع الأمر لسيّده ردّ عليه الباي بأن يعلم سيّده "أنّ حمّودة باشا أمير ذو سيادة في تونس". كما لم يصغ حمّودة باشا لتعليمات الباب العالي بخصوص التدخّل في إيالة طرابلس كما سيأتي لاحقا.

وحتّى وإن امتثل حمّودة باشا لأوامر الباب العالي بخصوص إعلان الحرب على فرنسا بعد غزو نابليون مصر فكان ذلك لأسباب دينيّة وخاصة بضغط من داي الجزائر لكنّ ذلك لم يمنع الباي من التعبير عن غضبه

لمبعوث السلطنة العثمانيّة وقد تركه ينتظر للمثول بين يديه 25 يوما وهي حادثة تقع لأوّل مرّة منذ أن أصبحت تونس إيالة عثمانيّة.

واصل حمّودة باشا "سياسته الاستقلاليّة" فلم يغيّر سياسة التصلّب وعدم الإلتزام بالطاعة لأوامر الباب العالي فقد أظهر سنة 1799 قلّة إستعداده لتلبية مطلبين عثمانيّين يتمثّلان في إعانة ماديّة للدولة العثمانيّة والإستجابة لطلبها المتمثّل في إطلاق سراح اليونانيّين الأرقّاء والأسرى بتونس. وفي سنة 1807 عندما احتلّت إنجلترا مدينة الإسكندريّة أمر السلطان العثماني حمّودة باشا بإعلان الحرب عليها. تمسّك الباي بعلاقاته مع الإنجليز كما كانت قبل تلك الحرب حتّى أنّ أحد الرّحالة الإنجليز إعتبر سنة 1809 "تونس دولة مستقلّة أكثر من قبل بكثير ولا يربطها مع الباب العالي شئ عملي يدلّ على التبعيّة البتّة".

ولعلّ من أكثر الأحداث دلالة على استقلاليّة الباي هي واقعة سحقه لجند الترك سنة 1811 فقد اعتبرت الحد الفاصل والنهائي لتبعيّته للسلطنة العثمانيّة إذ أصبح الباي مستقلاّ تماما خاصة أنّ هؤلاء الثوّار من جند الترك كانوا رافعين علم الدولة العثمانيّة الأخضر داعين بسقوط استقلال تونس وبعدم الإعتراف إلاّ بالسلطان العثماني كسلطة عليا مطلقة ومباشرة.

لكن في المقابل وعلى غرار أبيه وجدّه بقيت من صفات التبعيّة الطاعة والدعاء على المنابر ونقش أسماء السلاطين العثمانيّين على عملة البلاد. أمّا في غير ذلك فكان حمّودة باشا حاكما مستقلاّ بأتمّ معنى الكلمة.

كما كانت لتونس في عهد حمّودة باشا علاقات مع جارتها الشرقيّة إيالة طرابلس التي كانت تعاني من الفتن بين عائلة القرمانلي الحاكمة حتّى أنّ الوزير مصطفى خوجة طلب من الباي التدخّل حتّى لا يؤثّر الوضع سلبيّا على حدود تونس.

ولئن رفض حمّودة باشا التدخّل أوّلا لكن لمّا أحسّ بدور جند الترك الجزائريّين في أوضاع طرابلس أرسل عساكر ساهمت في القتال بين المتنازعين ممّا أثار غضب السلطان العثماني سليم الثالث وجعله يطلب من حكّام تونس والجزائر الكفّ عن التدخّل في شؤون طرابلس.

حرص السلطان العثماني على حسم مسألة طرابلس فبعث مراكب على متنها 400 رجلا تمكّنوا من خلع علي قرمانلي وتعويضه بعلي أفندي فأجبر حاكم طرابلس مع ابنيه أحمد ويوسف على اللّجوء إلى تونس في جويلية 1793 فأحسن حمّودة باشا إستقبالهم. تخوّف باي تونس خاصة أنّ علي أفندي المكنّى "بعلي برغل" كان إنكشاريّا عمل كقرصان عند دايات الجزائر ثمّ أقام بإسطنبول ومنها عاد لبلاد المغرب فافتكّ طرابلس. وقد كان يكنّ حقدا دفينا لحمّودة باشا لإيوائه عائلة القرمانلي ولخشيته تدخّلا من قبل التونسيّين.

عبّر "علي برغل" جليّا عن كرهه لتونس فقام بحجز سفينة قرصنة تونسيّة في بداية 1794 عند التجائها إلى ميناء طرابلس بسبب العاصفة. كما دعا جند ترك تونس للإلتحاق به للعمل تحت الرّاية العثمانيّة وقد استجاب له قسم منهم. توّج "علي برغل" ذلك بالإستيلاء على جزيرة جربة يوم 24 سبتمبر 1794 بقيادة قارة محمّد وقد عمل بدوره تحت إمرة دايات الجزائر.

تيقّن حمّودة باشا أنّ "علي برغل" يمثّل خطرا عليه وعلى تونس فجهّز أسطولا في 2 نوفمبر 1794 توّجه إلى جربة مع حملة بريّة تقدّمت نحو طرابلس بقيادة وزيره مصطفى خوجة.

استرجع التونسيّون جربة وتمكّنوا من قصف طرابلس بالمدافع ممّا أجبر علي برغل في 19 جانفي 1795 على الفرار بحرا نحو مصر ومن ثمّة أعاد حمّودة باشا القرمانليّين إلى عرشهم مؤكّدا سيادته بالنسبة للدولة العليّة ودايات الجزائر "أسياد" "علي برغل".

لكنّ علاقات حمّودة باشا مع دايات الجزائر كانت إستثنائيّة؟!

دأب دايات الجزائر على التدخّل في الشؤون التونسيّة منذ العهد المرادي إلى حين إرجاع عمّه وأبيه إلى الحكم سنة 1756 فتسبّبت تدخّلاتهم في تغيير الحكم وخاصة في معاناة كبيرة للسكّان من الكاف إلى العاصمة.

لمّا اعتلى حمّودة باشا العرش وجد الأمر كما كان مع جند الترك الجزائريّين بل تفاقم، ففي سنة 1756 أمر داي الجزائر بتحطيم حصن الكاف وألزم باي تونس بدفع أموال كبيرة بلغت نصف مداخيل البلاد فكانت تونس "تحت رحمة الجزائر دائما". كما فرض داي الجزائر على الحسينيّين بعث كميّات كبيرة من الأقمشة وزيت الزيتون إلى الجزائر.

كما تُجبر تونس على مسايرة واتّباع رغبة دايات الجزائر في علاقاتهم الخارجيّة وخاصة في عقد المعاهدات مع الدول الأجنبيّة وكأنّ إيالة تونس تابعة سياسيّا لإيّالة الجزائر!؟.

تُجبر تونس أيضا على بعث هدايا ثمينة لدايات الجزائر واستقبال ضيوفهم على نفقاتها مع تواجد وكيل جزائري يسكن قصر باردو فيطّلع على أحوال الإيالة! وقد بلغ حرص دايات الجزائر على إذلال تونس إلى حدّ جعل راية تونس على الحدود التونسيّة الجزائريّة مخفّضة إلى نصف صاريها أو مرفوعة فوق صار قصير!!

هذا وضع الإيالة التونسيّة عندما اعتلى عرشها حمّودة باشا الحسيني. وقد تولّدت عن تسلّط حكّام الجزائر على تونس كراهيّة حملها التونسيّون في قلوبهم ضدّ جند الترك الجزائريّين حتّى أنّهم في بعض المناسبات أعانوا بعض الأوروبيّين خفية أثناء محاربتهم للجزائر.

عزم حمّودة باشا على تغيير هذا الوضع المخزي الذي تعيشه البلاد وسكّانها خاصة أنّ والده وهو على فراش الموت أوصاه قائلا: "إنّ موارد تونس تشبه الرغيف (خبزة) يُقسم على أربع قطع ثلاث منها يفتكّها دايات الجزائر"!.

بادر حمّودة باشا بالقيام بإنجازات في الميدانين الداخلي والخارجي لكن مع تدعيم الإمكانات الحربيّة للبلاد والضرب على أيدي جند الترك الذين كانوا مخلصين لدايات الجزائر وقد رأينا كيف عوّضهم بغيرهم لأنّه لا يثق فيهم. وفي نفس السياق عزّز الباي جيشه بعناصر معظم أفرادها من التونسيّين مثل الحوانب والصبايحيّة فقرّبهم فأصبحوا قوّة جديرة بالتقدير. كما اهتمّ بعسكر زواوة فأعلى مرتبتهم في الجيش على حساب العنصر التركي الذي كان بدوره يكنّ له الكراهيّة.

إهتمّ حمّودة باشا أيضا برجال "المخزن" وقد كوّنوا هيأة غير نظاميّة من عسكر الخيّالة وقد انتموا إلى مختلف القبائل التونسيّة فشاركوا في المحلّة بصفة فعّالة (وهم المزارقيّة).

تعزّز جيش حمّودة باشا بعناصر كرغليّة وبالأهالي وزواوة فبلغ عدده أحيانا خمسين ألف مقاتلا أرباعهم من الخيّالة. إستعمل حمّودة باشا أيضا المماليك وهم خاصة من الجراكسة والقرج إشترتهم الدولة أو من الأوروبيّين "المرتدّين" وقد كان يثق فيهم (فهم أجانب وليسوا من جند الترك) فجعل منهم حرسه الخاص وحرس قصر باردو.

حرص حمّودة باشا أيضا على تسليح جيشه بأحدث العتاد الحربي المستورد من أوروبا فأصبح "يجبر" منذ 1784 الدول الأوروبيّة على تقديم هدايا معظمها أسلحة وذخيرة حربيّة فقبلت هذا الشرط فورا دولتا السويد والدنمارك ثمّ إنجلترا منذ سنة 1786 وفرنسا والدويلات الإيطاليّة سنة 1790.

كما قام بعمليّة مقايضة مع إنجلترا سنة 1811 إذ مقابل تسليمها كميّات من القمح التونسي تحصّل على أسلحة كثيرة وقد وافقت السلط الإنجليزيّة على ذلك.

أمّا فرنسا فقد رفض تسليمها ديونا بذمّته إلاّ بعد تسليم تونس 6000 بندقيّة حربيّة تمّ الإتّفاق عليها منذ سنوات عديدة.

أنشأ حمّودة باشا مصانع أسلحة لصناعة البارود بالقصبة سنة 1787 تنتج مائتي قنطارا سنويّا. كما أنشأ مصنع التذويب والصبّ لصنع المدافع نعته ابن أبي الضياف صاحب الإتحاف "بدار عمل المدافع" وقد وجّه لهذا المصنع عناية خاصة.

كما اشترى من فرنسا آلة لثقب المدافع وتمّ تشغيلها يوم 4 أفريل 1792 ثمّ تحصّل سنة 1801 على آلات وأدوات لمصنع تذويب وسبك المدافع من إسبانيا. بنى أيضا معملا لصناعة القذائف اليدويّة سنة 1785 من فرنسا.

كانت في حلق الوادي دار لصناعة السفن وقد صنعت سنة 1765/1764 سفينتي حرب.

وفي عهد حمّودة باشا تمّ نقل دار صناعة السفن من غار الملح وجمّعت بمصنع بُنِي بحلق الوادي فتدعّم الأسطول الحربي التونسي بما صنع من سفن بهذا المصنع وبالسفن المختطفة على أيدي قراصنة تونس. وقد كانت فرنسا توّفر المواد والآلات اللازمة لبناء هذه السفن الحربيّة مع الجرّافات المنظّفة للموانيء.

إِستلزم بناء السفن الإستعانة بخبراء أجانب منذ 1794 خاصة من فرنسا أبرزهم "جون قازال" وقد استقرّ مع عائلته بتونس. مكّنت هذه المجهودات الأسطول الحربي التونسي من تعزيز قدراته حتّى فاق نظيره الجزائري خبرة وعدّة حسب القنصل الإنجليزي سنة 1799.

وجّه الباي عنايته أيضا إلى الموانيء فطوّر ميناء حلق الوادي و"البوغاز" الذي حُفر في عهد جدّه ثمّ تمّ حفر في طرف "البوغاز" الملاصق للعاصمة ميناءا آخر وحوضا كبيرا كما تحصّلت تونس بعد التعاقد مع ترسخانة مدينة "تولون" الفرنسيّة على سفينتين جرّافتين إستعملتا في حفر مينائي غار الملح

وحلق الوادي وجرف رمالهما بإشراف فنيّين وعمال فرنسيّين. كما تمّ عزل العاصمة عن ميناء حلق الوادي وتحصينها حتّى لا يقع إقتحامها خاصة أنّ ميناءها يعتبر حديثا وفسيحا يستوعب وحدات الأسطول التونسي.

اِلتفت الباي بعد ذلك إلى تحصين البلاد فكلّف سنة 1797 المهندس "همبير" ببناء عدّة أبراج حول العاصمة وسور جديد لربضي باب سويقة وباب الجزيرة وقد أسند بناء تلك المنشآت إلى بعض التونسيّين مثل محمّد العربي زروق ومحمّد طاطار.

بلغ عدد هذه الأبراج سبعة: برج باب الخضراء وبرج صاحب الطابع (لأنّ هذا الوزير هو من إقترح بناءه) وبرج سيدي السليماني (قرب زاوية هذا الولي) وبرج سيدي عبد السلام (قرب حي الحلفاوين) وبرج باب سعدون وبرج خالد (برج سيدي قاسم الجليزي) وبرج السيّدة المنوبيّة. كما أنشأ بحلق الوادي سنة 1797 برجا كبيرا.

كما جدّد قصبة مدينة الكاف وحصونها وبنى قلعة جديدة في الجهة الجنوبيّة الغربيّة من تلك المدينة.

شرع الباي سنة 1802 في بناء سور جديد لمدينة تونس بإشراف مهندس هولندي مع إحكام تحصين العاصمة قبل الحرب مع دايات الجزائر كما جدّد أسوار حلق الوادي وسوسة والكاف وبنزرت.

إلتفت بعد ذلك إلى القشل (الثكنات) منها قشلة البشامقيّة وقد بناها الحاج محمّد بوثور من أعيان تونس وقشلة العطّارين وبناها الحاج أبو الحسن علي الشفي وقشلة الزنايديّة وبناها الحاج محمّد المبزع وقشلة سوق الوزر وبناها الحاج أحمد القسنطيني والحاج محمّد بن الأمين وقشلة سيدي عامر قرب سوق البلاط وبناها الحاج أحمد بن عمّار باش حانبة.

كما شيّد سنة 1809 مائة دار لعسكره من الكراغلة أسكن فيها 2500 رجلا وأسّس سنة 1813 مائتي دار سكن في كلّ واحدة 35 عسكريّا وقد أسكن عسكر زواوة بفنادق خاصة بربضي باب سويقة وباب الجزيرة.

كثّف الباي مجهوداته العسكريّة وهدفه الرئيسي وضع حدّ لتطاول واستغلال دايات الجزائر لتونس وأهلها.

تواصل احتقار سلط الجزائر للباي حمّودة باشا على غرار من سبقوه فقد كانوا مثلا لا يكترثون بالجوازات والرخص التونسيّة المعطاة إلى التّجار والسفن الأجنبيّة من قبل حكومة الباي الحسيني ممّا يؤدّي إلى حجز قراصنة الجزائر لكلّ سفينة تحمل تلك الوثائق التونسيّة وقيادة أصحابها إلى الرّق حتّى أنّ عديد قناصل الدول الأجنبيّة كإنجلترا نبّهوا حكوماتهم إلى وجوب تحاشي الإعتماد على مثل تلك الوثائق التي تمنحها السلط التونسيّة لعدم جدواها بحكم "خضوع تونس لدايات جارتها القويّة".

كان دايات الجزائر يستغلّون كلّ الفرص لإهانة باي تونس ففي أوّل حكم حمّودة باشا وصل وفد جزائري إلى تونس فأحسن الباي إستقباله في قصره وأقام له مؤدبة غداء لكنّ أعضاء الوفد أظهروا إشمئزازا من أصناف الأكل التي قدّمت لهم حتّى أنّ رئيس هذا الوفد لم يستنكف من صفع المكلّف بالإشراف على تلك المؤدبة وهو أجنبي يدعى "مارينوستنكا".

أجاب حمّودة باشا بالإمتناع عن إرسال حمولتين بحريّتين من الزيت التونسي إلى الجزائر وهي الكميّات التي كان يرسلها والده إلى "مقامات الصالحين" لكن في الحقيقة يستحوذ داي الجزائر على جلّ تلك الكميّات ممّا جعله يقدّم شكاية إلى السلطان العثماني مدّعيّا أنّ حمّودة باشا قطع "إعانة عن عسكر المسلمين بالجزائر".

بعث الباب العالي مرسولا خاصا لباي تونس لإقناعه بضرورة مواصلة "البعث" لكنّ الباي رفض مصرًّا على موقفه فردّ الصاع صاعين.

أصبح داي الجزائر يبحث بكلّ الطرق على كلّ ما من شأنه خلق قلاقل لتونس فأوحى إلى باي قسنطينة أن يحدث مشاكل عويصة للباي ودولة بعث باي قسنطينة مرسولا إلى حمّودة باشا يطالبه بتعويض لقبيلة تونسيّة إستقرّت بقسنطينة منذ 15 سنة وتعويض ثان لحكومته مقابل الخسائر التي "تكبّدتها" من جرّاء هذا الإستقرار وقد كان المبلغ مشطا 40.000 محبوبا !

راسل حمّودة باشا داي الجزائر مستغربا مطلبي باي قسنطينة مع الشروع في الإستعداد للحرب. كما قام صحبة جيشه وأفراد عائلته بزيارة عديد مناطق الإيالة خاصة المتاخمة للحدود الجزائريّة لطمأنة الأهالي بعد رواج شائعات عن غزو محتمل يدبّره جند الترك الجزائريّين وكذلك لترهيب القبائل المتعوّدة على إستغلال مثل هذه الأمور للثورة والعصيان من ناحية وإشعار باي قسنطينة أنّ تونس هذه المرّة عازمة على مجابهة جند الترك الجزائريّين من ناحية أخرى.

نجحت خطّة حمّودة باشا فكانت ظاهرة تعتبر الأولى من نوعها جعلت باي قسنطينة يحترم سيادة تونس.

لكنّ النوايا العدوانيّة تجاه تونس لم تنقطع فقد استغلّ باي قسنطينة حرب تونس مع دولة البندقيّة سنة 1787 فهدّد حمّودة باشا بالهجوم على تونس باتفاق مع داي الجزائر ممّا أجبر باي تونس على أن يوعز لإسبانيا بالتدخّل لإقرار الصلح مع جارته الغربيّة. ولئن تحقّق ذلك فقد كلّفه "الصلح" هديّة فاخرة إلى داي الجزائر والتضحية بكرامته من أجل تجنيب تونس حربا بحريّة مع البندقيّة وأخرى بريّة مع جيرانه المسلمين جند الترك الجزائريّين.

وبصفة عامة عمل الباي على عدم استفزاز دايات الجزائر حتّى أنّه يطبّق أوامرهم في سياسته الخارجيّة. ففي سنة 1793 لم يدخل في حلف مع

إنجلترا والبرتغال ضدّ فرنسا إلاّ بعد موافقة داي الجزائر كما عمل بأوامره فاعترف بعلم فرنسا المثلّث الألوان (أزرق – أبيض – أحمر) سنة 1794. كما ضغطت الجزائر على تونس لعقد صلح مع الولايات المتحدة سنة 1796.

ومن تنازلات الباي إقامة دار ضيافة تحت نظر وكيل الجزائر بتونس لإقامة الضيوف والوفود الجزائريّين الذين يحلّون بتونس وذلك بين 1794 و1805.

لكن بعد انتصاره على "علي برغل" وتدعيم قدرات تونس العسكريّة شعر حمّودة باشا بقوّته ومكانته فرفض قبول هديّة من فرنسا لأنّها لا توازي الهديّة المقدّمة لداي الجزائر معتبرا تساويهما في المكانة. كما تجرّأ وقدّم شكوى إلى الباب العالي سنة 1795 ضدّ داي الجزائر وتسلّطه على تونس.

إلاّ أنّ العلاقات تحسّنت بين البلدين مع موت داي الجزائر سنة 1798 وقد كان حقده دفينا على تونس فعوّضه ابن أخيه وأصبحت العلاقات يسوسها "الودّ" مع حرص باي تونس على إبراز بصفة مكشوفة إستقلاله تجاه جند الترك الجزائريّين مع مواصلة تدعيم قدرات تونس العسكريّة.

جنح حمّودة باشا إلى الحيلة السياسيّة فوطّد علاقاته مع باي قسنطينة الحاج مصطفى الإنقليز على حساب داي الجزائر الذي كان ردّ فعله قاسيًا إذ أمر بقتل هذا الباي ممّا أجبره على الفرار إلى تونس.

ولمّا تحقّق حمّودة باشا من قدرات تونس العسكريّة أغلظ القول لرسول داي الجزائر كما أطرد وكيل الجزائر وأمر القضاة بمعاملة الجزائريّين المقيمين بتونس كسائر المتقاضين بعد أن كان لهم قضاتهم .

ردّ داي الجزائر الفعل بإرسال مزيد من البقر والمواشي لتباع في تونس بأسعار عيّنها هو مسبقا وجعلها مرتفعة[1].

---

[1] وهي طريقة أخرى يتحصّل بها داي الجزائر على "إمتيازات" من الإيالة التونسيّة.

رفض حمّودة باشا هذه الإهانة وجمع رجال دولته فتمّ الإتّفاق على مساعدة الحاج مصطفى الإنقليز للعودة إلى حكم قسنطينة وبيع "بقر الجزائر" في الأسواق بشهادة عدلين والسماح للتونسيّين ببيع مواشيهم أيضا بعد أن كان ذلك ممنوعا إلى أن تباع أبقار داي الجزائر لضمان سعر مرتفع مع هذا الإحتكار.

كما أمر حمّودة باشا بقطع كلّ أنواع العطايا والهدايا التي كانت تقدّم لداي الجزائر مع إيقاف النفقات التي كانت تُصرف للجزائريّين بتونس وكذلك رفع راية تونس عالية فوق قشلة القصبة بالعاصمة وخاصة على الحدود التونسيّة الجزائريّة بعد أن كانت ترفع منكّسة وهذا تأكيد من باي تونس على إستقلال بلاده فاقتربت المواجهة بين إيالة ما انفكّت تزداد "تونستها" وأخرى يحكمها أجانب همّهم النهب والسلب داخل الجزائر وخارجها خاصة في تونس.

واصل حمّودة باشا "تصفية" حساباته مع داي الجزائر فأمر الجزائريّين بالرجوع إلى بلادهم خوفا من الإنقلاب عليه في صورة هجوم جند الترك الجزائريّين الذين بعثوا بستّ سفن حربيّة حاصرت ميناء حلق الوادي مانعة أسطولي تونس التجاري والحربي من التحرّك.

أجاب الباي بإعلان الحرب على الجزائر في 25 ديسمبر 1806 وبعث جيشا يتركّب من 40.000 رجلا فاجتاز الحدود وبدأ بحصار قسنطينة في 11 جانفي 1807 على الرغم من تراكم الثلوج. تواصل الحصار إلى شهر أفريل وكان الإنتصار قريبا لصالح تونس. لكنّ أتراك تونس وخاصة الأغوات "فزعوا بدون داع" ممّا أدخل الإضطراب والفوضى على الجيش التونسي خاصة أنّ قائده تعوزه الجرأة وينقصه الحزم فكانت هزيمة نكراء حتّى أنّ العساكر لاذوا بالفرار تاركين أسلحتهم التي تفانى الباي في اقتنائها وقد بذل من أجلها الغالي والنفيس.

قرّر حمّودة باشا تجهيز جيش جديد عازما على قيادته بنفسه لكنّ أحد مستشاريه رجب بونمرة أقنعه بالعدول عن فكرة القيادة إذ في صورة انهزام الجيش تصبح الوضعيّة كارثيّة ممّا جعل الباي يعيّن عضده الأيمن يوسف صاحب الطابع قائدًا عامًّا للحملة الثانية.

وصل الجيش التونسي قرب الكاف والتحم مع جند الترك الجزائريّين في مكان يعرف باسم "سلاطة" في 12 جويلية 1807 فانتصر عليهم وثأر لنفسه مبرزا أنّ هزيمته كانت بسبب غدر أتراك تونس الذين كانوا دائما يساندون "إخوتهم الجزائريّين".

لم يتخلّ داي الجزائر على العمل للأخذ بثأره من التونسيّين لكنّه غيّر إستراتيجيّته إذ لم يعد بإمكانه التدخّل برّا مقتنعا بنجاعة الجيش التونسي فأصبح يشنّ حربا بحريّة على السفن التجاريّة التونسيّة في عرض البحر وحتّى في الموانيء ممّا أثّر سلبا على هذا النشاط الإقتصادي الحيوي وأجبر حمّودة باشا على محاربته في البحر بفضل خبرة ريّاسه وأهميّة أسطوله الحربي.

أجاب داي الجزائر بتنظيم هجوم بحري على جربة في ماي 1811 لكنّ سفنه غاصت في السباخ المحيطة بالجزيرة فلم يقع اقتحامها خاصة أنّ أهلها إستبسلوا في المقاومة. ولما وصل الخبر إلى الباي بعث قوّة بحريّة إشتبكت مع العدو. لكنّ الربّان التونسيّين خذلوا قائدهم بدعوى أنه أرنووطي[1] فانسحبوا من المعركة. إلاّ أنّ محمّد المورالي الأرنووطي واصل القتال بسفينة واحدة إلى أن تحطّمت فأسره الجزائريّون وأعدموه. أمّا بقيّة السفن التونسيّة فقد اتّجهت نحو ميناء المنستير بعد أن خسرّت 230 ربّانا مقابل 41 من جند الترك الجزائريّين.

---

[1] مملوك أصيل ألبانيا.

بقيت العلاقات متوتّرة بين الإيالتين إلى 24 جويلية 1812 عندما حاصر الأسطول الجزائري حلق الوادي مقترحا على الباي صلحا ضمّنه "إلتزامات" منها تعهّد الباي ببعث حمولة سفينة من الزيت سنويا إلى الجزائر.

قَبِل حمّودة باشا بعث تلك الحمولة لا كرها بل "كواجب ديني" إذ سيستعمل الزيت في "إضاءة جوامع مدينة الجزائر".

لم يُرض "هذا التنازل" جند الترك الجزائريّين فقام قائد الأسطول بإطلاق نيران مدافعه على قلعة حلق الوادي ممّا أجبر الأسطول التونسي على التدخّل فتمكّن من ردّ المعتدين على أعقابهم.

واصل جند الترك الجزائريّين إستفزازاتهم فأوعزوا للقبائل الجزائرية مهاجمة القبائل التونسيّة الحدوديّة فازداد التوتّر وتأهبت الإيالتان للحرب في ربيع 1813.

وفي أوت 1813 تمكّن الأسطول التونسي من هزم نظيره الجزائري في حلق الوادي. كما دارت معركة بريّة في أكتوبر من نفس السنة قرب الكاف تمكّن فيها الجيش التونسي بقيادة يوسف صاحب الطابع من صدّ جند الترك الجزائريّين فأُجبروا على الفرار. كانت هاتين المعركتين البحريّة والبريّة الأخيرتين بين تونس وجند الترك الجزائريّين.

بقي التونسيّون متخوّفين من إعتداءات جند الترك الجزائريّين حتّى أنّ بعضهم "سُرَّ" عند احتلال فرنسا الجزائر سنة 1830 رغم أنّ الأهالي من عرب وأمازيغ لا دخل لهم في تطاول واعتداء هؤلاء الغزاة الأجانب على تونس ومن وقتئذ ظهر ذلك المثل الشعبي خاصة في مدينة تونس: "كلّ ما يجي من الغرب (يعني من الجزائر) ما يفرّح القلب كانو ريح يغدّد القلب (باردة بدون أمطار) وكانو عبد كلبة بن كلب".

إنّ هذا المثل الوقح و "الكلبي الصلفي" (cynique) يعود إلى تصرّف جند الترك الجزائريّين عند هجومهم على تونس وكأنّهم في بلد نصراني لا مسلم

جار لهم. لقد تدخّل جند الترك الجزائريّين ست مرّات في شؤون الإيالة التونسيّة بين 1678 و1756.

وممّا حصل في عهد حمّودة باشا وصول رسالة من محمّد بن عبد الوهاب إلى الباي يدعوه فيها على غرار كلّ الحكّام المسلمين إلى اعتناق مذهبه وقد قال عنه المؤرخ ابن أبي الضياف في الإتحاف[1]: "وهو أنّ رجلا يقال له محمّد بن عبد الوهاب من تلاميذ الشيخ ابن تيميّة الحنبلي منع زيارة القبور حتّى قبور الأنبياء ومنع التوسّل بهم إلى الله تعالى والبناء على قبورهم وصرّح بكفر من يفعل ذلك وسمّاه مشركا زاعما أنّ الزيارة والتوسّل عبادة وهي لا تكون إلاّ لله تعالى وترامت بهذا الرجل الأسفار إلى أن استقرّ بالدرعيّة من أرض نجد فصادف بها آذانا واعية وقلوبا من العلم خاوية وألقى لكبيرهم سعود هذا المذهب واستدلّ له بظواهر آيات وأحاديث إغترّ بها عامّتهم حتّى استباحوا قتال المسلمين ولم يزل هذا المذهب ينمو إلى أن أفضى الأمر لسعود بن عبد العزيز بن سعود القائم الأوّل فعظم الأمر في زمنه ونصب حربا للمسلمين عموما ولأهل الحجاز خصوصا وصدّهم عن بيت الله الحرام وزيارة قبر سيّد الأنام وعاث في أهل الحجاز وأطلق يد القتل والنهب فيهم واستحكم هذا المذهب في قلوب أتباعه والتحموا به إلتحام النسب واشتدّت عصبيّتهم وقويت فطلبوا غايتها وهي الملك والسلطان وأقاموا دعاة يدعون الناس إلى مذهبهم مع رسائل وجّهوها للآفاق فوصلت منها رسالة للقطر التونسي نصّها: "بسم الله الرّحمان الرّحيم نستعينه ونستغفره ونعوذ به من شرّ أنفسنا ومن سيّئات أعمالنا من يهد الله فلا مضلّ له ومن يضلل الله فلا هادي له ونشهد أنّ لا إلاه إلا الله وحده لا شريك له ونشهد أنّ محمّدا عبده ورسوله من يطع الله ورسوله فقد رشد ومن يعص الله ورسوله فقد غوى ولا يضرّ إلاّ نفسه ولا يضرّ الله شيئا أمّا بعد فقد قال الله تعالى "قل هذه سبيلي أدعو إلى الله على

---

[1] الجزء الثالث صفحات 60-61-62-63-64.

بصيرة أنا ومن اتبعني وسبحان الله وما أنا من المشركين" وقال الله تعالى "قل إن كنتم تحبّون الله فاتّبعوني يحببكم الله ويغفر لكم ذنوبكم".

وقال الله تعالى: "وما أتاكم الرسول فخذوه وما نهاكم عنه فانتهوا" وقال الله تعالى: "اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام دينا" فأخبر سبحانه أنّه أكمل الدين وأتمّه على لسان رسوله صلّى الله عليه وسلّم وأمرنا بلزوم ما أتى به إلينا من ربّنا وترك البدع والتفرّق والإختلاف وقال تعالى: "إتّبعوا ما أنزل إليكم من ربّكم ولا تتّبعوا من دونه أولياء قليلا ما تذكرون" وقال تعالى: "وأنّ هذه صراطي مستقيما فاتّبعوه ولا تتّبعوا السبل فتفرّق بكم عن سبيله ذلكم وصاكم به لعلّكم تتّقون".

والرّسول صلى الله عليه وسلّم قد أخبر بأنّ أمّته آخذة ما أخذته الأمم قبلها شبرا فشبرا وذراعا فذراعا وأخبر في الحديث أنّ أمّته ستتفرّق ثلاثا وسبعين فرقة كلّها في النار إلاّ واحدة قالوا: "من هي يا رسول الله؟ قال "من كان على مثل ما أنا عليه اليوم وأصحابي".

وإذا عرفت هذا فمعلوم ما عمّت به البلوى من حوادث الأمور التي أعظمها الإشراك بالله والتوجّه إلى الموتى وسؤالهم النصر على العدوّ وقضاء الحاجات وتفريج الكربات التي لا يقدر عليها إلاّ ربّ الأرض والسموات وكذلك التقرّب إليهم بالنذور وذبح القربان والإستعانة بهم في كشف الشدائد وجلب الفوائد إلى غير ذلك من أنواع العبادة التي لا تصلح إلاّ لله تعالى.

وصرف شيء من أنواع العبادة لغيرالله كصرف جميعها لأنّه سبحانه أغنى الأغنياء عن الشركاء ولا يقبل من العمل إلاّ ما كان خالصا لوجهه وأخبر أنّ المشركين يدعون الملائكة والأنبياء والصالحين إلى الله زلفى ويشفعوا لهم عنده وأخبر أنّه لا يهدي من هو كاذب كفّار... وقال تعالى "ويعبدون من دون الله ما لا يضرّهم ولا ينفعهم ويقولون هؤلاء شفعاؤنا عند الله قل أتنبئون الله بما لا يعلم في السموات ولا في الأرض سبحانه

وتعالى عمّا يشركون" فأخبر أنّ من جعل بينه وبين الله وسائل لأجل الشفاعة فقد عبدهم وأشرك بهم وذلك أنّ الشفاعة كلّها لله كما قال تعالى: "قل لله الشفاعة جميعا".

وندعو إلى إقامة الصلاة وإيتاء الزكاة وصوم شهر رمضان وحج بيت الله الحرام ونأمر بالمعروف وننهى عن المنكر ولله عاقبة الأمور. فهذا ما نعتقده وندين الله به فمن عمل على ذلك فهو أخونا المسلم له مالنا وعليه ما علينا..."

طلب حمّودة باشا من فقهاء تونس الردّ على رسالة الوهابي وقد تكفّل بالإجابة الفقيه إسماعيل التميمي وجاء في رسالته: "ربّنا إفتح بيننا وبين قومنا بالحق وأنت خير الفاتحين ربّنا لا تجعلنا فتنة للقوم الظالمين ونجّنا برحمتك من القوم الكافرين... أمّا بعد هذه الفاتحة التي طلعت في سماء المفاتحة فإنّك راسلتنا تزعم أنّك القائم بنصرة الدين وأنّك تدعو على بصيرة لما دعا إليه سيّد الأوّلين والآخرين وتحثّ على الإفتاء والإتباع وتنهى على الفرقة والإبتداع وأشرت في كتابك إلى النهي عن الفرقة واختلاف العباد فأصبحت كما قال الله تعالى: "ومن الناس من يعجبك قوله في الحياة الدنيا ويشهد الله على ما في قلبه وهو ألدّ الخصام وإذا تولّى سعى في الأرض ليفسد فيها ويهلك الحرث والنسل والله لا يحبّ الفساد". وقد زعمت أنّ الناس قد إبتدعوا في الإسلام أمورا وأشركوا بالله من الأموات جمهورا في توسّلهم بمشاهدة الأولياء عند الأزمات وتشفّعهم بهم في قضاء الحاجات ونذر النذور إليهم والقربان وغير ذلك من أنواع العبادات وأن ذلك كلّه إشراك بربّ الأرضين والسموات وكفر قد استحللتم به القتال وانتهاك الحرمات وليعلم الله أنّك قد ضللت وأضللت وركبت مراكب الطغيان بما استحللت وشنّعت وهوّلت وعلى تكفير السلف والخلف عوّلت وها نحن نحكمك إلى كتاب الله المحكم وإلى السنن الثابتة عن النبي صلّى الله عليه وسلّم.

أمّا ما أقدمت عليه من قتال أهل الإسلام وإخافة أهل البلد الحرام والتسلّط على المعتصمين بكلمتي الشهادة وأدمتم إضرام الحرب بين المسلمين وإيقاده فقد إشتريتم في ذلك حطام الدنيا بالآخرة ووقعتم بذلك في الكبائر المتكاثرة وفرّقتم كلمة المسلمين وخلعتم من أعناقكم ربقة الطاعة والدين وقد قال الله تعالى "يا أيّها الذين آمنوا إذا ضربتم في سبيل الله فتبيّنوا ولا تقولوا لمن ألقى إليكم السلم لست مؤمنا تبتغون عرض الحياة الدنيا فعند الله مغانم كثيرة..."

وأمّا ما تأوّلته عليهم من تكفيرهم بزيارة الأولياء والصالحين وجعلهم وسائط بينهم وبين ربّ العالمين وزعمت أنّ ذلك سنّة الجاهليّة الماضين فنقول لكم في جوابه معاذ الله أن يعبد مسلم تلك المشاهد وأن يأتي إليها معظّما تعظيم العابد وأن يخضع لها خضوع الجاهليّة للأصنام وأن يعبدها بسجود أو ركوع أو صيام ولو وقع ذلك من جاهل لانتهض إليه ولاة الأمر والعظماء وأنكره العارفون والعلماء وأوضحوا للجاهل المنهج القويم وهدوه الصراط المستقيم.

وأمّا ما جنحت إليه وعوّلت في التكفير عليه من التوجّه إلى الموتى وسؤالهم النصر على العدى وقضاء الحاجات وتفريج الكربات التي لا يقدر عليها إلاّ ربّ الأرض والسموات إلى آخر ما ذكرتم موقعا به نيران الفرقة والشتات فقد أخطأت فيه خطأ مبينا وابتغيت فيه غير الإسلام دينا فإنّ التوسّل بالمخلوق مشروع ووارد في السنّة القويمة ليس بمحظور ولا ممنوع ومشارع الحديث الشريف بذلك مفعمة وأدلّته كثيرة محكمة... فأخبرني يا أخا العرب هل تكفّر بهذا التوسّل عمر بن الخطاب أمير المؤمنين وتكفّر معه سائر من حضر من الصحابة والتابعين لكونهم جعلوا بينهم وبين الله واسطة من الناس وتشفّعوا إليه بالعبّاس وهل أشركوا بهذا الصنيع مع الله غيره وما منهم إلاّ ما أنهضته للدين القويم غيرة. كلّا والله وأقسم بالله وتا الله بل مكفّرهم هو الكافر والحائد عن سبيلهم هو المنافق الفاجر وهم أهدى

سبيلا وأقوم قيلا وقد قال عليه الصلاة والسلام "إقتدوا بمن بعدي أبي بكر وعمر"... ثمّ ما تصنع يا هذا في الحديث الآخر الذي رواه مسلم في صحيحه مرفوعا للنبي صلّى الله عليه وسلّم في أويس وأنّه أخبر به عليه الصلاة والسلام وهو من أعلام النبوءة وأمر عمر طلب الإستغفار منه وأنّه طلب منه ذلك واستغفر له وقد قال الله تعالى عن إخوة يوسف عليه السلام: "يا أبانا إستغفر لنا ذنوبنا إنّا كنّا خاطئين..."

فالزائر للأولياء والصالحين إمّا أن يدعو الله لحاجته ويتوسّل بسرّ ذلك الولي في إنجاح بغيته كفعل عمر في الإستسقاء أو يستمدّ من المزور الشفاعة له وإمداده بالدعاء كما في حديث أويس القرنسي "إذ الأولياء والعلماء كالشهداء أحياء في قبورهم إنّما انتقلوا من دار الفناء إلى دار البقاء. فأيّ حرج بعد هذا يا أيّها القائم للدين في زيارة الأولياء الصالحين؟

وأمّا ما تدّعونه من ذبح الذبائح والنذور وتبالغون في شأنها التغيير والتنكير وتصف ألسنتكم الكذب وتثيرون في شأنها الهرج والشغب فكون الذبائح المذكورة ممّا أهلّ به لغير الله مكابرة للعيان وقذف بالإفك والبهتان فأنّا بلونا بأحوال أولئك الناذرين فلم نرى أحدا منهم يسمّي عند ذبحها اسم وليّ من الصالحين ولا يلطخ الضرائح بدم تلك الذبائح ولا يأتون بفعل من الأفعال الحاكمة على تحريم الذبيحة والإهلال... فانظر أيّها الانسان ما هذا الهذيان وكيف لعب بك الشيطان وماذا أوقعك فيه من خسران فارجع عن هذا الضلال المبين وقل ربّنا ظلمنا أنفسنا وإن لم تغفر لنا وترحمنا لنكوننّ من الخاسرين...

وزبدة الجواب وفذلكة الحساب أنّك إن قفوت يا أخا العرب نصحك وأسوت بالتوبة جرحك وأدملت بالإنابة قرحك فمرحبا بأخي الصلاح وأهلا بالمؤازر على الطاعة والنجاح وجمع الكلمة والسماح وإن أطلت في لجّة الغواية سبحك وشيّدت في الفتنة صرحك واختلت عارضا رمحك فإنّ في بني عمّك فيهم رماح وما منهم إلاّ من يتقلّد الصفاح ويجيل في الحرب فائز

القداح. والله تعالى يسدّد سهام الأمّة الساعية فيما يحبّه ويرضاه ويخمد ضرام الفئة الباغية حتّى تفي إلى أمر الله والسلام".

بعث حمّودة باشا بهذه الرسالة إلى القائم الوهابي فلم يجب عنها محمّد بن عبد الوهاب ولا حلفاؤه آل سعود...

واصل حمّودة باشا قيادة البلاد إلى وفاته يوم 15 سبتمبر 1814 بعد حكم دام ثلاثا وثلاثين سنة وثلاثة أشهر وبضعة أيّام. وقد حصل اختلاف حول موته المفاجيء، فرأى البعض أنّ سبب الوفاة سكتة قلبيّة صاعقة وهو رأي قنصل فرنسا واعتبر البعض الآخر أنّ سبب الموت هو التسميم ويبدو أنّ السبب الأوّل هو الأقرب إلى الصواب.

لئن يعتبر حمّودة باشا أبرز البايات الحسينيّين بفضل إنجازاته الداخليّة والخارجيّة فإنّها تبقى منقوصة من ذلك أنّ تلك العائلات الميسورة في عهده لم تبلغ مرحلة البورجوازيّة فلم تكوّن حتّى نواة لهذه الطبقة لضعفها عددا وعدم تبصّرها بمصالحها واعتمادها على القرصنة التي تمكّنت أوروبا بفضل تقدّمها التقني والحربي من القضاء عليها. كما كانت متّصلة "بالبيليك" (الدولة) بصفة مفرطة إلى حدّ الوصاية فهذا الترابط بين الإقتصاد والسياسة لم يخوّل لها التطوّر فقضي عليها في المهد خاصة أنّ حمّودة باشا رغم "تبصّره" لم يتفطّن إلى التغييرات الجذريّة التي تحصل في أوروبا فلم يرسل مثلا بعثات طلاّبيّة للأخذ من الغرب على غرار معاصره محمّد علي باشا مصر.

لكن يبقى عصره "ذهبيّا" مقارنة مع ما سيحصل بعده.

2. الدولة الحسينيّة في عهد البايات عثمان ومحمود وحسين ومصطفى

كان من المفروض أن يخلف حمّودة باشا ابن عمّه محمود "لأنّ الحكم وقع ترتيبه أن يبقى بيد أعقابه بعده على ترتيب سنّهم كابرا عن كابر". لكن مرّة

أخرى يُحرم محمود من العرش فهو من ناحية السنّ أجدر بها حتّى من الباي المتوفي فمحمود من مواليد 10 جويلية 1757 وحمّودة ولد في 9 ديسمبر 1759 لكن رأينا أنّ قوّة شخصيّة حمّودة باشا ونكث أبيه لعهد أخيه محمّد الرشيد بتقديم ابنه مكّنا حمّودة من "التحوّز" بالسلطة.

كان محمود يعتقد أنّ ساعته حلّت لكن فاجأه أهل الحلّ والعقد مثل الشيخ البارودي وخاصة الوزير يوسف صاحب الطابع الذي قال متّجها لأعيان الدولة: "إختاروا من أنفسكم من يتقدّم للبيعة" إذ ليس لنا ولي عهد" فنطق محمود قائلا "الأمر واضح" يعني من تقدّم في السنّ يقصد شخصه. لكنّ يوسف صاحب الطابع راوغه معتبرا أنّ "الميّت يرثه أخوه" وقام إلى عثمان (رغم أنّه من مواليد 27 ماي 1763) فبايعه وحذا حذوه الناس ممّا فوّت على محمود فرصة ثانية لبلوغ السلطة.

أصبح عثمان باي الإيالة في 16 سبتمبر 1814 لكنّ النقائص طغت على حكمه رغم معاضدة وزراء أخيه على غرار يوسف صاحب الطابع. كانت أوّل أخطائه معاملته لابن عمّه محمود على عكس أخيه فلم يحترمه ولم يشاوره في أمور الدولة ففقد المكانة التي تعوّد عليها ممّا زاد في غضبه وحقده على الباي الجديد.

لم يخرج عثمان باي بالمحلّة فلم يفرض نفسه كسيّد البلاد أمام جيشه والقبائل ولم يحافظ على مكانة يوسف صاحب الطابع كالرجل الثاني في الحكم إذ عيّنه خزندار وهي خطّة لم تعد لها قيمة وقد تفطّن لذلك يوسف صاحب الطابع لأنّها "تقريب وتنويه في الظاهر وتبعيد في نفس الأمر".

يبدو أنّ الباي الجديد أصبح يعتمد على الوزير سليمان كاهية حتّى أنّه كلّفه بقيادة المحلّة فأصبح عضده الأيمن وفي هذا خطأ كبير لأنّ درايته لا تظاهي خبرة يوسف صاحب الطابع وتبصّره بأمور الإيالة. كما قرّب منه "رجالا لمسامرته ومجالسته ليسوا من أهل العلم ولا من أهل السياسة".

أصبح سليمان كاهية الرجل الأوّل في دولة عثمان باي فاغتنم ضعفه ومرضه (أصيب بدمل في قفاه) فأشار عليه بتقديم ابنه صالح للخروج بالمحلّة فيكون هكذا وليّ عهده.

لكنّ يوسف صاحب الطابع لمّا أستشير في الأمر عارضه معتبرا أنّ الوقت لم يحن بعد لمثل هذا الإجراء الخطير خوفا من الفتن التي من الممكن أن يستغلّها جند الترك الجزائريّين. لم يعمل عثمان باي بنصيحة يوسف صاحب الطابع ممّا سيؤدّي إلى هلاكه.

بلغ الخبر محمود فدبّر مؤامرة مغتنما مرض عثمان باي فهجم عليه مع مقرّبيه فقتله في فراشه وكذلك فعل بابنيه صالح وعلي وحتّى زوجته الحامل زجّ بها في السجن وبعد ولادتها عاش ابنها أربعين عاما مسجونا ولم يؤذن بسراحه إلاّ محمّد باي بعد بيعته في ماي 1855.

أصبح محمود بايا في 11 ديسمبر 1814 فاستعان في حكمه على غرار حمّودة باشا بالوزير يوسف صاحب الطابع وقال له: "إنّك باشرت هذه المملكة مع سيّدك وعلمت ما يضرّها وما ينفعها بالمباشرة والتجريب وأنا لم أباشر شيئا لأنّي كنت جليس بيتي متفاديا عن الخليط والحاشية والأتباع راضيًا بذلك فافعل ما كنت تفعله أيّام ابن عمّي حمّودة باشا ولا تتوقّف في المصلحة على أمري وأنا أتوقّف على رأيك". وقال لأولاده: "أنزلوا هذا الرجل منزلة أب وتوّقفوا على مشورته حتّى في ركوبكم.

أسدى صاحب الطابع نصائحه للباي الجديد فلم يوافقه لمّا قرّر إرسال أخيه إسماعيل بالمحلّة لجمع الضرائب قائلا له: "لا يخفى عليك حال أخيك واسترساله في شهواته مع عدم المبالاة ورفض جلباب الوقار معلوم في الحاضرة مع كبر سنّه ولابدّ من وقار يحفظ مقام الدولة لا سيّما مع العربان". عمل محمود باي بنصيحة وزيره فقدّم ابنه ممّا أغضب أخاه وجعله يحقد على صاحب الطابع.

كما غضب وحقد على يوسف صاحب الطابع الوزير محمّد العربي زروق لأنّ صاحب الطابع نصح محمود باي بإبعاد كلّ من ساهم في ثورته على ابن عمّه عثمان "حتّى لا يرون لأنفسهم يدا عليك بأنّهم أولوك وخاطروا بدمائهم". وقد كان هذا الوزير من أهمّهم فخاف على منصبه.

غريم ثالث مثّله أبناء محمود باي حسين ومصطفى خاصة أنّ صاحب الطابع "أجبرهما" على تقديم "ما يقتضيه العقل على ما تقتضيه الشهوة" فأذمرا له حقدا دفينا وخطّطا مع الوزير محمّد العربي زروق وكان خالهما من الرضاعة للتخلّص من يوسف صاحب الطابع.

اِستعمل محمّد العربي زروق دهاءه فأسرّ للباي أنّ صاحب الطابع دفع أموالا للجند للثورة عليه والتخلّص منه ومن ابنيه وأخيه.

لئن تردّد الباي أوّلا فإنّه لم يعارض قتل صاحب الطابع رغم أنّه قال لابنيه ولمدبّري المكيدة: "ستندمون إن قتلتموه". نفّذ عمليّة الاغتيال كلّ من المدعو محمّد كحل العيون رئيس المماليك والكاتب عبد الله الجندوبي وغيرهم من المشاركين في تلك "المؤامرة" في 29 جانفي 1815. وقد وقع التمثيل بيوسف صاحب الطابع فقطع جزّار عورته وذهب آخر إلى قصّ لحمه وشواه وأكله وعاثت الأيدي في التنكيل به ولمّا سمع الباي أَمَرهم بالكفّ عن هذا التّنكيل الشنيع فتمّ دفنه بتربته في جامعه بالحلفاوين الذي يُعتبر مؤسسه فالجامع والحمّام وبيته بالسوق الجديد كانت النّواة التي التفّ حولها ذلك الحيّ أو الربض المشهور إلى يومنا هذا.

تعرّض محمود باي أثناء حكمه على غرار سلفه إلى ثورة جند الترك الذين لم ييأسوا من الإستيلاء على الحكم على غرار جند ترك جارتهم الجزائر. إجتمع جند الترك في غرة ماي 1816 بزعامة محمّد الشوبان وكان من أعيان حوانب الترك بباردو. إدّعى الثوّار أنّهم ثاروا لأنّ "الباي وابنه أهملا البلاد وقدّما ما لا يستحق التّقديم" لذلك نطالب تقديم أخيه إسماعيل لحكم

الإيالة. كان اختيارهم إسماعيل مدروسا لتقدّمه في السنّ وضعف شخصيّته وقلّة درايته بأمور الدولة لكنّه رفض إقتراحهم وساند أخاه ضدّهم.

بقي الثائرون في عزلة وتيقّنوا من هزيمتهم ففرّوا يتقدّمهم قائدهم محمّد الشوبان فركبوا البحر من حلق الوادي بعد نهبها متوّجهين إلى الباب العالي. أمّا محمود باي فقد فضّل العفو عمّن تابوا فجنّب الإيالة الدخول في دوّامة من العنف.

تواصل حكم محمود باي إلى وفاته في 28 مارس 1824 فخلفه ابنه حسين باي من الغد. وقد تزامن حكمه مع بداية مشاكل الإيالة التونسيّة فالفرق شاسع بين هذا الباي وحمّودة باشا في القدرة على توخّي سياسة داخليّة ناجعة خاصة على الصعيد الاقتصادي.

لكنّ الوضعيّة الخارجيّة ستكون أخطر على الإيالة فمؤتمر "فيانا" وضع حدًّا للقرصنة وما انفكّ الميزان التجاري التونسي يسجّل عجزا متفاقما إذ انحطّت قيمة البضائع التونسيّة المصدّرة على غرار الحبوب والزيوت والشاشيّة وسيطر التّجار الأوروبيّون على صادرات البلاد ووارداتها وانخفضت عملة الإيالة وعرفت خزينة الدولة صعوبات جمّة.

تواصل العجز الإقتصادي مع حكم حسين باي وتقلّص عدد التّجار الأغنياء رغم أنّ هذا الباي عفا عن الحاج يونس بن يونس (تاجر جربة الثري) وابنه بعد أن اتُّهما بضرب السكّة.

أبرز ما حصل في عهده محاولة مغامر الثورة مدّعيا أنّه من ذريّة علي باشا فوقع التصّدي له فاضطرّ للفرار إلى الجزائر في جويلية 1825.

يرجع الفضل لهذا الباي في اتّخاذ علم تونسي ليميّز بالخصوص البحريّة التّونسيّة عن غيرها وذلك في 20 أكتوبر 1827 بعد انهزام الأسطول العثماني في معركة "نفران" (Navarin) البحريّة التي عاضدت فيها الإيالة المجهود

الحربي العثماني ضدّ الأساطيل الإنجليزيّة والفرنسيّة والروسيّة... استوحى العلم التونسي من العلم العثماني مع إضافة قرص أبيض للهلال والنجم .

كما احتلّ في عهده الجيش الفرنسي بقيادة "بورمون" عاصمة الجزائر سنة 1830.

لم يكن "البيليك" (الدولة) في تونس واعيا بخطورة ما حدث فوقع الإكتفاء بوضع بعض العساكر بالسواحل مع الحرص على ردع مناوشات القبائل. أمّا في الجزائر "المحتلّة" فقد فكّر الماريشال "كلوزيل" مُعوّض "بورمون" في إسناد تونس السلطة بمنطقتي قسنطينة ووهران يديرهما أميران من العائلة الحسينيّة.

دخلت الدولة الحسينيّة في مفاوضات مع نواب "كلوزيل" وتمّ إبرام إتفاقيّة جعلت من الأمير مصطفى أخ حسين باي بايًا على قسنطينة والأمير أحمد باي ابن مصطفى بايًا على وهران وبدأ الشروع في التنفيذ بإرسال بعض عساكر تونس إلى وهران تمهيدا لقدوم الباي الجديد.

لكنّ هذه الإتفاقيّة لم تنفّذ لخلاف حصل حول كيفيّة تأويل الشروط بين المبرمين عليها وخاصة لامتناع وزارة الخارجيّة الفرنسيّة المصادقة على ما اعتبرته تجاوزًا للسلطة من قبل رجال وزارة الحرب وتدخّلًا ديبلوماسيّا لا يمكن لفرنسا الموافقة عليه.

إنتهى حكم حسين باي بوفاته في 20 ماي 1835.

أصبح مصطفى بايًا بعد وفاة أخيه فبايعه الأعيان يوم 21 ماي وفي شهر نوفمبر 1835 تسلّم الفرمان السلطاني من الدولة العثمانيّة مصحوبا بسيف ونيشان وقد لعب الوزير شاكير صاحب الطابع دورا كبيرا في ذلك وقد أصبح الرجل الثاني في الدولة بعد الباي.

حصل تغيير في عهده شمل إيالة طرابلس التي عاد حكامها القرمانليّن إلى التطاحن والنزاع من أجل السلطة. أدّى هذا الوضع إلى تدخّل الباب العالي فتمّ إرسال وحدات من الأسطول يقودها الوزير طاهر باشا الذي طلب الإعانة من مصطفى باي فأمدّه بثلاثة مراكب وبخيل سهّلت له الطريق لإخضاع جارة تونس الشرقيّة التي رجعت تدار مباشرة من قبل السلط العثمانيّة منذ جويلية 1836.

أرسى في عهده الأسطول الفرنسي بحلق الوادي بعد أن بلغه أنّ نيّة العثمانيّين تتّجه إلى إرسال قوّات برّا عبر تونس إلى الجزائر "المحتلّة" لاستنفار الجزائريّين ضدّ التواجد الفرنسي. لكن المسألة لم تأخذ أبعادا لأنّ العثمانيّين لم يكن في استطاعتهم مواجهة فرنسا.

وفي عهد مصطفى باي إتّجهت النيّة إلى تجنيد التونسيّين القادرين على حمل السلاح فيستثنى من هو غير قادر ويقع تجنيد الأكفّاء "بالقرعة". لكنّ سكّان الحاضرة رفضوا إرسال أبنائهم "للتجنيد" معتبرين أنّ أبناء الترك هم العسكر ما داموا مسجّلين في الديوان ويتحصّلون على رواتب. أصرّ الأهالي على رفض إرسال أبنائهم للجنديّة ممّا أجبر الدولة على التراجع عن قرارها.

أصبح الوزير شاكير صاحب الطابع في عهد مصطفى باي يحظى بمكانة هامة حتّى صار يقود المحلّة وكأنّه ولي العهد؟

أقلق هذا الأمر ولي العهد أحمد فعمل على تغيير الوضع فقام بنفسه بترتيب أحوال العسكر مشرفا عليهم بنفسه حتّى كاد يلازم القشلة.

توضّح الأمر بالنسبة لشاكير صاحب الطابع وقد مهّد الباي للقضاء عليه عندما اتّهمه أمام الأعيان قائلا "أترضون أنّ شاكير صاحب الطابع يخضب هذه الشيبة بدمي ويوقع فتنة في داري وبين أبنائي".

خطّط شاكير صاحب الطابع عندما تيقّن أنّ الباي قرّر التخلّص منه فحاول إستمالة الأمير محمّد ابن أخيه لكنّ أمره اكتشف عندما إستشار

الشيخ محمّد بن ملوكة الذي حذّره من الفتنة ثمّ وشى به للباي فتمّ إلقاء القبض عليه و شنقه.

لم يدم حكم مصطفى باي إلاّ حوالي سنتين إذ توّفي في 10 أكتوبر 1837 فدخلت الإيالة مرحلة جديدة.

V. البايات المصلحون والمسيرة نحو الإحتلال

1. حكم أحمد باي

دخلت الإيالة التونسيّة مع أحمد باي (10 أكتوبر 1837 – 30 ماي 1855) منعرجا جديدا طغت عليه الإصلاحات التي تمّ اتّخاذها.

تمّت مبايعة هذا الباي على الشكل المعهود ثمّ وقع إعلام السلطنة العثمانيّة بمباشرته السلطة وقد أرسل مبعوثا للباب العالي رجع في ماي 1838 مصحوبا بالفرمان وبالنيشان وبسيف مرصّع وبعشرة مدافع بجميع لوازمها.

وقد تميّز هذا الباي عن أسلافه الحسينيّين بحصوله على مرتبة مشير بعد طلب هذه الرتبة من الباب العالي على غرار والي طرابلس فأصبح يعرف بالمشير الأوّل ومن شدّة شغفه بهذا الشعار المرصّع أصبح يضعه برقبته على شكل قلادة ثمّ على شاشيّته فوق جبينه.

لكنّ تحديّات كبيرة كانت تنتظر المشير الأوّل أحمد باي منها بالخصوص علاقاته مع الباب العالي ومع "جارته" الغربيّة فرنسا.

حرص أحمد باي على التوفيق بين المحافظة على نوع من العلاقة مع الباب العالي لكن شريطة بقائها "غير مكبّلة" له وفي نفس الوقت تجنّب الخطر الفرنسي بالإعتماد ولو شكليّا على الروابط التي لازالت تجمعه بالسلطنة العثمانيّة.

كانت ظرفيّة بلوغ أحمد باشا الحكم عويصة ودقيقة على الصعيد الخارجي ففرنسا تحتلّ الجزائر منذ 1830 والعثمانيّون إسترجعوا الحكم

المباشر في طرابلس بعد القضاء على القرمانليّين فكان تخوّفه مضاعفا، الخطر محدّق به غربا وشرقا.

لكنّ أحمد باي حرص على إبقاء نوع من العلاقات مع الباب العالي عبّر عنها المثل التونسي أحسن تعبير "لا نحبّك ولا نصبر عليك" فهو لا يستنكف من "إستجداء" السلطان العثماني للحصول على لقب مشير إلاّ أنّه يحرص على ألاّ يكون مصيره شبيها بمصير القرمانليّين حكّام طرابلس لذلك نراه يرفض في ماي 1838 مطلب السلطان العثماني الذي قدّمه له مبعوثه عثمان ربالة باي والمتمثّل في دعم الإمبراطوريّة العثمانيّة بمقدار معيّن من المال كلّ سنة.

وقد برّر المشير رفضه بكثرة رواتب الجند وضعف قدرات البلاد التي يمكن أن يعتبر أهلها تلك الإعانة جزية تتنافى مع تعاليم الإسلام...

أعاد مبعوث السلطان الكرّة مصرّا على الحصول على هذا المال. إلاّ أنّ أحمد باي رغم رفضه قرّر بعد إستشارة خواصه إرسال وفد للباب العالي قاده الشيخ إبراهيم الرياحي لتقديم إعتذار دولته.

ولعلّ حرص الباي على "التأكيد" على استقلاله تجاه الباب العالي جعل المكاتيب التي حملها الوفد معه محرّرة بالعربيّة وهو أمر يحصل لأوّل مرّة ويحمل أكثر من دلالة. نجح الشيخ إبراهيم الرياحي في مهمّته خاصة أنّه كان خطيبا جيّدا مع السلطان ورجال دولته فلم يبخل عليهم بالقصائد المؤثرة ومنها هذا البيت:

وقد أتيتك من أقصى البلاد وفي *** ظنّي الجميل بلوغي منك مقصودي

عاد الشيخ إبراهيم الرياحي إلى تونس في أكتوبر 1838 وقد كانت مهمّته عامة ناجحة إذ أنّ الباب العالي لم يلحّ في الطلب فأجّل الموضوع إلى وقت آخر. ولمّا اعتلى العرش السلطان عبد المجيد أرسل إليه أحمد باي رسالة وممّا جاء فيها: "هذه المملكة التونسيّة مثبت طاعة السلطنة العثمانيّة

أخذت من العزاء والهناء النصيب الأوفر والحظّ الأكبر على عادة طاعتها ومنتهى طاقة جماعتها واهتزّت منابرها بشكر الله الحميد على إقبال دولة السلطان عبد المجيد. قام بتبليغ ذلك للباب العالي ومصدر المعالي عبد الدولة والمتقرّب إلى الله بطاعتها وخادمها في مصالح تونس وحفظ جماعتها أحمد باشا باي". أجاب الباب العالي: "بتقرير العادة على سنن".

ولمّا رغبت السلطنة العثمانيّة أن ينسج على منوالها حكّام الإيالات الإسلاميّة في تبنّيها الإصلاحات أرسلت سنة 1842 إلى أحمد باي فرمان التنظيمات الخيريّة فتمّت قراءته على أعيان الدولة وتمّت الإجابة عنه: "إنّ هذا غرض محمود ولا بدّ من زمن لإبرازه للوجود لاختلاف الطباع والبقاع وهو أمر لا محيص عنه ولابدّ منه". معنى هذا أنّ الباي ولئن عزم على إدخال إصلاحات فلن يتبّع ما اقترحه عليه الباب العالي.

بقي أحمد باي حذرا تجاه الباب العالي إذ ما حصل للقرمانليّين لم يمح من مخيّلته، لذلك لمّا راجت أخبار عن وصول مراكب عثمانيّة إلى جزيرة جربة بادر بإرسال قوّات للدفاع عنها ولمّا تبيّن أن الخبر كاذب ندم على هذا التسرّع ولجبر خاطر الباب العالي بعث بهديّة سنة 1845 لتجاوز هذه الحادثة. برهنت الدولة العثمانيّة من جانبها على حسن نيّتها فبعثت رسولا قدّم رسالة لأحمد باي أعطته الأمان وبدّدت تخوّفاته مع تقديم فرمان يمنح المشير ولاية تونس له مدى الحياة مع إعفائه من المال المطلوب فاستحسن أحمد باشا باي هذا التدبير وأجاب على الفرمان وقدّم شكره وامتنانه للباب العالي.

وبصفة عامّة ورغم الحرص على التأكيد على إستقلاليّته رفض أحمد باي قطع ما تبقى من الخيط الذي يربط تونس بالسلطنة العثمانيّة التي أرسلت له سنة 1852 نيشان افتخار إحتفل به كثيرا.

كما أرسل أحمد باي وفدا إلى إسطنبول لتعزية السلطان عبد المجيد بعد وفاة أمّه وقد حرّر كاتبه الخاص صاحب الإتحاف رسالة التعزية وقد

قال الباي: "إنّ تخوّفنا ونفرتنا من الدولة العثمانيّة أراه يجرّ بنا إلى العدم ومعاذ الله أن أكون سببا في إخراج هذا الصقع الإسلامي من يد المسلمين وخروج روحي أهون عليّ من ذلك".

وفي نفس السياق قدّمت تونس إلى الباب العالي إعانة بمناسبة حرب القرم ضدّ روسيا فمع إرسال بعض المراكب كما جرت به العادة حرص المشير على إرسال عدد من الجنود فكان أوّل عسكر نظامي يخرج من بلاد المغرب لإغاثة إخوانه بالمشرق.

أكبر السلطان ورجال دولته المجهود الذي بذله أحمد باي فأرسل رسولا يُدعى مصطفى باشا مصحوبا بمكتوب كتبه السلطان بخطّ يده يثني فيه على تلك الإعانة وقد أرفقه بنيشان افتخار وحكّة مرصّعة بأحجار كريمة وفروة كان يلبسها السلطان طبعت وسطها الطغراء السلطانيّة.

وقد سرّ المشير بهذا الإعتراف "السلطاني" واحتفل بذلك في يوم وصفه صاحب الإتحاف باليوم المشهود.

كان الخوف طاغيا على سياسة الباي مع فرنسا كيف لا والجزائر محتلة منذ أكثر من 20 سنة لكنّ الباي وحرصا منه على إبراز حريّة تصرّفه قبل زيارة فرنسا سنة 1846 وقد تمّ استقباله كحاكم مستقلّ في حين حرصت إنجلترا على اعتباره دائما واليا عثمانيّا. وفي نفس سياق التقرّب من فرنسا أرسل الباي بعثة سياسيّة سنة 1847 إلى الجزائر ترأسّها الجنرال رشيد الذي أرسل أيضا إلى فرنسا سنة 1852 لتقديم تهنئة الباي للإمبراطور نابوليون الثالث عند وصوله الحكم.

لكنّ إنجازات المشير أحمد باشا باي تبقى بالخصوص عسكريّة ونسبيّا تربويّة واجتماعيّة.

تعود أسباب هذه الإصلاحات إلى حرص المشير على مواجهة التحديّات الأجنبيّة خاصة أطماع فرنسا التي تحتلّ الجزائر منذ 1830 مع التخوّف من الخطر العثماني بعد ضمّ الباب العالي إيالة طرابلس مُزيحا باياتها القرمانليّين.

كما ساهم حرص الباي على النسج على منوال محمّد علي باشا مصر وتواجد نخبة من المصلحين المتأثّرين بمباديء التنوير على غرار خير الدين والشيخ قبادو وابن أبي الضياف... في اتّخاذه مجموعة من الإصلاحات أبرزها عسكريّة مادام الهدف الأوّل الحفاظ على سيادة البلاد.

إتّجهت نيّة الباي إلى تكوين جيش نظامي بعد أن كان أجداده يعوّلون على جند الترك وزواوة ومزارقية القبائل.

إتّبع أحمد باي على غرار محمّد علي باشا مصر منهجا إصلاحيّا يرتكز على الإستعانة بخبراء أوروبيّين لتعليم فنون الحرب لأبناء البلد. أفرز هذا الإتّجاه ظهور "مكتب المهندسين" ويمكّن التلاميذ من تعليم عصري وقد عُرف بالمدرسة الحربيّة بباردو منذ 1840 وأشرف على إدارته المستشرق الإيطالي "كاليقاريس" (Calligaris) وقد وصل إلى تونس في عهد مصطفى باي.

تمتّع "كاليقاريس" بخبرة في التعليم العسكري مع حذقه اللّغة العربيّة ويبدو أنّه من إقترح على أحمد باي بعث مدرسة حربيّة لجيشه الجديد وقد أشرف عليها إلى سنة 1852.

أدار هذا الإيطالي المدرسة مع تدريس الرياضيّات والعلوم العسكريّة ثمّ عُيّن بعد الوحدة الإيطاليّة أستاذ اللّغة العربيّة بجامعة تورينو.

كما درّس الفرنسيون "دلكاس" (Delcasse) التوبوغرافيا والمدفعيّة و"فرني" (Vernier) تعليما عسكريّا نظريّا وتطبيقيّا و"طراوني" (Traoni) الفرنسيّة وكلّف الشيخ قبادو بتدريس اللّغة والآداب العربيّة وقد أشرف منذ 1852 على هذه المدرسة الفرنسي "كمبونون" (Campenon).

يؤمّ هذه المدرسة تلاميذ تتراوح أعمارهم بين 12و14 سنة مع حذقهم مبادىء القراءة والكتابة. يزاول التلاميذ دراستهم 6 سنوات فيتخرّجون في رتبة ملازم.

يقع قبول 20 تلميذا كلّ سنة وقد بلغ العدد الجملي 120 تلميذا ساهم جلّهم في إخماد إنتفاضة 1864 كما قتل عدد منهم إثر مساهمة تونس في حرب القرم إلى جانب العثمانيّين ضدّ الإمبراطوريّة الروسيّة.

وحسب تقرير "للكولونيل فولي" (Folly) ضمّ الجيش التونسي في أكتوبر 1846: 6 فيالق للمشاة تضم 18.900 رجلا بإشراف 366 ضابط، 2 فيالق مدفعيّة تضمّ 5800 رجلا يشرف عليهم 56 ضابط فيلق خيّالة ويعدّ 1000 رجلا تحت إمرة 34 ضابط فيكون المجموع 456 ضابطا و25700 جنديّا.

كما ضمّ هذا الجيش فيلقًا للصبايحيّة تكوّن من 25000 رجلا يقودهم 500 ضابط وفيلق حوانب (خيّالة) يعدّ 600 رجلا أشرف عليهم 30 ضابط كما ضمّ الجيش 29.000 رجلا من زواوة يقودهم 580 ضابط ممّا يجعل العدد 54.600 مع 1110 ضابط لهذا الجيش، أمّا العدد الجملي لقوّات الجيش التونسي فكان 80.300 رجلا و1566 ضابطا.

كان المشير مغرما بهذه المدرسة حتّى أنّه كان لا يبخل بالزيارة على تلاميذها "واعتنى (الباي) بهذا المكتب[1] وكان يزوره ومعه خواصّه وتُسأل التلاميذ بحضرته ويثني على النجيب منهم ويمنّيه بما يؤول إليه حاله ويرغّبهم في اكتساب المعارف التي هي آلة في التقدّم الحقيقي وينفّرهم من معرّة الجهل"[2].

كما اهتمّ بالبحريّة الحربيّة فتمّ تجهيز 6 سفن حربيّة صنعت إحداها بحلق الوادي وقد سمّاها "شفاء أحمد". لكنّ هذه السفينة أو (الجفن) لم

[1] تمّ احتضان المدرسة بإحدى مكاتب قصر باردو ولا يزال الناس خاصة في مدينة تونس يسمّون المدرسة مكتبا.

[2] ابن أبي الضياف: الإتحاف الجزء الرابع ص 41

يقع الإنتفاع به رغم ما صرف عليه من الأموال الذريعة وقد قال له الصانع (برتميل الفرنسيس): "إنّ هذا الطول لا يخرج من الجابية إلى البوغاز وإنّ ماء البوغاز لا يرفع مثله فقال الباي نوسّع البوغاز ونغرقه وكان ذلك معنى المثل المشهور عند العامّة وهو إحضار الحصيرة قبل الجامع. وكان الوافدون من أهل أوروبا إذا رأوا هذا الشقف (السفينة) وبوغاز حلق الوادي يتعجبون ويضحكون وهو الآن في الجابية كالجزيرة من خشب. وصدر الأمر من المتولّي بعده (أي محمّد باي) بتكسيره والانتفاع بخشبه لأنّه بلي بالماء الراكد[1]".

وبصفة عامة كانت بقيّة السفن المقتنية من فرنسا وإيطاليا من "غير جيلها" وهذا طبيعي خاصة أنّ فرنسا لا ترغب في جعل تونس التي تخطّط لاحتلالها على مستوى هام من القوّة !!

كان المشير فخورا بجيشه النظامي ينتظر الفرصة لمعاينته على الميدان وقد أمكن له ذلك عندما طلب الباب العالي الإعانة في حرب القرم ضدّ روسيا التي شارك فيها الجنود التونسيّون منهم ضابطان برتبة عقيدهما: حمّودة بن علي بالعيد ومحّمد بن سالم الشتيوي وضابط برتبة رائد محمّد بن حسين بوفايد وضابطان برتبة صاغ تلاغسي: محمّد بالعيد ومحمّد الزهروني مع 17 ضابط برتبة نقيب و10 ضباط برتبة ملازم و6 برتبة عريف أوّل و48 برتبة عريف و124 برتبة رقيب. وكان عدد الجنود متناسبا مع عدد الرتب المذكورة. وقد توّفي 70 جنديّا وضابطا على خطّ القتال أو في المعسكرات من بينهم الرائد محمّد بن حسين بوفايد وضابطان برتبة نقيب هما حمّودة بن حسن بن خليفة "بخذر قلعة 1271" وأحمد بن عامر توّفي "بطرابزان 1272" وقد تحصّل 71 ضابطا وجنديّا على نواشن إفتخار بطرابزان العثمانيّة تقديرا لما بذلوه من مجهودات.

[1] الإتحاف: الجزء الرابع ص 142

شملت إصلاحات أحمد باي أيضا الميدان الإجتماعي منها بالخصوص إلغاء الرقّ فاتّخذ جملة من التدابير منذ 1841 فمنع بيع العبيد إلى الخارج ثمّ منع بيعهم في أسواق البلاد وفي سنة 1842 منع جلبهم إلى تونس وتوّج ذلك بإلغاء الرقّ في جانفي 1846 في حين لم تبطل فرنسا الرقّ نهائيّا إلاّ سنة 1848 بمستعمراتها في عهد الجمهوريّة الثانية أمّا الولايات المتحدة فلم تفعل ذلك إلاّ سنة 1865 (بعد حرب أهلية مضنيّة) وكذلك روسيا في نفس السنة.

أثنى قناصل الدول الأوروبيّة وقادتها على هذا الإجراء الجريء فتمّ التنويه به خاصة أنّ صاحبه حاكم مسلم من بلاد "البرابرة" (Les Barbaresques).

كما كان أحمد باي متسامحا مع المسيحيّين إذ سمح لهم بتوسعة كنيستهم بتونس العاصمة.

لم ينس الأهالي من علماء وفقهاء فأعاد الإعتبار للمذهب المالكي فسوّى في المراتب بين الفقهاء الحنفيّن والمالكيّن وأبرزهم الشيخ إبراهيم الرياحي.

حظي عنده أبناء البلد بمرتبة مرموقة فصاهر محمّد المرابط القيرواني على إحدى أخواته فأصبح أمير لواء، ومن أعيان جربة قرّب محمود بن عياد وصالح شيبوب ومن الفراشيش قطّوم بن محمّد.

كما يُعتبر سفره لفرنسا إنجازا "كبيرا" وذلك في 5 نوفمبر 1846 على متن الباخرة (الدنت) (Dante) وقد كانت هديّة من ملك فرنسا "لويس فيليب" (Louis Philippe) واصطحب معه الوزير مصطفى خزندار وهو في مقام الوزير الأكبر ووزير الحرب مصطفى باش آغة والقبطان حسونة المورالي ومحمّد المرابط أمير لواء عسكر المحمدية وصالح بن عثمان شيبوب أمير لواء العسّة وخير الدين وكان أميرالاي وحسونة المتالي قائم مقام وكاتبه الخاص المؤرّخ صاحب الإتحاف أحمد بن أبي الضياف.

وقد أثّرت الزيارة في الباي وخاصة في مرافقيه كخير الدين وابن أبي الضياف فشاهدوا عن كثب "معنى العمران وصورة التقدّم في ميادين الحضارة ونتيجة الأمن والأمان..."

وكان من المفروض أن يزور إنجلترا لكنّ ملكة إنجلترا كانت مصمّمة على قبوله بمحضر سفير تركيا لكونه معتبرا في نظرها من أتباع الدولة العثمانيّة ممّا جعله يعدل عن تلك الزيارة وأرسل مكتوبا للدولة الإنجليزيّة مع أمير لواء الخيّالة أحمد تعذّر فيه عن "عدم قدومه" فتفهّم الإنجليز موقفه واستقبلوا رسوله بكلّ حفاوة.

لكنّ أحمد باي رغم أنّه أوّل أمير حسيني يقدم على الخروج من المملكة في زيارة رسميّة كانت إصلاحاته جدّ مكلفة منها العسكريّة وكذلك حرصه على بناء قصر بالمحمدية على غرار قصر "فرساي" فبقي مشروعا لم يكتمل وقد أدّى كلّ هذا إلى بداية الصعوبات الماليّة التي ستغرق البلاد وستجرّها إلى الإقتراض والإفلاس.

وبصفة عامة لم تعرف الإيالة في عهده إضطرابات داخليّة باستثناء ظهور مغامر سنة 1844 بجبال خمير إدّعى أنّه من أولاد عثمان باي لكنّ عسكر الباي تخلّص منه بسهولة فتمّ قتله.

توّفي أحمد باي في 30 ماي 1855 وخلفه ابن عمّه ووليّ عهده محمّد باي.

2. حكم محمّد باي

لم يكن هذا الباي متعلّما حتّى كما جرت به العادة عند جلّ البايات الحسينيّن فوالده لم يجهد نفسه في تعليمه باستثناء بعض قراءة القرآن لذلك إعتبر صاحب الإتحاف أنّه "كان على الفطرة إلى الأميّة أقرب"!؟

لكن رغم ذلك حصلت في عهده إصلاحات هامة جلّ أسبابها "خارجة عن نطاقه" لأنّ هذا الباي كان سريع الغضب قاسيا في أحكامه فلا يتروّى

ولا يحكّم العقل، إذ رغم ضعف تكوينه وجهله بالأحكام الشرعيّة لازم الجلوس بالمحكمة "مباشرا سائر النوازل على إختلاف أصنافها من غير تحجير على غيره، يحكم فيها بما يظهر لاجتهاده من غير توقّف للتأمّل ولا راجعة ولم يكن عنده من آلات الإجتهاد ما يستنير به" حسب صاحب الإتحاف.

صادف أنّ أحد العساكر قتل يهوديّا وأخذ سلعته فتقدّم أهله بشكوى إلى الباي فأمر بقتله من غير أن يترك له الفرصة للدفاع عن نفسه. وبعد أيّام شهد أناس على يهودي اسمه "سفاز" يخدم على عربة لصالح القايد نسيم شمامة رئيس اليهود بأنّه شتم مسلما وسبّ دينه وكان اليهودي على عادته بحالة سكر فقام الباي بنشر النازلة بالمجلس الشرعي ورغم أنّ وزيره مصطفى خزندار أشار عليه بتجنّب عقوبة القتل أصرّ على عكس ذلك قائلا: "بالأمس قتلنا عسكريّا مسلما لقتله يهوديّا..."

وقع جلب اليهودي إلى المجلس الشرعي فلم يعترف مصرّا على إنكار ما نُسب له ورغم أنّ المذهب الحنفي (وهو مذهب الباي نفسه) يعتبر أنّ الإنكار في مثل هذه النوازل توبة، أحيل المتهم على المذهب المالكي وفقهائه أكثر تشدّدا في هذه النوازل خاصة أنّ بعض الفقهاء تيقّنوا أنّ رغبة الباي تتّجه إلى معاقبة المتّهم بالإعدام ومنهم شيخ الإسلام محمّد بيرم رغم أنّه حنفي المذهب. ورغم محاولة قنصل فرنسا عن طريق المترجم "روسو" توقيف تنفيذ الحكم أصرّ محمّد باي على موقفه فتمّ إعدام اليهودي ممّا خلّف حالة كبيرة من الإستياء في مدينة تونس عند اليهود وحتّى عند الأعيان المسلمين.

أدّى تسرّع الباي وإصراره إلى تدخّل قنصل فرنسا "ليون روش" منكرا على الباي قراراته المستعجلة بسبب "جلوسه للحكم في الجنايات" فأجبر المشير الثاني على جعل مجلس للحكم في الجنايات في 13 أوت 1857 فتمّ وضع "ديوانا" يضمّ الأعيان ينظر في مختلف الجنايات ثمّ يقع رفع تقرير

للباي فينظر في ذلك، كما شمل التغيير "ديوانا" للمسائل التجاريّة مهمّته النظر في الخلافات بين التّجار وتبقى النوازل الشرعيّة من مشمولات الشرع.

أصاب يهود تونس الذعر من موقف الباي المتصلّب ويبدو أنّ يهود فرنسا لمّا بلغهم مصير أخيهم في الدين توجّهوا للحكومة الفرنسيّة طالبين الأمان ليهود تونس.

تزامن حرص فرنسا على جبر الباي على إدخال إصلاحات مع إعدام اليهودي "باطو سفاز" فبعثت بأسطول أرسى بحلق الوادي في أواخر أوت 1857. ولمّا التقى قائده الباي بالمرسى أبلغه رغبة بلاده في جعله "يعطي الحريّة لرعيّته والأمن على أنفسهم وأعراضهم وأديانهم..." كما عبّرت إنجلترا (رغم منافستها لفرنسا على تونس) على لسان قنصلها "رشار وود" على نفس الرغبة خاصة وأنّ السلطنة العثمانيّة طبّقت الإصلاحات المعروفة "بالتنظيمات الخيريّة" وهدّد الباي بأنّ أسطول بلاده المتواجد بمالطة مستعدّ للإبحار نحو تونس.

أُجبر محمّد باي على عكس سلفه الذي رفض تطبيق الإصلاحات التي أشارت بها عليه الدولة العليّة إلى الموافقة على رغبة فرنسا وإنجلترا فتمّ اتخاذ عهد الأمان الذي أعلن عنه في 9 سبتمبر 1857 وقد قرأه أمام أعضاء المجلس الشرعي وأعيان الدولة وقناصل الدول وكبير الأساقفة والرهبان وأحبار اليهود كاتبه الخاص أحمد بن أبي الضياف ولمّا تعذّر عليه مواصلة القراءة لسعال ألمّ به واصل القراءة محمّد الباجي المسعودي وكان أيضا من كتبة المشير محمّد باي.

تضمّن عهد الأمان جملة من الحقوق والمبادىء السياسيّة والاجتماعيّة وردت بإحدى عشر مادّة منها:

- **الأولى**: تأكيد الأمان لسائر رعيتنا وسكّان إيالتنا على اختلاف الأديان والألسنة والألوان في أبدانهم المكرّمة وأموالهم المحرّمة وأعراضهم المحترمة

إلاّ بحقّ يوجبه نظر المجلس بالشورى ويرفعه إلينا ولنا النظر في الإمضاء أو التخفيف ما أمكن أو الإذن بإعادة النظر.

- **الثانية**: تساوي الناس في أصل القانون لأداء المرتّب أو ما يترتّب وإن إختلف باختلاف الكميّة بحيث لا يسقط القانون عن العظيم لعظمته ولا يحطّ على الحقير لحقارته ويأتي بيانه موضّحا...

- **العاشرة**: إنّ الوافدين على إيالتنا لهم أن يحترفوا سائر الصنائع والخدم بشرط أن يتّبعوا القوانين المرتّبة والتي يمكن أن تترتّب مثل سائر أهل البلاد لا فضل لأحدهم على الآخر بعد إنفصالنا مع دولهم في كيفيّة دخولهم تحت ذلك كما يأتي بيانه.

- **الحادية عشرة**: إنّ الوافدين على إيالتنا من سائر أتباع الدول لهم أن يشتروا سائر ما يملك من الدور والأجنّة والأراضي مثل سائر أهل البلاد. يشترط أن يتّبعوا القوانين المرتّبة والتي تترتّب من غير إمتناع ولا فرق في أدنى شيء من قوانين البلاد وتبيّن بعد هذا كيفيّة السكنى بحيث أنّ المالك يكون عالما بذلك داخلا على إعتباره بعد الإتّفاق مع أحبابنا الدول..."

كما اتّخذ محمّد باي في 30 أوت 1858 أمرا يقضي بإحداث المجلس البلدي وتركّبت هيأته من رئيس وهو الجنرال حسين يعاضده كاهية وكاتب وإثني عشر عضوا من أعيان البلاد المختارين وقد حدّدت المدّة النيابيّة إلى عامين مع إمكانيّة الإستئناف والتناوب في السنتين الأوّلتين يكون عن طريق القرعة ثمّ في الأسبقيّة في الزمن فيما بعد وامتداد الدورة البلديّة من شهر صفر إلى شهر ذي القعدة من كلّ سنة مع إمكانيّة التمديد بدورة إستثنائيّة، وتدوّن مداولات المجلس في سجلاّت ويرفع فحواها إلى الباي من أجل المصادقة أو الرفض لأنّ رأيه إستشاري والقرارات المقترحة تؤخذ بأغلبيّة الأصوات.

ينظر المجلس البلدي في الموارد قبضا وصرفا وله كراء الأملاك البلديّة وبيعها كما يمكنه أن يتلقّى الأحباس والوصايا والهدايا. يُعِدّ رئيسه الميزانيّة

ويقدّمها للنقاش فهو المسؤول عن العمليّات الماليّة والنظر في المشاريع من حفظ الأبنية وتحسين الطرقات وتخطيط الأسواق والبرّاحات المعدّة لاجتماع السكّان ومرورهم ويتصرّف وفق القوانين الصادرة عن الباي ويرعى المصلحة العامّة مثلما حدّدها المشرّع.

ومن المصالح العامّة السكك النافذة والطرق المشهورة والأسواق والبرّاحات المعدّة لإجتماع الناس والبنية العامّة كالسبابل والسور ومجاري المياه والمنافذ المتّخذة لسلوكها تحت الأرض وغير ذلك ممّا يهمّ مصلحة سائر السكّان ومن صلاحيّاته أيضا منع أهل الحاضرة وسكّانها من تعطيل المرور لأنّ الطريق للمارين وإزالة الستارات الواقية من الشمس والمطر التي لم يبلغ إرتفاعها ستّة أذرع.

وقد انحصر مجمل مسؤوليّات المجلس البلدي في تنظيف المدينة وتجميلها واتّسعت مشمولات أنظاره للتصرّف في أوقاف الجوامع والمدارس والمساجد والزوايا وغيرها من الأحباس المعيّنة لطرق البرّ والمنافع العامّة وذلك وفق الأمر الصادر في 11 فيفري 1861 (في عهد محمّد الصادق باي).

وتماشيا مع روح عهد الأمان سمح محمّد باي ليهود تونس بلبس الشاشيّة الحمراء وشراء العقّارات وتعاطي الفلاحة لأنّ "تعيين زيّ مخصوص لأهل الذمّة ليس من أصول الدين وأنّ النبيّ عليه الصلاة والسلام لم يغيّر زيّ يهود المدينة وهم من سكّانها معه"، ولم يُجبر اليهود على لباس خاص إلاّ عند تقهقر الدولة العباسيّة في عهد الخليفة المتوّكل.

ولمّا أصبحت المصاريف الموجّهة للجيش جدّ ثقيلة حرص محمّد باي على التنقيص من عدد العساكر فتمّ تسريح من طالت مدّته أو ضعف بدنه، ومن بقي من الضباط زائدا على مقدار العسكر سرّحه وأبقى له نصف مرتّبه.

لكنّ محمّد باي أقدم سنة 1859 باقتراح من قنصل فرنسا على جلب ماء زغوان إلى باردو والحاضرة وحلق الوادي والمرسى. وقد ألحّ القنصل

"روش" على الباي وأوهمه أنّ المهندس الفرنسي "كولان" يتواجد بالإيالة لإنجاز هذا المشروع "العظيم" الذي سيجعل السكّان يوفّرون ثمن الدلاء والحبال ويستغنون عن المواجل مع ما سينجرّ عنه من تطوير الفلاحة...

ورغم اعتراض رجال الدولة وعلى رأسهم خير الدين على هذا المشروع الباهض وغير المجدي تعلّل محمّد باي بأنّه "أعطى كلمته للقنصل في ذلك" فكانت التكاليف مشطّة سبعة ملايين ونصف مليون فرنكا تدفع للمهندس مكاتيب على آجال والدولة تدفع ربا المكاتيب ستّة بالمائة وتدفع ثمن الأنابيب حالا... فكان حسب صاحب الإتحاف: "إتّفاقا منحوسا" تسبّب في تداين الدولة وإضعاف قدراتها.

لئن اقترن اسم محمّد باي (توّفي في 22 سبتمبر 1859) بعهد الأمان المتضمّن جملة من الحقوق والمبادىء السياسيّة والإجتماعيّة فقد إبتدع ضريبة شخصيّة تُدعى المجبى أقرّها سنة 1856 وقد سلّطت على كل السكّان الذكور البالغين باستثناء أصيلي تونس والقيروان وسوسة والمنستير وصفاقس والجنود المنتدبين والقدامى والطلبة ورجال الدين وأعوان الباي والعجّز. كانت هذه الضريبة ثقيلة جدّا 36 ريالا فأصبحت تمثّل أكبر قسط من عائدات البيليك: 3 مليون فرنكا.

أثارت المجبى نقمة السكّان خاصة لأنّها ضريبة لا تتماشى وتعاليم الإسلام الذي لا يفرض الضريبة الشخصيّة وهي الجزية إلاّ على أهل الذمّة من يهود ونصارى المتواجدين في البلدان الإسلاميّة.

ومن المؤكّد أنّ المجبى ستكون كما سيأتي شرحه سببا بارزا في أكبر إنتفاضة عرفها حكم الحسينيّين.

3. حكم محمّد الصادق باي وانتصاب الحماية الفرنسيّة

تمّت البيعة للمشير الثالث محمّد الصادق باي في 22 سبتمبر 1859 قبل الخروج بجنازة أخيه وقد إمتازت عن غيرها من البيعات الأخرى بكونها كانت مسبوقة من قبل المتولّي بآداء يمين الوفاء إلى بنود عهد الأمان الصادر عن سلفه محمّد باي. وبما أنّ تقاليد البلاد السياسيّة ستتغيّر قبل وفاة محمّد الصادق باي ستبقى بيعته وحيدة في شكلها لخلوّ ما قبلها وما بعدها من اليمين المذكورة.

يُعتبر حكم محمّد الصادق باي فترة هامة وخطيرة تعود أهميّتها لما حصلت فيها من تغيّيرات أبرزها الإعلان عن دستور 1861 وهو الأوّل في العالم العربي الإسلامي قبل الخلافة العثمانيّة ومصر.

لكنّ فترة حكمه كانت جدّ خطيرة إذ تعفّنت أوضاع الإيالة سياسيّا واقتصاديّا واجتماعيّا وحتّى أخلاقيّا (تصرّفات الباي وثلّة من معاضديه على غرار مصطفى خزندار ومصطفى بن إسماعيل) ممّا أفرز إنتفاضة 1864 التي زعزعت أركان الحكم الحسيني وزادت في تقهقر الإيالة فكان المآل الرضوخ للإستعمار الفرنسي في 12 ماي 1881.

بادر محمّد الصادق باي بإعلام الباب العالي بوفاة أخيه وباتفاق الناس على اختياره لآداء مهمّته وبعث للسلطان بهديّة صحبة بعثة قادها خير الدين رجعت صحبة رسول محمّل بمكتوب بخط يد السلطان العثماني وبنيشان وسيف مرصّع كما كان يقع مع أسلافه.

ضمّ المشير الثالث خبشته لخبشتي أحمد ومحمّد فكان في المواكب يضع ثلاثتها على شاشيّته على شكل تاج دائر برأسه.

عزم الباي الجديد الامتثال لروح قوانين عهد الأمان فأمر بتحرير مجموعة من العبيد السود، نساءا جلبن للعمل بمنازل الأعيان فأمر

بعتقهنّ ممّا جلب له إستحسان قنصل إنجلترا. وفي نفس السّياق سمح ليهود العاصمة بالسكن بحومة الجرابة بطرف المدينة فعمّروها بعد أن كانت كثيرة الخراب وجعل نسيم شمامة بيشي وهو من أعيانهم رئيسا عليهم في "جميع ما يخصّهم".

وبين ديسمبر 1859 وجانفي 1860 وقع إنجاز التلغراف بين تونس والجزائر وقد وافق على إدخاله أخوه محمّد باي "بنصح" من قنصل فرنسا "ليون روش" تمهيدا لاحتلال الإيالة التي تكبّدت مصاريف الإنجاز كما كان الشأن بالنسبة إلى جلب ماء زغوان.

وقد تبيّنت عدم جدوى التلغراف خاصة أنّ الإيالة على عكس البلدان المتطوّرة ليس لها من العمران ما يحفظ الأعمدة الممتدّة عليها أسلاك الحديد اللازمة لتشغيل التلغراف... ولم يجن ربحا إلاّ الوسطاء ومن ركّزوا التلغراف.

وفي عهد هذا الباي تمّ في مارس 1860 وضع قانون العسكر الذي سبق وأن وضعه أخوه محمّد باي وهو من قواعد عهد الأمان وقد تركّب من خمسة أبواب وخمسين فصلا في إحدى وثلاثين صفحة مبنيّا على أربعة فصول:

- **أوّلها**: أنّ الخدمة العسكريّة واجبة لا محالة على كلّ رجل من أهل الإيالة.

- **ثانيها**: أنّ مدّة الخدمة العسكريّة ثمانيّة أعوام لا زائد عليها.

- **ثالثها**: أنّ العسكر لا ينزل إلاّ بالقرعة الشرعيّة (للتخفيف من نقمة أهالي المناطق الأخرى غير العاصمة حتّى يشعروا أنّ بإمكانهم تجنب الخدمة العسكريّة المضنيّة).

- **رابعها**: أنّ من خرجت عليه القرعة له أن يتسرّح إذا أتى بعوض لهذا الحق المفترض (ليتمكّن أعيان وأغنياء الأرياف من دفع مقابل يجنّب أبناءهم الخدمة العسكريّة).

وبطبيعة الحال وقع إعفاء سكّان الحاضرة من الخدمة العسكريّة: "فحسب أهلها خدمة حاضرتهم على من أتى راغبا في الدخول للخدمة العسكريّة" وهذا الإستثناء ناجم عن رفض سكّان تونس الخدمة في العسكر معتبرين أن ذلك من مشمولات الأتراك[1].

كما حصلت في عهده تغييرات في خطّة حفظ الأمن داخل أسوار المدينة فبعد أن كانت هذه المهمّة من مشمولات الداي وأعوانه بما في ذلك شيوخ المدينة تقرّر في سياق المدّ الإصلاحي تأسيس شرطة وفق النمط العثماني عرفت بالضبطيّة.

حصل هذا التغيير بموجب أمر صدر في 20 جويلية 1860 وبعد وفاة الداي كشك محمّد في 7 سبتمبر 1860 ألغيت خطّة الداي (وكم ثار الدايات في العهدين المرادي والحسيني!!؟؟) وتحوّلت صلاحيّاتها إلى مؤسّسة الضبطيّة وترأسّها سليم أمير لواء عسكر الحاضرة.

تألّف مجلس الضبطيّة من رئيس وكاهية وأربعة أعضاء ومقرّه الدار التي كان يسكنها الدولاتلي وهي أيضا محلّ إقامة الرئيس. تكون الجلسات يوميّة من الساعة الثامنة صباحا إلى منتصف النهار ما عدا الجمعة والعيدين ويوم المولد، وتؤخذ القرارات حسب رأي الأغلبيّة.

تتمثّل مهام مجلس الضبطيّة في حفظ المتساكنين من التواثب والتشاتم وارتكاب المخالفات وحكمه بالمال من ريالين إلى أربعة عشر ريالا ثمّ إلى مائتي ريال بداية من جوان 1861 أو بالسجن من يوم إلى أربعة عشر يوما بما في ذلك مدّة الإيقاف التحفظّي. وإن كان المحكوم عليه معدما تعوّض العقوبة الماليّة المسلّطة عليه بالسجن من يوم إلى سبعة أيّام. فمن أضرّ بالطريق على سبيل المثال يصلحه ويدفع غرامة قدّرت من أحد عشر ريالا إلى أربعة عشر.

---

[1] وقع إستثناء سكّان العاصمة القاطنين داخل السور من الخدمة العسكريّة إلى إنتهاء الإستعمار وإعلان الإستقلال في 20 مارس 1956.

كما منع قانون الضبطيّة التسوّل إذا كان المتسوّل صغيرا وصحيح البدن. وإذا ما ألقيت الأزبال في خربة ما فعلى صاحبها إزالتها.

تابعت وزارة العمالة أشغال المجلس بواسطة تقارير يوميّة رفعت إليها وذكرت فيها الوقائع والأحكام الصادرة في شأنها.

كان عدد أعوان الضبطيّة ألفا علاوة عن ثلاثة ضباط من الرتبة الأولى وثمانية عشر ضابطا من الصنف الثاني وستة وثلاثين ضابطا من الدرجة الثالثة. وقد عمل أربعمائة عون في المدينة والبقيّة في الربضين بالتساوي. إشتغل الضبّاط من الرتبة الأولى إلى جانب مشائخ المدينة في مخازنهم ولكل واحد منهم "سجن قسم" لإيقاف مرتكبي الجرائم و"المتهوّرين" على حدة وقسم "لإيقاف من يجب إيقافه من الميسورين".

أفادت محاضر جلسات مجلس الضبطيّة أنّ قائمة المخالفات المسجّلة طويلة: الشتم بأنواعه بما في ذلك قول المنكر، الإدمان على الخمر، التداين، السرقات، الغش والتطفيف في الموازين والمكاييل من قبل السّوقة، الضرب والعرك، الجولان بالليل بدون منار، إشهار السّلاح، تعاطي القمار، دخول البيوت بدون إذن وعدم دفع الآداءات... تعاين هذه المخالفات كلّما خرج " قرغول"[1] الضبطيّة للمعاينة.

وقد تبيّن من خلال سبر شمل نصف الضباط والأعوان من البلوك الأوّل إلى البلوك الرابع حسب دخولهم الخدمة بداية من 1860 أنّ الإنتداب إقتصر فيه على من كان ينتمي إلى العاصمة بنسبة 78%.

أمّا نسب الإنتداب العائدة إلى المناطق الأخرى فهي ضعيفة: الوطن القبلي 4.5% والشمال الغربي 3.5% والساحل 4.5% والجنوب الشرقي 2.5%. كان الإنتداب تونسيّا (من الحاضرة) بالدرجة الأولى وساحليّا بالدرجة الثانيّة من بنزرت إلى الأعراض. أمّا القبائل فنسبتها أقل من 2%.

---

[1] وهي الدوريّة بالتركيّة.

- المدينة: سيدي عبد الله قش، سوق البلاط،الفخاخرية، الطويلة، المرستان، حومة الجرابة، بير لحجار، الحفصيّة، البلاغجيّة، حومة العسلي، حوانت عاشور، سيدي مردوم، الشهدة، زنقة الناعورة، البطان والحارة.

- باب الجزيرة: سيدي منصور، سيدي المشرف، زنقة سيدي أبي الحسن، الشرفة، سيدي مبارك، السبخة، سيدي الشالي، رحبة الغنم، بطحة بقير، المطابق، المركاض، الجنينة، باب الجديد، زنقة الغبار، الجيّارة، الرابطة، باب المنارة، باب الجزيرة والمقطر.

- باب سويقة: زاوية الباهي، حومة العلوج، باب سويقة، باب البنات ودار الصابون...

يمكن إعتبار الضبطيّة مكسبا هامًّا لسكّان العاصمة ساهم في تنظيمها على أسس تتماشى والتغيير الذي عرفه العصر.

وفي نفس هذا الشهر سبتمبر من سنة 1860 حلّ بالجزائر إمبراطور فرنسا نابليون الثالث فاقترح قنصل فرنسا "روش" على محمّد الصادق باي مقابلته فقبل بعد استشارة خواصّه و وزرائه.

سافر الباي يوم 15 سبتمبر 1860 صحبة وزيره الأكبر مصطفى خزندار ووزير الحرب مصطفى باش آغة والجنرال حسين (رئيس المجلس البلدي) ومحمّد البكوش كاتب سرّ الوزير الأكبر وإلياس مصلي مستشار وزارة الأمور الخارجيّة مع قنصل فرنسا "ليون روش". وحمل محمّد الصادق باي معه قانون عهد الأمان.

استقبل نابوليون الثالث محمّد الصادق باي بكامل الحفاوة مبالغا في تكريمه تأكيدا على "إستقلاليّته" عن الدولة العثمانيّة.

أهدى محمّد الصادق باي الإمبراطور نيشان آل بيته وسلّمه مباشرة نسخة من عهد الأمان. كما أعطى الإمبراطور نواشين إفتخار للباي ومرافقيه

وكذلك فعل محمّد الصادق باي تجاه رجال دولة الإمبراطور، وقد دامت الزيارة ستة أيّام عاد بعدها الباي إلى الإيالة.

تواصل المدّ الإصلاحي مع محمّد الصادق باي بصدور دستور 1861 في 29 جانفي من تلك السنة.

يعود إتّخاذ هذا الدستور إلى وجود ثلّة من المصلحين أثّروا في الباي فجعلوه "يقيّد حكمه بقانون" أبرزهم على الإطلاق الوزير خير الدين إذ كان رائد التجديد في تونس بدون منازع.

خير الدين شركسي الأصل يجهل اسم والده ونسبه وعائلته ويرجّح أنّه ولد حوالي سنة 1826.

عرفت منطقة القوقاز التي انتمى إليها تغييرات سياسيّة واجتماعيّة خطيرة من جرّاء الحروب ومن الثابت أنّ خير الدين جُلب صغيرا إلى إسطنبول (يبدو أنّه تمّ إختطافه و بيعه) وسرعان ما وجد الطفل نفسه في منزل نقيب الأشراف تحسين بك القبرصي[1] الذي كان يشغل منصب قاضي عسكر الأناضول وقد تلقّى تعليمه الأوّل مع ابنه فحذق العلوم الدينيّة واللّغة التركيّة ولمّا توّفي ابن سيّده وقع التفريط فيه بالبيع إلى أحد مبعوثي باي تونس وهو موظّف يدعى مصطفى بلهوان حوالي سنة 1839 في عهد المشير أحمد باي فضمّه إلى قصره وأحسن تربيته ونال عطفه.

تعلّم خير الدين في تونس (لم ينضمّ للمدرسة الحربيّة بباردو) اللّغة العربيّة والعلوم الإسلاميّة الأساسيّة كالتفسير والحديث.

أسندت له بعد ذلك خطّة بلكباشي ثمّ ارتقى بسرعة في سلّم العسكريّة فتمّ توظيفه في صنف الخيّالة (الفرسان) خاصة أنّه حظي بعطف مصطفى خزندار (صاحب التأثير الكبير على البايات) حتّى أنّه زوّجه من ابنته.

[1] يبدو أنّه إشتراه لمرافقة ابنه.

استفاد خير الدين من المعلّمين والضبّاط الفرنسيّين الذين قدموا إلى تونس لتدريب الجيش التونسي فأخذ عنهم التقنيات العسكريّة الحديثة واللّغة الفرنسيّة[1].

تأثّر خير الدين بالشيخ قبادو مدرّس اللّغة العربيّة بالمدرسة الحربيّة بباردو وقد كان متحمّسا لإدخال العلوم العصريّة في برامج التعليم مقتنعا أنّ العالم الإسلامي قادر على تقبّل الحضارة الأوروبيّة وعلومها. ولمّا احتكّ بالضبّاط الفرنسيّين تكوّنت له فكرة عن خاصيّات ومنافع الحضارة الغربيّة التي إطّلع عليها عن كثب لمّا رافق أحمد باي في زيارته لفرنسا سنة 1846. كما زار عديد البلدان الأوروبيّة فتدعّمت درايته بخاصيّات أنظمتها و ثقافتها .

أجبرت ظروف الإيالة خير الدين على اعتزال الوظائف العسكريّة وتقلّد المهام السياسيّة ولما عزم أحمد باي الاقتراض من أحد البنوك أوكلت له مهمّة التفاوض مع المؤسسات الماليّة في باريس.

وصل خير الدين إلى باريس في نوفمبر 1853 وتمّ إمضاء عقد مؤقّت بين مجموعة بنكيّة والحكومة التونسيّة لاقتراض 20 مليون فرنكا.

كان خير الدين وقتئذ قد شارف الثلاثين من عمره وكان حريصا على تطبيق تعليمات أحمد باي ووزيره الفاعل مصطفى خزندار لذلك لمّا سلّمه الباي مجوهراته وحلي أخته كلثوم زوجة مصطفى خزندار لبيعها في الخارج وجد خير الدين أنّ السعر المقترح في باريس ولندن منخفض لكنّ الأوامر اضطرّته لبيعها في أسرع وقت وبأي ثمن كان.

باع خير الدين تلك المجوهرات بما قيمته مليوني فرنكا أُستخدمت لشراء معدّات حربيّة.

---

[1] يبدو أنّ خير الدين تعلّم أصول اللّغة الفرنسيّة في قصر سيّده بإسطنبول ففي مذكّراته أقرّ بأنّه تعلّم عن الضبّاط الفرنسيّين "العلوم العسكريّة" ولم يذكر حذقه الفرنسيّة عن طريقهم.

كُلِّف خير الدين في عهد محمّد باي بمهمّة جديدة في باريس تمثّلت في السعي لاسترجاع ما اختلسه كبير اللّزامة محمود بن عياد[1]. كان هذا الشخص لعديد السنوات أكبر اللّزامة ومنذ 1847 عمل بالتعاون مع الوزير الأكبر مصطفى خزندار فأصبح رئيس مخازن الذخيرة في الإيالة ومسؤولا على مراقبة جانب كبير من تجارة البلاد ممّا مكّنه من جمع ثروة كبيرة جرّاء اختلاسه أموال الدولة المقدّرة بنحو 50 أو 60 مليون فرنكا.

كانت علاقة محمود بن عيّاد بفرنسا "وديّة" فكان له محل إقامة في باريس تعلّل محمود بن عيّاد بحجّة تلقّي العلاج فاستقرّ بباريس سنة 1852 رافضا العودة إلى تونس خاصة وقد تحصّل على الجنسيّة الفرنسيّة للتوقّي من ردود فعل السلط التونسيّة وللحفاظ على الأموال الطائلة التي نهبها وحملها معه.

إنتقل خير الدين إلى باريس سنة 1853 وبذل جهودا كبيرة لاسترجاع الأموال المنهوبة يساعده صديقه الجنرال حسين.

أنشأ خير الدين علاقات وثيقة مع المحاكم الفرنسيّة والصحافة فعرّفها على الموقف التونسي. تواصلت القضيّة حوالي ثلاث سنوات وقد تألّم خير الدين واشتكى مرّات عديدة من عدم قدرته على تقديم أدلّة كافيّة إلى المحكمة أثناء المرافعات وتذمّر أيضا من تأخّر وصول الردود من تونس.

ورغم مجهودات خير الدين الكبيرة إتّخذت المحكمة قرارها في 30 نوفمبر 1856 ورغم مطالبة تونس محمود بن عياد بإرجاع ما قيمته 50 مليون فرنكا أقرّت لجنة التحكيم بأن تدفع الدولة التونسيّة إلى محمود بن عياد 16 مليون فرنكا كتعويض عن "الأضرار" التي لحقت بأملاكه وأراضيه في

---

[1] ولد محمود بن عياد بجزيرة جربة سنة 1810 وقدم إلى العاصمة وتمكّن بسرعة من نسج شبكة من العلاقات مع أحمد باي وخاصة مصطفى خزندار وقد نال عديد الأوسمة والرتب منها: كاهية، قائد، قايم مقام و أمير ألاي فجمع ثروة طائلة ومتنوّعة خاصة أنّه وجّه إهتمامه إلى اللّزمات ذات المداخيل الهامّة منها اللّزمات المتعلّقة بالحاجيّات العسكريّة والرابطة والعلفة وكوشة باردو (كوشة الباي) وسباخ الملح بكامل الإيالة كما منحه أحمد باي هبات عقاريّة وأوسمة.

تونس (إفتكّتها الدولة) وفي المقابل يدفع محمود بن عياد للدولة التونسيّة 14.5 مليون فرنكا تعويضا عن السندات البنكيّة التي اختلسها وكذلك عن وصول زيت الزيتون التي تمّ تصديرها ممّا جعله مع ما اختلسه يغنم 1.5 مليون فرنكا.!

خسرت تونس هذه القضيّة لأنّ الوزير الأكبر "صديق" محمود بن عياد أمسك عمدا بعدّة أدلّة متعلّقة باختلاسات محمود بن عياد فلم يقع تقديمها للمحكمة.

أمّا الباي فقد كان مرتاحا لما قام به خير الدين من مجهودات خلال هذه القضيّة المعقّدة.

إستغلّ خير الدين تواجده بفرنسا وبباريس خاصة مركز الثقافة والحضارة فحرص على مزيد إتقان اللّغة الفرنسيّة ممّا مكّنه كما جاء في مذكّراته من دراسة العلوم الرياضيّة والطبيعيّة وعلم القانون والتاريخ...

كما أقام علاقات وصداقات في مختلف المجالات السياسيّة في باريس فتمكّن من توسيع معلوماته عن المجتمع الأوروبي الحديث خاصة مع زيارة النوادي والأوبرا والمسارح وحتّى المطاعم وأماكن اللهو. كما ربط علاقات مع شخصيّات مرموقة مثل "أمي ترونشيه" (Aimée Tronchet) و"البارون دي سانت أرمون" (Baron de saint Armand) و"الجنرال فلوري" (Fleury) و"بورسيه" (Pourcet)...

وقد عمّق معلوماته بخصوص إدارة الدولة الفرنسيّة ودستورها وبرلمانها ومجالسها وكانت له أيضا إتّصالات بالمسلمين القادمين من الدولة العثمانيّة مثل علي باشا وتعرّف على المستشرقين الفرنسيّين والعرب السوريّين واللبنانيّين وقد دارت بينهم نقاشات تخصّ أوضاع العالم الإسلامي.

عاد خير الدين إلى تونس في 8 ماي 1857 وقد عيّن على رأس البحريّة فاستمرّ في وظيفته هذه إلى 23 نوفمبر 1862.

كان خير الدين بعد عودته الأكثر تأثرا بالفكر الأوروبي من بين الإداريين التونسيّين إذ كانت لديه معلومات دقيقة بخصوص أوروبا خاصة مع قراءته الفرنسيّة وكتابتها بسهولة.

هذا هو خير الدين الذي سيكون له دور هام في إتخاذ دستور 1861 إلى جانب ثلّة من الرجال آمنوا بدورهم بالفكر الإصلاحي مثل الجنرال حسين وهو مملوك شركسي جلب إلى تونس وهو صغير فتربّى في قصر الباي ودخل المدرسة الحربيّة بباردو فكان أنجب تلامذتها وساهم في ترجمة كتاب "أصول الحرب" للجنرال "جمني" (Jomnier) بإشراف أستاذه "كاليقاريس" مدير المدرسة الحربيّة. كما كانت صلته قويّة بالشيخ قابادو وبعدّة شيوخ من مؤيّدي الإصلاح مثل آل بيرم وسالم بوحاجب مع صداقة كبيرة جمعته بخير الدين.

تقدّم الجنرال حسين في الرتب العسكريّة إلى أن بلغ سنة 1861 رتبة أمير لواء مع إدارة المجلس البلدي منذ تأسيسه سنة 1858.

كُلّف الجنرال حسين بعديد المأموريّات بين 1855 و1859 فصاحب خير الدين في سفره إلى باريس وساهم في تنظيم الجناح التونسي بالمعرض الدولي بباريس سنة 1855[1].

لمّا عاد إلى تونس سنة 1859 كان من أبرز المتشوّقين إلى الإصلاح السياسي والمحبّذين لعهد الأمان وقد شارك في اللّجان التي كُوّنت لشرح فصول ذلك العهد ولعب دورا في تحرير فصول دستور 1861.

كما كان لكاتب سرّ الباي أحمد بن أبي الضياف دور في التأثير في إتخاذ هذا الدستور.

---

[1] كان الجناح التونسي فسيحا تضمّن منتوجات الصناعة الحرفيّة ومواد غذائيّة وخاصة حيوانات وحشيّة كالأسد في عظمته المتوحّشة والغزالة المحتشمة والأوس بعينيه الثاقبتين والنعامة بريشها اللّماع...

ولد صاحب "الإتحاف" حوالي سنة 1802 بالعاصمة وهو أصيل قبيلة أولاد عون بسليانة نزح أبوه صغيرا واستقرّ بتونس. سكن الطفل أحمد مع عائلته بالدار الكائنة بالزاوية البكريّة بربض الحلفاوين ودرس بكتّاب سيدي بن عروس ثمّ التحق بالمدرسة الجديدة التي أسّسها الوزير صاحب الطابع (وقد كان والد صاحب الإتحاف كاتب سرّه) بمسجده بالحلفاوين.

اِنضمّ بعد ذلك إلى طلبة جامع الزيتونة فأخذ عن أشهر علماء عصره وفي سنّ العشرين أنهى دراسته بالحصول على التحصيل بعد أن جمع من علم عصره ما خوّله الإستعداد لتحمّل المسؤوليّة بدخول عالم العمل فحظي بثقة الباي حسين الذي عيّنه في خطّة العدالة (التوثيق) سنة 1822. كما وجد ابن أبي الضياف في أستاذه محمّد المناعي الباش عدل خير سند ممّا خوّله التألّق في تحرير الرسائل والعقود فاشتهر بحسن درايته فعمل عند قاضي الحاضرة محمّد البحري بن عبد الستار وقد مكّنته درايته من الحصول على منصب هام وهو كاتب سرّه سنة 1827.

لكنّ تألّقه الحقيقي حصل مع المشير الأوّل أحمد باي فكان يجالسه ويحرّر مراسلاته الداخليّة والخارجيّة فكان أوّل من كتب للدولة العثمانيّة باللّغة العربيّة كما كلّفه بمهمّة دقيقة في إسطنبول سنة 1842. رافق ابن أبي الضياف أحمد باي خلال زيارته لفرنسا في ديسمبر 1846 فاطّلع على خاصيّات الحضارة الغربيّة وتأثيرها وآمن بضرورة الإصلاح للنهوض بالإيالة.

ولئن لم يكن مقرّبا من الباي محمّد فقد كان له الفضل في تحرير عهد الأمان فأثّر في عديد الفصول خاصة أنّه عارف بالمسائل الفقهيّة ومطّلع على التنظيمات العثمانيّة.

كان أيضا لعدّة مصلحين دور في اتخاذ دستور 1861 مثل الشيخ محمود قبادو الّذي أثّر في عديد أنصار الإصلاح كتلميذه الجنرال حسين...

تمّ تكليف لجنة من رجال الدولة وبعض العلماء بوضع هذا الدستور فأنهت لجنة الإصلاحات أشغالها في جويلية 1860 وفي 29 جانفي 1861 تمّ إعلان الدستور في "شكل استعراضي" مؤكّدا على ما جاء في عهد الأمان لسنة 1857 من مساواة وأمان لجميع السكّان في تونس.

جاء دستور 1861 محتويّا على 114 فصلا حدّدت حقوق وواجبات العائلة الحسينيّة المالكة والوزراء والموظّفين والأجانب والرعيّة مع "الفصل" بين السلط الثلاث وتنظيم العلاقات بينها.

أعطى الدستور السلطة التنفيذيّة للباي لكن جرّده من بعض الحقوق كالتصرّف في أموال الدولة. أصبح الباي مسؤولا أمام المجلس الأكبر الذي بإمكانه خلعه عند مخالفته القانون.

أُسندت السلطة التشريعيّة إلى الباي والمجلس الأكبر المتألّف من ستّين عضوا ثلثين من أعيان البلاد والثلث المتبقّي من رجال الدولة. ينظر المجلس الأكبر في ميزانيّة الدولة ويراقب الوزراء ويحاسبهم.

أمّا السلطة القضائيّة فقد أصبحت مستقلّة عن الباي وتمّ إسنادها إلى عشرة مجالس جنايات وأحكام عرفيّة (وهي محاكم إبتدائيّة) ومجلس التحقيق بالعاصمة (محكمة إستئناف) وعهدت إلى المجلس الأكبر صلاحيات محكمة التعقيب.

إلاّ أنّ محمّد الصادق باي لم يقم بتغييرات على الموظّفين الموجودين في الوزارات وأكثر من هذا زاد نفوذ مصطفى خزندار خاصة أنّه "يلبّي طلبات سيّده" ممّا مكّنه من أن يؤمّن لنفسه أموالا كافيّة مع إدارة الإيالة حسب هواه

ولد مصطفى خزندار[1] حوالي سنة 1817 بجزيرة "شيو" (chio) اليونانيّة، جُلب صغيرا إلى الإيالة فحظي بمكانة كبيرة عند حسين باي حتّى أنّه زوّجه إحدى أخواته كلثوم وجعله خزندار دولته خاصة وقد تربّى معه صغيرا.

ما انفكّ مصطفى خزندار منذ 1837 يدعّم نفوذه مع أحمد باي ومحمّد باي ومحمّد الصادق باي. كان الخزندار ماكرا داهية فتخلّص من منافسيه وأبرزهم الوزير الأكبر شاكير صاحب الطابع فكان وراء قتله. لم يقدر أحد على منافسته السنين الطوال فحظي بالمرتبة الأولى إلى سنة 1874 فكان وراء كلّ القرارات التي تسعد البايات وتزيد في مصاعب الرّعيّة[2].

تمّ التّعريف بهذا "القانون" أي دستور 1861 في عديد مناطق الإيالة و"قليل من نواجع العربان"، فالقبائل بقيت تجهله وتجهل محتواه فأهل البوادي قد "مرّ على أسماعهم مرور الرّياح" خاصة أنّ القيّاد تعمّدوا السكوت عنه "وتواصى عمّال البوادي بكتمانه فضلا عن إيضاح بيانه لأنّه ينبّه صيدهم ويعطّل كيدهم".

أ. تفاقم الضرائب واندلاع إنتفاضة 1864

وظّف البايات وأعوانهم من لزّامة وقيّاد ضرائب مجحفة منها المجبى سنة 1856 بالإضافة إلى العشر ويمثّل ضريبة عينيّة على الحبوب.

أمّا القانون فهو آداء على أشجار الزياتين والنخيل يؤخذ نقدًا على كلّ شجرة في الساحل والجريد وفي الوطن القبلي والمناطق المحيطة بالعاصمة في شكل آداء على المحصول (ضريبة عينيّة).

---

[1] اسمه Georges Kalkias Stravelakid.

[2] لم ينس مصطفى خزندار عائلته فكان يرسل أموالا لليونان (من سرقاته) لتغطيّة نفقات دراسة أبناء أخيه: يوحنا (Jean) وميشال (Michel) ونيكولا (Nicolas). وقد تداول في العاصمة وقتئذ أنّه بعث أموالا لأخيه لبناء كنيسة والدليل على ذلك "التفطّن إلى حمله صليبا تحت ثيابه لمّا خلعها في إحدى زياراته لحمّام بمدينة تونس". فهل بقي يحنّ للدين المسيحي الأورثودوكسي دين أجداده؟

كما كانت الضرائب غير المباشرة تفرض على التجارة وقد إستغل "البيليك" سهولة جمعها لمضاعفة الآداءات وكانت المحصولات والرسوم الجمركيّة واللّزمات تمثّل أهم هذه الضرائب.

يقوم بجمع هذه الضرائب مع لزمات الملح والبارود لزّامة يشترون خططهم فيبالغوا في نهب السكّان بكلّ الطرق، همّهم الإثراء الفاحش كما تخضع البضائع التونسيّة عند تصديرها إلى رسوم جمركيّة مجحفة لأنّه بحكم الإمتيازات الممنوحة للدول الأوروبيّة (لا توظّف على بضائعها إلاّ 8% من قيمتها) تجبر الدولة التونسيّة على التّرفيع في الرسوم (الضرائب) الموظّفة على المداخيل المتأتّية من الواردات.

ولعلّ الحيف يكمن في الآداءات الأخرى التي توظّف على الصادرات التونسيّة كالآداءات على حفظ البضائع وصيانتها وفحصها ومعاليم النقل والرشاوى للموظّفين وغيرهم...

أمّا المصاريف فما انفكّت تتضخّم فمرتّب الباي وحده بلغ مليون ومائتا ألف ريالا ومرتّب أسرته أكثر من مليون ومرتّب الوزراء والرؤساء وأعضاء المجالس والكتّاب والقيّاد والجند وغيرهم من ذوي الألقاب ثلاثة ملايين وخمسمائة ألف وفي الحقيقة هي أكثر من ذلك: "ومن تتبّع دفاترها وجد أكثر من هذا".

لكنّ محمّد الصادق باي أراد مزيدا من الضرائب رغم أنّ الإيالة لا تتحمّل أكثر ممّا هي عليه فكاتب المجلس الأكبر بمثابة (البرلمان) ليمكّنه من الزيادة فيها فكان الجواب: "إنّ سيّدنا أعلم بسياسة رعيّته وأنّ حالتهم المشاهدة لا تغرب عن علمه".

لم يتجرأ أعضاء هذا المجلس رفض مطلب الباي بصفة قطعيّة لكنّهم لم يوافقوا على الزيادة فجمع مجلسه الخاص وتمّ الخوض في إمكانيّة الترفيع في الدخل دون التّنقيص في النّفقات ولئن لم يتجرأ جُلّ الحاضرين على التأكيد

على ضرورة تقشّف الدولة بالتّخفيض من النّفقات وتجنّب الزيادة في الضرائب لارتفاعها تشجّع الجنرال حسين وخاطب الباي قائلا: "يا سيّدي إنّ هذه المملكة لا قدرة لها على احتمال شيء زائد وهي من الوجود الآن في خطر فحالها كحال البقرة إذا حلب ضرعها حتّى خرج الدم فهي الآن ينزّ ضرعها بالدم وولدها بمضيعة والعطب أقرب إليها من السلامة". لكنّ المتملّقين من الحاضرين عارضوه مواصلين تغليط الباي ممّا أجبره على السكوت على غرار خير الدين رغم وقوفه إلى جانب الرّافضين للزيادة في الضرائب رغم قلّتهم. وقد ذهب بعض الحاضرين إلى القول أنّ: "العربان في ثروة وغنى لقلّة ما يلزمهم من مصاريف الحضر إلاّ أنّ أموالهم مدفونة تحت التراب ويستدلّ على ذلك بقلّة وجود المسكوك من الذهب والفضّة في الحاضرة". ومنهم من يرى أنّ العربان إذا كثر مالهم ساء حالهم وفي ثقل الجباية خضد لشوكتهم وكبح لهم عن العصيان، وينقل في ذلك مثلا أرسله بعض الأوغاد السفهاء من جهلة الترك وهو: "العربي خذ ماله واقطع رأسه..."[1].

انسدّت الأفق أمام الباي ومناصري الزيادة في الجباية فأسعفهم الوزير الأكبر مصطفى خزندار برأيه "النيّر" في التنكيل بالبلاد والعباد فاعتبر "أنّ الرأي سهل وهو أنّ مال الإعانة (المجبى التي ابتدعها محمّد باي سنة 1856 وقدرها 36 ريالا) يزداد عليه مثله ويكون عامّا في سائر بلدان المملكة من غير استثناء ولا اعتبار لحال الدافع".

فاجأ هذا الإقتراح الحاضرين إلى أن وجموا فعندها تدخّل خير الدين قائلا للباي وللمجلس: "يا سيّدي إن أخفيت ما ظهر في نصح سيّدي وبلادي أكون خائنا لأمانة الإستشارة، أرى أنّ هذه الزيادة في مال الإعانة تؤدّي إلى زوالها بالمرّة أو تلجيء إلى ما أكثر منها لتجهيز الجيوش لغصب الناس ولا نجد في السنة التي بعدها ما يقارب الإعانة الأولى هذا باعتبار القدرة على الغصب."

---

[1] الإتحاف: الجزء الخامس ص 113.

كما أنّ من اختصّ في جمع الجباية كان موافقا خير الدين في رأيه: "لا بدّ من قوّة شديدة لغصب هؤلاء الناس وبدونها يستحيل خلاص هذا القدر المزاد". وأضاف أمير اللواء فرحات عامل الكاف وهو على علم بأحوال القبائل: "إنّ عربان بلدنا لا يستطيعون ذلك وضعفهم مشاهد بالعيان، وذلك أنّني في العام الماضي بعت على الضعفاء خيام بيوتهم في السنة والثلاثين وتركتهم مع صبيانهم تحت أديم السماء للحرّ والقرّ".

ولمّا أراد الباي الحصول على موافقة أعضاء المجلس الأكبر اعتذروا معتبرين أنّ لا رأي لهم في "النازلة" إذ أحالوا ذلك لسياسته ورفقه وحنانه.

ورغم هذا الرفض الجماعي أصرّ الباي على رأيه فوقعت مضاعفة المجبى في سبتمبر 1863 فأصبحت 72 ريالا.

كاتبت الدولة القبائل بين نوفمبر وديسمبر 1863 ما نصّه: "وبعد فإنّ النظر في مصالح الرّعايا اقتضى فيما سلف لزوم أداء الإعانة (المجبى) لجميع الرعايا في مقابلة أمور كانت مرتّبة عليهم وبإسقاطها حصلت مصلحة الجميع. وقد اقتضت المصلحة الآن أن تكون الإعانة إثنين وسبعين ريالا في العام يدفعها كل نفر من الأنفار المقيّدة أسماءهم بدفتر عملكم. فالعمل أن تعلموا من لنظركم بذلك وتحرّضوهم على المناجزة في الخلاص وتجتهدوا في ذلك. ومن يخلص في إعانته يأخذ حجّة الخلاص في ذلك لتكون بيده دليلا على خلاصه ومبدأ ذلك من عام ثمانين العجمي وتحذّروا جميع أهل عملكم من التراخي والله في إعانتكم والسلام".

رفض الأهالي هذه الزيادة المشطّة خاصة أنّ الضرائب تعدّ جدّ مجحفة وأنّ مداخيلهم تراجعت لتوالي سنوات الجدب والجوائح (الآفات) فقرّروا عدم طاعة سلطانهم فبادروا باشتراء السلاح والبارود خاصة من أهل مالطة والمدن الإيطاليّة لاحتكاره من قبل الدولة.

وما إن حلّ يوم 8 أفريل 1864 حتّى أعلنت القبائل العصيان شاقة عصا الطاعة في وجه السلطة معتبرة: "أنّ هذا القدر المزاد عليهم في الإعانة لا طاقة لهم على حمله ومن أراد أن يطاع فليأمر بما يستطاع".

ظهرت الزعامات في القبائل إستعدادا للعصيان ففي ماجر برز رجل من أولاد مساهل تميّز عن أبناء عمّه بمعرفة الكتابة والقراءة وهو علي بن محمّد بن غذاهم وكان والده يحظى بشيء من التقدير إذ كان "طبيب" القبيلة وتولّى القضاء فيها.

حرّض علي بن غذاهم أبناء عشيرته على العصيان ورفض دفع الإعانة. كما ظهر في جلاص السبوعي بن محمّد السبوعي وفي مدينة القيروان رجال عُرفوا بمشايخ الشرطيّة وظهر في رياح فرج بن منصور بن دحر...

اِلتفّ الثائرون حول علي بن غذاهم "لماله من معرفة بالكتابة والحذق في الرأي" فالتأم "الميعاد"[1] ووقع الإتفاق على رفض دفع الإعانة وحذّرهم علي بن غذاهم من التعرّض إلى أرزاق الناس ونهب أموالهم قائلا: "فإذا تعرّضنا لأخذ أموال الناس صرنا حربا لله وللسلطان ولا يعذرنا أحد بل تتوفّر الدواعي على قتالنا والله معهم".

حرص "زعيم المنتفضين" (وقد لقّب نفسه بباي الشعب) على تجنّب أتباعه السلب والنهب حتّى كما قال صاحب الإتحاف "أمّنت السبل في ناحيته" وبطبيعة الحال إستثنى من هذا "الأمان" العمّال (القيّاد) والمشايخ وغيرهم ممّن له علاقة "بالبيليك" (الدولة) فقد أطلق فيهم يد أتباعه سلبًا ونهبًا وقتلًا.

[1] تجمع القبائل الميعاد للنظر في الأمور الخطيرة فتقسم على: "الماء والملح" و تتعهّد باحترام ما وقع إقراره كالعصيان في هذه المرّة".

كما راسل علي بن غذاهم أهل المدن المرابطة بها العساكر متوّعدا إيّاها باقتحامها وإتلاف وحرق المزروعات المحيطة بها كالزياتين ممّا جعلهم لا يرسلون أبناءهم لمعاضدة جند الباي.

شملت الإنتفاضة جلّ مناطق الإيالة باستثناء الحاضرة وعمّ العصيان وانتشرت الفوضى فكاد الثوّار يزحزحون أركان الدولة الحسينيّة. كما تسبّبت الإنتفاضة في توقّف العمل بالقانون الأساسي (دستور 1861) وتعطيل المجلس الأكبر وغيره من المؤسّسات المتّخذة.

إكتسح المنتفضون مناطق شاسعة وتمكّنوا من قتل فرحات قايد الكاف في حين لاذ بالفرار عديد العمّال الآخرين كعامل دريد إبراهيم بن عزوز وعامل أولاد عيار أمير اللواء محمود بن سعد بن عبيد وعامل جندوبة محمّد الرشيد...

كما ثار أهل صفاقس على عاملهم مراد خاصة أنّه حاول جمع العسكر لإرسالهم للحاضرة لمقاومة المنتفضين فأخرجوه من المدينة داعين بالولاء للسلطان العثماني رافعين صنجقه إحتماءا به من دفع المجبى المضاعفة ونسج أهل سوسة بدورهم على منوال سكّان صفاقس كما رفض أهل المنستير إمداد "البيليك" بأبنائهم لمعاضدة الجيش معتبرين أنّ ذلك يجعلهم عرضة وفريسة "لضرر العربان".

لمّا يئس محمّد الصادق باي من معاضدة عسكر الساحل وكانوا الأغلبيّة التفت إلى زواوة إلاّ أنّ أخاه محمّد باي أبعدهم عن الخدمة العسكريّة فاشترط عليه كبراؤهم دفع مرتّبات "الأعوام المتقدّمة". ورغم أهميّة المبلغ قَبِل شروطهم. وبما أنّ خزينة "البيليك" "مفلسة" وقع الإقتراض من التجّار الإفرنج بفوائد مجحفة مع بيع زيوت "لآجالها بأقلّ من قيمتها" فتمّ شراء الإبل والخيل للجنود إستعدادا لمقاومة المنتفضين.

أمّا الدول الأوروبيّة فتعلّلت بحماية رعاياها فأرسلت فرنسا وإنجلترا وإيطاليا قطعا من أساطيلها أرست بحلق الوادي بين أفريل وماي 1864.

أرسلت الدولة العثمانيّة بدورها بعض السفن في ماي 1864 واجتمع المبعوث العثماني حيدر أفندي بمحمّد الصادق باي وقدّم له أموالا، فجعلها الباي لاستخلاص رواتب الجند.

إستعملت الدولة، خاصة الباي ومصطفى خزندار، الدهاء والمناورة كالوعد بإبطال المجبى وتوفير الأمان مع تغذية العداوات بين القبائل فعادت بعضها لمواطنها خاصة مع حلول موسم الحصاد.

أمّا علي بن غذاهم فقد استعمل معه "البيليك" الحيلة والخدعة إذ أرسل له مصطفى بن عزوز شيخ الطريقة الرحمانيّة فأعلمه ورجاله أنّه أخذ لهم الأمان من الباي وخاطبه قائلا: "زعمت أنّك جامع عصابة شاكية لكفّ عادية جمالها وقد زال السبب (إبطال المجبى) فلا بدّ أن يزول المسبّب". ولئن قَبِل علي بن غذاهم هذه الوساطة فإنّ ابن دحر زعيم رياح كان له رأي مغاير فقال لزعيم المنتفضين: "على كلّ فقد حاق بنا الغدر وسترى أنت ومن معك عاقبة ما فرحتم به من هذا الأمان". ولعلّ 'موافقة علي بن غذاهم على وضع حدّ للعصيان تعود "لطلبه أمانا لإخوته وقومه وأمانا لخاصة نفسه وطلب هنشير الروحيّة وولاية أخيه على إخوته من ماجر". وبطبيعة الحال سارع الباي بقبول "مطالبه".

أدّى موقف علي بن غذاهم المتخاذل إلى ضرب الانتفاضة فضعفت وتفرّق المنتفضون ممّا ساعد الباي على التّنكيل بهم.

بعث الباي أمير اللواء رستم بعسكر للشمال الغربي في أوت 1864 ومن باجة تقدّم نحو الكاف فانتقم من أهلها مدة شهر كامل ثائرا لدم أمير اللّواء فرحات.

أمّا علي بن غذاهم فلمّا بانت له حقيقة الأمور وانكشف له بهتان مصطفى بن عزوز بخصوص الأمان جمع من تبقّى له من عشيرته من أولاد مهنّا من ماجر وبعض الفراشيش وعروش ونيفة فحاول التصدّي لعسكر رستم لكنّه انهزم وفرّ مع إخوته وبعض مناصريه الذين فضّلوا الإحتماء بالأراضي الجزائريّة.

واصل الشيخ مصطفى بن عزوز "اِتّصالاته" بالمناطق المنتفضة وأهلها فتمكّن من جعل جلاص وأعيان القلعة الكبرى والهمامة ونفات وأولاد عون يعلنون "توبتهم وطاعتهم" للباي الذي بعد عتابهم وتعزيرهم عفا عنهم إذ قال لهم: "لا بأس عليكم". أمّا من تشبّث بالعصيان كأهل الساحل فقد أرسل لهم الباي عسكره النظامي مع عسكر الطبجيّة (المدفعيّة) وعسكر زواوة وجمع من المخازنيّة وفرسان من بعض العروش التي رجعت لطاعة الباي أمثال جلاص والطرابلسيّة ونفات وغيرهم وقاد هذا الجيش أحمد زروق (و هو مملوك) في 29 أوت 1864.

حاول أهل مساكن والقلعة الصغرى التصدّي لهذا الجيش فدارت معارك خلّفت أكثر من ألف قتيل خاصة في صفوف الأهالي واقتحم عسكر زروق مساكن والقلعة الصغرى فوقع إفتكاك المدافع والخيول وبعث بالأسرى إلى سوسة و"عاثت أيدي العربان وزواوة في دور القلعة الصغرى وخرجت نسوانها وأطفالها حفاة عراة لسوسة على أفظع حال تقشعرّ من سماعه الجلود..." حسب صاحب الإتحاف.

تقدّم أحمد زروق نحو المنستير فأتاه أعيانها وعلماؤها "طائعين منقادين نادمين" فعاملهم بقساوة وغلظة "محكما الأغلال والقيد في أعناقهم وأرجلهم" ولم يسلم منه حتّى رئيس المجلس الشرعي الشيخ الفقيه محمّد الجدّي فأزال عمامته ونكّل به.

ونسج في صفاقس على منوال المنستير فشتم القاضي عبد العزيز الفراتي وسجنه مع عديد الآخرين.

أطلق أحمد زروق العسكر ينهبون ويسلبون في الساحل وصفاقس وسلّط "البيليك" الغرامات الكبيرة على السكّان فأجبر الناس على رهن أملاكهم "عند الوافدين على المملكة وأتباعهم" فأصبحت "بلدان الساحل خاوية على عروشها".

ولمّا جاء أهل الساحل شاكين للباي ما أصابهم من محن وثقل الغرامات لم يقبلهم وأمرهم بالرجوع إلى أمير المحلّة فهو أعرف بهم.

كان مصير سوسة كمصير المنستير وصفاقس وبعدها توجّه إلى الأعراض فنال من لم يفر نحو طرابلس ما نال سكّان المناطق الأخرى. ومع سياسة العصا قام الباي بنصيحة من مصطفى خزندار بإحياء الحزازات القديمة التي ظهرت منذ خروج علي باشا على عمّه حسين بن علي فتناحرت القبائل الحسينيّة كالهمامة وجلاص ونفات وأولاد عون ودريد مع القبائل الباشيّة كماجر والفراشيش وأولاد عيار وورتان وأكثر أهل الساحل "فانقسمت الإيالة إلى إيالتين تستبيح إحداهما الأخرى". وللدهاء والمكيافليّة عند بعض أعوان الباي كوزيره الأكبر والشيخ مصطفى بن عزوز "باع وذراع" كما قيل في العاصمة.

تعرّض علي بن غذاهم إلى هجوم الهمامة وكاد أن يقع في الأسر ولم ينج إلاّ بصعوبة في أواخر سبتمبر 1864 ممّا دفعه إلى محاولة تأليب القبائل "الباشيّة" كالفراشيش وورتان وأولاد عيّار ضدّ الهمامة وغيرهم من "الحسينيّة" لكنّه فشل.

بقي علي بن غذاهم المساهلي متخفيًا بجبل الرقبة ولم يتمكّن قائد المحلّة سليم من القبض عليه ممّا أجبره على الرجوع للعاصمة بين جانفي وفيفري 1866 خاصة أنّ زواوة وفرسان المخازنيّة فرّوا لكثرة الأمطار التي تهاطلت.

أمّا علي بن غذاهم فلمّا بلغه خبر قدوم محمّد العيد ابن الولي الحاج علي التملساني أحد أصحاب الولي سيدي أحمد التيجاني (وله إحترام وتقدير كبيرين في الإيالة عند العامّة والخاصة) لتونس من الصحراء ليركب منها البحر متوجّها إلى أداء فريضة الحج إتّصل به طالبا منه الشفاعة عند الباي فقبل أن يشفع له وأنزله معه في خيمته. لمّا سمع الباي أرسل وفدا يقوده القاضي محمّد البحري بن عبد الستار ومعه عسكر يقودهم باش حانبة فتمّ القبض على "زعيم المنتفضين" دون "أن يتفطّن" من آواه.

أُقتيد علي بن غذاهم إلى باردو في غرة مارس 1866 وعومل بقساوة واحتقار وليظهر "ذليلا خسيسا" قام "أوباش الناس بضرب رأسه وشتمه والبصق في وجهه ونَتْف لحيته" وكان الباي يتابع ذلك من إحدى شرفات قصره المطلّة على بطحاء باردو. بقي علي بن غذاهم رغم التّنكيل به "ثابت الجنان" وقال لبعض من نكلّوا به "هلّا أتيتم لي وأنا على فرسي أمّا إذا أتيتكم بنفسي فلا فخر لكم والحالة هذه".

أودع علي بن غذاهم سجن باردو، أمّا من تشفّع فيه فقد نقم عليه الناس معتبرين أنّه كان باستطاعته إِصطحابه في الباخرة التي ركبها وتركه في أحد الحرمين آمنا بدلا من تركه في السجن أين لقي حتفه على الأرجح من جرّاء سمّ دسّ له.

وبعد علي بن غذاهم واجه محمّد الصادق باي ثورة أخيه الصغير محمّد العادل الذي أوهم الجالس على العرش يوم 11 سبتمبر 1867 أنّه خارج من باردو إلى المرسى إلاّ أنّه احتمى بعروش خمير شاقًّا عصا الطاعة في وجه الباي.

تعود ثورة محمّد العادل لسببين أوّلهما إسرافه الكبير الذي جعله في ضائقة مالية كبيرة فلم يسدّد أبسط ديونه حتّى أنّ عامّة الناس كتجّار المعاش من "خبّازة وعطّارة وقصّابة" رفضوا التعامل معه ورفض محمّد الصادق باي تلبية طلباته المتكرّرة. أمّا السبب الثاني لشقّه عصا الطاعة

فيعود لولوعه بالجفر مع تبشير بعض المنجمين له بقرب ساعة صعوده على العرش فاغترّ لذلك وألقى بنفسه إلى التهلكة.

أرسل محمّد الصادق باي أخاه الآخر علي على رأس العسكر لمقاومة الثائر الذي أُجبر على تسليم نفسه بعد هزيمته فتمّ اعتقاله في قصر باردو تحت حراسة مضيّقة وقال الباي: "إنّه بفعلته يستحق الموت". لكنّه عفا عنه إذ يكفيه سجنه المؤبّد.

لكن بعد فترة وجيزة مات في سجنه في 5 نوفمبر 1867 والأرجح على غرار الثائر الذي سبقه قد دُسّ له سمّ في قهوة. وبطبيعة الحال تشفّى الباي من عديد الأشخاص لمجرّد الشكّ بمساندة أخيه فأعدم العديد منهم دون تحقيق ولا تثبّت ومنهم رشيد آمر الجيش في حرب القرم التي أعانت فيها الإيالة الدولة العليّة ضدّ روسيا وكذلك صاحب الطابع إسماعيل السّني وافتكّ منه الباي قصره المعروف بالقصر السعيد وانتصب به.

كما أعدم الباي محمود الجلولي لتورّطه في مساندة الثائر. وتمّ نفي من شكّ مجرّد الشكّ في مساندتهم لأخيه إلى الإسكندرية وهم يونس بن محمّد بن أحمد الجزيري أمير اللواء وحسين بن أحمد ورديان باش آغة بيت المال والكاهية يوسف بن بشر الجندوبي وابنه وأخيه وعلي جهان القائم مقام.

ورغم إعطائه، كعادته، الأمان لبعض أهل خمير الذين قدموا طامعين في الجوائز قبض عليهم ونكّل بهم.

أمّا أعيان دريد فقد شكر نصحهم ومساندتهم له ضدّ أخيه ومن ثار معه من أهل جبال خمير.

ب. تداين الإيالة وإفلاسها

إزدادت أوضاع الإيالة تعفّنا بعد قمع إنتفاضة 1864 فساءت حالة الشعب إذ مع الضرائب المجحفة تفشّى الوباء بين 1866 و1868 حاصدا

أرواحا كثيرة بالإضافة إلى القحط الذي حصد بدوره أعدادا غفيرة مما تسبّب في انتشار البؤس والمجاعات فخسرت البلاد خمس سكّانها.

حصلت هذه الكوارث في وقت كانت فيه خزينة الدولة فارغة نتيجة إرتفاع نفقات أحمد باي "الإصلاحيّة" وتبذير محمّد باي ومحمّد الصادق باي ولم تتوفر السيولة رغم الإقتراض من الداخل خاصة من أغنياء اليهود فتمّ اللجوء إلى القروض الأجنبيّة منذ 1863 من بنك "ارلنجي" (Erlanger).

كان "إميل" (Emile) إرلنجي" صاحب بنك متواضع سنة 1860 وفي ظرف خمس سنوات جمع ثروة طائلة بناها على التحيّل بفضل فوائضه المجحفة فكانت الإيالة من أبرز ضحايا هذا اليهودي الذي تفوّق على أبناء جلدته "اليهود رينان" (les juifs Rhénans) بباريس رغم دهائهم ومكرهم معتمدا على جرأته وفقدانه أبسط مبادىء الأمانة والثقة.

إقترضت البلاد من بنك "إرلنجي" ما قيمته 35 مليون فرنكا بفائض مجحف لم تنتفع منه الميزانيّة إذ تبدّد القرض في الرشى و"العمولات" التي تحصل عليها الباي ومصطفى خزندار والوسطاء.

دخلت الإيالة في دوّامة التداين إذ إقترضت في جويلية 1864 5 ملايين فرنكا من مرابي يهودي في الإسكندرية ثمّ رجعت للإقتراض من بنك "إرلنجي" فكانت قيمة القرض 25 مليون فرنكا. وفي سنة 1867 تمّ التوّجه للإقتراض من الخارج لتأمين السيولة النقديّة وتسديد الديون الداخليّة.

ومن علامات إفلاس الدولة اللجوء إلى سكّ عملة جديدة قوامها النحاس ممّا زاد في الصعوبات الإقتصاديّة والإجتماعيّة.

عجزت مداخيل الدولة المقدّرة بأقل من 20 مليون فرنكا على تغطية النفقات وحتّى على تسديد فوائض الديون.

ضغط الغرماء (الدائنون) على دولهم "واشتدّت حسرتهم على أموالهم" فتكلّم قناصل فرنسا وبريطانيا مع الباي وبعد الكثير من المباحثات واللقاءات تمّ الإتفاق على ترتيب خاص متعلّق بديون تونس الخارجيّة وتمّ تبليغ الباي بذلك الترتيب الخاص بواسطة القناصل المعتمدين الثلاثة في تونس.

صادق محمّد الصادق باي على الأمر الصادر بتشكيل اللّجنة الماليّة الدوليّة في 6 جويلية 1869 ومهامها الإشراف على كافة الإيرادات العامّة للدولة وعلى توحيد الديون وعلى تنظيم عمليّة تسوية الفوائد المستحقّة سنويا على هذه الديون.

تمّ تعيين خير الدين في 6 سبتمبر 1869 رئيسا لهذه اللّجنة وذلك إعترافا له بالمقدرة الإداريّة والخبرة المتراكمة لديه كرجل دولة. ولم يعارض صهره مصطفى خزندار تعيينه على رأس هذه اللّجنة لرغبته في وضع رجل ينظّم الحوار بين الحكومة التونسيّة وأوروبا وهي خصال لا تتوّفر إلاّ في خير الدين.

تألّفت اللّجنة الماليّة الدوليّة من لجنتين فرعيّتين: الأولى اللّجنة التنفيذيّة ولها رئيس مع متفقّدين أحدهما تونسي والآخر فرنسي والثانية لجنة المراقبة وتألّفت من ستة أعضاء إثنين من كلّ بلد من البلدان الدائنة: أي فرنسيّين وبريطانيّين وإيطاليّين ولم يكن لهذه اللّجنة الفرعيّة دور رئيسي يذكر حيث أنّ الدور الهامّ والرئيسي كان للجنة التنفيذيّة. وكان العضو التونسي فيها ممثّلا في خير الدين نفسه. أمّا العنصر الفرنسي فقد تمّ تعيينه من قبل الباي بتوصية من الحكومة الفرنسيّة وهو متفقّد الماليّة "فيكتور فيلات" (victor villet) وكان في الوقت نفسه مساعدا لرئيس اللّجنة وقد انسجم بسهولة مع خير الدين لما تميّز به من صرامة وجديّة وقد جمعته صداقة بخير الدين منذ وصوله إلى تونس في أوت 1869 إلى مغادرته الإيالة وعودته إلى بلاده.

إنطلقت اللّجنة في أعمالها وكان جدولها كما يلي: توحيد الديون وتغيير التّحويلات وحساب حصّة التداين من موارد الدولة وتشكيل مجلس لإدارة هذه الحصص وتوزيعها ومراقبة الجباية ومداخيل الخزينة ومراقبة الجباة وما يقومون به من عمليّة الجباية وأخيرا إتّباع أساليب جديدة تعتمد على أسس جديدة في إدارة الإقتصاد وصولا إلى ميزانيّة خالية من العجز.

كانت حكومة الباي والدول الدائنة ترغب في إعادة بناء القطاع العام وتشكيله من جديد.

إستطاعت اللّجنة وبعد جهود مضنية لمدّة خمسة أشهر تحديد الإطار العام للديون بـ160 مليون فرنكا مع 19 مليون فرنكا كفوائد. كما وقع بعد أخذ ورد تخفيض الديون إلى 125 مليون فرنكا في 25 مارس 1870 وكذلك الفائدة انخفضت إلى نسبة 5%.

كما تمّ الاتّفاق على أن تخصّص الحكومة التونسيّة ستة وعشرين مصدرا للدخل لخدمة الديون كضمان للإتفاقيّة منها ضرائب الإستيراد والتصدير ومكوس (ضرائب) مناطق الساحل والقانون على الزياتين في مناطق صفاقس والوطن القبلي مع جزء من الضرائب المفروضة على المحاصيل الزراعيّة عامّة عدا الحبوب.

أمّا الوزير الأكبر مصطفى خزندار فلم يكن مرتاحا في قرارة نفسه لعمل اللّجنة الماليّة فلم يبد أي تعاون معها لأنّها كانت تدقّق في كلّ الحسابات ونتيجة لهذا التدقيق أخذت تظهر عمليّات الإختلاس والأعمال غير القانونيّة والتي تعرّض أصحابها للمساءلة ممّا جعل مصطفى خزندار منذ 1869 يسعى للتخلّص من اللّجنة وإنهاء عملها لأنّها أصبحت مصدر إزعاج كبير بالنسبة له حتّى طفح كيله عندما صدر القرار من اللّجنة بوجوب مراجعة الموظّفين والملتزمين (جامعي الضرائب) والناظرين في شؤون الماليّة فكان تعليقه على هذا القرار بأنّه تحدّ سافر لسلطة الباي وتهديد خطير لكيان

الإيالة. وقد اعتبر خير الدين في مذكّراته أنّ السياسات الخاطئة التي اتّبعها مصطفى خزندار بين 1862 و1869 أدّت إلى هدم تونس من الداخل وخلخلت الأوضاع الإقتصاديّة فيها.

وفي 1870 وقع إحتكاك بين خير الدين وصهره مصطفى خزندار خلال إجتماعات المجلس الخصوصي بشأن إختصاصات اللّجنة الماليّة إذ اعتبر خير الدين ضرورة الإتّصال المباشر بين اللّجنة والموظّفين في باقي المناطق الإداريّة في تونس وعبّر عن إمتعاضه من عدم تعاون الحكومة وقلّة دعمها للّجنة الماليّة بل أنّ الحكومة تضع العراقيل لتعسير مهمّتها. وأمام سوء نيّة مصطفى خزندار وعرقلته لأعمال اللّجنة الماليّة أبدى نيّته في الإستقالة.

لكنّ الباي رفض إستقالته ودعاه ومصطفى خزندار إلى إبداء تعاون في تسيير أمور الدولة. ومع الفرق بين الرجلين في الإخلاص والتفاني وحب الإيالة من قبل خير الدين والحرص على التلاعب وجمع أكثر ما يمكن من الأموال من قبل الخزندار زال الخيط الوحيد الذي جمعهما بوفاة زوجة خير الدين ابنة مصطفى خزندار ممّا زاد في صعوبة الإنسجام بينهما خاصة أنّ الباي كان متذبذبا بين الرجلين فتارة يكون مشدودا إلى شخصيّة خير الدين وأفكاره النيّرة الإصلاحيّة وفي أغلب الأحيان غير قادر على التخلّي عن مصطفى خزندار ممّا لم يساعده على تقريب وجهات النظر بينهما فبقيت الخلافات قائمة دون حلّ وسط.

إستطاعت اللّجنة الماليّة أن تعدّ ميزانيّة الدولة للعام المالي 1 جويلية 1870 - 30 جوان 1871 وبتخصيصات إضافيّة قدرها 300 ألف فرنكا وأعلنت أنّ قيمة الميزانيّة التي كانت 4.7 مليون فرنكا بدلا من القيمة التي كانت 5 مليون فرنكا.

إستمرّ خير الدين و"فيلات" في عملهما وإجراءاتهما لتحصين إقتصاد الإيالة واستقرّ رأيهما في أكتوبر 1872 على إعـادة ضريبة الخرّوبة[1] وإصلاح أراضي الـدولة والأوقـاف. مكّنت ضريبة الخروبة من إدخال مبالغ مقدارها 58.000 ثمّ 115.000 و104.000 فرنكا بين جويلية 1873 وجوان 1876.

وجد خير الدين في "فيلات" سندًا هامّا للإيقاع بمصطفى خزندار فساق أدلّة دامغة تبيّن إختلاسه ما مجموعه ألفي عمليّة تحويل مالي جرت على شكل قروض خارجيّة.

كما إنتشرت بالإيالة إشاعات تتلخّص في قبول مصطفى خزندار رشوة من أحد أصحاب البنوك البريطانيّة وهو "هارفي رنكينغ" (Harvey Ranking) مقابل سماحه له بإنشاء مصرف تحت اسم مصرف لندن التونسي (The London Bank of Tunis) وإعطائه صلاحيّات إصدار عملات ورقيّة. وكان مقدار الرشوة المتّهم بأخذها حوالي 12.000 جنيها أسترلينيّا (وهو مبلغ هام جدّا) ممّا أفرز إحتجاجات شديدة من قبل ممثّلي فرنسا وإيطاليا.

أعدّ خير الدين و"فيلات" ملف إتّهام مصطفى خزندار وفيه تبيان لاختلاساته خاصة أنّ "فيلات" إكتشف هذه السرقات منذ 1872 عند بحثه في السجلاّت العائدة بالإقتراضات من الخارج وقد أكّدها بنك "إرلنجي" وسمسار الخزندار اليهودي دحداح. نوقشت هذه الحقائق بحضور محمّد الصادق باي.

لكن رغم إعترافات مصطفى خزندار باختلاساته وقبوله دفع 1.5 مليون فرنكا كغرامة على ما إقترفه لم تقع إقالته من منصبه إذ إستمرّ في ممارسة نفوذه لثقة الباي فيه ما دام يلبّي كلّ رغباته بما فيها تقديم الأموال المسترابة ممّا جعل الوزير الأكبر لا يعير أيّ إهتمام لهذه الإتّهامات وحتّى للدلائل المقدّمة.

---

[1] أداء بلدي.

آمن خير الدين ومقرّبيه أنّ الحلّ هو اللجوء إلى نفس أساليب غريمه حتّى وإن كانت دنيئة فاستعمل أحد المقرّبين الجدد للباي محمّد الصادق وهو الشاب مصطفى بن إسماعيل (سيأتي ذكره فيما بعد) للتأثير على الباي ليبعد وزيره الأكبر.

إستمال خير الدين مصطفى بن إسماعيل (خاصة أنّ هذا الشاب يرغب بدوره في التخلّص من الخزندار ليخلو له الجو) وبمعاضدة القائم بالأعمال الفرنسي "فلات" (Vallet) الذي تسلّم منصبه في جوان 1875 تمكّن من "إقناع" الباي أنّ مصطفى خزندار مرتشيّا ومختلسا بالأدلّة القاطعة وبالتّهم الثابتة[1] فقرّر الباي منعه من دخول القصر بتاريخ 20 أكتوبر 1873 وأرسل إليه من يبلغه بضرورة تقديم إستقالته من منصبه ولمّا أراد مصطفى خزندار مقابلة الباي للدفاع عن نفسه لم يسمح له الباي بذلك.

وفي يوم 21 أكتوبر 1873 قرّر محمّد الصادق باي تعيين خير الدين وزيرا أكبر مع احتفاظه بمنصبه كرئيس للجنة الماليّة إضافة إلى إشرافه على وزارة الخارجيّة.

ج. إصلاحات خير الدين

لم يدخل خير الدين تغييرات كبيرة على حكومته باستثناء إلغاء منصب الوزير المباشر الذي شغله هو لمدّة ثلاث سنوات. أبقى خير الدين على رستم في منصبه كوزير للحربيّة والذي كان يشغله منذ 1870 وأصبح الإطار العام للحكومة يتركّب من الماليّة والخارجيّة والعدليّة وعلى رأس كلّ منها مسؤول يدعى المستشار بمثابة وزير دولة في الحكومة. أمّا الباش كاتب أو الكاتب الأوّل فقد كان من مهامّه إدارة شؤون مكتب الوزير الأكبر.

---

[1] لولا نزول الباي عند رغبة مصطفى بن إسماعيل لواصل مصطفى خزندار مهامه.

كما عهد بمنصب العدليّة والخارجيّة لمحمود خزندار وقد ترك منصبه كوزير للبحريّة لمصطفى بن إسماعيل[1] (الحبيب الودود لمحمّد الصادق المشير باشا باي). وأبقى صديقه الجنرال حسين في منصبه وقد شغله منذ 1871 مستشارا ورقّاه سنة 1874 في منصب مستحدث باسم وزير التعليم والأشغال العامّة والزراعة والتجارة. وقد كلّف محمّد العزيز بوعتور الذي كان كاتب سرّ مصطفى خزندار بالموازنة العامّة للميزانيّة والماليّة. أسندت وزارة الخارجيّة إلى موظّف مرموق محمّد البكوش كما استعان خير الدين بموظّفين كبار جمعته بهم الرغبة في الإصلاح مثل الشيخ محمّد بيرم الخامس ومحمّد القروي المتخرّج من المدرسة الحربيّة بباردو وكذلك حسونة بن مصطفى.

كان أيضا تحت إمرة خير الدين 12 ضابطا بصفة مرافقين له يقودهم مصطفى المورالي مع إشرافه على إدارة الأملاك التابعة للعائلة المالكة وإدارة الأوقاف والمطابع الحكوميّة.

لم يكن باستطاعة الجنرال حسين الحضور بصفة منتظمة اجتماعات الحكومة لتواجده بإيطاليا للدفاع عن حقّ الدولة التونسيّة في ميراث نسيم شمامة (سرق أموال الدولة واستقرّ بإيطاليا).

كان عدد الموّظفين في الحكومة خمسينا وهو رقم يبدو كبيرا لكن ما ينتظر خير الدين أكبر وقد كتب في مذكّراته: "عند تسلّمي هذا المنصب وجدت البلد غارقا في أزمة إقتصاديّة طاحنة." كما أنّ الموّظفين المنتدبين قبل قيادته الوزارة كانوا يعانون من شضف العيش وضيق ذات اليد فمصدر الرزق كان يتمثّل في الإرتشاء واستغلال النفوذ للخروج من مأزق الفقر مع تفشّي إنعدام الضمير لدى الموظّفين الكبار..."

[1] ولعلّ خير الدين قد قبله عن مضض في حكومته لافتنان الباي به وباعتباره (وقد كان مخطئا في ذلك) أقلّ مضرّة من مصطفى خزندار.

كان من الصعب على خير الدين إزالة الرشوة والمحسوبيّة والإختلاس والتملّق والفوضى دفعة واحدة فعمل بصفة تدريجيّة خطوة فخطوة لتحقيق ما كان يصبو إليه.

أمّا أهداف خير الدين وحكومته فكانت السعي إلى التخفيف من حدّة الضرائب وإنعاش الإقتصاد وترسيخ حب الوطن والتضحية من أجله عبر تطوير التعليم ونشره.

بادر خير الدين بمحاسبة مصطفى خزندار وهو ما اعتبره خصومه "تصفيّة حسابات مع صهره". تتمثّل المحاسبة في مساءلته عن السياسات المالية التي اتّبعها منذ 1863 وكانت التهمة الموجّهة له بالتدقيق إختلاس أكثر من 21 مليون فرنكا من خزينة الدولة. ومع إضافة الفوائد يصبح المبلغ 53 مليون فرنكا وجب على الخزندار إرجاعها.

اِلتأمت المحكمة برئاسة باي المحلّة (وليّ العهد) علي وعضوية بعض رجال الإفتاء يوم 23 ديسمبر 1873 وتواصلت المداولات إلى 21 جانفي 1874. وبطبيعة الحال رفض الخزندار كلّ الإتّهامات الموجّهة له كما رفض المثول أمام المحكمة. أجابته هيئة المحكمة بوضع جميع ممتلكاته المنقولة وغير المنقولة باستثناء قصره بالحلفاوين[1] تحت إشراف ما سمّي "باليد الأمينة" مع وضعه شخصيًا تحت الإقامة الجبريّة.

لجأ الخزندار (المخلوع) كعادته إلى الحيلة مقترحا حلاّ وسطا موافقا على مديونيّته للحكومة بمبلغ قدره 25 مليون فرنكا. لكنّ معظم ثروته كانت في الخارج. أمّا ثروته في تونس فقدّرت بـ15 مليون فرنكا.

وافق محمّد الصادق باي على حذف 5 مليون فرنكا من إجمالي الدَّين مقابل ضمانات ويتمّ تسديد الباقي على أقساط سنويّة.

---

[1] إشتراه يهود تونس وحوّلوه إلى مستشفى ثمّ أصبح مدرسة إبتدائيّة إنتقل بعدها إلى فضاء ثقافي.

تمكّن خير الدين الذي كان ممثّلا للحكومة يعاضده صديقه "فيلات" (وقد كانت آخر مهمّة رسميّة يقوم بها في تونس عاد بعدها مباشرة إلى فرنسا) من إسترجاع 20 مليون فرنكا مع 231 عقّارا سيقع وقفها على المدرسة الصادقيّة.

اِغتنم مصطفى بن إسماعيل الفرصة فنقل من بيت مصطفى خزندار حمولة 50 عربة بها مختلف أنواع الأثاث.

وضع مصطفى خزندار تحت الإقامة الجبريّة ورغم ذلك حاول إستعمال ما تبقّى له من أوفياء في تونس وأصدقائه في فرنسا لنشر إشاعات مغرضة ضدّ خير الدين منها عودته هو شخصيّا إلى سدّة الحكم. لكن دون جدوى إلى وفاته في 26 جويلية 1878[1].

- **الإصلاحات الإداريّة**

عمل خير الدين على تقوية وتنقية وتحديث إدارة الإيالة وذلك بوضع قوانين تمكّنه من متابعة الإجراءات المتّخذة. تبيّن لخير الدين أنّه من الضروري الإستغناء عن الأجانب المحتكرين لعديد المناصب الرسميّة بتواطىء مع مصطفى خزندار وفعلا أبعد الوزير الأكبر البعض منهم وعوّضهم بتونسيّين.

اِلتفت خير الدين بعد ذلك للقيّاد وكان عددهم 45 ثمّ 53 سنة 1875 وكانت وسيلتهم لحفظ الأمن الإعتماد على الصبايحيّة وهم خيّالة رئيسهم في العاصمة أحمد الجويني. ومن مهام الصبايحيّة أيضا النظر في الشكاوى وجمع الضرائب المتأخّرة وتنفيذ قرارات المحاكم. قام خير الدين بنشر منشورين يتعلّقان بصلاحيّات القيّاد (أو العمّال) ومسؤوليّاتهم الإداريّة وكانا

[1] ترك مصطفى خزندار أربعة أبناء لم يتمتّعوا بالثروة الطائلة التي نهبها وهرّبها والدهم إلى فرنسا وقد تراوحت قيمتها بين 15 و18 مليون فرنكا جلّها في شكل مستندات عهد بها إلى عملائه اليهود "دحداح" و"صبّاغ" و"لمبروزو" فتحيّلوا عليه فتبدّدت أموال الإيالة ولم يغنم منها إلاّ هؤلاء الوسطاء.

مؤرّخين في ماي 1876 و14 نوفمبر 1876 وقد اعتمدا على نظامين صدرا منذ 1870 و1872 حيث إعتبر القايد ممثّل الباي الشخصي مكلّفا بتنفيذ أوامر السلط المركزيّة. أجبر خير الدين القيّاد على توثيق جميع الوقائع الجارية في المحاكم والدوائر العدليّة في سجلاّت منظّمة. وقد حدّد خير الدين إستخدام القوّة في جمع الضرائب بحالات معيّنة.

كما حرص خير الدين على إتّخاذ التدابير الكفيلة بالحدّ من الإختلاسات ومنع التلاعب عند جمع الضرائب لأنّ القيّاد يقومون بجمع العشر والقانون والمجبى. منع خير الدين القيّاد من أخذ نسبة من الضرائب المجباة ممّا رفّع في عائدات الضرائب مقارنة بعهد سلفه.

وجّه خير الدين إهتمامه للجيش لما له من دور كبير في التكفّل بالأمن والأمان مع المساهمة في جمع الضرائب فبادر بإصدار عفو عام على الهاربين من الخدمة العسكريّة في المناطق الريفيّة من نهاية 1873 وحتّى ماي 1874.

حرص على تطوير آليات الجيش فاقتنى بنادق آليّة واستجلب مدرّبا فرنسيًا لتعليم الجنود إستخدامها وفي سنة 1877 دخل في مفاوضات مع فرنسا لشراء مدافع بإمكانها إطلاق 30 طلقة وذلك خوفا من تدخل إيطالي كان يعتبره مؤكّدا.

إلتفت بعد ذلك إلى عسكر المحلّة وقد كانت وظيفتهم فضّ النزاعات الحاصلة بين القبائل مع جبي الضرائب ومنع المشاكسين من "العربان" القيام بعمليات إغارة. وقد أشرف على عساكر المحلّة في فترة تولّي خير الدين الوزارة رستم ثمّ الجويني.

قامت المحلّة في تلك الفترة بالزحف على مناطق دريد وأولاد عبد الكريم والهمامة والرقبة فشعر السكّان بقوّة الدولة وأصبح لحكومة خير الدين هيبة في نفوس الناس.

ومن المشاكل العويصة التي واجهتها حكومة خير الدين وضعيّة الحدود مع الجزائر ففي جوان 1875 وبساقية سيدي يوسف إلتقى قائد الكاف رشيد وحاكم "بون" Bône (عنّابة) الجنرال الفرنسي "ربيار" (Rébillard) مع بعض الخبراء الفنيّين ودامت المحادثات شهرا وتمّ الإتّفاق على فضّ حوالي 100 قضيّة بين القبائل كانت مطروحة منذ 1873 فتمّ إيجاد حلول لها خاصة لمّا إقترح خير الدين إنشاء مراكز حدوديّة سنة 1876 من جندوبة شمالا إلى نفطة جنوبا.

وقد وجدت في كلّ مركز قوّة عسكريّة صغيرة ممّا ساعد على الحدّ من الفوضى في المناطق الحدوديّة والسيطرة عليها أمنيّا والحدّ من عمليّات التهريب عبر الحدود وإبراز قوّة الدولة في المناطق البعيدة عن العاصمة.

تمكّن خير الدين بفضل هذه الإجراءات الحازمة من جبر القبائل المتعوّدة على إحداث الإضطرابات كخمير للإمتثال لأوامر السلطة المركزيّة ممّا وضع حدًّا لعمليّات النهب في منطقة فرنانة المشهورة بسوقها في أكتوبر 1874 ولعلّ من علامات إستتباب الأمن أنّ "المرأة أصبحت تنطلق في مسيرها بين القبائل الرّحل متحلّية بمجوهراتها دون خوف أو قلق..."

ولمزيد إستتباب الأمن في العاصمة تمّ إنشاء مراكز تفتيش أمنيّة في محلاّت الحلفاوين وباب الجديد والحارة وباب بحر مع متابعة يوميّة لأهم الوقائع التي تحدث حتّى أنّ خير الدين يتدخّل شخصيّا لحلّ المشاكل المتعلّقة بالنظام العام.

وجدت إجراءات خير الدين صدى إيجابيّا عند السكّان الذين إستحسنوها ورحّبوا بها فأهدى له الأعيان تقديرا وإجلالا لمجهوداته وتفانيه في خدمة البلاد مكتبا خشبيّا صُنع خصيصا في لندن وذلك في ربيع 1875 وبمناسبة رأس السنة الهجريّة الموافق لجانفي 1876 وقع إهداؤه مصحفا مطليّا بالذهب لأنّ

السكّان من العامّة والخوّاص إرتاحوا على ممتلكاتهم وشاهدوا بأعينهم أنّ "البيليك" يعمل لصالحهم وهذا نادرا ما يحصل في الإيالة.

- **إصلاح القضاء**

أعطى خير الدين ميدان القضاء إهتماما خاصا فالعدل أساس العمران وبدون قضاء عادل ومنظّم أحسن تنظيم لا ينجح أي إصلاح.

بادر خير الدين منذ 22 ديسمبر 1874 بإصدار قرارات بمنح رواتب القضاة مع تشكيل لجنة خاصة في مارس 1876 لتطوير وضعيّة المحاكم الشرعيّة وقد ترأسها خير الدين بنفسه لما لميدان القضاء من أهميّة وضمّت أيضا علماء من المذهبين المالكي والحنفي ممّا أفرز صدور منشور 2 ماي 1876 قدّم لشيخ الإسلام محمّد معاوية للمصادقة عليه ثمّ نشر في 25 ماي 1876 وتضمّن تنظيم عمل المحاكم الشرعيّة مثل عدد ساعات العمل ووجوب تسجيل وتوثيق القرارات الصادرة واختيار أحد المذهبين لإصدار القرارات.

وقد إختلفت المحكمة الشرعيّة بالعاصمة عن غيرها في بقيّة المناطق بأمر مهمّ وهو كونها المحكمة الإبتدائيّة ومنذ 6 أكتوبر 1876 أصبحت مواد المنشور سارية المفعول رسميّا وعلى ضوئه أسّست خمس محاكم في المدن الكبرى وتألّفت محكمة العاصمة (المجلس التونسي) من شيخ الإسلام ومفتي المالكيّة ورجال إفتاء المالكيّة والحنفيّة والقضاة المالكيّين والحنفيّين. أمّا المحاكم الصغيرة فكانت تتألّف من قاض واحد. وكان هدف خير الدين التّجديد وفق الشريعة واستنادا للنظام الأوروبي مع الحرص على ملاءمته مع المجتمع التونسي المسلم.

إهتمّ خير الدين أيضا بالمحاكم العرفيّة التي كانت تنظر في القضايا الواقعة بين أرباب المهن المختلفة لما أصابها من تدهور استوجب إصلاحها فصدر منشور 11 جويلية 1878 حاملا توقيع الباي متضمّنا تشكيل

محاكم عرفيّة جديدة تحت اسم المجلس التجاري برئاسة الأمين التجاري وهو وقتئذ حسونة الوزير بمساعدة 12 عضوا.

عمل خير الدين على إصلاح خطّة العدول لدورهم الهام في تنظيم وتوثيق العلاقة بين الأفراد والمؤسسات الحكوميّة ذات السلطة والإختصاص فأصدر في 8 جانفي 1875 منشورا تضمّن صلاحيّات العدول وعددهم في كلّ مدينة، وحدّد عددهم الجملي بكامل الإيالة ب1955 وفرض عليهم الكتابة على ورق مرسوم بالطابع.

وأصدر خير الدين في 6 ماي 1874 قرارا ينظّم وضعيّة السجون لما كانت عليه من عشوائيّة وفوضى.

ومن المسائل التي شغلت خير الدين في ميدان القضاء وضعيّة المحاكم المختلطة وقد اهتمّ بالموضوع منذ 1862 فتوصّل سنة 1871 إلى الإتّفاق مع مصطفى خزندار على تشكيل محاكم مختلطة للنظر في النزاعات الحقوقيّة القائمة بين الأوروبيّين وأبناء البلد وتمّ إعداد مشروع خاص بهذا الشأن وعرض على القناصل ولكن لم يلق الموافقة من الأوروبيّين. ولعلّ حرص خير الدين يعود لاقتناعه أنّ المحاكم القنصليّة لا تستجيب لروح العصر فتمسّك بموقفه ودافع عنه بقوّة إلى أن توصّل سنة 1875 إلى اتّفاق مع القناصل المعتمدين بتونس إلى تبنّي مشروع نظام المحاكم المختلطة التونسيّة وقد طبع بالعربيّة والفرنسيّة تحت اسم (réglement du tribunal mixte). إحتوى هذا النظام على 113 مادة فتمّ تأسيس محكمة مختلطة بعضويّة تونسيّين أحدهما رئيسا لها و3 أوروبيّين للنظر في القضايا التي لا تتجاوز ما قدره 2000 أو 3000 ريالا.

لكنّ المشروع لم ير النور فتدخّل خير الدين سنة 1874 مقترحا ألا تتجاوز القضايا التجاريّة التي ستنظر فيها المحاكم المختلطة 1000 ريالا

ولكنّ هذا الإقتراح جُوبه أيضا بالرفض من إيطاليا في 8 ماي 1874 رغم قبوله من بريطانيا وفرنسا.

وفي 7 جويلية 1874 صدر منشور ينصّ على تشكيل محكمة مختلطة نموذجيّة تترأسها تونس وبعضويّة أوروبيّين، وقدنظرت في دعاوى بلغ عددها 462 بين 18 جويلية و19 سبتمبر 1874 أنصفت التونسيّين وقد أعتبر ذلك نقطة مضيئة في سياسة خير الدين الإصلاحيّة في ميدان حسّاس وهو القضاء.

- **الجاليات الأجنبيّة وحمايتها من قبل القناصل**

كان للأجانب في تونس وضع خاص مستفيدين من الإتفاقيّات المبرمة بين بلدانهم وبايات تونس. أمّا الجزائريّون المسلمون فأحيانا يرجّحون الحماية الفرنسيّة وأحيانا أخرى يقبلون الهويّة التونسيّة ممّا يسبّب مشاكل عويصة. كما أنّ المسألة تزداد تعقّدا فهي سياسيّة واقتصاديّة (تجاريّة بدرجة أولى) حتّى أنّ القنصليّات الأجنبيّة كانت تبيع وثائق الحماية أو حقّ الحماية مقابل مبلغ من المال وكانت هذه الوضعيّة تقلق خير الدين فسعى سنة 1874 إلى إقناع قناصل الدول الأجنبيّة بضرورة إدخال تعديلات مقترحا عقد إجتماع لبحث وضع الجزائريّين في تونس.

وفي تقرير بعث به قنصل فرنسا بتونس في 2 افريل 1874 إلى باريس جاء ما يلي: "يبدو من سلوك خير الدين أنّه سعى للحصول على دعم الدول الأجنبيّة في هذه القضيّة وقابلني عدّة مرّات وأبلغني في المدّة الأخيرة رغبته في الوصول إلى إتّفاق معي ومع القناصل الآخرين في تونس وسلّمني نسخة من مسودّة مشروع ينوي إصداره بخصوص حقّ الحماية وأبلغني أيضا أنّه سيدعوني والقناصل خلال أسابيع إلى مؤتمر يعقد لبحث هذا الموضوع...".

أسفرت المباحثات بين خير الدين وقنصل فرنسا "روستان" (Roustan) في مارس 1876 على الإتّفاق على منح الهويّة التونسيّة لمن أتى من الجزائر مع عائلته ولم ينو العودة إليها وعلى منح وثيقة الحماية الفرنسيّة لمن أتى

بهدف التجارة أو بسبب آخر ولا ينوي التخلّي عن الحماية الفرنسيّة ويتم تجديد هذه الوثيقة سنويًا بمراجعة المحاكم القنصليّة وهكذا أصبح الجزائريّون الذين لا يحملون وثيقة الحماية يدفعون المجبى.

لكن لم يتمّ التوصّل إلى إتفاقيّة تبادل المحكومين والمطلوبين للعدالة بين كلّ من فرنسا وتونس بالرغم من إستمرار المفاوضات مدّة من الزمن.

أمّا الطائفة اليهوديّة فقد تمّ تحديد صلاحيّاتها بمقتضى الأمر الصادر في 3 سبتمبر 1872 بخصوص تأسيس المحاكم كما وقع تدعيم مدارسها وهي "البدراشيم".

وبصفة عامة لم يكن بإمكان خير الدين إدخال تغييرات جوهريّة على حقّ إمتلاك الأجانب الأموال غير المنقولة والأملاك والعقارات بعد الإتفاق مع الإنجليز سنة 1863 والإيطاليّين سنة 1868 والفرنسيّين سنة 1871.

- الإصلاحات الماليّة

كانت السنة الأولى والثانية من بداية حكم خير الدين مرضيّتين من الناحية الماليّة إذ كانت الصادرات توفّر دخلا مقبولا وكانت اللّجنة الماليّة تعد الإعتمادات اللّازمة لتغطية الديون في موعدها المحدّد. وقد عوّض موظف جديد "لوبلانت" (Le blant) "فيلات" سنة 1874 وانسجم بدوره مع خير الدين.

بدأ خير الدين سياسته الماليّة بتخفيض بعض الضرائب الجمركيّة وتخصيص نسبة مئويّة من الدخل العام لدعم الصادرات.

كما أكّد خير الدين على ضرورة محاربة الفساد والإختلاس عند جمع الضرائب. وللتشجيع على دفعها أسقط خير الدين المرهقة منها لكاهل السكّان

أصدر خير الدين منشورا في أفريل 1876 وآخر في مارس – ماي 1876 يحدّدان مسؤوليّات القيّاد والمحتسبين والإدارات المحليّة مع إجباريّة مسك الدفاتر الخاصة بالحسابات وتسجيلها أوّلا بأوّل وكذلك جمع الضرائب

مقابل وصل إستلام يثبت ماهية الضريبة. كما منع أخذ الجباة نسبة من الضرائب أكثر من 15% من المبلغ المحصل والإعفاء من العشر في حالات الكوارث الطبيعيّة كالفيضانات والجفاف وانتشار الجراد... تمّ أيضا إلغاء ضريبة القانون المفروضة على الزياتين في الوطن القبلي وتعويضها بضريبة أخرى تراعى فيها كميّة المحصول وللحدّ من المصاريف وضع حدّا لخروج المحلّة مرّتين إذ عهد للقيّاد بجمع الضرائب.

أفرزت سياسة خير الدين نتائج إيجابيّة إذ تمّ تفعيل النشاط الزراعي وإعادة الثقة في الإقتصاد التونسي وإيفاء السندات الخاصة بالديون في مواعيدها المقرّرة ورفع قيمة الأسهم التونسيّة في بورصة باريس.

لكنّ العراقيل تمثّلت في ضعف المحصول الزراعي لأسباب مناخيّة وبطبيعة الحال لضعف وتأخّر وسائل وأساليب إنتاج الفلاّحين ممّا أدّى إلى تقليص موارد الدخل المالي.

وبصفة عامة حرص خير الدين على تطبيق سياسة جبائيّة قريبة أكثر ما يكون للعدالة الإجتماعيّة بإصدار عفو عام وشامل عن جميع الضرائب المتراكمة و"المستحيلة الدفع" والتي كانت مفروضة على العامّة حتّى ذلك الوقت وبذلك خفّف من العبء الثقيل الملقى على كاهل السكّان. ولتحقيق عمليّة الجباية بصورة فعليّة قسّمت الأراضي إلى قسمين حسب الظروف المحليّة: القسم الأوّل تجمع فيه الضرائب على شكل أموال نقديّة والقسم الثاني تجبى فيه الضرائب على شكل عيني (محصولات) مع الحرص أكثر ما يمكن على إختيار جباة أكفّاء يراقبون بصفة جديّة.

- **الإصلاحات الإقتصاديّة**

كانت العشريّة الممتدّة بين 1863 و1873 من أحلك الفترات في تاريخ الإقتصاد التونسي بسبب إنتفاضة 1864 وتداعيّاتها وتوالي سنوات الجدب

والجوائح والأوبئة وانخفاض المحاصيل مع الإرتفاع المشطّ للضرائب ممّا أدّى إلى تفقير السكّان والضرر بالأوضاع الإقتصاديّة خاصة مع تداين الدولة.

حرص خير الدين على إخراج الإيالة من وضعيّتها الحرجة موجّها أنظاره للقطاع الزراعي فتمّ العمل بأسلوب الإدارة المركزيّة كتنظيم تقارير شهريّة عن حالة الزراعة والثروة الحيوانيّة.

وكوسيلة لاستصلاح الأراضي وتحويلها إلى أراض زراعيّة تمّ إعفاء الأراضي البور من الضرائب عند زراعتها بالأشجار المثمرة مثل الزياتين والنخيل فكان إسكان أولاد عون في بعض أراضي الدولة جزءا من هذه الخطّة. وقد تمّ توفير هذه الأراضي لهم بأسلوب الإيجار شريطة زرع الأشجار المثمرة. كما قامت الدولة بإنزال[1] أراضي الأوقاف.

كما أعفى من الضرائب المنتوجات الزراعيّة الموجّهة للتصدير مدة خمس سنوات وشجّع على زرع أشجار التوت لتزويد مصنع الحرير الذي أمر بإنشائه قرب بيته بمنوبة.

كما أمر خير الدين بإنجاز دراسة إقتصاديّة للوقوف عند الجدوى من إنتاج الحلفاء وتصديرها بحكم الطلب الأوروبي على هذه المادّة إذ كانت النيّة متّجهة إلى تخصيص أرض مساحتها 155 هكتارا لإنتاج الحلفاء بنوعيّة جيّدة ثمّ بناء مصنع لإنتاج القماش من هذه المادة.

وفي سنة 1876 وقعت دراسة إمكانيّة إدخال زراعات سقويّة بمنطقة زغوان مع تنمية الثروة الحيوانيّة عبر إقامة مشروع ريّ فصدر الأمر إلى قايد المنطقة في 13 أوت 1876 بإنشاء القنوات اللّازمة لهذا المشروع وكذلك تنمية الثروة الحيوانيّة بمناطق وادي مجردة بالتركيز على تربية العجول.

---

[1] وهو كراء أراضي الأوقاف أو الأحباس لأنّها لاتباع ولا تشترى.

حاول خير الدين تركيز القبائل الرّحل بأراضي معيّنة مع الحرص على استتباب الأمن ووضع حدّ للغارات وعمليّات النهب.

وقد شرع خير الدين في تطبيق مشروعه بتحديد مناطق معيّنة للفراشيش تتبعها وهي في طريقها إلى "فريقيا" (أراضي الشمال للمشاركة في الحصاد).

أصدر خير الدين قانون الخمّاسة في 13 أفريل 1874[1] ضمن سياسة إصلاح القطاع الزراعي.

ومواصلة لتشجيع الفلاحة قرّرت الدولة في أكتوبر 1876 تخفيض الضرائب المفروضة على صادرات رؤوس الماشية مع التعهّد لمدّة أربعة أشهر بدفع 20 ريالا على قفيز القمح ودفع 10 ريالات عن كلّ قفيز شعير ولمّا كانت لعمليّة نقل المحاصيل الزراعيّة خاصة القمح من أهمّية فكّر خير الدين في إنشاء خطّ حديدي يربط تونس بباجة.

عرف القطاع الفلاحي إنتعاشا لا بأس به ففي مذكّراته كتب خير الدين: "وتطوّرت الزراعة بسرعة وبعد عشر سنوات من استلامي للإدارة (الوزارة الأولى) وعند تركي إيّاها كانت الأرض الزراعيّة المستغلّة أكثر من مليون هكتارا بعد أن كانت ستين ألف هكتارا عند تسلّمي للحكم..."

اتّخذ خير الدين قرارات هامّة لإصلاح قطاع الحرف وتنظيمه وتحسين آدائه فحدّد إطارا معيّنا لأصحاب المهن والمتعلّمين الجدد للحرف مع تحديد ضوابط معيّنة للمهن وكيفيّة آدائها مع نظام خاص لكلّ منها وكيفيّة انتخاب أمين لكلّ مهنة وتحديد مسؤوليّاته.

---

[1] تألّف نظام المشاركة الزراعي المتعلّق "بالخمّاسة" من 73 مادّة وغايته بيان جميع القواعد العرفيّة والتقليديّة في نصّ قانوني واحد "فالخمّاسة" يعملون حسب الإشتراك بالخمس في قطعة أرض تسمّى "الماشيّة" ويشترك الخمّاس مع صاحبها في زراعتها مقابل خمس المحاصيل ولكن عيب على هذا القانون أنّه قيّد الخمّاس فأصبح عليه إذا أراد مغادرة صاحب الأرض الحصول على ترخيص منه وفي هذا تقييد لحريّته.

يرأس كلّ مهنة كالنّجارة والحدادة والمصوغ والحلّي وأصحاب الحمّامات الأمين فكانت له سلطة معنويّة وزجريّة.

بدأت في عهد خير الدين تتدفق البضائع الأجنبيّة وتزاحم الإنتاج الحرفي لأصحاب المهن التونسيّين وبحكم أهميّة مهن النسيج تمّ إصدار منشور خاص بها سنة 1875 تألّف من 20 مادّة فأصبح لكلّ قماش مصنوع مواصفات مع بيان مسؤوليّة "المعلميّة" (أصحاب الحرف) ومساعديهم (القلفة) وكذلك المبتدئين في المهنة...

كما احتوى المنشور على المخالفات و"الحيل المهنيّة" والعقوبات واهتمّ خير الدين بمهنة "الصايغيّة" صانعي الذهب والمجوهرات.

نظّم خير الدين التجارة فأصدر مناشير منعت البيع خارج الدكّان وحدّدت أصول الوزن (الموازين والمكاييل) لكثرة الغشّ والتّدليس من قبل الجزّارين والخبّازين وبائعي اللبن... ويقول الحشايشي صاحب كتاب "العادات والتقاليد التونسيّة": "أمّا الكيل والميزان فقليل الآن من يوفيها والغالب أنّ الإفرنج يبيعون أشياء من غير غش"[1].

وفي 11 جويلية 1878 تأسّست المحكمة التجاريّة التونسيّة فأصبحت تنظر في القضايا القائمة بين أرباب المهن المختلفة وتتألف من 12 أمينا من أمناء مختلف الحرف.

ولكن أبرز ما سعى إلى تحقيقه الوزير الأكبر تمثّل في حرصه على حماية الصناعة التونسيّة فاتّبع سياسة التخفيض التدريجي في الضرائب المفروضة على السلع المعدّة للتصدير كما شنّ حربا على محاولات الغشّ عند التصدير مع مراقبة القبائل الحدوديّة للحدّ من عمليات التهريب عبر الحدود حتّى أنّه أمر بوضع سلسلة معدنيّة كبيرة في مدخل ميناء بنزرت إضافة إلى بذله جهودا تمنع تهريب البضائع للجزائر.

---

[1] ص 275.

حرص أيضا على التعريف بالمنتوج التونسي فأرسل بضاعة إلى معرض "فيلادلفيا" (Philadelphia) بالولايات المتحدة الأمريكيّة فكان هذا المعرض التجاري فرصة لترويج المنتوجات التونسيّة كما عقدت حكومته معاهدة صداقة وخاصة تجارة مع إنجلترا في 19 جويلية 1875 (وقد سبقتها معاهدتان مع فرنسا وإيطاليا) وقد أثّرت هذه المعاهدات في تنمية التّجارة التونسيّة.

عمل خير الدين على الإستفادة من الخبراء الأوروبيّين فقد كان على رأس الإدارة الفنيّة للأعمال البلديّة مهندس فرنسي يدعى "جينرو" (Générau) كما انتدب خبيرا يُدعى "فوشس" (Fushs) كلّفه بإنشاء مخبر لتحليل العيّنات المعدنيّة المأخوذة من المصادر الطبيعيّة.

وفي نفس السيّاق عهد إلى شركة بريطانيّة تدعى (Foreign and colonial Gaz Company) "شركة الغاز الإستعماريّة الأجنبيّة" ببعث مشروع لإنتاج الغاز سنة 1874.

أمّا في أفريل 1876 فقد أنشأ معملا لإنتاج وتصنيع التبغ والسجاير من قبل المستثمر الصناعي "A bogo" (أبوقو). كما تمّ تطوير مطبعة الإيطالي "Finzi" (فينزي)[1] وقد تضاعف إنتاجها وأصبحت مطبعة لإنتاج وطبع المظاريف.

كانت سياسة الوزير الأكبر الاقتصاديّة ترمي إلى تطوير الزراعة وحماية الصناعة الحرفيّة وتشجيع الصناعات المعدنيّة وإعطاء دفع للصادرات التونسيّة. لكنّ مجهوداته اصطدمت بعديد العراقيل كعقليّة المتدّخلين في العمليّة الاقتصاديّة من مزارعين وحرفيّين الرافضين لكلّ تغيير، وأعوان "البيليك" وعلى رأسهم مصطفى بن إسماعيل و قد تصدّوا لتنقيّة الإقتصاد من الارتشاء والإختلاس مع خوف الدول الكبيرة على مصالح تجّارها ممّا لم يمكّنه من تطبيق برامجه على أحسن وجه.

---

[1] لازالت هذه المطبعة قائمة بنهج روسيا وقد تأسّست منذ 1829.

- **إصلاح الأوقاف**

أثرّت مسألة الأوقاف أو الأحباس في الحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة للإيّالة وتمّ إتّخاذ تدابير عديدة لإصلاحها بين 1858 و1863 وخاصة في 20 أفريل 1870 من قبل المفتي الحنفي أحمد بالخوجة.

لمّا تقلّد خير الدين منصبه بادر بإصدار منشورا في 19 مارس 1874 فظهرت "جمعيّة الأوقاف" للإشراف على إدارة الحبوس وقد تضمّن المنشور 24 بندا تعرّضت لواجبات إدارة الأوقاف ومسؤوليّات الوكلاء وكيفيّة الحفاظ على أموال الأوقاف واستثمارها وتقديم مستندات ووثائق سنويّة تتعلّق بنشاطاتها وأوضاعها الماليّة والإداريّة. أصبحت "جمعيّة الأوقاف" مؤسّسة شبه مستقلّة بعد فصلها إداريّا عن المجلس البلدي والمحاكم الشرعيّة.

كما تمّ إتّخاذ منشور آخر في 2 جوان 1874 كان أكثر وضوحا وشمولا تعرّض إلى طريقة عمل الأوقاف ومسؤوليّات المدير وأعضاء إدارة الأوقاف وميزانيتها وواجبات مراقبها ودور الجمعيّة في الأرياف. كما صدر منشور في غرة ديسمبر 1874 حول كتّاب العدول المرتبطين بالأوقاف. أمّا منشور 17 فيفري 1875 فقد تعرّض إلى وكلاء الأوقاف ومسؤوليّاتهم.

اِرتكزت جمعيّة الأوقاف بدار الباي بالعاصمة وعيّن خير الدين على رأسها الشيخ بيرم الخامس لتعلّقه ودعوته للإصلاح.

عمل بيرم الخامس على مقاومة الفوضى والتسيّب والإهمال والإختلاس فبادر بتعيين موظّفين أكفّاء في الأرياف وكوّن لجانا للإشراف على الأوقاف بمساعدة القضاة والقيّاد وأسّس هيأة خاصة تنظر في الدعاوى والمشاكل. كما كان هناك وكلاء عهد إليهم بالنظر في دعاوى الأوقاف ضمن المحاكم الشرعيّة.

قدّم بيرم الخامس بإعانة مساعده الشيخ أحمد الورتاني تقريرا إلى خير الدين في 23 أفريل 1875 وقد تضمّن عدد الأوقاف في جميع أنحاء الإيالة والذي كان

يربو على 3680 وقفا ريعها تواجد بالعاصمة وتعرّض التقرير إلى ميزانيّة الأوقاف والموارد الماليّة والتي كانت بصورة خاصة من عمليّات البيع والشراء والإيجار.

بدأت وضعيّة الأوقاف تتحسّن ففي سنة 1878 أصبحت الواردات الماليّة مرتفعة بلغت 2.154.078 ريالا. تمّ اتّباع أسلوب جديد في تحسين الواردات إذ تقرّر تخصيص نسبة 6% منها للوكلاء المشرفين على تدقيق هذه العلاقات وتنظيمها وإدارتها.

نشرت جريدة "الرائد" في عهد خير الدين التقارير السنويّة الّتي كانت ترفعها إدارات الحبوس للحكومة وقد تأكّد التحسّن الكبير الّذي طرأ على إدارة الأوقاف.

كان الشيخ بيرم الخامس يشرف على بيت المال وعلى جميع المواريث الّتي لا وارث لها. وبفضل حسن تسيير جمعيّة الأوقاف أصبحت تدعم ماليّا بقيّة المؤسسات فأمكن تخصيص رواتب من دخل الأوقاف لأعضاء المحاكم الشرعيّة والمدّرسين وموّظفي سلك التعليم كمعلّمي المدارس الإبتدائيّة وكذلك القضاة والأئمّة. وقد خصّصت هذه الرواتب إستنادا إلى الأمر الصادر بتاريخ غرة جويلية 1874 وقد كانت الأوقاف قبل ذلك تسند رواتب لكبار الموّظفين في الدولة دون سواهم.

تمكّنت الإدارة الجديدة للأوقاف بنشاطها وجدّيتها في العمل من إعطاء هذه المؤسّسة حيويّة ونشاطا إذ أنّ الهياكل الجديدة والتشكيلات الإداريّة المنتظمة سواء في المركز أو الفروع مع التدقيق الجيّد من الترفيع في الدخل بصفة مطّردة مع صيانة الأوقاف وإصلاحها بكلّ جديّة خاصة مع محاربة الفساد ممّا جعلها تقوم بصيانة 3000 بناية تابعة للأحباس فحصلت إضافة إيجابيّة للحياة الاقتصاديّة والاجتماعيّة و حتّى الثقافيّة (مساجد ومدارس ومقامات نالتها الصيانة).

لقد تمكّن خير الدين وصديقه بيرم الخامس ومن عاضدهما من إصلاح وتطوير مؤسسات الأحباس مع إحكام إداراتها خدمة للصالح العام.

- إصلاح التعليم

كان التعليم في الإيالة في منتصف القرن التاسع عشر يقوم على مناهج وبرامج تقليديّة محضة (باستثناء المدرسة الحربيّة بباردو التي بعثت في عهد أحمد باي) رغم بعض المحاولات التي أجريت على جامع الزيتونة وبعض المؤسسات التعليميّة بين 1854 و1864.

أدرك خير الدين مدى أهميّة التعليم وما يحظى به من إجلال وتقدير عند الأمم الأوروبيّة من خلال زياراته لها. كما لاحظ حرص بعض الأوساط في الدولة العليّة للنهوض بهذا الميدان من خلال بعث ثانويّة "غلطة سراي" (قلعة السراي) التي كانت الدروس بها تعطى بالفرنسيّة وفي كتابه "أقوم المسالك" أبرز أهميّة التعليم بالنسبة للأمم الإسلاميّة ودافع عن فكرة وجوب أخذ الأمّة بأسباب التقدّم عبر العلم والمعرفة والفن فحرص على تطبيق أفكاره لمّا تقلّد منصب الوزير الأكبر.

- **تأسيس المدرسة الصادقيّة**

صدر منشور إصلاح التعليم في غرة جوان 1874 وتشكّلت لجنة ترأسها خير الدين وتركّبت من 8 أعضاء وحدّدت مهامها المتمثّلة في تنظيم التدريس والإشراف على سيره في جامع الزيتونة والإشراف على وضع الطلبة والمدرّسين وإقامة مدارس (مؤسّسات تعليميّة جديدة).

كان أعضاء اللّجنة من أبرز الأسماء في اختصاصهم وهم على التوالي: قاضي المالكيّة الطاهر النيفر وعمر بن الشيخ ومحمّد العزيز بوعتور والشيخ محمّد بيرم الخامس (وقد ترك بصماته لمّا درّس بالمدرسة الحربيّة بباردو) وأحمد الورتاني ومصطفى رضوان وقد كان موّظفا في اللّجنة التنفيذيّة للجنة الماليّة ورئيس بلدية تونس العاصمة محمّد العربي زروق. كانت اللّجنة تجتمع كلّ يوم إثنين على مدار السنة لمناقشة الإجراءات الممكن اتّخاذها لتطوير التعليم ومؤسّساته.

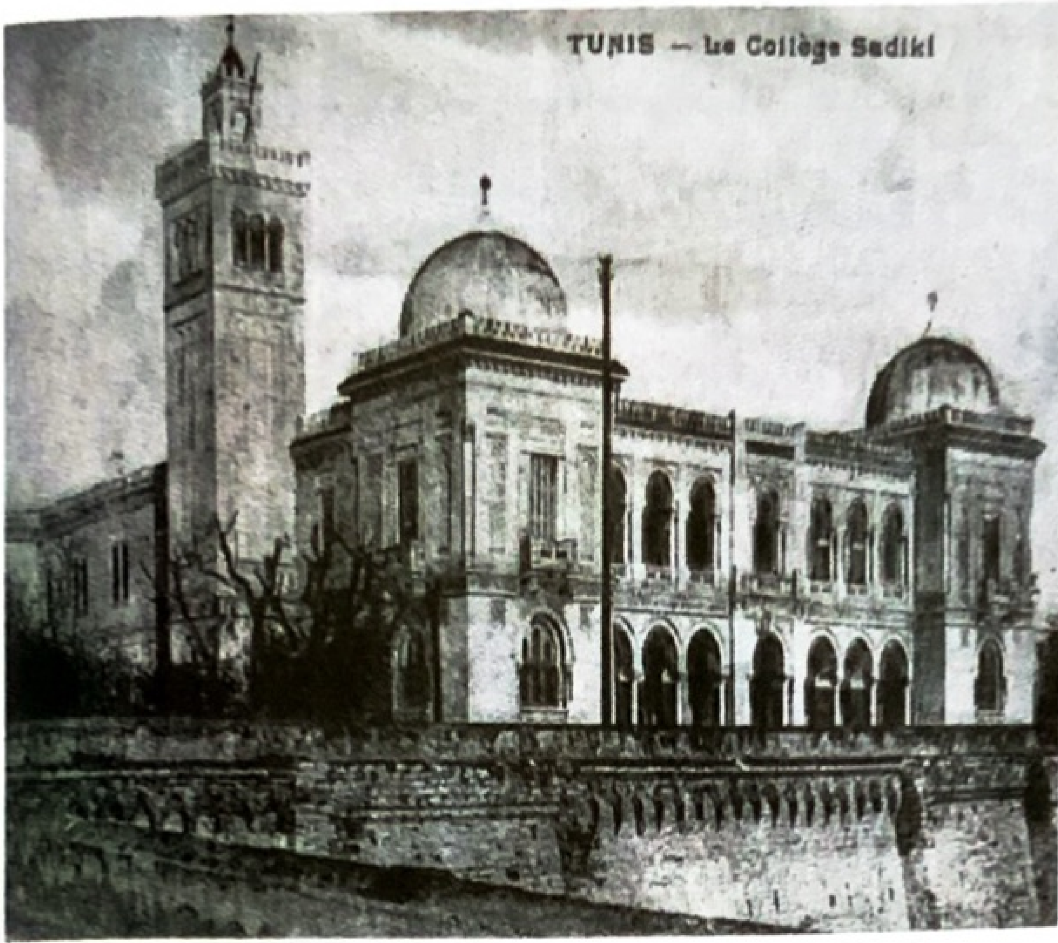
ختمت اللّجنة أعمالها باتخاذ قرارات ولوائح على رأسها تأسيس مدرسة على النمط الأوروبي دون تعارضها مع العادات والتقاليد التونسيّة فظهرت المدرسة الصادقيّة (نسبة إلى محمّد الصادق باي الإيالة) الذي وقّع على أمر التأسيس في 13 جانفي 1875 وقد تضمّن الأمر 80 مادة ذات محتوى قانوني وتعليمي.

قسّمت المدرسة في اختصاصها إلى ثلاثة أقسام: الأولى لمدّة أربع سنوات وهي المدرسة الإبتدائيّة والثانية لمدّة خمس سنوات تخصّ التعليم الديني (الشريعة) الثالثة لمدّة سبع سنوات وتدرّس اللّغات الأجنبيّة: التركيّة والفرنسيّة والإيطاليّة والعلوم الطبيعيّة والرياضيّات والكيمياء وعلم الحيوان وكذلك الجغرافيا.

وقع نشر إعلان افتتاح المدرسة في غرة فيفري 1875 في العاصمة وباقي المناطق وتمّ الإعلان عن قبول 150 تلميذا منهم 100 من العاصمة والبقيّة من المناطق الأخرى يقيمون بمبيت المدرسة وتتحمّل الدولة كلّ المصاريف اللّازمة.

أقبل على المدرسة الصادقيّة أبناء مختلف الأوساط الاجتماعيّة ومختلف مناطق الإيالة. شُيّد المبنى الذي احتضن المدرسة الصادقيّة سنة 1807 في عهد حمّودة باشا الحسيني وكان قشلة، (ثكنة عسكريّة).

عُيّن محمّد العربي زروق مديرا للمدرسة الصادقيّة وقد سبق له العمل بقصر الباي وشغل خطّة رئيس بلدية تونس ثمّ كلّف بإدارة هذه المدرسة الجديدة بين 1875 و1881. عاضد محمّد العربي زروق في مهمّته الأميرالاي إسكندر وعمر بن بركات. أصدر خير الدين منشورا في 10 مارس 1875 وقع بموجبه تحويل جميع الأملاك والأموال غير المنقولة المصادرة والتي كانت على ملك مصطفى خزندار إلى وقف للمدرسة الصادقيّة فضرب عصفورين بحجرة واحدة إذ أمّن للمدرسة مداخيل قارّة ومنع مصطفى بن إسماعيل من وضع يده على تلك الأملاك. أشرف على 231 وقفا محمّد عارف وقد اشتهر بصدقه ونزاهته وورعه.



1 المدرسة الصادقيّة

حرص خير الدين على انتقاء إطار التدريس بكلّ عناية فقد كان تدريس العلوم واللّغات الأجنبيّة من إختصاص مدرّسين أوروبيّين وهم: "زيفران" (Zephyrin) و"سويي" (Souiller) و"كليمون" (Clémont). كما تمّ تعيين متفقدا عاما للتعليم "نونس روكا" (Nonce Rocca) وكان مع المدرسة الصادقيّة يشرف على مشروع المدارس التي تنوي الحكومة بعثها في عديد المناطق.

وجدت المدرسة مشكلة في تدريس مادة التركيّة إذ استقال مدرّسها علي رضا أفندي سنة 1875 وحتّى من عوّضه القادم من مصر سنة 1879 لم يعمل إلاّ سنة واحدة فقط لكنّ تدريس بقيّة المواد كان منتظما فقد كان عدد تلاميذ مادة الفرنسيّة 79 والتركيّة 25 والإيطاليّة 19.

كانت الامتحانات النهائيّة تجرى في دار الباي بحضور رجال الدولة. وفي أولى هذه الإمتحانات سنة 1875 حضر خير الدين شخصيّا وأشرف بنفسه على اختبار مادّتي الفرنسيّة والتركيّة وتحصّل على نتائج حسنة وقد كان ذلك تشجيعا منه للتلاميذ وقد قابل المتفوّقون منهم الباي وتحصّلوا على هدايا. ولتشجيع وتحفيز التلاميذ على الدراسة أرسلت مجموعة منهم إلى فرنسا سنة 1880 وإسطنبول سنة 1881 لمواصلة تعليمهم بمدرسة قلعة السراي.

كانت المدرسة الصادقيّة ترجمة واقعيّة لأفكار خير الدين، الهدف منها نشر العلم والمعرفة بين أبناء الشعب التونسي وقد حرص الوزير الأكبر على إحداث توازن بين التراث والعصر لذلك كان المدرّسون باللّغة العربيّة من أساتذة جامع الزيتونة إلى جانب المدرّسين الأوروبيّين. ورغم بعض المشاكل الّتي عرفتها المدرسة الصادقيّة وهي ماديّة بحتة بعد إقالة خير الدين صمدت وساهمت في تكوين خيرة المثقّفين وإطارات البلاد.

- **إصلاح التعليم بجامع الزيتونة**

بدأ خير الدين بالطلب من المسؤولين والإدارات المحليّة مدّه بتقارير تتضمّن وضع التعليم ومؤسساته في المناطق التابعة لهم إداريّا. جاءت التقارير محمّلة بالأرقام التالية: 14.000 تلميذا من ضمنهم الأوروبيّين واليهود والذين يدرسون في مدارس خاصة بهم.

كما تمّ صدور أمر مؤرّخ في جويلية 1875 مكّن الحكومة من أخذ صورة عامّة لحالة الكتاتيب والمدارس في كامل أنحاء الإيالة على ضوء ما وصله من تقارير.

كانت أوّل إجراءات الحكومة أن أقرّت في 23 جانفي 1876 تحسين أحوال المدرّسين بالمدارس الإبتدائيّة.

لكنّ الأهم من كلّ هذا تبقى ضرورة الإنكباب على وضعيّة المؤسّسة الزيتونيّة وإصلاح التعليم بها فصدر قانون 26 ديسمبر 1875 موجّها

الإهتمام لهذا الغرض وقد شمل هذا القانون 82 مادة تتعلّق بإدارة جامع الزيتونة وأسلوب التدريس فيه.

أصبح بعد هذا القانون التعليم بالزيتونة خاضعا لثلاث مراحل وهي الإبتدائي والمتوّسط والعالي مع إعفاء الطلبة الزيتونيّين من الخدمة العسكريّة وضريبة المجبى وذلك تشجيعا من خير الدين للمتعلّمين من خارج العاصمة.

أوكلت مهمّة مراقبة جامع الزيتونة إلى هيئة عليا تُدعى مجلس "النظارة" يتألّف من 4 أعضاء. كما حرص خير الدين على إثراء الزيتونة بمكتبة زاخرة بأمّهات الكتب المتنوّعة لإثراء الزاد المعرفي للطلبة.

أصدر خير الدين في 22 جانفي 1876 بصفته مسؤولا على التعليم قانون الزيتونة مكمّلا للقرار الذي سبق اتّخاذه.

تمكّن خير الدين من إكساب المؤسسة الزيتونيّة شكلا جديدا ونظاما دقيقا مع دفع الرواتب للمدرّسين بصفة منتظمة من قبل جمعيّة الأوقاف لكن مع الحرص على الانضباط في آداء دروسهم.

كانت الامتحانات النهائيّة تقام بدار الباي بحضور كبار رجال الدولة والمشايخ ومديرو المدارس وحتّى قناصل الدول الأجنبيّة وتقدّم الهدايا والجوائز للمتفوّقين. ولمزيد تحسين سير هذه المؤسسة أنشأ شعبة تسمّى المعارف لإدارة المدارس والمؤسسات التعليميّة برئاسة الجنرال حسين.

كما تمّ إنشاء ،ولأوّل مرّة، مدارس خاصة كالمدرسة التي أسّسها "فلنسي" (Valenci) في أكتوبر 1873 لتدريس المواد بالفرنسيّة والإنجليزيّة. كما أنشأ محمّد الكتاني مدرسة خاصة في بداية 1874. وبصفة عامة بعثت مدرستان إيطاليّتان وواحدة فرنسيّة وواحدة بروتستانتيّة وأخرى أرثوذكسيّة إلى جانب مدارس يهوديّة وقد لقيت هذه المدارس الأوروبيّة حماية من حكومة خير الدين

وجّه خير الدين إهتمامه لبعث وتدعيم المكتبات فصدر منشور 18 ماي 1875 مؤسّسا مكتبة عامة باسم المكتبة الصادقيّة بجامع الزيتونة وجهّزها بـ3565 مخطوطا من مكتبته الشخصيّة دعّمتها مكتبة مصطفى خزندار المصادرة من قبل الدولة وقد كانت تحتوي مخطوطات ومطبوعات مختلفة وقيّمة. كما اشترت الحكومة مكتبات من بعض الشخصيّات مثل مكتبة المؤرّخ أحمد بن أبي الضياف.

أشرف على المكتبة الجديدة بيرم الخامس فنظّمها تنظيما حديثا كما وقع تدعيم هذه المكتبة بالشراء والتبرّع وحتّى الإعارة فأثرت زاد قرّائها خاصة بفضل وضع دليل للكتب مع اتّباع نظام الإستعارة. ووقع تخصيص قاعة للمطالعة تفتح أبوابها حسب أوقات مضبوطة.

كان من أهداف إصلاح التعليم وتعصيره وإثرائه تكوين قاعدة جماهيريّة من المتعلّمين تساند الفكر الإصلاحي وتسعى إليه.

- **تدعيم الثقافة والنشر**

بدأت الحياة الثقافيّة بالإيالة تنتعش منذ حكم أحمد باي فبرزت ثلّة من المثقّفين أمثال أحمد بن أبي الضياف، أوّل من راسل الباب العالي باللّغة العربيّة، وقد كان كاتبا مجدّدا طوّر عمليّة تحرير الرسائل مع وضعه كتابا قيّما: "إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان" فكان وثيقة هامّة ومصدرا لا استغناء عنه لدارسي تاريخ تونس المعاصر.

كما برز عديد من أعلام الفقه والشعر والأدب مثل أحمد كريم (وهو من أصل تركي درس بالزيتونة وكان كاتبا ومدرّسا ومفتيا حنفيّا وعُيّن سنة 1895 شيخا للإسلام. نظم الشعر وكتب في العلوم الشرعيّة والتاريخ الحفصي، توّفي سنة 1897. ومحمّد بن عثمان السنوسي (1849-1900) وقد انتمى إلى عائلة أصيلة منطقة الكاف عمل في جريدة "الرائد" وفي إدارة الأوقاف كتب في الشعر والأدب واشتهر برحلته الحجازيّة...

ومن أعلام البلاد وقتئذ محمّد قبادو وأحمد بالخوجة وسالم بوحاجب وحسن لازغلي والمفتي الشيخ إبراهيم الرياحي والجنرال حسين المتخرّج من المدرسة العسكريّة بباردو وبطبيعة الحال خير الدين نفسه.

كما ساهمت جريدة "الرائد" منذ 1860 في تنمية ثقافة التونسيّين بما تنشره من مقالات عن الفكر والثقافة ومن أخبار محليّة وعالميّة.

وقد ساهمت وزارة خير الدين في تدعيم الطباعة والنشر فتم طبع ونشر 68 كتابا في مطبعة الحكومة بين 1860 و1883 منها 22 كتابا في عهد حكومة خير الدين في الأدب والنحو والقانون إضافة إلى مخطوطات جامع الزيتونة والكتب المدرسيّة لتلاميذ الصادقيّة مع فهارس المكتبات والقوانين واللوائح الجديدة.

كان الهدف من هذا المجهود الحفاظ على التراث والمخطوطات من التلف والضيّاع مع التعريف بها ونشر أعمال الأدباء والشعراء...

وفي ميدان الصحافة ومع جريدة "الرائد" كانت تصدر نشرة سنويّة عن الأحوال في تونس عامة وهي "النزهة" وكان يشرف عليها حسن لازغلي ومع وزارة خير الدين أصبحت تعرف "بالنزهة الخيريّة" وتضمّنت أعدادها أهم الإصلاحات المنجزة.

- **العناية بالإعمار**

كانت تونس العاصمة تفتقر إلى البنية التحتيّة اللازمة فالطرقات بلا أرصفة ولا إنارة ولا مجاري لتصريف المياه المستعملة ممّا يتسبّب دوريا في ظهور الأمراض والأوبئة. أمّا في فصل الشتاء فنزول الأمطار يؤدّي إلى تجمّع الأوحال في الطرقات. وقد كان قناصل الدول الأوروبيّة يشتكون من هذه الحالة المترديّة للطرقات التي هي بالأحرى مجرّد مسالك.

حرص خير الدين أمام هذه الأوضاع المزريّة على إنشاء بنية تحتيّة فبعث قسما ضمن الوزارة مختصّا بالأعمال البلديّة وعيّن الجنرال حسين مديرا له مع مهندسين فرنسيّين "جنرو" (Générau) و "قروي" (Grouilly) وتمّ تخصّيص ميزانيّة من بلديّة العاصمة ومن إدارة الأوقاف ومن الخزينة العامة للدولة لإنجاز ما يلزم من الأعمال.

تمّ أيضا إنشاء أجهزة إداريّة خاصة في العاصمة وفي باقي المدن الكبرى مهمّتها صيانة الطرقات والحفاظ على النظافة العامة للمدن. وفي 13 نوفمبر 1873 تمّ إصدار منشور يتعلّق بالحفاظ على نظافة الطرقات والشوارع بالعاصمة فتمّ جلب معدّات لهذا الغرض من إنجلترا.

وفي فترة حكمه أنشأ سوقا عامة بالعاصمة لبيع الخضر والفواكه. كما تمّ سنة 1874 إضاءة بعض المحلاّت والمناطق السكنيّة بالغاز وبدأ العمل بإنشاء أرصفة للمارّة على جانبي الطرق ورصّف طريق تونس باردو بالحجارة وتمّ إيصاله إلى منوبة. كما أنشئت أيضا بعض الحدائق العامة في العاصمة. ووقع ترميم عديد الأبنية والمساجد وتزيين ميدان القصبة وتشجير الشوارع وشملت هذه الإنجازات بعض المدن الأخرى. وقد تحقّقت هذه الإنجازات رغم الصعوبات الماليّة التي كانت تعاني منها البلاد.

- **سياسة خير الدين الخارجيّة**

كان خير الدين يشرف أيضا على الشؤون الخارجيّة للإيالة وقد حدّد لحكومته ثوابت سياسيّة أوّلها تأكيد انتماء تونس إلى الدائرة العثمانيّة مع الحفاظ على شكل متميّز بالحكم "المستقل" والإدارة المحليّة كما هو معمول به في مصر. كان هدف خير الدين حماية البلاد التونسيّة من الأطماع والنوايا الأوروبيّة بالإلتجاء إلى "المظلّة" العثمانيّة للإستفادة من حمايتها رغم درايته بما آلت إليه وضعيّة الباب العالي من ضعف مقارنة بالدول الأوروبيّة.

أمّا العنصر الثاني في سياسته فتمثّل في إتّباع تكتيك التوازن بين الدول الأوروبيّة الثلاث فرنسا وإنجلترا وإيطاليا الطامعة في احتلال تونس. إلاّ أنّ هذا التوازن لم يمنع خير الدين من "الميل" نسبيّا إلى فرنسا خاصة بعد التأثر بثقافتها وقد عبّر عن أهداف سياسته الخارجيّة في مذكّراته فكتب: "ارتباط تونس بالدولة العثمانيّة كان الضمان الوحيد لبقائها مستقلّة... وهذا الوضع يحتّم على حكومة الباي إتّباع سياسة التوازن بين فرنسا وبريطانيا وإيطاليا وعدم إعطاء فرصة السيطرة الكاملة لأيّة دولة من هذه الدول..."

وبخصوص العلاقات مع الباب العالي كتب: "... عندي قناعة دائمة وهي أنّ تونس كولاية عثمانيّة يجب أن تبقى محتفظة على الهويّة السياسيّة العثمانيّة كدرع حام لها من أطماع الدول الأوروبيّة".

- تأزّم الأوضاع الإقتصاديّة والماليّة

تأزّمت الأوضاع الإقتصاديّة والماليّة للإيالة خلال سنتي 1876 و1877 نتيجة تراجع الإنتاج الفلاحي الذي يشكّل أهمّ ثروة للبلاد ويعود تقلّص الإنتاج الزراعي لانحباس الأمطار بصفة خاصة.

كما إنعكس هذا الوضع بصفة سلبيّة على المدن التي كانت تعاني حالة كساد تجاري أثّر بدوره على أوضاع الحرفيّين. لكنّ خير الدين توقّع مثل هذا الوضع فخصّص احتياطيّا ماليّا مكّن الحكومة من تسديد الديون ومستحقاتها في جويلية 1876 دون تأخير في المواعيد.

لكنّ الموسم الزراعي لسنة 1877 كان أسوء فاجتاح الجراد البلاد ملحقا أضرارا فادحة بالمزروعات ممّا أجبر الحكومة على استيراد الحبوب كما وقع السماح في ماي 1877 لبعض القبائل بالتحوّل إلى الشمال للإنتفاع ببعض المراعي ممّا خفّف على الفراشيش وجلاص والهمامة والسواسي من وطأة المجاعة والقحط.

وبطبيعة الحال لم تقدر الدولة على مجابهة ديونها ممّا أجبر خير الدين على جدولتها وتنظيم عمليّة تسديدها فتمّ تغيّير موعد تسديد الديون وإقناع الدائنين بتخفيض الفوائد المترتبة عنها.

كما كان على خير الدين إيجاد توازن في الميزان المالي أو الحفاظ على الميزانيّة دون عجز ولعلّ المقارنة بين الدخل العام عند توّليه الحكم بين 1873-1874 الذي كان 15.247.266 ريالا وسنة 1876-1877 وأصبح 11.558.942 ريالا أكبر دليل على وطأة الأزمة الإقتصاديّة والماليّة التي واجهتها حكومته.

أجبر هذا الوضع خير الدين على التخفيض في رواتب الوزراء والموّظفين وقد بادر بنفسه إذ خفّض راتبه بنسبة الثلث. لكنّ سياسة التقشّف التي تبنّاها خير الدين اصطدمت بسياسة البذخ والإسراف التي كان يعيشها الباي وقصره وعائلته. كما أنّ خير الدين رفض الزيادة في الضرائب حتّى لا يزيد في تدهور أوضاع الأهالي.

د. التنافس الإقتصادي الأوروبي على تونس

كانت الدول الأوروبيّة مثل فرنسا وإنجلترا ونسبيّا إيطاليا في أمسّ الحاجة إلى إيجاد أسواق ومجالات لاستثمار فوائض رؤوس أموالها ومصنوعاتها التي تغمر أسواقها الداخليّة وقد تأكّدت هذه الرغبة في مرحلة ركود إقتصاد هذه البلدان الرأسماليّة منذ 1873 عندما حصل انخفاض في الأسعار والعائدات أفرز كسادا إقتصاديّا ومشاكل إجتماعيّة. وقد أدّى انكماش أسواق هذه البلدان إلى توقّف عمليّة النمو في كلّ القطاعات الصناعيّة وتقلّصت أنشطتها فلم تعد قادرة على خلق مواطن شغل جديدة بل وقع تسريح آلاف العمّال.

أفرزت هذه الأوضاع الإقتصاديّة والإجتماعيّة المتأزّمة تنافسا كبيرا على السوق التونسيّة فتمكّن القنصل البريطاني "وود" (wood) خاصة بعد هزيمة فرنسا أمام "بروسيا" (La Prusse) سنة 1871 من تركيز مشاريع

بتونس مثل شركة الغاز و"بنك رانكنغ" وشركة سكك الحديد التونسية وشركة المصابيح التونسيّة... لكنّ هذه الشركات لم تحقّق الربح الكافي الذي كان يأمله أصحاب رؤوس الأموال البريطانيّين.

كما استغلّ الإيطاليّون بدورهم هزيمة فرنسا لتدعيم تسرّبهم الإقتصادي بالإيالة فكانت التجارة في العاصمة وفي الموانيء بيد الأغنياء القادمين من "ليفورن" وقام أعضاء اللّجنة الماليّة من الإيطاليّين "بزرع" أقربائهم وأصدقائهم في مكاتب الجمارك ومن أهمّ الشركات الإيطاليّة العاملة في الإيالة مؤسّسة "فلوريو" (Florio) وخاصة "روبطينو" (Robattino) وكانتا تقومان بنقل البضائع التونسيّة عبر المدن الإيطاليّة. ومنذ 1875 أصبح نصف صادرات الإيالة التونسيّة ينقل بواسطة سفن إيطاليّة.

وقد بذل قنصل إيطاليا "بينا" (Pinna) جهدا كبيرا لتوسيع النشاط الاقتصادي الإيطالي بتونس محاولا تمكين شركة إيطاليّة بتنفيذ مشروع مدّ خطّ سكك حديد بين تونس وباجة سنة 1874 مع الحرص على جعل المستثمرين الإيطاليّين يستغلّون الرصاص من منجم بجبل الرصاص وصيد السمك (خاصة التن) بالسواحل التونسيّة.

حرصت فرنسا على تدارك ما فاتها فبذل قنصلها "روستان "(Roustan) مجهودا كبيرا في السعي للحصول على إمتيازات منها مدّ خطوط تلغراف حتى جربة. كما أبلغ خير الدين رغبة بلاده في الحصول على إمتيازات منها إنشاء ميناء في قرطاج (مشروع "أوسكارقاي") (Oscar Gay) والإستفادة من التكوين الجيولوجي للسواحل التونسيّة - الجزائريّة بردم الساحل وتضييقه لإنشاء بحر داخلي "مشروع رودار" (Roudaire) وكذلك مدّ خطّ حديدي على مناطق وادي مجردة. لكن إيطاليا برزت كمنافس لهذا المشروع الفرنسي.

ولئن رفض خير الدين إنشاء فرنسا ميناء بقرطاج فقد أعطى موافقته لمدّ خطّ حديدي بين تونس وباجة مع إعطاء حق إمتياز مدّ خطّ حديدي بين

تونس وباجة لشركة إنجليزيّة في نوفمبر 1874 وهي شركة "رانكينغ" إلاّ أنّها لم تتمكّن من تنفيذ المشروع لعدم قدرتها على توفير التمويل اللازم خلال ستة أشهر ورغم منحها مهلة أخرى تواصل عجزها فسقط حقّها في الإمتياز في فيفري 1876. تحوّل المشروع إلى الشركة الفرنسيّة "باتينيول" (Batignolles) بمعاضدة من الحكومة الفرنسيّة بلغت 500.000 فرنكا وقد نشرت "الرائد" مقالا دافعت فيه عن فوائد هذا المشروع !؟

واصل "روستان" طلباته كالحصول لشركة فرنسيّة على مدّ خطّ حديدي بين العاصمة وباجة إلى الحدود الجزائريّة لكنّ خير الدين رفض معتبرا أنّ مسألة الحدود بين تونس والجزائر ينبغي التشاور فيها مع الباب العالي وأخذ رأيه في الموضوع.

يعود رفض خير الدين في حقيقة الأمر إلى خوفه من وقوع هجوم فرنسي يستفيد من ربط تونس بالجزائر عبر السكّة الحديديّة.

لكنّ شركة "باتينيول" لمّا عجزت، لصعوبات واجهتها على إنجاز ما تمّ الإتفاق عليه تنازلت عن إمتيّازاتها لمؤسسة فرنسيّة أخرى هي "مؤسسة السكك الحديديّة "بون قالمة" (La Compagnie des chemins de Fer Bône Guelma) وقد سبق لها تركيز خطوط حديديّة بالجزائر. لكنّ خير الدين رفض تمكين هذه الشركة من حق إدارة غابات طبرقة. ورغم موافقته على مسح شطّ الجريد إستدرك مبيّنا أنّ البدء بالتنفيذ يتطلّب موافقة محمّد الصادق باي شخصيّا الذي أبدى قلقه من وقوع أشجار النخيل تحت تأثير المياه الفائضة.

كان خير الدين حريصا على اتّباع سياسة التوازن بين الدول الكبرى ممّا جعل "روستان" يشنّ ضدّه حملة إعلاميّة فهاجمته بالخصوص صحيفة "الجمهوريّة الفرنسيّة" (La République Française) وهي متطرّفة في آرائها ومساندة للإستعمار فصخّر محرّرها "بلتيي" (Pelletier) في نفس هذه الصحيفة التي نسجت على منوالها الأسبوعيّة "الإصلاح المالي" (La Réforme Financière)

وغيرهما من الصحف المأجورة من أرباب رؤوس الأموال الإستعماريّين حملة ضدّ الوزير الأكبر.

هـ أزمة جويلية 1877 واستقالة خير الدين

مرّت في جويلية 1877 أربع سنوات على تسلّم خير الدين مقاليد الوزارة ممّا جعله مرهقا ومحبطا نتيجة الحملات الخارجيّة والداخليّة الموجّهة ضدّه وقد اصطدمت سياسته بمصاعب عديدة على رأسها الإختناق الإقتصادي وتراجع المداخيل ورفض الباي وحاشيته سياسة التقشّف وتخفيض النفقات.

كما لم يكن قنصلا إنجلترا "وود" وإيطاليا "بينا" من مؤيّدي خير الدين وعملا على عرقلة مجهوداته الإصلاحيّة وكانت "الضربة القاضيّة" فقدانه ثقة محمّد الصادق باي بتأثير من مصطفى بن إسماعيل الذي أصبح يطمع في "الإستيلاء" على منصب خير الدين خاصة أنّ الباي لم يقبل البتّة إقتراحات الوزير الأكبر بالتخفيض من نفقات القصر.

وقد كتب خير الدين في مذكّراته: "... في الظاهر كان الباي يدّعي اغتباطه من إدارتي وفي الحقيقة كان هو وحاشيّته يميلون إلى الإسراف والترف واستخدام الملايين من الخزينة العامة والخاصة على هذا الترف والبذخ..."

وبإيعاز من مصطفى بن إسماعيل بدأ الباي يفكّر في طريقة لعزل وزيره الأكبر لكن دون إحداث أيّ صدى في الداخل والخارج.

وبينما كان الباي يتحيّن فرصة إقالته مكّنه خير الدين منها لمّا زاره بقصره الصيفي بحلق الوادي في 19 جويلية 1877 إذ عرض عليه شكواه وتململه من الدسائس والمؤامرات المعرقلة سير حكومته مؤكّدا على أنّ مصطفى بن إسماعيل هو مصدرها وختم تدخّله قائلا: "إمّا أن تصلحوا من حالي أو تعزلوني لأنّ الوضع أصبح لا يطاق".

واصل خير الدين تذمّره أمام الباي ومجلسه الخاص وأكّد شروطه في استمراره كوزير أكبر في 21 جويلية 1877. وبعد الإستماع له "شكره" الباي "بحرارة" دون إبداء أيّ تعليق وكان ذلك إشارة لانتهاء مهامه كوزير أكبر ولم يكن خير الدين يتوقّع ذلك وقد كتب: "... تخلّي الباي عن خادم مخلص ووفيّ مثلي وبهذه السهولة هو ما حزّ في نفسي وملأني حزنا..." لقد كانت المصاعب والدسائس والمؤامرة سببا رئيسيّا في استقالة خير الدين الذي فضّل الخروج بشرف لأنّه كان على علم بأنّ إقالته قادمة لاشكّ فيها خاصة أنّ من حضروا المجلس منهم من أيّد خير الدين كرستم ومحمّد خزندار فأجابهما الباي برفضه الإستماع إلى أيّ تعليق في موضوع الإستقالة الذي أصبح "منتهيًا بالنسبة له."

نسج مناصرو خير الدين على منواله فاستقال رستم من منصبه كوزير للحربيّة واستقرّ الجنرال حسين بإيطاليا[1] وسافر بيرم الخامس إلى إسطنبول ومنها إستقرّ بالقاهرة وحتّى "لوبلانت" (Le blant) الذي كان يشغل منصب مساعد رئيس اللّجنة الماليّة فقد طلب من حكومته إقالته من منصبه ثمّ رجع إلى فرنسا.

بادر محمّد الصادق باي بتعيين في 22 جويلية 1877 محمّد خزندار وزيرا أكبر خلفا لخير الدين[2] لما يتمتع به من تجربة طويلة بحكم تقدّمه في السنّ كما عُيّن أيضا رئيسا للّجنة الماليّة.

---

[1] توفي الجنرال حسين بـ"فرنزة (Firenze) بإطاليا في جويلية 1887 وبتدّخل من صديقه خير الدين لدى الدولة العثمانيّة وقع نقل رفاته على متن بارجة حربيّة إلى إسطنبول أين دفن.

[2] عزم خير الدين على السفر لكنّ الباي لم يسمح له بذلك إلاّ بتدّخل من القنصل الأمريكي فبدأ رحلته من عنابة إلى مرسيليا ثمّ المحطّة الإستشفائيّة الفرنسيّة "فيشي" (Fichy). استقرّ بعد ذلك بعمارة في حي "الشانزلزي" (Champs Elysées) بباريس. غادر بعد ذلك فرنسا متوجّها إلى إيطاليا ولّما انتابه قلق شديد على عائلته عاد إلى تونس في ديسمبر 1877 واستقرّ معها بضاحية منوبة إلى أن تلقى برقيّة في 26 أوت 1878 من السلطان العثماني عبد الحميد الثاني تضمّنت دعوته إلى إسطنبول فقبل الدعوة وبعد موافقة الباي تحوّل إلى عاصمة الخلافة

كما عيّن مصطفى بن إسماعيل في منصب وزير للبحريّة مع عضويته في اللّجنة التنفيذيّة المنبثقة عن اللّجنة الماليّة ثمّ أصبح فيما بعد قائد الساحل

تفطّن محمّد خزندار وهو المحنّك وصاحب الدّراية بالبلاط الحسيني ودسائسه أنّ مصطفى بن إسماعيل لن يتركه يمارس عمله وسيسعى إلى معارضته فخشي أن يصاب بمكروه فبادر بتقديم إستقالته في 23 أوت 1878 متعلّلا بتدهور حالته الصحيّة ممّا لا يمكّنه من القيام بمهمّته فسارع محمّد الصادق باي بقبولها وبتعيين "مقرّبه" مصطفى بن اسماعيل وزيرا أكبر. فمن هو الوزير الأكبر الجديد؟؟

ولد مصطفى بن إسماعيل حوالي سنة 1853 وكانت أمّه يهوديّة من بنزرت أسلمت فأصبحت تدعى منانة. توفي أبوه وعمره سبع سنوات فلم يتعلّم ودأب على التسكّع بمدينة تونس ممزّق الثياب إلى أن اشتغل بخمّارة تابعة لأحد رعايا جزيرة مالطة ثمّ عمل مع أحد الحلاّقين الإيطاليّين معاونا له في دكّانه بسوق البلاط.

ولمّا طلب أمير العسّة علالة بن فريجة غلمانا يخدمون محمّد الصادق باي كان منهم لكنّه سرعان ما ترقّ إذ قرّبه الباي ورقّاه إلى رتبة أمير لواء في عسّته العسكريّة.

فقلّده السلطان منصب وزير وعضو في مجلس الأعيان في 30 سبتمبر 1878. قام خير الدين بجلب عائلته المتكوّنة من أبنائه الأربعة وبناته الثلاث إضافة إلى زوجته قمر هانم (وهي الثانية بعد وفاة ابنة مصطفى خزندار) مع جوراي وخدم وسكرتيره الخاص وبعد يوم من قدوم عائلته عيّن في 4 ديسمبر 1878 صدرا أعظم (وزيرا أكبر) خلفا لصفوت باشا.
لكنّ خير الدين لم يبق في منصبه إلاّ ثمانية أشهر إذ أقيل في 29 جويلية 1879 و قد بذل خلالها مجهودات جبّارة للنجاح في مهمّته كما أنّه لم ينقاد بصفة تامة لإرادة السلطان مضفيا هيبة لمقام الصدر الأعظم.
لازم خير الدين قصره في إسطنبول وكان يطلّ على "البوسفور" إلى وفاته في 30 جانفي 1890.

كان مصطفى بن إسماعيل بشوشا كثير التردّد على الأولياء والصالحين شديد الإعتقاد فيهم. كما كان كثير الإنفاق على ما يعود إلى لذّاته محبّا للتجميل بالملابس والمجوهرات حتّى تتعدّد الخواتم المكلّلة لأصابعه فترى المجوهرات على صدره مع سلسلة ساعته.

كان عارفا بأخلاق سيّده وخليله محمّد الصادق باي ملائما في سيرته معه لمرضاته فقدّمه الباي على معاصريه من أمثاله فرقّاه إلى رتبة فريق ثمّ أصبح عاملا على الوطن القبلي ثمّ تولّى خطة صاحب الطابع فوزيرا للحربيّة.

وقد ارتقى في 25 أوت 1878 إلى خطّة الوزير الأكبر وقد كان هو نفسه متعجّبا ممّا حصل له فقال "لتابعه" علاّلة بن الزاي: "لم أصدّق نفسي أنّي وُليت خطّة الوزارة الكبرى. وقد نقل لجلسائه أنّ وليّ العهد علي باي قال لأخيه محمّد الصادق باي: "اليوم أمنّا على كرسيّنا وهذا الولد من تربيتك وأقرصه من خدّه فإنّه يبكي أوّلا وبعد ذلك يقبّل يدك ويفعل ما تريد فقال الباي ورحمة أسيادي إنّ هذا الأمر في بالي منذ سنين؟!"

كان مصطفى بن إسماعيل منحطّ الأخلاق شاذّا جنسيّا (منسوب على اللواط السلبي) وهذه قصّة تابعه علاّلة بن الزاي تدعّم ما سبق: "ومن أغرب ما يحكى من أفعال هذا الوزير الغدّار أنّ ذات يوم ماكث أنا وهو في داره نتذاكر في سياسة الملوك وأخلاقهم حتّى وصلنا إلى سيدنا (محمّد الصادق باي) دام علاه في أخلاقه الحسنى معه ومحبّته فيه فبينما نحن خايضين في ذلك فإذا بعجوز دخلت علينا وبيدها كانون صغير به مجمّرة وضعته أمامنا وخرجت. فقلت له ما هذا يا سيدي قال لي أنظر ما نصنع فسكت فإذا به قام ودخل إلى المقصورة هناك ونزع ثيابه وبيده موسى حجامة وصار يحلق عانته وفي إبطه وقصّ شعر ما بين عينيه وأخذ مقصّا وصار يقلّم في أظفاره العشرين ووضع ذلك في خرقة زرقاء وربط عليها رباطا محكما ووضعها في ذلك المجمر إلى أن صارت رمادا فأخذها ووضعها على رخامة خزانة بالبيت وحلّ سرواله وجلد عميرة وأخذ من منيه ووضعه على ذلك الرماد وخلطه

وصار يكركبه ووضعه في حكّة ولبس حوائجه وجلس على كرسي وأنا ماكث معه أرى العجب فسألته ما هذا يا سيدي!؟ قال هذا أمر عجيب للمحبّة وأنا نريد نطعم سيدنا منه يزداد محبّة لأنّي نريد نطلب منه مطلبا والمطلب صعب لا يصير إلاّ إذا أعميت على قلبه وعلى سمعه وعلى بصره يستجاب لي ذلك. فسألته عن المطلب فأجابني بقوله: "نريد أن يخلفني في حياته خلافة الملك مثل عادة الملوك الذين يخلفهم أبناؤهم !!"

لم يكن التلوّط بدعة عند محمّد الصادق باي بل وجد في عهد الوليد بن يزيد الأموي. أمّا الأمين ابن هارون الرشيد فقد ابتاع الخصيان وغالى بهم وصيّرهم لخلوته ورفض النساء والجواري وكذلك الخليفة الواثق آخر خلفاء العصر العباسي الأوّل وقد حكم ست سنوات فقد كان عاشقا للغلمان منهم غلام مصري اسمه مهج لعب بعواطفه كما شاء... وقال الأسيوطي في تاريخ الخلفاء ص301:

"أضاع الخلافة العبّاسيّة غشّ الوزير وفسق الأمير وجهل المشير....

***

لواط الخليفة أعجوبة وأعجب منه خلاق الوزير[1]."

وقد فُتن رمضان باي المرادي الذي بويع في 14 أكتوبر 1696 بفتاه المغنّي مزهود حتّى أنّه فوّض له إدارة الإيالة فكانت النهاية وخيمة بالنسبة للعاشق والمعشوق إذ تمّ قتلهما.

كما أنّ حمّودة باشا الحسيني ورغم تدعيمه لقدرات الإيالة وتنميّة إقتصادها ووضع حدّ لتطاول جند الترك الجزائريّين عليها وعلى سكّانها كان بدوره من عاشقي اللواط فكان "يبات في القشلة قرب جنوده" ومن غيرته عليهم "لا يبيح لهم التكلّم بالعربيّة خشية أن تكون اللّغة ذريعة للخلطة"؟ لكنّ بعضهم رفض الانصياع إلى شهوات الباي فثاروا عليه وكادوا يقتلونه:

---

[1] ذكره فرج فودة في الحقيقة الغائبة ص 128.

"ولمّا اشتدّ الحال على بعضهم مع حداثة السنّ وجنون الشباب تواطأ ثلاثة منهم على قتله"!؟ فصاحب الإتحاف لمّح لممارسة الباي للواط إذ كان "يكررهم على ما لا يناسب المروءة فلم يتحمّلوا ذلك"[1].

صفوة القول أنّ تلوّط محمّد الصادق باي وتحويله إنسانا قذرا وجاهلا إلى وزير أكبر إستجابة لشهواته يعتبر أمرا إذ لم نقل "عاديّا" بل متعارفا عند بعض الحكّام فاقدي المروءة !؟

و. تداعيّات "حكم" مصطفى بن إسماعيل

أصبح مصطفى بن اسماعيل يتصرّف بكلّ حريّة بعد التخلّص من رقابة خير الدين خاصة وسيّده متيّم به فعيّن "خلاّنه" في الخطط الحسّاسة بالقصر ومنهم صديقه الحميم وخزانة أسراره علاّلة بن الزاي فقد أصبح مرافقه الأوّل.

بادر مصطفى بن إسماعيل بتبديد الأموال المخصّصة للباي وتحصّل على "هيبات" بلغ عددها أربع وثلاثين منها ما صودر من أملاك مصطفى خزندار. تقع أملاك "خليل" الباي في بنزرت وماطر وباجة وقعفور وقد كانت هذه الأراضي على ملك مصطفى خزندار وتمسح 48000 هكتارا. كما تحصّل على أرض زرعت بها 100 ألف زيتونة و دكاكين وفندقين بالعاصمة ودور مع شروعه في بناء مسكن فاخر بنهج الباشا بالعاصمة.

قام الوزير الأكبر أيضا باختلاس مجوهرات الباي نفسه. وبعد وفاة مصطفى خزندار سنة 1878 وضع يده على ما تبقّى من تركته رغم وجود أبنائه الأربعة !؟

---

[1] لمّا كنّا طلبة في المرحلة الثالثة من التعليم العالي سألنا المرحوم الأستاذ رشاد الإمام وهو أوّل مختص في سيرة حمّودة باشا وقد وضع تأليفا قيّما عنوانه: "سياسة حمّودة باشا 1782-1814" عن الشكوك التي حامت حول هذا الباي متّهمة إياه بالتلوّط فابتسم رحمه الله ولم يجب !؟

عادت مع مصطفى بن إسماعيل حالة الفوضى والتسيّب والإرتشاء للإدارة التونسيّة فأصبحت خطّة القايد تمنح لمن يدفع أكثر "لمن اشترى منصبه" فتمّ ظلم السكّان وتسليط أقصى الضرائب عليهم.

استغلّت القبائل غياب إرادة الرّدع فعادت إلى ما تعوّدت عليه من التعدّي على أملاك غيرها والإغارة على جيرانها سكّان القرى والمدن وخاصة إحداث الشغب على الحدود مع الجزائر.

وبعد تنظيمها وحسن إدارتها خضعت إدارة الحبوس إلى تحويل مداخيلها لصالح "البيليك" حتّى عجزت على القيّام بما عهد لها به كالتعهّد بمصاريف المدرسة الصادقيّة كتجديد اللوازم ونفقات التلاميذ (ماكل ومبيت) ودفع جرايات الأساتذة فكاد مصيرها اللحاق بمدرسة باردو الحربيّة التي تمّ إغلاقها.

كما عمدت الدولة إلى سكّ عملة رديئة قوامها النحاس زادت في إضعاف إقتصاد البلاد خاصة مع ضعف المحاصيل الزراعيّة.

أمّا "الكوميسيون المالي" فلم يعد قادرا على القيام بمهامه على أحسن وجه خاصة بعد عودة "فيلات" إلى بلاده واستقالة خير الدين فسيطر عليه أربعة يهود أصيلي "ليفورن" وهم: "ليفي" (Levy) و"أزيلوس" (Azuelos) و"مورينو" (Moreno) و"قوتيار" (Guttieres) ممّا زاد في تعفّن الوضع المالي بالبلاد ففي جويلية 1878 كانت الديون المتخلّدة بذمّة الحكومة والخزينة 7 مليون ريالا ممّا أجبر "بلانت" خليفة "فيلات" على رمي المنديل وطلب الرجوع إلى فرنسا. وبطبيعة الحال يسعى الوسطاء إلى تشجيع حكومة الباي على المزيد من الإقتراض.

لكنّ اختلاف موقف فرنسا مع إنجلترا وإيطاليا عطّل هذه المسألة رغم أنّ أكبر متنافسين على الإيالة كانوا متّفقين على إفلاسها لتبرير مشروع تسليط حماية سياسيّة عليها ولكن من قبل من؟؟

أدّى هذا الوضع إلى تنافس فرنسي إيطالي كبير وخطير على مصير الإيالة التونسيّة التي تعاني من إختناق مالي حاد.

ز. - مؤتمر برلين وتحديد مصير الإيالة التونسيّة

ساعدت الأوضاع السياسيّة الأوروبيّة فرنسا على تنفيذ مشروعها التوسّعي على حساب تونس وقد توضّحت هذه الرؤية خلال مؤتمر برلين الذي أقيم بالعاصمة الألمانيّة من 13 جوان إلى 13 جويلية 1878.

غيّرت إنجلترا و ألمانيا سياستهما وأصبحتا تشجّعان فرنسا على احتلال تونس إذ تخلّى الإنجليز عن مشروعهم لفائدة الفرنسيّين للهيمنة على قبرص وفيما بعد على مصر. وقد صرّح وزير خارجية إنجلترا اللورد "ساليسبري" (Salisbury): أنّ بلاده لا تعارض احتلال فرنسا لتونس.

كما كان المستشار الألماني "بزمارك" (Bismarck) ورغم عدائه لفرنسا حريصا على احتلالها البلاد التونسية لصرف نظرها عن مقاطعتي "الألزاس واللورين" (Alsace Lorraine) وقد خسرتهما فرنسا سنة 1870 بعد هزيمتها ضدّ "بروسيا" (La Prusse)[1] آملا في نفس الوقت في "توريطها" في عمليّة احتلال معقّدة.

لكنّ إيطاليا بقيّت متشبّثة بموقفها رغم (غياب دعم أوروبي لها) آملة أنّ قربها الجغرافي من تونس والروابط التاريخيّة من عهد روما وتواجد بضعة آلاف من الإيطاليّين بالإيالة مع التبادل التجاري[2] النشيط بين البلدين تشكّل عوامل موضوعيّة تعطيها الأولويّة لاحتلال الإيالة قبل غريمتها فرنسا. وقد تجسّم التنافس الفرنسي الإيطالي خاصة على الصعيد الإقتصادي.

---

[1] كانت ألمانيا منقسمة فتوّحدت بفضل "بروسيا" التي جمعت الشعب الألماني في دولة كبيرة سنة 1870.

[2] كانت منظمة "المافيا" (la mafia) الإجراميّة تروّج ما تسرقه من خيول وبقر منذ القرن 19 في أسواق الإيالة التونسيّة.

اعتقد قنصل فرنسا "روستان" أنّ الساحة التونسيّة أصبحت خالية من المنافسين بعد عودة قنصل إنجلترا "وود" إلى بلاده التي تخلّت عن مشروع احتلال تونس. لكنّ "روستان " وجد أمامه منافسًا عنيدا تمثّل في قنصل إيطاليا الجديد "ماشيو" (Maccio) الذي حلّ بتونس في 20 ديسمبر 1878 تسبقه خبرة كبيرة في الشؤون العربيّة بعد عمله الديبلوماسي في القاهرة ودمشق.

أخذ التنافس بين "روستان" و"ماشيو" طابعا اقتصاديًا وشخصيًا وانحصر التنافس بين القنصلين حول الخطّ الحديدي تونس حلق الوادي المرسى المعروف بـ "ت.ج.م" (T.G.M) وهو على ملك شركة انجليزيّة حرصت على بيعه لأنّ استغلاله لم يكن مربحا مع وجوده في حالة سيّئة. دخلت شركة "بون قالمة" في مفاوضات مع مؤسّسة (Tunis Railways Company) المالكة لخطّ "ت.ج.م" فتمكّنت من شرائه بما قيمته 105.000 جنيها إسترلينيًا أي ما يعادل 2.625.000 فرنكا فرنسيًا وهو ضعف قيمته الحقيقيّة بسبب المنافسة الإيطاليّة.

لكنّ شركة "روباتينو" لم تبق مكتوفة الأيدي معتبرة الصفقة غير قانونيّة خاصة أنّ لها وعد بيع من المؤسسة الإنجليزيّة فتقدّمت بشكوى أمام المحكمة العليا البريطانيّة التي قامت بإنصافها مبطلة الصفقة مع الفرنسيّين وإقرار بيع الخطّ بالمزاد العلني ممّا مكّن مؤسّسة "روباتينو" المدعّمة من الحكومة الإيطاليّة من إقتناء الخطّ بما قيمته 165.000 جنيها إسترلينيًا وهو مبلغ مبالغ فيه بسبب هذا التنافس الذي كسب "ماشيو" جولته الأولى.

لم يتأخّر ردّ فعل فرنسا وقنصلها "روستان" إذ تمّ إرسال 3 سفن حربيّة فرنسيّة للمياه التونسيّة مع انتصاب 3000 جندي فرنسي على الحدود التونسيّة الجزائريّة فكان ترهيب الباي كافيا لمنح مؤسسة "باتينيول" بناء ميناء تونس ومؤسّسة "بون قالمة" تشييد خطّ حديدي بين تونس وسوسة وتونس وبنزرت. تمكّن بذلك "روستان" من الثأر لبلاده ولنفسه.

لكنّ "ماشيو" قرّر تدارك الموقف من خلال مسألة هنشير النفيضة. كان هذا الهنشير على ملك خير الدين فقام بالتفويت فيه بالبيع قبل مغادرته البلاد "لمؤسّسة مرسيليا للقرض". عمل "ماشيو" على إبطال هذه الصفقة خاصة لمّا تمكّن من استمالة مصطفى بن إسماعيل لفائدته بعد أن كان مساندا "لروستان" والفرنسيّين.

تمكّن مصطفى بن اسماعيل من إقناع الباي بالإعتراض على هذا البيع فاعتبر محمّد الصادق باي "أنّه لمّا وهب الهنشير لوزيره كان يعتقد أنّه لاستغلاله الشخصي وليس للتفويت فيه للأجانب. وللإجهاض نهائيّا على الصفقة وقع استعمال اليهودي المتجنّس إنجليزي "يوسف ليفي" (Youssef Levy) باعتباره مالكا لأراضي بجهة سوسة ليشفع في الهنشير حتّى لا تشتريه المؤسّسة الفرنسيّة.

إلاّ أنّ خير الدين كان متوقّعا لمثل هذه الحيلة الفقهيّة فأخرج قطعة من الهنشير على حدة فلم يدخلها في الصفقة وعندها تكون شفاعة "الجار" في القطعة وليس في كامل هنشير النفيضة. (عيب على خير الدين تمكين الفرنسيّين من اشتراء أراض تونسيّة فكان تمهيدا للإحتلال).

تقدّم "ليفي" في ديسمبر 1880 بحقّ الشفعة كما يقرّ بذلك المذهب الحنفي مبرّرا ذلك بامتلاكه "هنشير الصوّة "المحاذي لهنشير النفيضة. ولم يكفيه ذلك فادّعى إمتلاكه قطعة أرض اسمها "بورمادي" التابعة أصلا للنفيضة اقتناها في شهر ديسمبر 1880 من أحد أعوان الجنرال بكوش أحد وزراء محمّد الصادق باي. وبطبيعة الحال استظهر بعقد مزوّر (لعدم وجود تلك القطعة) حرّر من قبل عدل إشهاد من أكودة تمّت إستمالته.

أصبحت المؤسّسة الفرنسيّة رغم كلّ مجهوداتها في مأزق إذ أبطل "بهتان" مصطفى بن إسماعيل صفقة الهنشير ممّا سينعكس سلبا على مستقبل الإيالة.

ي. الإعداد لاحتلال تونس

آمنت فرنسا بعد تقارير قنصلها "روستان" أنّ انحياز مصطفى بن إسماعيل لإيطاليا وتأثيره على الباي ليس في صالحها فتقرّر الإسراع بإنجاز عمليّة الإحتلال. لكنّ فرنسا دولة ديمقراطيّة ممّا يحتّم على حكومتها الحصول على موافقة البرلمان وللحصول على هذه "التأشيرة" لابدّ من سبب حتّى وإن كان مفتعلا.

ادّعى رئيس الوزراء "جول فيري" (Jules Ferry) (من الصقور المساندة للاستعمار والعاملة على تطبيق طموحات رجال الأعمال الفرنسيّين المدافعين على احتلال فرنسا ما أمكن من البلدان) أنّ قبائل خمير التونسيّة تعتدي بصفة مستمرّة على حدود الجزائر "الفرنسيّة". وتكفّل أعوان "روستان" بافتعال حادث تمثّل في اغتيال تونسي من أولاد سدرة من قبيلة خمير في فيفري 1881 بدعوى تواعده مع فتاة جزائريّة من قبيلة ناهد رغم أنّ المشاكل الحدوديّة أفرزت 2380 حادثة بين 1870 و1881 دون أن تؤدّي إلى انعكاسات خطيرة. قدّم "جول فيري" هذه الحادثة البسيطة كتعدّ سافر على سلطة الجمهوريّة الفرنسيّة فوجد موافقة خاصة من قبل رئيس مجلس النواب "قمبطا" (Gambetta) فأعطى "فري" الضوء الأخضر لتنظيم حملة تأديبيّة ضدّ قبائل خمير الغاية الحقيقيّة منها احتلال البلاد. وهكذا وفي 24 ماي 1881 اكتسح جيش فرنسي الحدود التونسيّة قادما من الجزائر قوامه 35.000 جنديّا فتمّ احتلال مدينة الكاف في 26 أفريل ثمّ سوق الأربعاء (جندوبة حاليّا) يوم 29 أفريل وطبرقة يوم 11 ماي. قصفت البحريّة الفرنسيّة طبرقة التي استسلمت يوم غرة ماي ثمّ نزلت ببنزرت قوّات بحريّة يقودها الجنرال "بريار" (Bréart) الذي زحف مع الجيش على العاصمة يوم 8 ماي وفي 12 ماي حاصر القصر السعيد وقد كان في انتظاره محمّد الصادق باي وقنصل فرنسا "روستان".

ضغط الجنرال "بريار" على محمّد الصادق باي وأقنعه "روستان" أنّ الإمضاء سيحصل، حبّ أم كره، خاصة أنّ أخاه الأمير الطيّب[1] رشّح نفسه للولاية عوضه إن لم يقبل الإمضاء على تلك المعاهدة وهو مستعدّ لإمضائها في مقابل ذلك. ولمّا تبيّن للباي أنّ المعاهدة ستمضى بكلّ صفة خيّر أن يمضيها بنفسه والمحافظة على "عرشه". أمضى إذن محمّد الصادق باي على معاهدة باردو أو بالأحرى القصر السعيد في 12 ماي 1881 وممّا جاء فيها: "إنّ دولة الجمهوريّة الفرنسيّة ودولة سموّ باي تونس لمّا كان من غرضهما أن يمنعا إلى الأبد حدوث قلاقل كالتي حصلت أخيرا على حدود الدولتين بسواحل المملكة التونسيّة وبحكم علاقات ودادهما القديم وروابط حسن الجوار قد إتّفقتا على عقد معاهدة من شأنها تحقيق مصالح كلا الجانبين الساميين المتعاقدين. وبناء على ذلك فإنّ فخامة رئيس الجمهوريّة الفرنسيّة قد عيّن الجنرال "بريار" نائبا مفوّضا من طرفه فاتفّق جنابه مع سموّ الباي المعظّم على البنود الآتية:

البند الأوّل: إنّ معاهدة الصلح والمودّة والتجارة وجميع المعاهدات الأخرى الموجودة الآن بين الجمهوريّة الفرنسيّة وسموّ باي تونس قد وقع تأكيدها وتجديدها.

البند الثاني: لأجل تسهيل القيام بالإجراءات التي يتحتّم على دولة الجمهوريّة الفرنسيّة إتخاذها للوصول للغرض الذي يقصده الجانبان الحاليّان المتعاقدان فقد رضي سموّ باي تونس بأن تحتلّ القوّات الفرنسيّة العسكريّة المراكز التي تراها صالحة لاستتباب النظام والأمن بالحدود والسواحل. ويزول هذا الإحتلال عندما تتّفق السلطتان الحربيّتان الفرنسيّة والتونسيّة وتقرّران معا بأنّ الإدارة المحليّة قد أصبحت قادرة على المحافظة على إستتباب الأمن العام.

---

[1] لمّا حصل "روستان" على ضالّته نسي الأمير الطيّب في موقع انتظاره إلى ساعة متأخّرة من الليل.

البند الثالث: تتعهّد دولة الجمهوريّة الفرنسيّة ببذل مساعدتها المستمرّة لسموّ الباي وحمايته من كلّ خطر يمكن أن يهدّد ذاته أو عائلته أو يعبث بأمن مملكته.

البند الرابع: تضمن الدولة الفرنسيّة تنفيذ جميع المعاهدات المعقودة بين السلطات التونسيّة ومختلف الدول الأوروبيّة.

البند الخامس: يمثّل الدولة الفرنسيّة لدى سموّ الباي وزير مقيم عام تكون وظيفته السهر على تنفيذ هذه المعاهدة ويكون هو الواسطة بين الدولة الفرنسيّة وبين السلطات التونسيّة في جميع القضايا التي تهمّ الجانبين.

البند السادس: يكلّف الممثلّون الديبلوماسيّون والقنصليّون لفرنسا في البلدان الأجنبيّة بحماية رعايا المملكة التونسيّة ومصالحها. وفي مقابل ذلك يلتزم سموّ الباي بأن لا يعقد أيّ عقد ذي صبغة دوليّة من دون إعلام الدولة الفرنسيّة بذلك والحصول على موافقتها مقدّما.

البند السابع: تحتفظ دولة الجمهوريّة الفرنسيّة ودولة سموّ الباي لنفسهما بحقّ الإتّفاق على وضع نظام مالي بالمملكة التونسيّة من شأنه الوفاء بواجبات الدين العام وضمان حقوق دائني المملكة.

البند الثامن: تفرض غرامة حربيّة على القبائل العاصيّة بالحدود والسواحل وتحدّد قيمة هذه الغرامة وطرق جبايتها باتّفاق يعقد فيما بعد وتكون حكومة الباي هي المسؤولة على تنفيذ هذا الإتّفاق.

البند التاسع: لأجل صيانة ممتلكات الجمهوريّة الفرنسيّة بالقطر الجزائري من تهريب الأسلحة والذخائر فإنّ دولة سموّ الباي تتعهّد بأن تمنع قطعا إدخال السلاح والذخائر الحربيّة الأخرى بالمملكة التونسيّة.

البند العاشر: سيقع عرض هذه المعاهدة على دولة الجمهوريّة الفرنسيّة للمصادقة عليها وتسلّم وثيقة التصديق عليها بعد ذلك لسموّ باي تونس في أقرب وقت ممكن".

أمّا دخول الجيش الفرنسي إلى العاصمة فأرجيء إلى حين بطلب من الباي جبرا لخاطر السكّان ولم يقع إلاّ بعد بضعة أشهر مع التحفّظ والإبتعاد عن التظاهر فدخل من باب سيدي عبد الله ومرّ بنهج سيدي الزواوي وسوق الغراير ونهج باب منارة ودخل القصبة.

ومع ذلك استنكره سكّان العاصمة ولازموا ديارهم وكان المحلّ الوحيد الذي بقي مفتوحا على ممرّ الجيش الفرنسي هو مكتب عدول وقف ببابه للتّرحيب بالضبّاط الفرنسيّين الشيخ ابن شعبان من أعيان الطريقة القادرية الذي شغل بعد ذلك إمام مسجد المدرسة الصادقيّة. وقد سبق لشيخ زاوية الكاف التعاون مع "روا" (Roy) المسؤول على التلغراف وقد لعب دورا هاما في إحداث "الشغب" بين القبائل الحدوديّة فعيّن في منصب الكاتب العام للحكومة التونسيّة مكافأة له على جهوده ولدرايته بأوضاع الإيالة.

ولمّا استقرّ الجيش الفرنسي بالقصبة انتصب قائده بدار الباي المجاورة للثكنة وكانت دواوين الحكومة وقتئذ كلّها بقصر باردو ولا تصلح دار الباي بتونس إلاّ لمبيت الباي في بعض المناسبات. ولمّا حلّ المولد النبوّي قام محمّد الصادق باي بزيارة العاصمة على العادة المألوفة وبات بدار الباي وذهب من الغد إلى جامع الزيتونة فرأى قائد الجيش الفرنسي أن يأذن لجيشه من باب المجاملة بأن يقف يمينا وشمالا لأداء التحيّة عند مرور الموكب وحضر بنفسه لمرافقة الباي حتّى باب الجامع حيث ودّعه ورجع لأركان حربه فسنّت السنّة بذلك إلى آخر عهد الحماية.

وكان موكب المولد النّبوي هو الوحيد الذي تؤدّى فيه المراسم بواسطة الجيش الفرنسي ويقدم كلّ عام نائب فرنسا من السفارة لمرافقة الباي حتّى باب جامع الزيتونة كما فعل القائد في العام الأوّل من الاحتلال.

إعتبرت السلطات الفرنسيّة أنّ سياستها نجحت في إنهاء الملف التونسي بأقل التكاليف ودون عناء كبير فقامت منذ 10 جوان 1881 بالتخفيض في عدد جنودها مقتصرة على فرقتين تابعتين للجيش المتواجد بمدينة قسنطينة الجزائريّة تعدّان 6000 جنديّا وزّعوا على الكاف وبنزرت وطبرقة وباجة وغارالدماء وفرنانة وعين دراهم.

لكنّ ظهور المقاومة بعد "الصدمة التي أذهلت التونسيّين" جعلت فرنسا تراجع حساباتها فسارعت بتدعيم قدراتها العسكريّة بإرسال 84 كتيبة بريّة مع قوّات بحريّة.

وعلى عكس العاصمة ظهرت المقاومة في الشمال وحصلت إشتباكات مع الجيش الفرنسي المدعّم بعسكر زواوة منها معركة "بن بشير" والتي خلّفت 150 قتيلا تونسيّا ورغم ذلك هاجم علي بن عمّار رغم كونه قايد أولاد عيّار محطة السكّة الحديديّة بوادي الزرقاء وقتل تسعة من الفنيّين والعمّال الفرنسيّين ورغم إصابته الخطيرة في معركة "عين تونقة" واصل المقاومة ثمّ اِلتحق بالمقاومين في الجنوب. كما هاجم أولاد سعيد العاملين بشركة "مرسيليا للقرض" بهنشير النفيضة ممّا أجبرهم على الفرار إلى العاصمة.

إجتمع المقاومون في ميعاد القيروان في جوان 1881 تحت إمرة علي بن خليفة قايد نفّات فلعب دورا في الدفاع عن مدينة صفاقس التي إقتحمتها القوّات الفرنسيّة بعد معارك عنيفة في 16 جويلية 1881 ودافع سكّان قابس المدعّمين بقبائل نفات وبني زيد عن مدينتهم التي سقطت في 24 جويلية. أمّا واحة قابس فصمد أهلها إلى شهر نوفمبر 1881. دافع سكّان سوسة بدورهم على مدينتهم إلى شهر سبتمبر ولم تسقط القيروان إلاّ في 26 أكتوبر 1881.

لكنّ نسبة من المقاومين واصلوا الكفاح فالتحقوا بعلي بن خليفة قايد نفات إلى الجنوب وعملوا على هرسلة قوّات الاحتلال في انتظار مدّ (إعانة لم تأتي) من الجيش العثماني المتمركز بطرابلس فانتاب اليأس والملل جلّ المقاومين باستثناء علي بن خليفة الذي لجأ إلى الأراضي الليبيّة إلى أن توّفي في نوفمبر 1884 رافضا العيش تحت سلطة "العدو الكافر".

لكنّ الواعز الديني لم يكن دائما عاملا محفّزا للمقاومة فشيوخ الطرق والزوايا على غرار قدور الميزوني شيخ الزاويّة القادريّة بالكاف حثّوا السكّان على الخضوع ولم يحرّك شيوخ الشرع ساكنا ناسجين على منوال صاحب البلاد في انصياعه للمحتلّين ولسان حالهم يقول "العيش تحت جناح الذبانة خير من رقود الجبانة".

لم يعمّر محمّد الصادق باي كثيرا بعد الاحتلال إذ توّفي في 28 أكتوبر 1882. أمّا "عشيقه" مصطفى بن إسماعيل فبعد انحيازه للإيطاليّين ولعبه ورقة خاسرة أجبر على مغادرة الإيالة واللّجوء إلى إسطنبول أين أجبر على التسوّل إلى أن توفّي فقيرا حقيرا كما بدأ حياته.

VI- بايـات الإحتلال

1. علي باي وتداعيّات معاهدتي باردو والمرسى

كان علي باي صاحب أوّل ولاية بعد الاعتراف الرّسمي بالوراثة من قبل الدولة العثمانيّة للحسينيّين في أكتوبر 1871 في عهد أخيه محمّد الصادق باي مرسلة كما جرت العادة الفرمان عربونا على اعترافها بعد تردّد طويل أنّ الحسينيّين في إيالة تونس من حقّهم "امتياز الوراثة" فكان ذلك إعترافا ضمنيّا باستقلالهم.

ولكن بانتصاب الحماية الفرنسيّة إنقطع إسناد المراتب الشرفيّة التركيّة للبايات وإنّما استمرّوا على العادة المألوفة يتلّقبون بالباشا باي صاحب

المملكة التونسيّة بمجرد جلوسهم للبيعة. وقبل إستقرارها على هذه الصورة (صاحب المملكة التونسيّة) كان تعريف الأمراء الحسينيّين يجري على غير نظام فيختلف في الوثائق الرسميّة باختلاف الأشخاص والعصور فمنه (والي القطر الإفريقي) و(باشا باي تونس) و(أمير الأمراء صاحب الدولة) و(والي تونس) و(رفيع الشأن المعظّم الأرفع باي تونس) و(أمير إفريقيّة) و(الباشا باي المعظّم) و(أمير الأمراء الكرام باي تونس) و(أمير الإيالة التونسيّة) و(أمير العمّالة التونسيّة).

حاول الوزير المقيم العام الفرنسي مرافقة الباي من محلّ سكناه إلى مكان البيعة فلم يتمكّن من ذلك وإنّما ألبسه في بداية الموكب وشاح الصنف الأكبر من وسام الشرف الفرنسي كفاتحة للبيعة وتواصلت هذه "السنّة" إلى الأمين باي آخر الحسينيّين.

فرض المقيم العام "بول كامبون" (Paul Cambon) على الباي التوقيع على بيان 30 أكتوبر 1882 إعترف فيه بكلّ الديون التونسيّة وإلغاء اللّجنة الماليّة الدوليّة وتمّ تتويج كلّ ذلك بجعل علي باي يوقّع على معاهدة المرسى[1].

"لمّا كانت عناية سموّ الباي المعظم متجّهة إلى تحسين الأحوال الداخليّة بالمملكة التونسيّة وفقا لأحكام المعاهدة المبرمة في الثاني عشر من شهر مايو سنة 1881 وكانت حكومة الجمهوريّة الفرنسيّة راغبة تمام الرغبة في تحقيق أغراض سموّه توثيقا لعرى المودّة بين القطرين العامرين إتّفق الطرفان على عقد اتّفاق لتحقيق هذا الغرض واعتمد رئيس الجمهوريّة في ذلك سموّ بيار بولس كامبون وزيره المقيم العام بتونس الذي قدّم أوراق إعتماده لعقد الإتّفاقيّة المحدّدة في البنود الآتية:

[1] وقّعت بقصر الباي بالمرسى أين كان البايات يقضّون فصل الصيف هروبا من حرّ منطقة باردو.

البند الأوّل: لمّا كان غرض سمو الباي المعظّم أن يسهّل للحكومة الفرنسيّة إتمام حمايتها تكفّل بإدخال الإصلاحات الإداريّة والعدليّة والماليّة التي ترى الحكومة المشار إليها فائدة في إدخالها.

البند الثاني: تضمن الحكومة الفرنسيّة قرضا يعقده سموّ الباي لتحويل أو لدفع الدّين الموحّد البالغ 125 مليون فرنكا والدّين السائر الذي لا يمكن أن يتجاوز 17.550.000 فرنكا ولكنّها هي التي تختار الزمن والشروط الموافقة لذلك. وقد تعهّد سموّ الباي المعظّم بأن لا يعقد قرضا في المستقبل لحساب المملكة التونسيّة دون إذن سابق من الحكومة الفرنسيّة.

البند الثالث: يخصّص لسموّ الباي المعظّم من مداخيل المملكة أوّلا: المبالغ اللازمة للقيام بواجبات القرض الذي ضمّنته فرنسا ثانيا: مخصّصات سموّ الباي وقدرها مليون من الريّالات التونسيّة (أي 1.2000.000 فرنكا) وما فضل من ذلك يعيّن لمصاريف إدارة المملكة ودفع مصاريف الحماية.

البند الرابع: هذه الإتفاقيّة مؤكّدة ومكمّلة للمعاهدة المعقودة في 12 مايو سنة 1881 فيما يحتاج منها إلى التأكيد والتكميل ولا تتغيّر بها الأنظمة التي سبق وضعها فيما يتعلّق بتقرير الغرامة الحربيّة.

البند الخامس: تعرض هذه الاتفاقيّة على الحكومة الفرنسيّة للمصادقة عليها وتسلّم وثيقة التصديق إلى سموّ الباي المعظّم في أقرب وقت ممكن. وإذنا بصحّة ما تقدّم حرّرت هذه الإتّفاقيّة وختمها الموقّعان بختمهما.

وكتب بالمرسى في 8 يونيو سنة 1883

الإمضاء: علي باي – بول كامبون (Paul Cambon).

نصّت معاهدة باردو على تجريد الإيالة التونسيّة من سيادتها الخارجيّة وقد أصبحت من صلاحيّات فرنسا مع انتشار القوّات الفرنسيّة في الجهات

لضمان الأمن. أمّا معاهدة المرسى فقد أعطت فرنسا إمكانيّة إجراء الإصلاحات التي تراها لازمة ممّا أفقد الباي سلطاته الداخليّة.

كما تمّ حسم مسألة الديون التونسيّة بضمان قرض مضمون من الباي فوقع إلغاء اللّجنة الماليّة الدوليّة.

أصبح المقيم العام ممثّل فرنسا صاحب السلطة الحقيقيّة يعينه موظّف فرنسي سام عرف بالكاتب العام للحكومة التونسيّة وقد لعب المقيم العام "بول كمبون" دورا هاما في تركيز نظام ظاهره محافظة الباي على "صلاحيّات" لكنّها صوريّة وباطنه تكريس نظام إستعماري فرنسي وقد تجلّى ذلك من خلال تكريس جهاز تنفيذي في يد المقيم العام ومساعده الكاتب العام للحكومة[1] وانحصر دور الباي في الختم على الأوامر.

ولتجنّب ما حصل في الجزائر[2] أبقت فرنسا على إدارة تونسيّة شكليّة مثلّها الوزير الأكبر[3] وقد أصبح دوره شرفيّا مع وزير القلم محمّد الجلولي (وقد كان قايد صفاقس) الذي دأب على الطاعة والولاء لأسياده الجدد.

أمّا على صعيد الإدارة المحليّة فلئن حافظت فرنسا على القيّاد ممثّلي الباي في الجهات فقد أصبحوا يخضعون للمراقبين المدنيّين منذ أفريل 1885 بعد أن كانت الإدارة المحليّة التونسيّة تخضع إلى مراقبة عسكريّة.

وقد لعب الجيش الفرنسي دورا هاما في توطيد النظام بالإيالة وبعد أن كان تابعا لقيادة الفيلق التاسع عشر المرابط بالجزائر أصبح منذ 25 جانفي 1882 مستقلاً وقاد الفيلق الجنرال "فورجمول" (Forgemol).

كما نظّمت مقاطعات ومناطق ودوائر وفروع يشرف عليها ألوية ومقدّمون لكن فرنسا حرصت على تجنّب التجربة الجزائرية للإدارة المباشرة لنتائجها السلبيّة.

---

[1] أصبح المديرون الذين وضعتهم فرنسا المشرفين الحقيقيّين على الإدارة التونسيّة.

[2] أفرزت هذه السياسة المباشرة بالجزائر إصطدامات دامية وخسائر للجيش الفرنسي.

[3] هو العزيز بوعتور وقد إنصاع لأوامر فرنسا حرصا على تدعيم مصالحه الخاصة.

وضعت فرنسا إدارة ماليّة جديدة تأسّست في 4 نوفمبر 1882 وبدأت أعمالها في 13 أكتوبر 1884 وأشرف عليها "ديبيان" (Depienne) وقد شغل مساعد رئيس اللّجنة الماليّة التي تمّ حلّها.

وقع مع هذا الجهاز الجديد تعويض المجلس الإداري المكلّف بجمع المداخيل المخصّصة لتسديد الديون بإدارة الآداءات المختلفة التي كلّفت بجمع الضرائب المباشرة وغير المباشرة وقد أدار هذه الإدارة "روسو" (Rousseau) وأدار الجمارك "لروا" (Leroy) وقد كان متفقّدا ماليّا بالجزائر.

أمّا ميزان المداخيل فقد إرتفع من 17.980.000 ريالا في 1882-1884 إلى 34.200.276 ريالا في 1885-1886 مع زيادة الضرائب المباشرة وعلى المحصولات.

وعلى صعيد آخر وفي عهد علي باي بعثت سلط الحماية الندوة الاستشاريّة سنة 1896 وهي جهاز مثّل الفرنسيّين ثمّ أضيف لها قسم آخر تكوّن من 16 عضو تونسي يعيّنهم المقيم العام حسب ولائهم لفرنسا.

شرعت سلط الحماية في الاستعمار الزراعي ببعث محكمة عقاريّة مختلطة لتسجيل العقارات في جويلية 1885 لتوفير الأراضي للمعمّرين الفرنسيّين الذين مكّنهم قانون الإنزال من اقتناء أراضي الأحباس بواسطة عقد تسويغ مقابل دفع كراء مؤبّد مع توسيع مساحة الملك العمومي لتسخيره للاستعمار وذلك بضمّ أراضي العروش والقبائل فتحصّلت المؤسسات الرأسماليّة الفرنسيّة على أخصب أراضي الشمال التونسي فمن 131 ألف هكتار كانت على ملك الفرنسيّين[1] بفضل إقتنائهم هنشير بسيدي ثابت يمسح 5000 هكتارا وآخر بوادي الزرقة ويمسح 600 هكتارا وخاصة هنشير النفيضة الذي فوّت فيه خير الدين إلى "شركة مرسيليا للقرض". وامتدّ الاستعمار الزراعي الفرنسي سنة 1892 على 440 ألف هكتارا.

---

[1] أصبح بإمكان الأجانب إمتلاك عقارات بالإيالة منذ عهد الأمان لسنة 1857.

حرص المقيم العام "بول كامبون" على توفير طرق المواصلات للمعمّرين وقد بعث منذ سبتمبر 1882 إدارة خاصة بالأشغال العامة خصّصت لها ميزانيّة بلغت في 1885-1886 5.250.000 ريالا فتمّ تحسين المسالك القديمة وإنشاء بعض الطرق المعبّدة لنقل إنتاج المعمّرين وقد عهد بعمليّة الإنجاز لمؤسسة "بون قالمة" وبخصوص السكّة الحديديّة فقد تمّ إنشاء خطّ تونس غار الدماء وربطت الإيالة مباشرة بالشبكة الجزائريّة وأكمل خطّ تونس حمام الأنف وطوله 17 كلم وخطّ باجة بطول بلغ 13 كلم.

وفي نهاية 1885 تمّ الاتّفاق مع شركة "باتنيول" على إنشاء ميناء العاصمة في مدّة لا تتجاوز 6 سنوات.

أمّا في ميدان التعليم فقد بعثت سلطات الحماية في 6 ماي 1883 إدارة التعليم العمومي وسمّي على رأسها "لويس ماشوال" (Louis Machuel) فبعث عديد المدارس العربيّة الفرنسيّة في أهم مراكز الإيالة وتخصيص مدارس للفرنسيّين وقد بلغ عدد المدارس سنة 1884: 24 جلّها أشرفت عليها الكنيسة المسيحيّة تعتمد اللّغة الفرنسيّة للتّدريس أمّها 3907 تلميذا 1493 إناثا و2414 ذكورا وقد كان عدد التونسيّين الأقل 195 أمام 392 فرنسيّا و764 إيطاليّا (بحكم أهميّة الجالية الإيطاليّة) و1683 يهوديّا. وكان عدد التونسيّين المرسّمين بالمدرسة الصادقيّة 130 تلميذا وقد ألحق بها فرعان سنتي 1884 و1885 بباب سويقة والقيروان...

كان علي باي يشاهد تراجع نفوذه في وقت ما انفكّ فيه نفوذ المقيم العام ممثّل فرنسا يتعاظم وقد حرصت السلط الفرنسيّة على مجاملة الباي و"إلهائه" عمّا فرّط فيه في الميدان السياسي خاصة أنّه أوّل باي الذي لم يبق له من منصبه ونفوذه إلاّ اسمه ومن هذه "الترضيّات الشكليّة" تسميّة المدرسة العلويّة التي تمّ بعثها على النمط الصادقي والمتحف العلوي باسمه ووضع صورته من جبس في قاعة المفاوضات بقصر البلديّة وما شابه ذلك من القشور التي لا لبّ لها.

وفي أوائل مدّة حكم علي باي قطعت الجراية التي كان يتقاضاها من الصندوق التونسي القاضي المنتصب بجزيرة مالطة بتعيين من الدولة العثمانيّة فاضمحلّت تلك الخطّة.

وفي عهد علي باي تغيّرت السكّة المضروبة للدولة الحسينيّة فتمّ حذف اسم السلطان العثماني وأبقي بها اسم الباي "الجالس على العرش" وحده وقد مكث عليه عشرين سنة وقف أثناءها في 3 ديسمبر 1898 على دفن ولي عهده أخيه محمّد الطيّب المتقدّم ذكره والذي كان يتجاهر بترقّب ساعة موت الباي بفارغ الصبر ليعوّضه فآلت ولاية العهد إلى الأمير محمّد الهادي ثاني أبناء علي لسبق وفاة ابنه الأكبر مصطفى.

توفّي علي باي بعد احتضار طويل في 11 جوان 1902 ويبدو أنّ الوفاة وقعت في 10 جوان وتأخّر إشهارها إلى يوم الغد وذلك لما شاع وقتئذ في الأوساط التونسيّة من أنّ السلط الفرنسيّة أذنت بالمبادرة بدفن الباي الراحل ومعلوم أنّ تقاليد الإيالة مخالفة لذلك إذ أنّ العادة المسنونة تقتضي الإسراع بالبيعة للخلف وهو الذي يتولّى الإذن بدفن الميّت وقبول التعازي الرسميّة عليه.

وقد شاع أنّ الوزير الأكبر محمّد العزيز بوعتور بعد المفاهمة مع الكاتب العام للحكومة التونسيّة "روا" تقدّم باستقالته للمقيم العام حتّى لا يتحمّل مسؤوليّة ما يتوقّع حدوثه من التشويش إذا دفن الباي وليس هناك من يشغل العرش. وهكذا وبعد الأخذ والرد وقع الرجوع إلى السنّة المألوفة فبويع محمّد الهادي باي على عادة أسلافه مع بعض التغييرات الطفيفة منها أنّ ممثّل فرنسا هو الذي أتى بالباي الجديد إلى البيعة وصرّح له في خطابه أنّه ينصبه على العرش باسم الدولة الحامية ولم يركب الوزراء مع الباي إلاّ بعد الموكب واستمرّ العمل على هذا المنوال في البيعات الموالية. كما أنّ الباي الجديد رفض كما جرت العادة الوقوف بالقصبة بل صاحب جثمان والده إلى تربة الباي مدفن أجداده.

لم يدم حكم محمّد الهادي باي إلاّ 4 سنوات وقد كان خلال هذه الأعوام يعاني من مرض أقعده الفراش مدّة عامين إلى أن توفّي في 11 ماي 1906 ولعلّ ما ميّز فترة جلوسه على العرش زيارته فرنسا بدعوة رسميّة من الرئيس الفرنسي "إيميل لوبي" (Emile Loubet) فكان ثاني باي حسيني بعد أحمد باي يزور الأراضي الفرنسيّة.

-2- الناصر باي وأوّل مواجهة مع سلط الحماية

بويع محمّد الناصر في 11 ماي 1906 وكانت فترة جلوسه على العرش الحسيني نسبيًا طويلة دامت 16 سنة وقد عرفت خلالها الإيالة أحداثا جسيمة.

بعد أن صدمت النخبة التونسيّة المثقّفة بقوّة المستعمر خرجت من سباتها فنظّمت نشاطا ثقافيًا إعتمدت فيه على بعث الصحف مثل "الحاضرة" و"الزهرة" و"سبيل الرشاد" مع تأسيس الجمعيّات الثقافيّة للتعريف بالحضارة العربيّة الإسلاميّة وبثّ العلوم الحديثة مثل "الخلدونيّة" (نسبة إلى المؤرخ ابن خلدون) في 15 ماي 1897 وكذلك "جمعيّة قدماء الصادقيّة" في ديسمبر 1905... وقد ساهمت هذه الجمعيات في تقوية الحسّ الوطني من خلال أحد أبرز المثقّفين البشير صفر[1] عند تدشين "التكيّة"[2] في 24 مارس 1906.

وقد شارك بعض من المثقّفين التونسيّين في المؤتمر الإستعماري بمرسيليا من 5 إلى 9 سبتمبر 1906 للتّعريف بوضعيّة الإيالة البائسة.

---

[1] ولد بالعاصمة سنة 1863 وهو أصيل المهديّة درس بالزيتونة وبالمدرسة الصادقيّة توجّه في بعثة إلى فرنسا لدارسة الهندسة والرّياضيات ثمّ عاد إلى تونس وساهم في تأسيس جريدة "الحاضرة" مع صاحبها على بوشوشة (أصيل بنزرت).

يعتبر المؤسّس الحقيقي "للجمعيّة الخلدونيّة" وكان من أبرز "الشبّان التونسيّين" توفّي في مارس 1917.

[2] كلمة تركيّة تعني دار تأوي المعوّزين الذين لا عائل لهم.

بلور المثقّفون أفكارهم ممّا أفرز ظهور "حركة الشباب التونسي" وقد إلتفّ أعضاؤها حول صحيفة "التونسي" بالفرنسيّة (le Tunisien) سنة 1907 وهم بالخصوص علي باش حانبة وعبد الجليل الزاوش وعبد العزيز الثعالبي الذي نشر النسخة العربيّة "لصحيفة التونسي" في 8 فيفري 1909.

حرصت "حركة الشباب التونسي" على تشريك التونسيّين في إدارة شؤون بلادهم وتمكينهم من اقتناء الأراضي الفلاحيّة على غرار المعمّرين وتركيز مدارس عربيّة فرنسيّة وإصلاح القضاء وتعصيره... وقد عرّف "الشبّان التونسيّون أنفسهم في عدد 28 مارس 1907 بجريدة le Tunisien "... والواقع أنّ الشبّان التونسيّون هم أولئك الذين تلقّوا تعليما فرنسيّا إمّا في ثانوية "كارنو" (Carnot) (معهد أسّسه الكردنال "لفجيري" Lavigerie) أو في المعهد الصادقي... ويكوّنون مجموعة تضمّ ما بين ألف وألف وخمسمائة شخصا ولازال عددهم يزداد كلّ يوم بانضمام المتخرّجين الجدد من المدارس إلى صفوفهم..."

وقد ساهم أعضاء هذه الحركة في عدّة نضالات منها اجتماع "البلماريوم" يوم 10 ديسمبر 1909 وتنظيم وقفة إحتجاجيّة أمام الإقامة العامة لمنع يهود تونس من الإلتحاق بالمحاكم الفرنسيّة والمساهمة في تأطير إضراب طلبة جامع الزيتونة في مارس 1910 والمطالبة بإحداث شهادة الأهليّة...

أمّا محمّد الناصر باي فقد بقي كسلفه يتابع الأحداث دون التدّخل فيها وقد قام بين 1911 و1914 بتبادل الزيارة مع رئيس الجمهوريّة الفرنسيّة "أرمون فايار" (Armand Faillard).

ومن أخطر الأحداث التي عرفتها الإيالة معركة الزلاّج إذ حاولت بلديّة الحاضرة تسجيل مقبرة الزلاّج ولها رمزيّة كبيرة عند الأهالي إذ أسّسها رجل تقيّ يُدعى محمّد الزلاّج القيرواني وبها زاوية سيدي أبي الحسن الشاذلي المتوّفى بمصر وقد دفن بالمقبرة عديد من أعيان وعلماء الحاضرة.

كما أنّ الظرفيّة تميّزت بغضب التونسيّين من الإحتلال وثقل الضرائب والسخط على احتلال إيطاليا لطرابلس سنة 1911 وحقدهم على الجالية الإيطاليّة المتواجدة بتونس وخاصة بالأحياء المجاورة للمقبرة ممّا أفرز معركة دامية بين التونسيّين وقوّات الأمن الفرنسي تدعّمها العناصر الإيطاليّة ممّا أدى إلى سقوط يوم 7 نوفمبر 1911، 14 قتيل من بين التونسيّين وأكثر من مائة جريح ومن الفرنسيّن والإيطاليّن 10 قتلى...

كما حصلت حادثة أخرى عرفت بمقاطعة "الترامواي" سنة 1912 تمثلت في دوس عربة "ترامواي" يقودها إيطالي تونسيًا فأردته قتيلا في 8 نوفمبر 1912 وقد استغلّ أعضاء "حركة الشباب التونسي" هذه الحادثة لتأطير التونسيين العاملين بشركة "الترامواي" لتمكينهم من المساواة مع الإيطاليّين وقد صمد التونسيّون وكادت الشركة بسبب مقاطعة التونسيّين أن يصيبها الإفلاس فتدخّلت السلط ووجدت فرصة للقضاء على الحركة التي أزعجتها فتمّ حلّها في 13 مارس 1912 ونفي أبرز قادتها كعلي باش حامبة والشيخ عبد العزيز الثعالبي وحسن القلاتي ومحمّد نعمان...

لم يحرّك محمّد الناصر باي ساكنا خلال الحادثتين وترك سلط الحماية تتصرّف كما شاءت. لكنّ هذا الموقف السلبي سيتغيّر إيجابيًا.

وفّرت الظرفيّة الجديدة التي أفرزتها الحرب الكبرى مناخا ساهم في عودة الروح للعمل الوطني خاصة بعد خروج فرنسا منهوكة القوى من تلك الحرب المضنية فكوّن من عادوا من النفي كالثعالبي ونعمان والقلاتي والمتخرّجون من المدرسة الصادقيّة وخصوصا من الجامعات الفرنسية مثل أحمد الصافي ما عرف "بالحزب التونسي" وقد علّق هؤلاء آمالهم على المبادىء التي أعلن عنها رئيس الولايات المتحدة "ولسن" (Wilson) والمتمثلة في "حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها". كما أصرّ القادة الجدد للإتحاد السوفياتي على مساندة كفاح الشعوب المضطهدة.

ومن أبرز مطالب "الحزب التونسي" المطالبة بالرجوع إلى عهد الأمان لسنة 1857 ودستور 1861 للحدّ من استبداد النظام الإستعماري[1].

لكنّ أعضاء "الحزب التونسي" تبيّن لهم أنّ السلط الفرنسيّة غير مستعدّة لإعطاء أيّة تنازلات بل بالعكس عادت إلى استغلال الإيالة (توسع الاستعمار الزراعي) بأكثر شراسة لتعويض ما منيت به فرنسا من خسائر بسبب الحرب الكبرى كما لم تراعي مشاركة التونسيّين في المجهود الحربي الفرنسي (ضريبة الدم).

وبإيعاز من الشيخ الثعالبي الذي كان بباريس كوّن الوطنيّون أوّل حزب تحت اسم "الحزب الحرّ الدستوري التونسي" في ربيع 1920 وانتخب أحمد الصافي أمينا عاما وأحمد توفيق المدني أمينا عاما مساعدا للقلم العربي أمّا الشيخ الثعالبي فكلّف برئاسة الحزب...

اعتمد الحزب الدستوري على الصحافة الوطنيّة مثل صحف "مرشد الأمّة" و"سبيل الرشاد" و"النديم" كما كانت له صحفه "كالفجر" و"الليبرال" (Le Libéral) بالفرنسيّة.

أرسل الحزب ثلاثة وفود إلى فرنسا بين 1920 و1924 للتعريف بالقضيّة التونسيّة لدى الصحف والبرلمانيّين ونوادي التحرريّين الفرنسيّين وليبيّنوا للرأي العام الفرنسي ما يعانيه الشعب التونسي من إضطهاد إقتصادي وتعسّف سياسي.

قاد الوطنيّون وفدا في 18 جوان 1920 لمقابلة محمّد الناصر باي لتقديم مطالب التونسيّين خاصة الحصول على دستور وقد ضمّ وفد الأربعين ثلّة من رجال البلاد مثّلوا كلّ طبقات الشعب التونسي من علمائه ومدرّسيه وقضاته

---

[1] ألّف "الشبّان التونسيّون" بطريقة جماعيّة كتابا بالفرنسيّة "تونس الشهيدة" (La Tunisie Martyre, Ses Revendications) ضمّنوه عصارة أفكارهم ومطالبهم وقد صاغه أحمد السقا مندوب الحزب بفرنسا ونشره بباريس الشيخ الثعالبي سنة 1920 ومنه أخذ الحزب الدستوري برنامجه.

وتجّاره ومحاميه وصنّاعه وعمّاله وفلاّحيه[1] وقد ترأسه الشيخ الإمام الصادق النيفر[2].

وفي كتابه "حياة كفاح" ذكر أحمد توفيق المدني الذي كان شاهد عيان ما يلي: "... تغدينا يومئذ وكنّا عشرة رجال عند السّيد الشيخ حمّودة المستيري وكان من بينهم بعض رجال الوفد الأبر وتواعدنا مع بقيّة الرجال على الإجتماع بالساحة الكبيرة التي يشرف عليها ببلدة المرسى قصر الملك وكانت بجيبي قائمة بها أسماء رجال الوفد الأربعين فكنت أطوف وأخترق الصفوف وأضع علامة على كلّ اسم أراه حاضرا.

كان الأربعون حاضرين وجمعوا أنفسهم كتلة واحدة متراصة وتقدّموا نحو باب القصر وكان الناس الذين هرعوا عندما ذاع الخبر يكتنفونهم من كلّ مكان ويجاهرون بالدعاء لهم بالنجاح وعندما تكلّم الشيخ الصادق النيفر مع حارس القصر يطلب مقابلة سموّ الباي أجابه في أدب كبير: انتظروا قليلا ريثما أخبر المختصّين بالأمر ودخل وخَلفه على الباب ضابط آخر وكنّا ننتظر على جمر حارّ نتيجة المخابرة بماذا يكون موقف الملك وهل يقبل الوفد حالا أم يعيّن له موعدا آخر إذ كان كما علمنا متوّعك المزاج وماذا يكون موقف السفارة وموقف "الوزير الأكبر" وكانا يجهلان العمليّة

---

[1] جرت العادة أن يرسل الأهالي إلى الباي عند مقابلته 40 من أعيان البلاد يمثّلون كلّ الإختصاصات من شيوخ الزيتونة والأعيان و أمناء الحرف...

[2] كان في أوّل عهده من المدافعين على القضيّة الوطنيّة فجمع المال لفائدة الحزب الدستوري ولكن لمّا عيّنه محمّد الحبيب باي قاضيا تنكّر للحزب الدستوري وساند إصلاحات 1922 التي رفضها الوطنيّون. أصبح بعد ذلك ينشر في الصحف منوّها بتلك الإصلاحات اللاشعبيّة معلّلا ذلك بقوله: "طاعة الأمير واجبة". لكن بعد وفاة سيّده "محمّد الحبيب باي" الذي قال له أثناء حفل العيد على مسمع من الحاضرين: (كول الفستق يا شيخ الصادق ما دمت أنا حيّا فضحك و ضحك معه الجميع). تمّ عزل هذا الشيخ المتنكّر للحزب الدستوري من قبل أحمد باي فلازم بيته إلى أن توّفي حزينا كئيبا وقد اعترف أنّه كان ضحيّة دسائس وزير العدل الطاهر خير الدين وهو من صنائع فرنسا.

جهلا تاما. وطال أمد الإنتظار أكثر من نصف ساعة وإذا بنا نفاجأ بخروج السيّد الطيّب الجلولي الوزير الأكبر وقد إصفرّ وجهه وارتعدت فرائصه وتهدّج صوته وخاطب الشيخ الصادق النيفر بلهجة استنكار قاسيّة: ما هذا العمل الشنيع الذي تقومون به؟ ألا تعلم يا شيخ الصادق إنّ سيّدنا باب وأنا مفتاحه؟ ومتى كان الناس يطلبون مقابلة الملك دون علم الوزير الأكبر وجهاز الحكومة ودون أخذ الإذن منهم؟ وأخيرا قال: إنّ سيّدنا مريض ولا يستطيع مقابلتكم اليوم فاتّصلوا بي في مكتبي ونعيّن بالاتفاق مع سيّدنا موعدا آخر بعد شفائه.

اشتّدت الأزمة واحتدّت المناقشة وآل الأمر لدعوة ضبّاط آخرين وقفوا عند باب القصر لكي يصدّوا الوفد إن حاول اقتحام الباب عنوة وفي تلك اللحظة الرهيبة والناس من الجانبين يفكّرون في الشرّ إنفرجت الأزمة بصفة غير منتظرة على يد رجل كان هو المنصف باي (يقصد الأمير منصف) كبير أنجال الباي... خرج المنصف باي وانطلق كالسهم من الرمية ووقف عملاقا صارخا في وجه الوزير الأكبر: ما هذا يا بابا الوزير؟ هل من تقاليد البيت الحسيني أن يصدّ الشعب عن مقابلة صاحب العرش؟ إنّ هؤلاء السادة من الشعب والشعب هو ابن الملك ولا يمكن أن يصدّ ولد عن زيارة والده خاصة إذا كان الوالد مريضا فاذهب لشأنك يا بابا الوزير وأنا هنا في بيتي وبيت أبي وأنا آذن لهذا الوفد الكريم أن يدخل على سيّدنا ويعوده في فراشه.

ازداد الطيّب الجلولي إصفرارا وارتعاشا وكاد يسقط على الأرض إنفعالا وحنقا وحاول أن يتكلّم من جديد لكنّ الأمير المنصف قال بصوته المرتفع: تفضّلوا يا سادة أدخلوا مرحبا بكم أهلا وسهلا. ودخل الوفد من ورائه والرجال الذين نما عددهم بالساحة حتّى تجاوز المئات يصفّقون ويهلّلون وزغاريد السيّدات تعطّر الجو بعبير عبق، وذهب الطيّب الجلولي ذليلا متخاذلا إلى دار ممثّل فرنسا بالمرسى... كان الملك الناصر رحمه الله مريضا حقا ودخل عليه ابنه المنصف يجرّ وراءه رجال الوفد فأحاطوا بفراش

الملك ورحّب بهم بكلمات متأثّرة صالحة ثمّ ألقى عليه رئيس الوفد خطابه الذي كان مهيّأ من قبل وفيه الإعلان عن تأسيس الحزب الحرّ الدستوري وبيان مطالب الشعب والإعلام عن سفر الوفد لباريس وطلب التأييد الكامل من الملك لرغائب الشعب.

بعد ذلك أجابهم الناصر باشا رحمه الله بما معناه: يا أولادي ما تظنّون بموقفي؟ ما أنا إلاّ واحد منكم أشعر بما تشعرون وأحسّ بما تحسّون وأرغب ما ترغبون ستجدونني معكم دوما واستمرارا ومطالبكم هي مطالبي وسأسعى جاهدا لتحقيقها بكلّ ما ملكت من قوّة وأوتيت من حول وما دامت لنا يد واحدة نعمل بها في سبيل سعادة الشعب فالله معنا والنجاح لنا بحول الله.

هذه هي الكلمات التي سمعتها وسمعها معي المئات من الناس عندما خرج أعضاء الوفد من القصر وبلّغ رئيسهم الناس بفحوى جواب الملك وكان يقف إلى يمينه الأمير المنصف باي وصفّق الناس طويلا وارتفعت أصواتهم بالهتاف للملك والدعاء له بعاجل الشفاء وانهال الوفد وانهال عامّة الناس على يد المنصف باي يقبّلونها قبلة التقدير وعرفان الجميل".

لقد كان الناصر باي متحمّسا لفكر الإصلاح فقد كان من بين مدرّسيه محمّد السنوسي من مناصري خير الدين كما لعب ابنه حسين دورا في اتخاذ ذلك الموقف وكذلك الشاعر الشاذلي خزندار وقد كانت تجمعه بالباي علاقات مصاهرة مع عمله معينا عنده (لكنّه فقد منصبه لمواقفه الوطنيّة). و مع هذا الكسب ساعدت مناصرة الناصر باي الوفد الدستوري المتواجد بباريس على تدعيم موقفه بإضفاء الشرعيّة على مطالبه ما دام صاحب البلاد قد أيّدها بصفة واضحة وعلنيّة.

أمام اكتساب الحزب الدستوري شعبيّة ما انفكّت تتأكّد عيّنت فرنسا مقيما عاما جديدا "لوسيان سان" (Lucient Saint) وقد عرف بخبثه ودهائه السياسي فركّز على إضعاف الحزب الدستوري منذ حلوله بالإيالة في 21

جانفي 1921 وتمكّن من استمالة شقّ من الدستوريّن الذين رفضوا التصادم مع سلط الحماية متّبعين طريقة "الحذر" مع المطالبة بإصلاحات تدريجيّة لذلك رفضوا خاصة المطلبين الأوّلين (من التسع نقاط التي تضمّنها برنامج الحزب) وهما مجلس تفاوضي (برلمان) ينتخب بالإقتراع العام يملك حق وضع منهاج أعماله والمطلب الثاني حكومة مسؤولة أمام هذا البرلمان[1].

كان على رأس اللّائمين على الدستور "تصلّبه" المحامي حسن القلاتي وسانده محمّد نعمان والبشير عكاشة وحسونة العياشي (محامون) والوكيلان أحمد بنيس والشيخ محمّد بورقيبة[2] والضابط في الجيش الملكي رشيد حيدر وكاتب القلاتي الشخصي الصادق الزمرلي والتاجر الطاهر المهيري والصحفي الشاذلي القسطلي ومحمّد محسن من الأعيان وبدفع من الإقامة العامّة كوّنوا في 16 أفريل 1921 "الحزب الإصلاحي" لكنّ هذا الحزب ولد ميّتا فلم يكسب قواعد ولم يؤثّر في مسيرة الحزب الدستوري.

وجّه المقيم العام مجهوداته لضرب الوحدة بين الدستوريّن والناصر باي فنسج مؤامرة إنطلقت مع حصول الصحفي الفرنسي مراسل جريدة "لبتي جرنال" (Le petit Journal) "قسطون دي مازيار" (Gaston De Maiziéres) بتواطيء مع الوزير الأكبر الطيّب الجلولي ووزير العدل الطاهر خير الدين ومدير المراسم بالبلاط الحسيني خيرالله بن مصطفى حديثا خاصا صدر بالجريدة في 22 مارس 1922 مفاده "تبرؤ الباي من الشيوعيّن بوصفه المسؤول الأوّل على الدين الإسلامي الذي تتضارب تعليماته مع الأفكار الشيوعيّة". كما أورد على لسان الباي عدم موافقته على المطلبين الأوّلين من

---

[1] أمّا بقيّة المطالب فهي الفصل بين السلط التشريعيّة والتنفيذيّة والقضائيّة. تمكين التونسيّن من كلّ المناصب الإداريّة إذا توفّرت فيهم الكفاءة والمسؤوليّة. المساواة في الأجور مع الفرنسيّن. بعث بلديّات ينتخب أعضاؤها بالإقتراع العام في كامل البلاد. تمكين التونسيّين من إشتراء الأراضي المخصّصة للمعمّرين. حريّة الصحافة والإجتماع .تكوين جمعيّات وتعليم عام إجباري في المرحلة الإبتدائيّة.

[2] أصيل العاصمة ليست له علاقة قرابة بالزعيم الحبيب بورقيبة.

برنامج الحزب خاصة أنّ البلاد ليست مهيّأة للحصول على دستور وأنها لإصلاحات معقولة يقع تطبيقها بكلّ تأنّ".

أغضب ما أوردته "لبتي جرنال" الشيوعييّن والحزب الدستوري وخاصة الناصر باي الذي سلّم في 3 أفريل 1922 بنفسه إلى المقيم العام برنامجا تضمّن 18 نقطة فطالب بالإضافة إلى المطالب الدستوريّة بإرجاع الأملاك التي خصّصت للإستعمار الزراعي وبتمكينه من حقّ اختيار وزرائه وكذلك عزلهم.

كما هدّد الناصر باي بالتنازل عن العرش إذا لم تقع الإستجابة إلى مطالبه في أقرب الآجال. وقد أكّد أحمد الصافي[1] في تصريح للصحافة أنّ تلك الأجال قد حدّدت بأربعة أيّام وهكذا اكتست مذكّرة الناصر باي طابع الإنذار. وقد وجد الباي تضامنا كبيرا من قبل أمراء البيت الحسيني إذ أقسم جميعهم على عدم قبول أيّ واحد منهم الخلافة على العرش في صورة تنازل الباي[2].

أصبحت المسألة على غاية من الخطورة خاصة وأنّه من المقرّر أن يتحوّل رئيس الجمهوريّة الفرنسيّة "ألكسندر ميلران" (Alexandre Millerand) إلى المغرب الأقصى يوم 5 أفريل ليقوم برحلة عبر أقطار شمال إفريقيا وأنّه يخشى أن يجد الإيالة بدون ملك الأمر الذي من شأنه أن يضع فرنسا في موقف دقيق وحرج حيث أنّ معاهدة الحماية قد أبرمت مع باي تونس.

انتشر خبر تنازل الناصر باي عن العرش بعد نشره بجريدة "الصواب"[3] في العاصمة صبيحة 5 أفريل 1922.

---

[1] محامي ناضل ضمن "الحزب التونسي" الذي جمع الوطنيّن بعد الحرب الكبرى ثمّ أسندت له الأمانة العامة للحزب الدستوري عرف بإخلاصه للحزب والوطن إلى وفاته سنة 1936.

[2] ذكر محمّد صالح المزالي في "الوراثة على العرش الحسيني" "أنّ أحد المصحّحين على الإلتزام أوعز للإقامة العامة بأنّه أمضى شيئا لا يعلم كنهه إمتثالا للطاعة الواجبة لكبير العائلة لا اختيارا لأيّ موقف يكون مطالبا به؟

[3] أسّسها عضو الحزب الدستوري محمّد الجعايبي سنة 1920 تمّ تعطيلها بعد نشر خبر تنازل الباي في 4 أفريل 1922.

تضامن التونسيّون مع الناصر باي فأضربت العاصمة وأغلقت الدّكاكين واتّجهت مظاهرة تلقائيّة كبيرة نحو قصر الباي بالمرسى لتطلب من ملك البلاد التراجع في قراره ولتشكره على شجاعته ولتعرب له عن تأييدها المعنوي لمساندته للحزب الدستوري.

وقف الباي في شرفة قصره محيّئا الجماهير وكلّف أحد معاونيه من ضبّاط القصر بتقديم أخلص عبارات الشكر لأبناء شعبه.

أصبح الناصر باي وبفضل تدعيم الحزب الدستوري وخاصة الشعب أكثر جرأة فرفض عشيّة 5 أفريل قبول وزيره الأكبر ووزير العدل الطاهر خير الدين[1] المبعوثين من قبل المقيم العام "لوسيان سان" ليجعلاه يمضي على وثيقة يكذّب من خلالها نبأ تنازله عن العرش.

أمام رفض الباي طلب المقيم العام مقابلته وتمّت المقابلة على الساعة السابعة مساءا وقد اصطحبه "كسطيون سان فكتور" (Castillon Saint Victor) الموظف السامي بالإقامة العامّة والمترجم "رمي" (Rémy). استعمل المقيم العام أسلوب التهديد مع إعطاء بعض الوعود فأجبره على الإمضاء على التصريح التالي: "راجت شائعات بخصوص تنازلي عن العرش أثّرت في مواطنينا فتأثّرت لمساندتهم وعطفهم لذلك أحرص على طمأنتهم إذ ليس في نيّتي التنازل عن عرش أجدادي وإنّي واثق في الدولة الحامية لتحقيق سعادة شعبي في إطار الإتّفاقيّات الرابطة للعائلة الحسينيّة بفرنسا.

---

[1] تزوّج خير الدين بأربع نساء منهنّ جنينة ابنة مصطفى خزندار وتُكنّى "بللاّ الكبيرة" وتزوّج بعدها بثلاث أخريات منهنّ زوجته الرابعة قمر هانم وقد أنجبت له بنتا وولدين محمّد الصالح ومحمّد الطاهر وقد درسا باسطنبول ودخلا عالم السياسة فاتهما بالمشاركة في اغتيال الصدر الأعظم محمود شوكت باشا فأعدم محمّد الصالح سنة 1913 وتدخّل سفير فرنسا باسطنبول لفائدة محمّد الطاهر فأطلق سراحه وعاد إلى تونس مسقط رأسه وشغل وزيرا للعدل بين 1921 و1934 فكان على عكس والده من المخلصين لفرنسا فخدم أهداف الإستعمار بما أوتي من قوّة وتوفّي في أفريل 1937.

لكنّ الناصر باي طالب المقيم العام بحذف على الأقل الجملة ا
المتعلّقة بالاتّفاقيّات وكان "عذره" أنّ تلك الاتّفاقيّات لم تعد تس
للظروف الحاليّة.

إلاّ أنّ المقيم العام كان مصمّما على المحافظة على التصريح كاملا و
ذلك أصرّ الباي على أن يكون إمضاؤه مشفوعا بقبول السلط الفرن
برنامجا يتضمّن 18 مقترحا . أجاب المقيم العام أنّ الدولة الحامية لا ت
الإملاءات لكن لا تمانع من تقديم الباي برنامجه لمترجم السفارة. وقد أ
الباي برنامجه بالتنسيق مع الدستوريّين فأمضى عليه بنفسه إلى جانب و
عهده وبقيّة الأمراء الحسينيّين.

كانت مطالب الناصر باي جريئة دعّمت مطالب الحزب الدستوري وهي

1- مجلس تفاوضي ينتخب بالإقتراع العام يحظى بموافقة سموّ الباي

2- حكومة وزراؤها ومستشاروها تونسيّون مسؤولة أمام المجلس.

3- يختار سموّ الباي رئيس الوزراء وبدوره يشكّل الحكومة على غرار الدول العظمى.

4- يكون الوزراء تونسيّين وكذلك مستشاروهم. تعوّض كلمة إدارة بمصطلح الوزارة.

5- يفتح المجلس التفاوضي (البرلمان) أعماله بحضور الباي وعند تعذّر حضوره يكلّف من يراه كفئا بتعويضه.

6- يشرف الوزير الأكبر على ترأّس مجلس الوزراء ولسموّ الباي الحق في استدعاء هذا المجلس إذا اقتضت الحاجة.

7- توزيع القروض على التونسيّين بصفة عادلة.

8- فسخ عقود الأراضي التي اشتراها المعمّرون بأموال تونسيّة.

9- فسخ قانون التجنيس بالنسبة للتونسيّين بالنسبة لمن أدّوا الخدمة العسكريّة أو لم يؤدّوها.

10- لا يحمل الجنود التونسيّون إلاّ علم بلادهم.

11- إحترام الحبوس العامة والخاصة.

12- إجباريّة التّعليم.

13- إحداث جامعات بالمملكة التونسيّة وتنظيم بعثات للتلاميذ الحاصلين على شهادات عليا لإتمام دراستهم في العلوم العصريّة .

14- إحترام مشايخ الشرع ورجال القضاء والتّعليم.

15- تشجيع الحكومة التونسيّين على دخول المؤسّسات العموميّة وممارسة الفلاحة والتجارة الخ...

16- تطبيق القوانين الفرنسيّة المتعلّقة بالحريّات والصحافة والإجتماع.

17- النهوض بالأوضاع المعنويّة والماديّة للعائلة المالكة.

18- ترجع أوضاع العائلة المالكة بالنظر إلى سموّ الباي.

قدّم هذا البرنامج باسم العائلة الحسينيّة وقد تضمّن كلّ المطالب الدستوريّة لكن بأكثر صرامة ممّا يبشّر بتصلّب مواقف الحركة الوطنيّة.

واصل الباي مطالبه مؤكّدا على ضرورة إقالة الوزير الأكبر الطيّب الجلولي والطاهر خير الدين وخيرالله بن مصطفى وكاتب عام الحكومة (قبريال بيو) (Gabriel Puaux). كان الباي يتّهم وزيره الأكبر ووزير العدل بالخيانة مع الحرص على ضرب سلطته. أمّا الكاتب العام للحكومة فيعتبره بيدقا في يد هذين الوزيرين مع المساهمة في الحدّ من نفوذه خاصة في الميدان الديني. ولئن قبل الناصر باي تأجيل مناقشة برنامجه بعد مغادرة رئيس الجمهوريّة "ميلران" البلاد التونسيّة فإنّه أصرّ على إستقباله صحبة

وزراء جدد تعهد لهم فيما بعد مهمّة مناقشة برنامجه ونقاطه الثلاث عشرة. وقد ذهب الباي إلى أنّ اعتراضه على ضمّ البلاد وإلحاقها بفرنسا سيعتمد فيه على مساندة إيطاليا وإنجلترا.

لكنّ إيطاليا كانت تتجنّب الخوض في مشاكل الإيالة على عكس إنجلترا. فحسب الأمير الحسيني الطاهر كانت إنجلترا مساندة لمواقف الحزب الدستوري مع العمل على إعانته عل نيل استقلال البلاد وفق مبادىء تقرير الشعوب التي قادتها إلى التخلّي عن حمايتها على مصر. وفعلا ففي مظاهرة التونسيّين أمام قصر الباي بالمرسى كانت زوجة قنصل إنجلترا السيّدة "صارال" (Sarell) متواجدة ضمنهم مع ابنها. وكان المقيم العام "لوسيان سان" يتّهم قنصل إنجلترا بالتأثير على الناصر باي بواسطة عمر البكوش وهو من ثقاته والمشرف على إدارة أملاك "البارون درلنجي" (le Baron D'Erlanger) وهو إنجليزي كان من أكبر مقرضي الإيالة وصديق حميم للقنصل ويقطن ضاحية سيدي أبي سعيد[1] بالضاحية الشماليّة.

كان عمر البكوش خلال أزمة 5 أفريل متواجدا بالقصر إلى جانب أبناء الباي آملا في تعويض الطيّب الجلولي في خطّته.

أمّا المقيم العام فقد راسل وزارة خارجيّة بلاده بخصوص عدم ثقته في قنصل إنجلترا "صارال" لاتخاذه موقفا معاديا لفرنسا ومؤيّدا للوطنيّين التونسيّين وازدادت مخاوف المقيم العام خاصة أنّ ممثّل الحزب الدستوري بفرنسا فرحات بن عياد والحامل للجنسيّة الإنجليزيّة كان يرفع التقارير لسفير إنجلترا بباريس حول تطوّر الأوضاع بالإيالة التونسيّة في شهر أفريل 1922.

وقد كان الباي حسب ما شاع في الأوساط التونسيّة مقرّا العزم ومستعدّا للّجوء إلى القنصليّة العامة البريطانيّة لحمايته ممّا أقنع ممثّل

---

[1] تحوّلت دار البارون إلى قصر النجمة الزهراء وقد إقتنته الدولة التونسيّة في بداية القرن الواحد والعشرين.

فرنسا أنّ الدستوريّين والباي يعوّلون على إنجلترا لتحقيق مطالبهم خاصة بعد تخلّيها عن الحماية في مصر منذ فيفري 1922 ممّا يجعلها تساند استقلال تونس. وممّا زاد في تدعيم مخاوف الإقامة العامة نشر صحيفة "الدايلي تلغراف" اللّندنيّة حتّى قبل أزمة 5 أفريل مقالا أكّدت فيه على تردّي الأوضاع بالإيالة التونسيّة وعلى تراجع مكانة فرنسا بها.

ولئن تحصّلت السلط الفرنسيّة على تطمينات من الحكومة الإنجليزية كان الرأي العام في تونس على إقتناع خلال أزمة افريل 1922 أنّ إنجلترا تساند إلغاء الحماية الفرنسيّة على تونس ممّا زاد في تصلّب المواقف الوطنيّة.

حرصت فرنسا على اتّخاذ مواقف صارمة فلئن لم تفكّر في ضمّ الإيالة وإزاحة العائلة الحسينيّة أصرّت على تدعيم جيش الاحتلال فمنذ 6 أفريل 1922 (ورغم أنّه يعدّ 7138 جنديّا فرنسيّا و8650 تونسيّا و3131 من المستعمرات بمجموع 19463) طلب قائد هذه الجيوش من الوالي العام بالجزائر دعما عسكريّا قوامه فيلقين من الخيّالة. كما قرّر المقيم العام دعوة فوج من عسكر "السينغال" المرابط بقابس للتحوّل إلى العاصمة مع تعزيز آخر بفيلقين من هؤلاء العسكر من الجزائر أو حتّى من فرنسا؟

ومع الإستعداد لضرب الحركة الوطنيّة بالقوّة فكّر "لوسيان سان" في الطريقة التي استعملها الأميرال "بريار" مع محمّد الصادق باي فلم يستبعد تهديد الناصر باي بتعويضه بوليّ العهد الأمير محمّد الحبيب في صورة تشبّثه بموقفه.

ولكن قبل تطبيق هذه الوسيلة التي من الممكن أن يستغلّها الحزب الدستوري في دعوته للاستقلال وقع استغلال حاجة باي المحال (ولي العهد) محمّد الحبيب إلى المال حتّى يغيّر موقفه (تعهّده بعدم تعويض الباي عند خلعه) وقع التفكير في اللّجوء إلى تغيير التسلسل في الوراثة على العرش الحسيني وتقديم محمود باي "للحكم" وهو الذي أشار إليه محمّد صالح

واصل الناصر
1922 بتصريح إثر
إعطاء الإحتفالات
يرح وقبل إعلان
ضابطين يعملان
الدستوري بفحوى

سلّم الشاذلي
إنجلترا، رسالة الباي
تقدّم بها للمقيم
رئيس الجمهوريّة
الطيّب الجلولي وخ
ويطلب من الشعب

كانت الرسالة التي
مع توصيات المقيم
الأكبر ومدير المراسم و
العام في مراسلاته مع
مشروع الباي لتجنّب
المشروع "الساذج" لا
بخبثه وبهتانه على ال
"ميلران" بين 27 أفريل

هو ابن محمّد المنجي وحفيد
فانضمّ إلى عضوية اللّجنة
خاصة وقد لعب دورا هاما
الباي الرفت من وظيفته
وأساليبه توفي في 12 جانفي

اق وخوفا من عودة الشعب ولحماية العائلة
ن حالة الطوارىء دون الحصول على موافقة
رة الخارجيّة الفرنسيّة يخوّل له في الأوضاع
م الأمور إعلان حالة الطوارىء وذلك بإجراء
ت 1914 الذي أمضاه وقتئذ الباي.

وافقة سلطات بلاده فأصبح بإمكانه عند
طوارىء دون إمضاء الباي وقد فكّر في يوم
عدوه يحرّضونه على اعتقال قادة العزب
ائلته.

يّة التي يعود لها بالنظر تسيير الإيالة
ب تلك القرارات معتبرة أنّ تنازلات الباي
تعسفيّة خلال زيارة الرئيس الفرنسي

لباي لا يستنكف من استعمال أسلوب
ي قصره اصطحبته سريّة من "جنود
أنّ "فرنسا أهانها موقفه الذي جعلها
لإيالة".

تهديد وقد شاهد بعينيه "عسكر
تونسيّين، ومع تقدّم سنّه على التخلّي
أنّه لم ينشرها أمام الرأي العام مع
العام بعد الإخلالات التي لحقته
عة والتخلّي عن تعيّن وزرائه بنفسه
موافقة المقيم العام ممثّل الدولة

واصل الناصر باي سياسة الخضوع التي أمليّت عليه فأدلى في 19 أفريل 1922 بتصريح إتّفق على محتواه مع المقيم العام محرّضا فيه الشعب على إعطاء الإحتفالات المقامة على شرف الرئيس الفرنسي كلّ ما تستحقّه من بهج وقبل إعلان الإقامة العامة عن ذلك التصريح بادر الباي بتكليف ضابطين يعملان بقصره محمّد العيد والشاذلي خزندار بإعلام الحزب الدستوري بفحوى تصريحه وقد نشرته الصحافة فاطّلع عليه التونسيّون.

سلّم الشاذلي خزندار[1] الدستوريّين المجتمعين بمقر الحزب، بنهج إنجلترا، رسالة الباي التي تمّ فيها إعلام الحزب الدستوري أنّ المطالب التي تقدّم بها للمقيم العام قبلتها الحكومة الفرنسيّة وسيتمّ تبنّيها بعد زيارة رئيس الجمهورية "ميلران". كما أضاف الشاذلي خزندار أنّ الباي عزل الطيّب الجلولي وخيرالله بن مصطفى وقرّر التراجع في تخلّيه عن العرش ويطلب من الشعب إستقبال رئيس الجمهوريّة الفرنسيّة بكامل الحفاوة.

كانت الرسالة التي بلّغها الشاذلي خزندار للدستوريّن في مجملها تتناقض مع توصيّات المقيم العام رغم أنّ "لوسيان سان" وعد الباي بتغيّير الوزير الأكبر ومدير المراسم وقد أكّد ذلك "ميلران" أثناء زيارته لتونس. كما أنّ المقيم العام في مراسلاته مع المراقبين المدنيّين أوعز لهم أنّه "تعمّد" قبول مناقشة مشروع الباي لتجنّب كلّ ما من شأنه تعكير زيارة رئيس الجمهوريّة وأنّ ذلك المشروع "الساذج" لا يمكن له أن يتحقّق. وهكذا موّه المقيم العام المعروف بخبثه وبهتانه على الناصر باي حتّى يتجنب كلّ ما من شأنه تعكير زيارة "ميلران" بين 27 أفريل و6 ماي 1922. زار المقيم العام بعد العاصمة سوسة

---

[1] هو ابن محمّد المنجي وحفيد مصطفى خزندار لكنّه كان مغايّرا له تماما فكان وطنيّا مخلصا فانضمّ إلى عضويّة اللّجنة التنفيذيّة للحزب الدستوري فسجن بباردو لنشاطه السياسي خاصة وقد لعب دورا هاما في الربط والتنسيق بين الحزب والناصر باي ممّا كلّفه بعد وفاة الباي الرفت من وظيفته بالبلاط الحسيني. إشتهر بقصائده الحماسيّة المنتقدة للإحتلال وأساليبه توفي في 12 جانفي 1954 ودفن بالزلاّج.

صفاقس والقيروان وبنزرت وجربة وقد صرّح أنّ "الإستقبال العار[...]
خصّه به التونسيّون يبرهن على عزلة الحزب الدستوري وأنّ فرنسا باقية
بالإيالة إلى ما لا نهاية له؟

خرج "لوسيان سان" "منتصرا" من أزمة افريل 1922 في حين شعر الوطنيّون أنّهم والباي وقع التغرير بهم ممّا زاد في حالة القلق والإضطراب بالبلاد.

3. حكم محمّد الحبيب باي

توفّي الناصر باي في 10 جويلية 1922 بعد مرض أعجزه عن العمل عدّة أسابيع تعطّل فيها صدور الأوامر العليّة حتىّ أنّه وقع التفكير في إيجاد هيئة لها صلاحيّة مباشرة عند الإقتضاء لكنّ المشروع وقع إهماله.

لقد كان الناصر باي وطنيّا مخلصا صمد بقدر المستطاع في وجه السلطة الفرنسيّة وسيرث شجاعته ووطنيّته نجله المنصف.

خلف محمّد الحبيب، الناصر باي وتمّت مبايعته في 10 جويلية 1922 لكن راجت في البلاط الحسيني أخبار مفادها أنّ الباي المنصّب ربّما ليس هو صاحب الأولويّة في سلّم الوراثة على العرش الحسيني؟ إعتبر محمّد صالح المزالي[1] أنّ محمّد الحبيب كانت ولادته معاصرة لولادة ابن عمّه إسماعيل ابن علي باي وقد عقبت إحداهما الأخرى بعد مضي أيّام قلائل ولكن أيّ الأميرين الأكبر سنّا؟ كتب محمّد صالح مزالي: أطلعني المرحوم الشيخ محمد الكعاك محافظ الخزينة على قائمة في أعضاء البيت الحسيني محرّرة في عهد محمّد الصادق باي على ترتيب سنّهم فإذا بالأمير إسماعيل مقيّد بها قبل محمّد الحبيب ابن المأمون باي. وإذا راجعنا الأعداد القديمة من

---

[1] Mohamed Salah Mzali : l'Hérédité dans la dynastie husseinite évolution et [...]lations PP 55-56.

التقويم السنوي المسمّى بالروزنامة أو أعداد "النّزهة الخيريّة" التي سبقته نجد بها محمّد الحبيب مذكورا في قائمة الأمراء قبل إسماعيل غير أنّ هناك ميزا يلفت النظر وهو أنّ تاريخ ولادة كلّ فرد من البيت الحسيني مضبوط بالسنة والأشهر واليوم إلاّ بالنسبة للأمير محمّد الحبيب فإنّ الروزنامة تثبت له السنة فقط وتهمل الشهر واليوم حتّى لا يمكن التّنظير مع سواه. وهناك جدول يخصّ العائلة الحسينيّة نشره موظّف سام من السفارة الفرنسيّة (الإقامة العامة) نجد فيه ولادة الأمير إسماعيل مضبوطة بتاريخ السابع عشر من ديسمبر 1858 بطبعته الأولى وبتاريخ الخامس عشر من جانفي 1859 بطبعته الأخيرة وكأنّ التاريخ الناسخ أقلّ صحة من المنسوخ. أمّا ولادة محمّد الحبيب المرسومة بالجدول ببيان سنة 1858 دون زيادة إيضاح فلا يبعد أن يكون تاريخها المتوّقع الصحّة مضبوطا بتوّسطه بين التاريخين المنسوبين لولادة إسماعيل.

يظهر أنّ محمّد الصادق باي لمّا قرّب محمّد الحبيب إليه وأفرط في دلاله قدّمه على إسماعيل في مواكبه كأنّه هو الأسنّ، لأنّ الأمراء يقفون بحسب ترتيب أعمارهم وإن كان ذلك فلا شك أنّه بموافقة علي ولي العهد صراحة كانت أو ضمنيّة. وعلى كلّ حال فإنّ المسألة لم تقع إثارتها فيما يظهر وقت تنصيب محمّد الحبيب كولي عهد لمحمّد الناصر باي بعد مبايعته سنة 1906 وقد يكون ذلك مبنيّا على جهل التواريخ الحقيقيّة لولادة الأمراء. كما قد يكون مبنيّا على تجاهلها واعتبار أنّ ما سبق تقريره من محمّد الصادق باي في ترتيب المواكب منذ ما يقرب من نصف قرن صار هو الأساس المعتمد بقطع النظر عن صحّة مشروعيّته من عدمها وربّما استحسن إبقاء الأمور على ما هي عليه لما كان ينسب وقتئذ للأمير إسماعيل من الطيش والإنتساب إلى "الأوساط اليساريّة الأجنبيّة" والتودّد إلى بعض الصحفيّين أمثال "دستري" و"كولورا" حتّى صار ينعته بعضهم بعنوان "الأمير الجمهوري" (Le Prince Républicain) وذلك عدّة سنين قبل أن يظهر في

كتاب "جورج دوهاميل" (Georges Duhamel) تحت عنوان "الأمير جعفر" ولكن يبدو أنّ هذا الحنان تجاه محمد الحبيب يعود لشكوك حامت حول موت أبيه محمّد المأمون إذ يبدو أن محمّد الصادق لم يكن بريئا من دم أخيه فقد يكون دسّ له السمّ في قهوة كما فعل مع أخيه العادل ومع الجنرال رشيد ومع إسماعيل السنيّ وغيرهم... فحنانه لابن أخيه ربما كان شعورا منه بالذنب؟."

كان الباي الجديد نقيض سلفه فرفض منذ صعوده على العرش كل اتّصال بالحزب الدستوري وقادته خاصة بعد أن أكّد عليه المقيم العام وأخذ منه وعود بتجنّب الاقتراب منهم. وقد وعد محمّد الحبيب السلطة الفرنسيّة بالإلتزام بذلك حتّى قبل صعوده للحكم. وقبل "مبايعته" أمضى على مرسوم في 10 جويلية 1922 يقضي بتكوين مجلس أعلى للإيالة مهمّته تعويض الباي عند إقتضاء الحاجة في آداء مهامه العليا وفرض الإنضباط داخل العائلة الحسينيّة وربّما تغييّر نظام الوراثة. كان هدف "لوسيان سان" تجنّب خروج البايات مستقبلا على طاعة الدولة الحامية كما فعل الناصر باي.

كما قَبِل الباي الجديد الإمضاء على إصلاحات 11 جويلية 1922 على عكس سلفه الذي رفضها خاصة أنّ الحزب الدستوري قاومها لعدم جدواها.

واصل محمّد الحبيب إنصياعه لرغبات المقيم العام فأمضى على قانون 20 ديسمبر 1923 الذي يمنح التونسييّن تسهيلات للحصول على الجنسيّة الفرنسيّة. كما كان لهذا الباي ضلع في إجبار رئيس الحزب الدستوري الشيخ الثعالبي وأبرز مناضليه على مغادرة البلاد بعد تضييقات كبيرة مورست ضدّهم ممّا قلّص نشاط الحزب بصفة ملحوظة وفي سنة 1924 لمّا صعّد الحزب الدستوري نشاطه حرص الباي على تذكير فرنسا بوعودها بخصوص حمايته وعائلته معبّرا عن مساندته كلّ عمل تقوم به الإقامة

العامة لمنع تشويش الوطنيّين ولم يتردّد في التعبير عن رأيه مناهضا فكرة منح التونسيّين حكما ذاتيا وحتّى إجراءات تحرريّة في نطاق الحماية.

كما اعتبر التونسيّين غير مهيّئين بحكم ثقافتهم (عاداتهم وتقاليدهم) تقبّل مثل هذه الإصلاحات التي تُمكّن تونس من بعض المؤسسات الغربيّة لكنّها تبعد شعبها عن عاداته وتقاليده ودينه وتاريخه.

اتّخذت سلط الحماية سنة 1925 إصلاحات لم تستجب لطموحات الشعب التونسي في ميدان البلديات والقضاء بل كرّست وضعا "أتعس" ممّا كان فأجاب الحزب الدستوري بتنظيم إضراب بالعاصمة وبعديد المدن كصفاقس وبنزرت والمهدية وقابس وتوزر والكاف وسوق الإربعاء وسوق الخميس وضواحي العاصمة وعديد القرى بالإيالة. كما وقع تكوين وفد ضمّ 50 عضوا مثّلوا جلّ مناطق البلاد توجّه لمقابلة الباي الذي رفض مقابلته مكتفيا بتكليف قائد القصر بتلك المقابلة وبطبيعة الحال لم يتضامن مع مطالبهم رغم تدهور الأوضاع من جرّاء ممارسات سلط الحماية التعسفيّة.

لم يحرّك الباي ساكنا إلاّ عندما حرص "إميل مورينو" (Emile Morinaud)، النائب الفرنسي عن مقاطعة قسنطينة، على تجنيس يهود تونس وذلك باعتبارهم من الخاضعين لسلطته. لكن سرعان ما غيّر رأيه فقابل "مورينو" مقتنعا بحسن نيّته في إدخال تعديلات على مشروعه. واصل الباي محمّد الحبيب تطبيق إملاءات السلط الفرنسيّة فأمضى دون تردّد في 29 جانفي 1926 على القوانين الإستثنائيّة المعروفة بالجائزة (Les décrets scélérats) فتمّ تلجيم الصحافة ومنع التظاهر مع ضبط نوعيّة الجرائم والجنح السياسيّة بأكثر ما يمكن من التعسّف.

كما سكت الباي في 23 نوفمبر 1925 عند تركيز تمثال "الكردنال لفجيري" (Cardinal Lavigerie) (الذي أفنى عمره في محاولة تمسيح مسلمي

شمال إفريقيا) بمدخل المدينة العتيقة حاملا صليبا كبيرا فكان من واجب كالمسؤول الأوّل على ديانة شعبه الإعتراض ولو شكليّا.

ولمّا زاد المقيم العام "لوسيان سان" في التضييق على الوطنيّين استنجد بسموّ الباي فجعله يمضي على قانون 6 ماي 1933 والذي يخوّل للسلط إبعاد التونسيّن وخاصة الوطنيّن في قبيلة أو دوّار أو أي جهة يعيّنها المقيم العام لوضع حدّ لكلّ عمل موجّه ضدّ الباي وعائلته والدولة الحامية وسلط الحماية وكذلك القيام بدعاية سياسيّة أو دينيّة وكلّ ما من شأنه تعكير الأمن العام.

وقد وقعت في عهد هذا الباي ثورة مصطفى كمال أتاتورك الذي أبطل السلطنة سنة 1922 وألغى الخلافة الإسلاميّة سنة 1924 فزالت بحكم الضرورة آخر صلة بقيت تربط بين تونس ودار الخلافة وصار الدعاء على المنابر يوم الجمعة باسم الباي. كما لم يبق شيء بعد 1924 من آثار العهد العثماني بتونس سوى بعض الجمل المحرّفة عن اللّغة التركيّة يحيي بها الباش شاطر دخول الباي لبيت العرش في مفتتح المواكب الرسميّة وبعض البيانات باللّغة التركيّة أيضا تُعطى للمصلّين في الجوامع الحنفيّة وبطبيعة الحال لا يفهم الحاضرون منها شيئا.

توّفي محمّد الحبيب باي في 11 فيفري 1929 وجلس خلفه أحمد باي على العرش الحسيني في نفس اليوم.

4. أحمد باي والإنصياع لأوامر الاستعمار

اعتقد التونسيّون والوطنيّون بالخصوص أنّ عهد التخاذل والإنصياع لأوامر الإقامة العامة ولّى إلاّ أنّ الباي الجديد ستصدمهم مواقفه وتضربهم في الصميم.

افتتح المقيم العام موكب التنصيب بخطاب وبتوسيم أحمد باي ثمّ دخل المجلس الشرعي للمبايعة وتمّ ذلك ببيت البلار بقصر باردو ثمّ انتقل أحمد باي للقاعة الكبرى الفسيحة التي تأوي وفود المبايعين.

إعتقد بعض الصحفييّن الأجانب أنّ ما يحصل شبيه بالتبريك في الكنائس عند تتويج ملوكهم فقالوا: "إنّ المقيم منح الباي الولاية السياسيّة ومشائخ الإسلام الولاية الدينيّة" وقد تباهى بذلك أحد الشيوخ قائلا: "أنا أقوى من الباي لأنّي أولّيه وإذا كنت أولّيه ففي قدرتي أن أعزله". لذلك لمّا انتهى المقيم العام من أعماله قال لأحمد باي: "والآن إذا ظهر لكم اِئذنوا للمشائخ بالدخول لإتمام التنصيب الديني". لمّا تلقى البيعة من الخاصة والعامة تعمّد ترك ذلك الشيخ آخر المبايعين إحتقارا له ممّا يدلّ على شدّة حقده وممّا سيأتي من أفعاله أخطر وأتعس.

لئن لم تكن فترة اعتلائه العرش جدّ طويلة (13سنة) فقد أسندت ولاية العهد خلالها لأربعة أمراء على التعاقب وهم: محمود بن محمّد العادل باي والطاهر بن محمّد الهادي باي والبشير بن محمّد الهادي باي والمنصف بن محمّد الناصر باي.

كان هذا الباي متغطرسا حتّى مع جيرانه فلمّا أصبح بايا أمر عائلة الشريف (رغم تقدير سكّان المرسى لها باعتبارها من سلالة الرسول) بإغلاق نافذة منزلها المقابلة لقصره و قد أعادت فتحها بعد موته.

كان أحمد باي شبه أُمّي[1] حتّى أنّ وليّ عهده الثاني الطاهر بن محمّد الهادي باي ويعتبر (علاّمة بالنسبة له) لحذقه اللّغتين العربيّة والفرنسيّة

---

[1]كان أحمد باي طويل القامة ولم يكن يخلو من خور إذ كان يؤمن بأقوال العرّافين والأولياء والمنجّمين. وكان يقرأ العربيّة بصعوبة إذ يعرف الفاتحة وبضعة سور من القرآن لكنّه لا يكتب ولا يفهم أيّة لغة أجنبيّة وكان بلاطه شبيها به. ولئن لم يكترث بشؤون البلاد والعباد لم يهمل في المقابل شؤون أملاكه الخاصة التي كان يعرف كيف يتصرّف فيها بكلّ عناية؟!.

كان يشكو جهل الكثير من أفراد البيت الحسيني وعدم إعتنائهم بتعليم أولادهم حتّى فكّر في سنّ قانون جديد لضبط الوراثة في العائلة يتمثّل في إسقاط حقّ الأمير في الوراثة إذا بلغ الثانيّة عشر بدون التحصيل على الشهادة الإبتدائيّة وإذا بلغ الثامنة عشر بدون التحصيل على الباكالوريا أو التطويع من جامع الزيتونة وبذلك تحصل فائدتان وهي رفع مستوى الأمراء والتخفيف على الميزانيّة بتقليل عددهم لكنّه مات قبل ارتقائه العرش فلم تسمح له الظروف بتنفيذ فكرته بشأن الوراثة.

وقد كان وليّ العهد هذا شخصيّة مثيرة للإنتباه لازال من عرفه من سكّان المرسى الذين بقوا على قيد الحياة يتذكّرون نوادره فقد كان يتظاهر بالأفكار الشاذّة والمواقف المخالفة للمألوف ومن نوادره أنّه سمّى كلبه "كلمنسو" (Clemenceau) على اسم رئيس الوزراء الفرنسي الذي قاد بلاده للإنتصار في الحرب الكبرى ولم يكف عن مناداته بذلك الإسم بالشوارع إلا بعد الضغط عليه و تهديده بقطع جرايته.

كان أحمد باي وحسب معاصريه ثقيل الظلّ فمن الأعمال التي تضحكه جلب أحد المساكين العاملين بقصره بالمرسى فيأمر إثنين من خواصه بوضع يديهما (الأوّل ثمّ الثاني) فوق رأس ذلك المسكين ثمّ ينهال عليه ضربا وكم يسرّ عندما يتوجع ذلك "المغبون" خاصة أنّ "كفّ" (بل خفّ) الباي غليظة كغلظة مزاجه ثمّ يأمر غيره قائلا: "صطكولوا" وهكذا يذوق المسكين العذاب والباي يقهقه غبطة وسرورا !.

كما لم يستنكف أحمد باي من معارضة تعاليم القرآن لإرضاء شهواته الجنسيّة وقد شاع في ضاحيّة المرسى أنّه ورغم أنّ الله يحرّم الزواج من الأختين "إلاّ ما سلف" (فحتّى وإن طلّق الأخت الأولى فمادامت على قيد الحياة يحرّم عليه الزواج من أختها) أفتى له أحد المشائخ (وكم كثرت الفتاوى في عهده) أنّه بإمكانه "قتل" زوجته (التي مازال يريدها) "وهي حيّة" وذلك بأن يفصلها تماما عن أختها بتخصيص جناح لها في قصره بعيدا عن

أختها زوجته الأولى فلا تختلطان وممّا يدعم ما شاع أنّ قصره (ولازال قائما في شكله على الأقل) به رواق (مجاز) طويل يتنقّل بواسطته بين الأختين وهو إلى الآن قائم تمكن مشاهدته وكأنّه "قنطرة" على نهج علي باش حانبة بضاحية المرسى قبالة أقواس السوق البلدي غير بعيد عن مقهى الصفصاف!.

نقول هذا لنبيّن أنّ ما اقترفه هذا الباي في حقّ شعبه يبدو عنده "عاديًا" لا يقلق مضجعه.

لمّا جلس أحمد باي على كرسي العرش الحسيني كانت الحركة الدستوريّة في "سبات" بعد اتّخاذ "لوسيان سان" الإجراءات التعسفيّة لسنة 1926.

لم تكتفي سلط الحماية بتلك الإجراءات "الجائرة" بل تعمّدت تنظيم مؤتمر ديني: "المؤتمر الأفخارستي" في بلد سواد شعبه مسلما أرضه انطلقت منها جيوش الفتح الإسلامي نحو بلاد المغرب وصقليّة.

إنعقد المؤتمر الأفخارستي (eucharistique) في شهر ماي 1930 بقرطاج بمساهمة كبيرة من الكنيسة المسيحيّة وممثّلها مطران قرطاج "لوماتر" (Le Maître). ورغم تبنّي فرنسا منذ 1905 اللائكيّة بفصل الكنيسة عن الدولة ساندت سلط الحماية إنعقاده بتقديم دعم مالي قدره 20 مليون فرنكا مساهمة في إنجاحه.

رفض التونسيّون إقامة هذا المؤتمر وقد اعتبروه ظاهرة مريبة هدفها ضرب مقوّمات الشعب التونسي الدينيّة والحضاريّة.

وممّا زاد في غضب التونسيّين وجود أسماء شيخ الإسلام والباش مفتي ضمن القائمة الشرفيّة للمؤتمر. أمّا أحمد باي فقد عهدت له سلط الحماية بمنصب الرئيس الشرفي لهاته التظاهرة المعادية للإسلام والمسلمين. وقد استغلّت السلط الفرنسيّة وجود الباي على رأس هذه القائمة لتبرّر تلك

التظاهرة الدينيّة المنافية لقوانين فرنسا أمام البرلمان ورغم دعوة الحزب الدستوري أحمد باي للتّخلي عن مساندته للمؤتمر الأفخارستي خاصة أنّ رعاياه مسلمون يعيشون في بلد عريق في الإسلام لم يحرّك ساكنا مواصلا تطاوله (وهو المسؤول الأوّل على الدين الإسلامي) على المشاعر الدينيّة لشعب كامل.

أمّا شيخا الإسلام الباش مفتي المالكي الطاهر بن عاشور وشيخ الإسلام الحنفي حميدة بيرم فقد كذّبا ما ورد في صحيفة "الدبيش تونزيان" (La Dépêche Tunisienne) أنّهما طلبا وضع اسميهما ضمن القائمة الشرفيّة للمؤتمر الأفخارستي.

لكن يبقى موقف حميدة بيرم "محيّرا" (حتّى لا نقول مشكوكا فيه) خاصة أنّ جريدة "النّهضة"[1] رغم أنّها ليست جريدة الحزب الدستوري اتّهمته بأنّه سعى بنفسه ليكون اسمه موجودا ضمن القائمة الشرفيّة للمؤتمر الأفخارستي ورغم خطورة هذه الإتّهامات بالنسبة لشيخ الإسلام لم يقم بتكذيب صريح وصارم لتوضيح موقفه ورفع كلّ إلتباس وتهم.

كما لم يحرّك أحمد باي ساكنا عند تنظيم سلط الحماية الإحتفاء بخمسينيّة الحماية في ماي 1931 تعبيرا عن عزمها إرساء نفوذها بالبلاد التونسيّة فاستاء التونسيّون خاصة أنّ تلك التظاهرة كلّفت الميزانيّة المموّلة من ضرائب الشعب 300 مليون فرنكا.

عبّر الشعب عن غضبه من هذا الاحتفال "المشؤوم" بعديد الطرق فتلقّى أحمد باي، على غرار المقيم العام رسالة "مجهولة" جاء فيها: "نعلمكم أنّنا نكتب هذه الكلمات بدمائنا لنحذّركم أنّنا أقسمنا قتل كلّ من يساهم في الإحتفاء بالخمسينيّة التي تريد فرنسا تنظيمها في بلد مسلم. وسنكون فاعلين".

---

[1] جريدة الحزب الإصلاحي الذي انشقّ أعضاؤه عن الحزب الدستوري سنة 1921.

كما حرصت سلط الحماية على تدعيم الجالية الفرنسيّة بالإيالة ضدّ "الخطر الإيطالي" فاتّخذت قانون 20 ديسمبر 1923 ممّا سمح بتجنيس كلّ أجنبي مولود بالإيالة التونسيّة أو ولد أحد أبويه بها. لكنّ الخطر بالنسبة للحزب الدستوري والوطنييّن والشعب عامة هو فتح باب التجنيس أمام التونسييّن المسلمين إذ مُنح كلّ تونسي مسلم حق الحصول على الجنسيّة الفرنسيّة إذا كان حاملا لشهادة الباكالوريا أو للدبلوم الصادقي أو ما يعادله من شهادات عربيّة...

لئن لم تكن حملة الحزب الدستوري كبيرة ضدّ قانون 20 ديسمبر 1923 بحكم العدد الضئيل للتونسيّين المتجنّسين كان ردّ الفعل كبيرا عندما حاولت سلط الحماية دفن المتجنّسين بالمقابر الإسلاميّة.

انطلق هذا الإعتراض سنة 1930 بأكودة وحمّام سوسة بالساحل ثمّ ببنزرت إذ إعترض الأهالي في 31 ديسمبر 1932 على دفن متجنّس في مقبرة المسلمين مجبرين السلط على نقله إلى مقبرة "الأوروبييّن" خاصة أنّ مفتي بنزرت إدريس الشريف أفتى أنّه وفق التعاليم الإسلاميّة يعتبر المتجنّس مرتدّا لا يجوز دفنه في مقابر المسلمين.

وللتصدّي ومعارضة هاته الفتوى عملت سلط الحماية على التوجّه إلى المحكمة الشرعيّة أي أعلى سلطة دينيّة (وفقهيّة) في الإيالة. وضع الوزير الأكبر الهادي الأخوة بتناغم مع المقيم العام وشيخي الإسلام المالكي محمّد الطاهر بن عاشور والحنفي محمّد بن يوسف "إجراءا" القصد منه عدم صدم مفاتي الشرع في "قناعاتهم الشخصيّة" وللمحافظة على ماء الوجه أمام الرأي العام التونسي المسلم فلم يطلب منهما تبرير التجنيس بل السماح بدفن المتجنّسين "التائبين" بالمقابر الإسلاميّة. وقد انحصر السؤال المطروح في: ما رأيكم في مسلم تونسي تجنّس بجنسيّة دولة أجنبيّة والتي لا تتطابق أحكامها (قوانينها) مع الشّرع ثمّ أعلن توبته فهل توبته مقبولة وهل بالإمكان دفنه بالمقابر الإسلاميّة؟

جمع محمّد الطاهر بن عاشور ومحمّد بن يوسف يومي 3 و4 أفريل 1933 مجلس الشرع المالكي والحنفي وتمّت الإجابة بنعم (إباحة الدفن) على سؤال سلط الحماية.

لكنّ "هذه التوبة" لم تكن مشفوعة بشروط بل وقع الإكتفاء بإعلان شفوي من قبل "المتجنّس التائب" عن "تنازله" عن الجنسيّة الفرنسيّة مع الشهادة أمام القاضي.

لكنّ موقف المشائخ الغامض لم يرض سلط الحماية ولا الوطنيّين التونسيّين الذين اعتبروه مساندة لموقف الإقامة العامة فندّدوا بمواقف مشائخ الشرع مع رفض صلاة الجمعة تحت إمامتهم في 14 أفريل 1933 بجامع الزيتونة. كما ألقى تونسيّون خطبا عنيفة ضدّ شيخ الإسلام الحنفي محمّد بن يوسف وخاصة المالكي محمد الطاهر بن عاشور بحكم إنتماء سواد الشعب التونسي إلى المذهب المالكي وطالب طلبة جامع الزيتونة بإقالته من منصب إدارة الجامع الأعظم[1].

كما سخط الوطنيّون والتونسيّون عامة على الباي المسؤول الأوّل على حماية رعاياه ودينهم فتظاهر السكّان يوم 8 أفريل 1933 بإيعاز من الحزب الدستوري عند زيارة أحمد باي أسواق المدينة بمناسبة عيد الإضحى وأغلق التّجار دكاكينهم تعبيرا على رفض الشعب فتوى مشائخ الشرع. ولعلّ انتشار الإحتجاجات قد أجبر الباي على قبول وفد ضمّ ستّة أعضاء من المتظاهرين عبّروا عن رفضهم لتلك الفتوى. وقد لعبت جريدة "لكسيون تونسيان" (L'Action Tunisienne) ومحرّروها أمثال الدكتور محمود الماطري ورئيس تحريرها الحبيب بورقيبة دورا في دفع التونسيّين للتصدّي لدفن المتجنّسين بالمقابر الإسلاميّة حتّى أنّ أحمد باي بعد تشاور مع نائب الإقامة العامة

---

[1] أنظر: . Ali Mahjoubi : Les origines du mouvement national en Tunisie 1904-1934- PP 486 – 493

"بونزن" (Bonzon) قبل مقابلة الحبيب بورقيبة الذي قدّم للباي "أخلص احتراماته وقد أبلغه أنّ الشعب التونسي يضع ثقته في الله وفي الملك".

لم تكن مقابلة المحامي الحبيب بورقيبة وأحمد باي الأولى فقد جاء في مذكّرات الدكتور محمود الماطري ص 38 ما يلي: "تظاهر أحمد باي لمّا كان وليّا للعهد بالوطنيّة فتمكّن من التمويه على بعض الناس منهم صديقي الحبيب بورقيبة إذ وعده بتعيينه وزيرا للعدل حال اعتلائه العرش الحسيني. قابلت بورقيبة يوم مراسم مبايعة الباي عائدا من باردو فاستغربت الأمر خاصة أنّه كان واضعا فوق رأسه شاشيّة (بالكوبيتة) تتدلّى منها شرابة سوداء من الحرير إلى منتصف ظهره وكأنّه من أعيان البلاط الحسيني فقلت له: "ها أنت أصبحت من بلاط البايات؟ أجابني نوعا ما متحرّجا والإبتسامة تعلو محيّاه لازلت واثقا ومتفائلا بالباي الجديد. إلاّ أنّ هذا الأخير وبمجرد بلوغه العرش تنكّر للمحامي الشاب المتمرّن خاصة أنّ انخراطه في العمل "الوطني" جعل منه شخصيّة يشتبه فيها. وهكذا نزع بورقيبة شاشيّة "المراسم" مرتديا الشاشيّة المجيدي التي اعتمدها التونسيّون "المتحضرون" منذ جيل البشير صفر".

لكنّ قضيّة التجنيس كانت "ضارّة نافعة" إذ أجبرت الحزب الدستوري على النهوض من سباته والحرص على تأطير التحرّكات الإحتجاجيّة ممّا جعل المقيم العام "منصرون" يطلب من أحمد باي في 6 ماي 1933 التوقيع على أمرين يقضيان بفرض الرقابة الإداريّة على الوطنيّين وتسليط إجراءات قمعيّة متشدّدة على الصحف التونسيّة الناطقة بالفرنسيّة.

لكنّ تواطيء الباي مع سلط الحماية لم يمنع الحزب الدستوري من تنظيم مؤتمر انعقد بنهج الجبل بالعاصمة يومي 12 و13 ماي 1933 تمّ التأكيد فيه على أنّ رسالة الحزب الدستوري تقتضي السير بالشعب التونسي نحو التحرير الذي أصبح محتّما وأنّ هدفه السياسي يرمي لتحرير الشعب التونسي والحصول على دستور يحفظ الشخصيّة التونسيّة وسيادة الشعب. وقد حرصت اللّجنة التنفيذيّة وهي قيادة الحزب على إدخال حيويّة على تركيبتها

بإقحام عناصر جديدة إلتمست فيها من خلال كتاباتها في "صوت التونسي" (La Voix Du Tunisien) و"العمل التونسي" (L'Action Tunisienne) وطنيّة حقيقيّة مع مواقف جريئة تبلورت خلال أحداث التجنيس فانضمّ لقيادة الحزب الدستوري كلّ من الدكتور محمود الماطري[1] والأخوين الحبيب ومحمّد بورقيبة والطاهر صفر والبحري قيقة وعلي بوحاجب.

تمسّك قدامى اللّجنة التنفيذيّة (رغم وطنيّتهم وإخلاصهم) أمثال أحمد الصافي وصالح فرحات ومحي الدين القليبي... بسياسة التريّث والإنتظار في حين عمل المنخرطون الجدد على تشريك الشعب في النضال حتّى وإن أدّى ذلك إلى التصادم مع سلط الحماية فانشقّوا وعقدوا مؤتمرا بقصر هلال في 2 مارس 1934 أفرز ميلاد الحزب الحرّ الدستوري التونسي الجديد وانتخب الدكتور الماطري رئيسا والحبيب بورقيبة أمينا عاما مع عضويّة كلّ من محمّد بورقيبة والطاهر صفر والبحري قيقة.

بادر قادة الدستور الجديد بالإتّصال بالقواعد في عديد المناطق ممّا جعل المقيم العام الجديد "مارسال بيرتون" (Marcel Peyrouton) يأمر في 3 سبتمبر 1934 باعتقال كلّ من محمود الماطري والأخوين الحبيب ومحمّد بورقيبة وإبعادهم إلى "برج البوف" (Le Boeuf) في أقصى الجنوب التونسي.

نظّم التونسيّون بما في ذلك قادة اللّجنة التنفيذيّة للحزب (القديم) مظاهرة كبيرة جمعت سائر التيّارات السياسيّة الوطنيّة احتجاجا على الإجراءات الزجريّة التي قمعت بواسطتها السلط الاستعماريّة الشعب التونسي وجاء في "الإرادة" جريدة اللّجنة التنفيذيّة في 4 سبتمبر 1934 ما يلي: "لقد كان أوّل أمس يوما رائعا لم تشهد مثله البلاد... وقد قرّر الحزب الإحتجاج على هذه الأوامر الإستثنائيّة بإقامة إحتجاج بالمرسى والذهاب إلى مقرّ الإمارة لإظهار آلام الأمّة لسموّ أميرها الجليل... وما أن أُعلن هذا القرار

---

[1] لم يكن محمود الماطرى حاضرا خلال المؤتمر.

حتّى هرع الناس جماعات نحو بلدة المرسى ومنهم من امتطى الأرتال ومنهم خلق كثير ذهب إليها راجلا. تقدّم الأستاذ الصافي[1] بين يدي الجناب العالي وبسط لسموّه الحوادث التي تسبّبت عن الأوامر والتأثير العميق الذي كان لها في نفس الأمّة".

يمكن أن نتساءل عن سبب توجّه الوطنيّين لمقابلة أحمد باي رغم اقتناعهم بأنّه ليس من مناصري القضيّة الوطنيّة؟

حرص الوطنيّون التونسيّون على التّأكيد على أنّ تونس لها من مقوّمات السيادة ما يجعلها تستحق دستورا يمنحها الحريّة وأنّ للبلاد شخصيّة حقيقيّة يمثّلها الباي الذي رغم خضوعه واستسلامه وتعاونه مع سلط الحماية لتحقيق مشاريعها القمعيّة يبقى رمزا لا يستهان به من رموز السيادة التونسيّة التي لا بدّ من إبرازها لتفنيد مزاعم المستعمرين الذين يدّعون أنهم وراء مشروع "التنوير" الذي ينوون تحقيقه.

وفعلا لم يحرّك أحمد باي ساكنا رغم وعده للمتظاهرين بالتدّخل لفائدة المبعدين لذلك وبمناسبة الإحتفال بليلة القدر في غرة جانفي 1935 تظاهر التونسيّون بجامع الزيتونة مذكّرين الباي بالوعد الذي قطعه على نفسه يوم 4 سبتمبر 1934 بالمرسى بخصوص التدّخل لفائدة المبعدين. لكن حصل العكس إذ اغتنم " بيروتون " هذا الحدث لإيقاف الطاهر صفر والبحري قيقة وصالح بن يوسف والهادي شاكر والحبيب بوقطفة من الدستور الجديد ومحي الدين القليبي ومحمّد صالح كركر وعلي بن حسين بوكراعة وخميّس بن الصادق بلحسين ومحمود التعبوري من الحزب القديم وإبعادهم أيضا إلى "برج البوف".

---

[1] أنظر مقالنا: أحمد الصافي نشاطه السياسي وقيادته للحزب الحرّ الدستوري في "روافد" مجلّة المعهد الأعلى للحركة الوطنيّة العدد السادس 2001.

وحتّى الإفراج عن المبعدين وإعادة حريّة الصحافة والإجتماع لم يكن لأحمد باي دور فيها بل بمبادرة من المقيم العام الجديد "أرمون قيون" (Armand Guillon) ولحرص فرنسا التي تمرّ بأوضاع دقيقة إحلال الهدوء بمستعمراتها.

وبصفة عامة لم يحرّك الباي ساكنا حتّى بعد الأحداث الداميّة في أفريل 1938 والتي أدّت إلى سقوط عديد الضحايا في صفوف التونسييّن وإلقاء القبض على عشرات الآخرين بل قام بالإمضاء على الأوامر التعسفيّة الصادرة في جويلية 1938 وقد أسفرت عن خنق الصحافة التونسيّة وتشديد التشريع الخاص بالجمعيّات والإجتماعات العموميّة...

وشهد أحمد باي في آخر مدّة "تواجده" على العرش إندلاع الحرب العالميّة الثانيّة وتوفي في 19 جوان 1942.

5. المنصف باي والتحام الشعب بالعرش الحسيني

أ- شخصيّته

بويع المنصف باي في 19 جوان 1942 وكان آخر من تولّى العرش من الحسينيّن المولودين قبل انتصاب الحماية في 4 مارس 1881.

لم يتأسّف التونسيّون على وفاة أحمد باي (كانت موته إثر نزيف دماغي) لما عانوه من جور سلط الحماية وتخاذله تجاه قضيّة الوطن.

لمّا كان المنصف باي أميرا للعرش كان يقطن بداره المتواضعة الكائنة بمرسى المدينة (Marsa Ville) ولم يكن له كثيرا من الأملاك على عكس سلفه فعاش من حصّته في القائمة المدنيّة حتّى أنّه عانى من بعض الضيق في نهاية كلّ شهر. كان الأمير المنصف يركب قطار (ت.ج.م) للذهاب إلى تونس. إلاّ أنّ وسيلة نقله المفضّلة كانت عربة (الكاليس) العارية يجرّها حصان ويقودها بنفسه.

تزوّج المنصف باي أربع مرّات دون الجمع بين زوجاته تزوّج أوّل مرّة من زاكي ابنة محمّد الهادي باي وقد تمّ زواجه في حياة أبيه وأنجب أربعة أبناء ولمّا توفيّت زوجته إقترن بزوجة ثانية زبيدة عزوز من سلالة الولي الصالح سيدي علي عزوز ولم ينجب منها أبناءا وقد كانت ذات طباع صعبة فلم تنسجم مع البلاط الحسيني ومع زوجها وقد غذّت نار هذا الخلاف بدهاء وصيفتها (ما يعرف "بالمربية" أي الخادمة) الخاصة عربية القليبي.

كانت عربية نموذجا من بنات الشعب طويلة سمراء ذات عيون سوداء وابتسامة ساحرة تنفرج عن أسنان ذهبيّة وكان المنصف باي معجبا بطريقة كلامها العالية والصريحة والمتوحّشة أحيانا (قبيحة بالدارجة). وما فتئت عربية أن عوّضت سيّدتها في قلب الأمير وفي فراشه ثمّ من عشيقة أصبحت زوجته الشرعيّة[1] .(تزوّج المنصف باي بالأميرة حبيبة قبل عربية لكن سرعان ما طلّقها).

كان للمنصف باي ثلاثة أبناء وبنت مات كبير أبنائه شابا. الثاني رؤوف وكان مغرما بسيّارات السباق وبالصيد والخيول.. أمّا عمر فكان شابا تقيّا متعلّما ولم يؤثّر على المنصف باي أيّام حكمه.

ولمّا اعتلى المنصف باي العرش وجد كميّات ضخمة من الحلويّات والأقمشة والملابس ومختلف الحاجيّات أعدّها سلفه للإحتفال كأبهى ما يكون بزواج ابنه كمال فقام المنصف باي بتوزيعها على أمراء البيت الحسيني وفقراء المرسى ممّا زاد في شعبيّته.

ويبدو أنّ الإقامة العامة لم تكن مرتاحة له منذ أن كان وليّا للعهد خاصة وهي على علم أنّه وراء مساندة أبيه للحركة الوطنيّة والدستوريّين لذلك عندما طلب تشغيل صالح القليبي أخ عربيّة بالبريد لم تقع الإستجابة لطلبه المتواضع.

---

[1] ذكره سعيد المستيري: المنصف باي الحكم والمنفى ص 30.

ردّ الباي الفعل عندما إرتقى العرش فعيّنه ضابطا (فسيان بالدارجة) في بلاطه رغم بساطة مستواه التعليمي.

تميّز المنصف باي على سلفه وعلى عديد البايات فقد كان يقرأ ويكتب العربيّة ويقرأ ويفهم الفرنسيّة إذ تابع شوطا لا بأس به من دروس الصادقيّة مع التّتلمذ على أساتذة خصوصيّين مثل حميدة بيرم. لكنّه لم يكن مطّلعا على الثقافة والشؤون الدوليّة رغم إكتسابه خبرة بشؤون الإيالة منذ عهد والده.

كان المنصف باي ذكيّا عرف كيف يقوم لنفسه بدعاية سياسيّة أكسبته شعبيّة كبيرة غذّاها بتوزيع المال على الفقراء وختان البعض من أبنائهم وإلغاء تقبيل اليد...

كان المنصف باي يبحث على طريقة ذكيّة تسرّ رعاياه وتزيد في شعبيّته فخلال الحفل الرسمي لتنصيبه بباردو وأمام الجميع أقال فورا الموظّف السامي محمّد بلخوجة مستشار الحكومة ويبدو أنّه نصح المقيم العام "لوسيان سان" بخلع أبيه الناصر باي وتعويضه بمحمّد الحبيب. لازم محمّد بلخوجة بيته إلى مماته. أمّا الثاني (صديق فرنسا) فهو محمّد سعد الله شيخ المدينة لكنّه عاد إلى الساحة السياسيّة بعد نفي المنصف باي (وسيحاكم بعد الإستقلال).

وبعد أيّام من تنصيبه وبمناسبة السنة الدراسيّة وأثناء حفل توزيع الجوائز في المعهد الصادقي حرص على حضور المدرّسين والشعراء والمثقّفين تقديرا لهم. كما اِلتقى بالحرفيّين والتجّار.

زار الباي الأضرحة الكبرى ومقامات الأوليّاء في تونس وضواحيها وحتّى في الوطن القبلي وكانت تصحبه فرق الكشّافة والموسيقى النحاسيّة والجمعيّات الرياضيّة وقد كانت الكلمات التي يلقيها ذات طابع حماسي تذيعها مضخّمات الصوت يضمّنها "رسائل" إنتقاد لفرنسا ممّا يزيد في تعلّق

الشعب به فقد سبق الباي عصره في استعمال أساليب دعائيّة كان الأوّل من البايات الذي وظّفها لخدمة شعبيّته. ومن الأدلّة على حبكه ربّما فطريّا أساليب الدعاية تكليف كلّ من سعيد بودربالة والبشير الرصايصي بتنظيم شبه معرض إشهاري لصوره كلّ مساء في أحد أحياء المدينة مع بيع بعضها لفائدة الجمعيّات الخيريّة التونسيّة.

ب. الحرص على فرض نفسه

بعد أقلّ من شهرين من ارتقائه العرش الحسيني إستقبل المنصف باي في بداية شهر أوت رسميّا ممثّلي الحزبين الدستوريّين (القديم والجديد) وعبّر عن قلقه للخلافات القائمة بينهما مؤكّدا على ضرورة الوحدة تحت ظلّه بطبيعة الحال. وقد كان المنصف باي حريصا على ربط الصلة بالشخصيّات الوطنيّة فمنذ الأسبوع الأوّل لتقلّده مهامه استدعى الدكتور محمود الماطري (أحد مؤسّسي الدستور الجديد ورئيسه بين 1934 و1937) وطلب منه مدّه بمشروع يلخّص أبرز الإصلاحات التي يراها ضروريّة ومعقولة حتّى تقبلها حكومة الماريشال "بيتان" (Pétain).

لم ترق تحرّكات الباي الجديد للمقيم العام (استيفا) (Esteva) وللمراقبين المدنيّين، خاصة بعد تأكيده على القيّاد عند الإجتماع بهم بدار الباي "قصر الحكومة"، أنّهم ممثّلوه لذلك إذا أُزعجوا عليهم إعلامه بذلك دون تردّد.

إجتمع الباي بالمقيم العام في 11 أوت بالمرسى وكان مصحوبا "بلاموت" (La Motte) المكلّف بالعدالة والعقيد "بينار" (Pinard). بادر المقيم العام (عملا بنصائح قدماء العاملين بالإقامة العامة والمطّلعين على ماضي الباي وتأثيره على أبيه) بإهداء العاهل الحسيني ألماسة مركبة على الذهب الأبيض وبعد قبولها وقع الخوض في مسألتين: مذكّرة طلبات ومصير المساجين السياسيّين.

قدّم المنصف باي إلى المقيم العام رسميّا مذكرة تحتوي ستة عشرة نقطة لتسليمها إلى المارشال "بيتان" رئيس الدولة الفرنسيّة.

جاء في المذكّرة: إنشاء مجلس تشريعي إستشاري يكون فيه للتونسيّين حضور لائق وكثيف، وصول التونسيّين إلى الوظائف العامة، المساواة في التعامل والمرتبات، إعادة تنظيم الإدارة المركزيّة في إطار تونسي، عودة المراقبين المدنيّين إلى وضعيّتهم القانونيّة الأصليّة واكتفاؤهم بدور المراقبة، التعليم الإجباري لكلّ التونسيّين مع تعليم اللّغة العربيّة في جميع المؤسسات المدرسيّة والتفويت لصالح الدولة في كلّ المؤسسات الكبرى ذات المصالح العموميّة (كهرباء، نقل...). أمّا المسألة الثانيّة التي تمّ الخوض فيها فقد تعلّقت بالمساجين السياسيّين.

وقع نقل قادة الدستور الجديد بعد أحداث أفريل 1938 من تبرسق إلى مرسيليا في مارس 1940 وكان يوجد في سجن برج "سان نيكولا" (Saint Nicolas) الحبيب بورقيبة وصالح بن يوسف ومحمود بورقيبة وسليمان بن سليمان وعلّالة البلهوان والمنجي سليم والهادي نويرة.

وفي منطقة "البوش دي رون" (Bouches Du Rhône) يوجد علي درغوث والهادي عطيّة وعيسى الصّخري والحبيب بوقطفة والبشير بن يوسف وحسّونة الزوّالي وعلّالة العويتي.

أمّا في "لامباز" (Lambèze) بالجزائر فيوجد الموقوفون في نوفمبر 1939 (أدينوا في 14 فيفري 1940) من أجل التخريب وإعادة تكوين الحزب الحرّ الدستوري الجديد كلّ من الباهي الأدغم والهادي السعيدي والهادي خفشة وحسّونة القروي.

كما أعتقل بالسجن المدني بتونس وبغار الملح من أجل التخريب في ثكنة القصبة محمّد بن عمارة وفتحي الزليطني ويوسف بن عاشور وعمر بن عبد السلام والجيلاني جرتيلة والبشير زرق العيون.

ومن أجل عمليّات تخريبيّة متنوّعة في أوت 1941 أعتقل محمّد الأصغر جراد وحسن الصيد وعمر قمّودة وفي نفس الفترة أعتقل رشيد إدريس وبوسف بن عاشور وحسين التّريكي وسليمان آغة ومبروك عبد الصمد... كما حكم بالسّجن والأشغال الشاقّة في 21 جانفي 1941 على الحبيب ثامر والطيّب سليم بتهمة محاولة الإلتحاق بليبيا.

وعد "استيفا" بنقل المذكّرة إلى "حكومة فيشى" مع إتّخاذ إجراءات تهدئة.

كان المنصف باي على اتّصال بالقادة الدستوريّين المعتقلين بالسجن المدني عن طريق عزوز الربّاعي ورضا ثامر وفريد بورقيبة وعمّار الدخلاوي والأخوة الورتاني.

واصل المنصف باي تحدّيه لسلط الحماية فأعلن في 4 سبتمبر بمنوبة أثناء حفل (حرص أن تكون له كلّ المظاهر الرسميّة): "أقسم بالله العظيم أن أعمل لمصلحة الشعب التونسي بإخلاص وتفان وسيشهد القرآن على أفعالي أمام خالقي."

وبمناسبة حلول شهر رمضان في سبتمبر 1942 أخذ المنصف باي يتجوّل بين أسواق المدينة العتيقة فيمضي بعض الوقت في دكّان الأمين وتنتهي الزيارة في سوق العطّارين حيث يصل المسار بالباي إلى جامع الزيتونة. أصبح الشعب وكأنّه "مفتون" بهذا الباي الذي سحره بتواضعه وجرأته.

تأكّدت وطنيّة الباي وجرأته يوم 12 أكتوبر 1942 وقد وافق ثاني أيّام عيد الفطر بمناسبة تقديم المقيم العام وسلطات الحماية والإطارات الإداريّة التهاني للباي واحتضن قصر باردو ذلك الحفل. إنطلق الحفل على الساعة الحادية عشرة وانتصب المنصف باي مرتديا زيّ المشيريّة واقفا أمام عرشه.

دخل المقيم العام يسبقه موظّفو الإقامة العامة وبعد مصافحة الباي شرع "استيفا" وهو مرتديا زيّ أميرال البحريّة (رتبته) في إلقاء خطابه الرسمي

ويترجم للباي بالعربيّة. جاء في خطاب المقيم العام حرصه على العناية بكلّ سكّان الإيالة والدّعاء للرحمة الإلهيّة من أجل إنهاء الحرب وتحسين حال الشعوب...

قرأ خطاب المنصف باي مدير التشريفات وعبّر فيه عن العناية التي يخصّ بها الباي كلّ سكّان الإيالة دون تمييز عرقي أو ديني مع الإشارة إلى الإصلاحات التي تمّ التّقدّم بها.

ورغم بعض التشنّج الذي بدأ يلوح في الأفق بقيت الأمور عاديّة إلى شروع وفود مختلف الإدارات في التقدّم لتهنئة الباي. وعلى امتداد مرور هذه الوفود تدريجيّا نشأ إحساس بأنّ المنصف باي بدأ ينفذ صبره... وعلى إثر مرور الوفد الأمني نفذ فعلا صبر الباي فقال متسائلا مع حدّة في نبرته "أين هم محافظو الشرطة التونسييّن" ألا يوجد إذن أيّ تونسي جدير بأن يتولّى هذه الوظيفة !؟" وقد ترجم مدير التشريفات الصادق الزمرلي ذلك كما جاء على لسان الباي.

ارتفعت نبرة الباي (ولم يكن ذلك لبعض الطرش الذي به) بل لغضب واضح فوجّه اللّوم (على غرار لومه للمسؤول الأوّل فيليب "Philippe") إلى كلّ من مدير الأشغال العامة ومصلحة البريد[1].

بدأ المقيم العام من جهته يتوّتر ويتصلّب. أمّا الباي فأخذ يتكلّم باللّهجة التونسيّة الدارجة قائلا: "يظهر لي أنّ البعض لم يفهموا ولم يطبّقوا تعليماتي إنني أدعو الجميع إلى التعاون وأنا مصرّ كباي على لزوم الطاعة من طرف الجميع بالتساوي في الإنضباط".

ولمّاأدرك الباي أنّه بالغ نوعا ما إستدرك قائلا: "لاحظوا أنّني لست ألومكم أو أؤاخذكم وإنّما هذه نصائح أسديها حتّى تضمن الوئام وسعادة كلّ سكّان هذه البلاد".

---

[1] عيّنت سلط الحماية مديرين على رأس مختلف المصالح بالإيالة وهم بمثابة وزراء.

بعد ذلك دعا الباي الكاتب العام للحكومة: "بينوش" "Binoche" للإقتراب وقلّده عهد الأمان ثمّ قال له: "إنّني أمنحك باسمي أوسمة الأسرة الحاكمة شهادة علنيّة ورسميّة على الخدمات الثمينة التي قدّمتها إلى تونس وقد أشركتها في نفس الحب الذي تكنّه لوطنك ذاته ولقد إستحققته عن جدارة لما أبرزته في مركزك السامي من خصال تتّصف بالتّفهم الذكّي واللّطف واللّياقة التي نحسّها هنا بشكل خاص." ثمّ أنهى الباي كلامه قائلا: "والواقع أنّني كنت سأرفض رفضا باتا حتّى ولو كان ذلك على إثر إقتراح من الأميرال أن أمنح هذا الوسام إلى أيّ موظف تونسي آخر لم يبرهن لي عن ولائه للإيالة وإخلاصه للشؤون العامة". بعد هذا الكلام نفذ صبر "استيفا" خاصة أنّه تغاضى عن لوم الموظّفين وعن عدم إعلامه بتوسيم "بينوش" لذلك لم يعد بإمكانه التغاضي والسكوت فانفجر قائلا بحركات قاطعة: "صاحب الجلالة إنّ هؤلاء السادة قاموا بمهامهم بشرف واستقامة ولو أخطأ أحدهم لما تردّدت في رفته. وإنّني أؤكد أنّهم يتمّتعون بثقة الحكومة الفرنسيّة وثقتي وإنّهم سيبقون حيث هم الآن في نفس المراكز".

ولئن ساعدت الترجمة "البارعة" لمدير التشريفات الزمرلي على تهدئة الجو فإنّ الباي بذكائه ساعد على ذلك خاصة أنّه شاهد حركات المقيم العام المتوّترة وكذلك كان بوسعه فهم معاني كلمات ممثّل فرنسا.

فهم الباي أنّ "المشادة" أخذت أكثر ممّا تستحق فكلّ "شجاعة" لها حدودها. أمّا "استيفا" فقد إستأذن بإيجاز وانسحب مع أتباعه.

انتشر خبر الحادثة في البلاد وضخّمت الإشاعات ما حدث ممّا زاد في شعبيّة الباي "البطل" القادر على الوقوف في وجه فرنسا.

إتّخذ المقيم العام إجراءات إحتياطيّة خوفا ممّا عساه أن يحدث خاصة وهو على يقين بالشعبيّة الكبيرة للمنصف باي.

بقي الوضع متشنّجا إلى أن جاء ردّ "بيتان" متضمنا بعض الوعود: "تعتبر الحكومة الفرنسيّة منذ وقت ولأسباب عامة مهمة الأميرال "استيفا" في حكم المنتهية وستأخذ في الإعتبار مجدّدا مسألة تعويضه".

إستقبل الباي الأميرال "استيفا" بعد ظهيرة يوم 26 أكتوبر بقصر السعادة بالمرسى وفي يوم 27 أذيع البلاغ التالي: "زار الأميرال "استيفا" المقيم العام الفرنسي بالأمس صاحب الجلالة الباي في قصر المرسى وحادثه حول موضوع إجراءات إداريّة واجتماعيّة هامة قيد "التحضير" هذا فيما يخصّ الإصلاحات.

وبهذه المناسبة أكّد المقيم العام للباي إخلاص كلّ موّظفي الحماية لشخصه وللصالح العام.

ج. المنصف باي في خضم الحرب العالميّة الثانيّة

طغت الأحداث الخارجيّة على الوضع بالإيالة التونسيّة مع نزول القوّات الإنجليزيّة الأمريكيّة بالجزائر في نوفمبر 1942 فأجابته ألمانيا بإنزال قوّات بمطار العوينة في 9 نوفمبر 1942 وتوالى وصول الطائرات الألمانيّة التي بلغ عددها 120 طائرة يوم 10 نوفمبر وفي 12 و13 نوفمبر نزل الجنود الألمان والإيطاليّون بحلق الوادي وبنزرت وتمكّنوا من الدخول إلى العاصمة بدون قتال.

أمّا القوّات الفرنسيّة بالإيالة فكانت متواضعة مع تجهيزات قليلة الأهميّة وفضّل قائدها الجنرال "باري" (Bari) التقهقر بعيدا عن العاصمة...

وفي 21 نوفمبر نزلت الفرقة البريطانيّة الثامنة والسبعين بعنابة وانتصبت على واجهة الجبل الأبيض وسيدي نصير وواد زرقة في حين تجمّعت القوّات الأمريكيّة قرب باجة.

أمّا في ما يخصّ المنصف باي وبلاطه والإدارة التونسيّة فإنّ التباين بدأ يبرز بين الذين يميلون إلى ألمانيا والذين يساندون الحلفاء رغم وجود إتّفاق من أجل إعلان الحياد رسميّا.

بعث الرئيس الأمريكي "روزفلت" (Roosvelt) في 7 نوفمبر رسالة إلى المنصف باي بوصفه رئيس الدولة ليطلب حريّة مرور الجيوش الأمريكيّة .

سلّم "استيفا" المنصف باي هذه الرسالة ومعها في نفس الوقت رسالة من الماريشال "بيتان" متظاهرا بعدم إعطائها أهميّة كبيرة لكنّه كان حريصا على جعل الباي يتبنّى موقفا معاديا للإنجليز والأمريكان.

حاول المقيم العام التأثير على الباي بواسطة بعض وزرائه خاصة الوزير الأكبر الهادي الأخوة ووزير القلم الذي ضخّم للباي عدد قوّات المحور وطائراته. إلاّ أنّ عزيز الجلولي شيخ المدينة كان يحثّ الباي على مغادرة العاصمة للإلتحاق بالحلفاء في الكاف.

حرّر الباي رسائل إلى المتنازعين معبّرا فيها عن حياده التام تجاه المتحاربين لكنّ "استيفا" لم يبلغها إلى أصحابها.

وعلى عكس ذلك بعث برسالة يظهر فيها بوضوح وقوفه إلى جانب الحلفاء حرّرها له محمّد علي العنابي (أوّل مهندس تونسي) جاء فيها: "إنّ جلالة الباي لا يشك في أنّ الولايات المتحدة الأمريكيّة تحارب من أجل أن تستعيد الشعوب الصغيرة من خلال إعادة ترسيخ مباديء الحق والعدل حياتها المستقلّة وأنّها ستجعل تونس تستفيد من المباديء المعلنة في الميثاق الأطلسي وستساهم في بنائها الإقتصادي والإجتماعي بعد الحرب. وإنّ جلالة الباي الذي دفعته مشاعره المتعاطفة بشكل خاص مع الأنجلوسكسونيّين إلى اتّخاذ موقف ديبلوماسي لم تتوقّعه معاهدة باردو على يقين بأنّ الحكومة الأمريكيّة تجاوبا مع حركته لن تلتزم أيّ إلتزام ولن تعلن أيّ موقف يتضمّن دعم سيطرة محتملة على تونس من طرف العناصر الإمبرياليّة الفرنسيّة". أبلغ هذه

الرسالة سليم دريقة المعروف أيضا بعبد العزيز حسن إلى قنصل الولايات المتحدة "دوليتل" (Dollitle) رغم أنّه كان تحت الإقامة الجبريّة منذ وصول الألمان.

أصبحت الإيالة مسرحا للعمليّات العسكريّة بين قوّات المحور الألمانيّة - الإيطاليّة والحلفاء الأمريكيّة – الإنجليزيّة.

وفي 18 نوفمبر 1942 وقع تقديم الجنرلات الألمان والإيطاليّين إلى المنصف باي من قبل "راهن" (Rahn) الوزير والمبعوث السياسي الموفد من قبل الخارجيّة الألمانيّة وبحضور المقيم العام "استيفا" ورغم أنّ الحفل كان "مهيبا جدّا ومتوتّرا" لم يتأثّر المنصف باي مؤكّدا إخلاصه لمعاهدة باردو.

استقرّ "راهن" في دار حسين في قلب المدينة مع فريقه وتمّ الإستيلاء على عمارتين كبيرتين في شارع لندرة ولم يكن موضوع تزويد قوّات المحور يطرح مشكلة صعبة إذ دفعت الجاليّة اليهوديّة المصاريف التي بلغت 120 مليون فرنكا وقع جمعها بواسطة قروض بنكيّة قصيرة الأجل تضمنها أملاك الأعيان والصاغة من الجاليّة اليهوديّة.

أبدى الألمان إندهاشهم من سيطرة الفرنسيّين على الجهاز الإداري ممّا جعلهم يفكّرون في بعث جهاز "مواز" أكثر تلاؤما مع الظرف الجديد.

أمّا بخصوص العلاقات مع السكّان التونسيّين فقد سرّ الألمان بحرارة الإستقبال إذ لم يكن يتوقّعونه. لكنّ رجال المخابرات الألمان كانوا على علم بجميع التيّارات السياسيّة التونسيّة فكانوا يعرفون أنّ محمّد شنيق ومحمّد بدرة والشيخ الثعالبي من أنصار الحلفاء... وكذلك إتّجاهات الحزبين القديم والجديد والزيتونيّين وخاصة موقف المنصف باي الحيادي على عكس موقف البلاط الحسيني الموالي للمحور.

وقبل نهاية شهر نوفمبر حلّ بالإيالة عراقيّون وسوريّون وفلسطينيّون قادمين من باريس وبرلين وروما وكان بعضهم يرتدي الزيّ الألماني منهم

الطلبة والصحفيّون والمترجمون والمحاضرون وحتّى الجواسيس وقد صرّح جلّهم أنّهم من أتباع شكيب أرسلان[1] أو مفتي فلسطين أمين الحسيني[2] وقد كان أخوه موسى الحسيني حاضرا بتونس.

كانت مهمّة هؤلاء العرب الشرقيّين إختراق الأوساط التونسيّة.

د. تكوين وزارة وطنيّة

أمّا المنصف باي ولأوّل مرّة منذ إنتصاب الحماية فقد أقدم في 31 ديسمبر 1942 على تكوين حكومة دون استشارة المقيم العام وموافقته. لقد كان قرار الباي ثوريّا يبشر بتحوّل سياسي كبير.

لم ينتق الباي وزراءه من العائلات المخزنيّة أو هيئة القيّاد الموالين لفرنسا ممّا أحدث دهشة كبيرة في أوساط المتفوّقين[3] والوطنيّين وحتّى في البلاط الحسيني.

كان المنصف باي حريصا من خلال تشكيل هذه الوزارة على الإستغناء عن رموز التخاذل والإنصياع على غرار وزراء أحمد باي بل كان هدفه الأسمى إنشاء كتلة وطنيّة حقيقيّة حول العرش مع كفّ الشقاق بين الدستوريّين القدامى والجدد وبالتالي إدخالهم في فريق وزاري واحد تشرف عليه وتترأسه شخصيّة مستقلّة وقد وقع التفكير في البداية في الأمير حسين. لكنّ هذا الحل أستبعد من قبل المنصف باي نفسه إذ فضّل تعيين أخيه الصغير حسين مشرفا على القصر. وقع التفكير في الدكتور الماطري وصالح فرحات (الدستور القديم) لكن تبيّن للباي أنّه بحكم إنتمائهما لحزبين وطنيّين (رغم أنّ الدكتور الماطري إستقال من الدستور الجديد سنة 1937

---

[1] الأمير شكيب أرسلان 1869-1946 من رجال السياسة العربيّة الإسلاميّة.

[2] تزعّم الحركة الفلسطينيّة وأخطأ عندما قابل هتلر فوجد الفلسطينيّون أنفسهم في شق المهزمين وقد إستغلّت ذلك الدعاية الصهيونيّة لصالحها ولجلب عطف الرأي العام الغربي.

[3] الفرنسيّون خاصة المؤثّرون في قرارات سلط الحماية.

فلم يعد رئيسه) فانحصر إختياره بين عزيز الجلولي ومحمّد شنيق وكانا من نفس المجموعة ومن مساندي الحلفاء وتربطهما علاقة صداقة متينة وكان الأوّل يحظى برعاية الأمير حسين والثاني محل تقدير شخصي من الباي نفسه الذي كان يستحسن تجربته وقد زاد إعجابه به لمّا زار مؤسّسته "الشركة التونسيّة للغزل والنسيج" فتأثّر لما شاهده فيها من إحكام التنظيم وربّما إعتبر أنّ السلط الفرنسيّة ستكون أكثر تقبّلا له.

أصبح إذن محمّد شنيق وزيرا أكبر وصالح فرحات وزيرا للعدل ومحمود الماطري وزيرا للداخليّة وهي وزارة جديدة (وقد حرص على أن تكون الشرطة والبلديّات من مشمولات وزارته) وعيّن عزيز الجلولي (صديق شنيق) وزيرا للأوقاف.

حرص الوزير الأكبر ووزراؤه على الإحتفاظ بملابسهم المدنيّة (بدلا من الزي الرسمي) وبالطرابيش العادية فعرفوا "بالوزراء ذوي الطرابيش".

كان الإستقبال الذي خصّ به المنصف باي محمّد شنيق ووزراءه حارا وقد أخذ شكلا خاصا وما أن أتمّ مدير التشريفات الصادق الزمرلي قراءة الأوامر الرسميّة بتعيين الوزراء الجدد أخذ الكلمة الوزير الأكبر فتوجّه بالشكر باسم زملائه إلى المنصف باي الذي أجاب باللّهجة التونسيّة متّجها إلى محمّد شنيق ووزرائه: "إسمع سيدي حمّادي (كان يناديه هكذا تعبيرا عن حبّه له ممّا يؤكّد تواضع الباي) وكرّر: "إسمع سيدي حمّادي ليس ثمّة بيني وبينكم سوى التونسيّين وأريد أن أكون مطمئنّا على مصير التونسيّين". شكر الوزير الأكبر الباي الذي واصل: "إسمع سيدي حمّادي أنت منذ هذه اللّحظة الباي الحقيقي والتفت نحو محمّد قاسم (مستشار عام في الإقامة العامة مكلّف بتحرير النصوص معروف بولائه لسلط الحماية): إنّي أمنحهم ثقتي التامة وكامل سلطتي والله من فوقنا جميعا خافوا الله واعلموا أنّه سيحاسبكم واعملوا على إسعاد التونسيّين وليكن الله في

عونكم". وهنا غادر عرشه ودون أن يسمع جواب وزرائه طلب إحضار عربته ليذهب للنزهة بجهة مرناق تاركا الجميع للعناق والتهاني.

رحّب التونسيّون عامة بتشكيل الوزارة الجديدة وأثارت الإجراءات الأولى التي إتّخذها الوزراء الجدد أملا كبيرا كتعميم الثلث الإستعماري (إستفاد منه المّوظفون التونسيّون بدورهم) وإلغاء قانون 13 نوفمبر 1938 حول الأوقاف مع حماية الفلاّحين الصغار من الطرد. وتنفيذا لتوجيهات الباي وبالإتّفاق مع أخ الباي حسين أعلن الوزير الأكبر برنامج حكومته الذي يمكن تلخيصه في ثلاثة محاور أساسيّة:

- الحصول على إطلاق سراح كلّ الوطنيّين والزعماء المعتقلين في تونس وخارجها.
- تحرير السيادة التونسيّة من الهيمنة التي خنقتها والعودة إلى تطبيق سليم للمعاهدات على مستوى الإدارة وأجهزة الدولة.
- الحفاظ على حياد دقيق تجاه كلّ المتحاربين.

يدخل هذا البرنامج الواقعي في إطار خطّة الإصلاحات التي طالب بها المنصف باي حكومة "فيشي" إثر ارتقائه العرش مباشرة.

زادت شعبيّة المنصف باي أو بالأحرى "سيدي المنصف" (وهذه التسميّة خصّ بها دون بقيّة البايات إلى يومنا هذا) خاصة بعد إلغائه تقبيل اليد وتعويض ذلك بالمصافحة مع الإختلاط بالناس فوجد فيه التونسيّون سندا جديدا ساعدهم على تجاوز المآسي التي مرّت بها الإيالة منذ أحداث 9 أفريل 1938 وما تبعها من اعتقالات ممّا أحدث مصالحة حقيقيّة بين العرش الحسيني والشعب ستكون تداعيّاتها إيجابيّة على العمل الوطني.

كانت وزارة محمّد شنيق[1] تتمتّع بسند شعبي بفضل المنصف باي إلاّ أنّها عرفت نوعا من المأزق في سياسة الحياد التي تبنّتها. لكنّ ذلك لم يمنعها من مساندة الحلفاء على عكس أغلبيّة التونسيّين خاصة الطبقات الشعبيّة المتعاطفة مع الألمان لاعتقادها أنهم جاؤوا للإنتقام من فرنسا وتحرير البلاد التونسيّة !؟

كانت الوزارة تضمّ نظريّا على الأقل ممثّلي الحزبين الرئيسيّين في البلاد لكن لم يكن الأمر سهلا بالنسبة لها فالدكتور الماطري وزير الداخليّة رغم ما أبداه من تفان وطاقة عمل كبيرة كان عديد المرّات محلّ انتقاد من قبل عناصر الدستور الجديد خاصة أنّه انسلخ عن حزبهم منذ 1937. ولم يكن صالح فرحات أحسن منه فالدستور القديم وقيادته اللّجنة التنفيذيّة فقدا شعبيّتهما فلم يفلت بدوره خاصة من إنتقادات زملائه الذين كانوا باستثناء الشيخ الثعالبي موالين للمحور.

إلاّ أنّ حكومة شنيق كانت تحظى بتأييد رئيس الدستور الجديد الحبيب بورقيبة المساند للحلفاء وقد أبلغ موقفه كتابيّا بطريقة سريّة إلى الدكتور الحبيب ثامر المعتقل في السجن المدني بتونس في رسالة شخصيّة في أوت 1942.

مسألة أخرى شغلت المنصف باي ووزارة شنيق تمثّلت في وضعيّة الجالية اليهوديّة خلال تواجد قوّات المحور بالإيالة.

---

[1] محمّد شنيق (1889-1974) درس بالصادقيّة وسرعان ما اهتمّ بالشأن الاقتصادي. إقترب من الحزب التونسي وحضر النقاشات التي أفرزت تكوين الحزب الحر الدستوري التونسي لكنّه ابتعد عنه معتبرا مطالبه مشطّة وانطلق في سياسة "التعاون" مع سلط الحماية فانضمّ إلى الحجرة الأهليّة التجاريّة وكان رئيس القسم التونسي من المجلس الكبير الذي ظهر مع إصلاحات جويلية 1922 وقد كان الحزب الدستوري رافضا ومندّدا بها فأصبح شنيق العدو اللدود للوطنيّين. لكن مع التداعيات السلبيّة لأزمة 1929 تفطّن محمّد شنيق إلى حرص سلط الحماية على الإكتفاء بإعانة الجالية الفرنسيّة فعبّر عن رفضه لهذه السياسة ممّا تسبّب له في مضايقات فوجد مساندة من الحزب الدستوري الجديد وأصبح صديقا للحبيب بورقيبة. أنظر مقالنا: "محمّد شنيق رجل التحديّات" بالمجلّة التاريخيّة المغاربيّة عدد99-100 ماي 2000.

انطلقت الأحداث المعادية لليهود منذ اتّخاذ حكومة "فيشي" في أوت 1940 "القانون العرقي" (قبل إعتلاء المنصف باي العرش) ففي الكاف إندلعت حركات معادية لليهود إمتدّت بسرعة إلى سليانة وقد إستهدفت الأملاك أكثر من الأشخاص. كما إندلعت أخرى مماثلة في 18 ماي 1941 بقابس ذهب ضحيّتها سبعة يهود بين قتلى وجرحى وكانت كلّها تحركات شعبيّة "تلقائيّة"...

اغتنم الفرصة "المتفوّقون" فاستولوا على أملاك اليهود معزّزين تواجدهم في القطاع الإقتصادي فافتكّوا بلا حياء المؤسّسات اليهوديّة المصادرة فظهر"الأمنيوم السينمائي" الذي تأسّس لإبتلاع المؤسّسات السينمائيّة اليهوديّة بشمال إفريقيا...

بادر المنصف باي منذ الأسابيع الأولى من حكمه باستقبال زعماء الجالية اليهوديّة وطمأنهم علنيّا ملحّا على مساواتهم مع التونسيّين المسلمين. وتدخّل لدى مختلف الإدارات ليكبح من صرامة "العدد المحدود"(Numérus Clausus) (حدّد عدد اليهود العاملين في الإدارات التونسيّة كالصّحة ...) وألحّ شخصيّا لكي يستمرّ الأطبّاء اليهود المشرفون على أقسام المستشفيات في مهامهم فتمكن الطبيبان "ليون مواتي" (Léon Moatti) و"روجي نطاف" (Roger Nataf) من مواصلة الإشراف على مرضاهما العديدين.

وقد كان هذا الموقف مساندا من الحزبين الدستوريّين ومن أغلبيّة الشعب التونسي. لكنّ المنصف باي رغم جرأته وشجاعته لم يمنع قوّات المحور من إبتزاز الجالية اليهوديّة كمصادرة 17 كيلو غراما من الذهب لدى الصاغة وتزويد الأشغال العامة وأشغال إصلاح مهبط الطائرات الذي دمّره قصف مطار العوينة بتسخير العمّال من شبابها وكهولها. لكن رغم تهجير بعض من أعيان اليهود الماسونيّين أو اليساريّين إلى ألمانيا لم يتعرّض يهود

تونس إلى الإعتقال بالآلاف في المحتشدات ولم يقع القضاء على مجموعات كبيرة منهم كما حصل في أوروبا رغم تشفّي بعض "الأوباش"[1].

كانت حدّة المعارك بين المحور والحلفاء تشغل بال المنصف باي خاصة وقد إستهدف القصف الجوّي عديد أحياء العاصمة كمحطة القطار وسيدي البشير وسيدي منصور وميناء تونس... كانت الخسائر المادية فادحة فمن ماتوا أو جرحوا أو فقدوا مساكنهم يعدّون باللآلاف خاصة مع غياب الملاجيء. وكان المنصف باي وحده أو مع "استيفا" يزور الجرحى في المستشفيّات ويزور الأحياء المصابة. ومع بلوغ قصف الحلفاء أوجه على عدّة مناطق كالقيروان وتونس العاصمة والمرسى (سقوط أكثر من مائتي قتيل)... برزت فكرة إرسال وفد من الشخصيّات الدينيّة والأعيان إلى قادة أركان الحلفاء ليلتمسوا منهم مراعاة السّكان المدنيّين وإمكانيّة إنشاء مناطق محايدة يمكنهم اللجوء إليها.

وافق "إستيفا" على ذلك وفي 14 مارس قصد الجنرال الزمرلي مدير التشريفات "مولهاوزن" (Mulhouzen) (حيث كان "راهن" في برلين) ليبلّغه إقتراح الباي ويطلب منه تسهيل مرور الوفد عبر الخطوط الألمانيّة. لكنّ المسؤول الألماني إعتبر الفكرة ساذجة لن يقبلها الحلفاء فرفض بصفة قطعيّة.

إلاّ أنّ الألمان وبإيعاز من وزارة خارجيّتهم حرصوا على جعل المنصف باي يندّد بوحشيّة الحلفاء وقد بلغ إلحاحهم حدّ الوقاحة. وقد كان الجناح الموالي للألمان في البلاط يشنّ حملة ضدّ الوحشيّة الإنجليزيّة - الأمريكيّة وحتّى ضدّ محمّد شنيق "المحسوب" على الحلفاء. كما تعرّض إلى حملة صحفيّة شنّها ضدّه في جريدة "الشباب" الموالية للمحور كلّ من رشيد إدريس وحسين التريكي وقد وصفا الوزير الأكبر "بالخائن للقضيّة الوطنيّة".

---

[1] لمّا كان اليهود وهم حاملون المعاول متّجهين نحو الحضائر كان بعض "الأوباش الجهلة" يردّدون: "عام مشوم على شلوم" (اليهودي) لكن سرعان ما تصدّى لهم العقلاء حتّى يكفّوا عن التشفّي من تونسيّين مثلهم.

لكنّ الباي ووزيره الأكبر صمدا أمام هذا التيّار الموالي للألمان الذين قدّموا للباي عن طريق "راهن" مذكّرة تتعلّق بإنشاء منطقة محايدة بحمام الأنف من قبلهم والإيطاليّين وإبلاغ ذلك إلى الحلفاء عن طريق الحكومة السويسريّة. لكنّ الحلفاء لم يجيبوا على ذلك الطلب.

لئن ساند عضوا الحزب الدستوري الجديد الحبيب ثامر وحسين التريكي الألمان فإن رئيس الحزب الحبيب بورقيبة كان على غرار الشيخ الثعالبي حريصا على تقويّة العلاقات مع الحلفاء. ومن سجنه "بسان نيكولا" كان الزعيم يؤكّد على عدم التورّط في التعامل مع الألمان. وقد إنبرت جريدة "إفريقيا الفتاة" مهاجمة رشيد إدريس وحسين التريكي فكتبت في عددها 91 بتاريخ 4 ماي 1942 "... كثر القيل والقال حول ما جاء في العدد الأخير من "جريدة الشباب"... وكنّا نظن أنّنا لسنا في حاجة لأن نبيّن للناس أنّ صاحبي الشباب" (إدريس والتريكي) لا يعبّران عن فكرة الحزب ولا يسيران على خطّه بعد البلاغ الصريح الذي صدر عن الحزب ونشر على جريدته في عدد فيفري المنصرم والذي جاء فيه أنّه لم يبق للسيّدين المذكورين أيّة خطّة في الحزب ولا في الشبيبة (الدستوريّة)..."

وقد كان رئيس الحزب الحبيب بورقيبة ورغم إطلاق المحور سراحه في 18 نوفمبر واستقباله ورفاقه "بحفاوة" من قبل الإيطاليّين لم ينخدع إليهم وصرّح في إذاعة "باري" داعيا الشعب التونسي إلى الوحدة حول المنصف باي والحذر من بعض "الأطماع الأجنبيّة".

توضّحت الرؤيا على الصعيد الحربي فما انفكّ الحلفاء يسجّلون الإنتصارات خاصة بفضل سلاحهم الجوّي فتمّ تدمير المطارات وموانيء حلق الوادي وتونس وبنزرت وسوسة وصفاقس وكذلك طرق المواصلات ومحطّات القطارات.

ورغم الإسراع بتهيئة بعض الخنادق ودهاليز بعض العمارات بالعاصمة وبعض الملاجيء المبنيّة في بعض الشوارع أسفرت قنابل طائرات الحلفاء التي أضلّتها بدون شك المدافع الألمانيّة النشيطة المضادة للطيران عن سقوط عدد كبير من القتلى والجرحى (قصف الحي المجاور لفندق "الماجستيك" (Majestic) بشارع باريس حيث يوجد مقر أركان القوّات الألمانيّة وذلك يوم 6 أوت 1943 ممّا خلف مئات الموتى.

لقد عانى التونسيّون من إجراءات تقسيط المواد الغذائيّة وغيرها من المنتوجات كالنسيج والأحذية مع انتشار السوق السوداء التي زادت في تفقيرهم.

ولئن بدأ مآل المعارك يتوضّح أصبح الوضع بالإيالة منذ نهاية مارس 1943 ينذر بالأزمة خاصة مع الإستعداد للإحتفال المزمع إقامته في 9 أفريل (بطلب من المحور) بمناسبة رجوع الحبيب بورقيبة ورفاقه.

قامت في عديد المناطق مظاهرات صاخبة فوقع التهجّم على القايد والكاهية في أكثر من مكان فأجبر الدكتور الماطري وزير الداخليّة بتوجيه من المنصف باي علي القيام بجولة دامت أسبوعا زار خلالها جامعات وشعب الدستور الجديد بعديد المناطق فتمكّن بعد جهود جبّارة من تهدئة الخواطر.

أمّا الزعيم الحبيب بورقيبة فقد نزل يوم 8 أفريل 1943 بمطار صغير قريب من منزل تميم وفي المساء زار المنصف باي بقصره بحمام الأنف فخصّه الباي باستقبال حار وكذلك كان إستقبال الوزير الأكبر (صديقه القديم) وزملائه. أعلم بورقيبة المنصف باي بالضغوط التي سلّطت عليه والتي قاومها بشجاعة. وأعلمه المنصف باي بدوره أنّه تحمّل ضغوطات لكنّه رفض الخضوع.

أعلن الزعيم بورقيبة على الفور ولاءه للمنصف باي داحضا المزاعم الإيطاليّة التي عملت على خلق خلاف بين زعيم الوطنيّين وباي الشعب "سيدي المنصف".

لم يبق رئيس الدستور مكتوف الأيدي فمنذ 10 أفريل شرع في العمل[1] فاستقبل من قبل "إستيفا" وتحادث عديد المرّات مع شنيق والماطري وحتّى مع الشيخ الثعالبي رغم العداء بين الرجلين منذ جويلية 1937 عندما عارضه الدستور الجديد وحاول حتّى اغتياله. كما قابل أيضا عديد المناضلين. لقد كانت فكرة الحبيب بورقيبة متّجهة نحو تكوين "وزارة وحدة وطنيّة كبرى" والإتصال بالأمريكان والإنجليز.

لكن لم تجد مقترحاته تأييدا فقد عارضها أخ الباي حسين "واستيفا" مع تردّد شنيق والماطري والمنصف باي نفسه الذي لم يعد يشعر أنّ له القوّة للقيام "بعمليّة إنقلابيّة" جديدة.

واصل بورقيبة جهوده فعمل بكلّ الوسائل على إخماد التيّار الموالي للمحور فكان أوّل إعلان للدستور الجديد أنّه إلى جانب القوى المتحالفة وأنّ التونسيّين ملتزمون بمبادئ الميثاق الأطلسي. وقد روّج هذا الإعلان منذ 15 أفريل 1943 ونقله مبعوثو الزعيم إلى سوسة وصفاقس والقيروان المحتلّة من قبل الجيش الثامن محاولين تبليغه للحلفاء. كما وجّه بورقيبة توصيّاته إلى الهادي شاكر في صفاقس والطاهر بطيخ والعجمي سليم في قصر هلال والمكنين للإحتفاء بقدوم قوّات الجيش الثامن.

ومع اقتراب المعارك من العاصمة أصبحت مسألة إنشاء تلك المنطقة المحايدة حول قصر المنصف باي بحمّام الأنف شديدة الإلحاح بالنسبة له

---

[1] حرص الحبيب بورقيبة على ربط الصلات مع قواعد الحزب بعد ما سمعه وشاهده من تعلّق الشعب بالمنصف باي وهو أمر لم تعرفه الإيالة مع أسلافه فخشي فقدان شعبيّته وإشعاع حزبه الدستور الجديد.

ومحيطه فالطلب قدّم منذ أواسط شهر مارس وبقي بلا جواب. ولتيقّنه من تقصير "استيفا" كلّف الباي الدكتور الماطري بأن يتولّى المسألة بنفسه ويتحادث بجد مع ممثل ألمانيا "راهن". لكن لم يقع تجسيم هذا الإقتراح ورغم أنّ الحلفاء لم يسمعوا به مجرد السمع إنتشر الخبر خاصة في العاصمة فتوافد على حمّام الأنف بين 80 و100 ألف "لاجيء" قدموا "محتمين بالباي" فنصب جلّهم خياما على منحدر بوقرنين في ظروف صعبة متشبّثين بأيّ مكان في تلك الضاحيّة الصغيرة بما في ذلك مغاور الجبل وقد كان تعلّق التونسييّن "بسيدي المنصف" شبه مقدّس فكانوا يعتبرونه حصينا كلّ الحصانة.

بدأت جيوش الحلفاء منذ بداية شهر ماي تزحف مستوليّة على ماطر وبنزرت يدعّمها الطيران و400 قطعة مدفعيّة في وقت ما انفكّت فيه الجيوش الإيطاليّة والألمانيّة تنسحب إلى الوراء.

وفي مساء يوم الجمعة 7 ماي وفيما كانت طلائع القوّات البريطانيّة قد بلغت تونس وصل جنرال ألماني قصر حمّام الأنف وأبلغ الباي أنّ هيئة الأركان الألمانيّة تأسف شديد الأسف لكونها مضطرّة لإقامة خط دفاعي غير بعيد عن قصره على طريق تونس حيث أنّ هيئة أركان الحلفاء لم تبدي أدنى إعتبار للمنطقة المحايدة.

إقترح هذا المسؤول الألماني على المنصف باي نقله إلى المرسى أو إلى المكان الذي يختاره. رفض المنصف باي بعناد رغم نصائح العديد من مقرّبيه.

قام الألمان الذين كانوا يشرفون على ضاحية "سان جرمان" (Saint Germain) (الزهراء حاليا) بتعزيز مواقعهم مع إخفاء قطع مدفعيّتهم ورشاشاتهم تحت الأشجار وحتّى في حدائق البيوت. وصلت الساعة السادسة من مساء 8 ماي 1943 الدبابات الإنجليزيّة وانتشرت على طول شاطيء "سان

جرمان" واستمرّت المعركة الأنجلو - ألمانيّة 48 ساعة مخلّفة قتلى وجرحى من الجانبين ومن السكّان جلّهم من الأوروبيّين إذ كانت هذه الضاحية تقريبا حكرا عليهم و قد بعثها الاحتلال الفرنسي ولم تكن موجودة قبل 1881.

وبطبيعة الحال إنهزم الألمان وانتصر الجيش الإنجليزي الذي قام بنزع سلاح حرس الباي وتمّ إنتهاك حرمة القصر من قبل جيش صاحب الجلالة البريطانيّة وقد دخل الجنود يحملون رشاشاتهم في أيديهم وكانت النساء والأطفال يتباكون وتمّ تركيز جنديّين وضابط من الإنجليز للقيام بالحراسة.

أمّا المنصف باي وحاشيته فقد أُودعوا ملجأ في مغارة حفرت على جانب من الجبل على اتّصال بالقصر، رغم أنّ الباي رفض اللجوء إليها فقد كان يتابع المعركة بالمنظار المكبّر من قاعة الإستقبال في الدور الأوّل.

هـ- الإنتقام من المنصف باي

إنتهت المعركة يوم 9 ماي وحوالي الساعة الثالثة والنصف بعد الظهر حضر البريطانيّون أمام القصر مطالبين بمقابلة الباي (ضابطان / قبطان وملازم يتكلّمان اللّغة الفرنسيّة) كان الباي مصحوبا بإخوته ووزرائه وبعض ضبّاط القصر فرحّب بهما وهنأهما بحرارة على انتصار الحلفاء.

كان الإستغراب باديا على وجوههما لاعتقادهما بأنّ الباي تابع للألمان.

طلب الإنجليز من الباي مرافقتهما إلى "سان جرمان" لتقديمه للجنرال الإنجليزي. لكن وقع إقناعهما أنّ على الجنرال القدوم إلى الباي. وهذا ما حصل. تأهّب الباي لتوسيم الجنرال لكنّه رفض وغادر القصر معلنا أنّ عليه مواجهة هجوم ألماني جديد فصافح الباي وانسحب.

أمر الضابطان بعد تبادل الغمز وكلام لم يفهمه أحد الباي بمرافقتهما إلى تونس لمقابلة جنرال إنجليزي. رفض الوزراء ودخلوا في نقاش حاد معهما فأعطيا مهلة بخمس دقائق. تشبّث الضابطان برأيهما مطالبين بذهاب الباي

بمفرده إلى شاحنتهما. أراد إخوته ووزراؤه ورئيس حرسه مرافقته في عربته الخاصة لكن دون جدوى إلى أن قرّر المنصف باي الخروج وتوجّه إلى باب القصر. أجبر رئيس الحرس أحد الضابطين الذي ركب إلى جانب الباي على النزول فوثب إلى جانب السائق وانطلق موكب الباي تتبعه الشاحنة الإنجليزيّة الصغيرة ولمّا وصلت إلى تونس وقع توجيه السيّارات إلى مستودع الإقامة العامة (سفارة فرنسا حاليا) بنهج الصادقيّة (نهج عبد الناصر حاليا) بدلا من التوجّه إلى دار فرنسا وجاء في شهادة صالح فرحات وزير العدل ما يلي: "وهناك كان حشد ضخم من الناس عدّة مئات من الأشخاص" وإذا بهم يستقبلون الباي وحاشيته بالبسمات الهازلة والهمسات والتصفير والصياح والزعيق وبعض التصفيق الماكر. مكثنا هناك قرابة الثلاثين دقيقة كأنّنا في معرض تحوّلنا فيه إلى حيوانات غريبة في مواجهة عصابة دنيئة من الأوغاد لم تكن تتورّع في توجيه الكلام الفظّ إلينا والإتّهامات التي لا مبرّر لها... وكلّ ذلك يحدث أمام أنظار الشرطة والجندرمة التي لم تكن تحرّك ساكنا. كلّ هؤلاء الوحوش الذين يحيطون بنا لم يجدوا حتّى كلمة طيّبة يقولونها إحتراما للمصيبة".

يبدو أنّ جزءا من ذلك الجمهور كان من اليهود الشباب وكانوا يصيحون ويزعقون قاذفين بالشتائم وحتّى بالبصاق عربة المنصف باي وممّا يؤكّد ذلك أنّ عددا من أعيان اليهود أدانوا علنا ذلك الموقف وافتدوه فيما بعد بمساندة قضيّة المنصف باي بعد خلعه.

جاء بعد هذا الفصل من الرواية الدنيئة التي وقع تنظيمها بحوالي نصف ساعة "بينوش" الكاتب العام السابق للحكومة وانحنى باحترام أمام الباي وصافحه محاولا معرفة أسباب ذلك الحضور. ثم حضر بعد ذلك نائب القنصل الأمريكي وأعلن بكلّ كياسة أنّ المسألة فيها خطأ!؟ وعاد الموكب إلى حمّام الأنف!؟

أمّا الوزير الأكبر محمّد شنيق فقد تحوّل بنفسه إلى الإقامة العامة حوالي الساعة الرابعة من عصر يوم الإثنين 10 ماي ودخل عنوة دون إستئذان على المقيم العام الجديد "جوان" (Juin) (استيفا فرّ مع الجنود الألمان) وقال: سيّدي المقيم العام أنا الوزير الأكبر لصاحب الجلالة المنصف باي سيّدي الجنرال يجب أن تستمع إلي.

أجاب "جوان": بما أنّك هنا قل لي ما تريد قوله؟؟

انطلق شنيق في كلامه مذكّرا بموقفه المعلن دون لبس إلى جانب الديمقراطيّات الغربيّة خلال زيارة "دلاديي" (Daladier) (رئيس الوزراء الفرنسي) إلى تونس في جانفي 1939 وذكّر بالرسائل العديدة التي وجّهها المنصف باي إلى "المريشال بيتان" والموقف الحيادي الدقيق الذي اِلتزم به المنصف باي وحكومته ردّا على الرسالة التي وجّهها "روزفلت" (Roosvelt) إلى الباي في 7 نوفمبر 1942.

وقد جاء في ردّ الباي في 12 نوفمبر 1942 ما يلي: "والجواب أنّنا نتشرّف بإعلامكم أنّ حوادث الأيّام الأخيرة تفرض علينا وجوب تجنيب شعبنا آلام الحرب وأنّنا وشعور منّا بمسؤوليّتنا وحرصا على إتّخاذ موقف مماثل إزاء الدول المتحاربة نرى من واجبنا أن نعبّر لكم رسميّا عن أملنا في بقاء هذه البلاد خارج النزاع".

ذكّر شنيق بعد ذلك برفض الباي ووزرائه تطبيق القوانين العرقيّة المعاديّة للساميّة على اليهود التونسيّين ورفضه شخصيّا الإشتراك في اللّجان الاقتصاديّة الدوليّة بالرغم من الضغوط الألمانيّة بينما شارك فيها رجال "استيفا".

إستمع "جوان"[1] بانتباه و بدا عليه الإهتزاز فقال: إنّ أغلب مزارع المعمّرين الفرنسيّين ومساكنهم قد وقع نهبها من طرف التونسيّين وسترت السلطات التونسيّة أحيانا عديدة هذا النهب فردّ شنيق قائلا: العديد منها نهبها الألمان والإيطاليّون ثمّ يا سيّدي المقيم إنّ هناك قضاة في برلين. !؟

قال "جوان" منذ 15 يوما منح الباي نياشين الإفتخار لضبّاط أعداء أليس في ذلك حجّة على تعاونه معهم؟

علّق شنيق على ما حصل بكون الباي كان مرغما خاصة أنّه تحصّل على إذن كتابي من "استيفا".

طلب "جوان" الاطّلاع على تلك الوثيقة فأجابه شنيق بأنّه سيضعها تحت طلبه. وعندها اعترف "جوان" أنّ هذه المعلومات لم تصله وهو في الجزائر فأجاب شنيق في نوع من الغضب "الجزائر الجزائر أعرف من الذي كان يعلمكم في الجزائر إنّه هذا السيّد المسكين (يقصد الحقير) "بيرتون" (المقيم العام السابق العدو اللدود للحركة الوطنيّة التونسيّة) الذي كان يسوق لكم المعلومات. فردّ "جوان" نعم هذا السيّد المسكين "بيروتون".

واصل شنيق: سيّدي المقيم العام أيّها الجنرال لا نحن وزراؤه ولا المنصف باي نفسه تعاون مع المحور لقد عملنا دائما في إطار احترام معاهدات الحماية وكلّ ما عرضته عليك تؤكده وثائق أضعها تحت طلبك. وبداية من الغد سوف أبعث بهذه المذكّرة إلى ديوانك. إلى اللقاء سيّدي المقيم العام. ختم "جوان" كلامه بالقول: صاحب المعالي وكانت المرّة الأولى التي يستعمل فيها هذا اللقب: أرجوك أن تنقل إلى صاحب الجلالة مشاعر

---

[1] ولد بعنابة سنة 1888 وتوفّي بباريس سنة 1967 يعتبر من أبرز قادة الجيش الفرنسي الموالي لديغول ضدّ حكومة "فيشي" وانتصر في عدّة معارك. شغل منصب مقيم عام بتونس ثمّ بالمغرب الأقصى بين 1947 و1951 وأنهى مهامه برتبة ماريشال .

التقدير من جانبي وسأذهب للتعبير له عن ذلك بنفسي حالما يستقرّ بقصره الجديد، إلى اللقاء صاحب المعالي ثمّ رافقه إلى أن غادر مكتبه.

رجع الوزير الأكبر إلى القصر ليعلم المنصف باي وحسين وبقيّة الوزراء بوقائع حديثه فطمأنهم.

وفي صبيحة الثلاثاء 11 ماي سلّم حمّادي بدرة مدير ديوان محمّد شنيق إلى ديوان المقيم العام المذكّرة التي وعده بها ومعها الوثائق التابعة لها.

لكنّ هذه المبرّرات لم تكن كافية لتجنيب الباي الخلع ففي مذكّراته كتب "جوان": "كانت التوصيّات التي تلقّيتها من الجزائر بشأن التغييرات المطلوب إجراؤها فوريّا على نظام الباي تحيّرني جدّا إذ لم أكن أريد إزاء وعيي وضميري إرتكاب مظلمة ولا الإقدام على عمل سيء السياسة... لم أكن قد إكتشفت شيئا جادا".

لقد كان الجنرال "جيرو"[1] (GIRAUD) متأثّرا "ببيرتون" وبالدكتور "أبادي" (ABADY) ولهما كره لتونس والتونسيّين فأوعزا له بأنّ المنصف باي دستوري حقيقي.

لئن تردّد "جوان" في الأوّل إلاّ أنّه لم ينس أنّ ماضيه لم يكن "كامل الصفاء" ففي أوّل الأمر كان مساندا لأطروحات حكومة "فيشي" حتّى أنّه زار صحبة "دارلان" (DARLAN) قائد البحريّة الفرنسيّة ألمانيا وقابلا الماريشال "غورينغ" (Goering) أقرب مساعدي هتلر لذلك لم يبق أمام "جوان" سوى الطاعة. إلاّ أنّه رفض الخطّة الأولى التي حبكت بالجزائر والتي كانت تتمثّل في نفي المنصف باي وعائلته ووزرائه إلى مدغشقر وتعويضه بمجلس للإيالة

[1] ولد سنة 1879 وتوفّي سنة 1949 إلتحق بالجنرال "ديغول" وقوّات فرنسا الحرّة عيّن قائدا عاما مدنيّا وعسكريّا بالجزائر فأصبح يتصرّف في مصير الإيالة التونسيّة عوضا عن وزارة الخارجيّة الفرنسيّة.

يتركّب من خمس شخصيّات والتخلّي عن نظام وراثة الأكبر سنّا المعمول به في السلالة الحسينيّة وإلغاء مؤسّسات الحماية لفائدة إدارة مباشرة على النمط الاستعماري.

إختار "جوان" مخطّطا آخر سمّاه "تغييرات نظام الباي" فاستدعى صديق فرنسا وعدوّ بلاده صلاح الدين البكوش وكلّفه يوم الثلاثاء 11 ماي بمقابلة ولي العهد الأمين باي لتهيئته ثمّ في صباح يوم الأربعاء توجّه "جوان" والبكوش إلى منزل ولي العهد بقرطاج (بيت الحكمة حاليا) فوجداه في حالة يرثى لها وكان الأمير الأمين ملازما للحذر والإحتراز إزاء الإقتراحات التي عرضت عليه.

لكنّ تأثير أولاده وأصهاره[1] والعديد من الأمراء الحسينيّين سوف يتغلّب على إحترازاته الأخيرة.

وخلال نفس اليوم الأربعاء 12 ماي إستدعى "جوان" إلى الإقامة العامة وقابل كلاّ على حدة: الجنرال الصادق الزمرلي مدير التشريفات ثمّ الجنرال الشاذلي حيدر شيخ المدينة (كان شنيق ووزراؤه خارج اللعبة). طلب المقيم العام منهما أن يشرحا للمنصف باي قرار تنحيته عن العرش وأنّه أمر لا رجوع فيه لذلك من الأفضل حفاظا على الأسرة الحاكمة وعلى كرامته الشخصيّة أن يكون ذلك نتيجة تخلّيه الطوعي عن العرش.

---

[1] تزوّج الأمين باي مرّة واحدة وكانت زوجته من عائلة متواضعة والدها قصّاب وقد أنجب 12 بين أبناء (ثلاثة) وبنات (تسع) تزوّجت ابنته عائشة صلاح الدين المحرزي قايد المدينة وخديجة عز الدين عزوز قايد ضاحية تونس وصوفيّة الأمير محمّد الهادي باي وزكيّة الدكتور حمّادي بن سالم وزنوخة العقيد (COLONEL) نصرالدين زكرياء وكبّورة حمّودة البحري مكلّف بمهمّة في مصلحة التشريفات وفاطمة مصطفى بن عبد الله كاهية بقيادة ماطر وليليا الدكتور الشلّي عمل بالمستشفى الصادقي ثمّ كوّن مصحّة خاصة أفتكّت منه ظلما بعد الإستقلال وهادية عصمان البحري مهندس بإدارة الأشغال العامة. أمّا أبناؤه الثلاثة فهم الشاذلي ولد سنة 1910 وامحمّد سنة 1914 وصلاح الدين سنة 1919.

راجت منذ العصر إشاعة التخلّي عن العرش في العاصمة سريان النار في الهشيم وفي نفس اليوم وصل "جيرو" إلى تونس ليترّأس بنفسه استعراضا عسكريًا في شارع جول فيري (JULES FERRY) (الحبيب بورقيبة حاليًا) مظهرا صرامة كبيرة بشأن ضرورة إبعاد المنصف باي عن العرش الذي تقبّل هذا القرار الخطير معتقدا أنّه سيريحه من الهموم المزعجة للسلطة فأذن لمدير تشريفاته الصادق الزمرلي بإبلاغ "جوان" أنّه يقبل الإنسحاب. ولعلّ الإهانة التي وقعت له يوم 9 ماي كان لها تأثير كبير ممّا جعله يصبو إلى "تقاعد هادىء". لكنّ وزراء الباي وخاصة الوزير الأكبر لم يقبلوا إنسحابه الطوعي إذ لديهم ملف وحجج معقولة لإظهار براءته خاصة أنّهم لم يكونوا يتصوّروا أنّ السلطات العسكريّة بالجزائر ستتجرّأ على المضّي إلى آخر المطاف في قرارها وستقوم بخلع الباي وأنّ ممثّلي إنجلترا والولايات المتحدة سيسكتان على مثل هذا القرار التعسّفي. لكن حصل ما لم يكن في الحسبان ففي يوم الخميس 13 ماي حلّ المقيم العام "جوان" بقصر السعادة بالمرسى مرفوقا بالجنرلات "جوريون" مندوب الإقامة العامة رقم 2 والجنرال "باري" القائد العام لقوّات تونس والجنرال "مورو" قائد الجندرمة.

حاول " جوان " إقناع الموّظف السامي بالإقامة العامة "بينوش" مرافقته ليظفي طابعا ديبلوماسيًا على العمليّة. لكنّ "بينوش" رفض ببراعة متعلّلا بصداقته للمنصف الباي. (لم يكن راضيا على ذلك الإنقلاب).

إنعقدت الجلسة بقاعة الإسقبال في الدور الأوّل من القصر. وقد حضر من الجانب التونسي المنصف باي ومحمّد شنيق وحسين باي والصادق الزمرلي. كان المنصف باي يتكلّم بالدارجة التونسيّة والزمرلي يترجم. وكان شنيق وحسين باي يتكلّمان بالفرنسيّة. بادر الباي بالترحيب بالمقيم العام وصرّح أنّه مسرور بالتعاون معه وأنّه متعلّق بتعاون سليم مع الحكومة الفرنسيّة في إطار المعاهدات. شكره "جوان" وكان حريصا على الإسراع بالأمور وصرّح أنّه باسم الجنرال "جيرو" القائد العام الفرنسي يطلب من

جلالة الباي القيام بحركة تضمن كرامته ومصالحه ومصالح العائلة المالكة الحسينيّة. وقال أنّ الباي لا يعارض التنازل الطوعي عن العرش. لكنّ المنصف باي فاجأه قائلا: "إنّني مدين بعرشي لله الذي أطال حياتي والذي بإمكانه أن يأخذها وأنا مسلم صحيح أقسمت على القرآن كتابنا المقدّس ولست أرهب الموت أقسمت أن أحمي شعبي حتّى آخر أنفاسي ولن أمضي إلاّ إذا طالبني شعبي بذلك".

أخذ الكلمة الوزير الأكبر فطلب من "جوان" أن يوضّح كتابيّا الأسباب التي جعلت سلطات الاحتلال الفرنسيّة تطالب الباي بالتنازل الطوعي عن العرش.

أجاب "جوان" أنّه غير قادر على إعطاء الأسباب كتابيّا ولكن سيقدّمها شفويّا وقال: فمن الطبيعي بعد فوز قوّات الحلفاء على قوّات المحور أن يتغيّر النظام الذي كان سائدا تحت الاحتلال الإيطالي الألماني فهذه الأوامر اتّخذها الجنرال "جيرو" باتفاق مع الحلفاء. إنّ التنازل الذي أقترحه في صالح الباي وأسرته وكلّ التونسيّين فأجابه الباي قائلا: "لقد كنّا محايدين وأعلنّا ذلك، قابلت الوزراء الألمان والإيطاليّين بعد موافقة الأميرال "إستيفا" ولم نتنازل لهم على شيء. لم نتعاون معهم. ردّ "جوان" قائلا: صاحب الجلالة نعلم أنّك وإخوتك ووزراءك لم تتعاونوا لقد كنتم مستقيمين. ولكن هل يمكن أن نقول ذلك عن كلّ رعيّتكم؟ لكم نهبت ضيعات فرنسيّة ورعاياكم اليهود كانوا محل سوء معاملة خلال الاحتلال.

فأجابه شنيق: هناك محاكم لمقاضاة اللصوص ومن الخطأ القول أنّ جلالته لم يحاول حماية رعاياه اليهود. لقد صرّح جلالته عديد المرّات بذلك. إنّ جماعة "فيشي" الذين حماهم الأميرال "استيفا" هم الذين إتّخذوا الإجراءات ضد اليهود. وتدخّل حسين أخ الباي قائلا: إنّ صاحب الجلالة كان منضبطا في تعلّقه بالمعاهدات التي تربطه بفرنسا ورغم الضغوط الألمانيّة فقد رفض إدانة قصف الحلفاء. وتدخّل المنصف باي وكانت أعصابه

شنيّجة: إنّ اليهود رعاياي وأبنائي ككلّ التونسيّين والضغوط التي أتعرّض لها الآن هي أسوأ من ضغوط الألمان ثمّ طلب رفع الجلسة ليرتاح ويتشاور مع مستشاريه وانسحب إلى غرفة مجاورة ومكث "جوان" في القاعة الكبيرة مع جنرالاته.

أمّا خارج القصر فقد إجتمع عدد من الشبّان هاتفين للمنصف باي إلى أن تدخّلت الشرطة وفرّقتهم.

أستئنفت الجلسة بعد حوالي ربع ساعة وبدا كلّ من المنصف باي وشنيق والأمير حسين أكثر عزما وإصرارا من أي وقت مضى. حرص "جوان" على الإجتماع بالباي على انفراد عساه يجعله أكثر طوعيّة وانسجام لذلك طلب الجلوس معه دون شنيق وحسين الذي قبل الإنسحاب في حين اعتبر الوزير الأكبر أنّ مكانه هو قرب الباي حسب الأعراف والتقاليد. أجبر "جوان" على الموافقة وتوجّه نحو الباي عارضا عليه بعض الامتيازات.

أجاب الباي والغيظ باديا على محيّاه: لست بحاجة إلى امتياز وكذلك عائلتي فأنا مستعدّ لتقديم حياتي لرعيّتي (ولمس عنقه بحركة تعني إستعداده للموت). لقد كنت مستقيما مع فرنسا وحسب المعاهدات فلقد كان ينبغي أن تحميني فأجابه "جوان" إنّها ضرورة إستراتيجيّة وتلك قوانين الحرب وتدخّل الجنرال "جوريون" قائلا: لقد كان بإمكانكم يا مولانا الإلتحاق بنا في الكاف. كان ردّ شنيق سريعا: "من المستحيل التفكير حتّى في ذلك في ظروفنا. كلاّ فقد كان مولانا شجاعا ولا مأخذ عليه ويجب أن لا يتنازل عن العرش ويؤكّد بذلك الاتهامات الباطلة الموّجهة إليه.

واندلع نقاش حاد بين "جوريون" وشنيق:

- "جوريون": إذن فهو أنت يا سيّد شنيق الذي يدفع الباي إلى التعنّت.

- شنيق: نعم إنّه أنا نفسي هل تراني أخفي ذلك؟

- المنصف باي: إنّ لديّ ثقة تامة وكاملة في وزيري الأكبر.

ورغم ذلك حرص الباي على جعل شنيق يكفّ عن الجدال خوفا على سلامته. لكنّ شنيق أصرّ على أن يسمح له الباي بالرد. وكان كلّ منهما يسعى إلى حماية صاحبه.

وهنا قال "جوان": إنّ التنازل عن العرش هو الوسيلة الوحيدة للحفاظ على حقوق الأسرة الحاكمة. وإذا دفع تعنّت صاحب الجلالة إلى ضرورة خلعه من طرف حكومة الجزائر فمن الجائز جدّا أنّ المسألة لن تكون على ذلك النحو.

واصل شنيق دفاعه عن الباي قائلا: عندما يكون المرء قد قاوم الضغط الأجنبي مثلما فعل ذلك مولانا طيلة ساعات الإحتلال المؤلمة فمن الطبيعي أن يتصلّب إزاء مطلب لا شيء يبرّره في نظرنا. فأنتم أيها السادة تمتلكون قوّة العساكر العظيمة والشأن شأنكم في كيفيّة إستعمالها. أمّا نحن فلنا القوّة المعنويّة.

أخذ "جوان" الكلمة متوجّها مباشرة للباي: صاحب الجلالة من غير المجدي أن نطيل أكثر ممّا ينبغي هذا الحديث إنّني أنتظر إجابة جلالتكم حتّى الساعة الخامسة مساءا عن المقترح الذي قدّمته لكم على إثر توجيه من حكومة الجزائر وبالإتّفاق التام مع حلفائنا.

كان ميزان القوى في صالح فرنسا "المنتصرة" ورغم ذلك تشبّث الباي بموقفه فعلى الساعة الخامسة بعد الظهر أرسل جوابه إلى سلط الحماية عن طريق الزمرلي وجاء فيه: لا للتّخلي الطوعي عن العرش. وقد اغتنم الزمرلي مقابلة "جوان" فحاول إقناعه بالتخلّي عن قرار الخلع لكن دون جدوى.

و- نفي المنصف باي ووفاته

أبلغ "جوان" المنصف باي أنّ عليه الإستعداد منذ الساعة الخامسة صباحا للخروج إلى وجهة لم يقع تحديدها ممّا أحدث اضطرابا كبيرا في البلاط وبدأ التساؤل عن مكان إقامة الباي في المستقبل فقيل أنّه سيحوّل إلى الكونغو (Le Congo) أو"لارينيون" (La Réunion).

وصلت في صباح يوم الجمعة 14 ماي على الساعة الخامسة سيّارة عسكريّة ذات لون أخضر إلى قصر السعادة بالمرسى ونزل منها "جوان" و"جوربون" مع سيّارتين وكان في استقبالهما العقيد "دروغراي" رئيس حرس الباي والقبطان الشاذلي قايد السبسي ومساعده. ولم يسمح لأحد من أفراد الأسرة بالمرافقة.

سلك الموكب الصغير طريق العوينة نحو القاعدة العسكريّة.

كان"جوان" إلى آخر لحظة يمنّي النفس أنّ الباي سيتنازل عن العرش لكن "سيدي المنصف" تشبث برأيه. قامت سريّة من الجنود بالتحيّة العسكريّة على شرف الباي قبل ركوبه الطائرة (من نوع "الفيكينغ" ذات محرّكين).

أقلعت الطائرة يوم الجمعة 14 ماي 1943 ووصلت بعد ساعتين إلى مطار بسكرة بالجزائر أين استقبل الوافدين نائب والي بسكرة وبعض العسكريّين وقادوهم إلى فندق الأغواط التي تقع على تخوم الصحراء وكانت ظروف الإقامة قاسيّة جدّا: حرارة شديدة ونقص في المياه وغداء دون المتوسط. كانت تنقلات الوفد محدودة ومراقبة مع منع الاتّصال بالأهالي.

وبعد ظهر يوم الجمعة 14 ماي 1943 نشرت الصحافة الصادرة في تونس بلاغا جاء فيه أنّ الجنرال "جيرو" القائد الأعلى المدني والعسكري بعد أن درس على عين المكان بروح العدل الوضعيّة الناشئة على إثر تحرير تونس أقرّ أنّه في الظروف الحاليّة فإنّ حضور جلالة المنصف باي الذي

حكم أثناء احتلال تونس من طرف قوّات المحور من شأنه أن يضرّ بالأمن الخارجي والداخلي للإيالة الذي اِلتزمت فرنسا الدولة الحامية بضمانه فقد قرّر القائد المدني والعسكري إقالة جلالة المنصف باي ويخلفه باي المحال سيدي الأمين حسب التقليد الجاري به العمل في السلالة الحسينيّة.

قوبل خبر خلع المنصف باي بالسرور الواضح في الأوساط الفرنسيّة و"بسرور" لا يقل وضوحا من قبل عديد اليهود. لكنّ الغريب عدم حصول رد فعل جماعي من قبل الأهالي. فهل هذا يعود إلى التفاوت في ميزان القوى وللحضور الثقيل لعساكر الاحتلال أم لاضطراب النخبة المثقّفة وخوف القادة السياسيّين من حملة الإيقافات والإتهامات بالتعامل مع قوّات المحور؟ لكن يبدو أنّ قادة الدستور الجديد بعد عودتهم إلى تونس لاحظوا التعلّق الشديد الذي أبداه الشعب بالمنصف باي فهل أصبحوا يخشون أن يقع نسيانهم؟

لقد تنفّس قادة الحركة الوطنية الصعداء لمّا أصبحت الساحة خاليّة مع خلع "سيدي المنصف" ومغادرته البلاد لذلك لم يصدروا أوامرهم للشعب أو على الأقل لمنخرطي الدستور الجديد ليعبّروا عن غضبهم فهل هذا يفسّر "الهروب الجماعي" الذي أصاب الشعب التونسي؟

ضيّقت السلط الفرنسيّة على "سيدي المنصف" بالأغواط ومنعته حتّى من تأدية صلاة الجمعة بالجامع بدعوى الخوف من وقوع اضطراب في النظام العام. عملت السلط العسكريّة على الضغط على "سيدي المنصف" بكلّ الطرق لجبره على التنازل عن العرش فبلغ بها الأمر إلى نصب خيام حول مقرّ إقامته وأعلمه أحد الضبّاط بكلّ وقاحة: "هذه الخيام تقام للوزراء والزعماء الدستوريّين الذين سيلتحقون بكم قريبا كمساجين".

تقبّل "الباي المنفي" الخبر بفرحة سريّة آملا أن يلتقي قريبا بأصحابه. وكم كانت خيبته كبيرة عندما تأكّد أنّ الخبر كاذب. لجأ "سيدي المنصف" إلى الصلاة وقراءة القرآن.

ومن حسن حظه أنّه وجد خير رفيق في مرافقه القبطان الشاذلي قايد السبسي[1] فهو في نفس الوقت مساعده وكاتبه ومستشاره وأمين سرّه.

إنّ إخلاصه للمنصف باي جعله يشاطره منفاه بالكامل. كان قايد السبسي هادئا مع حديث خفيف مرح وقد تدبّر الأمر وحصل لرفيقه على بعض المجلاّت القديمة وحتّى لعبة ورق للترويح عليه والتخفيف من مصيبته. لكنّ "سيدي المنصف" كان لديه إحساس أنّه لن يرى أبدا وطنه العزيز ولا محطّة قطار "ت.ج.م" الصغيرة التي يمرّ منها لبلوغ ساحة المرسى المدينة ولن يرى أبدا السوق والصفصاف[2] ولن يتذوّق أبدا طعم القهوة اللذيذة ولن يتبادل الأحاديث الطريفة مع أصحاب الدكاكين الذين يعشق "حكاياتهم" فهو على يقين أنّ عليه نسيان مشموم الياسمين الذي كان بعض سكّان المرسى يتودّدون بصنعه له ولا يستنكف وهو الباي الجالس على العرش من وضعه خلف أذنه على طريقة "أولاد البلاد".

لكنّ صحّة "سيدي المنصف" ماانفكّت تتدهور ففي آخر شهر ماي وبداية جوان 1943 أجبر على ملازمة الفراش بسبب إضطرابات تنفسيّة. ولم يستطع الشاذلي قايد السبسي الحصول على الطبيب إلاّ بعد 48 ساعة من الجهود الملحّة والمتواصلة... وفي يوم 3 جوان 1943 بعث "سيدي المنصف" إلى "جوان" برسالة ذكّر فيها بأنّه لم يتعامل قط مع المحور وأنّه

---

[1] ذكر فيه الزعيم بورقيبة إخلاصه للمنصف باي فعيّنه مسؤولا على التشريفات بقصر السعادة منذ إقامته بعد الاستقلال وقد كان لا يزال متزوّجا "بماتيلد" (Mathilde). لكنّ وسيلة بن عمّار التي كانت وقتئذ "تتردد" على قصر السعادة لم تغفر له حادثة تمثّلت في عدم تمكينها من الجلوس على الطاولة التي أعدت بمناسبة عشاء رسمي ولمّا سألته قائلة "ويني بلاسطي سي شاذلي؟" أجابها "والله يالة هذا عشاء رسمي!؟". كتمت وسيلة بن عمّار غضبها ولمّا أصبحت بعد أفريل 1962 وسيلة بورقيبة كانت من أوّل قراراتها إقالة الرجل الوفيّ المرحوم الشاذلي قايد السبسي وقد روى لنا أحد شهود العيان هذه الحادثة الأليمة فحتّى الزعيم بورقيبة له لحظات ضعف خاصة أنّه كان متيّما بحب "الماجدة" وسيلة.

[2] المقهى المشهور بالمرسى.

مستعدّ للتنازل شريطة الإقامة بالمرسى وأن لا يكون له أي إتّصال بالحكومة التونسيّة الجديدة وأن يتلقى راتبا شهريّا ليعيل أسرته.

لكنّ "جوان" عوّضه الجنرال "ماست" (Mast) على رأس الإقامة العامة فأوفد المدعو "غالنغو" (Galingo) وهو موّظف سام في إدارة الشؤون السياسيّة بالإقامة العامة وقد كانت فرعا للمخابرات وهذا الرجل من أصل مالطي يقطن ضاحية المرسى ويتكلّم الدارجة التونسيّة بطلاقة وعلى إطّلاع بخفايا البلاط الحسيني وبالمنصف باي. حلّ الداهية "غالنغو" بالأغواط في آخر شهر جوان فلوّح للباي المنفي بإمكانيّة عودته إلى تونس بعد تنازله عن العرش.

لكنّ الباي قد أضعفه المرض وأثّرت فيه العزلة وزاد عليه المناخ القاسي فلم يبذل "غالنغو" ما كان يعتقد أنّه باذله من مجهودات جبّارة ودهاء كبير إذ رضخ "سيدي المنصف" للأمر الواقع وقبل التنازل فأمضى يوم 6 جويلية 1943 في الأغواط أمام العدول على وثيقة التنازل وقد جاء فيها: "الحمد لله نحن الأمير المنصف باي نظرا لعجزنا في الظروف الصحيّة التي تقتضيها شريعتنا تحمّل الأعباء الثقيلة التي تقع على كاهل الملك نعلن رسميّا التخلّي عن حقوقنا الحاضرة والمستقبليّة في العرش وفي مصلحة الإيالة وازدهارها فنترك مملكة تونس بين أيدي خليفتنا المحبوب سيدي الأمين باي حفظه الله بعنايته ورعاه وثبّت خطاه في جميع أعماله. الأغواط 6 جويلية 1943 "التوقيع المنصف".

عاد "غالنغو"مفتخرا إلى تونس وفي جيبه وثيقة التنازل مع توقيعات العدول أحمد بن حمزة باش عدل رئيس محكمة الأربع التابعة للأغواط ربان البشير بن محمّد الباش عدل والتيجاني بن الطيّب بن علي رئيس الزاوية التيجانيّة "بعين ماضي" منطقة الأغواط.

لم تفي السلطات الفرنسيّة بوعودها إلاّ بعد أشهر وبعد تدهور خطير لصحّة الباي كاد على إثرها أن يفارق الحياة وعندها وقع نقله إلى "تنس"

التي تبعد 200 كلم عن الجزائر إثر رحلة مضنيّة دامت 16 ساعة عبر طرقات جبليّة وعرة.

تحسّنت نسبيّا ظروف إقامة الباي" المخلوع" "بتنس" فمناخها البحري الرطب يذكّره بالمرسى ومعاملة السلط الفرنسيّة كانت أكثر إنسانيّة. تحسّنت صحّة الباي وارتفعت معنويّاته بفضل رفيقه المخلص الشاذلي قايد السبسي وبفضل زوجته عربية التي اِلتحقت به. أتت زوجته ومعها المدعو محمّد وهو "قزم مهرّج" لإضفاء بعض الأجواء المرحة على زوجها كما ربطت علاقات ببعض العائلات الجزائريّة وكسب الباي تقدير وعطف سكّان "تنس".ولئن فرح "سيدي المنصف" كثيرا بقدوم حسين ورؤوف باي تصحبهما أميرتان إحداهما ابنته في جانفي 1944 فإنّ فراقهم بعد تلك الزيارة القصيرة أثّر سلبيّا في معنويّاته لكنّه سرعان ما تجاوز كلّ ذلك بفضل رفيقه وزوجته.

أمّا في تونس فبفضل وزيره الأكبر محمّد شنيق وثلّة من الأوفياء تكوّنت "الحركة المنصفيّة" وعملت بكلّ ما أوتيت من قوّة رغم تضييقات سلط الحماية على عودة الباي. كما بذلت مجهودات جبّارة لتحسين ظروف إقامته وفي حالة إستحالة عودته إلى وطنه ألحّ "المنصفيّون" لدى السلط الفرنسيّة على ضرورة إختيار إحدى المدن الفرنسيّة كمقر إقامة جديد.

لكنّ مجهودات أنصار "سيدي المنصف" إصطدمت بمعارضة المعمّرين القويّة في تونس وحتّى في الجزائر، فوطنيّة الباي لا تزال في الأذهان لذلك عبّروا عن رغبتهم في التّخلص منه بنفيه أبعد ما يمكن عن بلاده في الغابون أو مدغشقر.

أمّا السلط الفرنسيّة فلئن بدأت تتقبّل فكرة نقل الباي "المخلوع" من "تنس" إلى فرنسا فقد رفضت إقامته بباريس أو مكان مجاور لها لما يمكن أن يتسبّب فيه هذا الإختيار من مشاكل أمنيّة. لذلك ولتوفير ظروف الراحة

للباي وقع الإختيار على "بو" (PÔ) لجمعها بين مناخ معتدل وموقع جغرافي مناسب فتمّ نقله إليها في أوت 1945.

أمّا في تونس فلم يدّخر "المنصفيّون" جهدا لتدعيم الحركة الوطنيّة فساهموا إلى جانب بقيّة القوّى الوطنيّة في مؤتمر ليلة القدر في 23 أوت 1946 وقد رفع خلاله شعار الاستقلال لتونس.

أصبحت السلط متخوّفة من تحرّكات المنصفيّين فاغتنمت إنتهاء مهام صديق محمّد شنيق القنصل الأمريكي "دوليتل" (Doolittle) للقيام بتتبّعات ضدّ الوزير الأكبر السابق "لسيدي المنصف".

كان الباي المخلوع من مقر إقامته "ببو" يتابع الأحداث الداخليّة والخارجيّة خاصة تأسيس جامعة الدول العربيّة وقد صوّت مجلسها بالإجماع في 23 نوفمبر 1946 على لائحة تعاطف مع الحركة الوطنيّة التونسيّة.

إستبشر الباي بلوائح مؤتمر ليلة القدر وقدّم دعمه للمؤتمرين وقد عبّر عن ذلك للصحفيّين القادمين لزيارته كما بعث إلى العديد من الشخصيّات في تونس مثل وزيريه الأسبقين محمّد شنيق وصالح فرحات برسائل تهنئة بعد الإفراج عنهما (أوقفت سلط الحماية عديد المشاركين في مؤتمر ليلة القدر).

وفي 5 أكتوبر 1946 إستقبل في "بو" جلولي فارس المسؤول عن الدستور الجديد في فرنسا فأعلمه أنّه مبعوث إليه من قبل بورقيبة وطلب منه تحرير رسالة شخصيّة إلى رئيس الدستور الجديد تمثّل توكيلا لهذا الأخير حتّى يتمكّن من الدفاع عن قضيّته والمسألة التونسيّة أمام المؤسّسات الدوليّة فقبل الباي بلا تردّد وبمساهمة جلولي فارس وأحمد بن صالح (الذي لازمه بعد ذلك) تمّ إعداد الوثيقة بسرعة وتكفّل جلولي فارس بتبليغها إلى بورقيبة في القاهرة ممّا فتح أبوابا عديدة لرئيس الدستور الجديد في عديد الأوساط المتواجدة بعاصمة مصر ومنحته حجما جديدا وهامّا.

وفي 25 نوفمبر 1946 غادر الحبيب بورقيبة القاهرة متّجها نحو نيويورك لحضور الدورة الثانية للجمعيّة العامة للأمم المتحدة... وفي طريق العودة من الولايات المتحدة إلى القاهرة في موّفى شهر فيفري 1947 توقّف (رئيس الدستور الجديد الذي كان مرافقا بعبد الرحمان عزّام أمين عام جامعة الدول العربيّة) بجنيف (Genève) ومن هناك إتصل هاتفيّا "بسيدي المنصف" "ببو" فرفع السماعة أحمد بن صالح فطلب بورقيبة الحديث مباشرة مع المنصف باي وكذلك كان يرغب في أن يحادث عزّام الباي المخلوع. لمّا علم "سيدي المنصف" مسك السماعة فهنّأ الحبيب بورقيبة على العمل الذي قام به مؤكّدا له مباركته ومساندته له وشكر عزّام على مساعدته وصرّح أنّه مستعد للصمود حتى التحرّر التام للبلاد فأثّر كلامه إيجابيًا في بورقيبة وحتّى في عبد الرحمان عزّام.

جمع "سيدي المنصف" حوله في مقر إقامته بنزل "كادافال" (Cadaval) "ببو" "بلاطا صغيرا" سنة 1947 وقد زادت الأخبار التي تصله في حرصه على العودة إلى بلاده وقد إرتفع حماسه مع مؤتمر ليلة القدر ولم يعط إهتماما لإصلاحات المقيم العام الجديد "مونص" (Mons) الهزيلة ولا لوزارة الكعاك العميلة.

سُرّ "سيدي المنصف" لخطاب سلطان المغرب محمّد بن يوسف بطنجة في 10 أفريل 1947 لما جاء فيه من جرأة وإصرار على الإنعتاق فبعث برسالة للعاهل المغربي نشرتها صحيفة الحريّة" وقد بلّغها جلولي فارس إلى ممثّل حزب الإستقلال المغربي. أمّا مع الملك فاروق فلم تكن العلاقات "حارّة" خاصة أنّ "سيدي المنصف" لم ترق له "الإقامة المعربدة" للملك فاروق على "الريفيرة" (Riviera) بإيطاليا فوجّه له نصائح مستعملا لهجة أبويّة لم تعجب ملك مصر.

لكنّ صحّة "سيدي المنصف" في منفاه ما انفكّت تتدهور فمنذ 30 أوت 1947 إفتقد شهيّة الأكل مع أرق وصداع شديد وآلام في الساق اليسرى. ورغم مجهودات الأطبّاء الفرنسيّين تواصل تدهور حالته الصحيّة حتّى أنّ الأطباء طالبوا برجوعه إلى محيطه الطبيعي أي بلاده.

ولمّا بلغت أنباء مرض "سيدي المنصف" أقيمت الصلوات بجوامع تونس وطلب المصلّون من الله شفاءه العاجل وتكوّن وفد ضمّ ممثلي الأحزاب السياسيّة والحركة المنصفيّة لمقابلة المقيم العام والمطالبة بإلحاح ولأسباب صحيّة بعودته لبلاده. وفي 3 ديسمبر 1947 توجّه وفد ضمّ "المنصفيّين" والدستوريّين من كلا الحزبين للمقيم العام وتمّت المطالبة بعودته العاجلة.

كما تعاطفت شخصيّات فرنسيّة "محليّة" خاصة من النقابيّين والإشتراكيّين الفرنسيّين أمثال "كوهن حضرية (Cohen Hadria) و"سارج مواتي" (Serge Moatti) و"دوران انقليفيال" (Duran Angliviel) وغيرهم مع قضيّة الباي المخلوع وتمّ التعبير بكلّ صدق على ضرورة عودته لبلاده.

كما قامت "الحركة المنصفيّة" المتكوّنة من محمّد شنيق والدكتور الماطري وصالح فرحات وعزيز الجلولي وحمّادي بدرة ... بوضع برنامج واضح الغاية منه السعي في فرنسا لدى الأوساط البرلمانيّة والصحافة الفرنسيّة لمساندة عودة الباي المخلوع بقرار تعسّفي وجائر.

لكنّ كلّ هذه المساعي لم تأتي أكلها فوقع اللجوء إلى أقصى الحلول وهو التخطيط لتهريب "سيدي المنصف". نشأت خطّة التهريب في باريس وقام بحبكها كلّ من جلولي فارس وحمّادي بوجمعة وتمّ تكليف الهادي جلولي وحمّادي بوجمعة بالتنفيذ التقني للعمليّة المتمثّلة في إكتراء طائرة خاصة ستنتظرهم في مطار صغير يبعد 5 أو 6 كلم عن مدينة "بو" ومن ثمّ يقع التوجّه إلى إسبانيا ومنها إلى مصر. حدّث جلولي فارس خلال زيارته الأسبوعية "سيدي المنصف" بشأن العمليّة فوافق عليها ووقع تعيين اليوم الحاسم للتنفيذ. لم يكن على علم بمخطط الهروب إلاّ الأمير رؤوف والشاذلي قايد السبسي وأحمد بن صالح[1] بالإضافة طبعا إلى المدبّرين

[1] لازم أحمد بن صالح "سيدي المنصف" خلال منفاه "ببو"وكان ينوي الزواج من ابنته تراكي، لكن ذلك لم يحدث.

والمشرفين على العمليّة وتمّ الإتفاق على أن يرافق أحمد بن صالح "سيدي المنصف" في سفره. وقع تحديد موعدا لليوم الحاسم في مكان يقع على بعد بعض الكيلمترات من "بو" على الساعة الخامسة صباحا.

إستعدّ "سيدي المنصف" لذلك اليوم أحسن إستعداد فأحضر حقيبة صغيرة وضع فيها بعض الملابس والمجوهرات وقطعا ذهبيّة.

وكان الإتّفاق على أن يكون الإستيقاظ على الساعة الرابعة صباحا. ولكن في الساعة الثانية صباحا طلب "سيدي المنصف" أحمد بن صالح ولمّا حضر قال له: "لن أرحل هذا الصباح لديّ إحساس بأنّ الخطّة لن تنجح "أنا شممها" ثمّ أشار بسبابته إلى أنفه لن أرحل. حاول أحمد بن صالح إقناعه تغيير رأيه لكن دون جدوى. ذهب أحمد بن صالح وحده إلى الموعد لإعلام الآخرين بتغيير "سيدي المنصف" رأيه لكنّه فوجيء بعدم وجود أحد في الموعد لا جلولي فارس ولا حمّادي بوجمعة ولا الهادي جلولي. قرّر أحمد بن صالح الذهاب إلى باريس ولمّا وصلها توجّه نحو جلولي فارس الذي صرّح له أنّه عائد لتوّه من "بو" لأنّه لم يجد أحدا في الموعد المحدّد.

إكتنف الغموض عمليّة تهريب "سيدي المنصف" فلا أحمد بن صالح ولا جلولي فارس فكّا غموض أسباب "توّقف " تلك العمليّة؟ لكنّ العمليّة برمتها بقيت سرّا في فرنسا وفي تونس.

فهل علمت السلط الفرنسيّة بالمشروع لذلك تمّ إحباطه !؟ ولعلّ ذلك ممكن جدّا خاصة بعد إيقاف جلولي فارس في 28 أفريل 1948 بوصفه المنسّق لنشاط الطلاّب الدستوريّين الجدد بباريس وقد وجّهت له تهمة "تجاوز قوانين الصرف وقانون الصحافة".

إلاّ أنّه سمح له بعد أيّام من الإيقاف بالسراح الشرطي. لكن خلال إستنطاقه لم يقع التعرّض لمشروع هروب الباي.

عرفت الأوضاع في تونس تعاقبا سريعا من حيث الأحداث كصدور أحكام صارمة ضدّ النقابيّين المورّطين في أحداث 5 أوت 1947 بصفاقس وعودة صحيفة "الإرادة" لسان الدستور القديم للصدور في 28 مارس 1948 وكذلك صحيفة "تونس الفتاة" وفي أفريل 1948 أصدر الدستور الجديد "ميسيون" (Mission) بالفرنسيّة و"الحريّة" بالعربيّة.

أمّا على الصعيد الخارجي فكان إعلان قيام دولة إسرائيل في 15 ماي 1948 أبرز حدث شدّ إهتمام الرأي العام العربي والتونسي...

لكن رغم ذلك تواصل إصرار التونسيّين وخاصة منشّطي "الحركة المنصفيّة" على عودة "سيدي المنصف" إلى تونس ويبدو أنّ السلط الفرنسيّة بدأت تتقبّل فكرة عودته على الأقل للإقامة في بيته بالمرسى وذلك لرفع مظلمة طالت أكثر من اللزوم. ويبدو أنّ النيّة كانت متّجهة لتكون عودته في النصف الثاني من شهر أوت الموافق للسابع والعشرين من رمضان. لكن وقع تأجيل العودة إلى أولى أيّام شهر سبتمبر 1948 لأنّ المقيم العام كان خارج الإيالة. لكنّ الأقدار شاءت أن لا يرى "سيدي المنصف" وطنه إذ نالته المنيّة في غرة سبتمبر 1948 على الساعة العاشرة وخمس وأربعين دقيقة صباحا.

توّفي الباي الشهيد في هدوء وصفاء وقد كان موته سريعا ولم يسبقه إحتضار طويل. وفي اليوم الذي سبق موته تجوّل "سيدي المنصف" لفترة طويلة في حديقة النزل ثمّ أدّى صلواته بانتظام وفي المساء لم يتناول العشاء. أمّا يوم وفاته فلم يغادر فراشه وطلب مصحفا ليحتفظ به مضموما بين يديه وكأنّه على وعي بموته الأكيد.

بعد وفاة الباي الشهيد بربع ساعة إتّصل الشاذلي قايد السبسي هاتفيًا بمحمّد شنيق وكان نازلا بفندق " الرويال" (Royal) بباريس فنزل عليه الخبر كنزول الصاعقة خاصة أنّه قبل يوم اتّصل "بسيدي المنصف" هاتفيًا فكانت

محادثة مطمئنة فانهارت الدموع من عيني الوزير الأكبر السابق إذ كان صديقه ورفيقه الذي قاسمه فترات فرح وتوتّر وأحزان لا تنسى. لكنّ المسؤوليّة فرضت عليه الإستفاقة فكثير من الصعوبات وجب تجاوزها كإيجاد مقريء قرآن وغسّال وخاصة نقل الجثمان في أقرب وقت ممكن إلى تونس.

بادر محمّد شنيق بالإتّصال بالسلط الفرنسيّة كوزير الخارجية "شومان" (Shuman) لكنّها تباطأت، فـ "قدور بن قبريت" مدير جامع باريس لم يرسل أحدا لتلاوة القرآن في حجرة الفقيد ؟! قام بالمهمّة كتبيّ جزائري تطوّع تلقائيًا لتلاوة القرآن على روح الفقيد.

أمّا محمّد شنيق فقد تمكّن بعد مجهودات جبّارة من التحوّل من باريس إلى "بو" التي وصلها أثناء الليل فأمضى ما تبقّى منه في حجرة صديقه الوّفي شهيد الأمّة.

إتخذت الحكومة الفرنسيّة في 2 سبتمبر 1948 القرارات التاليّة بشأن نقل جثمان الباي الشهيد:

-طبقا للإرادة التي عبّر عنها الفقيد سيقع دفنه في الجلاز بتونس وسينقل على متن سفينة حربيّة وسيرافق التابوت محمّد شنيق وزوجة الفقيد عربية والشاذلي قايد السبسي.

-رفض عائلة المنصف باي التشريح والتصبير ووضع الجثمان في تابوت مضاعف ثلاثا مع قطعة ميكا يرى منها الوجه.

جاءت الجماهير من كلّ مكان من الإيالة التونسيّة لحضور جنازة الباي الشهيد رغم منع سلط الحماية المرور أمام جثمان الراحل في بيته بالمرسى كما لم يسمح بإجراء الصلاة على روحه بجامع الزيتونة خوفا من ردود فعل التونسيّين.

وبعد حفل جنائزي وجيز سلّم التابوت مغطّى بالعلم فرفع فوق أعناق أبناء شعبه وتمّ دفنه بمقبرة الجلاز وسط موتى التونسيّين يوم 6 سبتمبر 1948.

طرح سؤال محيّر بعد جنازة الباي الشهيد تمثّل في : هل كانت موته طبيعيّة أم مات فعلا مسموما؟

تبدو الإجابة على هذا السؤال صعبة في غياب التشريح – وهذا ما رفضته عائلته رفضا تاما – وفي غياب التحاليل البيولوجيّة فمن المستحيل تقديم إجابة دقيقة وقاطعة.

لكن يمكن الإجابة على السؤال التالي لماذا ذلك التعلّق الكبير والشعبي والفريد بالمنصف باي؟

لئن لم يكن "سيدي المنصف" مُنظّرا سياسيّا ولاخطيبا شعبيّا ولا سياسيّا فريدا من نوعه ولا مثقّفا مُلمّا بكل الأحداث فقد كسب شعبيّته بفضل ذكائه الحاد وحسّه السليم وانخراطه في مقاومة الاحتلال بجرأة لم يكتسبها غيره من البايات الحسينيّين ممّا جعله يصبح رمز القائد للحركة الوطنيّة خاصة لمّا كان السياسيّون في السجون والمنافي كما أنّ موته في المنفى بعيدا عن وطنه جعل منه "أسطورة" تعلّق بها شعبه سنوات عديدة بعد رحيله.

6. الأمين باي آخر حكّام الدولة الحسينيّة

ولد الأمين باي في 4 سبتمبر1881 واعتلى عرش البلاد في 15 ماي 1943 بعد موكب انتظم بقصر باردو. تميّزت العلاقات بين الأمين باي عندما كان وليّا للعهد والمنصف باي بالإحترام المتبادل إذ لم ير الثاني في الأوّل خصما يجب الإحتياط منه بل وليّا للعهد يجب أن يطّلع على مختلف الشؤون فكان يصحبه في تنقّلاته ويحضر جلّ لقاءاته.

كان الأمين باي يكنّ تقديرا كبيرا لصاحب العرش وقد تأثّر كثيرا عند إذلال المنصف باي وخاصة عند خلعه.

اعترضت الأمين باي عند ارتقائه العرش صعوبات منها لوم قسم من العائلة المالكة والأعيان قبوله تعويض الباي المخلوع فقد رأى فيه التونسيّون " بايا منصّبا "لا يمكن أن يعوّض" الوطني العظيم سيدي المنصف".

وقد أكّدت ذلك سلط الحماية فاعتبرت أنّ الأمين باي: "لا يتمتّع بثقة الشعب الذي بقي وفيّا للمنصف باي وقد جعل منه خلعه بايا شهيدا".

بقيَت كلّ الشرائح والمنظّمات والتيّارات السياسيّة وفيّة للمنصف باي وحريصة على رجوعه فتمّ توجيه برقيّة إلى رئيس الجمهوريّة الفرنسيّة "أوريول" (Auriol) ولوزير الخارجية "بيدو" (Bidot) جاء فيها: "يسعدنا تذكيركم بالقرار "المتهوّر" للجنرال "جيرو" والمتعلّق بخلع سموّ الباي " سيدي المنصف باشا باي" حاكم البلاد. إنّ قرار الخلع من صنع سلط عسكريّة غير مؤهلة لذلك خاصة أنّه يتعلّق بحاكم مسلم يتمتّع بكامل السلط الدينيّة ويعتبر القرار خرقا لتعهّدات فرنسا التي تضمّنتها معاهدة باردو لذلك ثقتنا كبيرة في أنّ فرنسا التي تحكمها سلط منتخبة ديمقراطيّا لن تصادق ولن تزكّي مثل هذا الإجراء المتسلّط والذي أملاه تصرّف فرديّ متسلّط."

-الإمضاءات:

- العروسي الحداد رئيس المؤتمر الوطني (مؤتمر ليلة القدر) والرئيس السابق بمحكمة الشرع.

- صالح فرحات وصالح بن يوسف: الحزب الحرّ الدستوري التونسي.

- فرجاني بالحاج عمّار: الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة.

- الفاضل بن عاشور: الجمعية الخلدونيّة.

- محمّد بن غربية: أساتذة الزيتونة.

- بشيرة بن مراد: الإتحاد النسائي التونسي.

- محمّد شنيق: وزير أوّل سابق.

- محمود الماطري: وزير أسبق للداخليّة.

- محمّد عزيز الجلولي: وزير أسبق للأوقاف.

أ. الأمين باي والحضور الفاتر

تميّز الوضع في عهد المنصف باي بجوّ من الحريّة أعاد للتونسي كرامته ممّا أذكى الشعور القومي وسهّل التعبير عن العواطف المكبوتة ضد فرنسا فكثّفت القوّى السياسيّة التونسيّة نشاطها وسط هذا الإطار الجديد. لكن بعد خلع المنصف باي تغيّرت الأوضاع إذ إتّهمت السلط الفرنسيّة التونسييّن بالتعامل مع الألمان فسلّطت على الكثير منهم أحكاما قاسيّة وصلت إلى حد الإعدام ممّا مكّنها من إحكام قبضتها واسترجاع سيطرتها على البلاد التونسيّة.

وفي هذا الإطار عمدت اللّجنة الفرنسيّة للتحرير الوطني بمقتضى الأوامر الصادرة في 21 جوان 1943 و27 مارس 1944 إلى نزع الصبغة التونسيّة عن الكاتب العام للحكومة التونسيّة الذي أصبح يدعى الكاتب العام للحكومة يتمّ تعيّينه لا بأمر يصدر عن الباي بل بأمر من الحكومة الفرنسيّة.

وفي شهر فيفري قدّم المقيم العام "الجنرال ماسط" برنامجه الإصلاحي الذي ظهر هزيلا بإجماع كلّ التيّارات التونسيّة (إحداث خطّة وزير تونسي للشؤون الإجتماعيّة وإلغاء وزارة الأوقاف) فاتّحدت جميع التيّارات التونسيّة وأمضت في 22 فيفري 1945 "لجنة الستين" بيان "الجبهة التونسيّة" الذي يطالب بمنح الإستقلال الداخلي للبلاد التونسيّة وإقامة نظام ملكي ومن أبرز الممضين على هذا البيان الطاهر بن عمّار، صالح فرحات، الحبيب بورقيبة، الدكتور الماطري، البحري قيقة ، المنصف المستيري وممثل الجاليّة اليهوديّة المحامي " ألبار بسيس".

ساعدت الظروف العالميّة الجديدة على دفع العمل الوطني خاصة مع تنديد منظمة الأمم المتحدة بالإستعمار ومساندة الولايات المتحدة والإتّحاد

لموقياتي لاعتبارات مختلفة حركات التحرّر. إستبشر التونسيّون قبل ذلك بتأسيس جامعة الدول العربيّة في مارس 1945.

لكنّ الأمين باي بقي في شبه عزلة يقيّده "نبذ" جلّ الأطراف التي ترى فيه دائما "حاكما غير شرعي". كما أنّه من جهته لم تكن له الجرأة الكافية لاقتحام العمل السياسي من بابه الكبير ومحاولة فرض نفسه بمطالب جريئة عسى أن يكتسب بعض الشعبيّة تجعل الشعب التونسي يتقبّله كصاحب السلطة الشرعيّة بالبلاد. وقد تبيّن فتور تحرّكاته عند مقابلته الجنرال "دي غول" في 24 أوت 1945 من خلال المطالب الخمسة التي تقدّم بها وهي:

1- العفو عن المحكوم عليهم في قضايا التعامل مع قوّات المحور.
2- العفو عن علي بن ضياف.
3- ضمان المؤن خلال شهر رمضان.
4- إرتقاء التونسيّين إلى الوظائف الإداريّة.
5- مراقبة بيع العقارات.

يبدو جليّا تواضع هذه المطالب وبعدها كلّ البعد عن برنامج المنصف باي الذي أبهر التونسيّين وأحرج السلط الفرنسيّة. فالأمين باي لم يتقدّم بأي مطلب له صبغة سياسيّة حقيقيّة ولم يعبّر عن عزمه المشاركة في أخذ القرارات على غرار سلفه فكانت مطالبه غاية في المرونة وحتّى السذاجة (العفو عن علي بن ضياف) مع الإفتقار لبعد سياسي حقيقي وغياب الإلمام بالظروف الجديدة التي أصبح عليها العالم. كما أنّ اختيار صلاح الدين البكوش وزيرا أكبر لم يساعده على التبصّر بواقع الأمور ولم يحثّه على تقديم مطالب وطنيّة جريئة بل زاد الوزير الأكبر المعروف بولائه للسلط الفرنسيّة في التأثير عليه سلبيّا بجرّه إلى تجنّب كلّ ما من شأنه إحراج فرنسا لذلك إقترح على وزير الخارجيّة الفرنسيّة منح باي تونس وسام

الإستقلال على غرار سلطان المغرب خاصة أنّ الأمين باي على عكس العاهل المغربي لم يقدّم مطالب مشطّة.

وبصفة عامة رجع الأمين باي إلى سياسة البايات الحسينيّين في الإنصياع والإنقياد لأوامر السلط الفرنسيّة حتّى المتعلّقة منها بالتضييق على العمل الوطني كتحرّكات الوطنيّين في عديد المناطق مثل العاصمة ونابل والساحل وصفاقس في صائفة 1946 فأعطى أوامره للعمّال (القيّاد) بمنع الإجتماعات غير الدينيّة بالجوامع حتّى لا تتّخذ منابر للعمل السياسي كما تعهّد باستدعاء الفاضل بن عاشور الأستاذ بالزيتونة فلامه على الإجتماع الذي أشرف عليه بجامع المرسى يوم 13 أوت 1946 والذي أخذ فيه الكلمة عضو الدستور الجديد علي البلهوان مندّدا بالسياسة الفرنسيّة تجاه البلاد التونسيّة كما اغتاظ الباي من حضور وزيره محمّد العزيز الجلولي الإجتماع نفسه طالبا من المقيم العام لومه بنفسه بكلّ حزم وشدّة.

تعهّد الباي أيضا بأن لا يعطي أيّة وعود للحزب الدستوري عندما يقدّم له مطالب ذات صبغة وطنيّة عند زيارته أسواق المدينة بمناسبة المولد النبوي. ولمّا وقع تعويض المقيم العام الجنرال "ماسط" الذي يعتبر سندا هاما له تخوّف الأمين باي لعلمه ببقاء الشعب التونسي وفيّا للمنصف باي بما في ذلك قسم من البلاط الحسيني وقد وقف الأمين باي بنفسه على نبذ الشعب له عند زيارته أسواق المدينة في 3 فيفري 1947 فأغلق التّجار دكاكينهم. ولمّا تحوّل إلى مقر بلدية العاصمة كما جرت به العادة تغيّب جلّ الأعضاء التونسيّين فمن مجموع 18 عضوا تونسيّا لم يحضر إلاّ خمسة منهم شيخ المدينة الشاذلي حيدر ومدير جريدة "النهضة" الشاذلي القسطلي والدكتور العجيمي (وقد عرفا بولائهما لسلط الحماية) وأمين المؤن بالمدينة (وليست له قيمة) واليهودي "مايار بليتي".

وقد كان الأمين باي على اقتناع أنّ عليه القيام بعمل جريء لكسب ثقة الشعب لكنّه فضّل سياسة الإنتظار رافضا التقدّم بمطالب وطنيّة وقد كان يردّد: "يكفيني غدا النزول إلى الشارع والتصريح بأعلى صوت يحيا الإستقلال لتغمرني الورود لكن لا أفعل ذلك وعلى اقتناع".

إزداد الباي حرجا وغيضا مع تعاطف 34 من الأمراء الحسينيّين مع الحركة الوطنيّة وقد عبّروا للكاتب العام للحكومة عن تنديدهم بالإجراءات المتخذة ضدّ الوطنيّين التونسيّين على إثر مؤتمر ليلة القدر في 23 أوت 1946 مطالبين بوضع حدّ لحالة الحصار وإقرار حريّة الصحافة والإجتماع في حين بقي الأمين باي مساندا للنهج الذي وضعته السلط الفرنسيّة. ولعلّ الموقف الشجاع الوحيد الذي أقدم عليه منذ ارتقاء العرش في 15 ماي 1943 رفضه توقيع قرار حلّ الإتّحاد العام التونسي للشغل بعد إضراب 5 أوت 1947 رغم إلحاح المقيم العام "جون مونص" بل ذهب إلى تقديم مبلغ مائة ألف فرنكا كإعانة لفائدة عائلات الضحايا التي سقطت إثر هذا الإضراب. ولنا أن نتساءل هل تخوّف الباي من ردود فعل الجماهير خاصة بعد تعمّد السلط إطلاق النار على المضربين؟ أم هل أنّ ابنه الشاذلي كان وراء رفضه خاصة أنّه يأمل في تحويل قاعدة الحكم الحسيني لفائدته لطموحه خلافة أبيه ممّا يستوجب مساندة الشعب؟ أم هل أنّ الأمين باي بدأ يقتنع بأنّ الوقت حان للتّخلّي عن سياسة الخمول والإنصياع؟

ب- وفاة المنصف باي وبداية التحوّل

ساعدت وفاة الباي الشهيد الأمين باي على إكتساب الشرعيّة اللازمة فبدأ ينصهر تدريجيًا في التيّار العام الذي كان يدفع أغلبيّة الشعب التونسي إلى التصدّي للإستعمار كما بدأ الأمين باي يقتنع أنّ لا خيار أمامه إلاّ الإستجابة إلى رغبة الشعب الذي ينتظر منه وقفة حازمة خاصة أنّ فرنسا تشبّثت

بسياسة الشدّة والتصلّب دون مراعاة التطوّرات التي عرفتها الساحة المحليّة والدوليّة.

وتعبيرا منه على طي صفحة الإنصياع الأعمى والرضوخ الكليّ لأوامر سلط الحماية عبّر الأمين باي عن غضبه وتنديده بقرار السلط الفرنسيّة الذي اتّخذته في 23 سبتمبر 1948 والمتعلّق بمنح ممثلي الجاليّة الفرنسيّة نفوذا لا يتماشى مع روح المعاهدات فكلّف وزيره مصطفى الكعاك بتبليغ إحتجاجه للمقيم العام "جون مونص": "لقد تقبّل سمو سيّدي الأمين باشا باي بكلّ دهشة قرار الحكومة الفرنسيّة تمثيل نائبين عن الجالية الفرنسيّة في مجلس الجمهوريّة في حين أنّ مثل هذا المبدأ يمس بسيادة البلاد التونسيّة ويتناقض مع المعاهدات المبرمة بين البلدين كما يعبر سمّو الباي عن إستيائه العميق إذ أنّ هذا القرار لم يثبّته أمر صادر عنه لذلك لا يعترف إلاّ بالمقيم العام كممّثل لفرنسا والفرنسيّين فلا يمكن أن يتكلّم غيره باسم تونس في الهيئات والجمعيّات الفرنسيّة". وقد سارعت السلط الفرنسيّة بتبرير موقفها بالتراجع في هذا القرار معتبرة أنّ ممثّلها الوحيد يبقى المقيم العام ولا أحد غيره مهيأ لتمثيل فرنسا والفرنسيّين بالبلاد التونسيّة".

ومن جهة أخرى واصل الأمين باي هذا التوجّه الجديد فطلب في 27 جويلية 1949 بمناسبة الإحتفال بعيد الفطر من المقيم العام "إجراء إصلاحات جوهريّة ولازمة من شأنها إرضاء مطامح جميع المتساكنين بمملكتنا". كما حرص على مغادرة قصره والإختلاط بالناس حيث قام في 14 أفريل 1950 بزيارة إلى القيروان وقد خصّ فيها بترحاب كبير وقبل دعوة أعيان سوسة زيارة مدينتهم فلبّى الدعوة يوم 30 أفريل وكان الإستقبال كبيرا رغم محاولة المقيم العام "جون مونص" إقناعه بالعدول عن مثل هذه الزيارات.

كما بعث منذ 11 أفريل 1950 رسالة إلى رئيس الجمهوريّة الفرنسيّة يؤكّد فيها خشيّته "أن تتحوّل مظاهر نفاذ صبر الشعب التونسي إلى خيبة أمل قد تؤول إلى ما لا تحمد عقباه".

ربح الباي بفضل هذه المواقف الجريئة موقعا جديدا على الساحة السياسيّة التونسيّة وكذلك في قلوب كل الفئات التونسيّة الشعبيّة منها والمثقّفة الواعية فوقع تبنّيه دون إحتراز خاصة أنّ كسب حاكم البلاد لفائدة القضيّة الوطنيّة ورقة رابحة ستكون لها أبعادها الكبيرة على الصعيدين المحلّي والدولي. إنّ مثل هذه المواقف تؤكّد بأنّ الأمين باي لم يعد ذلك الحاكم المطيع للسلط الفرنسيّة الحريص على كسب مساندتها لفرض نفسه على التونسيّين. إذن دخل الباي في نهج جديد يهدف منه خدمة القضيّة الوطنيّة من موقعه كصاحب السلطة الشرعيّة في البلاد خاصة بعد أن إقتنع كما بيّنت له زياراته أنّ الشعب التونسي لم يعد يفكّر في المنصف باي والتفت نحوه بكلّ شرائحه آملا أن تزداد مواقفه جرأة وصمودا في وجه السلط الفرنسيّة.

ج. - معاضدة الأمين باي للعمل الوطني

أدّى تظافر الجهود إلى اقتناع فرنسا في جوان 1950 بوجوب الحوار مع التونسيّين من أجل إصلاحات تتماشى والوضع الجديد على الصعيد العالمي ونضج الشعب التونسي الذي دعّم نضاله عاهل البلاد.

عيّنت فرنسا في جوان 1950 مقيما عاما جديدا "لويس بريي" (Louis Periller) وأوكلت له حسب تعبير وزير خارجيّتها "روبار شومان" (Robert Schuman) مهمّة "الإرتقاء بالبلاد التونسيّة نحو الإزدهار وقيادتها نحو الإستقلال." وقد أدّى هذا التصريح إلى تنشيط الحياة السياسيّة بعد الفتور الذي طرأ عليها مع المقيم العام "جون مونص" (Jean Mons) فعيّن الأمين باي محمّد شنيق وزيرا أكبر كما كان في عهد المنصف باي وقد ضمّت وزارته بالخصوص الأمين العام للدستور الجديد صالح بن يوسف وزيرا للعدل والدكتور محمود الماطري وزيرا للداخليّة ومحمّد بدرة وزيرا للشؤون الاجتماعيّة ومحمّد سعد الله وزيرا للفلاحة

والدكتور حمّادي بن سالم (صهر الباي) وزيرا للصحّة ومحمّد صالح مزالي وزيرا للتّجارة والصناعة والحرف. وقد تقبّل التونسيّون بكامل الإرتياح حكومة الباي الجديدة خاصة لوجود محمّد شنيق على رأسها وقد ساهم في بلورة البرنامج الجريء والوطني الذي قدّمه المنصف باي للسلط الفرنسيّة بالإضافة إلى تأييدها من قبل الدستور الجديد كما يدلّ وجود أمينه العام صالح بن يوسف ضمن وزرائها.

ومع هذه الوزارة أستعمل للمرّة الأولى مصطلح "الاستقلال الداخلي" في التصريح المشترك بين الوزير الأكبر محمّد شنيق والمقيم العام "بربي" وحيث أوكلت للوزارة الجديدة مهمّة "التفاوض باسم جلالة الباي المعظّم في التنقيحات الأساسيّة للوصول على مراحل متتاليّة بالبلاد التونسيّة إلى الإستقلال الداخلي" ونتيجة لذلك قابلت الجاليّة الفرنسيّة هذا التحوّل في السياسة الفرنسيّة بامتعاض وغضب كبيرين وقبل إنطلاق المفاوضات إستقال ممثّلو الجاليّة الفرنسيّة من المجلس الكبير. ولعلّ معارضة الجالية الفرنسيّة وحلفائها من الأوساط الاستعماريّة كان وراء تعثّر المفاوضات التي لم يحصل فيها أيّ تقدّم رغم مرور عدّة أشهر على إنطلاقها ممّا جعل التونسيّين يشعرون بسوء نيّة السلط الفرنسيّة خاصة عندما اعتبر المقيم العام أنّه من الضروري "تسجيل إستراحة" في الميدان السياسي لإعطاء الأولويّة للشؤون الإقتصاديّة والإجتماعيّة.

لكن رغم استئناف المفاوضات لم تفرز تقدّما ملموسا إذ أدّت إصلاحات 8 فيفري 1951 إلى حذف تأشيرة الكاتب العام على الأوامر وأحدثت لجنة عليا للميزانيّة وأدخلت تحويرات على نظام الحكومة والوظيفة العموميّة.

أمّا الأمين باي فقد كان يلحّ على المقيم العام بالتّعجيل بإتمام المفاوضات في أقرب وقت وخاصة على ضرورة تتويجها بنتائج ملموسة ترضي الشعب التونسي. ولمّا رفض التونسيّون خاصة الدستور الجديد هذه الإصلاحات نسج على منوالها الباي وعندئذ وقعت المشادّات بين الوزراء

التونسيّين والمديرين الفرنسيّين والمقيم العام فأمر الأمين باي وزراءه بالصمود مع رفض الإستجابة لنداء المقيم العام الذي طلب منه التدخّل لدى وزرائه حتّى لا يقاطعوا جلسات المجلس الكبير فكان ردّه في 22 أفريل 1951 على لسان وزيره الأكبر: "إنّ القانون لا يجبر الوزراء على حضور مداولات المجلس الكبير".

واصل الأمين باي تحدّيه للمقيم العام "لويس بريي" فلم يطلعه على محتوى الخطاب الذي قدّمه في 15 ماي 1951 بمناسبة عيد العرش وهو قرار لا يتماشى مع ما جرت به العادة. وفي هذا الخطاب الشديد اللّهجة رفض السياسة المتّبعة إلى حدّ الآن وبوصفه الممثّل الشرعي للدولة التونسيّة مؤكّدا على ضرورة مواصلة الإصلاحات لإنشاء نظام دستوري مستوحى من المباديء الديمقراطيّة وذلك "بتحرير نظام السلطة التنفيذيّة وتركيزها على أساس تمثيل شعبنا في هيئات منتخبة". ونتيجة لذلك غضب المقيم العام واجتمع بالأمين باي في 19 ماي محاولا الضغط عليه. أجاب الباي بإرسال احتجاج إلى رئيس الجمهوريّة الفرنسيّة مندّدا باللّهجة الحادّة التي استعملها معه المقيم العام الذي إعتبر أنّ مطالب الباي تعود إلى تنسيق مع قادة الدستور الذين ما انفكّوا يؤكّدون على مجلس تشريعي تونسي بحت.

كما رأى في مقاطعة الوزراء لجلسات المجلس الكبير تأكيدا لذلك. أمّا السلط الفرنسيّة فقد إغتاضت بدورها من موقف الباي فلامه وزير الخارجيّة "روبار شومان" على محتوى خطابه يوم 15 ماي 1951: "إنّ جلالتكم عبّر عن آراء من شأنها أن تعرّض تاجكم إلى إنكار الدولة الحاميّة".

لكنّ الباي حرص على كسب تأييد الجماهير فقام بزيارات لم يسبق حتّى المنصف باي القيام بها عندما زار ماطر يوم 17 ماي وحمام الأنف وسان جرمان* في 22 ماي ونابل في 25 ماي وبنزرت في 29 ماي ومجاز الباب في 30 ماي وزغوان في غرّة جوان وسليمان في 6 جوان وبني خلاد في 7 جوان

وماطر في 13 جوان ورأس الجبل في 17 جوان ومجاز الباب وباجة في 21 جوان 1951، مصحوبا بابنه الشاذلي وبزوجته.

وقد لقيت مواقف الباي إستحسان مختلف الشرائح وخاصة الدستور الجديد إذ أثنت صحافته على تحرّكاته وانسجامه مع الشعب ومطالبه ونعتته "بالحاكم الديمقراطي" فأصبح الباي يتحرّك ويقرّر دون إستشارة ممثّل فرنسا "منقادا إلى نصائح ابنه الأكبر الشاذلي وقادة الدستور الجديد".

شعر الأمين باي أنّه أصبح يتمّتع بشعبيّة مماثلة لسلفه المنصف باي وأنّ الأحزاب والتيّارات السياسيّة وخاصة الدستور الجديد تساند مواقفه ممّا شجّعه على المضيّ قدما في سياسته الوطنيّة الجريئة عندما أرسل وزيره الأكبر محمّد شنيق في 16 أكتوبر 1951 إلى باريس للتّفاوض مع الحكومة الفرنسيّة وحثّها على تطبيق تعهّداتها تجاه البلاد التونسيّة وخاصة الحصول على الاستقلال الداخلي. وقد تحوّل محمّد شنيق مصحوبا بثلاثة من وزرائه وهم صالح بن يوسف ومحمّد بدرة ومحمّد سعد الله وقد قدّم محمّد شنيق في 31 أكتوبر إلى الحكومة الفرنسيّة مذكّرة أكّد فيها على أنّ الغاية من المفاوضات هي تمكين تونس من استقلالها الداخلي في أقرب وقت.

أمّا الجالية الفرنسيّة فقد عارضت فكرة الاستقلال الداخلي كما جاء في الرسالة التي وجّهها ممثّلوها إلى "روبار شومان": "... إنّ فرنسيّي تونس لم يرضوا بعبارة "الاستقلال الداخلي" لأنّها تعني أنّ تونس للتونسيّين دون سواهم...". لكنّ الأمين باي واصل الإلحاح على ضرورة تمكين التونسيّين من الاستقلال الداخلي وقد كان على اتّصال بالحبيب بورقيبة عن طريق ابنه الشاذلي من ذلك تعدّد البرقيّات بين الباي ورئيس الدستور الجديد الذي حرص على تهنئة الباي (كما فعل ابن رئيس الدستور الجديد أيضا) بمناسبة المولد النبوي.

د. مشادّات الباي والمقيم العام "دي هوتكلوك"

أمّا فرنسا فبعد تردّد ومماطلة أجابت بمذكّرة 15 ديسمبر 1951 والتي تعتبر نكثا صريحا لوعودها حيث ذكّرت "بالدور الإيجابي للفرنسيّين بتونس مع الثناء على أعمالهم مؤكّدة على مراعاة حقوقهم في المشاركة في الحياة السياسيّة وخاصة إقرار إزدواجيّة السيادة".

عبّرت كلّ المنظمّات والأحزاب التونسيّة عن غضبها ورفضها لما جاء في هذه المذكّرة التي وضعت حدا للحوار التونسي الفرنسي فوجّهت هذه المنظّمات والأحزاب يوم 17 ديسمبر برقيّة تعرب فيها عزم الأمّة التونسيّة عدم قبول سياسة تؤدي إلى إبقاء تدخّل جاليّة أجنبيّة في الشؤون التونسيّة بأيّ وجه من الوجوه. ومع إعلان الإضراب العام مدة 3 أيّام إنتظمت مظاهرة كبيرة أمام قصر الأمين باي بحمام الأنف في 21 ديسمبر 1951 واستقبل الباي وفدا عبّر له عن تأييد الشعب لموقف حكومته التي ردّت على مذكّرة 15 ديسمبر بجواب تاريخي وجّهه الوزير الأكبر محمّد شنيق باسم الأمين باي إلى رئيس الجمهوريّة الفرنسيّة: "... إنّ مضمون مكتوبكم المؤرّخ في 15 ديسمبر الماضي والموضّح لموقف الحكومة الفرنسيّة من القضيّة التونسيّة قد إسترعى إهتمام صاحب الجلالة السامي بصورة خاصة. وها أنا أوافيكم بجواب حكومة ملك تونس عن لسان جلالته وباتّفاق تام مع كافة زملائي الوزراء. إنّ تشريك فرنسيّي تونس في المؤسّسات السياسيّة لبلادنا لهو قرار للإخلالات الناشئة عن الحكم المباشر بالرغم من إستنكار الدستور الفرنسي له وبالرغم ممّا جاء في نفس تصريحاتكم في مجلس الجمهوريّة أوّلا ثمّ على منبر الأمم المتحدة بمناسبة الخوض في قضيّة مراكش. وإنّ مبدأ هذا التشريك لو سلّم به لخوّل لرعايا كلّ دولة تعسف دولة أخرى في الميادين الماليّة والفنيّة والثقافيّة حق المشاركة في دواليب الحكم والنيابة بالبلاد المتعسّف عليها. وفي الحقيقة يا سيّدي الرئيس إنّه من المؤلم أن نشاهد دائما وابدا التذكير بنعم فرنسا بينما نرى

في الوقت نفسه السكوت سائدا على مساهمة الشعب التونسي في المحن التاريخيّة التي أصابت الأمّة الفرنسيّة فهل نسيت بعد التضحيّات بالأنفس أثناء حربين عالميّتين وأثناء جميع العمليّات الحربيّة الفرنسيّة بإفريقيا وآسيا وتلك المساعدات التي قدّمتها البلاد التونسيّة لفرنسا من تموين ويد عاملة. أفهل تبقى بلادنا بالرغم من كلّ ذلك مدينة لفرنسا إلى الأبد؟

إنّ حكومة صاحب الجلالة الشاعرة بأنّها أظهرت منتهى المجاملة والتسامح أثناء قيامها بمهمّتها التفاوضيّة الشاقة لا يسعها إلاّ أن تأسف للإعراض الذي منيّت به الحلول الرشيدة المقدّمة من الجانب التونسي منذ عام ونصف تقريبا".

وعليه فقد وقف الشعب التونسي صفّا واحدا في وجه التعنّت الفرنسي عندما تعدّدت الإجتماعات وقام الدستور الجديد بالخصوص بحملة واسعة للتنديد بالسياسة الفرنسيّة وإعداد العدّة للمواجهة التي أصبحت حتميّة.

أمّا فرنسا فبعد المراوغة اختارت سياسة الشدّة فعيّنت مقيما عاما جديدا "جان دي هوتكلوك"(Jean De Hautecloque) الذي حلّ بتونس في 13 جانفي 1952 على متن مدرّعة حربيّة وقد عرف "بتكبّره وغروره وحماقاته" فسلّم في 15 جانفي الأمين باي رسالة من وزير الخارجيّة الفرنسيّة "روبار شومان" تميّزت بحدّة لهجتها والتي دعا فيها إلى عزل وزارة محمّد شنيق التي قدّمت يوم 14 ماي إلى الأمانة العامة للأمم المتحدة شكوى ضدّ الحكومة الفرنسيّة فاعتبرت فرنسا ذلك تحديّا لها خاصة أنّ الدورة إنعقدت بباريس!؟.

تصلّبت سياسة فرنسا فتعدّدت الإعتقالات وملئت السجون والمحتشدات وهدّد "دي هوتكلوك" الباي وأمره بالتخلّي عن وزرائه لكنّه رفض ممّا أجبر المقيم العام على إعطاء أوامره للقبض على محمّد شنيق

ومحمود الماطري وحمّادي بن سالم ومحمّد صالح مزالي ووقع إبعادهم إلى برج "فيليبار" (PHILEBERT) بأقصى الجنوب التونسي. أمّا صالح بن يوسف ومحمّد بدرة فلم يقع القبض عليهما لفرارهما إلى بلجيكا ومنها إلى مصر.

لقد كانت العلاقة بين الباي والمقيم العام الجديد متوترة من أوّل وهلة إذ على عكس ما جرت به العادة لم يلق الأمين باي أيّة كلمة ترحاب به لمّا زاره في قصره أوّل مرّة كما أبرق إلى رئيس الجمهوريّة الفرنسيّة لإحاطته علما بحدّة اللّهجة التي يستعملها معه المقيم العام. حرص "دي هوتكلوك" من ناحيّته على التنسيق مع الوزير الأكبر صلاح الدين البكوش (الذي فرضه على الباي) لتجسيم الإصلاحات التي عارضها التونسيّون شعبا وأحزابا وعاهلا وقد تعمّد تجاهل الباي الذي اغتاظ كثيرا وأبرق في 22 جويلية 1952 إلى رئيس الجمهوريّة الفرنسيّة يعلمه بأنّ السيّد "بيناي" كان أخبره ضمن رسالة مؤرّخة في 4 جويلية بأنّ مشاريع الأوامر ستقدّم إليه قريبا.

أشارت منذ ذلك التاريخ بعض الصحف إلى "موافقتنا المزعومة" على توسيع سلطات الوزير الأكبر ليتمكّن من دراسة الإصلاحات ونحن نستغرب مثل هذه التصرّفات نحونا خاصة أنّ مشروع الإصلاحات لم يعرض علينا إلى حدّ الآن كما لم نمنح أيّ تفويض إلى الوزير الأكبر الحالي وإلى مجلس الوزراء الذي تبقى صلاحيّاته إداريّة بحتة". وأمام هذا الموقف الصارم أجبر "دي هوتكلوك" على مقابلة الأمين باي يوم 28 جويلية وعرض عليه مشروع الإصلاحات. اتّسم اللقاء بالحدّة خاصة من قبل الباي الذي حرص على تدارك ما فات حتّى يضع حدّا لتطاول المقيم العام:

- المقيم العام: "أنا مستاء للبرقيّة التي أرسلتموها إلى سيادة رئيس الجمهوريّة.

- الباي: لا داعي للإستياء.

- المقيم العام: أقدّم لكم الخطوط الكبرى للإصلاحات.

- الباي: لا يمكننا أخذ أي قرار إلاّ بعد أن نمعن في التفكير في الموضوع.

- المقيم العام: يجب ألّا يطول الوقت.

- الباي: لا يمكننا أخذ قرار في وقت قصير وأعلمكم بكلّ صراحة أنّنا لن نقبل هذه الإصلاحات إلاّ بعد موافقة شعبنا كما من واجبنا إستشارته في الموضوع.

- المقيم العام: أقترح عدم تشريك العناصر المتطرّفة في هذه الإستشارة.

- الباي: لا نعتقد وجود تونسييّن متطرّفين إذ لحدّ الآن لم نتبيّن مواقف متطرّفة لدى أحد من التونسييّن كما سنحرص على توسيع الإستشارة من "حمّال باب سويقة" إلى أفراد العائلة الحسينيّة.

- المقيم العام: إنّ غايتنا من تجنّب الأوساط المتطرّفة هي حمايتكم لتجنيبكم ما حصل للملك فاروق (أبعده عن العرش الضبّاط الأحرار).

- الباي: من هذه الناحية إطمئنّوا فالشعب التونسي يتصرّف بطريقة أخرى تختلف عن المصريّين ولكن عندما تبتعدون عنّي أضمن لكم أنّ ما حصل في مصر لن يقع في تونس.

- المقيم العام: لقد تجاوز قصر الباي الميزانيّة المخصّصة له.

- الباي: لقد سبق لي مخاطبة سلفكم في الأمر إذ يجب الأخذ بعين الاعتبار إرتفاع الأسعار وأنصحكم بتجنّب الخوض في هذه المسألة فعديد مناطق إيالتنا اقترحت علينا الأخذ على عاتقها نفقات القصر وبالمناسبة أعلمكم أنّ علاقاتنا في المستقبل لن تكون إلاّ كتابيًا.

- المقيم العام: أودّ مقابلتكم خلال الأسبوع المقبل يوم الخميس مثلا.

- الباي: عندما نحتاج اليكم نقوم باستدعائكم".

لم تؤثّر ضغوط المقيم العام على الأمين باي الذي حرص (كما تبيّن من تصعيد لهجة خطابه) على تشريك كلّ الأطراف المعنيّة بالقضيّة التونسيّة من ممثّلي الأحزاب السياسيّة والمنظّمات المهنيّة والجماعات المدنيّة والأوساط الدينيّة فاختار 40 مندوبا (مجلس الأربعين) إستدعاهم بقصره دون علم سلط الحماية وذلك في غرة أوت 1952 مثل فرحات حشاد (الإتّحاد العام التونسي للشغل) والصادق المقدّم ممثّل الدستور الجديد وصالح فرحات (أمين عام الدستور القديم) ومحمّد عزيز الجلولي (وزير سابق) والطاهر الأخضر (محامي وطني) والشاذلي القسطلي (مدير النهضة) وشيخا الإسلام المالكي والحنفي و"ألبار بسيس" (ممثّل الجاليّة اليهوديّة)... وقد طلب الباي من أعضاء اللّجنة التي انبثقت عن مجلس الأربعين مدّه بمقترحاتهم كتابيّا حول الإصلاحات فكان موقفه شجاعا وديمقراطيّا.

إستحسن الشعب التونسي بكلّ فئاته ومنظمّاته هذا الموقف الجريء ممّا زاد في تدعيم مكانة الباي وأفشل مساعي "دي هوتكلوك". وعهدت هذه اللّجنة إلى أربعة من أعضائها بتحرير تقرير بخصوص الإصلاحات قدّم إلى الأمين باي في غرة سبتمبر 1952 وجاء فيه:

"إنّ السيادة التونسيّة لم يقع إحترامها وأنّ المشروع الحالي للإصلاحات تسبّب في الإعتداء عليها. على صعيد السلطة التنفيذيّة لم تتحقّق تونسة الحكومة التونسيّة التي لا تتمتع بسلطات ملموسة. أمّا على الصعيد النيابي فمساهمة الفرنسيّين في المجلس الحالي والمجالس البلديّة يعتبر مسّا بالسيادة التونسيّة."

وبطبيعة الحال اعتبرت "لجنة الاربعين" أنّ الواجب يملي عليها نصح الباي برفض هذه الإصلاحات فوافق على ذلك. لكن "دي هوتكلوك" لم يرضّخ بل صمّم على مواصلة إحراج الباي حتّى يمضي عليها فتمكّن بعد إلحاح من مقابلته:

- المقيم العام: "أطلب منكم الإمضاء على مجموعة قوانين لها صبغة إداريّة بعضها معطّل منذ أشهر.

- الباي: لقد أجابتنا الحكومة الفرنسيّة بعد ثلاثة أشهر لذلك يلزمنا وقت معقول للنظر فيها.

- المقيم العام: من بين النصوص التي عليكم إمضاؤها إثنان هامان يتعلّقان بالبلديّات وبمجلس القيادات.

- الباي: أتركوا لنا ما يلزم من الوقت للإطّلاع على هذه النصوص حتّى نلمّ بمحتواها".

دخلت إذن المسألة التونسيّة طريقا مسدودا وبقي المشكل قائما فأجاب التونسيّون بتصعيد النضال خاصة مع مجهودات قادة الدستور الجديد داخل البلاد وخارجها فأجاب المقيم العام (بمساندة المعمّرين) "بسياسة إرهابيّة" واسعة النطاق.

أمّا الأمين باي فقد أجبر في 20 ديسمبر 1952 تحت تهديد السلاح على ختم الأوامر المتعلّقة بمجالس الأعمال والمجالس البلديّة. لكن ولئن ندّد بالإرهاب مهما كان مأتاه لم يحرّض التونسيّين على المشاركة في الإنتخابات البلديّة التي قاطعها كلّ الوطنيّين. وفي نفس الوقت تعرّض مساندوها إلى نقمة كبيرة جسّمتها محاولات الإغتيال كما حصل مع الوزير الأكبر والوزير ابن رايس وخاصة الشاذلي القسطلي الذي ساندها بكلّ حزم.

وقد تأكّدت فرنسا أنّ العاهل الحسيني أصبح رمز الصمود أمام سياسة الشدّة خاصة أنّه عرف كيف يجلب الدستور الجديد لتدعيم موقفه والإستفادة من تنظيمه وشعبيّته بربط الصلات به عن طريق ابنه الأكبر الشاذلي الذي يطمح في خلافة أبيه لذلك فهو في حاجة إلى مساندة أكبر تنظيم سياسي بالبلاد. لكنّ الدستور الجديد والحبيب بورقيبة شعرا بالموقع المتميّز الذي ما انفكّ يحظى به الأمين باي على الساحة الوطنيّة وفي قلوب الجماهير فاغتنم رئيس الحزب إمضاء الباي أوامر 20 ديسمبر 1952 المتعلّقة

بالمجالس البلديّة ومجالس الأعمال "لتوريطه" أمام الرأي العام التونسي والتشهير "باستسلامه" وكان غرضه تفادي ما حصل مع المنصف باي الذي مكّنته مواقفه الوطنيّة الجريئة من كسب شعبيّة عظيمة جعلت مختلف شرائح الشعب التونسي تنسى رموز الحركة الوطنيّة بما فيها بورقيبة نفسه فبعث هذا الأخير إلى الأمين باي عن طريق زوجته رسالة جاء فيها:

"... وبعد فبقدر ما طربت ورفعت رأسي إلى السماء عندما طالعت الجرائد الصادرة يوم 12 نوفمبر 1952 (اليوم الذي نشر فيه رأي مجلس الأربعين بخصوص الإصلاحات) حزنت وخجلت ونكست رأسي لما حصل... وعليه أقولها كلمة لا تنقصها الصراحة ما الذي كان يقع في الدنيا لو أصرّ سيّدنا ومولانا على موقفه العظيم؟ (رفض الإمضاء على الإصلاحات) أن تخلعه فرنسا وتضع محلّه مجلس وصاية من حثالة القوم؟ كذّب وبهتان والله ظاهر للعيان لا ينخدع إليه كلّ من كان مطّلعا على داخل الأمور... إنّ ما شجّع فرنسا على متابعة خطّتها الجهنميّة حتّى فازت بمرغوبها هوما أظهره القصر من تردّد وبان عليه من إرتباك... والدليل أنّها لم تقدم على القيام بتلك العمليّة مع سلطان المغرب... إنّ جلالة الباي برضوخه قد فتح على نفسه وعلى تونس وحتّى على شقيقتها مراكش بابا يعسر غلقه ممّا يجعل الخصم يواصل طلباته ويضاعف ضغطه إعتقادا منه بأنّه من رضخ في المرّة الأولى سوف يرضخ في المرّة الثانية والثالثة ولم يعد يقوى على الصمود بعد أن "أخذ عليه الهفو" كما تقول العامة وبانت عورته وتجلّت مواطن ضعفه للعيان فتعرض فرنسا بواسطته على الشعب التونسي "نكبة الإصلاحات" المبيدة للسيادة التونسيّة ويضيع على الوطن كلّ ما بذل في الثلاثين عاما الفارطة من دماء وعرق ودموع... فهل يجوز لنا ونحن نناضل منذ ثلاثين عاما للتخفيف من قيود الحماية تمهيدا لإلغائها أن نرجع بالقضيّة إلى الوراء ونساهم في القضاء على كياننا من أساسه ونختم بخاتمنا السعيد أوامر وقوانين تهدف إلى إدماجنا في الكيان الفرنسي إندماجا لا

رجوع فيه... إني أناشد سموّ الباي بالصمود وتفضيل موت العزّ على حياة الذل".

تفطّن الحبيب بورقيبة أنّه خسر مواقع عديدة في صلب الحركة الوطنيّة إثر غيابه عن التراب التونسي وقيامه بعديد الزيارات لعدّة بلدان (مصر منذ 1945 ثمّ زيارة الولايات المتحدة بين ديسمبر 1946 ومارس 1947 وعودته إلى مصر إلى سنة 1949 ثمّ رحلة ثانية حملته إلى القاهرة وكراتشي فتنقل بين الهند واندونيسيا ثمّ إنتقل إلى أوروبا فزار إنجلترا وإيطاليا والبلدان السكندنافيّة ومنها تحوّل إلى الولايات المتحدة وتوّج ذلك بزيارة مدريد وتركيا والقاهرة وباريس) ولم يعد إلى تونس إلاّ في ديسمبر 1951. وقد فتح هذا الغياب المجال أمام صالح بن يوسف وحتّى فرحات حشاد للإضطلاع بدور هام على الساحة الوطنيّة ممّا أدّى إلى "نسيان" الشعب التونسي بعض الشيء الحبيب بورقيبة. ولئن مكّنه وجود "خصمه" في صلب الدستور الجديد صالح بن يوسف خارج البلاد ووفاة الأمين العام للإتحاد العام التونسي للشغل فرحات حشاد من إسترجاع مكانته المفقودة فقد بقي أمامه الأمين باي الذي أكسبته مواقفه الجريئة ونجاعة حكومته مكانة مرموقة فخشي الحبيب بورقيبة أن تجعل الشعب التونسي يتعلّق به كما حصل مع سلفه المنصف باي.

هـ- الأمين باي وإصلاحات فوازار

ساهم صمود الأمين باي ونضال الشعب التونسي بكلّ أحزابه ومنظّماته السياسيّة والمهنيّة مثل الإتحاد العام التونسي للشغل واتحاد الصناعة والتجارة... في إحباط سياسة "دي هوتكلوك" واقتناع السلط الفرنسيّة بضرورة تعويضه فتمّ ذلك في 25 فيفري 1953 وحلّ محلّه "بيار فوازار" (Pierre Voisard) الذي سبق أن تقلّد خطّة مراقب مدني ومنصب رئيس ديوان المقيم العام "لوسيان سان". وقد بادر المقيم العام قبل حلوله بتونس بإرسال برقيّة إلى الأمين باي يذكّره فيها بحسن العلاقة التي كانت

تربطه بوالده سيدي محمّد الحبيب فأجاب الباي عن حسن إستعداده للتعاون المثمر مع ممثل الحكومة الفرنسيّة. إعتمد "فوازار" في سياسته تجاه البلاد وخاصة القصر الحسيني سياسة مغايرة تماما للتي إعتمدها سلفه "المتسلّط" فكان متمسّكا بالعموميّات متجنّبا الخوض في صلب المشاكل الحقيقيّة كاعتبار "مشاكل البلاد التونسيّة مشاكل كلّ الأمم مأتاها التحوّلات السريعة التي يفرضها التقدّم". كما تعمّد الإطناب في شكر الباي والثناء عليه للإستقبال الحسن الذي خصّه به.

يبدو أنّ سياسة "فوازار" أعطت أكلها خاصة أنّه بدا للباي "ملاكا" مقارنة مع "دي هوتكلوك" فقبل الباي إقتراح المقيم العام تعيّين محمّد صالح مزالي وزيرا أكبر وقد اقتنع أنّه الإختيار الأحسن خاصة لمساهمته في عدّة وزارات منها وزارة محمّد شنيق. وقد تجاوب الباي مع "فوازار" فقبل توجيه نداء إلى الشعب التونسي يحثّه فيه على ملازمة الهدوء حتّى يتسنّى بذلك خلق جو من التفاهم يساعد على إدخال إصلاحات تخدم مصالح البلاد. كما عمد المقيم العام ليزيد من تلميع صورته إلى وضع حدّ للإجراءات التي إتّخذها "دي هوتكلوك" منها: إرجاع نفوذ الشرطة إلى السلط المدنيّة (بعد أن جعلها "دي هوتكلوك" بيد الجيش) وضع حدّ لحضر الجولان، إطلاق سراح 22 من المبعدين وإلغاء المراقبة التي فرضها سلفه". لكن سرعان ما ظهرت سوء نيّة المقيم العام والوزير الأكبر حيث حرصا على جعل المشاورات بخصوص الإصلاحات المزمع إعدادها سريّة بدعوى" تجنّب الإشاعات والجدل العقيم" وقد أدّى هذا التستّر إلى شعور التونسيّين بأمتعاض وبنوع من خيبة الأمل.

لكنّ ردود الفعل لم تكن بتصعيد النضال كما حصل في مناسبات فارطة بل إكتفى الدستور الجديد بالإحتجاج فقام الحبيب بورقيبة بإرجاع وسام الإفتخار الذي سبق للباي أن منحه له مع نشر مقال في جريدة "لكسبريس" الفرنسيّة في 29 ماي 1954 مؤكّدا على أنّ الأمّة التونسيّة

ستواصل المطالبة باسترجاع سيادة البلاد من المؤتمن عليها أو ممّن يمارسونها باسمه.

وفي حديث آخر لجريدة "باري ماتش"(Paris Match) الباريسيّة ندّد الحبيب بورقيبة بإصلاحات مارس 1954 وخاصة بمواقف الباي التي إعتبرها "متناقضة" مع ما كانت عليه سنة 1952 و1953. أمّا موقفه سنة 1954 فهو تعبير عن ضعف شيخ مسن أرهقته ظروف سنة 1952 وخاصة تهديد المقيم العام "دي هوتكلوك" بالخلع والنفي.

لجأ المقيم العام بعد سياسة التمويه والمراوغة إلى سياسة الشدّة التي أجابها الشعب باغتيال المعمّرين والرموز المتعاملة والمؤيّدة لفرنسا مثل ولي العهد الامير عزالدين. لكنّ الباي رغم ضغوط السلط الفرنسيّة لم يندّد بهذه الإغتيالات فاشتكاه الأمير الصادق أخ ولي العهد الذي تمّ إغتياله إلى سلط الحماية وكذلك ابن ولي العهد الذي اتّهمه في رسالة بعثها إلى رئيس الحكومة الفرنسيّة بالوقوف ضدّ فرنسا ومساندة العمل الوطني. كما أنّ تقارير الإقامة العامة ما انفكّت تندّد بمساندة أفراد عائلة الامين باي للعمل الوطني خاصة ابنه الشاذلي وابنته الأميرة زكيّة التي تحرّض الوطنيّين على القيام بأعمال الشغب وتحوّل بيتها إلى مقرّ اجتماعات تحضرها الفتيات تلميذات وتنضمّ إلى هذه الاجتماعات السريّة ابنة أخت الحبيب بورقيبة.

إلاّ أنّ فترة وجود "فوازار" على رأس الإقامة العامة مع تحرّكات الوزير الأكبر المريبة كانت صعبة جدّا بالنسبة للباي اذ أعطت الفرصة لقادة الدستور الجديد وخاصة الحبيب بورقيبة لانتقاده وتوريطه أمام الشعب التونسي ليحرمه من التأييد الذي تمتّع به ممّا أثّر فيه معنويّا (مع تدهور صحّته) خاصة أنّ سلط الحماية ماانفكّت تضغط عليه. وقد واصل بورقيبة التعبير عن رفضه للقصر الحسيني فأرجع في 26 ماي 1954 لابنة الباي الأميرة زكيّة مصوغا أهدته له عندما كان في طبرقة وقد أخبرها عن طريق الشخص الذي كلّفه بهذه المهمّة "إنّ ساعة الوداع بيننا قد حانت".

و. النهاية الحتميّة

أطاحت الجمعية الفرنسية بحكومة "لانيال" (Laniel) وكلّفت "بيار منداس فرانس" (Pierre Mendès France) برئاسة الحكومة الجديدة وقد فاجأ الجميع حلوله بتونس يوم 31 جويلية 1954 مصحوبا بالمقيم العام الجديد "بوبي دي لاتور"(Boyer de la Tour) فتوّجه إلى قصر قرطاج ممّا أربك الباي خاصة أنّها المرّة الاولى التي يستقبل فيها شخصيّة فرنسيّة مرموقة. أعلن "منداس فرانس" أمام الأمين باي عن إعتراف فرنسا باستقلال تونس الداخلي مع حرصها على تأكيد ذلك من حيث المبدأ والعمل.

إتّجهت العناية إلى تكوين وزارة تونسيّة تحظى بتأييد الجميع خاصة الدستور الجديد فوقع التفكير في محمّد عزيز الجلولي الذي شغل عدّة خطط منها وزير الأوقاف في وزارة محمّد شنيق لكنّه رفض دون إعطاء أيّ مبرّر ويبدو أنّ الأمين باي وابنه الشاذلي لا يرتاحان له لتعلّقه الشديد بالمنصف باي فوقع الإتّصال بالطاهر بن عمّار عضو المجلس الكبير ورئيس الغرفة الفلاحيّة التونسيّة فكلّف في 2 أوت 1954 بتشكيل الوزارة التي ضمّت عدّة وزراء دستوريّين مثل المنجي سليم ومحمّد المصمودي والهادي نويرة.

لكن يبدو أنّ العدّ التنازلي إنطلق بالنسبة للباي والعرش الحسيني فقد أوردت جريدة "باري ماتش" سؤالا طرحه برلمانيّون فرنسيّون على "منداس فرانس" حول إمكانيّة تعويض البرلمان التونسي (المزمع تأسيسه) الحكم الملكي بالنظام الجمهوري فأجاب أنّها مسألة تونسيّة بحتة ممّا أثّر كثيرا في الأمين باي وتسبّب في تعكر حالته الصحيّة. وقد تواصلت عزلة الباي فلم يطلعه الطاهر بن عمّار على سير أعمال حكومته ولمّا طلب منه المقيم العام مقابلة الباي لتسليمه رسالة أجابه: "لا دخل للباي في شيء إذ نحن نعوّضه". أمّا المفاوضات فقد تعثرت إذ ظهر منذ البداية خلاف حول مفهوم الحكم الذاتي وطريقة تحقيقه فبينما طالب الوفد الفرنسي بضمانات لحفظ مصالح الفرنسيّين كان الوفد التونسي يؤكّد على وجوب التمتّع بصلاحيّات الإستقلال الداخلي قبل

إعطاء أيّة ضمانات وقد تعقّدت الأمور مع سقوط حكومة "منداس فرانس" ورغم تواصل المفاوضات مع حكومة "إدغار فور"(Edgar Faure) إستمرّ الخلاف حول تمثيل الفرنسيّين بمجالس البلديّات.

إزدادت الأمور تشعّبا مع معارضة صالح بن يوسف الأمين العام للدستور الجديد المقيم بجنيف المفاوضات مشكّكا في جدواها ولمّا توّجت بإمضاء اتفاقيّات 3 جوان هاجمها في ندوة صحفيّة عقدها في 10 جويلية 1955 بمقرّ إقامته.

بقي الأمين باي "بعيدا" عن سير المفاوضات فلم يكن بإمكانه التدّخل فيها إذ أصبحت كلّ الأوراق بيد الدستور الجديد ولعلّ رفضه عودة بورقيبة إلى تونس (الموجود بفرنسا) كانت خطأ زاد في عزلته وفي النقمة عليه رغم حرص الوزير الأكبر إستعماله كورقة للحدّ من نفوذ الدستور الجديد بتصريحه لجريدة "الصباح" بأنّ النظام التونسي سيكون ملكيّا دستوريّا" ممّا جعل قادة الدستور الجديد يعبّرون عن نقمتهم ضد مدير الصحيفة، الحبيب شيخ روحه، التي نشرت التصريح.

حاول الباي المساهمة في الحياة السياسيّة لفرض نفسه على الساحة الوطنيّة فاستدعى المقيم العام في 28 جويلية طالبا منه التدّخل لدى رئيس الجمهوريّة الفرنسيّة للعفو عن أنصار بورقيبة وابن يوسف (الذي عاد إلى تونس في 13 سبتمبر 1955) فقام باستدعاء الأمين العام للدستور الجديد الذي إعتذر ولم يلب الدعوة.

ز. من المجلس القومي التأسيسي إلى الخلع

أصبح الأمين باي بين "نارين" فبورقيبة يطلب منه ألاّ يساند أعداءه وأنصار صالح بن يوسف يطالبونه بعزل وزراء الدستور الجديد خاصة على إثر الاغتيالات التي وقعت في صفوفهم ممّا جعله في حيرة ومع التقدّم في السن واشتداد المرض لم يعد قادرا على التحكّم في أيّ شيء. كما تحوّل

الأمين باي إلى أداة في يد الدستور الجديد يمضي على كلّ الاوامر التي "يقترحها" على وزارة الطاهر بن عمّار منها الأمر المتعلّق بالمجلس القومي التأسيسي. وفي الأثناء تعمّد الدستور الجديد إهانة الباي وخاصة تشويه سمعته فاتّهمته جريدة "العمل" بأنّه طلب من رئيس الحكومة الفرنسيّة رفض مقابلة بورقيبة وخاصة الإبقاء على معاهدة باردو كما إتّهمته بتحويل مبلغ 4 مليون فرنكا إلى سويسرا. ولمّا أصبح الحبيب بورقيبة رئيسا للحكومة تعمّد إهانة زوجة الأمين باي في قصرها.

تحدّد إذن مصير الأمين باي والعرش الحسيني حيث قرّر المجلس القومي التأسيسي إلغاء النظام الملكي وإعلان الجمهوريّة في 25 جويلية 1957 بعد إلقاء خطب خاصة من قبل رشيد إدريس وأحمد بن صالح وأحمد دريرة تعرّضت إلى "مظالم" العائلة الحسينيّة (باستثناء المنصف باي) في حين تكفّل الشيخ الشاذلي النيفر بإضفاء الصبغة الشرعيّة اللازمة على مشروع الخلع مستشهدا بأمثلة "دينيّة" كبيعة أبي بكر الصديق. وقد مهّد الدستور الجديد إلى خلع الباي بتعويض حرسه الخاص بفرقة من الجيش ثمّ باعتقال ابنه الأصغر صلاح الدين في 18 جويلية 1957.

وفي عشية يوم 25 جويلية 1957 توّجهت مجموعة من السيّارات من قصر باردو مقر إنعقاد المجلس القومي التأسيسي إلى قصر قرطاج ومن بين عناصر المجموعة علي البلهوان الكاتب العام للمجلس القومي التأسيسي ووالي تونس بالإضافة إلى الطيّب المهيري وزير الداخليّة وأحمد المستيري وزير العدل وإدريس قيقة مدير الأمن وعبد المجيد شاكر عضو الديوان السياسي للدستور الجديد والتيجاني القطاري آمر الحرس الوطني.

تقدّم علي البلهوان أمام الأمين باي وقرأ عليه قرار المجلس القومي التأسيسي ثمّ نقل الباي في سيارة صحبة زوجته وابنته صفيّة على الساعة السابعة مساءا إلا الربع من قصر قرطاج وقد كتب الباي على إحدى أبواب

القصر لحظات قبل مغادرته له "لا إلاه إلا الله" (تبرّكا بتلك العبارة المقدّسة عساه الرجوع إلى عرشه وقصره).

نُقل الأمين باي مع أفراد عائلته إلى قصر بمنوبة. لكنّ سلط الإستقلال واصلت ملاحقته فبعد سجن صهره حمّادي بن سالم مدّة من الزمن وقع اتّهام ابنته زكيّة وبعض أفراد العائلة الحسينيّة بإخفاء مصوغ عند بعض المعارف (عند زوجة الوزير الأكبر الأسبق الطاهر بن عمّار دون علمه) حتّى لا تقع مصادرته.

عاش الأمين باي في منوبة وسط جوّ من "الإحتقار" و "النسيان" والمرض خاصة بعد أن أصيب في عينيه فتوّفي في عزلة يوم غرة أكتوبر 1962 ودفن في مقبرة سيدي عبد العزيز بالمرسى..

ارتبط مصير الأمين باي بإصطدامه بتحديّات جسيمة إنطلقت مع خلافته لأبرز البايات الحسينيّين المنصف باي ممّا أدّى إلى " نبذ " الشعب له ثمّ اصطدامه بالمقيم العام "دي هوتكلوك" وفي الأخير توّج ذلك بتعرّضه إلى منافسة الدستور الجديد وخاصة الحبيب بورقيبة. فهل أنّ تواضع تكوينه (كان مستواه التعليمي متواضعا وقد كان يمضي أوقات فراغه في إصلاح الساعات) وطبيعة ميوله إلى اللين مع عجز أبنائه على معاضدته وتقدّمه في السّن (76 سنة عام 1957) كانت من العوامل التي لم تساعده على المحافظة على عرشه؟

بقيّت العائلة الحسينيّة من وقتئذ "تتوّج" في أجواء من التّكتّم كبير السنّ من أبنائها "بايا" فيقام حفل سري وسط أجواء تخيّم عليها الحصرة والحنين لأيّام عزّها. وقد كانت السلط في عهد الزعيم بورقيبة وحتّى في عهد ابن علي على علم بذلك "بفضل وشاية" أحد الحسينيّين الذي كان يأمل في الحصول على منصب هام في الإدارة التونسيّة!؟

الباب الثاني

الآثـــــار

تحتلّ الآثار الإسلاميّة مكان الصدارة في العمارة التونسيّة إذ نشأت منذ أن أصبحت إفريقيّة مقاطعة إسلاميّة مع ما شيّده الولاّة والأغالبة والفاطميّون من مساجد وأسوار وقلاع ورباطات... ولئن دعّم الخراسانيّون والحفصيّون بدورهم العمران خاصة في عاصمتهم تونس فقد بلغت العمارة في العهد التركي العثماني مكانة لا يستهان بها لذلك يعتبر البحث في الآثار التي تركوها أمرا هاما يزيد في إبراز خاصيّاتها التي ميّزت البلاد التونسيّة وبالخصوص العاصمة.

لكلّ هذه الأسباب وقع الإهتمام في هذا الباب الثاني بآثار تونس التركيّة العثمانيّة بناءا أو ترميما.

تمتاز هذه الآثار بتداخل عديد العناصر المؤثرة فيها منها الطابع التركي العثماني (المتأثّر بدوره بالطابع البيزنطي) والأندلسي والأوروبي و"المحلّي" المتكوّن من إفرازات عديدة ممّا أعطى العمارة التي شيّدها الدايات والمراديّون والحسينيّون مظهرا فريدا من نوعه يبرز من خلال الأنماط والزخارف المتنوّعة.

وقد ساهم في تشيّيد مختلف البناءات مختصّون وحرفيّون وعمّال أتقنوا صناعات البناء والنجارة والحدادة والدهن والزخرف بشتّى أنواعه... ولعل تنوّع المتدخّلين في هذا الميدان خلال أربعة قرون ونصف من أبناء البلد ومن أتراك عثمانيّين وكراغلة وأندلسيّين وأوروبيّين وعبيد نصارى وسود... أفرز نمطا "تونسيّا" إنصهرّت فيه مختلف التأثيرات التي نلمسها في مختلف أشكال العمران.

I. المساجد

تبقى المساجد أبرز معالم العمران في البلدان الإسلاميّة وقد كانت في العهد التركي العثماني على غرار الفترات التي سبقته حجر الأساس في العمارة. ولئن يبقى المسجد قبل كلّ شيء المكان الذي يجتمع فيه المسلمون للصلاة فإنّه مثّل تقريبا الفضاء الوحيد القادر على جمع السكّان للنظر في أمورهم الدنيويّة فكان له دور اجتماعي وسياسي فمثلا دأب الأندلسيّون على التشاور في أمورهم بجامع "سبحان الله" بربض باب سويقة مدّة زادت عن القرن.

كما أنّ بناء المساجد هو أجر ثابت لمن بناها فشيّدت خاصة بالعاصمة في عهد الدايات والمراديّين والحسينيّين. وقد يعطي بناء المسجد لمن شيّده خاصة إذا كان صاحب السلطة إجلالا وتقديرا عند الرعيّة ممّا يدعّم حكمه ويضفي عليه شخصيّا هالة من الورع والتقوى فكانت بيوت الصلاة أكثر الآثار التركيّة العثمانيّة عددا وحتّى عظمة مقارنة ببقيّة أشكال العمارة الأخرى.

1. عهد الدايات

عرفت الإيالة التونسيّة إستقرارا في عهد عثمان داي ويوسف داي فاستتبّ الأمن وتحسّنت الأوضاع الإقتصاديّة ممّا مكن يوسف داي من الإهتمام بالعمران وخاصة بالمساجد فشيّد الجامع القريب من القصبة بأعلى سوق الترك المعروف باسمه سنة 1612 وقد أشرف على بنائه محمّد بن غالب وهو أندلسي الأصل وقد امتزج فيه الفن التونسي بالفنون الأندلسيّة والتركيّة العثمانيّة والإيطاليّة.

بنى في عهد يوسف داي وزيره الشيخ علي ثابت مسجدا داخل باب الجزيرة مع ميضاة سوق الترك حوالي سنة 1621. كما شيّدت الجالية

الأندلسيّة مسجد "سبحان الله" بربض باب سويقة بين 1607 و1624 كبيت "للبركة والرحمة".

2. العهد المرادي

بنى حمّودة باشا المرادي مسجدا في منتصف القرن السابع عشر قرب القصبة (دأب التونسيّون على إشهار الصداق في هذا المسجد لأنّه يخضع للمذهب الحنفي مذهب الأتراك العثمانييّن ممّا يخوّلهم إستدعاء أصدقائهم أو جيرانهم التّجار اليهود لتهنئتهم في صحن المسجد الذي يشرف على عديد الأسواق ولأنّ مساجد المالكيّة يمنع دخولها على غير المسلم). ولئن يشبه كثيرا في ميزاته المعماريّة والزخرفيّة جامع يوسف داي فقد تميّز باستعمال الرخام الأبيض والأسود وبالمنبر المزخرف.

وبنى محمّد باي المرادي بربض باب سويقة مسجده المعروف أيضا بجامع سيدي محرز لوجوده أمام زاوية الولي سيدي محرز بن خلف (سلطان المدينة).

كان الجامع على الطراز التركي العثماني وقد شيّد على منوال "ياني جامع" بإسطنبول ويستقيم البناء على أربع عضادات ضخمة ترتكز عليها قبّة وسطى تكتنفها أربعة أنصاف قبّة مع أربع قبيبات واحدة في كلّ ركن وبه مجموعة من الجليز.

كما بنى هذا الباي المرادي أيضا مسجدا بالكاف وآخر بباجة وثالثا للحنفيّة بالقيروان.

3. العهد الحسيني

بنى حسين بن علي مؤسّس الدولة الحسينيّة جامعه المعروف بالجامع الجديد في حي الصبّاغين سنة 1727 ويشبه في شكله جامعي يوسف داي

وحمّودة باشا المرادي ويبرز هذا التشابه في المحراب وفي قبّة الصومعة. كما بنى أيضا مسجدا صغيرا بمقام الولي سيدي أبي سعيد الباجي بجبل المنار.

كما بنى وزير حمّودة باشا الحسيني يوسف صاحب الطابع في بداية القرن التاسع عشر مسجده بحي الحلفاوين وقد تشابه في شكله مع مسجد يوسف داي.

يتجلّى في هذا المعلم التأثير الشرقي في الصومعة المثمّنة والزوايا ويظهر التأثير الإيطالي في الأعمدة المضلّعة وفي شكل الأقواس و في التزويق بالمرمر و الخزف. وقد رمّم في ستينات القرن العشرين.

أمّا جامع الأحمدي بالمرسى فقد بناه أحمد باي الثاني إلى جانب قصره في بداية القرن العشرين وتمّ توسيعه على مراحل ليصبح على شكله الحالي. يمكن اعتباره آخر مساجد العهد التركي العثماني.

II. المدارس

لئن مكّنت المساجد طلاّب العلم من تلقّي الدروس فقد بنيت في العهد التركي العثماني مدارس مخصّصة للتدريس مع إيواء خاصة طلبة الأماكن البعيدة عن العاصمة (الآفاق) وقد سكنوا في غرف إصطفّت حول فناء أو صحن أو ساحة "صدّار" (مشتقّة من وسط الدار) مفتوحة أحاطت بها برطلات مغطّاة.

بنيت أغلب هذه المدارس محاذية لجامع الزيتونة وأيضا في أحياء بعيدة عنه في الأرباض.

يدلّ عددها الهام على حرص المراديّين والحسينيّين على نشر العلم المتداول في عصرهم خاصة أنّ الإيالة التونسيّة كانت قبلة للطلبة الوافدين من بلاد المغرب وحتّى من الأندلس.

بنيت في عهد يوسف داي مدرسة واحدة سنة 1624 وذلك بمجهود كبير من المورسكيّين وفي صحنها لوحة رخاميّة نقش عليها تاريخ تأسيسها واسم مؤسّسيها.

وبنت الجالية الأندلسيّة مدرستها قرب مقام سيدي يونس شيخ سيدي محرز واكتمل بناؤها سنة 1624 ومن أشهر مدرّسيها الشيخ عثمان الأندلسي.

أمّا في العهد المرادي فقد بنيت سنة 1673 المدرسة المراديّة وتوجد في نهاية سوق القماش عند باب سوق الربع وقد بناها مراد باي الثاني وتعرف بمدرسة التوبة.

لكنّ المدارس تعدّدت في العهدين الحسيني والباشي.

بادر حسين بن علي سنة 1714 ببناء مدرسة النخلة في سوق الكتبيّة قرب حمّام القشّاشين والمدرسة الحسينيّة الملاصقة للجامع الجديد بالصبّاغين وتسمّى بالمدرسة الحسينيّة الكبرى وذلك سنة 1717. كما أنشأ المدرسة الحسينيّة الصغرى في طرف نهج سيدي الصوردو ومدارس بسوسة وصفاقس ونفطة.

أمّا في عهد علي باشا فقد بنيت المدرسة الباشيّة بنهج الكتبيّة وهي المدرسة المقابلة لحمّام القشّاشين. وبنى أيضا مدارس بباجة والقيروان وقابس وتوزر وقفصة. وأسس سنة 1756 المدرسة السليمانيّة في سوق القشّاشين أمام نهج الخمسة وسميّت بالسليمانيّة نسبة لابنه سليمان بعد وفاته.

ولمّا عادت الدولة الحسينيّة بنى علي باي ابن حسين بن علي مدرسة بئر الأحجار سنة 1756 ومدرسة حوانيت عاشور قرب نهج سيدي إبراهيم الرياحي وكذلك مدرسة تربة الباي وأخرى قرب صبّاط عجم.

أمّا مدرستا صاحب الطابع الكبرى والصغرى فتتبعان جامع صاحب الطابع بحي الحلفاوين وتفتحان على سقيفة الجامع التي أمام نهج سيدي علي العلوي وقد شيّدهما الأمين الحاج ساسي بن فريجة بين 1808 و1814.

أسّس أحمد باي الأوّل المدرسة الحربيّة بباردو في 5 مارس 1840 وسمّيت "مكتب الحرب" و"مكتب العلوم الحربيّة" و"مكتب المهندسين" وقد استقرّت بسراي الباي بباردو وأدارها المستشرق الإيطالي "كاليقاريس" (Calligaris) 1877/1808 وقد نظّمت على نمط المدرسة الحربيّة التركيّة "أسكي سراي" (Eski Seraï).

لكن تبقى المدرسة الصادقيّة أبرز مؤسّسة تعليميّة على الإطلاق في العهد التركي العثماني.

صدر منشور بتاريخ 1 جوان 1874 ينصّ على تشكيل لجنة لإصلاح التعليم برئاسة خير الدين ولدفع عجلة التعليم وتطويره تقرّر إنشاء مدرسة على النمط الأوروبي مع عدم تضاربها مع العادات والتقاليد التونسيّة وسمّيت بالصادقيّة نسبة للصادق باي وعرفت "بالكليّة الصادقيّة" في 13 فيفري 1875. أما مبنى المدرسة فقد شيّد سنة 1807 في عهد حمّودة باشا الحسيني كثكنة عسكريّة للجيش ثمّ إنتقلت فيما بعد إلى مقرّها الحالي.

شهد النظام التعليمي مع الاستعمار تغيّيرا جذريّا خاصة مع تكوين إدارة التعليم العمومي سنة 1883 بإشراف "لويس ماشوال" (Louis Machuel) وهو فرنسي تكوّن في الجزائر يتقن العربيّة قراءة وكتابة فبعث ما سمي "بالمدرسة العربيّة الفرنسيّة" (l'école franco-arabe) وحرص على تكوين معلّمين يحذقون اللّغة الفرنسيّة فتمّ بعث المعهد العلوي (نسبة لعلي باي) كمدرسة لتخريج المعلّمين ثمّ أصبحت المعهد العلوي على غرار الصادقيّة ومعاهد أخرى بعثت في بعض المدن كسوسة وصفاقس...

III. القصور

بنيَت بالعاصمة قصور عديدة يطغى على نمطها الطابع التركي العثماني والأندلسي والإسباني والإيطالي... وقد أدخلت على هذه البناءات خلال العهود "التركيّة العثمانيّة" تحويرات برز فيها أيضا تأثير الفن الإيطالي منها:

- **دار عثمان:** تعرف أيضا بدار العولة بناها عثمان داي في بداية إشرافه على حكم الإيالة وفيها تأثير "بالطراز الحفصي" وقد أدخلت عليها تأثيرات تركيّة عثمانيّة أندلسيّة إيطاليّة انصهرت في "الفن التونسي" خلال عمليّات الترميم.

- **قصر الحكومة:** يعرف بدار الباي بني في الجنوب الشرقي من ساحة القصبة في عهد يوسف داي. عرف هذا القصر عديد التغيّرات وقد تميّز بالخصوص بقاعة الإستقبال الفسيحة وفسيفساء الجدران الجميلة والظريفة.

- **دار حسين:** توجد بربض باب منارة وهي قصر عرف عديد التغيّرات إلى أن أخذ صبغته النهائيّة في القرن 18. يتميّز بغرفة فسيحة ذات قبّة يغطّيها جبس منقوش. كان هذا القصر على ملك عائلة كاهيّة التركيّة وقد تحوّل إلى مقر بلدية تونس عند تكوينها وصار بعد الإحتلال بين 1881 و1957 مركزا لقيادة الجيوش الفرنسيّة ثمّ أصبح القصر بعد الإستقلال مقر المعهد الوطني للآثار وفيه متحف للآثار الإسلاميّة.

- **دار ابن عبد الله:** قرب تربة الباي بنهج ابن عبد الله زنقة ابن عبد الله (اسم عائلة من أصل تركي عثماني) يرجع بناؤها إلى القرن الثامن عشر ويطغى عليها الطابع الإيطالي كما يبرز ذلك من خلال نجارة السقفات والأبواب.

- قصر باردو: يبقى اسم باردو محلّ إشكال فهناك من يعتبر أنّ أصل الكلمة إسباني أشتق من "Prado". أمّا "تفنو" "Thevenot " الذي زار الإيالة سنة 1653 فقد سمّى الإقامات الرئيسيّة " De Bardes " وهي ثلاثة مساكن.



2 قصر باردو القديم

لكنّ هذا القصر رغم شروع الحفصيّين في إقامته أرجعه ابن أبي الضياف إلى محمّد باي المرادي الذي استقرّ به بصفة رسميّة وأضيفت بناءات أخرى قام ببنائها بناؤون من تونس وأوروبا وجلبت بعض المواد من إيطاليا.

ولمّا غادر البايات الحسينيّون ضاحيّة باردو (نحو حمام الأنف شتاءا والمرسى صيفا) وقع تحويل الجناح المخصّص للحريم إلى متحف في 7 نوفمبر 1882 وقد بناه محمّد باي ومحمّد الصادق باي.

دشّن المتحف رسميًا في 7 ماي 1888 وعرف بالمتحف العلوي وتعود فكرة بعث متحف بالإيالة إلى فترة تقلّد خير الدين مهامه كوزير أكبر.

- **القصر السعيد**: بناه اسماعيل السني صاحب الطابع واتّهمه الصادق باي بإعانة أخيه العادل في ثورته فتمّ إعدامه دون أن تثبت عليه التّهمة وافتكّ قصره الذي بناه في النصف الثاني من القرن 19 وسكنه وقد أمضيّت فيه معاهدة باردو التي تسمّى أيضا بمعاهدة القصر السعيد.

- **دار الجلولي**: توجد هذه الدار (أو بالأحرى القصر) في المكان المعروف بالمكتب المعلّق وهو كتّاب قريب من نهج الأندلس.

يعتبر هذا النهج من أحياء المدينة الراقيّة سكنه أعيان الأتراك العثمانييّن. بنى هذه الدار في بداية القرن 18 رجب خزندار وهو صديق أحد ابناء حسين بن علي وتزوّج من الأميرة الحسينيّة فاطمة. اشتهر رجب خزندار بالتقوى وفعل الخير فحبّس داره على الحرمين الشريفين وعلى الذريّة الذكور لابنته حفصيّة وقد تزوّج أمّها بعد فاطمة. وبعد وفاة رجب خزندار والأميرتين فاطمة وحفصيّة التي لم تخلّف أبناءا ذكورا اقتنى هذه الدار القايد محمود الجلولي سنة 1794 وهو ينحدر من عائلة صفاقسيّة عمل عديد أفرادها في سلك القيّاد وتعاطوا التجارة وخاصة القرصنة فجمعوا ثروة كبيرة ممّا جعل محمود الجلولي من أغنى أغنياء الإيالة وكان من مقرّبي الباي حمّودة باشا ممّا مكّنه من اقتناء هذه الدار عن طريق المواعدة لأنّ الحبس لا يباع ولا يشترى. ولعلّ علاقاته بالباي ومساندته له جعلت القاضي الحنفي يعجّل بتحويل الدار إلى هذا القايد الثري.

تتكوّن الدار من دريبة كبيرة و4 براطل مع بيوت سفليّة وعلويّة (بالعلي أي الطابق الأوّل) ودريبة فسيحة (وبها المراحيض) مع مخازن... ساهم إقتناء هذه الدار التي بنيّت على الطابع العثماني من قبل محمود الجلولي في المحافظة عليها وسكنها أحد أحفاده أحمد الجلولي إلى وفاته في العشرية الأولى من القرن 21.

بقيت هذه الدار الفخمة في وضعيّة حسنة وحتّى التعديلات التي أدخلت عليها لم تؤثّر على رونقها ولا على جماليّتها وتناسقها.

- **دار لصرم**: تمّ بناؤها ما بين 1819 و1849 وكان صاحبها حمّودة لصرم رئيسا لحرس زواوة وهو من كبار الملاّكين. تتميّز داره بزخرف ثري (نقش من الجبس مع خزفيّات ومرمر) مستوحى من الأشكال الأندلسيّة والعثمانيّة والإيطاليّة.

- **دار يوسف صاحب الطابع**: بنى يوسف صاحب الطابع بربض الحلفاوين مسجده الذي سبق ذكره وقد أقيمت فيه أوّل صلاة في 4 مارس 1814 وبقربه الحمّام (ولا يزال يشتغل) وكذلك داره الكائنة بسوق الجديد وهي متكوّنة من "وسط دار" فسيح أمّا الغرف والمطبخ فتقع بالطابق الأوّل (العلي). صودرت بعد مقتل الوزير صاحب الطابع في جانفي 1815.

تحوّلت بعد الإستقلال إلى شعبة أو خليّة تابعة للحزب الدستوري ومع الثورة طالها الخراب ولا تزال على تلك الحالة إلى الآن.

- **دار الوزير خير الدين**: شيّدت بين 1860 و1870 يطغى عليها الطابع الإيطالي وقد قسّمت سنة 1881 إلى عدّة أجزاء واشترتها عائلتان سنة 1905.القسم الأوّل يفتح على نهج التربينال والثاني يعرف بقصر الحفصيّة هدّم سنة 1910 وشيّدت مكانه مدرسة سنة 1920.

- **دار الوزير مصطفى خزندار**: بنيت في منتصف القرن 19 بربض الحلفاوين تتكوّن من فناء (وسط دار) فسيح تحيط بها عديد الغرف والمرافق الأخرى كالمطبخ تميّزت بحسن تزويقها لما للوزير الأكبر من إمكانيّات.

لكن بعد عزله صادرتها الدولة ثمّ بيعت بعد الإحتلال ليهود تونس وتحوّلت إلى مستشفى ثمّ اشترتها الدولة وحوّلتها إلى مدرسة ابتدائيّة إلى نهاية الستينات وهي الآن قصر المسرح.

- **قصر المحمديّة**: واسمه الحقيقي الصالحيّة نسبة للولي سيدي صالح ويعتبر "أعجوبة" أو "أضحوكة" العهد الحسيني.

حرص أحمد باي بعد زيارته فرنسا على بناء قصر يشبه قصر "فرساي" فصرف عليه أموالا طائلة حتى قال الناس: "إنّ الباي أراد أن يبقي المملكة لمن بعده فارغة من المال والعمران."

سكن أحمد باي هذا "القصر" أيّاما قليلة لكنّه خرّب في أقرب وقت !

شيّدت عديد القصور الأخرى بحمّام الأنف كالقصر الذي سكنه المنصف باي وخرج منه إلى منفاه وبحلق الوادي "قصر الجنرال حسين" و"قصر الشريفيّة" و"دارالكاتب"... وبالكرم "قصر مصطفى آغة " صهر أحمد باي و"قصر خير الدين "... وبقرطاج وما حولها "برج خزندار" و"برج زروق" و"برج الكاهية" و"قصر محمّد الحبيب باي" وهو حاليّا مقر بيت الحكمة ...

أمّا القصر الرئاسي بقرطاج فكان مجرّد "فيلا" فاخرة يسكنها الكتّاب العامّون الفرنسيّون للحكومة التونسيّة وقد أصبح على ما هو عليه الآن بعد الاستقلال.

ومن أبرز قصور العهد التركي العثماني بضاحية المرسى:

- **قصر السعادة:** يقع قبالة العبدليّة (التي بناها الحفصيّون) وعلى بعد بضعة أمتار منها وقد شهد عدّة عمليّات توسعة إلى أن أخذ شكله الحالي تقريبا مع محمّد باي في أواسط القرن التاسع عشر. خلّفه في سكناه المشير محمّد الصادق باي ثمّ المشير علي باي.

سكن هذا القصر أيضا الناصر باي ثمّ وهبه سنة 1908 إلى زوجته الجميلة من أصل شركسي " للّا قمر ".

تزوّجت "للّا قمر" ثلاثة بايات ولم تنجب أبناءا فحبّست القصر لصالح ربيبتها جنينة ابنة الناصر باي وزوجها شيخ المدينة محمّد الشاذلي حيدر. وسكنه الزعيم بورقيبة بعد الإستقلال. وقد تحوّل قصر السعادة الآن إلى مقر بلديّة المرسى.

- **قصر أحمد باي الثاني**: بُني على أنقاض قصر من قصور العبدليّة الثلاثة. يوجد هذا القصر قبالة مقهى الصفصاف الشهير. ولئن يزال هذا القصر قائما فقد أصبح يتهدّده السقوط فتمّ التفويت فيه بالبيع إلى أحد البنوك.

- **قصر التاج**: يبدو أنّ بناءه يعود إلى المشير محمّد باي في النصف الأوّل من القرن التاسع عشر وقد سكنه إلى وفاته سنة 1902. لكنّ دولة الزعيم بورقيبة هدّمته على غرار السوق القديم وقد رأى سكّان المرسى في ذلك تشفيًا وانتقاما من نظام البايات!

- **قبّة الهواء**: بني هذا القصر حوالي 1920 وقد استند بناؤه إلى أوتاد (pilotis) ممّا جعله قائما فوق مياه البحر. مكّن هذا القصر أسر البايات من الاستحمام بعيدا عن أنظار المتطفّلين خاصة أنّ به غرفة يقع منها النفاذ مباشرة إلى البحر. وقع التفويت فيه بالبيع في بداية السبعينات إلى أحد الخواص وهو الآن ملهى ليلي.



3 دار الباي بتونس

IV. الترـبات

هي مقابر الأمراء والأعيان ورجال الدولة، تعدّدت خلال العهد التركي العثماني وتميّز بعضها ببلوغ فن معماري بديع.

- **تربة يوسف داي**: تعتبر أوّل تربة أنشئت داخل مسجد أي الجامع الذي أسّسه يوسف داي سنة 1635. تظهر هذه التربة في صورة قبّة هرميّة الشكل. بنى هذه التربة محمّد بن غالب وهو من أصل أندلسي ممّا جعل داخلها يطغى عليه الطابع الإسباني. وتتميّز الشواهد بنقوش وزخارف مزهريّة مختلفة عن الزخارف التقليديّة المحليّة.

- **تربة حمّودة باشا المرادي**: قريبة من تربة يوسف داي شيّدت في جامع هذا الباي سنة 1659 تشبه سابقتها في هرميّة شكلها ويظهر على مدخلها تأثير العناصر الفنيّة الإيطالية لكن يطغى عليها الطابع الإسباني المغاربي.

- **تربة لاز**: أسّسها الداي لاز أواسط القرن السابع عشر تقع قرب مستشفى عزيزة عثمانة وساحة القصبة وتتميّز بقبّتها الخضراء الجميلة. تتكوّن التربة من قاعة جنائزيّة صغيرة أمّا القبور فغطّاها رخام أبيض مزخرف. كما غطّت الفسيفساء جدار هذه القاعة وتحتوي هذه التربة على قبور أسرة لاز التركيّة العثمانيّة.

- **تربة أحمد خوجة**: بنيت في القرن السابع عشر في نهج سيدي بن زياد قبالة مستشفى عزيزة عثمانة وهي الآن تنصهر ضمن قصر الحكومة. أمّا قبّتها فبنيّت على الطراز التونسي الأندلسي ولها كسو بالزليج والجبس المنقوش وتعتبر من أجمل تربات العاصمة.

- **تربة الباي (أو البايات)**: بناها حسين بن علي مؤسّس الدولة الحسينيّة في السنوات الأولى من القرن الثامن عشر وهي في الأصل على

صورة منزل على الطراز التونسي فأخذت منه غرفة وجهّزت على شكل المساجد العثمانيّة بإسطنبول ثم حصلت عدّة توّسعات إلى أن آلت إلى ما هي عليه اليوم من إتّساع ومن عدم إنسجام في طراز بنائها الذي لا يخلو رغم ذلك من الطرافة. ولمّا قتل حسين بن علي على يد يونس ابن علي باشا بالقيروان في ماي 1740 وقع قطع رأسه وجلبه إلى الحاضرة وبأمر من علي باشا تمّ دفن رأس عمّه بالتربة على غرار البايات الحسينيّين باستثناء المنصف باي ودفن بالجلاز وسط أبناء شعبه. أمّا آخر الحسينيّين الأمين باي فدفن بأمر من دولة الزعيم بورقيبة بمقبرة سيدي عبد العزيز بالمرسى. أهملت هذه التربة بعد الإستقلال ولم يقع ترميمها إلاّ في بداية القرن الواحد والعشرين.

- **تربة يوسف صاحب الطابع**: تتمّثل في غرفة فسيحة بجامعه بالحلفاوين دفن بها وبها أيضا دفن صاحب الإتحاف أحمد بن أبي الضياف. وقع ترميمها على غرار الجامع في بداية الستينات.

V. الزوايــا

تعود أقدم الزوايا في تونس إلى العهد الحفصي وخاصة إلى نهايته على غرار زوايا سيدي الكلاعي وسيدي أحمد بن عروس. وقد بنيت زوايا في العهد التركي العثماني منها بالخصوص:

- **زاوية سيدي براهم**: بنيت في منتصف القرن السابع عشر قرب القصبة وعلى حافة نهج العزّافين وغير بعيد عن سوق النحاس بمدخل زنقة سيدي براهم. بنيّت على شكل دار على النمط التقليدي لكن تتميّز بأرضيّتها الخزفيّة المستوحاة من النمط التركي العثماني (الأناضولي). يوجد سبيل (موزّع ماء) على واجهتها الخارجيّة في شكل نافذة نقش عليها تاريخ بنائها.

- **زاوية سيدي علي عزوز:** تقع 7 نهج سيدي علي عزوز بناها علي باي ابن حسين بن علي تتميّز بتكسيتها بالجصّ. يعود تاريخ بنائها إلى أواخر القرن الثامن عشر.

- **زاوية سيدي عبد القادر الجيلاني:** يحظى هذا الولي بتقدير كبير عند سكّان الإيالة من العامة والأعيان وتقع هذه الزاوية بـ 16 نهج الديوان بناها الحاج محمّد الميزوني شيخ الطريقة القادريّة بين 1846 و1850. يوجد داخلها مسجد شيوشيو الصغير.

- **زاوية سيدي إبراهيم الرياحي:** تقع 11 نهج سيدي إبراهيم وقد بناها المشير أحمد باي سنة 1850 وجدّد قبّتها محمّد الصادق باي سنة 1878 وتتميّز بظرافة نقوشها الجبسيّة التي تغطّي الجدران.

- **زاوية سيدي مدين الغوث:** تقع بالحجّامين بين نهج أبي القاسم الشابي ونهج سيدي المشرف بناها محمّد باي الذي حكم بين 1854 1859. غطّي قبّتها آجر أخضر اللون مع بروز النمط التونسي في الأرضيّة الخزفيّة.

- **زاوية سيدي محرز:** تقع في 87 نهج سيدي محرز ووقع تجديدها في قبابها وواجهتها الخارجيّة من قبل الصادق باي سنة 1862.

- **زاوية سيدي الأنصاري:** تقع في نهج القعّادين عدد 41 قرب باب سويقة بنيّت سنة 1903 في عهد محمّد الحبيب باي. وقد وقع إستيراد الأرضيّة الخزفيّة التي تغطّي الجدران من إيطاليا. كتب على واجهتها الخارجيّة قصيد للشاعر الشاذلي خزندار (وعلى عكس جدّه مصطفى خزندار كان وطنيّا مخلصا وانضمّ في عشرينات القرن العشرين إلى الحزب الحرّ الدستوري التونسي عند تأسيسه).

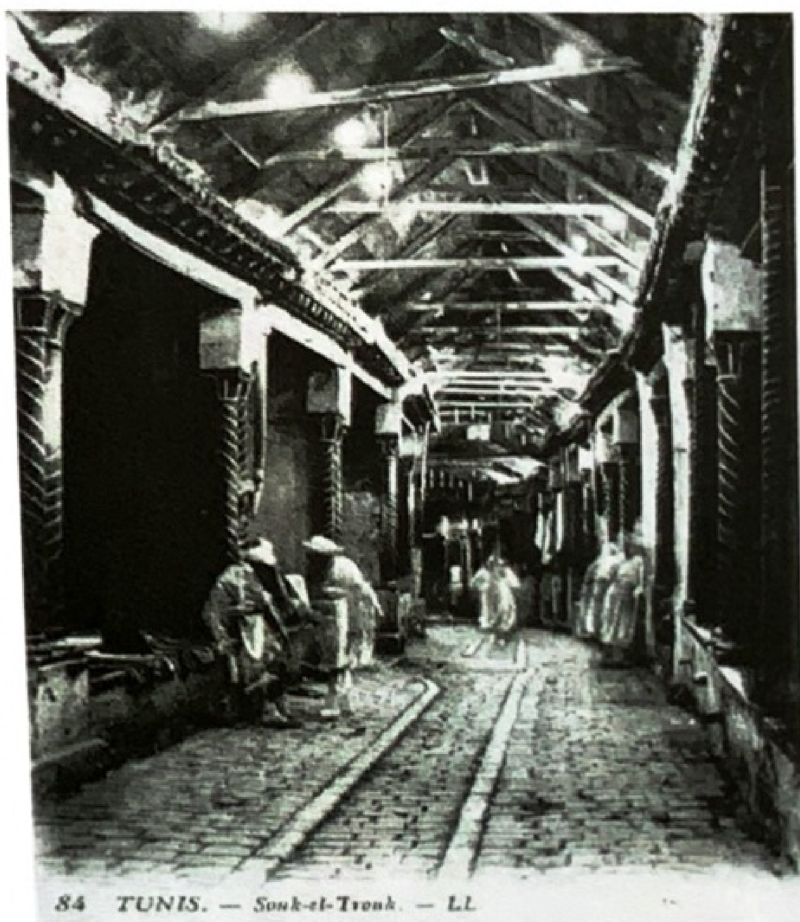
توجد بطبيعة الحال بالعاصمة وبعديد مدن الإيالة زوايا عديدة بحكم حرص السكّان على التقرّب من الأولياء الصالحين والإعتقاد في بركاتهم مثل

زاوية سيدي علي بن عيسى أو الزاوية الرحمانيّة التى شيّدت بالكاف في العهد الحسيني سنة 1784 ...

VI. الأسواق

تمثّل الأسواق القلب النابض لمدينة تونس وقد حظيّت باعتناء خاص في العهد التركي العثماني إذ مثلّت شبكة إقتصاديّة هامة. وقد تجمّع الحرفيّون والتّجار بهذه الاسواق حسب اختصاصهم:

- **سوق الترك**: بناه يوسف داي سنة 1612 ويعني سوق الأتراك وهو يتمّم سوق العطّارين (بائعي العطور) إلى سوق البركة والغرض منه تمكين التّجار الأتراك العثمانيّين من سوق يمارسون فيها تجارتهم.



4 سوق الترك

- **سوق الشواشيّة**: بناه المورسكيّون في عهد محمّد باي بن مراد بن حمّودة باشا المرادي (حكم بين 1675 و1696) قرب قصر الحكومة بين نهج سيدي أحمد بن عروس ونهج القصبة وسوق الباي. وقد تطوّرت صناعة الشاشيّة مع قدوم سكّان الأندلس واستقرارهم بالإيالة.

- **سوق البركة**: بناه يوسف داي سنة 1612 بين سوق الترك وسوق الباي قرب قصر الحكومة وتتوّسطه بركة وكان سوقا للعبيد وبعد إلغاء الرّق سنة 1846 تحوّل إلى سوق الصائغين وتجّار الذهب والمجوهرات.

- **سوق الكبابجيّة**: وهو معاصر لسوق البركة انتصب به حرفيّو الزركشة.



5 سوق الكبابجيّة

- **سوق السكّازين (تحوّل بنطق الأهالي إلى سكّاجين)**: بناه في بداية القرن الثامن عشر مؤسّس الدولة الحسينيّة حسين بن علي واستقرّ به حرفيّو صناعة الجلد.

- **سوق البلاغجيّة**: بني في أواخر القرن الثامن عشر يجمع بين سوق العطّارين ونهج القصبة شيّده الباي محمّد الرشيد وانتصب به صانعو "البلغة" وهو حذاء تونسي مع حذاء "الكنترة" ويتماشى النوعان مع لباس الجبّة.

سوق الباي: يقع في مفترق نهج سيدي بن زياد وسوق الترك. بناه حمّودة باشا الحسيني في أواخر القرن الثامن عشر وقد أدمج جلّه بقصر الحكومة. وما تبقّى منه أدخلت عليها تعديلات في القرن 19.

سوق الجديد: بناه يوسف صاحب الطابع في بداية القرن التاسع عشر بربض الحلفاوين قريبا من جامعه وكان الغرض من بنائه الحصول على أموال من كراء دكاكينه لتوفير النفقات اللازمة للجامع. كانت جلّ الدكاكين لمدّة طويلة من القرن العشرين مستغلّة من قبل الحلاّقين أمّا حاليّا فتعدّدت به الإختصاصات. ويحتوي السوق الجديد على دار الوزير صاحب الطابع.

VII. القشلات

وهي الثكنات، وقد بنيّت العديد منها في العهد التركي العثماني لإيواء مختلف الجنود الذين زاد عددهم وتنوّع إختصاصهم مقارنة بالعهد الحفصي وقد بنيّت جلّ القشلات في عهد حمّودة باشا الحسيني لإصراره على تدعيم جيشه لمجابهة جند الترك الجزائريّين الذين عبّروا عن قلقهم سنة 1802 من إصراره على بناء القشلات (أو القشل) وكذلك الأبراج والأسوار.

تعلّق حمّودة باشا بعسكره فبنى له عدّة قشلات إتّخذ مسكنا في إحداها كما شيّد قصرا قبالة مدخل القصبة بالقرب من القشل الجديدة لمساكنة جنوده.

- **قشلة البشامقيّة**: وهو اسم سوق تصنع فيه البشامق وهي أحذيّة لبس لها مؤخّرة يصنعها الباشمقجي.

اتّخذ حمّودة باشا لنفسه بيتا في هذه القشلة مع جنده حوالي سنة 1810 وقد كلّف ببنائها الحاج محمّد بوثور من أعيان العاصمة. ضمّت القشلة سنة 1880 إلى مستشفى الصادقي.

- **قشلة العطّارين**: كلّف حمّودة باشا أحد الأعيان وهو التاجر بسوق العطّارين الحاج أبو الحسن علي الشفّي سنة 1812 ببناء هذه القشلة. وقد تحوّلت إلى دار الكتب الوطنيّة إلى أواخر القرن العشرين.

- **قشلة الزنايديّة**: تولّى وكالة بنائها والنظر في شؤونها الحاج محمّد المبزع. أصبحت فيما بعد مقرّا للمدرسة الصادقيّة عند تأسيسها ثمّ تحوّلت إلى محل جمعيّة الأوقاف وألحقت بمصالح دار الكتب الوطنيّة. تعرف هذه القشلة أيضا باسم قشلة سيدي المرجاني.

- **قشلة سوق الوزر**: بناها رجلان من أعيان العاصمة هما الحاج أحمد القسنطيني والحاج محمّد بن الأمين. حلّت محلّها مدرسة للبنات بنهج سيدي صابر.

- **قشلة سيدي عامر**: بناها حمّودة باشا قرب سوق البلاط وسهر على عمليّة البناء الحاج أحمد بن عمّار باش حانبة. تحوّلت بعد انتصاب الحماية الفرنسيّة إلى مقر "الجمعيّة الخيريّة الفرنسيّة".

وقد احتوت ثكنات حمّودة باشا على ما يقارب الأحد عشر ألف جنديّا.

- **قشلة المركاض**: تعرف بقشلة "برنج آلاي" بناها حسين باي (1824-1835) وأتمّها أخوه مصطفى باي سنة 1837 أستعملت لإيواء الجند ولسكنى الباي.

- **قشلة الطوبجيّة:** (جند المدفعيّة): بنيّت خارج العاصمة قرب الحي الجامعي على طريق بنزرت بناها المشير الأوّل أحمد باي سنة 1839 وقام محمّد الصادق باي بتوسيعها.

VIII. الأبراج والحصون

تعدّدت بالعاصمة الأبراج والحصون منها ما كان ضمن الأسوار ومنها ما كان خارجها وكانت تؤلّف سلسلة من المراكز الدفاعيّة تحيط بالمدينة وتحميها.

لكن زالت جلّ الأبراج ولم يبق منها إلا القليل:

- **برج علي الرايس أو برج سيدي بلحسن:** بنى هذا البرج أو الحصن علي ثابت وزير يوسف داي ويسمّى أيضا برج الزلاّج لإشرافه على مقبرة الزلاّج. أنشئ في بداية القرن 17 وجدّده علي باشا في النصف الثاني من القرن 18. يعرف صاحب هذا البرج بعلي الرايس.

- **برج الأندلس:** يعرف أيضا ببرج طاحونة الريح وكذلك برج زوارة وقد بني في القرن 17 في عهد المراديّن. أدخلت عليه تحسينات في القرن 18 في عهد علي باشا. يشرف هذا البرج على ساحة باب سعدون وسط حي برج الزوارة.

- **برج فليفل:** وله شكل دائري يقع على مرتفع الرابطة مشرفا على الطريق بين تونس وباردو والملاسين. بناه علي باشا في منتصف القرن 18. أستعمل خلال فترة الحماية "كمعمل" للمتفجّرات.

- **برج الرابطة:** يقع في أعلى مرتفع (أو تل) الرابطة وهو أهم من برج فليفل وبناه علي باشا في منتصف القرن 18.

- **برج حلق الوادي**: بنى هذا البرج علي باشا للأهميّة الإستراتيجيّة لميناء حلق الوادي ويبدو أنّه برج منيع إذ لمّا ثار يونس على أبيه وتحصّن به وجد جند علي الباشا صعوبة كبيرة لاقتحامه.

- **برج جبل المنار**: بناه علي باشا وتكمن أهميّته في دوره في حراسة مرسى الحاضرة كما ذكر صاحب الإتحاف (الجزء الثاني ص 144).

- **حصن طبرقة**: تحصّل أهل جنوة من السلطان العثماني على ترخيص للإستقرار بطبرقة وتعاطي صيد المرجان إلاّ أنّهم تجاوزوا القدر المأذون لهم فيه بالبناء فجهّز علي باشا جيشا اقتحم طبرقة وبنى بها برجا سنة 1740.

- **برج باردو**: بناه علي باشا لتحصين باردو ولأهميّته سمّي الصرح العظيم.

- **برج السيّدة المنوبيّة**: حصّن به علي باشا العاصمة من الجهة الغربيّة ويقول صاحب الإتحاف: لمّا تمّ ركب ودار به وقال لبعض من معه من العلماء: "هذا حصن عظيم للبلاد".

بنى إذن علي باشا سبعة أبراج بين 1835 لمّا انتصر على عمّه ودخل الحاضرة و1752 لمّا ثار عليه ابنه يونس.

عرف تشييد الأبراج مكانة كبيرة خاصة مع الباي حمّودة باشا الحسيني إذ كلّف المهندس "همبير" ببناء عدّة أبراج حول العاصمة وقام بعمليّة الإنجاز تونسيّون مثل محمّد العربي زروق ومحمّد طاطار. وقد ذكر قنصل فرنسا أنّ حمّودة باشا كان بصدد إنشاء عدّة أبراج منذ 1799 وهي:

- **برج باب الخضراء**: يتوّسطه مسجد.

- **برج صاحب الطابع**: يعرف بهذا الاسم لأنّ الوزير يوسف صاحب الطابع هو من أشار على حمّودة باشا ببنائه. لكنّ محمّد العربي زروق عارضه محتجّا بعدم لزومه فقال له يوسف صاحب الطابع: "إشرع في بنائه

وسائر ما يصرف عليه أقبضه منّي ولا تدخله في حساب الدولة" فعمل بما أمره به وبعد بنائه عمّره يوسف صاحب الطابع بالمدافع وجميع لوازمه من ماله الخاص.

كما يطلق عليه برج درب العسّال وبرج باب العسل.

- **برج سيدي يحي السليماني**: سمّي بهذا الإسم لأنّه يوجد قرب زاوية هذا الولي.

- **برج باب سيدي عبد السلام**: شيّد قريبا من زاوية هذا الولي وقد إنتهى بناء هذا البرج سنة 1802.

- **برج باب سعدون**: وقد ورد الخامس في ترتيب الأبراج التي شيّدها حمّودة باشا.

- **برج خالد**: يعرف أيضا ببرج سيدي قاسم الجليزي وقد إنتهت أشغال بنائه في نوفمبر 1802.

- **برج سيدي البسيلي**: أقيم شمال باب الخضراء.

- **برج السيّدة المنوبيّة**: وهو آخر أبراجه شرع فيه حسب صاحب الإتحاف غير أنّه لم يتممه وقد ذكره على رسم أحباسه على الأبراج. (يبدو أنّه يدخل في عمليّة ترميم البرج الذي شيّده علي باشا).

كما أقام حمّودة باشا قلعة سنة 1813 في الجهة الغربيّة من القصبة.

أمّا في حلق الوادي فقد أنشأ حمّودة باشا سنة 1797 برجا كبيرا وقد أصبح كما وصفه الرحّالة البريطاني "مجيل" سنة 1808 موقعا حصينا جدّا. وقد شيّد بتخطيط المهندس الفرنسي "فرانك" (Frank) وإشرافه.

أمّا خارج العاصمة فقد أمر محمّد العربي زروق (وهو أحد كبار رجال دولته أصيل باجة) بتجديد قصبة مدينة الكاف وحصونها.

كما شيّد بالكاف (ليكون أوّل خط دفاع ضد جند الترك الجزائريّين) برجا جديدا. وفي سنة 1813 بنى قلعة في الجهة الجنوبيّة الغربيّة من هذه المدينة.

وقد شيّد المراديّون سنة 1679 قصبة الكاف.

أتمّ حمّودة باشا بجزيرة جربة سنة 1795 البرج الذي بدأ في بنائه علي باشا سنة 1745. كما بنى بمنوبة برجا كبيرا سنة 1798 زاد فيه أحمد باي وصيّره قشلة للخيّالة سنة 1839.

شيّد حمّودة باشا عدّة تحصينات على سور مدينة سوسة وحوّل بالمنستير "قصر الرباط" الذي كان مستعملا لتعليم التلاميذ معقلا مسلّحا عمّره بالمدافع والعسكر.

ورغم وجود أسوار تحمي العاصمة حرص حمّودة باشا على تحصين عاصمته قبل الحرب المنتظرة مع جند الترك الجزائريّين ففي 4 جويلية 1802 شرع في بناء سور جديد لمدينة تونس بعد أن بدأت الأشغال في بناء الأبراج حول العاصمة وسور ربضي باب سويقة وباب الجزيرة منذ سنة 1797 كما سبق ذكره. وقد أكّد "دوفواز" قنصل فرنسا قوّة ذلك السور الجديد عندما وصفه "بالسور الشامخ".

وقد ظلّ ذلك السور الجديد في متانته يحمي العاصمة ويحصّنها كما أشار ضابط سويسري زار تونس سنة 1842.

جدّد حمّودة باشا أيضا سور حلق الوادي وأتمّ تحصينه على يد المهندس "همبير" وكذلك سور مدينة سوسة وجدّد سور مدينة الكاف وأصلحه سنة 1806. وجدّد في بنزرت السور أيضا لما وقع فيه من خراب المدافع والبونبة.

كانت بنزرت محصّنة بسور قام "شارل كان" عند حملته على تونس بهدمه وتمّ ترميمه بين 1740 و1743. كما بها برج بناه علج علي في أواخر القرن 16 حسب مثال أعدّه مهندس صقلي. لكنّ علج علي لم يتمكّن من إتمامه لمّا هاجمته جيوش "دون خوان النمسا" فأتّم الإسبان بناءه.

يوجد ببنزرت حصن سيدي سالم المعروف ببرج يوسف نسبة ليوسف داي الذي رمّمه وأعاد بناءه في القرن 17. وقع هدم الحصين سنة 1965 رغم أنّه يمثل مركزا أماميًا لمراقبة تحرّكات السفن على ساحل بنزرت.

يمكن أن نستخلص أنّ جلّ الأبراج والحصون والأسوار شيّدها علي باشا وحمّودة باشا: الأوّل كان يخشى عودة أبناء عمّه مصحوبين بدايات الجزائر لاسترجاع ملك أبيهم وقد كان صائبا فبفضل تدخّلهم وقع هزمه ثمّ قتله.

أمّا الثاني فقد كان هدفه الأوحد في سياسته الخارجيّة هو التخلّص من تطاول جند الترك الجزائريّين واعتدائهم باستمرار على الإيالة التونسيّة ممّا دفعه إلى تحصين البلاد وخاصة العاصمة.

كان علي باشا وحمّودة باشا أكثر من شيّد القشلات والأبراج والحصون والأسوار وكان العدو المشترك جند الترك الجزائريّين.

IX. أبواب مدينة تونس

تعتبرالأبواب نقاط عبورالأسوار الحاميّة للمدينة وقد راقبت تنقّلات السكّان ومرور البضائع فلعبت دورا حسّاسا بالنسبة للدولة إذ عند الأبواب ترفع المكوس.

أحدث السلطان الحفصي المستنصر (1249-1277) ربض باب سويقة وربض باب المنارة وكذلك ربض باب البحر البرّاني وخصّصه للنصارى. أمّا

جميع الأرباض فقد أحاط بها أبو إسحاق إبراهيم الحفصي (1350-1363) السور البرّاني.

وفي سياق الحرب التي دارت بين المراديّين والداي أحمد شلبي (وقع ذكرها) وقع تعزيز بعض الأبواب بإعادة بنائها أو ترميمها.

وبصفة عامة تحيل تسميّات الأبواب إمّا إلى الأماكن التي تؤدّي إليها المسالك كباب الجزيرة نسبة إلى جزيرة شريك أي الوطن القبلي أو باب أرطة نسبة إلى أرطة الفحص أو إلى وظيفة: باب الخضراء (أي الخضرة) وتأتي منه الخضر من بساتين و "هناشير" أريانة ومنوبة... مع إقتران بعض الأبواب بأسماء الأولياء والصالحين كباب سيدي عبد السلام قرب الحلفاوين...

وجدت أبواب ثانوية تعزل الأحياء عن بعضها وكذلك الأسواق كباب ترنجة وبنى هذا الحي الأندلسيّون.

تغلق الأبواب لأسباب أمنيّة في الليل وعند صلاة الجمعة فيحتفظ شيخ المدينة بمفاتيح الأبواب بالإضافة إلى شيخي الربضين. أبطل أحمد باي غلق الأبواب يوم الجمعة أمّا محمّد الصادق باي فأذن بعدم غلقها مقتصرا على الجانب الداخلي منها لكنّه إستثنى أبواب الأسواق. ومع الإحتلال الفرنسي وقع العدول نهائيًا على غلق أبواب مدينة تونس.

- **باب البحر**: يعود بناؤه ربّما إلى العهد الخراساني ويوجد خارجه الجامع الذي أسّسه الدعيّ أحمد بن مرزوق المسيلي سنة 1282 (اغتصب لمدّة الحكم ثمّ عاد الحفصيّون لملكهم بعد قتله).

تداولت على باب البحر الإصلاحات فصار على ما هو عليه اليوم تقريبا حسب رسم وضعه "فرميان" (VERMEYEN) لمّا صاحب "شارل لوكان" في حملته على تونس في جويلية 1535.

هدّم أحمد باي جانبا من الباب بعد زيارته لفرنسا سنة 1846 محدثا قوسا نصر أتمّ أشغاله سنة 1848 بإشراف المعلّم محمّد تيوة ومساعده سليمان النيقرو وقد كتب من نظم بيرم الرابع على واجهته الداخليّة:

"ولمّا إنتهى تأسيسه وتكاملت محاسنه اللاتي بها افتخر العصر

تسنّى لمن قد قال فيه مؤرّخا بنى أحمد ذا الباب دام له النصر..."

إحتوى باب البحر على دكاكين ومغازات عوّضت السور القديم وقد هدّم جلّها بعد الإستقلال.

- **باب قرطاجنّة**: أو باب قرطاج لأنّه يؤدّي إلى طريق قرطاج وقد إندثر قبل 1881 ولم تبق إلاّ ساحته الصغيرة التي حافظت على اسم قرطاج وبها بعض المدافع القديمة التي تعود إلى العهد التركي العثماني. أمّا حاليّا فلم يعد لكلّ ذلك أثر.


Bab Cartagina 1913

6 باب قرطاجنّة سنة 1913

- **باب العلوج**: يشرف على حي العلوج (العبيد البيض باللّغة التركيّة). كان يعرف أيضا بباب الرحيبة وقد أدخلت عليه إصلاحات في عهد الدايات على الأرجح مع التدّفق الكبير للأسرى النصارى الذين جلبهم القراصنة.

- **باب سيدي عبد السلام**: بني قرب زاوية هذا الولي الصالح في بداية القرن 19 في عهد حمّودة باشا. أمّا البرج الحارس لهذا الباب فقد تحوّل في عهد الحماية إلى مكاتب "جمعيّة الصداقات الإفريقيّة".

لكن بعد الاستقلال وقع هدم باب سيدي عبد السلام ولمتانته وقع استعمال المتفجّرات وقد تألّم سكّان حي الحلفاوين بالخصوص لهدم هذا الباب لإكبارهم للولي وبركاته رغم أنّ الزاوية الأم تقع بطرابلس أين دفن "سيدي عبد السلام الأسمر".

- **باب الخضراء**: لئن يعود بناء هذا الباب إلى العهد الحفصي فقد أدخلت عليه إصلاحات في عهد حمّودة باشا الحسيني ممّا أكسبه تقريبا مظهره الحالي. يفضي هذا الباب إلى البساتين التي كانت خارج المدينة والتي كانت تمتدّ إلى ما وراء حديقة "البلفدير" وكانت تسمّى تلك المنطقة بالخضراء.

بقيَت آثار العهد التركي العثماني واضحة إلى الآن تبرز من خلال أسماء الأنهج والأزقّة وتقع جلّها بالمدينة العتيقة أو بالقرب منها أين سكنت العائلات التركيّة العثمانيّة. نجد نهج الداي وهو القائد العسكري على غرار عثمان داي ويوسف داي. كما يوجد نهج الدولاتلي وهو قائد عسكري لكن أقلّ رتبة من الداي.

نهج آغة دليل على أنّ أحد قادة الإنكشاريّة اتّخذ به منزلا لسكناه مثل نهج الكاهيّة ورتبته العسكريّة أقلّ من الآغة كما توجد غير بعيد عن هذا النهج زنقة مملوك أين إستقرّت عائلة أسّسها مملوك من أصل نصراني أوروبي اعتنق الإسلام واندمج تدريجيّا في محيطه الجديد.

توجد أيضا أنهج أخرى توحي باستقرار عناصر تركيّة عثمانيّة بها مثل نهج الأرناووط (أي أصيل ألبانيا) ونهج بوشناق (من البوسنة والهرسك) وزنقة بلخوجة (والخوجة موظّف سام بالإدارة التركيّة العثمانيّة) ونهج باش حانبة أحد قادة الضبطيّة ونهج شلبي سمّي باسم رجل تركي كان وسيما متخلّقا. أمّا نهج مراد فقد سكنه مؤسّس الدولة المراديّة مراد "كورسو" لمّا كان يشغل خطّة باي فيخرج بالمحلّة لجمع الضرائب واسمه الحقيقي: "جاك سونتي دي لوفي" (JACQUE SENTY DE LEVE). أمّا نهج درغوث فيعني درغوث باشا ذلك القائد العسكري المشهور بانتصاراته على الإسبان بجربة وطرابلس وقد توفّي وهو يحاصر مالطة سنة 1565.

نهج القرامد لا يعني في الحقيقة الآجر بل أشتق من كلمة قارة وقد كان أحد الأتراك العثمانيّين واسمه قارة محمّد يشرف على سجن للأسرى النصارى اسمه "Saint Léonard". (سجن سان ليونار).

أنهج أخرى سكنها نصارى إعتنقوا الإسلام وعملوا في العهد التركي العثماني في مختلف الإختصاصات مثل نهج "القريقي" (Le Grec) والصقلي (Le Sicilien) و"الباروني" (Le Baron). كما وجدت بعض الأسماء الأندلسيّة الموركسيّة بربضي باب سويقة ونهج الأندلس أو زقاق الأندلس قرب باب منارة.

X. القناطر

اهتم حكّام العهد التركي العثماني ببناء القناطر خاصة أنّ مثل هذه المنشآت تعدّدت في أرجاء الإمبراطوريّة العثمانيّة كما أنّ تواجد الأندلسيّين والموركسيّين والعبيد النصارى وفّر خبراء ويد عاملة ممّا ساهم في تشييدها لتسهيل تنقل السكّان والبضائع.

بنى عثمان داي قنطرة على واد مجردة في طريق بنزرت سنة 1608. نسج على منواله يوسف داي فبنى بمجاز الباب قنطرته المعروفة بالجديدة حوالي 1612-1613.

وبنى في العهد المرادي محمّد باي قنطرة واد مجردة المعروفة باسمه قرب طبربة.

وفي العهد الحسيني أنشأ حسين بن علي قنطرة أبي حميدة ثمّ قنطرة الفحص المعروفة بقنطرة الذبابة. كما بنى قنطرة رادس وقنطرة المنارة بسوسة وقنطرة بطريق الكاف. وبنى ابنه علي باي قنطرة واد مليان وقنطرة الخضراء وقنطرة وادي الحيطي وقنطرة الأحواش وقنطرة الندان وقنطرة البغلة على واد زرود.

وبنى حمّودة باشا قنطرة طريق بنزرت بين 1785 و1800.

يبدو أنّ القناطر التي بنيت في العهد الحسيني بقيت قائمة حتّى حكم حمّودة باشا (توّفي سنة 1814) لأنّ هذا الباي الذي دعّم إقتصاد الإيالة وتوّفرت لديه إمكانيّات ماليّة هامة بفضل التجارة والقرصنة إعتبر أنّ ما يوجد من القناطر كاف لتسهيل تنقّل السكّان وخاصة البضائع. لكنّ أغلب هذه القناطر تلاشت مع نقص العناية والصيانة.

ومن الآثار التركيّة العثمانيّة الأخرى بناء حمّودة باشا المرادي مقام صاحب الرسول أبي زمعة البلوي بالقيروان ومارستان (مستشفى) للمرضى بحومة العزّافين بالعاصمة سنة 1644.

كما بنى حسين بن علي قبّة على ضريح الولي أبي محمّد عبد العزيز القرشي بالمعلقة قرب ضاحيّة قرطاج، وقبابا بالجلاز على قبور أعلام مثل الإمام محمّد بن عرفة وكذلك مقام العالم ابن مهدي عيسى. وأيضا قبّة ضريح العلاّمة سيدي إبراهيم الجمني بجربة.

وبنى علي باي بدوره قبّة بسيدي أبي سعيد وتكيّتان لإيواء المعوزين من الرجال والنساء.

تفطّن حسين بن علي إلى نقص المياه بالعاصمة فبنى فسقيّة غربي زعفرانة وأخرى بالملاسين وكذلك مورد الحاضرة.

هذه إذن جلّ الآثار التي شيّدت في العهد التركي العثماني وقد شملت مختلف الأغراض المدنيّة والعسكريّة.

تمكّنت العمارة في العهد التركي العثماني من نحت شخصيّة تونسيّة من خلال توّفقها في استخدام عناصر متنوّعة حفصيّة وتركيّة عثمانيّة وأندلسيّة -إسبانيّة وإيطاليّة لإنشاء نموذج فريد من نوعه.

تطوّرت هذه العمارة في شكلها وزخرفتها خلال أربعة قرون ونصف إذ أضيفت عناصر جديدة للعمارة المدنيّة والدينيّة من خلال أشكال مآذن ومحارب ومنابر للمساجد وأقواس وأعمدة وتيجان للقصور والزوايا وغيرها من البناءات.

كما تطوّر بناء وتشييد العمارة العسكريّة من ثكنات وحصون ممّا مكّن من "هضم" مختلف التأثيرات الإسلاميّة كانت أو أوروبيّة: بيزنطيّة وإسبانيّة وإيطاليّة...

لكنّ الحروب المتعدّدة وعقلية "هدم النفائس" المتوّلدة عن الجهل وتدنّي المستوى الثقافي واستغلال الحكّام مع غياب العناية بهذا الإرث الثمين حرمت عديد الأجيال من التمتّع بمشاهدة هذه الإنجازات التونسيّة في مجال الفن المعماري[1].

---

[1] لم يستحسن سكّان العاصمة ما هدّمته دولة الإستقلال كَسُور مدينة تونس.

الباب الثالث:

السكّان و سلوكاتهم

عرفت الإيالة التونسيّة خلال الحكم التركي العثماني تحوّلات عميقة ديمغرافيًا وعرقيًا واقتصاديًا واجتماعيًا وثقافيًا جعلت سكّانها يكتسبون سلوكات جديدة.

ورغم ندرة المصادر والمراجع خاصة مع تركيز المؤرّخين على الأحداث السياسيّة حرصنا على دراسة التطوّرات التي عرفتها الإيالة على هذه الأصعدة وبالخصوص سلوكات السكّان الجديدة خلال أربعة قرون ونصف.

تمكّن العرب المسلمون من فتح إفريقيّة وقد اشتق الإسم من (Africa) باللّغة اللاتينيّة خلال حوالي نصف قرن من 647 إلى 700م فأسّسوا مدينة القيروان سنة 670م. ومن تداعيّات الفتح الإسلامي قدوم العرب كجند وموظفين وصنّاع وتجّار فاختلطوا عن طريق التزاوج بالأمازيغ سكّان البلاد الأصليّين وحتّى بالبيزنطيّين وخاصة ما بقي منهم بعد سقوط قرطاج بيد المسلمين بين 698 و700م فاعتنقوا الإسلام وساهموا في تعمير المدن الساحليّة.

تدعّم العنصر العربي مع زحف قبائل ذياب وعوف وزغبة وجميع بطون بني هلال[1] خلال منتصف القرن 11م أرسلهم الخليفة الفاطمي المستنصر إنتقاما من المعز بن باديس الزيري بعد نبذه المذهب الشيعي والرجوع إلى المذهب السنّي.

عرفت إفريقيّة تفكّكا سياسيًا أفرز ظهور دويلات إذ أسّس بنو خراسان دويلة بمدينة تونس وبنو برغواطة بصفاقس وبنو جامع بقابس وبنو الرند بقفصة ولجأ بنو زيري إلى المهدية... عانى السكّان من غارات البدو الزاحفين ومن الخطر المسيحي بعد إنتصاب النرمان منذ 1148م بالمهدية إلى أن أجلاهم عنها الموحّدون في آخر القرن 12م (555هـ).

---

[1] ابن أبي الدينار: المؤنس في أخبار إفريقيّة وتونس ص82.

لمّا صارت إفريقيّة مقاطعة موحّدية حلّت عناصر أمازيغيّة قادمة من المغرب الأقصى.

لكنّ إفريقيّة التي تحوّلت إلى البلاد التونسيّة مع الدولة الحفصيّة في الثلث الأوّل من القرن 13 بدأت تتوضّح ملامحها الاجتماعيّة مع تدعم العنصر العربي وتراجع تدريجي للعنصر الأمازيغي.

عرفت البلاد التونسيّة خلال العهد الحفصي قدوم المهاجرين الأندلسيّين خاصة بعد سقوط إشبيلية سنة 1248م وغرناطة سنة 1492م إذ أنّ طيلة الثلاثة قرون التي دامت فيها الدولة الحفصيّة كانت هذه الأسرة الملكيّة – ومن أفرادها من كانت له رئاسة سابقة في الأندلس - حريصة على جلب الأندلسيّين إلى البلاد التونسيّة فكان منهم عدد كبير في البلاط الملكي وكذلك بين الطبقة الثريّة وأصحاب الحرف.

كما استقبلت البلاد التونسيّة في العهد الحفصي يهودا فرّوا بدورهم من اضطهاد الكنيسة المسيحيّة الإسبانيّة خاصة في أواخر القرن 14.

أمّا وراء المدن الساحليّة فظهرت قرى سكّانها مستقرّون و"مدن" أوضاعها أحيانا مضطربة بسبب غارات القبائل عليها خاصة عند ضعف السلطة المركزيّة.

أمّا تونس "طرشيش البونيّة" فقد تحوّلت بفضل الحفصيّين من قرية كبيرة من أحواز قرطاج إلى عاصمة وبدأت تتوّضح ملامحها فتكوّنت من القصبة سكنى سلاطين الدولة الحفصيّة ومن ربضي باب الجزيرة وباب سويقة.

سكنت العاصمة عناصر اختلطت عبر التصاهر من عرب وأمازيغ وأندلسيّين وأصبحوا يعرفون "بالبلديّة" (les maures) حسب نعوت الرحّالة الأوروبيّين وذلك لتأكيد الفرق بينهم وبين القبائل وسكّان المناطق الداخليّة عامة.

فكيف كانت الأوضاع البشريّة بعد قدوم الأتراك العثمانيّين خلال القرنين 17 و18؟

I.سكّان الإيالة التونسيّة خلال القرن السابع عشر

حوّل الأتراك العثمانيّون البلاد التونسيّة إلى إيالة عثمانيّة بعد حروب دامية تواصلت منذ حملة "شارل كان" على تونس في جويلية 1535 إلى خروج الإسبان نهائيّا بعد أن هزمهم سنان باشا سنة 1574.

أثّرت المعارك وعمليّات الإنتقام الإسبانيّة سلبيّا على السكّان عامة وخاصة سكّان المدن وبالخصوص سكّان العاصمة خلال حوالي أربعين سنة من الفوضى والتناحر والهروب أحيانا إذ قتل ثلث سكّان العاصمة وأسّر الثلث الثاني وفرّ الثلث الثالث في إتّجاه البوادي بعد سقوطها بيد "شارل كان" وجنوده سنة 1535.

1. السكّان العرب[1]

لئن تحسّنت الأوضاع الاقتصاديّة والاجتماعيّة لسكّان الإيالة في عهد عثمان داي ويوسف داي خاصة مع فرضهما جباية نسبيّا معقولة بفضل مداخيل التجارة وخاصة القرصنة عرفت الإيالة أوبئة متعدّدة في 1604 و1621 و1643 و1650 – 1651 و1662 - 1663 و1675 1676 و1689 و1690 مخلّفة آلاف الموتى ممّا "امتصّ" النمو الديمغرافي لعديد السنوات فلم يتعدّى سكّان البلاد 700.000 نسمة وقارب عدد سكّان العاصمة 45.000 نسمة في نهاية القرن 17.

---

[1] للتمييز بينهم وبين الأتراك العثمانيّين والمماليك وحتّى المورسكيّين.

انقسم السكّان العرب إلى أقليّة من الحضر سكنوا المدن الساحليّة مثل بنزرت وسوسة والمهدية وصفاقس... وخاصة العاصمة تونس ولم يتجاوزوا 10% من مجموع سكّان الإيالة.

عمل الحضر وقد تدعّموا بقدوم المهاجرين الأندلسيّين في ميدان الوظيفة ككتبة وفي عدّة مصالح إداريّة وتقلّد أعيانهم مناصب في الوظائف الشرعيّة المالكيّة. كما كان من ضمنهم الحرفيّون في الشاشيّة بالخصوص وفي مهن أخرى.

كانت للسكّان الحضر بعض البساتين المحيطة بمدينتهم أغلبها أحباس خاصة (بمنوبة وأريانة ومرناق حول العاصمة) تمكّنهم من دخل إضافي حسّن نسبيّا أوضاعهم الإقتصاديّة والإجتماعيّة.

أمّا القسم الثاني فيضمّ أقليّة من المستقرّين وأغلبيّة من البدو (قرب الصحراء) وأشباه البدو (بالوسط).

انقسم المستقرّون بدورهم إلى ريفيّين تجمعهم القبائل المستقرّة "بأوطانها" أمثال أولاد عون ودريد بالشمال الغربي والهمامة وجلاص بالوسط وأولاد سعيد بالجنوب...

2. الأتراك العثمانيّون

ترك سنان باشا بعد أن حوّل تونس ولاية تابعة للباب العالي عدّة هيآت جلّها عسكريّة تعمل تحت نظر الباشا أهمّها إبقاؤه 4000 مقاتلا من عسكر الإنكشاريّة. توزّع جند الترك على عديد مناطق الإيالة بسوسة والمهدية وصفاقس وباجة والقيروان والكاف وقابس وقفصة وتوزر وجربة وبطبيعة الحال بالعاصمة. ورابط قسم منهم بالقصبة وبحصن حلق الوادي.

ويسكن جند الترك خارج القشلات في ما يشبه الفنادق.

يوجد من ضمن الأتراك العثمانيّين موظّفون ورجال دين وقضاة من الحنفيّة ينظرون في قضايا الجند.

يختلف جند الترك عن أهل البلاد في هيأتهم فكانوا طوال القامة ذي بشرة بيضاء مع تعلّق بعاداتهم وتقاليدهم في اللباس وفي الأكل (يقبلون على الأرز) وحتّى مذهبهم حنفي في حين كان بقية سكّان الإيالة مالكيّين.

كان الأتراك العثمانيّون ينظرون إلى السكّان الأصليين "كأهالي (indigènes)" عاجزين على تحمّل أيّة مسؤوليّة في إدارة وحكم الإيالة. وقد بلغ بهم الأمر حدّا جعلهم يصنّفون أبناءهم إذا ما ولدوا خارج ولايات السلطان العثماني الهامة في نفس مرتبة سكّان الإيالة التونسيّة في عدم الكفاءة والأهليّة وقد تولّدت عن هذا الشعور بالرفعة والإمتياز عدّة مظاهر سيّئة برزت في الإدارة والحكم والجيش.

وفي أوائل القرن السابع عشر فرض عثمان داي على سكّان المدن عدا الأتراك العثمانيّين ضريبة سمّيت "بالمجبى" تصرف في لوازم وحاجيّات جند الترك.

لم يقبل الأتراك العثمانيّون الزواج من تونسيّات إلاّ عن مضض عندما يضيقون ضرعا "بعزوبيّتهم" أو إذا كانوا من ضعفاء الحال. وقد أفرز زواجهم من تونسيّات فئة الكورغليّين أو الكزدغليّين على غرار العائلة الحسينيّة.

3. الموريسكيّون

مكث المسلمون بإسبانيا بعد سقوط غرناطة سنة 1492 خاصة مع سياسة التسامح النسبي التي سلكها "فرديناند" و"إزبيلا". لكن بعد عشر سنوات وقع السعي بانتظام إلى تنصيرهم حتّى لم يبق لهم إلاّ أحد الخيارين إمّا التنصّر وإمّا الجلاء فتنصّر الكثير خصوصا بقشتيلية. ثمّ صدر أمر سنة

1526 مجبرا مسلمي بلنسيّة على الخروج غير أنّ عدد الذين لازموا أماكنهم بقي هاما. وفي سنة 1566 أثارت الإضطهادات المتكرّرة منها تحجير التخاطب باللّغة العربيّة ودخول الحمّامات وارتداء لباس الأجداد عدّة ثورات خاصة بغرناطة ومقاطعتها فقام الإمبراطور "فيليب الثاني" بقمعها بصفة دمويّة خاصة أنّ أسقفا بلنسيّة وطليطلة ما انفكا يثيران غضبه على المسلمين فنجحا في سعيهما.

عقد "فيليب الثاني" مجلسا سنة 1609 جمع رجال الكنيسة المسيحيّة وقد طلب منه البابا "بول الخامس" إستشارتهم في أمر المسلمين.

استقرّ رأي "فيليب الثاني" بعد التشاور على تطهير مقاطعة بلنسيّة من المسلمين الذين مازالوا مقيمين بها. وعند صدور الأمر المؤرخ في 22 سبتمبر 1609 أجبر 150.000 مسلما على ركوب البحر بالمراسي الشرقيّة من الأندلس وفي شهر ديسمبر صدر أمر آخر قاض بإجبار مسلمي مرسيّة على الرحيل وذلك خلال شهر جانفي 1610. وفي أفريل من نفس السنة نفّذ ذلك الأمر على الأراغونيّين ثمّ لحقهم سنة 1611 الكتالونيّون ثمّ القشتاليّون والمانشيّون والإسترامدوريّون.

وإذا استثنيا بعض الأراغونيّين الذين توجّهوا نحو فرنسا أو قصدوا مصر وإسطنبول فإنّ معظم المورسكيّين نزلوا بسواحل بلدان شمال إفريقيا.

وصل إلى الإيالة التونسيّة سنة 1609 حوالي 80.000 من المورسكيّين نزل قسم من هؤلاء المهاجرين بالعاصمة وببنزرت وبعدّة قرى الوطن القبلي...

وقد أجارهم أحد رجال الدين وهو أبو الغيث القشّاش فسلّم إلى عشرة من أعيانهم الناطقين بلسانهم رسالة تدعو لهم بركة الله تعإلى وتذكّر كيف أنّ كرامة إلاهيّة قد نبّهته إلى أنّ حلولهم بالإيالة التونسيّة سوف يكون مباركا وسينجرّ عنه الخير على البلاد. وقد أكرمهم أبو الغيث القشّاش

فأطعمهم مؤونة الإرتزاق طيلة عاما كاملا. وقد تزايد عدد الموركسيّين فقام عثمان داي بتوزيعهم على الأقاليم وقسّمهم إلى ثلاثة أقسام:

- **القسم الأوّل**: يشتمل على سكّان المدن خاصة العلماء والفقهاء وقد إستقرّوا بالعاصمة في بعض الأماكن من ربض باب الجزيرة كزقاق الأندلس (أو حومة الأندلس) وحومة الأندلس بربض باب سويقة.

- **القسم الثاني**: إشتمل على أصحاب المزارع والحرف اليدويّة وقد كانوا يسكنون خارج أسوار المدن فوجّههم إلى مراكز قريبة من العاصمة فكانت إمّا مراكز جديدة أحدثت من أجلهم وإمّا مراكز سابقة وقع توسيعها كبلدة أريانة والجديدة وطبربة... وفيها أقبل الموركسيّون على أشغالهم القديمة وتمكّنوا من ترويج منتوجاتهم من شاشيّة ومنتوجات الحرير والخزف...

- **القسم الثالث**: إشتمل على الذين كانوا يسكنون بوادي الأندلس وكان عددهم يفوق عدد الفريقين السابقين وقد إنتشروا بالجهات الشماليّة في الأراضي الخاليّة من السكّان خاصة مع تعدّد الأوبئة فاختاروا منها أخصبها متوخّين دائما في اختيارها قربها من مجاري المياه لذلك نجد أنّ التسعة أعشار من المراكز الفلاحيّة التي أنشأها الموركسيّون كانت على ضفاف واد مجردة مثل مجاز الباب وتستور والسلوقية وقلعة الأندلس وبجهة بنزرت العالية وبالوطن القبلي سليمان ونيانو والتركي وقرمبالية...

ومن هؤلاء الريفيّين من أحوجتهم الضرورة إلى الإستقرار في أماكن ربّما كانت نزارة العيون فيها مانعا لإقامة المشاريع الفلاحيّة فقاموا باستغلالها بإصعاد الماء السيّال إلى سطح الأرض فصنعوا مطاحن ريحيّة للغرض.

وأمّا من استقرّوا بجهات يكثر فيها إنتقال البدو وخوفا من النهب السلب فقد أقاموا على رؤوس الكهوف المشرفة على واد مجردة حتّى يكونوا في مناعة من شرّ أولئك المغيرين كما تحصّنوا ببعض المدن الرومانيّة القديمة كالسلوقية.

لم يكن الموريسكيّون الذين كان تعلّقهم بالإسلام قويّا بقدر ما نالهم من الإضطهاد في سبيل معتقدهم مثل الأندلسيّين الذين وفدوا على السلاطين الحفصيّين في القرون السالفة حتّى أنّ التمييز كان صعبا بينهم وبين الإسبان المسيحيّين الذين أخرجوهم من بلاد الأندلس فكيف عاش هؤلاء المسلمين في حظيرة الإسبان وفي أي عهد؟ ومتى حلّت عوائد النصارى الذين فازوا في حرب الإسترجاع (reconquista) محل العوائد الشرقيّة التي دخلت بلاد الأندلس مع الفتح الإسلامي؟

حرص ملوك إسبانيا على إدماج المسلمين في النصرانيّة مع إزالة اللّغة العربيّة التي تربط الموريسكيّين بالإسلام فقاموا بمضايقتهم خاصة مسلمي غرناطة وإقليمها بصفتهما آخر معاقل المقاومة الإسلاميّة. أمّا في الأقاليم الأخرى فيبدو أنّ الإندماج قد جرى مجراه الطبيعي المحفوف بروح المسالمة التي لم توجد في الأقاليم الأخرى فقرطبة أصبحت مسيحيّة منذ ثلاثة قرون وثلاثة وسبعين عاما أمّا سرقسطة فقد تنصّرت منذ أربعة قرون وواحد وتسعين عاما وطليلطلة منذ خمسة قرون وأربعة وعشرين عاما فكانت هذه القرون كافيّة ليتمّ فيها الإدماج الشامل مع إستمرار الدين الإسلامي...

ولمّا حلّ الموريسكيّون بالإيالة التونسيّة كان الرجال يرتدون القلنسوة المشرفة والبرنس المقلّص على الأكتاف الذي لا يفوت المأبضين كما يرتدون المنتان المفتوح من الأمام تشدّه محزمة يتدلّى منها هميان (الجبيرة في المصطلح التونسي) ويرتدون السروال الفضفاض عند الركبتين ذلك السروال الذي لا يختلف لأوّل نظرة عن سراويل أهل المدن الإسبانيّة.

أمّا النسوة وهنّ أكثر محافظة على العادات فتخرجن من بيوتهنّ وعليهنّ رداء يحتجبن به ولهنّ سراويل تنزل إلى أقدامهنّ في صورة جوارب محلاّة بثنيّات صغيرة وقد بقيّت بعض النسوة إلى بداية القرن العشرين ترتدين مثل تلك الملابس في تستور وبنزرت.

لكن بعد مدّة وجيزة من بلوغ الإيالة التونسيّة ترك جلّ المورسكيّين لباس "إسبانيا" متّخذين لباس أهل المدن أو لباس الأتراك العثمانيّين. لكنّ لباسهم بقي حسب شهادة عديد الرّحالة فاخرا خاصة أكسية النسوة التي يكثر فيها نسيج الذهب.

كما تفنّن المورسكيّون في الأطعمة منها "الكيسالس" وهو طعام تركّب من قطع اللحم الملفوفة تخلط بالبيض المركوض والجبن المسحوق وكذلك "البناذج" وهو عجين من السميد محشو باللحم ومطبوخ في الفرن و"البصابان" (Massepain) وهو الفطير المحشو باللوز والسكر و"كعك الورقة" و"القراطس" وبعض "الطواجن" وقد أخفت النسوة قطع مصوغهنّ في هذه الأطعمة.

وأكّد "بيسنال" (Peysonnel) في وصفه للمورسكيّين أنّهم يمتازون باللطف والكياسة والكرم والأبّهة التي تكتسيها حفلات أفراحهم التي يقيمونها بمناسبة الأعراس المسمّاة عندهم "بدا" (Boda)[1].

بقيت ثقافتهم خلال القرن 17 غريبة على سكّان الإيالة فقد كانوا يجهلون اللّغة العربيّة وكتاب "مناقب أبي الغيث القشّاش" يصوّر أعيانهم الحاملين لرسالة هذا الرجل الصالح وهم يعرضونها على المارّة قرب جامع الزيتونة ليقرأ لهم فحواها فلم تكن لهم من لغة إلاّ الإسبانيّة وبالخصوص القشتاليّة فقد هجوا وشنّعوا بأعمال محاكم التفتيش وأعربوا عن حقدهم لها وخشوعهم للإسلام وتعاليمه في أشعار قشتاليّة اللّهجة.

أمّا نظامهم الإداري في المناطق التي إستقرّوا بها فقد تميّز بكون السلطة العدليّة كانت بيد شيخ البلد وينتخب من قبل الجاليّة المورسكيّة لمدّة حياته ويساعده مجلس تركّب من ثلاثة مستشارين وثلاثة أعوان

---

[1] Peysonnel et Desfontaines : voyages dans les Régences de Tunis et d'Alger. Paris 1838 PP 170-175.

(القواسين) (Alguazins) لتنفيذ الأحكام وهؤلاء النواب الستة ينتخبهم مجلس الأعيان كلّ سنة.

تمتّع المورسكيّون "باستقلال" مكّنهم من تدبير شؤونهم مع حرصهم على الإحتفاظ بشخصيّتهم فلا تتزوّج بناتهم بغير المورسكيّين ولا يتنازل الرجال للتزوّج من غير المورسكيّات عن طيب خاطر إذ لمّا تحوجهم الفاقة أحيانا يختلطون بسكّان البلاد الأصليّين.

ورغم حفاوة سكّان البلاد الأصليّين بهم كانوا يرون أنفسهم فئة أرفع منزلة منهم مع ازدراء واضح واحتقار مفضوح للبدو على غرار رياح المتمركزين حول تستور.

4. المماليك

عاضد المماليك الأتراك العثمانيّين خاصة في مهامهم العسكريّة. ينحدر المماليك من أسرى القراصنة جلبوا صغارا للإيّالة وتمّ ختانهم ثمّ تربّوا على تعاليم الإسلام.

أمّا القسم الثاني فكانوا أحرارا لمّا قدموا إلى الإيالة التونسيّة إمّا بسبب فرارهم من الدائنين أو من العدالة بعد عجزهم أو رفضهم تسديد ديونهم أو خوفا من عقوبة السجن.

كما أنّ قسما من المماليك قدم للإيالة التونسيّة للعمل في المهن الحربيّة وتسلّق سلّم الترقيّات بسرعة وكسب ثروات كبيرة في وقت وجيز.

وبعضهم قدم باحثا عن المغامرة وعن الجواري الحسان وهو ما لا يستطيع الحصول عليه في البلدان الأوروبيّة. ورغم إعتناق جلهم الدين الاسلامي تبقى أسماؤهم دليلا على أصلهم مثل "موراتو" (Moratto) و"نابوليتانو" (Napolitano) و"ملتازي" (Maltése) و"إنقليزي" (Inglese) و"سبنيولو" (Spagnolo)...

كان عددهم بكامل الإيالة سنة 1637 حوالي 4000 وقد عملوا كجنود وضبّاط ضمن جند الإنكشاريّة.

وفي سنة 1628 كان قادة الجند المكلّفين بحراسة الإيالة وخاصة العاصمة من المماليك.

كما عمل بعضهم في القرصنة وبفضل تجربتهم في فنون الحرب البحريّة أصبح العديد منهم ريّاسا قادوا سفن القرصنة فحقّقوا عديد النجاحات كما هو الشأن مع من عملوا لفائدة عائلة الجلولي.

تمكّن بعضهم من بلوغ مناصب سياسيّة مرموقة فالداي مراد كان مملوكا من أصل جنوي ومراد باي مؤسس الدولة المرادية مملوكا من جزيرة كرسيكا.

فهل أخلص المماليك للإسلام والمسلمين؟

أخلص من قدموا صغارا وأدخلوا الدين الإسلامي وتربّوا على تعاليمه فعملوا بكلّ حزم وعزم لفائدة الإيالة وسكّانها.

أمّا من حلّوا كبارا فلم يكونوا دائما مخلصين للإسلام وللإيّالة حتّى أنّ بعضهم عاد للمسيحيّة بعد إعتناق الإسلام. لكنّ أبناءهم كانوا مسلمين مخلصين.

5. -اليهـود

حلّ اليهود بالبلاد التونسيّة بعد سقوط معبدهم على يد "تيتيس" (Titus) الروماني سنة 70م فاستقرّوا خاصة بجزيرة جربة وبعض المناطق الساحليّة وتمكّنوا من نشر دينهم عند بعض الأمازيغ.

كان اليهود في القرون الوسطى يقطنون قرب الملاسين فتعرّضوا إلى نهب البدو إلى أن سمح لهم محرز بن خلف بالإستقرار قرب زاويته.

بقي اليهود بحارتهم إذ ذكر الرحّالة في أواخر القرن 16 تواجدهم بها وقد كانت لهم علاقات مع السكّان المسلمين حتّى أنّهم إشتركوا في بعض العادات.

ازداد عدد يهود الإيالة خلال القرن 17 مع قدوم يهود من إسبانيا واستقرارهم مدّة زمنيّة بميناء "ليفورن" (Livourne) بمنطقة "طوسكان" (Toscan) الإيطاليّة.

تمكّن يهود "ليفورن" أو يهود "قرانة" (Grana) منذ تواجدهم بالأراضي الإيطاليّة من تطوير النشاط التجاري والمالي (مغتنمين تسامح سلطات "ليفورن") مع إيالات شمال إفريقيا خاصة تونس ممّا سهّل عليهم الإستقرار بمدنها الساحليّة كالعاصمة.

تكوّنت بهذه الطريقة جاليّة يهوديّة أصيلة "ليفورن" بالإيالة مثل عائلات "كردوزو" (Cardoso) و "مدينا" (Medina) و "فالنزي" (Valensi) من أصل إسباني.

كما يدلّ أسماء بعض عائلات أخرى عن كنيّة إسبانيّة أو برتغاليّة لها علاقة بالحرف التّي يتعاطاها أولئك اليهود مثل "كردفيرو" (Cordovero) و"لمبروزو" (Lumbroso) و"قاتنو" (Gattino) وهي أسماء تختلف عن أسماء يهود تونس المعروفين "بالتوانسة" التي أصلها عبري أو عربي كحدّاد وكوهين والطرابلسي وصبّاغ...

طوّر اليهود "الجدد" علاقات تجاريّة بين الإيالة التونسيّة وبعض موانيها وميناء "ليفورن" فصدّروا الحبوب وزيت الزيتون وورّدوا ملابس الصوف الناعمة ومواد التلوين وعدّة أنواع من الأقمشة والعقاقير... كما ساهموا في اشتراء حمولات سفن القراصنة فكان ميناء "لفورن" مختصّا في استقبال البضائع التي نهبها القراصنة ومنه تدخل بقيّة المناطق الإيطاليّة.

أمّا اليهود "التوانسة" فقد اشتغلوا في حرف الحرير والجلد والذهب (صايغية) بالخصوص. كما عهد لهم الدايات بضرب العملة لما لهم من خبرة في ميدان السباكة.

كما عمل اليهود عند الدايات والبايات كمحتسبة وكدافعين وقابضين للأموال فتكفّلوا بدفع جرايات جند الترك بتفويض من أصحاب السلطة.

وكان من بينهم أيضا تجّار تفصيل في أسواق المدن الساحليّة وخاصة العاصمة. لكن لم يكن كلّ يهود الإيالة من الميسورين بل كان أغلبهم من ضعفاء الحال على عكس يهود "قرانة".

وقد خضع اليهود القدامى والجدد لوضعيّة الذمّي فدفعوا لأصحاب السلطة الجزيّة. إلاّ أنّهم في المقابل تمكّنوا من تعاطي ديانتهم بكامل الحريّة تحت حماية "البيليك".

وعلى غرار كلّ سكّان الإيالة استغلّهم اللّزامة وجامعو الضرائب فكان حالهم حال "أبناء عمّهم" المسلمين.

لكنّ اليهود تعرّضوا إلى بعض التضييّقات فمنعوا من ركوب الخيل ولبس الشاشيّة الحمراء وإن خالفوا ذلك يتعرّضون إلى عقوبة الضرب بالعصا.

إلاّ أنّهم تمتّعوا بشيء من الاستقلاليّة إذ أدارت شؤونهم لجنة من أعيانهم جمعت الأموال من مساهمة الجاليّة وخاصة من الأثرياء لتوفير المصاريف اللازمة للسهر على صيانة البيعات ودور العبادة ودفع أجور الخاخامات وإعانة الفقراء والمرضى وقد شكّل اليهود "التوانسة" ويهود "ليفورن" مجموعة واحدة رغم الإختلاف في اللّغة والعادات ونظر في شؤونهم نفس مجلس الأعيان وقامت نفس المحاكم الربانيّة الخاخاميّة بالنظر في قضاياهم وسكن جميعهم الحارة ممّا أحدث إكتظاظا كبيرا

خاصة أنّ عدد اليهود خلال القرن 17 بلغ بالعاصمة 10.000 من مجموع تراوح بين 12.000 و13.000 بكامل الإيالة.

6. المسيحيّون

أصبحت الإيالة بقدوم المسيحيّين متعدّدة الأديان. وقد كان عدد المسيحيّين الأحرار ضعيفا يمثّلهم بعض التّجار الذين يقيمون بالإيالة فترات ثمّ يغادرونها نحو بلدانهم الأصليّة. إختصّ المسيحيّون مع التجارة في النشاط المالي.

خضع المسيحيّون الأحرار لنظام الإمتيازات المبرم من قبل الباب العالي مع القوى الأوروبيّة خاصة فرنسا وإنجلترا ثمّ لمختلف الإتفاقيّات التي أمضتها الإيالة التونسيّة مع أغلب الدول الأوروبيّة فاستقرّوا بالبلاد ومارسوا أنشطتهم الإقتصاديّة بحريّة ممّا جنّبهم تجاوزات واستغلال الدايات والبايات.

ينظر قناصل الدول الأوروبيّة في النزاعات التي تقع بين رعاياهم وبين سكّان الإيالة.

تكوّنت أقدم جاليّة أوروبيّة في أواخر القرن 16 من قبل تجّار مرسيليا ومنطقة "البروفنس" (Provence) وكان يمثّلهم قنصل فرنسا الذي حلّ بالإيالة منذ 1577.

التحقت بالفرنسيّين جاليّات إنجليزيّة وهولنديّة خلال القرن 17 وكان عدد أفرادها ضعيفا.

صدّرالتجار الأوروبيّون من الإيالة القمح والشعير وزيت الزيتون والصوف والجلود والمرجان والإسفنج وورّدوا نحوها الأقمشة والصوف الناعم ومواد التلوين والمعادن والخرداوات (quincailleries) والخمور والمشروبات الكحوليّة مع المساهمة في الإتّجار بأسرى القرصنة. تتّجه أغلب

الصادرات نحو ميناء "ليفورن" ثمّ نحو موانيء "مرسيليا" و"نيس". كما هرّب بعضهم نحو الإيالة مواد منعتها الدول الأوروبيّة من التصدير لبعدها الإستراتيجي مثل أنواع من الخشب والحبال والقماش (تدخل في صناعة السفن) والبارود وحتّى المدافع ممّا ساعد القراصنة التونسيّين على تدعيم نشاطهم فزادت النجاعة اللازمة في الهجمات على سفن البلدان المسيحيّة وسواحلها.

ساهم التّجارالأوروبيّون في النشاط المالي خاصة دفع فدية الأسرى التي يقع تسديدها من قبلهم بزيادة محترمة بعد العودة إلى بلدانهم.

سكن الأوروبيّون فنادق بلغ عددها ثلاثة سنة 1668 الأوّل للفرنسيّين والثاني للإنجليز والهولنديّين والثالث للإيطليين (حسب بيسنال). يشبه الفندق الخان الفارسي (Caravanserail).

يتكوّن الخان من فناء مربّع الشكل وتوجد بالطابق السفلي منه مخازن السلع ومربط الخيول وفي الطابق الأوّل غرف لسكنى التّجار تتّصل ببعضها عبر رواق ويتّصل بمسكن القنصل. يوجد بالفندق مصلّى وغرفة للاجتماعات ومطبخ.

يوجد من ضمن الأوروبيّين يونانيّون اشتغلوا في ميدان النجارة والصيد البحري. وكانت وضعيّتهم عامة حسنة وقد تبيّن ذلك من خلال الوضعيّة الحسنة لكنيستهم القريبة من باب البحر.

أمّا عدد الأوروبيّين المسيحيّين الأحرار فقد كان قليلا مقارنة بعدد الأسرى.

اشتغل الأسرى المسيحيّون حسب إختصّاصاتهم وخاصة في صناعة السفن وترميمها أو في استخراج مواد البناء من حجارة ورمل ورخام. عمل بعضهم كخدم في منازل الأغنيّاء والأعيان ووقع تكليف بعض آخر بمهام إداريّة وماليّة أوبالإشراف على حسابات سيّدهم. كما كان بعضهم أوفر حظّا

إذ كان "حرًا" في اختيار مهنته للإسترزاق منها شريطة دفع معلوم لسيّده عند بروز كل "قمر جديد" (أي كلّ شهر).

سكن قسم من الأسرى في جانب من بيوت أسيادهم لكنّ الأغلبيّة أودعت السجون (les bagnes) اشتقّت من كلمة (bagno) وتعني الحمّام باللّغة الإيطاليّة إذ كان الأسرى المسلمون الذين قبض عليهم القراصنة المسيحيّون يحبسون بها.

تكوّن هذا السجن في الإيالة التونسيّة من قاعة مشتركة تفتح على فناء يشمل حوانيت هي بمثابة خمّارات يقصدها الروّاد لشرب الخمر أو تدخين القنب الهندي (التكروري). ينام الأسرى في تلك الغرفة المشتركة لكن تضيق بهم لكثرة عددهم فيفترشون حصائر باليّة على الأرض في حين إتّخذ بعضهم حواجز مرقدة (bats-flancs) رسّخت في الجدار "كأسرّة" للنوم. كانت أوضاعهم سيّئة في ذلك السجن الذي إحتوى على مصلّى يؤمّن فيه قسّ يوميًا وخاصة يوم الأحد قداسا ساعيًا من خلاله تخفيف آلام أولئك الأسرى.

بلغ عدد السجون بالإيالة سبعة سنة 1635 ثمّ إرتفع إلى ثلاثة عشر ثمّ خمسة عشر في أواخر القرن 17. وعرفت السجون بأسماء من يديرونها ويشرفون عليها.

يحصل الأسرى من أسيادهم يوميًا على ثلاثة أرغفة وبإمكانهم التحسين من أوضاعهم السيّئة بفضل الحصول على بعض النقود وقد يصل الأمر ببعضهم إلى بيع أجسامهم.

لمّا يحلّ الأسير بالإيالة تنزع عنه ثيابه فيرتدي سروالا من الكتّان فوقه نوع من البرنس وتغطّي رؤوسهم قبّعات. لكنّ هذه الثياب سرعان ما تصبح رثّة لشدّة وقساوة الأعمال المفروضة عليهم. أمّا من يرفض الإنصياع لأوامر سيّده فيضرب عديد الضربات (تصل إلى ثلاثمائة) بالعصا على الظهر وباطن القدمين ومن يحاول الفرار تقطع أذناه ويرمى به في حفرة المراحيض.

ومن تطول مدّة أسرهم ويأسون من الإفتداء يجنحون إلى اعتناق الإسلام عسى أن تتحسّن أوضاعهم.

أدّى هذا الوضع إلى حرص رجال الدين المسيحيّين على حثّ الأسرى على الصبر حتّى لا يرتّدوا فأنصار القديس "فنسون دي بول" (Vincent De Paul) من اللعزاريّين (Les Lazaristes) ورهبان "الكتبوشي" (Les Capucins) ركّزوا بعثة بالإيالة التونسيّة منذ 1621 يديرها ممثّل عن أسقف الجزائر كما قدّم القسّيسون والرهبان إعانة ماديّة ومساندة معنويّة للأسرى لحثّهم على البقاء على الدين المسيحي.

أمّا من يموت منهم فتقرأ على روحه الصلوات ويدفن في مقبرة "سان أنطوان" (Saint Antoine) المسيحيّة خارج باب البحر.

كان أغلب الأسرى أصيلو "جنوة" و"نابلي" و"صقليّة" فكانوا يتكلّمون الفرنكاويّة.

بلغ عدد الأسرى 10.000 لكن أخذ هذا العدد يتراجع منذ أواخر القرن 17 بعد تظافر مجهودات الدول الأوروبيّة للقضاء على قراصنة الإيالة. إلاّ أنّ القراصنة واصلوا هجوماتهم مستهدفين السواحل الإيطاليّة والسفن المسيحيّة عامة. أدّى هذا الوضع إلى جلب أسرى جدد عوّضوا من وقع إفتداؤهم وتحريرهم. وقد كان عدد الأسرى بسجون الإيالة في آخر القرن 17 حوالي 3000.

II.سكّان الإيالة التونسيّة خلال القرن الثامن عشر

1. السكّان العرب

عرف سكّان الإيالة الأصليّين (المتواجدين قبل قدوم الأتراك العثمانيّين) في بداية القرن 18 إزديادا ديمغرافيّا بفضل إختفاء الأوبئة والمجاعات. ثمّ

تقهقر عددهم مع ظهورها من جديد في ثلاث مناسبات أخطرها الوباء الذي ظهر سنة 1783 في عهد حمّودة باشا الحسيني المعروف "بالوباء الكبير" وقد اعتبر صاحب الإتحاف أنّه أحدث في عمران البلاد نقصا فادحا فاضطرّت السلطة إلى حرق ثياب الموتى وكسوة بيوتهم وغلقها وغسل الغرباء بالمقابر وسجن مرضاهم بمخازن بالقلاّلين...

ولم يكن الوضع الغذائي أحسن فانحباس الأمطار وظهور الأمراض الطفيليّة يتسبّب في ضعف المحاصيل عدّة سنوات ممّا يفرز ظهور المجاعات.

تؤثّر الأوبئة خاصة في سكّان المدن لقرب مساكنهم من بعضها "فالوباء الكبير" قضى على عديد أعيان العاصمة.

عرف السكّان الأصليّون من الحضر تنوّعا مع قدوم الأندلسيّين والموريسكيّين.

أمّا القبائل فقد بقيّت في عروشها ساعيّة إلى التهرّب من المجبى بكلّ الطرق مكرّرة هجماتها على السكّان المستقرّين رغم تصدّي "البيليك" لها عن طريق المحلّة.

مثّل السكّان الأصليّون الأغلبيّة من حيث العدد إذ كانوا حوالي 800.000 و850.000 عند وفاة حمّودة باشا سنة 1814.

يبدو أنّ بعض التحسّن حصل على النظام الغذائي للسكّان إذ تعرّفوا كغيرهم من أهل البحر المتوسّط (خاصة مع قدوم الموريسكيّين) خلال القرنين 17 و18 على فصائل الزراعات المستجلبة من أمريكا والتي تأقلمت أحسن تأقلم بأراضيهم مثل الذرة (القطانية في العاصمة والمستورة عند الريفيّين) واللوبيا واليقطين والبطاطا والطماطم والفلفل وكذلك الصبارة (aloès) والباهرة (agave) وخاصة التين الشوكي (الهندي).

مكّنت هذه الزراعات من تحسين وتنويع النظام الغذائي خاصة التين الشوكي الذي تأقلم بصفة كبيرة مع أراضي الوسط والجنوب لقدرته على

تحمّل الجفاف فوقع التعويل على هذا "النبات" خاصة عند تفشّي المجاعات فكان عاملا في مقاومتها ممّا رفّع نسبيا في عدد السكّان بالتخفيف من وطأة المجاعات التي كانت تحصد الأرواح على غرار الأوبئة.

انقسم الحضر إلى حرفيّين حذقوا صناعات الشاشيّة (بفضل الإحتكاك بالأندلسيّين) والحرير وصناعة السروج والنجارة والحدادة...

كما كان من بينهم المتعلّمون فمنهم المدرّسون بمختلف طبقاتهم والكتبة (مثلا ابن أبي الضياف ومن قبله والده) والفقهاء مثل سيدي إبراهيم الرياحي وهو أصيل رياح المتمركزين بين تستور وطبرسق وعدول الإشهاد... ومن صفاقس محمّد الجلولي حلّ بالعاصمة وكسب حظوة عند الباي حمّودة باشا فبعثه لمالطة سنة 1810 لصنع سفن حربيّة للدولة فعاد بعد أن أدّى المسؤوليّة بنجاح.

أمّا محمّد مقديش الصفاقسي فبعد أن درس بصفاقس نزل العاصمة وتعاطى التجارة وكان من مقرّبي يوسف صاحب الطابع الذي كان يحنّ لمدينة صفاقس إذ لمّا جلب صغيرا تربّى بها إلى أن أهداه بكّار الجلولي إلى حمّودة باشا.

ومن بين القادمين للعاصمة من داخل الإيالة عبد الوهاب الشارني وكان من أعيان فرسان المخازنيّة وكان حسب صاحب الإتحاف: "معظّما عند الملوك ورجال الدولة" ولعلّ انتسابه إلى قبيلة شارن التي إنحدرت منها أم حسين بن على جعله بفضل تلك "القرابة" مبجلا عند البايات الحسينيّين.

ومن أصيلي القيروان عثمان المرابط وشغل خطّة قايد بالقيروان وترأّس جند الصبايحيّة بها وكذلك عبد الله البلش من نفس المدينة فكان شيخا مرموقا بالعاصمة. ومن أولاد عون (قبيلة ابن أبي الضياف) الشيخ عبد الرحمان الكامل من سيدي حمادة...

أمّا في ميدان التجارة البحريّة والقرصنة خاصة فقد تفوّقت عائلة الجلولي الصفاقسيّة وأصبح أفرادها من أغنى أغنياء الإيالة فدارهم أو بالأحرى قصرهم الكائن بحومة الأندلس إلى الآن شاهدا على ذلك.

ومن أصيلي سوسة صالح الغنوشي وقد تولّى عديد الخطط مثل التوثيق والفتوى والخطبة. ومن أهل جربة صالح شيبوب وقد اشتغل في الموسيقى العسكريّة في عهد حسين باي لكن تمكّن من الإنخراط في الجنديّة فأصبح أمير لواء العسكر في قشلة غار الملح...

كما أنّ أهالي المناطق الداخليّة أصبحوا أكثر حرصا في القرن 18 أكثر من ذي قبل على تعليم أبنائهم في الكتاتيب والزوايا خاصة الميسورين منهم وقد تمكّن العديد منهم من الإلتحاق بالعاصمة والإستقرار بها.

2. الأتراك العثمانيّون

بقي عددهم أقل من السكّان الأصليّين وحتّى من أصيلي الأندلس. لكن ماانفكّ التجديد يشمل العنصر التركي العثماني فالإنكشاريّون الذين يتعذّر عليهم مواصلة العمل ضمن الجند بحكم تقدّمهم في السّن يقع تعويضهم بعناصر جديدة تجلب من مختلف المناطق العثمانيّة.

كان قسم منهم من الفلاّحين الفقراء وجدوا في الإنخراط في الجنديّة فرصة للخروج من أوضاعهم السيّئة إقتصاديّا واجتماعيّا.

وكان من بينهم لصوص وقطّاع طرق ومارقون عن القانون إنتموا للإنكشاريّة حتّى لا تطالهم يد العدالة فوجودهم بالإيالة التونسيّة "يحصّنهم" من التتّبعات العدليّة حتّى أنّ عديد الرحّالة إعتبروا أنّ جلّ هؤلاء هم "حثالة" قومهم. ولئن تبدو الشهادة مبالغ فيها لم يكن جلّهم من سادة قومهم فحرصهم على كسب الثروات دفعهم لاقتراف الجرائم. وقد جاء في الإتحاف: "وقد عانى أهل المملكة في أيّامه (حمّودة باشا في أواخر

القرن 18) من وطأة جند الترك ما عاناه أهل إسلامبول من الينجريّة (الإنكشاريّة) لمبالغته في التجاوز عن مسيئتهم حتّى كادت أن تتعطّل صلاة الصبح والعشاء بالجوامع في الحاضرة لأنّ بعض الفتّاك منهم يخطفون برانس المصلّين في تلك الظلمة ومن دافع يخشى ضرر النفس.

يذكر صاحب الإتحاف واقعة أخرى تدلّ على لصوصيّة جند الترك تمثّلت في أنّ الشيخ عبد الله محمّد الصفّار لمّا باع زيتونه بالوطن القبلي رجع إلى العاصمة بالثمن فوجد أفرادا من جند الترك يترقّبونه "فقاموا إليه وأنزلوه من ظهر بغلته وأخذوا ما يحمله من المال وقالوا له: إن فهت بكلمة قتلناك".[1]

كان عدد هؤلاء الجند في أواخر القرن 17 حوالي 4000 موزّعين على 40 فرقة تجمع كلّ واحدة خمسة أقسام يتركّب كلّ قسم من 20 رجلا (4000=40×5×20).

رابط قسم منهم في القشلات المتواجدة على السواحل،. كما كانوا الأغلبيّة في جند المحلّة التي تخرج لجمع المجبى. ولئن عمل قسم منهم في قشلات بنزرت وباجة والكاف والحمامات وسوسة والمهدية والمنستير والقيروان وصفاقس وقفصة وقابس وتوزر وجربة فقد استقرّ أغلبهم بالعاصمة أو في حصن حلق الوادي. سكن جند الترك أيضا خارج القشلات: بناءات أو فنادق.

لكن لم ينضّم كلّهم للسلك العسكري فمنهم من إختصّ في تجهيز سفن القرصنة ممّا مكّنهم من الحصول على غنائم كبيرة من بيع الأسرى أو من فديّتهم. كما كان من بينهم تجّار وموّظفون وفقهاء حنفيّين.

حاول الأتراك العثمانيّون التزاوج من بعضهم حتّى يبقى"عرقهم صافيّا" فقد تباهوا بأصولهم وبحذقهم المهن الحربيّة مع إزدراء كبير للأهالي.

---

[1] الإتحاف: الجزء الثالث ص 98.

لكنّ هذه الوضعيّة بدأت تتغيّر مع الباي حمّودة باشا الحسيني. تفطّن هذا الباي إلى عدم إخلاصهم له وللعائلة الحسينيّة وللدولة ككلّ فرغم الإيثار والمحاباة التى عاملهم بها وعلى الرغم من سياسة الإكثار من ذلك الجند فقد كانت هذه العناصر تكنّ له الخيانة والغدر مع إعتباره وعائلته رغم كونها تركيّة عثمانيّة الأصل أقلّ منهم شرفا وأصالة لأنّ مؤسّسها حسين بن علي كان يوناني الأصل وأمّه تونسيّة فهو كورغلي بل إعتبروه "تونسيّا" أقلّ قيمة ودرجة منهم. ومع ذلك الشعور بالرفعة كان جند الترك يتّصفون بصفات منحطّة فقد كانوا كما ورد في مراسلة من قنصل بريطانيا كثيري الظلم للأهالي مستبّدين مجرمين لا يتحمسّون إلّا لمصالحهم الخاصة وللقتل والنهب والإعتداء فمثلهم الذي دأبوا على إتّباعه دليل على دناءتهم: "العربي خوذ ماله واقطع رأسه". وقد إعتبروا أصل الفوضى في الإيالة ومصدر المظالم المسلّطة على السكّان".

وقد أكّد قنصل بريطانيا أنّ الأهالي "يكرهونهم كرها لا مزيد عليه ويتمنّون لهم الخذلان والموت وأنّ الأهالي لا يتردّدون في اغتيالهم كلّما عثروا عليهم فرادى وفي أماكن تمكّنهم من ذلك وحتّى لمّا تتحطّم بهم السفن في البحر ويهربون إلى الشواطيء يقتلهم السكّان هناك..."

ويضيف قنصل بريطانيا بالإيالة "لقد تفشّى الرعب والفزع" بين السكّان بسبب تعديّات هذا الجند فجرائم هؤلاء تبلغ أحيانا ثماني أو تسع مرّات على السكّان في الليلة الواحدة وحتّى بالنهار ومن ذلك أنّهم سلبوا بالطريق ستة وأربعين تونسيّا في يوم واحد".

أمام هذا الوضع المضطرب إتّخذ حمّودة باشا إجراءات تحدّ من فوضى وظلم ذلك الجند لذلك أمر بين 1782-1792 مرّتين بنزع أسلحتهم وإبقائهم عزلا. وقد بلغ غدرهم وخيانتهم حدّا جعله يحترز منهم فأمر حرسه بنزع سلاح مبعوث السلطان العثماني قبل دخوله عليه.

ومن شدّة إزدراء جند الترك للأهالي والباي والعائلة الحسينيّة أبدوا ولاءهم وعطفهم الدائم والثابت لكلّ ما هو تركي بدون نظر لمصلحة البلاد التي إحتضنتهم والدولة التى يخدمونها وتدفع رواتبهم فكانوا دائما يتطلّعون للجزائر وداياتها بروح الطاعة والولاء باعتبار أنّ الجزائر ولاية عثمانيّة بحق يحكمها جند الترك وهم الذين يتوّلون حتّى إختيار دايها. وقد كانت معظم الهزائم التي منيّت بها الإيالة التونسيّة في حروبها مع دايات الجزائر سببها ضعف ولاء هؤلاء الجنود وخيانتهم لها ولمّا فشلوا في ثورتهم سنة 1811 كانت وجهة تقهقرهم وانكسارهم الحدود الجزائريّة. ولمّا إستولى علي برغل على طرابلس سنة 1794 ولم يعترف به حمّودة باشا حاول إحداث البلبلة في جند الترك التابعين للإيّالة التونسيّة ليحبط مخطّط تدخل باي تونس في قضايا طرابلس بالقوّة فسعى بأيد خبيثة إلى إثارة جند الترك بتونس وإغرائهم للإلتحاق به وقد انصاع له الكثير منهم وهربوا من الجنديّة التونسيّة إلى طرابلس.

وبصفة عامة دأب جند الترك على القيام بأعمال إجراميّة على مرّ السنين من أهمّها محاولة بعضهم سنة 1797 اغتيال قنصل بريطانيا عند رجوعه من قصر الباي حيث أطلق عليه النار أربعة منهم فاخترقت إحدى الرصاصات حافة قبّعته على مقربة من صدغه ثمّ فرّوا ولم يعثر لهم على أثر...

وفي سنة 1802 قاموا بنشر الفوضى في العاصمة فقتلوا الأهالي ونهبوا دكاكينهم وبيوتهم بالإضافة إلى القتل والسلب الذي يوقعه ذلك الجند بالأهالي كلّما كانت المحلّة في طريقها إلى داخل المملكة مرّتين كلّ سنة فكان الجند يسلبون البدو حتّى من ثيابهم ثمّ يدخلون بيوتهم فيسرقونها وفي كثير من الأحيان يحرقونها.

وفي سنة 1807 تسبّب جند الترك في إحلال الهزيمة بالجيش التونسي في حربه ضدّ جند الترك الجزائريين بسبب الفوضى والخيانة المتفشيّتين فيه

فجند ترك تونس لا يتردّدون في الهروب إلى الجزائر ليحاربوا جنبا إلى جنب مع جند الترك الجزائريّين لأنّ هؤلاء سيطروا على الإيالة وبقوا "أتراكا عثمانيّين" (على عكس الحسينيّين في إعتقادهم) ولم يعطوا طابعا محليّا للسياسة والمجتمع على عكس ما حصل في الإيالة التونسيّة.

تفطّن جند الترك أنّ حمّودة باشا ماض في سياسة الإعتماد على الكراغلة والأندلسيّين وأبناء البلد وحتّى اليهود فهذه التحويرات هدفها الضرب على أيديهم والحدّ من قوّتهم ونفوذهم وامتيّازاتهم فقرّروا إغتيّاله وإقامة حكومة تركيّة (على غرار ما هو موجود في إيّالة الجزائر). كما قرّروا في حال إخفاق عملية الإغتيال تبنّي الثورة المسلّحة للإحراز على أهدافهم.

اندلعت ثورة جند الترك سنة 1811 بعد أن سبقتها شهور عديدة من الإرهاب والفوضى ولكنّ نتائجها كانت مخالفة تماما لما كانوا يخطّطون.

إجتمع في ليلة 30 أوت 1811 عدد كبير من جند الترك في قلعة القصبة المشرفة على العاصمة واختاروا واحدا منهم ليصبح دايا على تونس بعد مقتل حمّودة باشا وعيّنوا وزراء حتّى يصبح الحكم في البلاد بأيديهم. خرج ذلك الجند على الساعة التاسعة والنصف ليلا من ثكناتهم وتفرّقوا في أحياء المدينة وأسواقها ناشرين الرعب والفزع بطلقاتهم الناريّة وبعد أن قتلوا بعض السكّان ونهبوا الدكاكين والبيوت تحصّنوا في قلعة القصبة وأخذوا في إطلاق المدافع إعلانا منهم إلى بقيّة أفراد جند الترك الموجودين في القلاع والحصون المجاورة بأنّ الثورة قد قامت.

ظهرت بعض الإستجابة واشتعلت نار الثورة وكادت أن تتحوّل إلى حرب أهليّة إذ هبّ أكثر سكّان العاصمة لمقاتلة جند الترك الثائرين فوصلوا إلى أسوار القلعة مدجّجين بالسلاح مصمّمين على قتالهم.

عيّن حمّودة باشا وزيره القدير والوفي يوسف صاحب الطابع على رأس بعض المماليك الخيّالة وحرسه الخاص وبعض الجنود التونسيّين وأوكل له

مهمّة إخماد ثورة جند الترك فتمكّن صاحب الطابع بذلك العدد المحدود من الرجال من حفظ أمن العاصمة ومن حراسة مباني البعثات الأجنبيّة ومساكن جاليّاتها. ركّز بعد ذلك كلّ قوّته المتبقيّة لمحاربة الثائرين. وبفضل دور سكّان العاصمة وبعض ضبّاط المدفعيّة الفرنسيّين والإنجليز الموجودين في تونس صدفة إستطاع إستنزاف ذخيرة المتحصّنين وفتح ثغرات كبيرة في سور القلعة. وما إن حلّت ليلة 31 أوت – 1 سبتمبر حتّى خرج الداي الذي إختاروه هاربا من القلعة بواسطة منفذ خلفي صغير مع "وزرائه" ومعهم عدد كبير من الجنود ومن الغد إستسلم باقي الجنود الثائرين. وفي اليوم ذاته بدأت عمليّة مطاردة الفارّين قبل الوصول إلى الحدود الجزائريّة وجهتهم المقصودة. نجحت الملاحقة فاستبيحت دماؤهم فتمّ القضاء على أغلبهم فتخلّصت الإيالة من أداة تخريبيّة مجرمة.

3. الأندلسيّون

حصل تمازج بين مختلف الأندلسيّين بما فيهم الموريسكيّين خلال القرن 18 فأخذوا شيئا فشيئا يتركون اللّهجات والعادات الإسبانيّة فاقترب مهاجرو القرون السابقة بأبناء عمّهم الموريسكيّين فأصبح جميعهم يعرف بالأندلسيّين.

واصل قسم منهم تعاطي الفلاحة في أراضي خصبة عامة حول واد مجردة وبالوطن القبلي وساحل بنزرت وببساتين حول العاصمة. أمّا من استقرّوا بالمدن وخاصة العاصمة فقد واصلوا تعاطي الحرف منها صناعة العطور التي كانت رائجة في إسبانيا فاستغلّوا خاصة أزهار البرتقال ذات الأريج القوّي المتواجدة بالإيالة وكذلك الورود التونسيّة التي أعطت "ماء ورد" وعطرا لا يقلاّن جودة عن تلك الموجودة بالهند ممّا مكّن من تصدير أهم أنواع العطور التونسيّة إلى الخارج. لكنّ اختصاص الأندلسيّين يبقى صناعة الشاشية بلا منازع.

ورغم أنّ هذه الصناعة تعود إلى العهد الحفصي فقد ارتبطت بهم إذ بفضل إتقان حرفيّهم بلغت أوجها خلال المنتصف الثاني للقرن 18 إلى

وفاة حمّودة باشا لأنّ هذا الباي شجّع صنّاع الشاشيّة وقد كان عددهم في عهده حسب "بيسنال": 15000 حرفيّا جلّهم من الأندلسيّين سنة 1776.

وفي سياق تشجيع هذه الصناعة وأصحابها أبرم حمّودة باشا معاهدة صلح مع إسبانيا لتأمين الصوف الممتاز لتلك الصناعة التي غزت أسواق المشرق ومكّنت أصحابها والدولة من كسب أموال هامة من المبيعات داخل سوق الإيالة وخاصة خارجها.

وممّا يدلّ على أهميّة الأندلسيّين إكتسابهم مراكز اجتماعيّة هامة وتقلّدهم عديد الخطط وامتلاكهم ثروات كبيرة أمثال محمّد غريضو الأندلسي وهو من أعيان الأندلس وساعده "البخت في التجارة" فتقدّم لخطّة "باطان الشواشي" وهو من أعضاء مجلس التجارة وأحمد العروسي الأندلسي وكان تاجرا من أعيان الأندلس مع تقدّمه أمينا على صناعة الشاشيّة بالحاضرة وهي كما قال صاحب الإتحاف: "من الخطط النبيهة التى لا يتقدّم لها إلاّ من كان وجيها نقي العرض أمينا عارفا".

وقد بلغ أحمد العروسي الأندلسي مكانة مرموقة فكان تاجرا كبيرا وأمينا على صناعة الشاشيّة وصار ابنه على خطاه فأصبح رئيس مجلس الأحكام المتجريّة وشيخ الأندلس وكانت له عند الحسينيّين والأعيان وعامة الناس وجاهة حتّى أنّه لمّا صودرت أمواله من قبل الوزير شاكير صاحب الطابع تراجع هذا الوزير في قراره فأعيد لمنصبه وردّت له أملاكه.

هذه عيّنة من أعيان الأندلس وقد شكّلوا مجموعة شقّت طريقها بثبات وانتزعت مكانة مرموقة في الميدان الفلاحي والحرفي.

ولئن غيّر الكثير من المورسكيّين أسماءهم الإسبانيّة حافظت بعض العائلات على أسمائها الأصليّة مثل "صانشو" و"جقّال" و"كوردة" و"ماشطة" و"برتين"...

4. المماليك

وقع جلب أغلبهم من بلدان أوروبا الشرقيّة مثل ألبانيا وبلغاريا واليونان والبوسنة والهرسك وبلاد القوقاز... بعد أن بيعوا رقيقا عادة في سنّ مبكّرة فأصبحوا "ملكا" "للبيليك" فاعتنقوا الإسلام وتعلّموا عادات البلاد ولغتها. إختار عديد البايات المماليك كحرس خاص فعرفوا بمماليك السقيفة وكان عدد هؤلاء الحراس عامة 100 وزّعوا على 4 أقسام كلّ قسم إحتوى على 25 رجلا تحت إمرة أدباشي وخضع جميعهم إلى ضابط سام وهو الباش مملوك.

أمّا النوع الثاني من المماليك فقد تربّوا في قصر الباي وعرفوا بمماليك الصرايا وتمّ تمكينهم من تعلّم أصول اللّغة العربيّة وعلوم الفقه وكلّ ما يوفّره جامع الزيتونة من معارف ممّا خوّل لهم الإضطلاع بمهام مرموقة كالقيّاد والآغاوات والوزراء... وأصبحوا من المقرّبين من البايات فتزوّج بعضهم بنات أو أخوات أسيادهم وشاركوهم في الحكم مثل إسماعيل كاهيّة وأصله من القرج خدم علي باي فباشر عديد الخطط كالسفر بالمحلّة وولاية الأعراض وتزوّج ابنة الباي وبلغ مكانة مرموقة حتّى نافس أبناء سيّده.

أمّا المملوك رجب خزندار فقد أخلص لحسين بن علي مؤسّس الدولة الحسينيّة فقاسم أبناءه محمّد الرشيد وعلي غربتهما بالجزائر وبعد عودتهما تفانى في خدمتهما وتقلّد خطّة وزير.

كان مصطفى خوجة مملوكا من بلاد القرج أخلص لعلي باشا ضدّ عمّه فاستخدمه لما رأى فيه من النجاعة والأمانة والوقار فأولاه خطّة خزندار وزوّجه ابنته ولمّا ماتت في عصمته زوّجه بأختها فمات عندها.

ومن المماليك الذين لم يتقلّدوا خططا هامة لكن عرفوا بثقتهم ونزاهتهم شاكير المملوك فقد كان من مماليك حمّودة باشا وبعد وفاة سيّده أخلص لابن عمّه محمود باي وبحكم معرفته بعلم الحساب وبراهينه عمل في بيت

المال وكما قال عنه صاحب الإتحاف: "وتقدّم للخطط والأعمال وأساء وأحسن وعلى بعض الإساءات عزل..."

لكن يبقى وزراء الباي حمّودة باشا أبرز مماليك القرن 18 مثل مصطفى خوجة وهو أصيل بلاد القرج جاء مملوكا من إسطنبول إشتغل في صناعة تجليد الكتب فعمل عند علي باي خزندارا وكلّفه بتربيّة ابنه حمّودة الذي أكرمه ومكّنه من خطط عديدة وزوّجه من أخته خاصة أنّه ساعده على بلوغ العرش رغم أنّ الأولويّة كانت لابن عمّه الأمير محمود الذي يكبره سنّا.

لكن يبقى يوسف صاحب الطابع أبرز مماليك القرن الثامن عشر على الإطلاق وأصله من البغدان (الإسم التركي لولاية "ملدافيا" Moldavie) جلب مملوكا صغيرا إشتراه بكّار الجلولي وكان قايد مدينة صفاقس فأقام بها مدّة من الزمن فتعلّم لغة الإيالة وأخلاق أهلها ولمّا توّسم فيه سيّده ملامح الذكاء والإخلاص أهداه إلى حمّودة باشا لمّا كان وليّا للعهد وكان يعرف بيوسف خوجة لكن لمّا كلّفه بطبع المكاتيب أصبح يعرف بصاحب الطابع واستمرّت خطّته في الصعود حتّى صار بمثابة الوزير الأكبر في عهد حمّودة باشا.

كان يوسف صاحب الطابع يمثّل فريق المماليك الذين أخذوا يعوّضون الأتراك في الميدانين السياسي والإداري وحتّى العسكري وقد تميّز يوسف صاحب الطابع بحبّه للنظام والتنسيق وحسن الترتيب فكانت آراؤه تجد القبول لدى الباي لأنّها مستوحاة من إهتمامه بمصلحة سيّده ودولته.

ساهم في تحصين البلاد من ماله الخاص كما رأينا وقاد الجيش الذي هزم جند الترك الجزائريّين واضعا حدّا لتطاولهم وتدخّلهم في شؤون الإيالة التونسيّة.

كسب يوسف صاحب الطابع ثروة هامة بتجهيز مراكب تعاطت القرصنة وقد كان قراصنة الإيالة في أوج عطائهم فأصبح من أثرياء البلاد ممّا جلب له الأطماع خاصة من قبل الوزير العربي زروق فساهم في المؤامرة التي دبّرت ضدّه في عهد محمود باي فقتل ومثّل بجسده.

5. المسيحيّون

استقرّ جلّ المسيحيّين بالعاصمة خلال القرن 18. وقد كانت للإيالة علاقات تجاريّة مع فرنسا وإنجلترا ومع النمسا منذ 1725 وجمهوريّة البندقيّة سنة 1763 وإسبانيا سنة 1791 والبرتغال سنة 1793 والولايات المتحدة الأمريكيّة سنة 1799.

مثّل المسيحيّين قناصل بلدانهم فسهروا على مصالح رعاياهم الذين يزورون الإيالة أو المستقرّين بها.

كان عدد الفرنسيّين الأهم بالإيالة التونسيّة فالنواة الأولى تكوّنت من عدد صغير من الشركات التجاريّة وعددها 6 سنة 1754 ثمّ 8 سنة 1774 و15 سنة 1795 وقد إختصّت في تجارة تونس مع مرسيليا تصديرا وتوريدا.

تكوّنت الجاليّة الفرنسيّة أيضا من القنصل ومساعديه منهم نائبه والمكلّف بالشؤون القضائيّة وبقيّة الموظّفين بالإضافة إلى بعض الحرفيّين منهم المسؤولين على الفندق والعاملين بالمخابز والحلاّقين وخدم الميسورين وحتّى بعض النسوة "لتسلية" البحّارة... تأرجح عدد أفراد الجاليّة الفرنسيّة حسب الأوضاع السياسيّة للإيّالة فكان عدد الرجال والنساء والأطفال 117 سنة 1796 و95 سنة 1802 و143 سنة 1814.

أمّا بقيّة الجاليات فكانت أقل عددا فعديد الدول التي أبرمت إتفاقيّات صلح وتجارة مع الإيالة لم تكن ممثّلة إلاّ بالقنصل يساعده كاتبه الخاص أو مستكتب قدم مع عائلته.

تواجد بالإيالة أيضا "إيطاليّون" من "جنوة" و"نابلي" و"صقليّة " وقد قارب عددهم عدد الفرنسيّين بتكلّمون اللّغة الفرنكاويّة.

اجتمع الأوروبيّون خلال القرنين 17و18 في الناحيّة السفلى من المدينة على مشارف باب البحر.

استقرّ الفرنسيّون بفندقين عرفا بفندق الفرنسيّين وفندق التّجار بنهج الديوانة القديمة قرب باب البحر.

واستقرّت المصالح الإداريّة بإحدى الفندقين واستعمل الثاني كمخزن للسلع وللسكن. كان الفندقان على ملك الديوان وقد وقع كراؤهما بما قيمته 600 ريالا في السنة يسدّدها القنصل والتّجار.

يوجد فندق الإنجليز بالقرب من فندق الفرنسيّين ويقتسمه معهم الهولنديّون ويحتوي أيضا على المصالح القنصليّة ومخازن السلع مع قسم للسكن وقد تحوّل بعد ذلك إلى مقر القنصليّة البريطانيّة إلى حدّ قريب إلى أن تحوّلت القنصليّة إلى ضفاف البحيرة.

لكنّ كلّ الأوروبيّين لا يسكنون الفنادق فمنهم من إكترى منازل قريبة من باب البحر.

وهكذا تكوّن خلال القرن 18 "حي أوروبي" في المنطقة السفلى من المدينة قرب باب البحر ثم تطوّر هذا الحي بصفة كبيرة خلال القرن 19.

كانت للأوروبيّين حريّة إقامة شعائرهم الدينيّة بإشراف قساوسة "الكتبوشي" وقد كانوا تحت حماية ملك فرنسا. تقام الصلوات بمصلّى بقنصليّة فرنسا.

انخفض عدد الأسرى المسيحيّين خلال القرن 18 خاصة أنّ إبرام إتفاقيّات بين الإيالة التونسيّة وعديد البلدان الأوروبيّة قلّص من حرية القراصنة. لكنّ حروب الإيالة التونسيّة مع مختلف مدن إيطاليا أعطى القراصنة التونسيّين فرصة لمواصلة نشاطهم ومهاجمة سفنها وسواحلها وجلب الأسرى.

يتراوح عدد الأسرى حسب نشاط القراصنة وسرعة نسق إفتدائهم وقد اعتبر "بورون" " Poiron " وكيل البحريّة الفرنسيّة أنّ بعد إسترجاع علي باشا طبرقة وتحويل أفراد الجاليّة الجنويّة بها إلى أسرى سنة 1740 كان

العدد الجملي للأسرى 1400 مسيحيّا. نزل عددهم سنة 1756 إلى 1200 وقد أخذهم داي الجزائر معه كغنائم بعد تدخّله لفائدة أبناء حسين بن علي والإنتصار على علي باشا. تراوح عدد الأسرى بين 60 و80 أسيرا سنة 1783 ثمّ ارتفع إلى 200 أسيرا سنة 1788.

لكن لمّا تطوّرت القرصنة في أواخر القرن 18 خاصة مع تشجيع حمّودة باشا ومشاركة عديد الأعيان كعائلة الجلولي والوزراء خاصة يوسف صاحب الطابع إرتفع عدد الأسرى إلى 2600 أسير سنة 1809. ورغم تراجع نسبي سنة 1810 بقي العدد محترما 1600 حسب نائب قنصل فرنسا.

كانت حياة الأسرى شبيهة في القرن 18 بما كانت عليه خلال القرن 17 فواصلوا العمل لفائدة أسيّادهم في الأعمال الفلاحيّة واستخراج مواد البناء وفي مهن البناء بصفة عامة كما عمل بعضهم كبستاني أو خادم عند سيّده وبصفة عامة كانت الأعمال شاقة. واصل أيضا بعضهم عملا "حرّا" مع دفع مقابل شهري لسيّده.

كان عدد السجون خلال القرن 18 ثلاثة عشرة أصبحت تعرف باسم المصلّى الموجود بها ثمّ تناقص عددها مع تراجع عدد الأسرى فأصبحت سبعة.

لكن بعض الأسرى وفرّ لهم أسيّادهم مسكنا خاصة أسرى الباي وقد تجمّعوا في بناءات داخل دار الصناعة بحلق الوادي وغار الملح وقد تحسّنت أوضاع الأسرى نسبيّا مع وجود مستشفى أداره رهبان "الكتبوشي" داخل سجن "سان كروا" (Saint Croix) بمنطقة الحفصيّة.

وقع إحداث مستشفى بالحي الإفرنجي مكان الكنيسة الحاليّة.

ولئن تمكّن قسم من الأسرى من التحرّر بفضل دفع ذويهم فديتهم خاصة خلال القرن 18 تعذّر على أبناء العائلات الفقيرة الخلاص من أسرهم فماتوا على تلك الحالة فوفّرت لهم الكنيسة قبورا بالمقبرة الكاثولكيّة "سان أنطوان" (Saint Antoine).

6. اليهـود

كان عدد اليهود متذبذبا خلال القرن 18 على غرار السكّان المسلمين فقدّر بـ 12000 بكامل الإيالة سنة 1735 منهم حوالي 9000 أو 10.000 نسمة بالعاصمة. إرتفع عددهم إلى حوالي 40.000 نسمة سنة 1783 منهم 30.000 بالعاصمة. إنخفض عددهم نتيجة الأوبئة فكانوا في أواخر القرن 18 حوالي 15.000 منهم بين 11.500 و12.000 بالعاصمة.

بقي الاختلاف جليّا بين اليهود "التوانسة" الذين حلّ أجدادهم منذ القرن الأوّل المسيحي ويهود "ليفورن" أو يهود "قرانة" وقد بقي عددهم دون زيادة تذكر إذ كانوا بضع مئات من العائلات.

يكمن الاختلاف بين اليهود "القدامى" واليهود "الجدد" في اللباس فبينما إرتدى اليهود "التوانسة" ملابس شبيهة بلباس الأتراك مع قلنسوة سوداء كان لباس يهود "ليفورن" يشبه اللباس الأوروبي فوضعوا (شعرا مستعارا) على غرار المسيحيّين.

لكن رغم قلّة عددهم لعب يهود "ليفورن" دورا هاما في الميدان الإقتصادي فسيطروا على التجارة مع ميناء "ليفورن" تصديرا وتوريدا خاصة مع وضع يدهم على لزمة الجلد (كانوا ينفردون بجمع الجلود بكامل الإيالة مقابل دفع ضريبة سنويّة "للبيليك") وكذلك توفير أقمشة مستوردة للباي وعائلته بأسعار منخفضة. يصدّر هؤلاء التّجار تلك الجلود إلى "ليفورن" وإلى تجّار مرسيليا فيحصلون على أرباح هامة. كما طوّر هؤلاء اليهود المعاملات الماليّة فبمجرد وصول مكتوب تتحوّل أموال هامة من بلد إلى آخر كما إختصّ يهود "ليفورن" في دفع فدية الأسرى المسيحيّين مقابل عمولة يحصلون عليها من عائلاتهم.

كما عوّل البايات على اليهود خاصة يهود "قرانة" في إدارة شؤونهم الماليّة فقايد اليهود يلعب دورا هاما في ضبط حسابات "البيليك" خاصة المتعلّقة بالضرائب.

كان هؤلاء اليهود سماسرة استخدمتهم المؤسّسات التجاريّة المتواجدة في الإيالة لتسهيل عمليّاتها التجاريّة تصديرا وتوريدا.

كان من ضمن اليهود تجار تفصيل يجوبون المدن وخاصة العاصمة لعرض بضائعهم المختلفة على الأهالي فما أن تظهر عربة اليهودي حتّى يلتفّ حولها سكّان ذلك الحي. لكن لم يكن كلّ اليهود أغنياء فيهود تونس القدامى "التوانسة" عاش العديد منهم بفضل إعانة الأغنياء وتسمّى مساهمة هؤلاء "الحلّوق"[1].

دفع كلّ اليهود الجزية لكونهم ذميّين مقابل حماية الدولة لهم وهي ضريبة يدفعها كلّ الذكور البالغين. كما يجبرون على دفع (خاصة الأغنياء منهم) مساهمة للدولة في بعض المناسبات تدفع على الفور.

يتعرّض اليهود خاصة "التوانسة" إلى "تمييز" في لباسهم فممنوع عليهم لبس الشاشيّة الحمراء فيعوّضونها بقبعة سوداء.

لكن رغم الإنتماء للدين اليهودي برزت خلافات بين اليهود "التوانسة" ويهود "ليفورن" أدّت سنة 1710 إلى إنقسام هذه الطائفة خاصة في العاصمة فأصبح لكلّ مجموعة مجلسها وأحبارها ومحكمتها ومدارسها وبيعاتها ومقبرتها وحتّى قصّابيها. كما أصبح اليهود الأجانب الذين يقيمون بالإيالة محسوبين على طائفة "ليفورن" ممّا زاد في أهميّتها وأغضب اليهود "التوانسة".

زاد موضوع آخر في استفحال المشاكل بين الطائفتين تمثّل في نصيب كلّ واحدة في الأداءات التي يجب دفعها للدولة.

لم تحسم هذه المسألة إلاّ سنة 1786 عندما وقع الإتّفاق على أن يدفع اليهود "التوانسة" ثلثي الأداءات (بحكم أهميّة عددهم) ويدفع أصيلو "ليفورن" الثلث المتبقي.

---

[1] أصبحت الكلمة تعني في مدينة تونس المال الذي يحصل عليه الإنسان دون عناء أوتعب.

لكن بدأت أوضاع اليهود تتحسّن فالباي حمّودة باشا حرص على حمايتهم خاصة الباعة المتجوّلون إذ كانت تحبك ضدّهم مؤامرات قتل واغتيالات داخل بيوت المسلمين عند عرض بضاعتهم فاتّخذ أمرا أجبر اليهود بالذهاب إثنين إثنين وأن يدخل واحد بيوت الأهالي ويبقى الآخر خارجها ممّا أوقف الإغتيّالات بصفة نهائيّة.

ولمّا حاول يهود "ليفورن" بعد انتصارات "نابليون" في إيطاليا حمل الراية ثلاثيّة الألوان منعهم حمودة باشا من ذلك ولمّا تعنّت أحدهم أمر بحرقه وبعد تدخّلات تحوّلت العقوبة إلى تسليط 300 ضربة عصا على هذا اليهود المخالف لأوامر صاحب السلطة.

7. السـود

ما انفكّت القوافل خلال القرن 18 تحمل مع التبر وريش النعام العبيد من "بلاد السودان" مرورا بغدامس إلى سوق البركة بالعاصمة.

تساهم القبائل الإفريقيّة وخاصة رؤساؤها في تجارة العبيد فأسرى الحروب يحوّلون إلى بضاعة مقايضة فمقابل الحصول على الأقمشة وبعض الأواني النحاسيّة والبلوريّة وغيرها يسلّمون أولئك الأسرى إلى النخّاسين.

تشقّ القوافل الصحراء ويقع تسليم العبيد إلى النخّاسين ويعرفون "بالجلاّبة" وهم تجّار خاليّة قلوبهم من كلّ رحمة فيعاملون أولئك العبيد المساكين بكامل القسوة حتّى يستأصلون منهم كلّ رغبة في المقاومة فيصبحون مثل الدواب في الطاعة والإنصياع.

كان سوق البركة أو سوق العبيد يتكوّن من بركة حولها دكاكين النخّاسين فيقع عرضهم يوميّا ويأتي الحرفاء للتثبّت من "البضاعة" بجسّ الأجسام وتحريك المفاصل والتثبّت من الأسنان و"التفتيش" في أدقّ

تفاصيل أبدان الذكور والإناث ثمّ يقع الشروع في المساومة إلى الوصول إلى اتّفاق يرضي النخّاس والحريف ثمّ يقع تحرير عقد يضبط حقوق السيّد وواجبات العبد (بالخصوص). يعمل العبيد في واحات الجنوب وهي أعمال زراعيّة شاقة لشدّة الحرّ وندرة مياه الشرب. كما يعملون في قصور الأعيان والبايات كخدم وتتخّذ الجميلات من النساء كخليلات أو مرضعاة ومشرفاة (أو مشرفين بعد خصيهم) على حريم الباي.

اتّخذ علي باشا من العبيد السود حرسا خاصا ومن أخباره أنّه إستعمل فرسانا من السودان لحراسته سمّاهم "البوّابة" وتأنّق في خيلهم وسلاحهم وملبسهم حاكى بهم "عبيد البخاري" (إستعملهم مولاي اسماعيل سلطان المغرب) في حراسته وحروبه. لكنّ هذا الاستعمال لم ينتشر عند البايات الحسينيّين إذ إقتصروا على استعمالهم في شؤون القصور.

وبصفة عامة لم يعاملوا عند الأغنياء والأعيان والبايات بقساوة حتّى أنّ عديد الأسياد لمرضاة الله عتقوا بعضا من عبيدهم فأصبح بالإيالة وخاصة بالعاصمة سود أحرار (لكن أقليّة) إلى جانب العبيد الأسرى.

عانى العبيد الذين تحرّروا من التّفرقة ووجدوا صعوبات للإسترزاق حتّى أنّ نسبة منهم فضّلت العيش في قصور أسيادها السابقين لتأمين سقف يحميها من التشرّد ولقمة عيش تبعد عنها شبح الجوع.

كان هؤلاء العبيد من المسلمين لانتشار الإسلام في ما وراء الصحراء في مناطق "بلاد السودان" وتقابل حاليّا مالي والتشاد والنيجر والسودان. ومن كان منهم إحيائيّا (animiste) فقد أدخله أسياده في الدين الإسلامي.

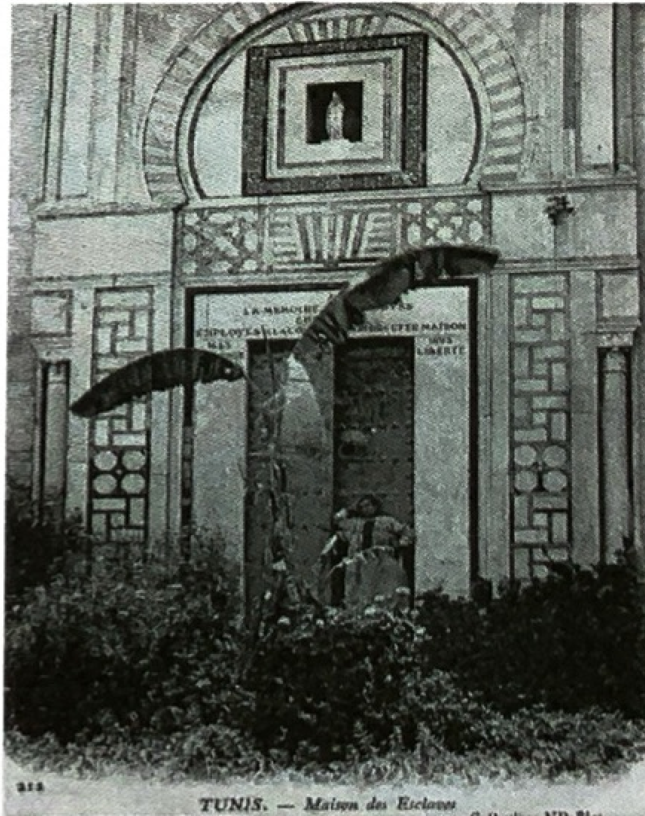
ورغم أنّ معاملتهم لم تكن قاسية فقد ذهب الإعتقاد خاصة عند العامة وقتئذ أنّ العبيد "بحكم سوادهم" إمّا سذّج أو متصلّبون عنيدون ومن ذلك هذه القصّة التي تداولها الناس منذ ذلك العهد: "إشترى رجل من جاره عبدا طويل القامة في عنفوان شبابه ولمّا تسلّمه أعلمه جاره أنّ لذلك

العبد خصال حميدة كالعمل بإخلاص وثقة لكن حذّره أنّ لذلك العبد نزوة لكن لا يعرف متى تنتابه ؟

عاد السيّد بعبده فعمل في بستانه بإخلاص ولمّا صادف أن حمل واد مجردة المحاذي للبستان طلب السيّد من عبده أن يحمله على ظهره وسط المياه فيوصله إلى الضفّة الأخرى للواد.

امتثل العبد ولمّا بلغا منتصف الواد وكانت المياه مرتفعة أنزل العبد سيّده وواصل وحده فصاح السيّد أتتركني وحدي أيرضيك غرقي؟ أجاب العبد تلك نزوتي يا سيّدي فغرق السيّد خاصة أنّه يجهل السباحة "؟

تدلّ هذه الحكاية على الأفكار التي كان يحملها الناس في ذلك العهد على العبيد ومنها التعنّت وهي ما يعرف بالدارجة "بالوصفنة". ومن الأفكار المتوارثة عند العامة منذ ذلك العهد أنّ مضاجعة النسوة السود تشفي من الأمراض التناسليّة كالتهاب المجاري البوليّة!؟.



7 دار العبيد بتونس العاصمة

III. سكّان الإيالة التونسيّة بين 1814 و1881

دخلت الإيالة التونسيّة منعرجا جديدا بعد وفاة الباي حمّودة باشا (أبرز بايات القرن18) في سبتمبر 1814 وانقراض رجال دولته على غرار يوسف صاحب الطابع ممّا ينذر بفترات عصيبة تنتظر البلاد خاصة مع توالي سنوات الجدب والجوائح.

كما تقلّصت مداخيل القرصنة بصفة تكاد تكون كليّة بعد عزم الدول الأوروبيّة خلال مؤتمر "فيانا" (Vienne) سنة 1815 وضع حدّ لنشاط قراصنة بلدان شمال إفريقيا في وقت ما انفكّ فيه الميزان التجاري التونسي يعرف عجزا متفاقما مع تدهور قيمة الصادرات التونسيّة من حبوب وزيوت وجلود. كما فقدت الشاشيّة تدريجيّا أسواقها الخارجيّة خاصة ببلاد المشرق نتيجة المزاحمة الأوروبيّة إذ وفّرت مصانع مرسيليا شاشيّة بأقلّ تكاليف زاحمت المنتوج التونسي خارجيّا وحتّى في أسواق الإيالة.

كما بدأت تتدفق البضائع الأوروبيّة مزاحمة الإنتاج الحرفي التونسي بفضل إنخفاض تكاليفها.

لم يتطوّر عدد سكّان الإيالة التونسيّة بين 1814 و1881 فمنذ أواخر القرن 17 ظهر الطاعون سنة 1784 – 1785 والمجاعة سنة 1804-1805 ولم تكن الأوضاع أحسن في منتصف القرن 19 خاصة بعد إنتفاضة 1864 وانتشار الوباء حوالي سنة 1867.

كان عدد سكّان الإيالة حوالي المليون سنة 1829 منهم 100.000 بالعاصمة: المسلمون 82000 واليهود 15.500 والمسيحيّون 2500 نسمة.

ارتفع عدد سكّان الإيالة التونسيّة سنة 1858 إلى حوالي 1.200.000 نسمة منهم 15.000 سكّان العاصمة انقسموا إلى 100.000 مسلم و40.000 يهودي و10.000 مسيحي.

انخفض العدد سنة 1867 إلى 1.000.000 نسمة وكذلك سكّان العاصمة إلى 100.000.

وقد تراوح عدد سكّان الإيالة بين 1.000.000 و1.200.000 نسمة بين 1878 و1881 منهم حوالي 110.000 بالعاصمة.

1. المسلمون

لم تعرف الإيالة قدوم عناصر جديدة خلال القرن 19 في حين بدأت تندمج العناصر المسلمة تدريجيًا بحكم التعايش والجوار ونسبيًا التصاهر خاصة بين مختلف أعيان المسلمين وبالخصوص في العاصمة بحكم سكن جلّهم بالأحياء الراقيّة للمدينة. كما تزاوج متوّسطو الحال من أهالي وأندلسيّين بالقرى التي تمّ بعثها أو إحياؤها لكنّ الفوارق لا تزال واضحة ولو نسبيًا على الصعيدين العرقي وخاصة الإجتماعي.

إلاّ أنّ السكّان الأصليّون بدؤوا يكسبون المواقع في صلب الدولة ودواليبها منذ القضاء على جند الترك بعد ثورتهم على حمّودة باشا سنة 1811.

لمّا تولّى هذا الباي الحكم كانت هناك بعض تشكيلات عسكريّة تونسيّة مختلفة الأسماء والمهمّات بعضها بحكم عمل أفرادها أقرب إلى رجال الأمن أو الشرطة والحرس منهم إلى الجيش ومن هؤلاء وقد كانوا يستنفرون في وقت الحرب فقط حوانب الصبايحيّة والمزارقيّة.

أمّا الجديد في سياسة حمّودة باشا المتعلّقة بإشراك التونسيّين في الجيش وتركيزه على تقويّة تلك التشكيلات والإعتماد عليها بدل جند الترك مع إحداث تشكيلات جديدة من التونسيّين في معظمها للغرض ذاته. وقد تفطّن حمّودة باشا أنّ الإكثار من جند الترك خطرا عليه وعلى أسرته ممّا حتّم عليه الإعتماد على وفاء التونسيّين "أولئك الذين عليهم الدفاع عن

بلدهم وأهلهم بدلا من التعويل على أغراب مشرّدين لا همّ لهم سوى النهب ونشر الفوضى".

وقد زادت ثقة حمّودة باشا في التونسيّين لمّا تأكّد من إخلاصهم له ولبلادهم بعد أن دافعوا عن تونس بإخلاص واستماتوا في الحرب ضد جند الترك الجزائريّين حتّى كتب النصر للإيّالة فكتب صاحب الإتحاف: "...بهؤلاء (الجنود التونسيّون) دافع الباي أهل الجزائر عن الحاضرة وطوّع العاصي وخافه القاصي": (الإتحاف الجزء الثالث ص116).

ومن التشكيلات التونسيّة التي قوّاها حمّودة باشا تماشيّا مع سياسته العسكريّة إهتمامه برجال "المخزن" الذين كانوا يكوّنون هيئة غير نظاميّة من عسكر الخيّالة وهم يتألّفون من فرسان ينتمون إلى مختلف القبائل التونسيّة ويشاركون مشاركة فعّالة في المحال كلّ سنة وكان حمّودة باشا هو أوّل من إهتمّ بهم وأحسن تدريبهم واستعملهم في حروبه حتّى أنّه جعل من بعضهم حراسا لقصره.

كما التفت الباي إلى الهيآت الشعبيّة من المتطوّعين في الجيش والذين يلتحقون به في وقت الحرب كمشاة وخيالة على حدّ السواء وقد كان أفراد هذا الجيش الذي يتكوّن بسرعة فائقة وقت الحاجة يبلغون أحيانا الأربعين ألف مقاتلا ثلاثة أرباعهم من الخيّالة وكان حمّودة باشا كلّما دخل حربا أو خاض قتالا سواء كان ضدّ طرابلس أو ضدّ الجزائر وداياتها يصدر نداءا إلى جميع القبائل للمشاركة في الدفاع عن الإيالة واعدا إيّاها بكلّ المغريات من غنائم وأسلاب حيث يبيح لها معسكرات العدو بعد الإنتصار عليه. وكان جيش المتطوّعين في عهده قبل أن يصل إلى ساحة القتال يقسّم أفراده حسب القبائل المشاركة ثمّ يقع تنظيمهم وإعدادهم للحرب. كما سمح للأهالي باقتناء الأسلحة غير أنّه منع عنهم حيازة البارود المصنوع محليّا أو المستورد وعند قيام حرب أو أي هجوم ما كان على الباي إلاّ أن يفتح أبواب مخازن البارود فيتسابق الناس إليها ويأخذون ما يحتاجون منها ممّا يمكّنه

من تأليف جيش من الأهالي في مدّة قصيرة يقوم أفراده بالدفاع عن مدنهم وقراهم وأحيائهم عند الإقتضاء.

كما استكتب البايات خاصة منذ حمّودة باشا "أبناء البلد" مثل الشيخ حسن الشريف وأخيه محمّد الشريف وقد تقلبا في الخطط العلميّة في عهد البايات محمود وحسين ومصطفى. كما عمل الشيخ بالضياف والد صاحب الإتحاف كاتب سرّ الوزير يوسف صاحب الطابع وسافر معه إلى إسطنبول وقد أمتحن مع أصحاب هذا الوزير بعد قتله وافتكاك أمواله. ولمّا وصل العرش الباي حسين عاد إلى خطّته ككاتب عند الوزير حسين خوجة ثمّ عند الوزير شاكير صاحب الطابع.

توفّي الحاج ابن ضياف سنة 1838. أصل هذا الموظف التونسي من قبيلة أولاد عون وينحدر من ذريّة الولي سيدي أحمد الباهي العوني.

أمّا محمّد البحري بن عبد الستار فكان شيخا متضلّعا في علوم عصره تولّى خطّة القضاء بالحاضرة وحظي بتقدير البايات خاصة المشير الأوّل أحمد باي. وكانت بينه وبين الشيخ إبراهيم الرياحي "وحشة" إذ كان ابن عبد الستار يراجع شيخه ويعارضه حتّى انفصلا عن بعضهما. توفّي محمّد البحري بن عبد الستار سنة 1835.

لكن يبقى الشيخ إبراهيم الرياحي أبرز التونسيّين خلال النصف الأوّل من القرن 19.

الشيخ أصيل رياح قرب تستور هاجر إلى العاصمة لطلب العلم فاتّسع في علوم مجاله فدرّس بالزيتونة وبعثه حمّودة باشا سفيرا إلى سلطان المغرب مولانا سليمان لجلب القمح بعد مجاعة أصابت الإيالة فحظي بقبول حسن ونجح في مهمّته خاصة بعد نظم قصيدة مدح فيها السلطان.

وفي عهد حسين باي عيّن رئيسا لأهل الشورى من المفتين. أمّا في عهد المشير الأوّل أحمد باي فقد بعثه في سفارة للدولة العليّة فنجح في مهمّته

وأكرمه السلطان العثماني وهاداه. وقد كانت له مكانة كبيرة عند أحمد باي حتّى أنّه إنتقده لإفراطه في فرض الضرائب.

توّفي الشيخ إبراهيم الرياحي في 7 أوت 1850 متأثّرا بوباء الكوليرا.

ومن رجال النصف الثاني من القرن 19 يحتل صاحب الإتحاف مرتبة مرموقة. ولد أحمد بن أبي الضياف سنة 1804 بالعاصمة درس بكتّاب سيدي بن عروس وبمدرسة جامع صاحب الطابع ثمّ إلتحق بجامع الزيتونة وكان من أبرز أساتذته القاضي أحمد بن الخوجة وشيخ الإسلام المالكي محمّد البحري بن عبد الستار وبيرم الثالث... بعد ذلك دخل باب العمل فأولاه حسين باي خطّة العدالة سنة 1822 وخطّة الكتابة سنة 1827.

ازدادت مكانته في دولة المشير أحمد باي فقلّده نيشان الإفتخار سنة 1841 ثمّ رقّاه لرتبة ألاي أميني سنة 1842 وفي سنة 1843 أصبح قايم مقام ثمّ سمّاه أمير لواء وقلّده نيشان الإفتخار من الصنف الأكبر سنة 1849 وكان من ضمن الوفد الذي زار معه باريس. وفي عهد المشير الثاني محمّد باي كان من المساهمين في تحرير عهد الأمان المعلن عنه في سنة 1857.

أمّا في عهد المشير الثالث محمّد الصادق باي فقد زاد في الإعتناء بشأنه فجعله من أعضاء مجلسه الذي يرأسه بنفسه ورقّاه إلى رتبة أمير أمراء وسمّاه وزيرا خاصة أنّه من أصحاب الوزير الأكبر خير الدين.

ساهم أيضا في تحرير دستور 1861 وكان من المدافعين عن الإصلاح والأخذ "بأساليب التمدّن".

توّفي أحمد بن أبي الضياف سنة 1874 وقد ترك تأليفا قيّما عنوانه "إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان" ويعتبر مصدرا قيّما إذ كان شاهد عيان بالإضافة للأخبار التي رواها له والده.

تحسّنت أوضاع السكّان التونسيّين تدريجيّا إذ ماانفكّ البايات يفضّلونهم على الأتراك فعوّلوا عليهم في الإدارة والجيش ومن الذين. تميّزوا الوزير محمّد العربي زروق وهو أصيل باجة وقد كلّفه حمّودة باشا بإصلاح قلعة الكاف وتحصينها وبناء الأبراج والأسوار.

سطع نجمه وعلا مع محمود باي فكان ممّن ساندوه في ثورته وقتله لابن عمّه عثمان باي والوزير يوسف صاحب الطابع. لكنّ هذا الوزير ماانفكّ يكسب النفوذ فازدرى بأولاد الباي فكثر حسّاده ومنهم المملوك حسين خوجة فألّب عليه حسين باي فأمر بسجنه وقتله في 29 أكتوبر 1822.

يبدو أنّ حسين خوجة كان راغبا في تعويض محمّد العربي زروق وهذا يدخل في باب التنافس بين المماليك والتونسيّين بعد إزاحة الأتراك[1].

لم يقع القضاء على العناصر التركيّة العثمانيّة بصفة تامة فخلال القرن 19 تواصل قدوم بعضها إمّا من إسطنبول أو من بعض المقاطعات العثمانيّة الأخرى.

لكنّ جلب جند الترك بأعداد كبيرة أصبح غير مرغوب فيه من قبل بايات القرن 19 فمن قدموا خلال هذا القرن لم يتصرّفوا كأجدادهم الذين قدموا منذ سنة 1574 مع سنان باشا.

يبدو أنّ عدد الأتراك (دون إحتساب المماليك والكراغلة) كان بمعدل 4000 نسمة خلال القرن 19 إذ لم يعد البايات يحرصون على إستقبالهم للعمل في الجنديّة خاصة أنّ الدولة العثمانيّة نفسها عملت على القضاء على الجند الإنكشاري بعد أن اصبحت عناصره مصدرا للفوضى والإنتفاضات والتعدّي على السكّان والتطاول على السلاطين.

---

[1] يمكن أن نعتبر أن الجانب التونسي تفوّق على شقّ المماليك بالضربة القاضيّة مع مصطفى بن إسماعيل الذي تحوّل من إنسان منحطّ إلى وزير أكبر.

لكن ولو بصفة محتشمة حلّت عناصر تركيّة عثمانيّة بالإيالة خلال القرن 19 نذكر منها الداي فيضي وقد نشأ بإسطنبول وجاء إلى الإيالة متطوّعا في الجنديّة وتفطّن إلى أنّ زمان الإستعلاء واحتقار أصحاب البلد قد ولّى فامتزج بالسكّان وتودّد لهم وعمل في دولة محمود باي.

قدم علي التركي الملقب بالبلهوان للإيّالة حسب صاحب الإتحاف: "ليصارع بلهوانا (عرّاك) كان في الحاضرة... فغلبه فجعل في حوانب الترك وأصبح يترأّسهم" وقد أصبح يلقب بعلي بلهوان[1] وتوّفي سنة 1827.

قدم حسين داي من طرابلس وكان من جندها فترقّى إلى أن أصبح آغة في عهد محمود باي لكن وقع نفيه إذ اتّهم بكونه من أتباع يوسف صاحب الطابع.

عفي عنه في عهد حسين باي وترقّى إلى أن صار دايا وتوّفي سنة 1832.

حلّ نورالله خوجة بالإيالة ولم يكن جنديّا بل إشتهر في صناعة الإنشاء فصار رئيس الخوجات بالمحكمة في القلم التركي ثمّ ارتقى إلى رئيس خوجات الديوان وقد كان سيطه ذائعا في إسطنبول حتّى أنّ صاحب الإتحاف "سمع الثناء عليه من خسرف باشا وزير السلطان محمود. لكنّه لم يتخلّ على علو الأتراك فلمّا رافق الوزير شاكير صاحب الطابع في سفره إلى إسطنبول في عهد مصطفى باي (1835-1837) "وقعت بينهما وحشة" فلم يتحمّل إهانة مملوك (شاكير صاحب الطابع) فترك الإيالة التونسيّة واستقرّ بمصر".

أمّا مصطفى باي وقدم إلى الإيالة من طرابلس وكان من جندها فانتظم في ديوان الجند وأصبح وكيلا على عقار الدولة بمدينة تونس ثمّ عيّن كاهيّة الآغة بالقصبة ثمّ صار دايا. لكنّه لم يفقد غطرسة الجنود الأتراك إذ عنّف أحد أعيان الإيّالة. ولمّا بلغ الأمر المشير أحمد باي عزله من منصبه سنة 1842 ويبدو أنّ حسرته كانت كبيرة لتعوّده في إيّالة طرابلس تعنيف الأهالي دون أن يحاسب فمات بعد عزله بأيّام.

---

[1] مؤسّس عائلة المناضل الكبير علي البلهوان.

كان مصطفى التركي من أعيان الجند وقد اشتهر بعفّته وحسن أدبه (على عكس سابقه) فقرّبه الوزير محمّد العربي زروق وزوّجه من ابنته وأسكنه داره بالعاصمة إلى وفاته سنة 1843.

أمّا مصطفى البلهوان[1] فكان من الجند و قد ترقّى إلى رتبة باش حانبة ثمّ صار آغة بيت المال وقد عرف بصدقاته وأعماله الخيريّة مثل سبيل جبل المنار (سيدي أبي سعيد) والبئر وغيرهما توّفي سنة 1849.

قدم أحمد آغة من طرابلس وكان ممّن عمل في الجند فالتحق بالجند التونسي فصار باش حانبة وقد أعان محمّد باي لمّا ثار عليه الجند فنال تقديرا كبيرا عند العائلة الحسينيّة وأهل الحاضرة وأصبح دايا في عهد أحمد باي فقام بمهمّته على أحسن وجه وزار إسطنبول عدّة مرّات إلى أن توّفي سنة 1852.

تبيّن هذه العيّنة أنّ بايات الإيالة بعد حمّودة باشا لم ينقطعوا تماما عن قبول الأتراك العثمانيّين بالإيالة وبالخصوص في صفوف الجند.

كما بيّنت أنّ هؤلاء تخلّوا عن غطرستهم مقتنعين أنّ عهد "عزّهم" ولّى دون رجعة ولعلّ احتلال إيالة الجزائر سنة 1830 وفرار داياتها "قدوتهم" ساهم في جنوحهم للطاعة والإنضباط. استفاد على عكس ذلك المماليك إذ تدعّم دورهم بالإيالة التونسيّة مستفيدين من قضاء حمّودة باشا على "النواة الصلبة" من الأتراك العثمانيّين.

بادر هذا الباي بتأليف فرقة عسكريّة من المماليك الجراكسة والقرج ومن الأوروبّيين الذين أسلموا وأصبحوا "تونسيّين".

تمتع المماليك بثقة الباي فحتّى حرسه الخاص وحرس القصر كانوا يتألّفون في معظمهم من خيّالتهم وكان منهم في جيشه أيضا المشاة وقد

[1] لم يشر صاحب الإتحاف إلى قرابته بعلي البلهوان الذي سبقه.

حباهم حمّودة باشا كاعتراف منه بالجميل إذ لعبوا دورا أساسيّا في القضاء على ثورة جند الترك بالعاصمة سنة 1811.

ولعلّ احتقار الأتراك للمماليك أعطاهم حماسا مضاعفا ورغبة في الإنتقام منهم وفي نفس الوقت المرور من الصف الثاني إلى الصف الأوّل في السلّم الإجتماعي للإيّالة فبذلوا كلّ جهودهم لتعويضهم في دواليب الدولة وفي الجيش والإدارة وهذا ما حصل رغم بعض الإستثناءات التي أشرنا إليها.

ما انفكّ إذن شأن المماليك يعلو خلال القرن 19 ولئن سطع نجم كلّ من مصطفى خزندار (رغم تجاوزاته الكبيرة) وخير الدين والجنرال حسين فقد قام عديد المماليك الآخرين بدور لا يستهان به أمثال سليم خوجة وأصله من بلاد القرج عمل مع حمّودة باشا وخاصة مع محمود باي وكان يحذق اللّغتين العربيّة والتركيّة فأرسل في سفارات إلى إسطنبول والجزائر سنة 1819.

رشيد خوجة من بلاد القرج أيضا عمل لفائدة محمود باي واهتمّ بالمراسلات باللّغة التركيّة ومكث في إختصاصه إلى وفاته سنة 1823.

كان لشاكير مملوك معرفة بعلم الحساب وعمل أيضا عند محمود باي وتوفّي سنة 1825. وقد سار محمود باي على خطى ابن عمّه متّعضا بما حصل له فعوّل كثيرا على المماليك مثل محمّد أمين باش خوجة وقد ترقّى صلب الجند ثمّ بعثه الباي سفيرا للدولة العليّة فعاد بفرمان الولاية فزادت مكانته عنده إلى أن توفّي سنة 1834.

لكن يبقى شاكير صاحب الطابع أبرز مماليك النصف الأوّل من القرن 19 إذ كان صعوده سريعا كالسهم ونهايّته مأساويّة وهو مملوك من الجراكسة إشتراه حسين باي فقرّبه وولاّه خدمة الطابع فكان يختم أوامره ومراسلاته فصار من رجال دولته إلى أن صاهره على ابنته وجعله في مقام وزيره الأكبر.

أصبح شاكير صاحب الطابع يدير شؤون الإيالة وقال عنه صاحب الإتحاف وقد كان شاهد عيان: "وباشر الأمور بنفسه وتولّى أمر الساحل والأعراض وغالب ما في الجهة القبليّة من العروش كما أصبح يخرج بالمحلّة كأنّه ولي العهد". (الجزء الثامن ص 28).

جمع شاكير صاحب الطابع ثروة هامة حتّى أنّه أصبح يقرض الرعيّة من ماله وقد اشتكى منه التّجار الأوروبيّون معتبرين أنّه يتّجر بمال الدولة وينسب ذلك لنفسه لأنّ الفلاّحين يرجعون ما قدّمه لهم من أموال عينا في شكل إنتاج يبيعه هو بدلا من هؤلاء التّجار.

لكنّ نجاح شاكير صاحب الطابع جلب له الحسّاد من بينهم محمّد خزندار الذي أصبح من أعيان الوزراء رغم أنّه كان في بدايته من مقرّبي صاحب الطابع الذي لم يكن مرتاحا له إذ "وقع في قلب الوزير منه شيء" فخشي أنّ نجابته تقدّمه إلى الخطط على حسابه.

تنكّر إذن شاكير صاحب الطابع لمحمّد خزندار وعمل على النيل منه وقد حذّره الشيخ ابن ضياف والد صاحب الإتحاف قائلا له "إن أفسدت على نفسك هذا المملوك لا تجد غيره".

واصل شاكير صاحب الطابع معاداة محمّد خزندار إلى أن أصيب برصاصة خلال خروجه مع المحلّة التي كان يقودها شاكير صاحب الطابع الذي يبدو أنّه كان وراء تلك الإصابة.

لكنّ أعداء شاكير صاحب الطابع ما انفكّ عددهم يزداد خاصة أنّ الرجل كان طموحا جدا "آية في جمع المال" كما كان سريع الغضب وعبوس اللقاء لا يبالي حتّى مع الباي وأبنائه فكثرت خصومه من أعيان الدولة ومنهم على سبيل المثال محمّد شولاق وكان قايدا على عرش الطرابلسيّة ورستم قايد الجريد وكان مملوكا للباي وقد ألّب أعداؤه عليه أولاد مصطفى باي فاتّهم بخيانة سيّده وقتل مخنوقا في سبتمبر 1837.

لكنّ الثالوث المتكوّن من مصطفى خزندار وخير الدين باشا والجنرال حسين مثّل أهمّ وأبرز المماليك الذين عوّل عليهم البايات خلال القرن 19 فلعب ثلاثتهم دورا مصيريّا في تاريخ الإيالة سلبا أو بصفة إيجابيّة.

بقيت عامة التونسيّين خلال القرن 19 لا تفرّق بين الأتراك العثمانيّين والمماليك (ونسبيّا الكراغلة) إذ كانوا يشتركون في لبس الشاشيّة المجيدي وفي طول القامة مع الشوارب العريضة التي تميّزهم.

لم يكن التونسيّون من الخاصة أو العامة يرتاحون لهم ولو بنسبة أقلّ مقارنة بالقرنين 17و18.

أصبح خلال القرن 19 كلّ الأندلسيّين أندلسيّون إذ اندمج المورسكيّون مع من سبقوهم من أبناء الأندلس ومع بقية أعيان الإيالة والكراغلة فكوّنوا فئة من التّجار والحرفيّين سيطروا على جلّ المهن "النبيلة" كصنع العطور والشاشيّة (رغم تقهقرها) وبيع الأقمشة والتوابل المستوردة فشكّلوا (مع بعض أعيان التونسيّين والكراغلة) "نواة بورجوازيّة حضريّة"[1].

نجد بعد هذه العناصر القبائل بالأرياف وقد تكسّرت شوكتها بعدما لحق جلّها من إنتقام إثر فشل ثورة 1864 وكان مصير المدن والقرى الساحليّة والقيروان مماثلا إذ سلّط "البيليك" العقوبات الجماعيّة والغرامات على سكّانها فتدهوّرت أحوالها وبدأت بعض عناصر من داخل الإيالة تتوّجه خاصة نحو العاصمة وتختلط بسكّانها. لكن على عكس بعض من تسلّقوا السلّم الإجتماعي على غرار عائلة ابن أبي الضياف مثّل "القاطنون الجدد" بالعاصمة فئة مهمّشة بدأت بناتها تعمل في منازل الأعيان وأولادها يقومون ببعض الأشغال مثل "القرباجيّة" (بائعو الماء) و "الطرّاحة" يحملون الخبز من المنازل إلى الأفران بالإضافة إلى "الفطايريّة"

---

[1] لم تمكّنها عديد الأسباب من التحوّل إلى طبقة بورجوازيّة بالمعنى الغربي خاصة مع تسلّط البيليك.

وعاملو المخابز و "طيّابو" (المدلكون) الحمّامات العموميّة كما كان منهم اللصوص وقطاع الطرق ممّا زاد في أهميّة دور شرطة الضبطيّة.

كان من ضمن المسلمين العبيد السود وكانوا يعملون في واحات الجنوب وخدما في منازل الأعيان بالعاصمة ورغم إلغاء الرّق سنة 1846 في عهد أحمد باي واصلت القبائل جلب العبيد إلى أواخر القرن التاسع عشر من "بلاد السودان".

أمّا الأحرار من السود أو الزنوج فمنهم بعض العمّال وبعض المزارعين الصغار وواصل جلّهم بالعاصمة يعملون خدما.

كما كان بالبلاد جزائريّون فمع عسكر زواوة قدمت بعد إحتلال الجزائر في 1830 فئة من المثقّفين كما قدمت عناصر جزائريّة أخرى بعد ثورة المقراني سنة 1870.

وجد أيضا بالإيالة بعض الآلاف من الطرابلسيّة إمتهنوا الفلاحة بالوطن القبلي وحوض مجردة ومنهم الخمّاسة وبعض الفلاّحين الصغار مع المكاسرين مقتلعي السدر وتنعيم التربة.

2. المسيحيّون

ساهم مؤتمر "أكس لاشابال" (Aix La Chapelle) في القضاء على القرصنة بصفة شبه نهائيّة ممّا شجع الأوروبيّين على السفر والإستقرار بالإيالة التونسيّة فارتفع عددهم خلال القرن 19.

تكوّنت الجالية الإيطاليّة من 3 أقسام: نجد النواة القديمة من الذين كانوا متواجدين بطبرقة وأسرّهم علي باشا سنة 1741. وبعد تحرّرهم خيّروا على غرار من أسّرهم القراصنة سنة 1798 بعد الهجوم على جزيرة "سان بيار" (Saint Pierre) الإستقرار بالإيالة التونسيّة.

القسم الثاني كوّنه الوطنيّون الإيطاليّون الذين ناضلوا من أجل الوحدة الإيطاليّة مثل "فدرياني" (Federiani) رفيق الزعيم الإيطالي "غاربلدي" (Garibaldi).

أمّا القسم الثالث وهو الأهم من حيث العدد فقد تركّب من فلاّحين حرفيّين وعمّال قدموا للإيّالة بحثا عن عمل نظرا لحالة البؤس التي كانوا يعيشونها بجنوب إيطاليا بصقليّة وسردينيا وبنتلريا.

وقد كانت العلاقات التجاريّة متطوّرة بين جنوب إيطاليا والإيالة التونسيّة حتّى أنّ عصابة (المافيا) (la mafia) كانت تروّج مسروقاتها من البقر والخيول بالإيالة التونسيّة.

ماانفكّ أصيلو "الكلابر" و"صقليّة" و"السارد" يتوّجهون للإيّالة لتحسين ظروفهم الماديّة فيزداد عدد الإيطاليّين من سنة إلى أخرى وبعد أن كان عددهم بضع مئات أصبحوا سنة 1860 بضعة آلاف وقُبيل اِنتصاب الحماية كان الإيطاليّون أكبر جاليّة أوروبيّة بالإيالة.

سكن الإيطاليّون بربض باب الجزيرة بصفة خاصة والمالطيّون بربض باب سويقة بالخصوص.

تكوّنت جالية مالطيّة منذ بداية القرن 19 فمن مئات سنة 1830 إلى بضعة آلاف سنة 1860 ولعلّ القرب بين اللّغة المالطيّة واللّهجة التونسيّة سهّل قدومهم واستقرارهم.

لكن يبقى الفرنسيّون أقدم جالية أوروبيّة بالإيالة وقد كانت تتركّب من تجّار يعود إستقرارهم لعدّة أجيال ثمّ إلتحق بهم بعض الخبراء العسكريّين لتدريب الجنود التونسيّين وتبعهم بعض ممثّلي المهن الحرّة كالمحامين والأطباء لكنّ عدد الفرنسيّين لم يكن هاما فلم يتعدّ بضع مئات قبيل انتصاب الحماية الفرنسيّة.

كما تواجدت جالية يونانيّة بالإيالة منذ القرن 17 وعرفت تطوّرا في عددها خلال القرن 19 مع قدوم عناصر يونانيّة من آسيا الصغرى وجزر بحر "إيجه" (Egée) وقد كان عددهم بضع مئات لكن كانوا يعيشون في تماسك والتحام بفضل وحدة اللّغة والديانة الأرتودكسيّة.

حلّت بالإيالة التونسيّة جنسيّات أخرى مثل الإنجليز والإسبان والنمساويّين...

ارتفع عدد الأوربيّين من 3000 نسمة سنة 1830 إلى 10.000 سنة 1860 ثمّ 15.000 سنة 1880 منهم حوالي 7000 إيطالي و700 فرنسي قبل خضوع الإيالة للحماية الفرنسيّة. أمّا إجتماعيّا فقد كان المنتمون إلى بورجوازيّة الأعمال يتصدّرون المرتبة الأولى مثل التّجار أصيلّي مرسيليا وجنوة وقد اشتركوا مع يهود " ليفورن" في السيطرة على التجارة الخارجيّة للإيالة. كما كانوا يمثّلون الشركات الفرنسيّة والإيطاليّة والإنجليزيّة بالإيالة وكانوا "مصرفييّ" الدولة الحسينيّة.

نجد في المرتبة الثانية أصحاب المهن الحرّة من محامين وأطبّاء وصيادلة فرنسيّين وإيطاليّين يتبعهم التّجار والحرفيّون الإيطاليّون والمالطيّون واليونانيّون والإسبان تعاطوا مهنهم بالحي الإفرنجي مثل بائعي الخمر والحلاّقين والقصّابين وعمّال المخابز والنجّارين والبنّائين... لكن توجد فئة فقيرة من الأوروبيّين من "معّازة" (يبيعون لبن الماعز) وربّان زوارق خاصة بميناء حلق الوادي وصيّادين وسائقي عربات (كرارسية) ولتردّي أوضاعهم الإقتصاديّة والإجتماعيّة كانت نسبة وفيّات الرضع مرتفعة في صفوف هذه الفئة الأوروبيّة الرثّة.

كان الأوروبيّون بحكم التنازلات يتبعون عدليّا قناصل بلدانهم وقد سكنوا الجهة المنخفضة من مدينة تونس في أنهج وأزقّة بالحي الإفرنجي الذي ما انفكّ يتوّسع خلال القرن 19 بعد قدوم موجات متعدّدة من بلدان

جنوب أوروبا بالخصوص. وبحكم منعهم من إقتناء أملاك عقاريّة إكتروا منازل من الأهالي وقد أدخلوا عليها تحويرات تماشيّا مع طريقة عيشهم التي تعوّدوا عليها في بلدانهم.

لكن تسنّى لهم بعد عهد الأمان لسنة 1857 الذي سمح للأجانب بامتلاك عقارات بالإيالة إشتراء منازل خاصة بهم أو بناء أخرى خارج باب البحر كما بنى الفرنسيّون قنصليّة جديدة.

كما كانت للأوروبيّين مدارسهم ومستشفيّاتهم ومسارحهم وبيوت صلاتهم ومقابرهم.

وقد كانت البلدان الممثّلة بالإيالة هي فرنسا وإنجلترا وهولاندا وإسبانيا والنمسا والمجر وروسيا وإيطاليا وألمانيا وبلجيكا والدنمارك واليونان والولايات المتحدة الأمريكيّة.

فتحت المدرسة الأوروبيّة الأولى سنة 1831 من قبل "بنبو سوليما" (Pompeo Sulema).

وحوالي سنة 1845 أنشأ القسّ الفرنسي "بوركاد" (Borgade) مدرسة جديدة للذكور تحت اسم مدرسة سان لوي (Ecole Saint Louis). مكّنت المدرستان من تأمين دروس لأبناء ميسوري الحال بعد ذلك اندمّجت المدرستان ممّا أفرز مدرسة واحدة بإشراف القسّ "بوركاد" إستقرّت "بنهج المبشّر" (Rue Du Missionnaire) وقد تحصّلت على إعانة ماليّة من ملك فرنسا "لويس فيليب" (Louis Philippe).

أسّست الأخوات التابعات لجماعة القدّيس يوحنا والتي إستقرّت بالعاصمة بنهج سيدي صابر مدرستان للبنات سنة 1841 واحدة تؤمّن تعليما بمقابل والثانيّة مجانيّة.

أسّس سنة 1888 الإخوة التابعين للعقيدة المسيحيّة والمستقرّين بالدير القديم للكبتشيّين بنهج القصبة مدرستان الأولى تعليمها بمقابل والثانية مجانيّة لضعفاء الحال من المسيحيّين.

بعث الإيطاليّون المقيمون بالإيالة التونسيّة سنة 1864 مدرسة في أرض منحها إيّاهم محمّد الصادق باي بنهج "البوسطة الإيطاليّة" قبالة قنصليّة إيطاليا كما أسّس الإيطاليّون مدرسة للبنات بنهج سيدي المرجاني.

ومع المدارس اهتمّ الأوروبيّون بفضاءات العرض فبعثت جمعيّة خيريّة قاعة عروض موسيقيّة بنهج الجزيرة.

وفي ميدان آخر بعث القسّ "بوركاد" بالتعاون مع أخوات القدّيس يوحنا مستشفى "القدّيس لويس" (Saint Louis). بنهج "المونيكات" (نسبة للقديسة "مونيك" Monique) المولودة بشمال إفريقيا وهي أم القدّيس "أوغستان" (Saint Augustin). إنتقلت المدرسة بعد 1882 إلى القشلة التي بناها حمّودة باشا بنهج سيدي علي عزوز.

أمّا بالنسبة لإقامة شعائرهم الدينيّة كان الكاثولكيّون إلى السنوات الأولى من القرن 19 يقيمونها بمصلّى القديس أنطوان (Saint Antoine) قرب المقبرة التي تحمل نفس الإسم بالإضافة إلى المصلّى الموجود بالقنصليّات وبالمستشفى الإسباني ويديره رهبان الكبتشي بنهج القصبة. وقع بناء كنيسة سنة 1875 للأوروبيّين البروتستان رغم قلّة عددهم.

كما وقع ترميم الكنيسة الأرتودكسيّة الكائنة بنهج البلار سنة 1855.

وقع توسيع المقبرة الكاثولكيّة سنة 1855 كما يقع الدفن بمقبرة اليونانيّين وبمقبرة الأنجليكان وكلّها موجودة على ضفاف البحيرة.

3. اليهــود

تواصل قدوم يهود "قرانة" من ميناء "ليفورن" خلال القرن 19 وكانوا لا يتحمّلون وضعيّتهم كذميّين. لكن منذ 2 نوفمبر 1841 أصبح يهود "قرانة" على غرار التّجار الأوروبيّين من الرعايا التي تشملهم حماية الدول الأوروبيّة بقطع النظر على مدّة إقامتهم بالإيالة التونسيّة.

كما قدم عدد آخر من يهود "ليفورن" سنة 1860.

لكن بقي يهود "ليفورن" الذين قدموا خلال القرنين 17و18 رعايا الباي على غرار بقيّة اليهود وقد كان عدد اليهود "التوانسة" 20.000 نسمة.

لعب اليهود دورا هاما في تجارة الإيالة فصدّروا الحبوب وزيت الزيتون والجلود وورّدوا الأقمشة والمعادن ومواد التلوين والسكر. كما إختصّوا في تجارة الجملة والتفصيل وتعرض سلعهم بالسوق التي بعثها يهود "ليفورن" وهي «سوق القرانة" وكذلك بسوق الباي.

كان هؤلاء اليهود أيضا وسطاء في كلّ العمليّات التجاريّة والماليّة بالنسبة للمؤسّسات الأوروبيّة حتّى أنّهم أجبروها على تعطيل العمل والإغلاق يوم السبت.

كما كان لهم دور في الميدان الحرفي خاصة كصايغيّة إذ سيطروا على سوق الصاغة ومنهم الخيّاطون والإسكافيّون والسمكريّون...

مثّل قسم منهم طبقة ثريّة كوّنها كبار التّجار والعاملون في القطاع البنكي ومنهم "لزامة" الباي على غرار القايد نسيم شمامة.

توجد طبقة متوّسطة متكوّنة من صغار التّجار والحرفيّين والباعة المتجوّلين والسماسرة والكتبة.

كما توجد من بين اليهود عناصر فقيرة تعيش من "الحلّوق" إعانة الفئة الغنيّة.

إلاّ أنّ وضعيّة اليهود "التوانسة" كانت أسوء إذ كانوا خلال السنوات الأولى من القرن 19 خاضعين لقانون خاص بهم فليست لهم حريّة الخيار في ما يلبسون من ذلك أنّه منع عليهم سنة 1823 لبس قبّعة في شكل دائرة على غرار اليهود الأجانب. كما يدفعون آداء يجمعه قايدهم مع جبرهم على مساهمة ماليّة أو أعمال يؤدّونها "للبيليك". كما لم يكن بإمكانهم امتلاك عقارات فلم يملكوا لا أراضي ولا منازل ممّا جعلهم "متلاصقين" في سكنهم بالحارة.

لكنّ أوضاعهم بدأت تتحسّن مع عهد الأمان فمنذ 14 سبتمبر 1858 أصبح بإمكانهم إمتلاك العقارات ولبس الشاشيّة الحمراء لكن بقوا مختلفين عن السكّان الحضر بلبسهم العمامة السوداء أو الزرقاء. كما وقع إعفاؤهم من دفع الجزية إذ أصبح كلّ سكّان الإيالة يدفعون نفس الضرائب دون تفرقة دينيّة. أصبحت الإهانات التي كانوا عرضة لها نادرة وعاقبت المحاكم التونسيّة كلّ من يقترف جرما أو جناية ضدّهم. إلاّ أنّهم كانوا دائما يرغبون في الدخول تحت رعاية القنصليّات الأوروبيّة التي كانت تشجّعهم على ذلك حتّى تستعين بهم لتقويّة نفوذها بالإيالة.

بقي اليهود خلال القرن 19 مقسّمين إلى يهود " توانسة" وهم من رعايا الباي ويهود "قرانة" ومنهم رعايا الباي وكذلك يهود إيطاليّون وكانت لكلّ جاليّة قوانينها.

كان يهود "قرانة" يلبسون الزي الأوروبي ويتكلّمون اللّغة الإيطاليّة مع تفتّحهم على الثقافة الغربيّة.

أمّا اليهود "التوانسة" وكانوا الأغلبيّة فلغتهم خليط من العبريّة والعربيّة أبجديّتها عبريّة ولباسهم تونسي وتتميّز طقوسهم بالمعتقدات المحليّة مع المحافظة على الثقافة اليهوديّة القديمة. لكنّ اليهود "التوانسة" أصبحوا

على غرار يهود "قرانة" حريصين على إرسال أبنائهم إلى المدارس ليأخذوا حظّهم من التعليم خاصة مع تأسيس مدارس عصريّة بالعاصمة مثل المدرسة التي أقامتها البعثة البروتستينيّة وهي (London Jews' Society). كما إنضمّ أبناء اليهود "التوانسة" ويهود "قرانة" إلى المدارس الكاثوليكيّة. أسّست الجاليّة اليهوديّة بدورها مدرسة خاصة بها سنة 1878.

وهكذا بدأ اليهود "التوانسة" تدريجيّا يكسبون ثقافة أوروبيّة إلاّ أنّهم لازالوا يتجمّعون في الحارة وقد كانت أزقّتها ملتويّة تغمرها مختلف الفضلات وكانت المنازل القديمة مشقّقة تسكنها جماعات يهوديّة رثّة في أغلبها.

كانت للحارة خاصة خلال النصف الأوّل للقرن 19 أبوابا مثل الأسواق تغلق في الليل منذ الساعة العاشرة وتفتح على الساعة الخامسة صباحا. لكن بعد عهد الأمان لم تعد الأبواب تغلق وقد بقيّت الأبواب مدّة طويلة في مكانها.

بدأ اليهود الميسورون يغادرون الحارة للسكن في الحي الإفرنجي في الناحيّة المنخفضة من المدينة أين سبقهم عديد يهود "قرانة" والذين شرعوا في الإنتقال للمدينة الجديدة التي بدأت ملامحها تتوضّح خارج باب البحر.

حصلت خلال النصف الثاني من القرن 19 بعض التغييرات في البنية الأساسيّة شملت بالخصوص العاصمة.

بعد أن كانت المسالك العشوائيّة طاغيّة بدأت تظهر طرقات تمرّ منها العربات بأكثر سهولة بين تونس وباردو وتونس وحلق الوادي وتونس وحمام الأنف. أنشأ خير الدين مصالح إداريّة تهتمّ في العاصمة وفي بقيّة الإيالة بالسهر على صيانة الطرقات والشوارع فتمّ جلب معدّات للغرض من إنجلترا.

كما تدّعم ميدان النقل مع حصول مؤسّسة إنجليزيّة (Tunis Railways Company) على بناء خطّ "ت.ج.م" (T.G.M) بين تونس حلق

الوادي المرسى ومؤسّسة "بون قالمة" على ترخيص لإقامة خط حديدي بين تونس وسوسة وتونس وبنزرت.

لكنّ التركيز كان على تحسين التجهيزات الأساسيّة للعاصمة بعد تذمّر القناصل الأوروبيّين فخط (ت.ج.م) بلغ طوله 16 كلم من تونس إلى حلق الوادي أضيفت له 5 كلم في اتجاه المرسى ثمّ 7 كلم من تونس إلى المرسى ومع 5 كلم من تونس إلى باردو يكون طول هذا الخطّ الحديدي 33 كلم سنة 1880 وهي السنة التي وقع فيها إتمام خطّ تونس حمام الأنف وطوله 16 كلم.

وقبيل إنتصاب الحماية كانت الصناعات الحرفيّة بالإيالة تعيش وضعيّة صعبة بعد تزايد المزاحمة الأجنبيّة.

يراقب هذه الحرف أمناؤها فيحرصون على منع الغشّ مع حلّ الخلافات بين "المعلّم" (صاحب الدكّان) و"القلفة" (مساعده الأوّل) وكذلك بينه وبين "صنّاعه" (عمّاله).

وبصفة عامة يمكن "للقلفة" التحوّل إلى "معلّم" لكنّ صعوبة الظروف الإقتصاديّة والإجتماعيّة لم تخوّل للعديد من هؤلاء الإستقلال وفتح دكاكينهم وستزداد صعوبات هذه الحرف بعد إنتصاب الحماية.

IV.الحماية الفرنسيّة وتطوّر سكّان الإيالة التونسيّة

تمكّنت فرنسا من حكم البلاد التونسيّة بصفة "غير مباشرة" عن طريق السلط المحليّة التي حافظت عليها مع الحرص على مراقبتها عن كثب. بقيّت دولة البايات لكنّ الدواليب أصبحت تدار من قبل إدارة فرنسيّة على رأسها المقيم العام والكاتب العام للحكومة والمراقبون الفرنسيّون في حين أشرف المراقبون المدنيّون على القيّاد الذين لعبوا دور الوساطة بين الأهالي وسلط الحماية خاصة أنّ فرنسا بعد تجربتها في الجزائر وما أفرزته من خسائر باهضة في المال والرجال حرصت على تجنّب الحكم المباشر.

كانت طريقة الحكم التي اتّبعتها فرنسا في جانب منها مستوحاة من النمط الإنجليزي في بعض المستعمرات فكانت ناجعة مكّنتها من التفرّغ لاستغلال البلاد دون عناء مع تركيز المعمّرين فمنذ 1885 تمّ وضع قانون عقاري مكّنها من تصفيّة وضعيّة الأراضي التي أصبحت ملكا خاصا للفرنسيّين.

لكنّ فرنسا التي جلبت بسهولة رؤوس الأموال بفضل مؤسّسات بنكيّة "جشعة" مثل "الإتّحاد الباريسي" التابع لمؤسسة "روتشيلد" و "بنك باريس هولاندا" وجدت صعوبة في جلب أعداد كبيرة من المعمّرين لأنّ نسبة النمو الطبيعي الفرنسي بقيّت ضعيفة ولأنّ أوضاع الفرنسيّين الإقتصاديّة والإجتماعيّة لم تكن سيّئة مقارنة بعديد الأوروبيّين الآخرين على غرار الإيطاليّين أو الإسبان.

أجبرت هذه الوضعيّة فرنسا على تجنيس الإيطاليّين والمالطيّين واليهود مع تقديم تشجيعات مادية متزايدة لمواطنيها فوضع المعمّرون الفرنسيّون أيديهم على 560.000 هكتارا وبقيّة الأوروبيّين من إيطاليّين ومالطيّين وغيرهم على 130.000 هكتارا سنة 1914.

1. السكّان المسلمون

تمّ إحصاء السكّان التونسيّين بصفة شبه منتظمة في سنوات 1911 و1921 و1931 و1936 و1946. لكنّ هذه الإحصائيّات تبقى تقديريّة لأنّ أغلبيّة السكّان المسلمين كانوا أميّين بالإضافة إلى صعوبة إحصاء سكّان المناطق الداخليّة خاصة الرّحل وشبه الرّحل في السباسب والجنوب.

ثبت أنّ عدد السكّان المسلمين ارتفع بصفة مطّردة منذ 1920 خاصة مع زوال المجاعات والأوبئة مثل التيفوس (typhus) (وكان أخطرها) والكوليرا والجدري وحمّى المستنقعات مع تحسّن نسبي للحالة الصحيّة

للسكّان (حملات التلقيح بالمدن وخاصة بالمدارس وبداية إنتشار الأدوية والإرتفاع النسبي لعدد الأطباء مقارنة مع الفترة التي سبقت الحماية).

كما أنّ فرنسا تخشى عدوى الأوبئة والأمراض فسلامة مواطنيها والأوروبيّين عامة ساعدت على تحسّن نسبي للأوضاع الصحية للتونسيّين فانخفضت نسبة الوفيّات بصفة تدريجيّة.

أفرز هذا الوضع للسكّان التونسيّين إرتفاعا هاما للأصناف البالغة من العمر أقل من 20 سنة فبعد الحرب الكبرى أصبح هرم الأعمار يمتاز بقاعدة نسبيّا عريضة وقمّة نحيفة مع وسط ضمّ أصنافا من الكهول بدت أقل أهميّة نسبيّا من الأصناف التي هي دون العشرين سنة.

بلغ عدد السكّان (من غير الأوروبيّين) 1.900.000 نسمة سنة 1926 ثمّ 2.300.00 نسمة سنة 1936 وارتفع إلى 2.900.000 نسمة سنة 1946.

كان عدد سكّان العاصمة والمناطق الساحليّة خلال هذه السنوات 823.000 نسمة ثمّ إرتفع العدد إلى 1.000.000 نسمة ثمّ وصل العدد إلى حوالي 1.130.000 نسمة.

بدأت جموع النازحين تتدّفق من المناطق الريفيّة نحو المدن وخاصة العاصمة فتسارعت حركة النزوح بين 1921 و1936 بالخصوص مع الأزمة الإقتصاديّة العالميّة وآثارها السلبيّة على البلاد بين 1932 و1936.

ازدادت مع هذه الأزمة آثار إختلال التوازن الإقتصادي والإجتماعي الناجم عن الإستعمار الزراعي ممّا أثار حركات نزوح لم يسبق لها مثيل. وقد شملت هذه الظاهرة بالخصوص أقل المناطق حظوة سواء من حيث المناخ (السباسب والجنوب) أو من حيث الهياكل الزراعيّة والعقاريّة والكثافة السكّانية (الساحل) أو نسبيّا من حيث النسبة المرتفعة للإستيطان الأوروبي (مناطق إنتاج القمح والخمور بالشمال).

أفرزت حركة النزوح تدفّق عدد كبير من السكّان الريفيّين نحو مدينة تونس وضواحيها خلال 10 سنوات بين 1936 و1946 فتضاعف عدد سكّان جهة تونس مرّتين وكذلك بالنسبة لبنزرت والوطن القبلي إذ إستقرّ بهما نازحون قادمون من السباسب والساحل ومن الجنوب فازداد عدد السكّان بنسبة 50%.

سجّلت مناطق الجنوب والوسط بما فيها الساحل أقلّ نسبة من تزايد السكّان ففي منطقة الساحل بلغت نسبة تزايد السكّان 10% في كلّ 10 سنوات وفي الجنوب 3% وهي أدنى نسبة بالبلاد التي بلغ عدد سكّانها سنة 1954-1955 حوالي 3.500.000 نسمة.

عرف المجتمع التونسي تحوّلات كانت بطيئة إلى حدود سنة 1914 ثمّ تسارع نسقها بعد الحرب الكبرى وما نتج عنها من إفرازات متعدّدة داخليّة وخارجيّة.

لقد تميّز الوضع الاجتماعي بالبلاد التونسيّة بعد إنتصاب الحماية الفرنسيّة بتدهور أوضاع الأتراك العثمانيّين من أتراك ومماليك وكراغلة إذ فقد كبار موّظفيهم وضبّاطهم "الشرفيّين" وأعيان القصر والبلاط الحسيني المكانة والحظوة والجاه وكلّ الإمتيّازات التي وفّرتها لهم علاقاتهم بالعائلة الحسينيّة.

ولئن امتلك أحفاد الأتراك العثمانيّين أراضي فلم يستغلّوها بصفة مباشرة بل تركوها لأصحابها الأصليّين مقابل أتاوات تحصلوا عليها. لكن بعد إنتصاب الحماية إفتكّ المعمّرون جلّ هذه الأراضي.

تقلّصت مداخيل فئة الأتراك العثمانيّين في وقت إرتفعت فيه المصاريف بحكم الإقبال على البضائع المورّدة والمغرية المعروضة في الأسواق.

أجبرت هذه "الأرستقراطيّة" على بيع بعض الأراضي التي مازالت بحوزتها لتتمكّن من تسديد نفقاتها اليوميّة.

لم يتمكّن إلاّ القليل من سلالة الأتراك العثمانيّين من التأقلم مع الوضع الجديد المفروض عليهم بتعاطي النشاط الفلاحي مثل الطيّب رضوان وهو من مواليد سنة 1869 بالعاصمة من عائلة من أصل تركي عثماني إستقرّت بسوسة وقد احترف الفلاحة علي قواعد عصريّة معتمدا على الوسائل العصريّة وقد نجح في مهنته حتّى أنّ جريدة "الدبيش تونزيان" (La Dépêhe Tunisienne) خصّصت له عددا مصورا عرّفت فيه بما حقّقه من تقدّم فلاحي خاصة أنّه تمكّن من تحدّي المعمّرين الفرنسيّين لمّا إشترى من رئيس جمعية المعمّرين بماطر الأرض المسماة "بهاية" ممّا أغضب الأوساط الإستعماريّة وجعلها ترى في الصفقة إنعكاسات خطيرة على الإستعمار الفلاحي.

ولمّا قابل الطيّب رضوان في فيفري 1937 المقيم العام "أرمون قيون" (Armand Guillon) مع وفد دستوري (إذ كان عضوا في الدستور القديم) أبهره ورأى فيه شخصيّة من شخصيّات "ألف ليلة وليلة" بلباسه الأنيق التونسي العريق مع معرفة جيّدة باللّغة الفرنسيّة. لكنّ هذا النجاح يبقى نادرا بين فئة الأتراك العثمانيّين.

تمكّنت نسبة من أبناء البلد الأصليّين رغم الإستعمار واستغلاله من تكوين فئة من الملاّكين العقاريّين وهم الفلاحون الكبار وقد وصل بعضهم إلى مرتبة "البورجوازيّة" التي أصبح لها وزن في إقتصاد البلاد.

بنى هؤلاء ثروتهم على إستغلال أراضيهم الشاسعة في زراعة الحبوب في الشمال وغراسة الزياتين في جهتي الساحل وخاصة صفاقس ونسبيًا في الأعراض حول جرجيس مع بعض كبارالملاّكين بواحات الجريد.

أقام هؤلاء الأثرياء خاصة بالمدن وخصوصا بالعاصمة بحكم تعاملهم مع البنوك ومحلاّت بيع الآلات العصريّة الفلاحيّة وإصلاحها أو بحكم تحمّلهم بعض المسؤوليّات مثلا في صلب المجلس الكبير منذ 1922.

ظهرت عائلات من الملاّكين الزراعيّين بالشمال في بنزرت كعائلة علي بوشوشة صاحب "جريدة الحاضرة" والطاهر بن عمّار بمنطقة السبالة على طريق بنزرت (أصبحت تعرف بسبالة بن عمّار) وعائلات ابن هندة وابن عطية بالشمال الغربي والمبروك بالساحل وسيالة بصفاقس...

استفاد كبار المزارعين من قانون التسجيل العقاري لسنة 1895 بهدف توثيق الملكيّة العقاريّة وإضفاء صبغة الشرعيّة القانونيّة على الأراضي التي إفتكّها المعمّرون وقد طبّق التشريع الفرنسي على الأراضي المسجّلة والتي كانت بيد التونسيّين. وقد قام هؤلاء المزارعين التونسيّين على غرار المعمّرين باستعمال المحراث الحديدي ممّا مكّنهم حسب الأمر الصادر في 31 ماي 1891 من الإعفاء من دفع 9/10 من ضريبة العشر الموظّفة على الحبوب.

لكنّ هذه "البورجوازيّة" الناشئة أو الفتيّة تضرّرت من جرّاء أزمة الثلاثينات الإقتصاديّة إذ عجز عديد كبار المزارعين المدينين عن تسديد ديونهم المقترضة من البنوك أو من المرابين اليهود.

ولعلّ تجاهل سلط الحماية مصالحها والتركيز على إعانة المعمّرين الفرنسيّين جعلها تغيّر مواقفها تجاه نظام الحماية فصوّتت بالمجلس الكبير في 12 أفريل 1933 ضدّ تقرير "طاردي" (Tardy) الذي حمّل التونسيّين مسؤوليّة أوضاع البلاد المترديّة وكرد فعل أسّست فئة كبار المزارعين في أفريل 1933 "النقابة الصناعيّة للفلاّحين التونسيّين" ومن أهدافها حلّ مشكل ديون الفلاّحين.

لكن بعد تجاوز هذه الأزمة وإلى سنة 1957 ماانفكّت هذه "البورجوازيّة الزراعيّة" التونسيّة تنمّي وزنها الإقتصادي بالبلاد خاصة أنّها ساهمت في النضال الوطني من خلال تأسيسها في ماي 1950 "الاتحاد العام للفلاحة التونسيّة" وكان رئيسه الحبيب المولهي وأمين عامه إبراهيم عبد الله. وقد ساند الإتحاد الحزب الدستوري الجديد وزعيمه ضدّ الاستعمار الفرنسي.

أمّا "البورجوازيّة" التونسيّة في ميدان المال والأعمال فكان عدد أفرادها ضعيفا وتأثيرها محدودا فلم تشارك إلاّ بصفة محتشمة في الصناعات الغذائيّة والنسيجيّة والأشغال العامة مغتنمة إرتخاء السيطرة الإقتصاديّة الفرنسيّة على البلاد التونسيّة كما هو الشأن خلال الحرب العالميّة الأولى والحرب العالميّة الثانيّة. وللدفاع عن مصالحهم أسّس عناصر هذه الفئة "الإتحاد التونسي للصناعة والتجارة" سنة 1948 برئاسة الفرجاني بالحاج عمّار وقد ساند الحركة الوطنيّة ففي خروج المستعمرين فرصة للرأسماليّين التونسيّين لتعويضهم. ومن بين ممثّلي هذه الفئة الحبيب الملولي وقد أسّس أوّل مصنع للعجين الغذائي سنة 1943 على "النمط الإيطالي" والمقاول علي مهني الذي إختصّ خلال الحرب العالميّة الثانيّة في بيع مواد البناء للقوى المتحاربة ثمّ بعث معامل متعدّدة منها معملا للجلود... لكن يبقى محمّد شنيق أبرز الصناعيّيين التونسيّين فبعد مزاولة تعليمه بالصادقيّة والحصول على شهادة في المحاسبات التجاريّة بالخلدونيّة عيّن مديرا لشركة الإتحاد التجاري سنة 1906 ثمّ شغل خطّة رئيس للحجرة التجاريّة الأهليّة للشمال بين 1920 و1948 ثمّ رئيسا "لبنك التعاضد المالي" الذي بعثته سلط الحماية سنة 1922 للحدّ من تدهور أوضاع صغار الحرفيّين والتّجار التونسيّين وبقي في منصبه إلى سنة 1933. وبعد انسجامه في "سياسة التعاون" مع سلط الحماية تفطّن إلى أنّ الإستعمار لن يهتمّ إلاّ بمصالح الفرنسيّين فدخل في خلاف مع السلطات الفرنسيّة ووجد مساندة من الحزب الدستوري الجديد وخاصة زعيمه الحبيب بورقيبة ممّا خوّله ترأّس وزارتين وطنيّتين ساندهما الدستور الجديد في عهد المنصف باي والأمين باي.

وباستثناء علي مهني ينحدر جلّ الرأسماليّين التونسيّين من أصول اجتماعيّة مرموقة كما بقي عددهم ضئيلا مقارنة باليهود على سبيل المثال.

لكنّ سكّان الأرياف كانوا أكبر المتضرّرين من الاستعمار خاصة الزراعي فاستحواذه على أراضيهم أو أراضي الدولة والأتراك العثمانيّين والأوقاف

أضرّ بهم بصفة مباشرة أو غير مباشرة. لقد كان عدد هام من الفلاّحين لا يملكون إلاّ جزءا قليلا من الأراضي التي يخدمونها وقد تضرّروا مع إستحواذ المعمّرين على مئات الآلاف من الأراضي ففي سنة 1921 كانت أراضي المعمّرين الفرنسيّين 554.000 هكتارا والإيطاليّين 60.000 هكتارا والمالطيّين 14.000 هكتارا وقبيل الإستقلال كانت جملة الأراضي التي يتصرّف فيها المعمّرون 850.000 هكتارا.

ازدادت أوضاع الريفيّين سوءا مع إضطرارهم إلى بيع أراضيهم لصعوبة ظروف العيش بالإضافة إلى فقدان قسم آخر منهم أراضيه بسبب الخلافات الحادّة على الحدود بين الأراضي القبليّة ممّا أعطى فرصة للمعمّرين لافتكاكها.

كما كانت أوضاع "الخمّاسة" سيّئة وازدادت سوءا مع أمر 20 مارس 1920 الذي أكّد أنّ إخلال الخمّاس بواجباته يمثّل جناية فتمّ تشديد العقاب على الخمّاس المذنب في حقّ المعمّر أو الفلاّح التونسي الكبير فأصبحت المحاكم تصدر أحكاما بين 15 يوما و6 أشهر سجنا على الخمّاس الذي يرفض العمل الملتزم به وعلى الخمّاس الذي لا ينهي الأعمال التي بدأها مع الترفيع في الغرامة الماليّة المفروضة على الخمّاسة التي تصل إلى 1000 فرنكا وهو مبلغ هام جدّا فبقيّت أوضاع الخمّاسة جدّ سيّئة إلى الاستقلال.

قامت سلط الحماية بتجهيز البلاد بالطرقات والسكك الحديديّة والموانيء لاستغلال خيراتها الفلاحيّة والمنجميّة ممّا تطلّب يد عاملة كثيرة.

عمل التونسيّون أيضا في قطاع المناجم خاصة في إستغلال الفسفاط وكانت ظروفهم قاسيّة فبعد الحرب الكبرى كانت أجور العمال التونسيّين تتراوح بين 5 و6 فرنكا في اليوم وبين 23 و34 فرنكا بالنسبة للعامل الأوروبي الذي يتمتّع بمنح عائليّة تتراوح بين 500 و800 فرنكا سنويّا.

أمّا عملة الرصيف بتونس وبنزرت وسوسة وصفاقس فكانوا يعانون من مشاكل عديدة كالعمل بالتناوب خاصة بالعاصمة لكثرة العمّال بمعدّل يومين في الأسبوع بأجر يتراوح بين 12و14 فرنكا بعد الحرب الكبرى.

كان أغلب العمّال الأجراء بين الحربين يعملون في الموانيء والمناجم وحضائر البناء وشركات النقل وورشة إصلاح السفن "بفري فيل" (FERRY VILE) (منزل بورقيبة حاليّا) ومصانع تحويل المنتوجات الفلاحيّة ومصانع الجلود والأحذيّة ومنشآت الصيد البحري الأوروبيّة بتونس... كانت مهارات هؤلاء العمّال محدودة مقارنة بنظرائهم الأوروبيّين المستقرّين بالبلاد التونسيّة ففي سنة 1953 كان يوجد 166 تونسيّا فقط يتمّتعون بكفاءة مهنيّة عاليّة مقابل 1761 فرنسيّا و367 أوروبيّا. كان العمّال التونسيّون يتقاضون أجورا أقل من العمّال الأوروبيّين الذين كانت لهم نفس الكفاءة. كما كان وزن العمّال التونسيّين ضئيلا مع تدنّي مستواهم التعليمي.

كما كان التونسيّون عامة والمحظوظون منهم خاصة يحتقرونهم ويعتبرونهم ذوي أخلاق منحطّة حتّى اِقترنت كلمة (ouvriers) (زوافرية) بالدارجة التونسيّة برعاع القوم ذوي الأعمال الشنيعة واللاأخلاقيّة كشرب الخمر والتفوّه بالألفاظ النابيّة المنافيّة للأخلاق الحميدة ممّا يفسّر عدم الإهتمام بتحرّكاتهم فلم يجدوا عامة مساندة من قبل السكّان كلّما أضربوا وطالبوا بتحسين أوضاعهم الإجتماعيّة.

ظهرت تدريجيّا بعد إنتصاب الحماية فئة من التونسيّين تحمل شهادات عليا بعد الدراسة بالصادقيّة ومعهد "كارنو" (Lycée Carnot) ثمّ واصلت دراستها بالكليّات الفرنسيّة.

أقبل التونسيّون في فرنسا على دراسة الحقوق لما لمهنة المحاماة من تقدير واحترام ومع إكبار التونسيّين للمحامين فإنّ مهنتهم تجعلهم في مأمن من تجاوزات سلط الحماية بالإضافة لما تدرّه على أصحابها من مداخيل محترمة.

ومن أبرز المحامين عبد الجليل الزاوش وهو من مؤسّسي حركة الشباب التونسي وكذلك حسن القلاتي الذي إنضمّ لهذه الحركة وتمّ نفيه ولمّا عاد كان أكثر "مرونة" تجاه الإستعمار من ذلك مساهمته الفعّالة في تأسيس "الحزب الإصلاحي" لإضعاف الحزب الحرّ الدستوري الذي كان أوّل أمين عام له المحامي أحمد الصافي وقد نال شهرة كبيرة في مهنته وعند نظرائه.[1]

ومن أبرز المحامين بين الحربين الأخوين الحبيب ومحمّد بورقيبة والطاهر صفر والبحري قيقة وهم مؤسّسو الدستور الجديد وانضمّ إليهم صالح بن يوسف والمنجي سليم كما كان عدد المحامين هاما في صلب الدستور القديم أمثال صالح فرحات والشاذلي الخلادي ومحمّد بن ميلاد (وقد إنضمّ للّجنة التنفيذيّة خلال مؤتمر نهج غرنوطة)...

برز عديد المحامين التونسيّين أمثال الأساتذة الكعاك وشقرون وفريد بورقيبة والطاهر الأخضر وغيرهم قبل وبعد الإستقلال...

تخرّج أيضا تونسيّون أطبّاء وصيادلة من الجامعات الفرنسيّة فكان أوّل طبيب البشير الدنقزلي تخرّج سنة 1897 وأوّل صيدلي تونسي مسلم في عهد الحماية علي بوحاجب واشتهر بمقالاته اللاّذعة ضدّ الإستعمار الفرنسي في جريدة "صوت التونسي" (La Voix Du Tunisien) كما إنضمّ إلى اللّجنة التنفيذيّة للحزب الدستوري القديم. وصالح عزيز أوّل جرّاح تونسي مسلم وقد استقرّ بتونس لممارسة مهنته وكان من مؤسّسي الهلال الأحمر التونسي.

أمّا الشاذلي زويتن فهو أوّل طبيب أسنان تونسي مسلم.وتوحيدة بالشيخ فكانت أوّل طبيبة تونسيّة مسلمة في عهد الحماية إستقرّت بتونس سنة 1947.

---

[1] أنظر مقالنا: أحمد الصافي: نشاطه السياسي وقيادته للحزب الحرّ الدستوري. روافد مجلّة المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنيّة العدد السادس 2001.

كما تمكّن بعض التونسيّين من بلوغ مناصب إداريّة عليا كوزراء بعد محافظة سلط الحماية على جهاز إداري صوري.

ولئن عرفت الإيالة عديد الوزراء الأوائل فإنّ أغلبهم لم يتحصّلوا على شهادات عليا من الجامعات الفرنسيّة إلاّ أنّ محمّد صالح مزالي أصيل المنستير والذي تقلّد عدّة خطط وزاريّة منها وزيرا أكبر سنة 1954 كان متحصّلا على الدكتوراه في العلوم الإقتصاديّة من جامعة "ليون" الفرنسيّة.

ماانفكّت التحوّلات الإجتماعيّة تتبلور بين الحربين وخاصة بعد الحرب العالميّة الثانيّة فتدّعمت الشبكة المدرسيّة إذ كان عدد المدارس الإبتدائيّة سنة 1954 642 والمعاهد الثانوية 38 وعدد المعلّمين والأساتذة 5674.

تدّعمت أيضا الشبكة الصحيّة إذ بلغ عدد المستشفيّات والمستوصفات 51 وعدد الأطبّاء 566 وعدد الممرّضين والممرّضات 1370.

كما تدعّمت الساحة الفكريّة بتعدّد الصحف والمجّلات فلعبت دورا في توعيّة التونسيّين الذين ما انفكّوا يكسبون عديد المواقع صلب المجتمع رغم تضيّيقات نظام الحماية فنشطت الحياة الجمعياتيّة وتعدّدت النوادي والجمعيّات الثقافيّة والكشفيّة والطلابيّة والرياضيّة (مثل جمعيّة الملعب التونسي التى أسّسها صهر الأمين باي الدكتور حمّادي بن سالم سنة 1948) خاصة بعد الحرب العالميّة الثانيّة فظهر "صوت الطالب الزيتوني" سنة 1949 و"الإتّحاد العام لطلبة تونس" سنة 1953 ممّا مكّن التونسيّين من فرض وإثبات الهويّة التونسيّة خاصة أنّ الباي "سيدي المنصف" وخلفه الأمين باي تميّزا بوطنيّتهما وحرصهما علي الرفع من مستوى التونسيّين فوقفا ضدّ الإستعمار على عكس جلّ أسلافهما.

2. الأوروبيّون

اِزداد عدد الأوروبيّين بعد إنتصاب الحماية الفرنسيّة فبعد أن كان عددهم حوالي 13.000 (أغلبيّتهم من الإيطاليّين) إرتفع عددهم إلى 111.000 سنة 1901: 71.600 إيطاليّا و24.200 فرنسيّا و12.000 مالطيّا والبقيّة أي 3200 من جنسيّات أخرى كاليونانيّين والإسبان والإنجليز.

تعود أهميّة الجاليّة الإيطاليّة للإمتيّازات التي منحتها إيّاها اتفاقيّات 1897 ممّا جلب عددا هاما من القادمين من صقليّة وبنتلاريا ومنطقة الكلابر كما يتميّز الإيطاليّون خاصة أصيلو الجنوب بارتفاع نسبة الولادات (التي تشبه النسبة التونسيّة) فارتفع عدد الإيطاليّين سنة 1911 إلى 88.000 مقابل 46.000 فرنسيّا إذ كان تزايد عدد السكّان الفرنسيّين بطيئا لضعف نسبة النمو الطبيعي عندهم.

لذلك ورغم مختلف الإمتيّازات المقدّمة لهم ورغم قدوم فرنسيّين من الجزائر طمعا في الإستفادة من سياسة الإستعمار الزراعي بقي عدد الفرنسيّين أقلّ بكثير من عدد الإيطاليّين خاصة أنّ الأوضاع الإقتصاديّة والإجتماعيّة للفرنسيّين تبقى أفضل بكثير من وضعيّة الإيطاليّين فكان سكّان الجنوب الإيطالي أكبر الوافدين على البلاد التونسيّة آملين في تحسين أوضاعهم.

عملت السلط الفرنسيّة على الترفيع من عدد السكّان المتحصّلين على الجنسيّة الفرنسيّة والقاطنين بالبلاد التونسيّة وللتخفيف من التفاوت بين عدد الإيطاليّين والفرنسيّين وقع تشجيع سياسة التّجنيس بشتّى الوسائل فتمّ منح إمتيّازات للمتجنّسين منها تمكينهم من الأراضي مع تسهيلات للحصول على القروض والإرتقاء السريع في الوظيفة العموميّة ثمّ تمتّعهم بالثلث الإستعماري بعد الحرب الكبرى (زيادة 33% في مرتبات الفرنسيّين).

كما أقرّ القانون المؤرّخ في 1923 التّجنيس الآلي بالنسبة لأطفال الأجانب من غير الإيطاليّين المولودين بعد الجيل الثالث من إنتصاب الحماية.

وقد تمّ تخفيف الإجراءات المتعلّقة بتجنيس الإيطاليّين والتونسيّين والمسلمين[1] المقيمين بالإيالة ممّا رفّع في عدد الفرنسيّين ففي سنة 1936 ومن مجموع 213.000 أوروبيّا كان عدد الفرنسيّين 108.000 والمالطيّين 7200 والإيطاليّين 34.000 وفاق عدد اليهود المتجنّسين 30.000 من جملة 108.000 فرنسيّا.

لكنّ عدد المهاجرين القادمين للإيّالة ما انفكّ ينخفض منذ 1921 فجلّ الأوروبيّين من مواليد البلاد لذلك أصبح عدد الإيطاليّين المولودين بتونس 56.000 مقابل 37.000 إيطاليّا ولدوا بإيطاليا مع 56.000 فرنسيّا ولدوا بتونس و10.000 فرنسيّا ولدوا بالجزائر و30.000 ولدوا بفرنسا.

كما تسبّبت هزيمة إيطاليا الفاشيّة والعدول عن الإمتيّازات الممنوحة للإيطاليّين بالإيالة في تراجع عدد الإيطاليّين فلقد طبّق عليهم القانون الفرنسي لسنة 1923 ممّا جعل معظمهم يجنحون لتبنّي الجنسيّة الفرنسيّة للمحافظة على إمتيّازاتهم.

أصبح سنة 1946 عدد الإيطاليّين 85.000 مقابل 144.000 فرنسيّا قرابة نصفهم من أصل إيطالي ومالطي ويهودي تونسي.

أقام الأوروبيّون بالمدن بنسبة 83% فمن مجموع 239.550 كان الحضر 199.000.

ضمّت العاصمة 61 % من سكّان البلاد غير التونسيّين أي 146.000 أوروبيّا.

[1] مثل الجزائريّن والمغاربة.

3. اليهـود

واصل اليهود "التوانسة" ويهود "قرانة" لعب دور الجسر الواصل بين تجّار جنوة ومرسيليا والسوق التونسيّة خاصة وقد نمت قوّتهم الإقتصاديّة مع وقوع الإيالة في فخ أو بالأحرى بؤرة الإقتراض الربوي من البنوك الأوروبيّة وقد كدّسوا الرساميل وكسبوا مواقع في التّجارة العالميّة ورغم أنّ الفرنسيّين الذين إستوطنوا الإيالة بعد إنتصاب الحماية كانوا لاسميّين عامة تجاه يهود تونس تمكّن هؤلاء من تدعيم مواقعهم الإقتصاديّة وتعصير أساليب عملهم ممّا خوّلهم تكوين فئة رأسماليّة "محلّية" وقد إغتنم يهود تونس (بحكم إعفائهم من الخدمة العسكريّة) تجنيد عدد كبير من الفرنسيّين أثناء الحرب الكبرى فعوّضوهم في التجارة تصديرا وتوريدا فجمعوا ثروات هامة تسبّبت في ردّة الفعل اللاسميّة ضدهم سنة 1917 من قبل الأوروبيّين و حتّى التونسيّين المسلمين.

تميّز اليهود خاصة يهود "قرانة" منذ القرن 19 بخبرتهم في التجارة الدوليّة وذهنيّتهم "الكوسموبوليتيّة" وتفتّحهم على الخارج واندماجهم السريع في الإقتصاد الرأسمالي وهضمهم بسرعة للثقافة الغربيّة وحرصهم على الحصول على الجنسيّة الفرنسيّة منذ السنوات الأولى للقرن العشرين ففي سنة 1936 بلغ عدد اليهود المتجنّسين 30.000 نسمة.

إتّجه يهود البلاد نحو الصناعة العصريّة بعد الحرب الكبرى فعدد المشتغلين منهم في هذا القطاع إحتلّ المرتبة الثانيّة سنة 1934 بعد عدد المشتغلين بالتجارة.

وبعد إنتهاء الحرب العالميّة الثانيّة كان عدد اليهود المشتغلين بالفلاحة 115 والتّجارة والبنوك 6594 والصناعات 9265 والنقل 1166 والخدمات كالحلاقة 687 والمهن الحرّة 1721 والوظيفة العموميّة 320. وقد كان عدد اليهود الجملي حوالي 100.000 نسمة. يعتبر "أندري بروش" (André Barrouche) أبرز ممثّلي الجاليّة اليهوديّة وقد ولد بتونس العاصمة سنة

1906 إختصّ في توريد الحرير أثناء الحرب العالميّة الثانيّة وبعدها كما إستطاع جمع ثروة طائلة بالمتاجرة في السوق السوداء وكان من مؤسّسي الإتّحاد التونسي للصناعة والتّجارة.

ناضل في صفوف الحزب الدستوري الجديد وأبعد إلى رمادة سنة 1952. شغل بعد الإستقلال خطّة كاتب دولة للأشغال العموميّة ثمّ كاتب دولة للإسكان بين 1956 و1958[1].

لكنّ يهود "قرانة" ثمّ "التوانسة" سيتركون البلاد تدريجيّا بعد الإستقلال وسيفوّتون بالبيع في جلّ مؤسّساتهم الصناعيّة والتجاريّة للبورجوازيّة التونسيّة الصاعدة.

ومن المظاهر التي أفرزها الإستعمار تغيّير كبير حصل على المدن الساحليّة كبنزرت وسوسة والمهدية وصفاقس و نابل وخاصة العاصمة وكذلك بعض المدن التي سكنها كبار المعمّرين الفرنسيّين مثل باجة والكاف.

ظهرت بهذه المدن أحياء جديدة أقام بها الأوروبيّون وأثرياء يهود " قرانة" وتطوّرت فيها الخدمات من تجارة وبنوك وإدراة وأنشطة شبه صناعيّة مع المقاهي والحانات والمطاعم والنزل.

أمّا المدينة العتيقة وخاصة ربضيها فقد شهدا منذ إنتهاء الحرب الكبرى ظاهرة " تريّيف" أفرزت تغيّيرات عميقة شملت عمرانها وحركيّتها التقليديّة.

أفرز تدفّق الريفيّين على المدن وخاصة على العاصمة ظهور "أورام" تمثّلت في أكواخ ثمّ في أحياء الصفيح بعد الحرب العالميّة الثانيّة (في الضواحي القريبة من العاصمة).

مارس الريفيّون بالمدن التي إستقرّوا بها مهنا متواضعة لا تتطلّب عادة خبرات مهنيّة كبيرة. لكن هؤلاء "المحظوظين" الذين وجدوا عملا يبقى أقلّ

---

[1] كتّاب الدولة في حكومة ما بعد الإستقلال هم في الحقيقة وزراء.

بكثير من العاطلين والمهمّشين ففي سنة 1950 50 % من القوى العاملة في العاصمة في حالة بطالة.

أفرز هذا الوضع "صدمة" لدى العائلات العريقة المستقرّة بالمدينة فبادر ميسوروها بالفرار من "البراينيّة" فتركوا منازلهم الفخمة وتوجّهوا إلى ضواحي باردو و"ميتيال فيل (Mutuelle Ville)" والكرم والمرسى ورادس وحمام الأنف وأريانة...

أصبح جلّ سكّان ربضي باب سويقة وباب الجزيرة تدريجيّا من الريفيّين المغادرين "الآفاق" خاصة بعد الحرب العالميّة الثانيّة.

عرفت المدن الساحليّة نفس هذه الظاهرة "فتريّفت" وزخرت بأعداد غفيرة من السكّان فصارت صاخبة ووسخة وبحكم تدهور الأوضاع الإقتصاديّة والإجتماعيّة وانتشار البطالة تفشّت فيها مختلف الجرائم.

سكن فقراء الأوروبيّين أحياء محاذية للربضين من إيطاليّين ومالطيّين مثل " نهج الكومسيون " و "سيدي بومنديل" و " نهج فبركات الثلج (معامل) " و "نهج المالطيّين " وباب قرطاجنّة وقسم من باب الخضراء. وغير بعيد بقي بالحارة يهود فقراء عجزوا على السكن بنهج "ليون" و"مرسيليا" و"باريس" (نهج الحريّة بعد الإستقلال) على غرار اليهود الميسروين خاصة يهود "قرانة" مثل عائلات "كطورزة" و "لمبروزو" و "موراطي" و"دارمون"... كما غادر اليهود الميسورين حلق الوادي نحو "خير الدين" و "المرسى الجوية" و "صلامبو".

V. السلوكات الجديدة للسكّان

أصبحت البلاد التونسيّة إيّالة عثمانيّة بصفة رسميّة منذ سنة 1574 فحلّت عناصر تركيّة عثمانيّة بربوعها فتبنّت نمط عيش وسلوكات كانت متعوّدة عليها.

لئن كانت نسبة من هذه العناصر أصيلة الأناضول فإنّ أغلبيّتها إنتمت إلى عديد المناطق العثمانيّة ذات الأصول الأوروبيّة المسيحيّة بالدرجة الأولى بالإضافة إلى المرتدّين والمماليك فأثّرت سلوكاتها في أهالي الإيالة التونسيّة خاصة أنّ المغلوب "مدفوع" لتقليد غالبه.

كما تأثّر السكّان "الأصليّون" بالمهاجرين الأندلسيّين وبالمورسكيّين بحكم التعايش في قرى ومدن الإيالة وخاصة العاصمة. كما أثّر يهود "ليفورن" ولو نسبيّا في سلوكات التونسيّين.

أثّرت العناصر الأوروبيّة أيضا من تجّار وصناعيّين وحرفيّين وغيرهم قبل إنتصاب الحماية وبعدها في سلوكات التونسيّين فتغيّرت مع تقليد بدا واضحا خاصة في المدن الساحليّة والعاصمة لانبهار "المولّى عليهم" بأساليب الحضارة التي شاهدوها عند الفرنسيّين الأسياد الجدد للإيّالة.

1. انتشار شرب الخمر والمسكرات بالإيالة التونسيّة

شربت العرب الخمر قبل الإسلام وبعده فانتشر تعاطيها في العهدين الأموي والعباسي حتّى فاق عدد الخمّارات المئات في عهد هارون الرشيد ببغداد والعراق عامة.

وفي إفريقيّة ألّف الرّقيق القيرواني (إبراهيم بن القاسم المولود في القيروان في منتصف القرن الرابع هجري) كتابا عنوانه: "قطب السرور في أوصاف الأنبذة والخمور" تعرّض فيه للخمر ونعوتها واشتقاقها...

لكنّ شرب الخمر تقلّص تدريجيّا بإفريقيّة في العهد الفاطمي والموحدي.

اختلف في العهد الحفصي موقف السلاطين من الخمر وشاربيه ففي فترات "غضّ الطرف" كان كبار القوم يشربون النبيذ المصنوع من الزبيب وكان أهل الجنوب يشربون نبيذ النخيل المعروف "باللاقمي". أمّا الخمر المصنوع من العنب الطازج فإنّه لم يكن ممنوعا تماما بالرغم من تحريمه.

كما كان بعض سكّان إفريقيّة لا سيما في المدن الكبرى يشربون الخمر المستورد من قبل اليهود والنصارى وكان يباع للمسلمين حتّى أنّ مدينة القيروان كانت تستورد الخمور من صقليّة عن طريق ميناء سوسة رغم أنّ السلاطين من بني حفص يثوبون إلى رشدهم أحيانا فيمنعون بيع الخمر إلى المسلمين مع الأمر بغلق الخمّارات التي يتناول فيها "الفجّار" الخمر فيهدّمونها مع إقامة محل للعبادة في مكانها ذاته[1].

فكيف كان الأمر منذ تحوّل البلاد إلى إيالة عثمانيّة؟ لئن وقع جزر شاربي الخمر خلال العهد التركي العثماني بين 1574 و1881 فإنّ النزعة تجاه تعاطيها أخذت منحى لم تؤثّر فيه تدخّلات "البيليك" التي كانت عامة ظرفيّة وفاترة فتواصل شرب الخمر على نسق تصاعدي إزداد وضوحا وترسّخا وانتشارا مع إنتصاب الحماية الفرنسيّة منذ 1881.

بدأ الإقبال على شرب الخمر مع قدوم الجند الإنكشاري وعامة العناصر التركيّة العثمانيّة إذ كانت نسبة منها حديثة العهد بالإسلام فواصلت شرب الخمر.

كما أنّ مذهب أبي حنيفة الذي إتّبعه الأتراك العثمانيّون كان متسامحا مع شاربّي الخمر فقد أباح هذا الفقيه أنواعا من الأنبذة كنبيذ التمر والزبيب إن طبخ أدنى طبخ وكذلك نوع آخر يسمّى "الخليطين" وهو أن يأخذ قدرا من تمر ومثله من زبيب فيضعهما في إناء ثمّ يصبّ عليهما الماء ويتركهما زمنا وكذلك نبيذ العسل والتين.

ولئن يجهل الإنكشاريّون كلّ هذا فإنّ فقهاءهم الحنفيّين كانوا أكثر تسامحا مع شاربي الخمر على عكس نظرائهم المالكيّة من أهل البلاد.

وقد قال الشاعر:

---

[1] روبار برنشفيك: تاريخ إفريقيّة في العهد الحفصي من القرن 13 إلى نهاية القرن 15 ص 286-287.

"أباح العراقي (أبوحنيفة) النبيذ وشربه *** وقال حرامان المدامة والسكر"

لا ننسى أيضا أنّ المورسكيّين رغم تعلّقهم بالإسلام عاشوا عدّة قرون بعيدين عن تعاليمه فقد أجبروا على أكل لحم الخنزير وشرب الخمر حتّى يسلموا من تتّبعات شرطة الكنيسة لذلك بعد ثلاثة أجيال على الأقل "تعوّدوا" على ذلك ولمّا أجبروا على مغادرة إسبانيا عنوة واستقرّوا بالإيالة التونسيّة واصل قسم منهم شرب الخمر وقد زرعوا الأعناب بالمناطق التي إستقرّوا بها فكانوا إذا أقاموا الحفلات والأفراح خصوصا بمناسبة الأعراس المسمّاة عندهم "بدا" (Boda) يشرب بعضهم الخمر على العادة الإسبانيّة التي بقيّت راسخة فيهم أكثر من قرن. ولا ننسى أن بعض المورسكيّين خاصة من منطقة الأراغون إختاروا الإستقرار بفرنسا وهي بلد مسيحي؟

تأثّر أهالي البلاد بالقادمين الجدد من "الشرق والغرب" فقلّدوهم في شرب الخمر خاصة وقد أخذت الموسيقى والغناء ينتشران في صفوف الحضر من الأهالي حتّى أنّ المؤرّخ ابن أبي الدينار قد ذكر أنّه يتبادل مع أحد الفقهاء أبياتا من الشعر الملحون (العامي) ممّا يدل على أنّ التسامح كان عامة سائدا وقد ذكر في مؤنسه أنّ الموسيقى كانت تعزف في الحفلات العامة والخاصة أثناء إقامة حفلات الأعراس.

إنّ لهذا التسامح دور في القبول على شرب الخمر خاصة في العاصمة في خمّارات يؤمّها الجنود وحتّى الأهالي وقد أحاطت بجامع الزيتونة لوجود قشلات الجنود ممّا دفع بالسلطة لتهديم عدد منها.

كما أنّ السجون التي حبس فيها أسرى النصارى كانت بها خمّارات وقد وصل عددها إلى ثلاث عشرة أمّها سكّان الإيالة على غرار الجنود.

وقد ذكر صاحب الإتحاف "أنّ من عادة هؤلاء الترك أنّ من يحكم عليه بالقتل منهم لا يباشر قتله جندي لأنّه أخوه والأخ لا يقتل أخاه فيأمرون

النصارى الذين بالحانات بمباشرة ذلك... فكان إذا حكم على جندي بالقتل تتفرّق الحوانب لجلب الشبّان الأقوياء من الحانات وغيرها[1].

إنّ في هذا دليل على تواجد الحانات بالإيالة في العهد المرادي ولا شك أنّ نسبة من الأهالي كانت تؤمّها فالباي المرادي رمضان الذي حكم في أواخر القرن السابع عشر كان مولعا بعشيقه المغني مزهود فكان يستمع إليه وهو يعاقر "أم الكبائر" والرعيّة مقلّدة لحكّامها ممّا يدلّ على أنّ شرب الخمر خاصة مع توافد عناصر تركيّة عثمانيّة ومورسكيّة ونصرانيّة ما انفكّ ينتشر كظاهرة اجتماعيّة.

ولئن يخشى الأهالي شرب الخمر في الأحياء المسلمة رغم وجود خمّارات كما ذكرنا يكفي أن يواصلوا سيرهم في اتجاه باب البحر ليجدوا ضالتهم. كما أنّ الخمّارات بالحارة كانت موجودة فالمغرمون بشرب "البوخة" (وهي مسكّر مستخرج من التين المجفّف) يجدون فيها ضالتهم فيغادرونها قبل أن تغلق أبوابها في العاشرة مساءا.

أمّا مراد الثالث المعروف "ببوبالة" وهو اسم سيفه الحاد فقد كان يعبث بالعلماء فيحضر بعضهم في مجالس خموره ويسألهم عن سيرته فمن مدحه وداهنه استخفّ به وسقاه الخمر ومن صدقه الخبر تهدّده وتوعّده وأكرهه على شرب الخمر.[2]

شرب الناس الخمر في العهد المرادي خلال القرن 17 مقلّدين "الدخلاء" على إختلاف أعراقهم ولعلّ في معاقرة بعض البايات المراديّين المدام أكبر مثال يحتذى به إذ الناس على "دين أميرهم".

تواصل شرب الخمر في العهد الحسيني بل يبدو أنّ معاقرة "أم الخبائث" أصبحت ظاهرة مستفحلة في المجتمع وفي هذا الحوار بين الوزير يوسف

---

[1] ابن أبي الضياف: الإتحاف الجزء الثاني ص 56-57.

[2] نفس المصدر ص 74.

صاحب الطابع وعثمان باي (حكم من 16 سبتمبر 1814 إلى 21 ديسمبر 1814) ابن علي باي أكبر دليل على تفشّي ظاهرة الخمر والخمّارات في الإيالة التونسيّة ممّا جعل علي باي يتدخّل بكلّ حزم لوضع حدّ لتلك الظاهرة: "يا سيّدنا اتّبع سيرة أبيك أو سيرة أخيك (حمّودة باشا) أو اجتهد في سيرة توافق المصلحة... كإبطال الخمر الذي فعله والدك في آخر أمره لأنّها أم الخبائث باتفاق المسلمين ولمّا رأى الناس لا يتحاشون دخول الحانات وهي من أملاك الدولة أبطل بيعها علنا في الحانات وهو يعلم أنّ الخمر لا يمكن إجتثاث أصلها كيف وهي عند اليهود والنصارى وفي ديار بعض المسلمين تعصر وتستقطر..."[1]

لم يعد هنالك شكّ في تفشّي ظاهرة شرب الخمر بين أهالي الإيالة فالشاهد هو يوسف صاحب الطابع الشخصيّة الثانيّة بعد الباي وهو الملمّ والمحيط بكلّ صغيرة وكبيرة من أمور الإيالة فقد أصبح التردّد على الخمّارات أمرا مألوفا بل أكثر من هذا صار التونسي المسلم "يصنع" الخمور في بيته فقد بلغ درجة كبيرة من الإتقان في عصر الخمر و"تعتيقها" وكأنّه مسيحي ولد وترعرع بين مزارع الكروم؟ إنّها السلوكات الجديدة المكتسبة منذ العهد التركي العثماني.

يبدو أو بالأحرى من المؤكّد أنّ الحزم والصرامة التي أبداها علي باي في مقاومة إنتشار الخمر والخمّارات لم تكن مجديّة إذ تواصل شرب الخمر في عهد ابنه الباي حمّودة باشا رغم أنّه يعدّ من أبرزهم إذ كان يعاقرها كلّ ليلة وكادت عواقبها أن تكون حقا وخيمة عليه وعلى دولته.

وقد صادف أنّ حمّودة باشا لمّا كان ثملا وهو في أوّل عهده بالحكم وسمع قهقهة جماعة سكارى من جند الترك الجزائريّين في ساحة قصره إعتبر تلك القهقهة إهانة له فلم يحتملها وأمر بقتلهم جميعا على الفور

[1] الإتحاف: الجزء الثالث ص 93.

ولولا تدخّل وزيره الرصين مصطفى خوجة (وكان أيضا صهره) إذ كان أعلم الناس بمغبّة إنجاز ذلك الأمر لحلّت كوارث بالباي وبالإيالة التونسيّة لأنّ دايات الجزائر سيكون ردّ فعلهم عنيفا وهو الدخول في حرب ضدّ باي تونس والإنتقام منه ومن رعيّته.

يبدو أنّ تلك الحادثة كانت "درسا" بالنسبة للباي فعدل على معاقرتها وأصبح متشدّدا مع شاربها. ومع تحريم الخمر على نفسه حرص على تعميم ذلك الإجراء على بقيّة أفراد رعاياه المسلمين فدعاهم إلى نبذ شرب الخمر إقتداءا به.

ذكر الأب "بوري" الذي زار تونس سنة 1785 أنّ التونسيّين كانوا لا يرفضون إحتساء الخمر إذ ما قدّمت إليهم في السرّ. لذلك ومع تواصل الإقبال على شرب الخمر انتهج حمّودة باشا سياسة صلبة فيما يتعلّق باستيراد الخمور من قبل الأجانب القاطنين بالإيالة التونسيّة وفي منع بيعها للمسلمين وقد ذكر الأب "كاروني" أنّ الرسوم التي كان التجّار الأجانب يدفعونها على الخمور المستوردة من الخارج لسدّ حاجيّات النصارى واليهود كانت تبلغ نصف سعرها إن لم تتجاوزها وقد كان حمّودة باشا شديد القسوة على من يهرّب الخمر إلى تونس أو يبيعها للتونسيّين.

ولعلّ ندم حمّودة باشا على تصرّفه الذي كاد يجرّه إلى كارثة محققة كان وراء هذه القسوة لشعوره بالذنب أكثر من أي شيء آخر.

إلاّ أنّ شرب الخمر تواصل خلال القرن التاسع عشر قبل وبعد حمّودة باشا رغم ذكر المؤرّخ حمّودة بن عبد العزيز قرار علي باي بإغلاق خمّارات بالعاصمة. لكنّ المؤرّخين سكتوا على تعاطي البايات شرب الخمر في مجالسهم الخاصة مع ندمائهم وخلاّنهم وجارياتهم...

وكما سبق ذكره أفرز تعدّد الأسرى في بداية القرن 19 تعدّد السجون (Les bagnes) التي كانت أماكن تباع فيها الخمر وقد تردّد عليها مسيحيّون

وأتراك عثمانيّون ومماليك وتونسيّون خاصة أنّ من أداروها كانوا حريصين على كسب أكثر ما يمكن من الأموال قبل تطبيق أيّة تعليمات ضدّ شاربي الخمر من المسلمين.

وقد كان تدفّق الأوروبيّين على الإيالة التونسيّة ويهود "قرانة" عاملا آخر في ظهور الخمّارات خارج المدينة "الإسلاميّة" وبالقرب من باب البحر فاستقبلت الحرفاء من كلّ الأصناف من بينهم المسلمين.

كما أنّ التسامح الذي أفرزه عهد الأمان وحق الأجانب في امتلاك العقارات ساهم في ظهور وتعدّد الخمّارات في النصف الثاني من القرن 19 فحسب "دوفلو" الذي زار الإيالة سنة 1861 كانت شرطة الضبطيّة تغضّ الطرف على بعض التجاوزات. كما ذكر أنّ المسلمين سكّان الإيالة يروّحون على أنفسهم بشرب المسكّرات صحبة خلاّنهم وخليلاتهم[1].

كما يؤكّد على أنّ المسلم خاصة الذي له إمكانيّات يشرب الخمر في منزله ومع خواصه حتّى الثمالة[2].

يبدو أنّ عادة شرب الخمر في المنازل أخذت تنتشر منذ القرن 18 عند التونسيّين وقد تأثّروا في ذلك بالأتراك العثمانيّين وربما بالمورسكيّين فهذه العادة تدخل في باب "إذا عصيتم فاستتروا" من ناحية وحرصا على تجنّب الإختلاط من قبل الأعيان والميسورين[3] بالسوقة والزقاقيّين من العامة في خمّارات المدينة من ناحية أخرى. وبطبيعة الحال يتكفّل العبيد باقتناء الخمور والأنبذة من التّجار المسيحيّين واليهود.

---

[1] A .De Flaux: La Régence de Tunis au dix neuvième siècle .Paris 1865 .P91

[2] المصدر نفسه ص 118.

[3] يخشى "مستور الحال" كما عرّفتهم مصلحة الضبطيّة تتبّعات هذه الشرطة "الجديدة" فمحاضر الجلسات جعلت الإدمان على الخمر من الجنايات التي يعاقب عليها بالسجن أو بفرض الغرامات.

ومع انتصاب الحماية الفرنسيّة سنة 1881 دخلت الإيالة التونسيّة مرحلة جديدة من تاريخها على كلّ المستويات بما فيها باب السلوكات فالإستعمار وتسرّب الرأسماليّة كانا من العوامل التي أضعفت تدريجيّا الشعور الديني ممّا سهّل عمليّة التفتيت وحتّى التحطيم للقيّم الحضاريّة المتوارثة عند التونسيّين أو على الأقل عند شرائح هامة منهم وجعلها تنساق وراء بعض المظاهر "المستوردة" من الغرب من بينها شرب الخمر والتردّد على الخمّارات.



8 مزريّة العنقاء بالعاصمة

كانت البداية مع انتشار زراعة الكروم بالبلاد من قبل المعمّرين الفرنسيّين وخاصة الإيطاليّين والمالطيّين فظهرت بسهول الشمال الشرقي مزارع كروم بلغت مساحتها 41.300 هكتارا وعددها 2600 حول العاصمة وقرمبالية وتاكلسة وبوعرقوب... وحول بنزرت.

كما تعدّدت مزارع الكروم بإشراف الآباء البيض والإيطاليّين والمالطيّين ومالانفكّ إنتاج الخمور يتطوّر إلى أن بلغ مليون هكتلترا قبيل الإستقلال.

تصدّر كميّات من هذا الإنتاج ونسبة "محترمة" تقع استهلاكها محليّا من قبل الجاليّة الأوروبيّة والتونسيّين. ولعلّ الإنبهار بالمستعمر ساعد على تقليده حتّى في شرب الخمر.

ولئن تواجدت بعض الخمّارات خلال القرنين 17و18 فقد إرتفع عددها خلال القرن 19 إذ تعدّدت أماكن شرب الخمر بعد انتصاب الحماية الفرنسيّة.

تعدّدت إذن الحانات بحكم ارتفاع عدد أفراد الجاليات الأوروبيّة بالعاصمة وبالمدن الساحليّة وبقيّة المراكز التي تواجد فيها المعمّرون الفرنسيّون.

لم تعد هذه الحانات بمختلف أصنافها حكرا على الأوروبيّين واليهود بل أمّها أيضا تونسيّون مسلمون رغم أنّ القانون يحجّر بيع الخمر للمسلم وقد انتشرت في المدينة "الإفرنجيّة" خارج باب بحر وكذلك داخل المدينة العتيقة وحتّى قرب جامع الزيتونة فبنهج الكنيسة وجدت الحانات إلى عهد ليس بالبعيد كما تواجدت الحانات بربض باب الجزيرة وبقرب ربض باب سويقة (حانات باب الخضراء) واصطفّت دكاكين بائعي الخمر و "البوخة" على بعد بضعة أمتار من جامع سبحان الله بباب سويقة إلى سنة 1967.

كما ظهرت حانات منها المحاذية لمسجد الدعي خارج باب البحر (شيّد في العهد الحفصي) وهو الآن محاذيا للمغازة العامة.

وقد اصطفّت الحانات والمطاعم بشارع (جول فري) "Jules Ferry" (الحبيب بورقيبة حاليا) وبالأنهج الموازية فالبنسبة لعديد التونسيّين من عشقوا "الصهباء" بقيت في الذاكرة أسماء حانات العاصمة مثل "مشرب العنقاء" (Brasserie Du Phénix) و"عند بول" (Chez Paul) و"عند اميل" (Chez Emile) و"الكركديل" (Crocodile) و"بلاص" (Le Palace) و"المكسيمس" (Le Mmaxim's) وقرب باب الجزيرة "ماريوس" (Marius)

و"الباريسيّة" (La Parisienne) و"ليدو" (Lido) و"لازالت الحانات الثلاث مفتوحة" وبباب الخضراء "الحصان الابيض" (Le Cheval Blanc)... حتّى أنّ لأصحاب كلّ مهنة وحرفة حانة "خاصة بهم" دأبوا الجلوس بها لشرب الخمر من "ميكانكيّين" وعاملين بالقطارات و"الترنفاي" (المترو حاليّا) وآخر لعاملي البريد... حتّى أنّ لغاسلي الموتى حانتهم الخاصة بهم وهي "حانة أو بار بونة" تصغير لكلمة "بونابرت" (Bonaparte) على بعد أمتار من باب البحر...

كانت المنافسة شديدة بين هذه الحانات فابتدع أصحابها من إيطاليّين ومالطيّين وخاصة من يهود "المزة" أو بالأحرى "الكمية" تلك الصحون الصغيرة التي تقدّم بصفة مجانيّة لتشجيع الشاربين على المزيد وتتمثّل في "الحلزون" و"الأسماك الصغيرة" و"المقرونة" و"العقد" وحتّى"المدفونة" وهي تخصّ أصحاب الحانات اليهود وقد ذكر محمد بن عثمان الحشايشي: "وغالب أكل اليهود السمك والدجاج والمدفونة وهي طعام لذيذ يطبخ باللحم ورأس البقر وكرعيه والسلق والزيت الحلو ولهم ألوان كثيرة شهيّة الطعم"[1].

كانت الحانات والخمّارات مصنّفة درجات ينقص ويزيد سعر المشروبات الكحوليّة والخمر حسب صنفها فبمقهى حانة "باريس" الأسعار أرفع من حانات باب الخضراء. ومع الخمور المنتجة محليّا يقع استيراد خمور مشهورة كخمرة "مرسلا" (Marsela) فهذا النبيذ الصقلي فتن به أعالي القوم من الموّظف السامي بالعدليّة إلى الموّظف بإدارة الأشغال العامة مرورا بالمدرّس والشواشي والصائغي... أمّا الشرائح المترّفهة التي تعوّدت على عادات الأوروبيّين فقد كانت تؤم المطاعم الفاخرة مثل مطعم "بغداد" فمثلا بعد إنعقاد مؤتمر نهج الجبل في 12 و13 ماي 1933 استدعت اللّجنة التنفيذيّة (قيادة الحزب الحرّ الدستوري التونسي) الأعضاء وعلى رأسهم الأمين العام أحمد الصافي وصالح فرحات والطيّب الجميل... وكذلك

---

[1] العادات والتقاليد التونسيّة ص 370.

المنخرطين الجدد مثل الأخوين الحبيب ومحمّد بورقيبة والطاهر صفر والبحري قيقة إلى مؤدبة غداء بذلك المطعم إحتفاءا بلّم الشمل الوطني"!!

أمّا مطعم "استرازبور" (Strasbourg) فكان ملتقى رجال الأعمال والمعمّرين الفرنسيّين وكبار الفلاّحين التونسيّين وتحوّل حاليّا إلى مطعم عاد جدّا...

تعدّدت المطاعم والحانات في جلّ مدن الإيالة فلا تخلو مدينة من مطعم أو حانة "المعمّرين" (Les Colons).

كما كانت للعناصر الشعبيّة (كالعمّال) التي تملك موارد قارة أو شبه قارّة حاناتها قرب الموانيء بالعاصمة وبنزرت وسوسة وصفاقس وقابس... كما أخذ "الهامشيّون" من باعة متجوّلين وحمّالين و"الباحثين" في القمامات (البرباشة) نصيبهم من الخمور الرخيصة الثمن إذ بإمكانهم إشتراء لا قارورة كاملة بل البعض منها وهي (الطّاسة) (la tasse) من المالطي المتواجد في كلّ حومة فتفشّى شرب الخمر في جلّ الشرائح الإجتماعيّة التونسيّة.

ومن لا يقدر على إحتساء الخمر لحموضتها أو باعتبارها شراب السوقة فعليه "بالبوخة" عصير التين المجفّف وذلك في حانات أو "ميخانات" اليهود "بسيدي مردوم" قرب حارة اليهود بعيدا عن أعين المتطفّلين.

تفشّى إذن شرب الخمر والمسكرات في جلّ الأوساط الإجتماعيّة وقد زاد الإشهار عن طريق الملصقات في الشوارع ومحطّات القطارات وفي الصحف حتّى العربيّة منها وعلى أبواب الحانات في تشجيع التونسيّين فسال لعابهم ومضوا قدما في تعاطي هاته الآفة.

وقد اعتبر بعض المبدعين من التونسيّين بعد تذوّقهم الخمر أنّها تسري في العروق بلطافتها وتخامر العقول بمخادعتها وتكسب الشارب سرورا فتمكّنه من الخلق والإبداع وتولّد فيه الأفكار وقد عرف أدباء "تحت السور" بإقدامهم على شرب الخمر خاصة أنّ سلوكهم "البوهيمي" واختلاطهم بالمغنّين والراقصات وحتّى المومسات ساعدهم على ذلك وقد إشتهر بينهم الأديب علي

الدوعاجي الذي من فرط عشقه للخمر وأماكن شربها عنون رحلته التي قام بها في عدّة بلدان متوسطيّة "جولة بين حانات البحر الأبيض المتوّسط" فأفاض في كتابه القول حول ملذّات وملاهي المدن الأوروبيّة.

وليواكب التونسيّون "روح العصر" أدخلت المؤسّسات الرأسماليّة الاستعماريّة الجعة "البيرة" منذ 1889 وقامت بتدعيم الإنتاج سنة 1925. كما "بعثت" سنة 1927 "زجاجة كبيرة الحجم" عرفت بـ (grande canette) وعند العامة "بالبيرة بوكرش" أو (Stella) ودعّمتها بأختها النحيفة سنة 1951 فأقبل عليها الكبار وخاصة الشباب (لعدم وجود مرارة الخمر) حتّى أصبحت الجعة إلى عهد أدركناه تباع في دكاكين تجّار المواد الغذائيّة (العطّارة) بأحياء الربضين وقد ذهب بعضهم عن جهل أو للتّندر إلى إعتبارها "حلالا" على عكس الخمر إذ لم يحرّمها القرآن (رغم أنّ الجعة تعود إلى العهد الفرعوني).

وقد أدان الأديب حسين الجزيري (رغم شربه الخمر في شبابه بشهادة صديقه أحد مؤسّسي الحزب الدستوري أحمد توفيق المدني)[1] في إحدى مقاماته شرب الجعة فتهكّم على من يعتبرون "البيرة حلالا" فكتب في المقامة البيريّة: "... اِنحنى أحدهم عليّ بالكلام قائلا ما قولك في "البيرة" أهي حلال أم حرام فقلت لا تغترّوا يا إخوان "بأقوال" الضالين فما هي إلاّ خمر خامر يجنّن العاقلين فقال أليست من الشعير والشعير حلال فقلت والنبيذ من العنب والعنب سيّد الغلال فقال إنّهم يبيعونها في حوانيت العطّارة فلو كانت من الخمور لما بيعت في غير الخمّارة فقلت إذا انخمرّت التراتيب (يقصد التراتيب البلديّة) واختلّت النظامات أيكون ذلك فتوى في تحليل المحرّمات..."

أمّا المسكّرات الأخرى مثل "الويسكي" و"البستيس" و"النازيتة" (anisette) وغيرها فقد راجت عند الشرائح المترّفهة وتعاقرها في الملاهي المنتشرة في جلّ

[1] حياة كفاح: الجزء الأوّل ص 67.

المدن بين أحضان الراقصات والمومسات أوروبيّات من مختلف الجنسيّات لكنّ التونسيّات من يهوديّات ومسلمات سيلتحقن بالركب بسرعة عجيبة.

عرفت الإيالة موجات نزوح بعد الحرب الكبرى مع استفحال الإستعمار الزراعي وفي الثلاثينات نتيجة مخلّفات الأزمة الإقتصاديّة العالميّة الوخيمة وبعد الحرب العالميّة الثانية نتيجة تفقّر شرائح كبيرة من الريفيّين فحرصت بعضها على البحث على تحسين أوضاعها الإجتماعيّة وتمكين أبنائها من التعليم فاستقرّت بالعاصمة فعمّر الريفيّون ربضي باب الجزيرة وباب سويقة ومن كان أفقر سكن الأكواخ ومع ما تركه المحاربون ظهرت أحياء الصفيح في "برج علي الرايس" و"الكبارية" و"بالجبل الأحمر" وحول "دبوس فيل" (Debos Ville)... وقد كانت ظروف النازحين صعبة جدا فترى جموعا من "الخلائق الرثّة" تتسكّع كامل النهار عرضة للبطالة والمرض وينسحب هذا الوضع على مدن الإيالة كبنزرت وسوسة وصفاقس و"فري فيل" (Ferry Ville) وقد أسّسها الفرنسيّون بعد أن كانت مناطق خاليّة (منزل بورقيبة حاليّا)... كان أمل النازحين الإندماج في المجتمع الحضري وإيجاد موطن شغل لكنّ جلّهم صدمته البطالة والتهميش والإزدراء من قبل سكّان المدن حتّى من كان قدومه للمدينة لا يتعدّى جيلا أو جيلين.

لكنّ هؤلاء النازحين خاصة من الشمال والوسط الغربي والجنوب سرعان ما أصابهم اليأس والإحباط "فسقطوا" دون شعور في آفات المدن ومنها تعاطي شرب الخمر فأدمن قسم منهم على الخمور الرديئة فزادت في تهميشهم وتدهور أوضاعهم بالتوازي مع إستغلال إستعماري عضّ بأنيابه "قلوب" التونسيّين ولعلّ في الأغنية الفكاهيّة للفنان العبقري صالح الخميسي "يا خبيثة يا دبوزة" أكبر دليل على أضرار الخمر المدمّرة.

وقد زادت الخمر في ارتفاع نسبة الوفيّات عند التونسيّين إذ تفرز تدهورا صحيّا بسبب شرب سنوات طويلة خمورا رديئة[1] قاتلة ممّا يؤدّي إلى نوع من التسمّم مع إنتشار أمراض الأمعاء وخاصة الكبد.

أصبح شرب الخمر والمسكرات آفة إجتماعيّة واقتصاديّة تضرّ بصاحبها و"بمصروف" الأسر المتواضعة في وقت حرصت فيه سلط الحماية على منح رخص الحانات والخمّارات في كلّ الأماكن عسى أن ينسى "الأهلي" (l'indigène) مشاكله فيواصل منغمسا في شرب الخمر ومختلف أنواع الكحول معتقدا أنّه الحلّ ما دامت الحلول الأخرى مستحيلة.

2. التبغ و"دخّانه"

لم يحد التونسيّون على غيرهم من سكّان البحر المتوّسط في معرفة فصائل نباتيّة مستجلبة من أمريكا ومن بينها التبغ ويمثّل غراسة لا تحتاج إلى السقي فوقع تبنّيها ويبدو أنّ المورسكيّين ساهموا في ذلك.

لكنّ اكتشاف التبغ كان خاصة مع قدوم العناصر التركيّة العثمانيّة إذ كان الجنود يدخّنون الغليوم داخل بعض المقاهي شيّدت قرب جامع الزيتونة في عهد يوسف داي[2].

---

[1] يؤمّ الفقراء والهامشيّون خمّارات مثل حانة (بونة) ويقصدها غاسلو الموتى ومعاونوهم "الخوّاجة" ومهمّتهم سكب الماء على الميّت ودافنو الموتى (القبّارة) وغيرهم وتقدّم لهؤلاء خمورا جدّ رديئة بما فيها "دبوزة القطّار" (قارورة المصفاة) لأنّ ما يفضل من تلك الخمور الرديئة أو حتّى القارورات "البوشتني" (bouchonnée) التي دخلها الهواء من السدّادة (le bouchon) ولم تعد صالحة للشرب تضاف إلى كلّ ذلك بعد أن "تصفّى" من قذوراتها وتباع " بالطاس "(la tasse) لؤلئك المساكين.

[2] يبدو أنّ مقهى "المرابط" الذي مازال موجودا هو أقدم مقاهي الإيالة التونسيّة وقد شيّد في عهد يوسف داي.

يبدو أنّ التدخين بدأ ينتشر بصفة حيّرت الفقهاء حتّى أنّ نسبة منهم حرّمته أمثال أبي الغيث القشّاش والفقيه علي النوري الذي ألّف في الموضوع رسائل تبيّن تناقض التدخين وتعاليم الدين الإسلامي.

إلاّ أنّ الانتشار الحقيقي للتدخين كان في العهد الحسيني فمحمّد الرشيد كان من عشّاق التدخين: "... ومهما دعته نفسه إلى إستعمال دخان السبسي يقوم لبيت آخر فثقل ذلك عليهم (العلماء سمّاره) فقالوا له نطلب أن تستعمل الدخان في موضعك على عادتك ومن الألفة عدم الكلفة ولم يرد في تحريمه نصّ شرعي وفي المشرق يستعملون ذلك حتّى في المساجد لا سيّما ونحن في بستان فقال لهم نعلم ذلك وفي عادة مغربنا أنّ إستعماله ينافي التعظيم ولكلّ قوم عاداتهم وأخشى إن فعلت ذلك بمحضركم في بستان يفعله من يأتي بعدي مع مثلكم في باردو ولم يفعل ذلك مدّة حياته ولم يزل هذا دأب الملوك مع أهل المجلس الشرعي لوقتنا هذا إجلالا للعلم والشريعة[1].

يمكن أن نستخلص أنّ البايات الحسينيّون لم يستنكفوا من التدخين وأنّ الفقهاء في عهدهم لم يحرّموه بل شجّعوا عليه ما دام الإقبال عليه كبيرا في الشرق حتّى في المساجد ممّا جعل العامة "تقتدي" بحكّامها وتقبل على التدخين فارتفع تدريجيّا إنتاج التبغ بالإيالة التونسيّة منذ 1830 بسهول الشمال الغربي.

ولمّا أصبح التبغ متفشيّا في الإيالة حرصت الدولة على الإستفادة منه فأحدث أحمد باي في ماي 1845 لزمة التبغ لتدعيم مداخيل الدولة و هي في أمسّ الحاجة لذلك لكثرة نفقات الإصلاحات. أمّا في عهد خلفه فأصبح "الدخان" ظاهرة عاديّة حتّى أنّ محمّد باي جعل حرسا بأبواب المدن

---

[1] الإتحاف: الجزء الثاني ص157.

بفتّشون الداخل بها خشية أن يكون عنده هذا "الدخان" (الإتحاف: الجزء الرابع ص 187).

احتكرت الدولة الحسينيّة زراعة التبغ بين 1870 و1876 ووظّفت ضرائب على إستغلاله فبعثت أوّل مصلحة لاحتكاره. ومع تفشّي هذه الظاهرة قام الوزير الأكبر خير الدين في أفريل 1876 بإنشاء معمل لإنتاج وتصنيع التبغ والسجاير من قبل المستثمر الصناعي "أبوقو" (Abogo).

لقد انتشر التدخين خلال القرن 19 حتّى انتعشت سوق التهريب من قبل "الكناترية" (Les Contrebandiers) مشتقّة من كلمة (contrebande) بسبب احتكار السلطة لزراعة التبغ وتجارته. كما كان الريفيّون يهرّبون التبغ لصناعة "النفّة" التي يتمّ استنشاقها (سفّها بالدارجة) وكان القيّاد يسلّطون الخطايا والعقوبات بالسجن على المخالفين.

تدعّمت زراعة التبغ بعد إنتصاب الحماية بالشمال الغربي بالخصوص في تراب عروش "غزوان" و"عمدون" و"هذيل" خاصة مع إنجاز أشغال لصرف المياه.

وعلى غرار البايات حرصت سلط الحماية على تضيّيق الخناق على مهرّبي "الدخان والنفّة" فبعثت مصلحة قادرة على مراقبة كامل تراب الإيالة وتسليط خطايا وعقوبات بالسجن عليهم. وفي سنة 1891 تكوّنت الإدارة الأولى المكلّفة بالإشراف على كلّ ما يتعلّق بالتبغ مع إحتكار صناعته وترويجه (على غرار الملح والبارود).

كان الحصول على رخصة أو "باتندة" لبيع التبغ و"النفّة" أمر عسير تخصّصه المصالح المختصّة بدرجة أولى للمتعاملين مع البوليس الفرنسي.

أمّا سنة 1898 فقد صدر القانون الأوّل المنظّم لقطاع التبغ بالإيالة التونسيّة وقد أشرفت أيضا المصلحة المعنيّة بذلك على الوقيد وورق

اللعب (الكارطة) فكان إحتكار تام لما تدرّه هذه "البضائع" من ضرائب هامة للخزينة.

كما بعثت سلط الحماية سنة 1923 مصلحة جديدة عوّضت إدارة التبغ والوقيد (Régie de tabac) عرفت بإدارة الضرائب غير المباشرة.

تفشّى التدخين في جميع الطبقات والشرائح الإجتماعيّة من القايد إلى شيخ الزيتونة مرورا بالمحامي والموّظف وصولا إلى الحمّال والهامشي... ومع السجاير المنتجة محليّا مثل (ر.ت) (RT) و "الحلوزي" أو "بوستة" ظهرت أنواع أرفع مثل "العنبر" والمستوردة مثل "الشسترفيلد" (Chesterfield)... وكان ضعفاء الحال يشترون "الشعرة" ويحوّلونها (يفتلوها) بأنفسهم في شكل سجاير وأمّا من عجز حتّى على هذا الصنف فيعمد إلى جمع ما يرميه غيره من بقايا السجاير (البونتات) فيدخنها حتّى قال حسين الجزيري: "بوانيت قوم عند قوم سجاير". كما بلغت العدوى الأرياف "فالنفّة" (مسحوق التبغ) يقع إستنشاقها عبر الأنف أو حتّى عبر الفم والحلق.

كما بدأ التبغ يمسّ العنصر النسائي كالمغنيّات والراقصات والمومسات وتدريجيّا النسوة من عائلات محترمة تدخنّ عامة خلسة في خلوتهنّ مقلّدات الأوروبيّات.

ومع اندلاع الحرب العالميّة الثانيّة إزداد تفشّي هذه الظاهرة الخطيرة مع نزول جيوش الحلفاء من أمريكان وإنجليز بالبلاد التونسيّة فوزّعوا السجاير بسخاء فدخلت بيوت التونسيّين دون استئذان. كما قام الجنود الإنجليز وخاصة الأمريكان بمقايضة السجاير بالأرياف مقابل الحصول على البيض (حسب شهادات من عايش تلك الفترة).

وبعد الحرب لم تعد السجاير تباع فقط في علب بل بالسجارة ممّا مكّن الشبان وحتّى الأطفال من التدخين.

أضرّ التدخين بالتونسيّين في "جيوبهم" وصدورهم فانتشرت الأمراض الصدريّة وأمراض الحنجرة والسلّ خاصة أنّ السجارة تمرّ في كثير من الأحيان بين المدخّنين من صغار وشباب وهامشيّين[1].

3. تفشّي المخدّرات

كان القنّب الهندي أو "التكروري" أو "الحشيش" (تعني الكلمة العشب أو الكلا) معروفا في الشرق العربي وإيران وآسيا الصغرى منذ القرون الوسطى بحكم العلاقات منها التجاريّة مع شبه الجزيرة الهنديّة مهد هذا "المخدّر".

وقد ذكر الرحّالة الأوروبيّون أنّ الأتراك العثمانيّون منذ القرن السادس عشر من دايات وآغاوات وجنود كانوا يدخنون القنّب الهندي بالإيالة التونسيّة. وكان أعيانهم داخل بيوتهم يدخّنون النارجيلة (الشيشة) في مجالس لهوهم ومجونهم.

قلّد التونسيّون أسياد البلاد الجدد فكانوا خاصة في شهر رمضان يستهلكون "التكروري" في بعض المقاهي في الغليون (السبسي) وكان المدمنون على الخمر يتحوّلون في شهر الصيام إلى "تكارية" بدعوى أنّه "زريعة بعد النبيّ" وأنّ الإسلام لم يحرّمه؟

شاطر هذا الإعتقاد كبار المسؤولين بالإيالة وتبيّن ذلك من خلال الحادثة المتمثّلة في إحراق عثمان باي "الدخان الأخضر" المعروف في الإيالة "بالتكروري" وقد أمر بإحراق جميع ما في الحاضرة منه بشاطيء البحيرة وقد باشر ذلك الحاج أحمد باش حانبة ممّا كبّد خسائر لمستورديه ومروّجيه حتّى أنّ الوزير يوسف صاحب الطابع لام الباي على ذلك متظاهرا بنصحه فقال له "... إنّ حرق التكروري ليس كإبطال الخمر... وكان الأولى أن تنهى الناس عن زرع هذه الحشيشة بأرض المملكة ومن زرعها

---

[1] كما يقع إستهلاك الدخّان في "النارجيلة" أو "الشيشة" رغم أنّها كانت أقل انتشارا.

بعد النهي فقد تعدّى فاحرق بضاعته حينئذ أمّا أربابها الآن فقد ضاع كسبهم من غير شعور عندهم بنهي ولا فائدة لك في ذلك وفائدة ذلك إنّما حصلت لباش حانبة لأنّه من يعطيه الدرهم يتغافل عنه ومن لا يعطيه يحرق متاعه وابعث من تثق به إلى الحاضرة تجد مخازن مملوءة منه الآن والحال أنّه أخبرك بأن لم يبق منه شيء بالحاضرة وهلاّ اقتفيت سيرة أبيك في إجتماع المجلس الشرعي لديك في كلّ أسبوع لأنّه كان يتأثّم من فصل النوازل برأيه فيجعلها للشريعة ولم لم يرشدك الشيخ باش كاتب (الذي وافقه على الحرق) لهذه المنفعة التي بها دوام الملك كما حسّن لك حرق التكروري قياسا على إبطال أبيك لحانات الخمر".

يبدو أنّ الباي اقتنع "بحجج" يوسف صاحب الطابع إذ "سكت حياءا ولم يجبه"[1].

نستخلص من حادثة حرق "التكروري" أنّه كان موجودا بالإيالة بكميّات كبيرة ممّا إستلزم مخازن لحفظه وخزنه في انتظار ترويجه. كما نستخلص أنّ "التكروري" لا يعتبر من المحرّمات عند قسم من رجال الدولة ما دامت منافعه كبيرة خاصة أنّ "أربابه" يعني المتاجرون فيه يجنون أرباحا هامة من تجارة تلك "الزريعة بعد النبيّ".

إنّ دفاع يوسف صاحب الطابع المستميت و"المقنع" عن أرباب "التكروري" ليس لوجه الله فهذا الوزير يعتبر من أكبر أثرياء وتجّار الإيالة في أواخر القرن 18 وبداية القرن 19 وحتّى وإن لم يتاجر مباشرة في هذه المادة المخدّرة فليس من المستبعد مشاركته لهؤلاء التّجار "رأسمالهم" أو على الأقل إقراضهم حتّى يتسنّى لهم جلب "الدخان الأخضر" من الشرق مادامت تجارته مربحة وزبائنه ما انفكّوا يقبلون عليه من الخاصة والعامة.

---

[1] الإتحاف: الجزء الثالث ص 93.

تواصل تدخين "التكروري" بين التونسيّين "فدي فلو" (De Flaux) الذي زار الإيالة سنة 1861 كتب: "يخصّص المسلمون في تونس نهارهم للعمل لكن بعد غروب الشمس يقبعون في منازلهم فيجدون ضالتهم في "الحريم" وما يوفّره من ملذّات منها تدخين "الكيف" وهو تبغ مشتق من القنب الهندي يدخنونه فيجعلهم يعيشون أحلاما مثيرة..."[1]

دخلت الإيالة التونسيّة بعد انتصاب الحماية منعرجا جديدا وخطيرا بالنسبة للعلاقة مع "التكروري" إذ حرصا منها على "تخدير" التونسيّين "بالمعنى الحسّي والواضح" حتّى ينسوا أوضاعهم المترديّة شجّعت سلط الحماية زراعة القنّب الهندي فامتدّت "النبتة الخبيثة" في عدّة مناطق مثل ساحل بنزرت (رفراف وغار الملح) وبعض قرى الوطن القبلي مثل الهوارية ودار علوش ودخلة المعاوين وضواحي العاصمة كأريانة ومنوبة والمرسى (بالطابق والأحواش)... حتّى أصبح التكروري متوفّرا طول السنة يباع في الدكاكين مثل التبغ وتجني الخزينة من ضرائبه مداخيل هامة. وممّا ساهم في رواجه أنّ أغلبيّة السكّان الذين تفشّى فيهم الجهل والأميّة اِعتقدوا أنّ "التكروري" لا يعدّ من المحرّمات فهو "زريعة بعد النبيّ" لم يقع تحريمه في القرآن". كما أنّ الإسلام الرسمي لم يقم بحملات لتحريمه فسكوت جلّ المشائخ زاد في ذلك الإعتقاد.

أصبحت المقاهي في الربضين وفي داخل الإيالة أماكن لإعداد "التكروري" فيقصّه العارفون رقيقا "بالبشقي" وهي آلة في شكل نصف دائرة تكون حادّة (تشبه المخرطة التي تقصّ بها المصريّات الخضر) وبعد ذلك يدور "السبسي" (نوع من الغليون) بين "التكارية" (الخلاّن المدمنون) في المقاهي والحوانيت والبيوت وحتّى في الأماكن العامة كمنتزه "البلفيدير" في فصل الربيع والشواطيء صيفا[2].

---

[1] La Régence De Tunis P117.

[2] وكما جاء في المثل التونسي: "رأس بلا كيف سيتحق القطع بالسيف".

كانت للمدمنين على "التكروري" معايير ورموز تجمعهم فلا يقبلون الدخيل الجاهل بنواميس "قعدة الكيف" التي من شروطها الهدوء والسكينة والإستمتاع برائحة الحبق وبزقزقة "تسلسيل " عصفور "الكنالو" أو "الجغل". وقد صادف أنّ ثلاثة " تكارية صحاح" إجتمعوا كعادتهم في حانوتهم المتعوّدين عليها ففرض متطفّل نفسه عليهم وقاسمهم بل إنقضّ على "طبق الحلويات" لأنّ "الكيف" يتماشى مع "الحلو" (على عكس الخمر). وبعد أن ملأ بطنه وأخذ بضعة "أنفاس من السبسي الداير بينهم" خرج من الحانوت وأخذ يصيح ويعربد وسط الحومة إلى أن قبض عليه شرطي وأودعه "فندق الفول" مركز الشرطة الرئيسي بالعاصمة (وهو الآن مقر الإتحاد العام التونسي للشغل بساحة محمد علي). ومن الغد طارت "زطلته" فدلّ على بقيّة المجموعة فوقع جلب أولئك "التكارية" فوقفوا بين أيدي الشرطي (بالأحرى السرطي) وهم خاجلون فمنهم الحرايري والبرانسي والبلغاجي خاصة أنّ "أولاد الحومة بلغهم الخبر". توجّه نحوهم "السرطي" سائلا: "هل هذا "تكاري" فأجابوا بصوت واحد: "لا سيدي يتكيّف بركة"؟ ضحك السرطي وهو "ولد حومة" وأطلق سراح الجميع خاصة أنّ القانون لا يعاقب مدخنّي القنّب الهندي.

تدلّ هذه الحادثة الحقيقيّة أنّ صفة "التكاري" ليست سهلة المنال إذ على صاحبها جمع مواصفات عديدة كالهدوء والرصانة والحديث الظريف (الضمار) وخاصة إعطاء "الكيف" حقه (كارو) فذلك المبتديء ("الفرصادو" غير الرصين) لاموه لصخبه وخاصة لأنّه لا يعرف (عرف التكارية).

وجد التونسيّون في "التكروري" ضالتهم فأقبلوا عليه بدعوى أنّه حلال ولأنّه "يهديء الطبائع" وسعره أقلّ من سعر الخمر وليست له رائحة كريهة مع "حمل" صاحبه إلى جنان "تجعله في نشوة لا يضاهيها شرب الخمر وحتّى "البوخة" وبطبيعة الحال كانت سلط الحماية ترى في "التكروري" "حليفا" هاما يبعد التونسي عن مشاكله وهمومه وعلى المطالبة بحقوقه خاصة أنّ

الوعي الوطني بدأ يتوضّح بعد الحرب الكبرى وبالخصوص بعد الحرب العالميّة الثانية عند توحيد الوطنيّين جهودهم مطالبين بالإستقلال.

لكنّ المنعرج الذي حصل في عالم "التخدير" بالإيالة كان أخطر من "التكروري" وذلك مع رواج مخدّرات أخرى كانت "قاتلة" أحيانا.

تطوّرت في أوروبا بعد الحرب الكبرى الجريمة المنظمة (le crime organisé) مع "الوسط الإجرامي" (le milieu) بمرسيليا وخاصة "المافيا" (la mafia) بجنوب إيطاليا وللمنطقتين علاقات بشريّة واقتصاديّة مع الإيالة.

انتمت عناصر المؤسّسة الإجراميّة في فرنسا إلى منطقة مرسيليا وخاصة جزيرة "كرسيكا" (La Corse) في نطاق أسري بالخصوص وقد شملت أنشطة أصيلي هذه الجزيرة المتواجدين بأعداد هامة بالإيالة التونسيّة ابتزاز الأموال من أبناء جلدتهم أصحاب الحانات والمطاعم و "الإتجار في الرقيق البيض" ونسيّير الماخورات في الحي الأوروبي... إزدهر نشاط هذه الجماعات المنظّمة فلم يقتصر على المجال الفرنسي بل عبر الحدود واستقرّ بالإيالة.

زاد مجرمو الجزيرة إلى أنشطتهم "الإجراميّة التقليديّة" الإتّجار في مخدّر "الهروين" المستخرج من مادة "المرفين" (la morphine) المخدّرة بعد تركيبها كيميائيّا. وبما أنّ لونها أبيض سمّيت في الإيالة "النفّة البيضة".

أقبل على هذا المخدّر القوّي (مع جعل من يتعاطاه يتعوّد بسرعة فيدمن عليه ويستعصي عليه الكف عن شمّه وهو أخطر من "التكروري" عديد المرّات) أبناء العائلات الميسورة بالخصوص لارتفاع ثمن الأخذة (la dose) أو "الشمّة" (وهذه الشمّة حقا "أخذة") ونسبيّا متوّسطو الحال. تخمد "النفّة البيضة" الجهاز العصبي المركزي وخاصة المناطق الحسّاسة من المهاد وقشرة المخ ولئن تساعد على تخفيف الآلام فبعد توقّف مفعولها يشعر المدمن بأوجاع رهيبة يداويها بشمّة جديدة وإلاّ دخل في حالة من الهستيريا لا مثيل لها. ومع زيادة الإقبال على "النفّة البيضة" تزداد أهميّة الأخذة ممّا

يخلّف الموت في عديد من الحالات. يعرف مدمن الهرويّين بالآثار الباديّة عليه كصعوبة التّنفس وضيق حدقة العين مع حكّ الجسم بصفة مرضيّة وآلام العظام والقلق وانعدام النشاط والتململ وفقدان الشاهيّة الجنسيّة.

كما أنّ مخلّفاتها الإقتصاديّة والإجتماعيّة كانت وبالا على المجتمع وخاصة على المدمنين وعلى أسرهم فالأخذة أو الشمّة باهضة جدّا مقارنة بإمكانيّات التونسيّين تراوح سعرها في الخمسينات بين 100 و150 فرنك حسب وضعيّة السوق وتوفّر الكميّات. وبما أنّ المدمن بإمكانه إقتناء الهرويّين فهو إمّا صاحب إيراد أو فلاّح كبير أوموظّف ونسبيّا حرفي أو تاجر "فشمّة" هذه الآفة تبعده عن عمله فيفقد دخله وكم من هؤلاء أجبر على بيع آلات عمله وحتّى أواني منزله فيخسر عائلته التي تتبرّأ منه فيصبح من جمهور الهامشيّين والمتسوّلين على غرار ذلك الحلاّق بالحلفاوين الذي باع كلّ ما عنده وأصبح يتسوّل قرب جامع صاحب الطابع ويستغيث طالبا شفقة المارّة:"عيني خونا ربّي لا يطيّح بك ولد مقرونة" (وهو من مروّجي الهيرويّين)[1].

كان المهرّبون "الكورص" يكلّفون تونسيّين ببيع "النفّة البيضة" ومن بينهم إشتهر "ص باي" بالمرسى لأنّ إنتماءه للعائلة الحسينيّة درأ عنه "أنظار" الشرطة.

ولمّا كان كبار ضبّاط الشرطة أصيلي جزيرة كورسيكا كانوا متواطئين مع أبناء جلدتهم "من المهرّبين والساهرين" على هذه التّجارة فقاسموهم الأرباح.

4. إكتشاف التونسيّين القمار العصري

يعتبر القمار ظاهرة قديمة كالخمر والبغاء ففي الجاهليّة قامرت العرب حتّى يخسر أحدهم إبله ومواشيه وأحيانا نفسه فيتحوّل من سيّد حرّ إلى

---

[1] هذا الشخص قتل عرّابه (المعروف بالشيخ) الذي كان يبتزّه وذلك أمام الناس ببطحاء الحلفاوين إذ غرس سكينا في ظهره وذلك في خمسينات القرن العشرين.

عبد. ولانتشار هذه الآفة حرّم الإسلام الرهان: "إنّما الخمر والميسر والأنصاب والأزلام رجس من عمل الشيطان فاجتنبوه لعلّكم تفلحون" (سورة المائدة). والأزلام هي أقداح بيضاء وسوداء ترمى للتكّهن فصارت للرّهان فإذا قال أحدهم بيضاء وكانت كذلك يربح مثلا إبل خصمه.

وقد حرص الأمراء على منع مختلف أنواع الرهان مقابل المال لكن أحيانا دون جدوى إذ يحكى أنّ أميرا حرّم كلّ أنواع القمار في مملكته وبعد مدّة خرج متنكّرا مع وزيره فقال له: لقد تمكّنا يا وزير من اجتثاث هذه الآفة فأجاب الوزير: أكون منافقا إن أخفيت عن سيّدي الحقيقة فإنّ بعض رعاياكم لازالوا يقامرون؟ أنظر سيّدي إلى أولئك الأشخاص إنّهم يقامرون. تعجب الأمير خاصة أنّ أمامهم لا أوراق ولا أزلام ولا غيرها. إذ كلّ ما شاهده قطعة من سكّر أمام كلّ واحد منهم؟ أجاب الوزير لنقترب وسترون؟ بعد بضع دقائق أرست ذبابة على قطعة سكّر واحد منهم فأدخل البقيّة أيديهم إلى جيوبهم وأخرجوا قطعة نقود ناولوها لصاحب الحظ الذي "شرّفت" الذبابة قطعته !! بهت الأمير وعوضا عن عقابهم قال لوزيره أتركهم وشأنهم إنك لا تهدي من أحببت...

وقد عشقت العرب قبل الإسلام وبعده سباق الخيل فكانت رياضة محبّذة مارسها أشراف القوم باعتبار أنّ الفروسيّة تساعد على التمرّس على الحروب.[1]

لكنّ النظام الرأسمالي المبني على الربح المادي بشتّى الأنواع والطرق حوّل ركوب الخيل إلى "تجارة مربحة".

[1] كان القمار موجودا يتعاطاه السكّان بالإيالة قبل إنتصاب الحماية فشرطة الضبطيّة سجّلت في محاضر جلساتها وجود مخالفات متعلّقة بتعاطيه.

أصبح سباق الخيل وغير ذلك من الحيوانات كالكلاب وحتّى بعض أنواع الجرذان في عدّة بلدان أوروبيّة "إختصاصا" عند بعض المؤسّسات له ميادينه وموّظفوه وروّاده.

ظهر قمار سباق الخيل بفرنسا سنة 1891 وقد أشرفت عليه مؤسسة (Pari Mutuel Urbain) المعروفة بـ (P.M.U) "الرهان الحضري المشترك" فسهرت على تنظيمه وكانت الخزينة الفرنسيّة تجني منه ضرائب هامة.

أمّا في الإيالة التونسيّة فكانت الفروسيّة للتباهي بين فرسان القبائل وكانت أوّل محاولة عصريّة لتربية الخيول الأصيلة سنة 1866 باصطبلات "سيدي ثابت" لكنّ التجربة فشلت للوضع الإقتصادي السيء وللإضطرابات السياسيّة.

وبعد انتصاب الحماية وفي سنة 1884 وقع إستيراد خيول عربيّة أصيلة وتكوين مراكز لتربيتها بالشمال الشرقي ولتنظيم القطاع وقع بعث سجلّ توضع به المعلومات اللاّزمة عن هذه الخيول لحماية القطاع من التدليس.

وبصفة عامة كان ذلك بداية دخول الرهان على الخيول فظهرت مؤسّسة مرتبطة بالمؤسّسة الفرنسيّة الأم حتّى لا يشعر المستوطنون "بالوحشة" وهم المتعوّدون على الرهان فنسج على منوالهم التونسيّون اليهود والإيطاليّون والمالطيّون... وبطبيعة الحال أخذ المسلمون نصيبهم باحتكاكهم بمختلف هذه الجاليّات وبتردّدهم على الحانات إكتشفوا "اللّعبة" فأصبحوا من عشّاق "الدوبلي" (doublé) أو "المثنّى" ويتمثّل في التكّهن بالحصان المنتصر في سباقين منفصلين (وهو أمر صعب) لكنّ ثمن التذاكر كان عامة منخفضا. إلاّ أنّ المتراهنين لا يكتفون بتذكرة واحدة لضعف المرابيح فترى الواحد منهم يشتري بين 5 و10 تذاكر: مثلا الحصان عدد1 في السباق الأوّل وعدد6 في السباق الثاني. وبحكم أنّ أغلبيّة المتراهنين "متطيّرون" (superstitieux) فكانوا يلعبون بانتظام نفس الأرقام فكم من حدّاد "أصبح يعرف "بتريس" "دوز" (3-12) وكم

من كاتب محامي شهر "باللص" "كواطرو" (1-4)... وفي الحقيقة أخذوا هذا (التطيّر والإعتقاد) من اليهود.

وبما أنّ بعض الوقت يفصل السباق الأوّل عن الثاني ترى من يصادفه الحظّ فيربح الحصان الذي راهن عليه في السباق الأوّل يفضّل "التفريط بالبيع" في "تذكرته الرابحة" لأنّ الربح في السباق الثاني ليس دائما مضمونا فيتوّجه لليهودي المتعوّد على شراء تذاكر السباق الأوّل الرابحة بحكم إمكانيّاته التي تسمح له بالمقامرة بمبالغ كبيرة فيكتفي التونسي "بربح محدود" وكما قيل "عصفور في اليد أحسن من عشرة فوق الشجرة" وشعار جلّ المقامرين التونسيّين (وهم من الهواة) مقارنة باليهود والأوروبيّين "بعض المال ولا كلّه".

أمّا "تيرسي" (tiercé) أو "المثلوث" فيتمثّل في التّكهن بالمراتب الثلاث الأولى في السباق بصفة مسترسلة مثلا حصان عدد4 الأوّل 12 الثاني و7 الثالث أو بصفة غير منتظمة (En désordre) ويكون الربح أقلّ. تجري المسابقات بملاعب فرنسا[1] فأصبح التونسي يعرف مركض "دوفيل" (Deauville) ومسابقة جائزة أمريكا (prix D'Amérique) ... وسلالة الخيول وأسماء راكبيها.

كما يقرأ (أو تقرأ عليه) تكهّنات الصحف الفرنسيّة والتونسيّة مثل "الدبيش (La Dépêche Tunisienne) و"لابراس" (La Presse) و"بتي متان" (Le Petit Matin). مسّت ظاهرة (التيارسي) جلّ الشرائح الإجتماعيّة من الميكانيكي والحلاّق إلى المؤظف السامي (يبعث عادة من يشتري له التذاكر) ويجلب له "البنكرام" (le programme) الذي تعدّه مؤسّسة الرهان وتبيعه ببعض الفرنكات.

أمّا "الشركة" فلا تخسر فربح المتراهنين هو جزء ممّا راهنوا به.

---

[1] يوجد مركض بقصر السعيد لكنّ أرباحه متواضعة ولا تدور سباقاته إلاّ يوم الأحد.

راهن وعشق عديد التونسيّين "كورس الزوايل" (course de chevaux) فمسّت العدوى كلّ الشرائح من الفلاّح إلى المعلّم مرورا بالعامل بالسكة الحديديّة و"ترنفاي" (le tramuway) (بحكم مخالطة زملائهم الإيطاليّين) إلى ماسح الأحذيّة... وقد أفادنا بعض من عاصروا فترة ما قبل الإستقلال أنّه رأى بعض النسوة (من المومسات وبنات الشوارع واقفات في الطابور بإحدى مقاهي نهج "البوسطة القديمة" (قرب باب البحر) تنتظرن دورهنّ لاقتناء تذكرة (التيارسي) ؟؟

وبعد أن تعرف النتائج بفضل بعض الإذاعات الفرنسيّة المختصّة تقبض المرابيح بعد يومين. ومن لا يقدر على الإنتظار بحكم تواضع إمكانيّاته يلجأ لذلك "اليهودي المختص" فيأخذ منه التذكرة الرابحة ويمدّه بالمعلوم بعد أن يخصم منه 10%".

ركّزت مؤسّسة (P.M.U) بكلّ المدن خاصة الساحليّة من بنزرت إلى قابس مكاتب. كما أصبحت الحانات والمقاهي حتّى في الربضين تخصّص ركنا (طاولة) لبيع تذاكر القمار مقابل نوع من الكراء لصاحبها. كما وجدت قرب محطة "ت.ج.م" (T.G.M) مؤسّسة عرفت عند التونسيّين "بالبنكة" يراهن فيها المتراهنون (القمّارة) مباشرة ويحصلون على الربح فورا.

زادت آفة القمار في تفقير التونسيّين الذين أدمنوا على هذه الظاهرة السلوكيّة الجديدة فأصبحوا يفكّرون في ثمن التذكرة قبل تفكيرهم في قوت عيالهم وقد يصل بأحدهم إلى بيع حلّي زوجته "آملا" في ربح لن يأتيه وقد يتهكّم على "القمارة" بنعتهم "بعلافي الزوايل" (الخيول).

كما تمّ فتح "كازينو" "بالبلفيدير" إكتشف فيه التونسيّون من كبار القوم ومن "المتشعبطين" ومن موّظفين وفلاّحين وحتّى حرفيّين "البكاراه" (baccara) وتتمثّل في لعب ورق بين "البنكاجي" ممثّل "الكازينو" الملهى والحرفاء وهم (les ponts) أي المتّحدون في القمار ويكونون بالأحرى متّحدين في الخسارة.

أمّا "الروليت" (roulette) فتتمثّل في إرسال كرة بلوريّة صغيرة وسط أعداد من 0 إلى 36 حمراء وسوداء يختار المتراهن رقما أو أكثر من بينها يضع عليه رهانا يتراوح عادة بين 100 فرنكا (حوالي 10 دنانير) و (2000 فرنكا) فيربح 36 مرّة "رهنه" (sa mise). لكن يبقى إحتمال الربح ضعيفا جدّا ...

وبطبيعة الحال تعدّدت أنواع الرهانات بملهى "كازينو" "البلفيدير" وكم كان ضحيّته من تجّار باعوا أملاكهم وفلاّحين رهنوا أو باعوا أراضيهم وموّظفين خانوا من أمّنوهم على أموالهم. وقد تواصل "نشاط الكازينو" و"ضحاياه" إلى بداية الستينات وقد أغلق بعد أحداث بنزرت لسنة 1961.

ظهرت في فرنسا سنة 1933 (la loterie) "اليانصيب الخيري" لتدعيم مداخيل الدولة فأدخلت سلط الحماية "هذا القمار" الجديد ممّا دعّم هذه الظاهرة "الخبيثة" بالإيالة.

يتمثّل هذا الرّهان المعروف أيضا ب "tombola" في اشتراء المتراهن تذكرة أو اكثر و في آخر كلّ شهر و خلال حفل ساهر يقام عادة في " قصر الجمعيّات " (دار الثقافة ابن رشيق حاليّا) يقع سحب اليانصيب و يتحصّل أصحاب التذاكر الرّابحة على أرباح تقطتع من مجموع المداخيل و يجني في الحقيقة صاحب "الرخصة" أو بالأحرى "اللزمة" منظّم اليانصيب عادة الفرنسي أو اليهودي "صديق فرنسا " أهم الأرباح. دعمّت اليانصيب ميزانيّة سلط الحماية.

كما يتواصل " قمار" الفئات المتوسّطة والرثّة في مقاهي المدن و حتّى في المخازن ويتمثّل في لعب الورق مثل " الشكبّة " (من أصل إيطالي) و"الربّي" (يبدو انّ اليهود إبتدعوه) و"البازقة" و"الروندة" و"التريسيتي" (les dominos) وبطبيعة الحال "النوفي" في آخر "القعدة".

أمّا في البوادي وخاصة في فصل الصيف بعد الحصاد فيجتمع الريفيّون في حوانيت (بمثابة المقاهي) فيقامرون و"يسلب" الشاطر أو "المحاسبي" فهم إخوته وأبناء عمّه.

اكتشفت الطبقة المترّفهة والمتّصلة مباشرة بالعناصر الأوروبيّة من تونسيّين يهود ومسلمين "البولوط (la belote) و "البوكر" (le poker) و"بريدج" (le bridge) ... فأدمنت بدورها على هذه "الألعاب" حتّى يصل الأمر بأحدهم في "طرح قمار" إلى خسارة مرتّبه كاملا وحتّى رهن منزله خلال ليلة واحدة.

أمّا في شهر رمضان فينتشر القمار في المنازل والمقاهي (وحتّى على قارعة الطريق خاصة في ربضي العاصمة)!

5. ترسّخ ظاهرة البغاء بالإيالة التونسيّة

يعتبر البغاء ظاهرة قديمة تواجدت منذ أن خلق الله العباد فهو كما يقال "أقدم المهن" وقد وصف المؤرّخون والرّحالة ماخورات (كلمة فارسيّة تعني دور البغاء العلني) في الصين ومصر الفرعونيّة مرورا بفارس وبلاد الإغريق وصولا إلى إفريقيّة الرومانيّة...

عرفت العرب قبل الإسلام وبعده هذه الظاهرة فكانت بعض النساء تضعنّ أنفسهنّ في تصرّف لدى العموم مقابل أجر وتعرف هذه "البغايا" من رايات تضعها على أبواب منازلهنّ لجلب الزبائن فيدخل "الحرفاء" لنيل ضالّتهم.

كانت المواخير في القيروان في العهد الإسلامي تتواجد قرب الزوايا وأكثر من نصف البيوت المخصّصة للبغاء كانت قد بنيّت بأموال وقفيّة (أموال من الأحباس) ولم يتردّد الأتقياء الذين بنوها إلى تخصيص عائدات من هذه البيوت لصالح الأماكن المقدسة[1].

ولئن تواجد البغاء في تونس منذ الحفصيّين فقد أصبح ظاهرة متفشيّة في العهد التركي العثماني.

---

[1] عبد الوهاب بوحديبة: الجنسانيّة في الإسلام ص 246.

فما هي أسباب ترسّخ وتفشّي ظاهرة البغاء؟

لم يتعرّض المؤرّخون أمثال ابن أبي الدينار وابن أبي الضياف لظاهرة البغاء وحتّى وإن ذكروها فقد "يزورونها لماما". فالتطرّق للبغاء والمومسات أو الفاجرات كان بصفة مقتضبة إذ فضّلوا "غضّ الطرف" عن كلّ ما تحرّمه الشريعة وترفضه الأخلاق. فالبغاء موجود لكن مسكوت عنه وقد أصبح ظاهرة مع تحوّل تونس إلى إيّالة عثمانيّة وترك سنان باشا 4000 إنكشاريّا لتأمين أمنها والمحافظة عليها كإيّالة عثمانيّة. وقد إلتحقت بذلك الجند عناصر أخرى تباعا فجمعت تلك العساكر العزوبة و "الغربة" ممّا جعلهم يبحثون عن الملذّات الجنسيّة وقد جعل الله "اللّذة الكبرى" للرجال في فروج النساء. إلاّ أنّهم وجدوها في فروج المومسات في بعض المنازل الشبيهة بالمواخير التي تعوّدوا عليها في الأستانة ومدن الإمبراطوريّة العثمانيّة الأخرى.

وقد تعرّض ابن أبي الدينار لظاهرة البغاء والبغيّات عند ذكره كلّ ما له علاقة بالأمن ومراقبة الأخلاق في المدينة فندّد بتلك الظاهرة داعيا إلى ضرورة تجنّبها.

وقد كان المؤرّخون لا يتعرّضون لتلك الظاهرة بصفة مباشرة بل عند حديثهم عن النزاعات داخل المدينة بين السلطة وبعض مكوّنات المجتمع كالأشرار والمجرمين فيقع التعرّض لظاهرة البغاء خاصة عند ذكر دور الضبطيّة في المحافظة على استتباب الأمن.

ولئن وجد زبائن الماخورات أو ما شابهها فمن أين تأتي "الفاجرات"؟

يمكن اعتبار الفقر من أوّل أسباب سقوط بعض النسوة في الرذيلة فالإيالة ما انفكّت تعرف الإضطرابات والحروب والثورات وكلّ ما من شأنه الضرر بالعائلات فيكون البؤس والفقر المدقع مصيرهنّ فتجبر المرأة على "الأكل بثديّها".

كما أنّ سنوات الجفاف والجوائح تجبر بعض الأسر البدويّة على "بيع" بناتهنّ لتوفير القوت لبقيّة أفراد العائلة فيكون مصيرهنّ التحوّل إلى عاهرات و في أغنية المطربة صليحة "رحلوا بيها" أكثر من دلالة!؟

كما أنّ من تتعرّض للإغتصاب من قبل العناصر التركيّة العثمانيّة خاصة الجند "تنكرها عائلتها وينبذها المجتمع" فيكون المصير السقوط في الرذيلة وحالات الإغتصاب من قبل جند الترك كانت حقيقة وواقعا لوّع التونسيّات وعائلاتهنّ وقد ذكر ابن أبي الضياف في حديثه عن الشيخ حسن الشريف وهو من علماء عصره: "... وكان من بحار العلم الزاخرة ورجال الدنيا والآخرة... أتى يوما من داره إلى الجامع وقت الظهيرين فتعلّقت بثيابه إمرأة يجرّها تركي من الجند إلى بيته في فنادق العطّارين كرها فمسك الجندي ورغب منه أن يتركها ولا يهتك ستر حجابها فتساكر الجندي وأبى فخلع برنسه (الشيخ) وافتكّها منه قهرا وحمله بنفسه إلى الداي وأعيان العطّارين من خلفه يريدون القبض على الجندي خوفا على الشيخ وهو ينتهرهم ولمّا قارب دريبة الداي وخرج هذا الأخير قال له: هذا المحارب يبقى في حبسك إلى أن يبلغ خبره إلى الأمير ورجع للجامع وفي الحين بعث الداي ترجمانه إلى الأمير يخبره وهو يومئذ حمّودة باشا فكان من سياسة الأمير أن أمر بقتله خنقا في الحين وبعد صلاة العصر خنق الجندي وألقي ببطحاء القصبة..."[1]

نستخلص من هذه الحادثة أنّ جند الترك لا يحترمون الحرماة ولا يخشون السلطة فكان الجندي يجرّ المسكينة في واضحة النهار وهي تستغيث ولا من مغيث رغم أنّ حاكم البلاد وقتئذ هو حمّودة باشا المعروف بحزمه وصرامته تجاه المخالفين للقانون.

---

[1] الإتحاف: الجزء السابع ص 71.

الإستنتاج الثاني هو خوف التونسيّين من جند الترك فقد مرّ الجندي جارّا المرأة (كأنّها حيوان) في أسواق المدينة العامرة فلم يحرّك لا التّجار ولا المارّة ساكنا إلى أن تدخّل الشيخ حسن الشريف وحتّى لمّا تبعوه فقد كان ذلك من باب الفضول لا لإغاثة تلك المسكينة و خوفا عليه لا عليها !؟.

إذن حالات الإغتصاب لم تكن منعزلة لذلك إعتبرها هؤلاء الشهود "عاديّة" لا تستحق أهميّة كبيرة لذلك لم يتدخّلوا !؟.

كما أنّ الخوف وربّما "الجبن" من بطش جند الترك يفسّر أيضا موقفهم السلبي. وحتّى ابن أبي الضياف لم يذكر الحادثة إلاّ في سياق حديثه عن مناقب الشيخ حسن الشريف.

كانت حالات الاغتصاب ظاهرة متفشيّة "فعزوبيّة وإدمان جند الترك" من أسباب إرتكابهم ذلك الإثم خاصة أنّهم يشعرون "بحصانة" تميّزهم وتجعلهم فوق القانون. حصل هذا في عهد حمّودة باشا ويبدو أنّ الحادثة وقعت إمّا في أواخر القرن 18 أو بالأحرى في بداية القرن 19 خاصة أنّ الشيخ حسن الشريف توّفي سنة 1819 فكيف الحال في القرن 17 عندما كان الدايات يديرون شؤون البلاد وجند الترك يصولون ويجولون دون ردع من السلطة وحتّى عقاب هذا الجندي كان مثالا "شاذا" إذ ليس كلّ مرّة يتدخّل رجل بمعنى الكلمة وأيّ رجل فقيه ومن الأعيان يجلّه ويكبره الناس. وبطبيعة الحال لولا تدخّل الشيخ حسن الشريف لوقع إغتصاب المرأة وهتك سترها أمّا مصيرها فقد كان يكون إمّا القتل من قبل أهلها باعتبارها مذنبة لا ضحيّة وفي أحسن الأحوال تنبذ فتسقط في البغاء بإحدى الدور المتواجدة في أزقّة المدينة.

أمّا موقف الدولة في عهد الدايات والبايات المراديّين فيبدو أنّه كان في صفّ جند الترك فانشغال البايات في العهد المرادي بحروبهم جعلهم لا يهتمّون بردع المغتصبين ولا العاهرات ومن يقف وراءهنّ بل الأدهى أنّ

الدولة وجدت في ظاهرة البغاء "مكسبا" فكلّفت المزوار بالإهتمام بالمسألة وخاصة جمع الضرائب المتأتيّة منها.

أصل المزوار، وهو مصطلح بربري، الشيخ وقد ذكره حسن الوزّان عند حديثه عن الجهاز التنفيذي الحفصي وجعله في المرتبة الثالثة بعد السلطان وقبل قائد القصبة الذي والاه. وقد انحصرت وقتئذ مهمّته في قيادة القوّات المسلّحة ورئاسة الحرس الملكي وقد قاد المقاومة في العاصمة ضد خير الدين ثمّ غاب بعد ذلك ذكره في المصادر.

لكن وإن بقي اسم أو مصطلح المزوار فقد تغيّرت مهمّته وانحطّت: "وهذه خطّة المزوار في الحاضرة كانت على عهد الملوك من بني حفص وهي الحسبة في تغيير المنكر ثمّ صارت ضدّها في عهد الأتراك العثمانيّين يتوّلاها أحدهم على مشارطة مال معلوم (يشتري لزمة البغاء) فيحصي عدد العاهرات ويترك سبيلهنّ عندما تتقدّمن في السنّ فيتزوّجن ممّن يرضى بهنّ على المذهب الحنفي وهو أقل صرامة من نظيره المالكي". ويضيف ابن أبي الضياف: " ثمّ اتّسع الخرق على الراقع وتفاحش الأمر حتّى تمّ إبطال هذه الوظيفة الشنعاء وذلك في 19 جويلية 1836 إذ أبطل مصطفى باي وظيفة المزوار وكان أصله النهي عن المنكر فآل إلى الإعانة عليه ودخله ينيف على العشرين ألف ريالا في السنة وكتبت ذلك بخطّي في زمام المحكمة وأطرد متولّي هذه الخطة الرذيلة..."الإتحاف: الجزء الثالث ص 207".

كانت لزمة المزوار خلال القرن 17 تدرّ أموالا هامة لخزينة الدولة بلغت بين 1756 و1763 ما قدره 11.896 ريالا.[1]

فهل يعني أنّ البغاء انقطع خلال القرن التاسع عشر؟

تواصلت ظاهرة تعاطي البغاء وقد أصبحت من مشمولات شرطة الداي فأعوانه أصبحوا ينظّمون "القطاع" ويحصلون على نصيبهم على غرار

---

[1] توفيق البشروش: موسوعة مدينة تونس ص 432 .

المزوار. لكنّ هؤلاء الأعوان كانوا في نفس الوقت يقومون بردع العاهرات وزبائنهنّ عند إقتضاء الأمر ففي العمليّة "خبث" كبير فهم بمثابة "حاميها حراميها". وفي النهاية كانت خزينة الدولة هي الخاسرة إذ لم تعد تنتفع بلزمة المزوار.

ومع تكوين شرطة الضبطيّة سنة 1860 لردع الفسّاق وأرباب الجنايات تمّ ضبط قائمة المخالفات المسجلّة فمنها الشتم بأنواعه والإدمان على الخمر والغشّ والجولان باللّيل بدون منار ودخول البيوت بدون إذن...

يبدو أنّ من يتجوّل في اللّيل إمّا فقيرا لا يملك حق الإنارة أو من المخالفين للقانون كاللّصوص والمنحرفين إذ ليس من مصلحتهم التعرّف عليهم أو من قرّر التوّجه نحو دور البغاء فهو متعمّد وليس "بريء" وهو أيضا من الداخلين البيوت (بيوت البغاء) دون إذن رغم أنّها بيوت لا حرمة لها ولا يستأذن عند دخولها فيقع أولئك تحت طائلة القانون.

ولئن يفضّل المؤرّخون عامة السكوت عن ظاهرة البغاء فإن الرحّالة لا يتركون فرصة إلاّ ويتعرّضون لها " فدفلو" الذي زار الإيالة في المنتصف الثاني من القرن 19 كتب: "إنّ الرجال في الإيالة ليس لهم من تسليّة إلاّ تجارة النساء... فالواحد منهم لا يهدأ باله إلاّ إذا ظفر بمن سلبت عقله كلّفه ذلك ما كلّفه وهو أمر عام يشترك فيه متوّسطو الحال والأغنياء..."

كما ترك هذا الرحّالة وصفا دقيقا لدار بغاء يبدو أنّه زارها بنفسه "... ثمّ تدخل النسوة وتنطلقن في الشرب وفي تدخين "الكيف" حتّى تخلقن الألفة مع الرجال وبعد أن تنتشي" النسوة تتحوّلن إلى راويات حكايات فاحشة ومغنيّات أغاني إباحيّة ثمّ ترقصن وتتجرّدن من ثيابهنّ ثمّ تعانقن من "يحلو" في أعينهنّ من بين الحاضرين. لكنّ "سيّد الدار" يحرص على أن يختار من يعتبره الأجدر من بين الحاضرين (أي أكثرهم سخاءا) التي تميل نفسه بل شهوته إليها".

... وفي تونس مثل هذه الدور تكاد تكون عاديّة شريطة ممارسة البغاء مع مسلمين إذ تحرّم "الرذيلة" مع المسيحيّين (وقد صادف أنّ شبّانا مسيحيّون جلبوا عاهرات إلى فندق الفرنسيّين فهاجمهم السكّان ولولا إغرائهم بالمال لقضوا عليهم)[1].

إنّ الدار التي وصفها "دفلو" تبدو من "نوع راق" لكن دور البغاء والمواخير المرخّص لها أو المسكوت عنها تبدو أكثر إنحطاطًا إذ تؤمّها مختلف الشرائح بما فيها "الحثالة" و"الزقاقيّون" و"الهامشيّون".

لكن مع انتصاب الحماية سيدخل البغاء مرحلة جديدة؟

لم يعد البغاء "هامشيّا" إذ قامت سلط الحماية منذ 1882 بتركيز مواخير رسميّة وهو ما رفضه الفقهاء والأعيان وندّدوا به سنة 1885 في إطار ما عرف "بالنازلة التونسيّة" فقالوا هذه أخبار البغيّات من النسوة في تعيّن حكم لهنّ يجرّبه المجلس البلدي في بلاد الإسلام إعانة لهنّ على هذا الإرتكاب واعترافا به ودينا يمنع المؤمن الإعتراف بجميع ذلك . أدّى إحتجاج الفقهاء إلى تأخّر تنظيم مهنة الدعارة تنظيما دقيقا حتّى 16 مارس 1889 تاريخ إصدار أمر بلدي ينصّ على أنّ الدعارة مهنة تمارس في ماخور أو في محلّ خاص (البند 2) وأنّ على المومسات المحترفات تسجيل أسمائهنّ في دفتر خاص موجود على ذمتهنّ بالبلديّة (البند 3) وأنّ عليهنّ الخضوع لفحص طبي كلّ أسبوع (البند 21 و22). إلاّ أنّ هذا البند أكّد على تحجير البغاء السرّي (البند 19) ونصّ كذلك على أنّ مواقع المواخير يجب أن تكون بعيدة عن المدارس وأماكن العبادة والسجون والثكنات العسكريّة (البند 12).

أشرفت بين 1930-1940 فرنسيّات ممّن إحترفن الدعارة سابقا على عديد دور البغاء منها دور بغاء رسميّة بها قرابة 300 مومسا بين يهوديّات

[1] La Régence de Tunis P 93.

وفرنسيّات ومسلمات و شبه دور بغاء (maisons de tolérance) مع 10 دور مواعيد (maisons de rendez-vous)[1].

عرفت ظاهرة البغاء إنتشارا واستفحالا بين الحربين خاصة مع إفتكاك أراضي العروش وإدخال آلات العمل العصريّة ففقد الريفيّون مع أراضيهم فرص العمل ومع تراجع الأوبئة إرتفع عدد السكّان فاستفحلت ظاهرة البطالة ومع توالي سنوات الجدب والجوائح ومخلّفات أزمة 1929 "نفر" الريفيّون من "أوطانهم" فنزحوا نحو المدن خاصة العاصمة فارتفعت نسبة السكّان الحضر فسكّان العاصمة مرّوا من 171.000 نسمة سنة 1936 إلى 410.000 نسمة سنة 1956.

أدّى انتشار الفقر والخصاصة واستفحال ظاهرة النزوح مع انحلال الروابط القبليّة والأسريّة إلى سقوط خاصة"الريفيّات" الفقيرات أو المتمرّدات أو الهاربات من أسرهنّ في البغاء الذي تحوّل في بعض الأحيان إلى مؤسّسات رسميّة بدعم من السلطة التي حرصت على تواجد المواخير في المدن المتواجدة بها ثكنات الجيش مثل العاصمة وبنزرت وسوسة والكاف وقابس... "لتوفير" أدنى ما يمكن من "الراحة الجنسيّة" لعناصر في عنفوان شبابها وبالمناسبة يقع تجنّب "هيجان" هؤلاء الجنود حفاظا على "الأخلاق" كتجنّب الإغتصاب وربّما التلوّط داخل الثكنات.

أفرز هذا الوضع تنظيم روزنامة للبغاء تلزم مديري الشرطة بتخصيص يوم معيّن لجنود الفيالق وآخر للمشاة وثالث للمدفعيّة... وكلّ خرق لهذا التنظيم من شأنه أن يؤدّي إلى الفوضى والتشاجر بين الجنود وبينهم وبين المدنيّين وهو تنظيم خضعت إليه المستعمرات الثلاث الجزائر وتونس والمغرب الأقصى.

---

[1] الهادي التيمومي: تاريخ تونس الإجتماعي 1881 - 1956 ص 148.

إستفحلّت ظاهرة البغاء العلني ففي العاصمة وحدها وجدت بين 1930 و1940 خمسة مواخير وهي "شارع الفارسي" و شارع "سيدي البايان" وشارع "ابن عثمان" و"شارع محجوب" و"نهج سيدي عبد الله قش"[1]. تعمل في هذه المواخير حوالي 300 فتاة بالإضافة إلى 35 من المومسات اللواتي يعملن في بيوت دعارة وهي "الموسي" و"الشباني"و"الفيريا" و"النخيل" و"الأثيريا" و"البيت الكبير" مع 10 بيوت مواعيد تنتشر بالأحياء الأوروبيّة.

تفرض السلط البلديّة على المومسات رقابة كبيرة فعلهنّ أسبوعيا التحوّل إلى المستوصف (دارالفزيتة) في نهج مراد قرب باب الأقواس وكانت تحملهنّ عربات فيعرفهنّ الأهالي بزينتهنّ المبتذلة وقهقهتنّ وأصواتهنّ العالية فترى الصبيّة يجرون وراء تلك العربات متفوّهين بعبارات نابيّة. أمّا الكهول من الأهالي فيطأطئون الرؤوس خجلا وتسمّى المومسات عند التونسيّين "بالصابرات" تجنبا لنعتهنّ بلفظة "قحاب" على غرار السوقة. توجد بين المومسات فرنسيّات ويهوديّات ومسلمات.

يختار الزبائن المواخير وبيوت الدعارة حسب إمكانيّاتهم فهناك صنف مثل "سيدي عبد الله قش" معروف بالصخب والتشاجر والعراك فهذه الأصناف المتدنيّة يقدر على "دخولها" الفقراء في حين وجد صنف آخر أقل "بؤسا" مثل بيوت الدعارة "كالشباني". أمّا الصنف الثالث خاصة في الأحياء الأوروبيّة فلا يقدر على التردّد عليه إلاّ من كانت لهم إمكانيّات ماديّة محترمة إذ سعر ممارسة البغاء مع المومس يتضاعف عدة مرّات بين الصنف الأوّل والثالث.

يجاز للفتيات الإلتحاق بالمواخير ممّن تزيد أعمارهنّ على العشرين بعد أن يتقدمنّ بمطلب في الغرض فيحصلن على بطاقة "عمل" تخوّل لهنّ ممارسة

---

[1] وهو الوحيد الذي بقي بالعاصمة رغم محاولات السّلفيين بعد الثورة إزالته.

الجنس بمقابل "وذلك في مكان مخصّص" ولم يكن يسمح للمومسات بالخروج من الماخورات إلاّ في الليل ما عدا يوم الإثنين وهو يوم عطلتهنّ.

كما كان يوجد ماخور للذكور وهو "المايول" (Le Mayol) في حارة اليهود المعروف باسم "علي واكي" أي في الطابق الأوّل (العلي) ويديره اليهودي "واكي" وكان يعمل به 13 إسرائيليّا وفرنسيّا واحدا وايطاليّا واحدا سنة 1937 فيكون المجموع 15.

وقع غلق "علي واكي" قبيل الإستقلال.

وقد وجد البغاء الذكوري لا في ذلك العهد بل كذلك في عديد العصور ففي العهد الحفصي يعرف هؤلاء بالمخنّثين. لكن في العهد الذي يعنينا أصبحت هذه الظاهرة علنيّة ومقنّنة ففي "علي واكي" وفي غيره من المواخير "الإناثيّة" يتراوح المقابل المالي حسب الجمال والسنّ.

تدير الماخورات عجائز كنّ بدورهنّ مومسات تنادهنّ المومسات "أمّي". تكتري هذه العجائز بيتا يتألّف من عدّة غرف فتؤمّن للمومس الغرفة التى تستقبل فيها زبائنها وتنام فيها وتوفّر لها الأكل وطبعا الحماية فلها أعوانها وبمجرد إشارة منها تقع تلبيّة أوامرها. تقطتع "العجوز أو القوّادة" أو "البطرونة" بين نصف وثلاثة أرباع السعر حسب جمال المومس والإقبال عليها.

وبطبيعة الحال وبحكم إنتماء جلّ المومسات إلى الريف تحرص العجوز على تغيّير أسمائهنّ (على غرار الممثّلات والراقصات) فمن حيزية تصبح جنينة ومن حدّة تتحوّل إلى فريدة لأنّ الإسم "الريفي" لا يساعد على "شهرتهنّ" عند الزبائن.

كما توجد مومسات اكتسبن خبرة لا بأس بها فلم تعد في حاجة إلى "قوّادة" فتكتري غرفة فسيحة تديرها بنفسها دون وساطة. لكن من النادر أن توجد مومس دون "حام" وهو عادة رجل مفتول العضلات يقيها من الزبائن الغاضبين أو المتهوّرين فيبتزّها حتّى النخاع.

وبصفة عامة وقبل الإستقلال لم تتمكّن جلّ المومسات من جمع بعض المال يقهنّ الخصاصة عندما تتقدّمن في السنّ فكأنّ قدرهنّ يحكم عليهنّ بالفقر في شبابهنّ ومشيبهنّ فهناك من يعتبر أنّ فلوس الحرام لا تثمر والبعض الآخر رأى أنّ "فلوس الماء تمشي في الماء" (أموال المني تضيع في الخمر). المسألة أنّ المومسات لا يدّخرن ولا يفكّرن في آخر أيّام كبرهنّ ومع شجع "الحامي" أو الزوج تتبدّد أموالهنّ وكم من عاهرة أصبحت تتسوّل في شوارع المدينة.

يبدو أنّ حالتهنّ تحسّنت بعد الإستقلال وقد بلغنا أن "رم ع" بنك قريب من ماخور "عبد الله قش" أكّد على موّظّفيه ضرورة الإتّصال بالمومسات لفتح حساب في بنكه وفعلا إقتنعت العديد منهنّ وفتحت حسابا في ذلك الفرع البنكي.

وقد تندّر موّظفو البنك قائلين: "أتاه أجره من "سيدي عبد الله قشّ" !!

حدث هذا في بداية الستينات وقد روى لنا أحد الموّظفين بالبنك وقد كلّف بمهمّة الإتّصال بالمومسات (أختير لرصانته وحنكته) أنّ أغلبهنّ سررن بفتح دفتر إدخار وأصبحت بعضهنّ تتهكّم على من لم تتّعض بقولها: "إلّي ترحيه مباركة (قبولها للزّبائن) يسفو فرجها " يعنى تصرفه على شهواتها فتتبدّد أموالها و تسقط في الفقر.

6. الموسيقى والمسرح والصحافة والسينما والراديو

أفرز قدوم الأتراك العثمانيّين ثمّ العناصر التي تبعتهم "تأثيرا" شمل عدّة ميادين.

لقد ساهمت العناصر الجديدة (التي دعّمها الإحتلال) خاصة مع إختلاف أصولها وثقافاتها في إثراء الزاد الثقافي للأهالي أو على الأقل في

اطّلاعهم على "ممارسات فنيّة" منها المتعارف لكن غير منتشر كالموسيقى أو الجديد كالمسرح والسينما والراديو ونسبيّا الصحافة.

أ. الموسيقـى

لم تعرف الموسيقى إزدهارا في العهد الحفصي بحكم الصرامة وحتّى التشدّد الموروث عن المذهب الموّحدي الذي تبنّاه الحفصيّون. لكنّ إزدهار التصوّف أفرز انتشار الأناشيد الصوفيّة التي تقام في مقامات الأولياء والصالحين بالمدن والقرى.

أخذ هذا الوضع يتغيّر مع قدوم الأتراك العثمانييّن من ذلك دخول الموسيقى العسكريّة التي كان يعزفها الجيش الإنكشاري "سير الإنكشاريّن" La Marche des Janissaires.

كما عزفت خلال حكم الدايات والبايات المراديّين موسيقى في الساحات العموميّة بمناسبة الإحتفالات الدينيّة والرسميّة بحضور الجنود.

وقد ذكر ابن أبي الدينار أنّ السكّان المسلمون خلال حفلات الأعراس والختان كانوا يقيمون بالمدن والقرى حفلات موسيقيّة بمنازلهم وحدائقهم.

إزداد الإقبال على سماع الموسيقى مع قدوم الأندلسيّن وخاصة المورسكيّن فحصل بصفة تدريجيّة إمتزاج بين مختلف الألوان الموسيقيّة ممّا أفرز لونا موسيقيّا تونسيّا.

عرفت الموسيقى تطوّرا في العهد المرادي خاصة في عهد رمضان باي الذي من فرط عشقه للموسيقى أهمل شؤون السياسة ولعلّ تعلّقه بعشيقه مزهود يعود بالخصوص لموهبة هذا الغلام في العزف على عدّة آلات وامتلاكه صوتا جميلا جعله يسلب عقل سيّده فتخلّى له عن إدارة أمور الإيالة.

كان رمضان باي عارفا بالموسيقى فحذق العزف على عدّة آلات ولما أصبح صاحب السلطة حرص على جمع عديد الآلات الموسيقيّة منها آلة "الهرمنيوم" (L'Harmonium) وهي من عائلة "الأرغن" (l'orgue) وقد كانت مجهولة في شمال إفريقيا.

أقامت الجاليّات الأوروبيّة وبالخصوص الإيطاليّة بدورها الحفلات منذ القرن 17و18 خاصة مع ظهور المسارح التي مع العروض المسرحيّة احتضنت حفلات موسيقيّة.

كان ليهود تونس موسيقاهم وأناشيدهم لغتها خليط بين العربيّة والعبريّة تعزف في المناسبات مثل "البارمتزفا" (bar-mitsva) عند بلوغ الذكور سن 13 سنة أو بمناسبة الأعراس.

كان الباي محمّد الرشيد مولعا بالموسيقى والشعر فنظم القصائد وحذق عزف العود والكمان .

أمّا يهود "قرانة" فقد تبنّوا الموسيقى الغربيّة التي تعوّدوا عليها بالمدن الإيطاليّة كميناء "ليفورن". كان أغنياء يهود "قرانة" يتردّدون على هذه المسارح لحضور عروض المسرح والموسيقى وكانوا يعلّمون أبناءهم وبناتهم العزف على الآلات الموسيقيّة "كالبيانو" (le piano) والكمان (le violon) على غرار الأوروبيين.

كانت للعبيد السود موسيقاهم وتتمثّل في ايقاعات سريعة فكانت بالأساس "موسيقى بدنيّة" لا تنفصل عن حركات البدن مع آلات ضبط الإيقاع. تقام حفلات السود خاصة في بعض الزوايا منها زاوية "سيدي شيحة" قرب جامع صاحب الطابع بحي الحلفاوين.

دخلت الموسيقى منعرجا جديدا في العهد الحسيني مع تطوّر الموسيقى العسكريّة المستندة إلى قواعد مضبوطة منها التنغيم والعلامات الموسيقيّة

كما وقعت الإستعانة بأساتذة موسيقى إيطاليّين منهم الموسيقار المشهور صاحب السنفونيّات (منها سنفونيّة عائدة Aïda) "فردي" (Verdi) الذي تعاون مع الشيخ الأصرم لوضع موسيقى عسكريّة عزفها طاقم من الضبّاط.

أفرز هذا المجهود ظهور أجواق بوّاقين (des fanfares) في أواخر القرن 19 شبيهة بالإيطاليّة والفرنسيّة.

ولعلّ أبرز سمات الموسيقى في العهد الحسيني تمثّلت في انصهار الأنماط التركيّة- العثمانيّة والأندلسيّة - المورسكيّة في نمط موسيقي تونسي بدأ يتوضّح.

كما أنّ عادة مناداة الصائمين ليستيقظوا للسحور والتي كانت تقام منذ العهد الحفصي بواسطة نافخ في بوق عوّضت مع الحسينيّين وإلى اليوم بقارع للطبل "بوطبيلة" لانتشار هذه الآلة في ذلك العهد.

فما هو حال الموسيقى بعد انتصاب الحماية؟

دخلت الإيالة التونسيّة في سبات عميق بعد أن صدمها الإستعمار منذ 1881 بجيوشه وآليّاته وجاليّته ومن تبعها من عناصر أوروبيّة.

لكن بعد هذه الصدمة بدأ التونسيّون يسترجعون ما دأبوا عليه من أوجه حياتهم اليوميّة بما في ذلك الموسيقى.

فما هي الأنماط والأشكال الموسيقيّة المتداولة؟

- **السلاميّة**

تتمثّل في أناشيد وأذكار دينيّة قوامها التجويد والتكبير. تتعلّق مواضيع هذه الأذكار بتمجيد الله ومدح نبيّه محمّد وتقام هذه الإحتفالات الدينيّة في المساجد في بعض المناسبات مثل الإحتفال بالمولد النبوي.

إنتقلت السلاميّة من المساجد إلى بيوت الأثريّاء ونسبيّا متوّسطي الحال فتقيم فرق السلاميّة حفلات بمناسبة ختان الأطفال أو خلال شهر رمضان ومناسبات أخرى كالشفاء من مرض خطير عند الأعيان.

أصبحت آلة "البندير" وهي آلة وزن إنتشرت في الإيالة لسهولة صنعها وثمنها المعقول تصاحب فرق السلاميّة التي أصبحت تضمّ شيخ السلاميّة وهو العارف "بالنوبات" ويليه جليسان وبعض المنشدين مع ثلاثة أو أربعة يصاحبونه "بالبندير".

تعدّدت فرق السلاميّة بالعاصمة وضواحيها وبمدن بنزرت ورفراف وباجة وسوسة والقيروان وقابس... اشتهرت فرق الشيوخ علي ومحمّد البرّاق والناصر العبدلي ومحمّد عزيز وعبد المجيد بن سعد وحميدة عجاج... فكانوا الحافظين لهذا الفن الصوفي الراقي قبيل الإستقلال وبعده.

- **العيساويّة**

أسّس العيساويّة الصوفي سيدي محمّد بن عيسى أصيل مكناس بالمغرب الأقصى خلال القرن التاسع ميلادي.

تتميّز العيساويّة عن بقيّة الطرق الصوفيّة الأخرى بعرض "الحضرة".

تكون عناصر العيساويّة حفاة مرتدين لباسا من الصوف "بدن" (والصوف علامة التقشّف والزهد في الدنيا) ويأخذون في ترديد الأناشيد والتركيز على حمد الله مع بقائهم واقفين. أمّا الجالسون فينشدون أذكارا تمدح الرسول والأوليّاء الصالحين. يدير العيساويّة شيخ الحزب ويشرف على الرقص شيخ الحضرة. أمّا الباش سقا فمهمّته توزيع المشروبات في حين يحمل الباش علّام الرايات والسناجق.

يصعّد المنشدون من وتيرة الذكر حتّى "الثمالة" (دون خمر) بل حتّى الذوبان والدخول في حالة قصوى خارجة عن إدراكهم ووعيهم وهي

"التخميرة" وحتّى لا تعمّ الفوضى يقع تكليف من هو قادر على الصمود لمنع تجاوزات أعضاء العيساويّة أو الجمهور الذي "يتخمّر" أيضا جانب منه تحت تأثير رائحة البخور وخاصة من جرّاء مفعول الذكر.

يتحوّل الراقصون لمّا يتخمّرون "إلى هيئة" حيوانات تجسّم وضعيّة (الحملة) فمنهم السبع كالنمر والأسد فيبتلع اللحم غير مطبوخ ومنهم الجمل ويأكل التين الشوكي وغيرها ممّا يمدّهم به شيخ "العلفة" أي المأكولات.

أمّا "السيّاف" فيبقى أكثر العناصر إثارة فمن شدّة "التخمّر" يغرس إبرا كبيرة في جسمه أو يتمرّغ على الأشواك. يتدخّل في آخر مرحلة "العكاشة" وهو موثق بالقيود "السلاسل" فيزمجر مثل السبع ويكسّر قيوده ولا يهدأ إلاّ عندما يقرأ الباش شاوش الفاتحة عند رأسه.

تبقى العيساويّة أعمق أشكال التّعبير الصوفي وأشملها وأكثرها إثارة.

أمّا الحضرة فتعني الحضور: حضور المخلوق أمام خالقه. ولعلّ إيقاعات "البندير" هي أحد أسرار دخول فرق العيساويّة وجانب من الجمهور في حالة من التحمّس الشديد والمثير. وفي النهاية فالعيساويّة هي تعبير كبير ولا محدود عن حبّ الله الذي يشمل بالضرورة حبّ الآخر.

تواجدت فرق العيساويّة في كامل مناطق الإيالة وخاصة في العاصمة.

كما ظهرت سلاميّة وعيساويّة "البلّوط" (الكذب) وهي أغاني هزليّة يقع فيها التهكّم على بعض العادات. تقام حفلات "البلّوط" خاصة في شهر رمضان الذي تكثر فيه الشهوات عند السكّان الحضر فوضعت فرق "البلّوط" أغاني هزليّة فيها تهكّم على ظاهرة التكالب على الأكل والأطعمة أو بالأحرى "تضخّمها" لتعدّد أصنافها وممّا غنّته هذه الفرق وبقي في الذاكرة الشعبيّة: "يا شيخ يا مرمنيخ" و "كبّر الآذان" و "يا مبروكة" و "يا شيخ يا عدلاني" و"ابن مسعود"...

كانت حفلة "البلّوط" متكاملة تضمّنت الفرجة في كلّ أبعادها من "ختان كاذب" (طهور البلّوط) وعرس البلّوط" و"خرجة البلّوط" وحتّى "تكبير البلّوط" إلى سلاميّة وعيساويّة وحتّى إلى مالوف "البلّوط".

وقع الاحتفاظ بالتراث الموسيقي للعيساويّة بفضل الشيخ أحمد بن مهدي الغزال الذي جمع جلّ أغاني فرق العيساويّة في تأليف صدر سنة 1931 عن مطبعة الحاج صالح العسلي الكائنة بالعاصمة كما تضمّن التأليف أذكار السلاميّة ونوبات المالوف.

أمّا "البلّوط" فقد تفنّن فيه محمّد عطا والشيخ بيرم ومن الأعلام الأخرى في هذا النوع نذكر زبير بوعشير وسمير الرصايصي ومصطفى شلبي.

- **المالوف**

وصل فنّ المالوف إلى الإيالة التونسيّة والمغرب عامة (يعرف بالصنعة في الجزائر وبالغرناطي بالمغرب) مع المهاجرين الأندلسيّين.

يحتوي المالوف على "النوبة" وتمثّل منظومة موسيقيّة تشمل 9 حركات منها الإنفتاح والسلسلة والخفيف والبرول والختم... تمثّل الحركات التسع بفضل رشاقة ودقّة البناء الموسيقي وحدة تعرف "بالنقشة حديدة".

يغنّى المالوف بصفة جماعيّة ويساهم الحضور بتصفيق إقاعي وحتّى بالغناء. وتتركّب فرقة المالوف من بعض العازفين يعزف أحدهم العود العربي المتكوّن من خمسة أوتار مضاعفة ومن قانون ورباب (يشبه الكمان) ودربوكة (آلة وزن) ونقارّات (timbales) وناي (قصبة مصنوعة من البوص...).

انتشر المالوف في أماكن إستقرار الأندلسيّين كالعاصمة وتستور وبنزرت ورأس الجبل والعاليّة... وأصبح ينشد بصفة فرديّة خاصة مع الشيخ خميّس الترنان المولود ببنزرت سنة 1894 وهو من أصل أندلسي. كان

الترنان عصاميّا فتدرّب على مختلف أنواع الغناء وحذق عزف العود العربي وكان له صوت جميل حتّى أنّه شكّل "ثنائيّا غنائيّا" مع حبيبة مسيكة. لكنّ شهرته تعود لأغانيه المتأثّرة بالمالوف الأندلسي مثل "طاف بالصهباء بدري". كما يعتبر الشيخ أحمد الوافي (المولود بالعاصمة سنة 1850 من اصل أندلسي) ورغم كونه شيخ حضرة من البارعين في المالوف ويعود له الفضل في التوفيق والمزج بين الموّشح الأندلسي والبشرف التركي.

كما برز قبيل الإستقلال وإلى نهاية الستينات الطاهر غرسة وقد إكتشفه الشيخ خميّس الترنان فاشتهر خاصة بأغنيّته "مشموم الفل".

- بقيّة الأنماط الموسيقيّة

الموسيقى النحاسيّة: لم تبقى هذه الموسيقى حكرا على جوقات العسكر بل ظهرت فرق مدنيّة يتعامل معها السكّان بالخصوص عند ختان أبنائهم.

الموسيقى الشعبيّة: تعتمد على عدّة أنواع وأشكال وتتنوّع آلاتها مثل المزوّد (من جلد الماعز بالخصوص) والزكرة والفحل والقصبة والبندير والطبل والطبلة. لا تخضع هذه الموسيقى لقواعد موسيقيّة وقد حفظتها الذاكرة من النسيان. ومن بين الموسيقات الشعبيّة نذكر "السطنبالي" وهو مستوحى من موسيقى الزنوج ويعتمد على الإيقاعات السريعة ولازالت الأجيال تنشد "بابا بحري" و "سيدي منصور".

أمّا بقيّة الأنماط الموسيقيّة الشعبيّة فهي الفزّاني (نسبة إلى منطقة فزّان على الحدود الليبيّة التونسيّة) ويتميّز بالإيقاعات السريعة على أنغام المزود وكذلك الزنداني (نسبة إلى الزندانة وهي فضاء ضيّق في السجن) والصالحي (غناء البدو) وغيرها كالحمروني وبورجيلة...

دخلت الموسيقى التونسيّة منعرجا جديدا مع دخول"الفونغراف" (le phonographe) أو الحاكي المقاهي خاصة في ربضي باب سويقة والحلفاوين

مثل مقهى "تحت السور" و "بلم" (كان صاحبها يشبه السياسي الفرنسي Blum) ولازال هذا المقهى قائما بعد أن فتح من جديد) و"سيدي عمارة" (ولازال قائما أيضا) وغيرها من مقاهي ربض باب الجديد مثل " قهوة الجمعيّة" و"قهوة عزيّز". أمّا قهوة "المرابط" بأسواق المدينة العتيقة فقد أسّسها سنة 1628 علي ثابت وزير يوسف داي فلا تزال موجودة و لعلّها من أقدم المقاهي في العالم.

تعرّف التونسيّون بواسطة الحاكي على أدوار سيّد درويش مثل "أنا هويت" وكذلك أدوار الشيخ السفطي والشيخ عثمان أفندي و أغاني أمّ كلثوم...

أمّا في مقاهي باب البحر فتبثّ أغاني "مستنقات" (Mistinguett) و"لويس مارينو" (Louis Mariano) و"موريس شوفليّي" (Maurice Chevalier). وقد أوحى هذا النوع من الموسيقى ليهود تونس نوعا من الموسيقى العبريّة العربيّة مع كلمات فرنسيّة و إيطاليّة كما طوّروا بالخصوص الإنشاد الفردي على غرار المطربين بالغرب وبمصر.

اشتهر عدّة مغنّين يهود مثل الشيخ العفريت وقد ولد "بسيدي بو حديد" في حارة اليهود حوالي سنة 1897 واسمه عرايسيرن إسرائيل روزيو والعفريت معناه العبري. عُرف بصوته العذب الشجي فغنّى من التراث أغاني لازال النّاس يردّدونها مثل "الأيّام كيف الريح في البريمة" أو "يا فاطمة" و"ياناس هملت"...

تعرّف "العفريت" على المطرب اليهودي المصري زكي مراد لمّا زار تونس فتأثّر به. وسجّل إسطواناته بباريس فحفظت أغانيه من النسيّان.

اشتهر"العفريت" بخفّة روحه لكنّه أصيب في عنفوانه بداء السلّ ولم يكتب له التعامل مع مؤلّفين وملحّنين مشهورين وتوّفي في 2 جويلية 1939 وعمره 42 سنة.

كما كان العنصر النسائي اليهودي يحتكر ميدان الغناء بحكم التقاليد التي تحرّم الفنّ على المسلمات فبرزت عديد المغنيّات اليهوديّات وكنّ يقدّمن بصفة عامة أغاني مبتذلة تصحبها فرقة قليلة العدد بمناسبة أعياد الطائفة اليهوديّة بالعاصمة وفي حلق الوادي صيفا مثل "رتيبة" و"ليلى سفاز".

لكنّ الجالية اليهوديّة أعطت غناء الإيالة سيّدته أو سلطانته حبيبة مسيكة وهي من مواليد سنة 1892 بتستور وبدأت مسيرتها الفنيّة بالتّمثيل مع فرقة "الشهامة العربيّة" وتكفّل محمّد سعيد الخلصي بتكوينها (ويبدو من تلميح صديقه الزمرلي أنّها كانت عشيقته) وعلي الخزمي والشاعر كرباكة بتلقينها أدوارها. كما أشرف الشاعر محمّد بورقيبة على تعليمها الإلقاء والعربيّة الفصحى.

أصبحت حبيبة مسيكة مطربة الإيالة الأولى ومعبودة جماهيرها من يهود ومسلمين فأغنيّتها "خاتم حبيبتي" حفظها شعب كامل.

تعاقدت مع مؤسسة "باتي" (Pathé) سنة 1926 فسجلّت كلّ أغانيها المشهورة في أسطوانات. كما سافرت إلى ألمانيا سنة 1928 وسجلّت لفائدة مؤسّسة "بيدافون" (Baïdaphone) عديد الأغاني التي أقبل عليها الجمهور. كما قدّمت عروضا غنائيّة سنة 1929 بمدينة "نيس" (Nice) الفرنسيّة وبإيطاليا.

حقّقت أيضا نجاحا مسرحيّا فقد كوّنت ثنائيّا تمثيليّا مع حسن البنان تألّق خاصة في مسرحيّة "روميو وجوليات" (كان الزعيم بورقيبة من عشّاقها والتقاها في دور صغير تقمّصه على خشبة المسرح بفضل تدخّل أخيه محمّد). تركّبت فرقة حبيبة مسيكة من أبرز العازفين مثل الشيخ العفريت وكان عازف "طار" ممتاز وخالها "خيلو الصغير" على الكمان وابن سلامة على القانون ومسعود حبيب على آلة "الأورغ" (l'orgue)...

غنّت حبيبة مسيكة كلّ أنماط الغناء كالتراث الأندلسي والتقتوقة و"الدوّتو"(duetto) وهو ثنائي غنائي والأدوار الشرقيّة.

كانت مع حسن صوتها جميلة فتنت قلوب الرجال وخاصة عشيقها اليهودي الثريّ أصيل تستور "ميمون شيش" الذي بدّد ثروته في سبيل إرضائها لكن يبدو أنّها لم تكن تبادله نفس المشاعر فأشعل فيها النار واحترق معها سنة 1930 ولم تكن تجاوزت سنّ 38 سنة.

بكى التونسيّون يهودا ومسلمين معبودتهم وزادت بشاعة موتها في التعلّق الشديد بها فكانت جنازتها حدثا لم يشهده غيرها.

ومن فرط التعلّق بهذه المطربة "الأسطوريّة" التي سحرت عشّاقها كان البعض منهم يسكب قوارير العطور فوق قبرها بمقبرة اليهود "ببورجل" (Borgel).

اشتهرت مطربة يهوديّة أخرى (Leila Sfez) ليلى سفاز وهي خالة حبيبة مسيكة و قد شجّعتها على دخول عالم الفن.

نالت ليلى سفاز شهرة لا بأس بها وتوفيّت سنة 1944.

لكنّ التونسيّات بدأن ينخرطن في الجوّ العام الذي عرفته الإيالة خاصة بين الحربين مع بداية لحلحة التقاليد والقيود فظهرت مطربات مثل شافية رشدي. وفي الحقيقة هي حسيبة المراكشي ولدت بصفاقس في مطلع القرن العشرين فقدت والديها وعمرها عشر سنوات.

بذلت الشابّة حسيبة مجهودات جبّارة لا من أجل لقمة العيش (بفضل الأموال التي تركها والدها) ولكن لتحقّق حلمها المتمثّل في تعاطي الفنّ.

نزلت حسيبة العاصمة وتبنّت اسم شافية رشدي المستعار(تأثّرا بالمطربة المصريّة فاطمة رشدي) فاشتهرت سريعا بقوّة شخصيّتها

"الرجوليّة" مع تحدّ للأحداث والأشخاص فركّعت أبرز رجال الساحة الفنيّة خاصة أنّها لم تخلو من مسحة جماليّة.

تعاملت شافية رشدي مع أبرز مؤلّفي وملّحني عصرها فوضع لها الشاعر العربي والملحن السيّد شطا "يا ترى تذكروني يا فتاة" وكرباكة والهادي الجويني "كسّرت الكأس" وجلال الدين النقّاش وخميّس الترنان "يالي بعدك ضيّع فكري"...

كانت شافية رشدي متعلّمة حتّى أنّها كانت أوّل امرأة مسلمة تحصل على رخصة سياقة وهو أمر عسير وقتئذ خاصة بالنسبة للنسوة ممّا ساعدها على فهم عالم الغناء المفروش بالأشواك فكانت مثلا تقيم ببيتها حفلات يحضرها المثقّفون والفاعلون في ميدان الفنّ وحتّى بعض السياسيّين.

لقّبت شافية رشدي "بِنَانَة" لدرايتها وخبرتها وقد اكتسبت ثروة محترمة (منها عمارة بجهة باب سعدون تعرف ببلاص شافية مع حمّام) على عكس جلّ مطربات عصرها ولمّا يعاب عليها تعلّقها بالمادة كانت تجيب بسخريّة "كان موش المادة (الفلوس) راني راقدة على المادة (الرصيف) كيف لوخرين".

كانت شافية رشدي كريمة لم تبخل بأموالها على المحتاجين واليتامى.

اشتهرت أيضا فتحيّة خيري حتّى أطلق اسمها على القاعة التي شيّدت بباب سويقة "صالة الفتح".

لكنّ صليحة تعتبر المطربة التونسيّة المسلمة الأولى بدون منازع. ولدت صليحة بوسط ريفي فقير بقرية "نبر" قرب الكاف فكان مصيرها العمل كخادمة في بيت أحد الأعيان. وبفضل الفونغراف في بيت مشغّلها إستمعت للغناء فأثّر فيها وأخذت تردّد وهي تعمل بعض المقاطع فوقع التفطّن إلى قوّة صوتها فتمّ تبنّيها وتلقينها كلمات الأغاني إذ كانت أميّة.

اختصّت صليحة في اللون التونسي فكان صوتها القوي والعذب في نفس الوقت يجعل المؤلّفين والملحّنين يتهافتون عليها للتعامل معها. ولعلّ سرّ نجاحها مع حلاوة صوتها يكمن في توفقها في الجمع بين العروبي والبلدي.

وبقدر ما كان الخمر (وبالخصوص البوخة) تؤثّر في جسمها بقدر ما كانت تبدع فتركت مجموعة أغاني حقّا خالدة على غرار: "يا خليلة" و"رحلوا بها" و"خالي بدلني" و"يا زير سالم"...

لم يعد الغناء خاصة بعد الحرب العالميّة الثانية حكرا على "السوقة" من الرجال فبدأ أبناء العائلات "المحترمة" والعريقة يقتحمون هذا الميدان على غرار علي الرياحي حفيد الشيخ الفقيه سيدي إبراهيم الرياحي. وقد كان موسيقيّا "عصاميّا" فلم يتقن "السولفاج" ورغم ذلك لحّن أغاني رائعة منها "على ضوء القميرة" و"العالم يضحك" و"زينة يا بنت الهنشير" وغيرها كثير.

كما كان صوته بنبراته المتميّزة أبرز الأصوات الرجوليّة في تأدية الطابع التونسي.

لكنّ بداية "مطرب الخضراء" كانت صعبة فوجد نفورا من قبل الجمهور خاصة أنّه رفض تأديّة الأغاني الشرقيّة. لم يستسلم "المطرب الأنيق" المحترم لفنّه فثابر وضحّى إلى أن فرض نفسه فنال الإعجاب من قبل الجمهور وحتّى من عباقرة الطرب كمحمّد عبد الوهاب.

يكفي علي الرياحي شرفا وفاته على الركح سنة 1969 وهو يؤدّي إحدى أغانيه فكانت لحظات "تراجيديّة" جديرة ببطل إغريقي.

برز الهادي الجويني مطربا وملحّنا ذكيّا فجدّد موسيقاه وأعطاها طابعا يتماشى مع العصر مع المحافظة على أصالته في سرعة الإيقاعات المستوحاة من التجارب الأخرى على غرار "الطانقو" "le tango".

وممّا يدلّ على تعلّق الجمهور به لازالت أغانيه تذاع فتطرب جيلا بعد جيل "فتحت الياسمينا في الليل" و"يا محسونة" و"لاموني إلّي غاروا مني" وإيقاعات "أوّل مرّة درباني" باقية في الأذهان لا تنساها الذاكرة.

كما نذكر موسيقيّا بارعا وأستاذا حذق الموسيقى وتعلّمها على قواعد علميّة وهو الأستاذ نورالدين العنّابي فكان أوّل أستاذ تونسي درّس الموسيقى و"السولفاج" بالمعاهد الثانويّة وتخرّج على يديه موسقيّين أمثال حمّادي بن عثمان وأحمد عاشور وفتحي زغندة ومحمّد القرفي...

وممّا لا يعلمه الناس أنّه وضع لحنا لقصيدة جلال الدّين النقّاش "ألا خلّدي" (وقد وقع تبنّيها كنشيد وطني) لكنّ الأقدار و"أشياء أخرى" حالت دون تحقيق أمنيته (وقع الإختيار على لحن الأستاذ صالح المهدي).

ولد صالح المهدي في 9 فيفري 1925 بالعاصمة درس بالزيتونة وفي مدرسة الحقوق وعيّن قاضيا سنة 1951. لكنّ شغفه بالموسيقى التي تعلّمها على والده شيخ المالوف عبد الرّحمان المهدي وعلى عديد الموسقيّين كخميس التّرنان والسوري علي الدّرويش جعله يفضّل هذا الميدان الفنّي على عالم القضاء.

درّس صالح المهدي بالرشيديّة وكان أوّل من لحّن لصليحة أولى أغانيها "مريض فاني طال بيّا دايا". كما أشرف على تكوين عليّة "بيّة" ونعمة "حليمة" وهو الذي أعطاهما الإسمين المستعارين وقد كان هو يلقّب "بزرياب".

توّفي صالح المهدي في 12 سبتمبر 2014.

برز ملحّن آخر و هو محمّد التريكي المولود بالعاصمة في 25 ديسمبر 1899. تعلّم منذ صغره المالوف ثمّ أصول الموسيقى العصريّة وخاصة العزف على آلة الكمان على يد أساتذة إيطاليّين ممّا كلّف عائلته مالا كثيرا.

لحّن محمّد التريكي لجلّ الفنّانين والفنانات قبل وبعد الاستقلال وقد عاش قرنا كاملا إذ توّفي في 28 فيفري 1999 فكان شاهدا على تطوّر الموسيقى التونسيّة.

كما نذكر الصادق الرزقي وهو من مواليد العاصمة في 1874 (توفيّ سنة 1939) وقد وضع عدّة تآليف قيّمة في الميدان الموسيقي أثرت المكتبة الموسيقيّة التونسيّة مثل "الأغاني التونسيّة".

كما تألّق الفنّان محمّد الجموسي وهو من مواليد صفاقس في 12-7-1910. و رغم حصوله على ديبلوم في الرسم الفنيّ والعمل بشركة السكك الحديديّة فضّل التفرّغ للفنّ. كانت انطلاقته بانضمامه في صفاقس كمطرب وممثّل في "جمعيّة النجم التّمثيلي" فشارك في مسرحيّات غنائيّة مثل مسرحيّة "عبد الرّحمان النّاصر".

استقرّ في "الحي اللاّتيني "(Quartier Latin) بباريس في ثلاثينات القرن العشرين فسجّل عديد الأغاني.

ساهم في شريط "مجنون القيروان" بثلاث أغنيات. ولحّن لعديد المطربات مثل شادية وخاصة وردة الجزائريّة. عاد إلى تونس سنة 1946 ولحّن لعديد المطربين والمطربات مثل صافيّة الشاميّة.

كان صوت الجمّوسي عذبا حتّى أنّ يوسف وهبي دعاه إلى مصر فشارك في ثلاثة أفلام كممثّل وملحّن ومطرب تحت اسم "محمّد التونسي".

توّفي الفنّان القدير محمّد الجموسي في بداية ثمانينات القرن العشرين. أمّا عبد العزيز جميّل (1895-1969) فقد كان بارعا في صنع الآلات الموسيقيّة واحتضن دكّانه أو باللأحرى (الزاوية الفنيّة) به أبرز الفنّانين التونسيّين.

لكن يمكن أن نعتبر أنّ أبرز حدثين موسيقيّين أثّرا وأثريا الميدان الموسيقي بالإيالة تمثّلا في:

انعقاد المؤتمر الأوّل للموسيقى العربيّة بمصر: لئن انعقد هذا المؤتمر بمصر بمعهد الموسيقى الشرقي من 14 مارس إلى 3 أفريل 1932 فقد كان حدثا بارزا في تاريخ الموسيقى التونسيّة بصفة خاصة بفضل ما أفرزه من تأثير موسيقي إيجابي. تكمن العلاقة بين الإيالة وهذا المؤتمر في أنّ تنظيمه يعود إلى البارون "رودولف درلنجي" (Rodolphe D'Erlanger) وقد أقرض بنك "إرلنجي" الإيالة التونسيّة خلال القرن التاسع عشر. لم يحضر البارون لمرض ألمّ به فقد حضر المؤتمر وفد تونسي كان له تأثير إيجابي في إنجازات منها:

- مجموعة هامة من التساجيل الموسيقيّة تعود إلى مختلف الفرق المشاركة في المؤتمر قامت بها شركة "جرمفون" (Gramophone) منها 180 أسطوانة ذات 78 لفّة/17 صم.

- كتاب ضخم احتوى 771 صفحة و77 صورة شمسيّة صدر بالمطبعة الأميريّة البولاقيّة بمصر في ثلاث روايات إثنتان كاملتان باللّغة العربيّة سنة 1933 وبالفرنسيّة سنة 1934.

ساهم من الجانب التونسي كلّ من:

- حسن حسني عبد الوهاب رئيسا: كان يشغل خطّة قايد على المهدية وهو مؤرّخ وأديب.
- المنوبي السنوسي عضو: وكان الممثّل الخاص للبارون "إرلنجي" صاحب الفكرة وتنظيم المؤتمر (توفي البارون سنة 1932).
- حسونة بن عمّار المحامي: عضو
- فرقة موسيقيّة متكوّنة من ستة عناصر:

- الشيخ محمّد غانم: رئيس الفرقة آلة الرباب وبها وتران.

- الشيخ خميّس الترنان: آلة العود العربي وبه 4 أوتار.

- علي بن عرفة: رق (طار) آلة إيقاعيّة ذات إطار دائري وبها صناجات.

- خميّس العاتي: نقّارات وهي آلة إيقاعيّة تتكوّن من طبلتين متفاوتتين في الحجم شكلها نصف دائري.

- محمّد المقراني: مطرب (مغمور).

- محمّد بلحسن: شهر "مرميت" لم تكن له شعبيّة تذكر بتونس وقتها وإنّما فرضه البارون لرقّة صوته وقد درّبه الشيخ محمّد غانم بالمناسبة.

تعهّد المنوبي السنوسي (1901-1966) بتقديم الأبحاث والتقارير التي أنجزت للغرض وقد شرع منذ 1932 في إخراج الأجزاء الخمسة الباقيّة من العمل الضخم "الموسيقى العربيّة" الذي أشرف على إنجازه البارون. قدّم المنوبي السنوسي (الكاتب الخاص للبارون) دراسات منها:

- تكوين الجموع اللّحنيّة في الموسيقى العربيّة وقد صدر بمجلّة الفكر تونس 1964 عدد5 صحفات 61-74.
- تحديد درجات الأصوات في الموسيقى العربيّة صدر بمجلّة الإذاعة تونس 1964 عدد125 صفحات 24-25.

قامت الفرقة التونسيّة بأداء عدّة نماذج تعود إلى مختلف القوالب المتداولة في الرصيد الحضري بصنفيه الكلاسيكي والشعبي: نوبة مختصرة من المالوف وأناشيد طرقيّة وقصائد وعروبيّات وأغاني المناسبات مع مقطوعات خاصة بالرقص.

أمّا الحدث الموسيقي الثاني والذي لا يقلّ أهميّة عن الأوّل فيتمثّل في:

تكوين الرشيديّة

تأسّست الرشيديّة وهي معهد للموسيقى التونسيّة سنة 1934. وتعود تسميّتها إلى محمّد الرشيد باي ثاني البايات الحسينيّين وذلك لشغفه وتشجيعه للموسيقى والموسيقيّين.

وقد اعتبرت بعض الألسن أنّ شغف مديرها مصطفى صفر بشافية رشدي هو السبب الحقيقي لتسمية ذلك المعهد الموسيقي بالرشيديّة؟؟

لكنّ هذه الرواية تبدو من باب المزاح لا أكثر ولا أقل.

ساهمت الرشيديّة في المحافظة على التراث الغنائي والموسيقي التونسيّين عامة مع تلقين المطربين والمطربات القواعد الموسيقيّة وأبجديّاتها مع تكوين العازفين في مختلف الآلات.

أصبحت فرقة الرشيديّة تتمّتع بزاد معرفي موسيقي محترم شمل عديد الألوان من المالوف إلى الطرب وصولا إلى العرضاوي...

تحوّلت الرشيديّة إلى محضنة للمواهب التونسيّة في العزف والغناء.

أصبحت حفلات الرشيديّة التي تقام بصفة منتظمة في "قصر الجمعيّات" (دار الثقافة ابن رشيق) وبالمسرح البلدي قبلة عشّاق الطرب من رجال الفنّ والمال والسياسة. كما ساعدت بالخصوص على صقل مواهب عديد المطربين والمطربات وعلى رأسهم صليحة وقد كانت مطربة الرشيديّة الأولى.

تعلّم في الرشيديّة كثير من العازفين منهم صالح الخميسي (ولد بالعاصمة في 13 ديسمبر 1912) ومع موشّحات السوري علي الدّرويش والدروس الموسيقيّة لمحمّد التريكي حذق آلة الناي وأصبح عضوا قارّا في الرشيديّة منذ 1937. واشتهر بأغانيه الفكاهيّة فأصبح سيّد "المنولوج" بفضل أغاني من تأليفه وتلحينه أو تأليف علي الدوعاجي مثل "جميع الحروبات وفات" و" يا خبيثة يا دبوزة" و"الراديو" و"بابا اهتر" ...

لكن ما هو متداول إلى الآن لا يتعدّى حوالي 12 أو 14 أغنيّة رغم أنّه أنتج قرابة 200 لم تسجّل بسبب عدم الإتّفاق مع شركة الإسطوانات للإختلاف حول مستحقّاته.

توّفي صالح الخميسي في 10 جويلية 1958 وقد تداول وقتئذ خاصة بحيّه "الحلفاوين" أنّه أودع قبل ذلك السّجن دون محاكمة بعد ارتجاله أغنيّة هزليّة تهكّم فيها على الزّعيم بورقيبة مطلعها: "جاب الهم وجى جاب البين بكلّه" ...

شغف التونسيّون بالفنّ والطرب فتكوّنت مجموعات خاصة من أبناء العائلات الميسورة ونسبيّا المتوّسطة اتّبعت خطى المطربات والممثّلات فكانت لكلّ معبودته وعرف هؤلاء " السهّارة " بعسكر اللّيل.

أصبحت الإيالة قبلة الفرق المصريّة و أشهر المطربين أمثال زكي مراد أب ليلة مراد وفريد الأطرش (حلّ مع سامية جمال في جانفي 1951 ولقيا نجاحا كبيرا) وعبد المطّلب و"لور دكّاش " (Laure Deggache)...

كما استقرّ بعض الفنّانين الشرقييّن بتونس كصافيّة الشاميّة والسيّد شطا (لحّن أغاني طربيّة ودينيّة) وأمين حسنين وتوفيّا ودفنا بالعاصمة .

شجّع البلاط الحسيني الفنّ خاصة أحمد باي الذي كان ينظّم حفلات أسبوعيّة كلّ مساء جمعة ويخصّص مكافآت هامة للمطربين والمطربات والعازفين من مسلمين ويهود.

كما أنّ المنصف باي رغم إهتماماته السياسيّة شجّع الفنّ والفنّانين حتّى أنّه تدخّل لفائدة المطربة فتحيّة خيري فتحصّلت على الطلاق من زوجها بعد أن كان رافضا. واعترافا منها بالجميل أعدّت له أغنيّة مطلعها:

" بابورينو سرى ع نسمة *** شرّق موج الحيّ

ينصر دينو كيفما انصرنا *** سيدي المنصف بيّ".

لكن تمّ خلع المنصف باي قبل أن تؤدّي فتحية خيري أمامه تلك الأغنيّة.

ولئن كانت الفئات الميسورة تتردّد على قاعات العرض كالمسرح البلدي وقصر الجمعيّات، وجدت العامة ضالّتها في "الكافيشانطا" (Café Chantant) خاصة خلال شهر رمضان بقاعات باب سويقة مثل "صالة الفتح".

هذه أبرز التحوّلات الموسيقيّة خلال حوالي أربعة قرون ونصف.

ب. المسرح

يعتبر المسرح دخيلا على المسلمين فرغم ترجمتهم الفلسفة الإغريقيّة لم ينقلوا بيتا واحدا من المسرح الإغريقي خاصة لاعتبارات دينيّة.

كان الوضع في الإيالة مطابقا لبقيّة الأقطار الإسلاميّة إلى أن قدّمت فرقة تمثيليّة فرنسيّة (اعتقل القراصنة ممثّليها) عرضا أمام علي باشا سنة 1741. ولئن أعجب بأداء الممثّلين فقد تشاءم من الأقنعة التي وضعوها على وجوههم خلال العرض فغادر المكان غاضبا. كما ذكر الأديب الفرنسي "ألكسندر دوما" (Alexandre Dumas) خلال زيارته للإيالة حضوره عرضا مسرحيّا. وخلال زيارته لفرنسا سنة 1846 حضر أحمد باي والوفد المرافق له عرضا مسرحيّا نال إعجابه (الإتحاف: الجزء الرابع ص102).

أقيمت بالإيالة التونسيّة قبل انتصاب الحماية الفرنسيّة عروضا مسرحيّة ففي 7 فيفري 1827 كوّن إيطالي أصيل ميلانو فرقة مسرحيّة محترفة كان أعضاؤها يتقاضون أجرا قارّا مع تكفّله بمؤونتهم خلال سنة كاملة .قدّمت الفرقة عروضا للجاليّة الإيطاليّة وقد أجبرت على إيقاف نشاطها شهرا بسبب وفاة زوجة حسين باي.

تواجدت بالإيالة "مسارح" وهي في الحقيقة مخازن أوما شابهها يحوّلها أصحابها إلى قاعات تعرض فيها مسرحيّات مثل مسرح "طابيا" (Tapia) وهو عبارة عن مخزن لحفظ السلع حوّله صاحبه الإيطالي "طابيا" إلى مكان

لعرض المسرحيّات. كما ظهرت مسارح "كوهين" (Cohen) و"بريلا" (Brilat) أمّتها الجالية الإيطاليّة.

لكن بعد انتصاب الحماية وارتفاع عدد الأوروبيّين خاصة من الإيطاليّين والفرنسيّين ظهر"المسرح الفرنسي" (Le Théâtre Français) بشارع البحريّة (Avenue De la Marine) و(تحوّل إلى شارع "جول فري" ثمّ الحبيب بورقيبة حاليّا") في أوت 1888 ومسرح "روسيني" (Rossini) و"المسرح الإيطالي" (Le Théâtre Italien) بنهج ألمانيا. ومسرح "أرنا" (Aréna) وهو في الهواء الطلق و"الفينكس" (Le Phénix) ومسرح "باراديزو" (Paradiso)... كما ظهر المسرح البلدي (Le Théâtre Municipal) الذي دشّن في 20 نوفمبر 1902.



9 المسرح الكبير (المسرح البلدي) بالعاصمة

أمّت المسارح الجاليّات الأوروبيّة وخاصة الفرنسيّة والإيطاليّة بحكم تعوّدها وشغفها بالفن الرابع. بادر اليهود "بزيارة" المسارح خاصة من المثقّفين العارفين باللّغتين الفرنسيّة والإيطاليّة وبالخصوص يهود "قرانة" الأثرياء وقد حذقوا اللّغات الأوربيّة وحرصوا على النهل من الثقافة الغربيّة.

أمّا المسلمون فلم يقبلوا على هذا الفنّ الراقي الغريب على تاريخهم وعاداتهم محبّذين بالخصوص الألعاب البهلوانيّة كصراع الأبطال "العرّاكة" (يوجد بالعاصمة قرب القصبة نهج العرّاك المعروف بصباط الظلام).

أقبل التونسيّون الذكور على "فرجة الكاراكوز" وهي دمى متحرّكة جلبها الأتراك العثمانيّون وتقام خاصة في الساحات العامة كبطحاء الحلفاوين وبالخصوص خلال شهر رمضان.

بدأ التونسيّون يتعرّفون على المسرح مع قدوم الفرق المصريّة والسوريّة على غرار فرقة عبد القادر المصري في سبتمبر 1908 وقد ضمّت منشدين من بينهم المطرب زكي مراد أب المطربة ليلى مراد.

قدّمت الفرقة يومي 25 و27 سبتمبر 1908 بالمسرح البلدي عرضين تضمّنا وصلة من الأغاني وألعابا خداعيّة (numéros d'illusionnistes) ومسرحيّة قصيرة عنوانها "العاشق المخدوع" وهي مقتبسة عن مسرحيّة "روميو وجوليات".

وقد كانت هزليّة ساخرة لكنّها كانت أوّل مسرحيّة تقدّم بالإيالة التونسيّة بالعربيّة الفصحي. حضر العرضين تونسيّون من مسلمين ويهود وبعض الأوروبيّين (ربّما من باب حبّ الإطّلاع) وصفّق الحاضرون طويلا للعرضين.

لكنّ هذه الفرقة لم تؤثّر كثيرا في التونسيّين إذ لم تركّز على الفنّ الرابع وهذا ما سيحصل مع فرقة السوري سليمان القرداحي الذي حلّ مع فرقته المتكوّنة من أربعين عضوا في ديسمبر 1908.

قدّمت هذه الفرقة مسرحيّة "صلاح الدين" واشتملت على خمسة فصول. لاقت أعمال هذه الفرقة نجاحا جماهيريّا كبيرا حتّى لدى البلاط الحسيني فمنح الناصر باي سليمان القرداحي نشان الإفتخار مكافأة له على

خبرته وحسن ذوقه. لكنّ موت سليمان القرداحي الفجئي يوم 6 ماي 1909 وضع حدّا لعروض الفرقة.

كان تأثير هذه الفرقة كبيرا وفعّالا في التونسيّين فقرّر كلّ من أحمد بوليمان والصحفي بشير الخنقي (أوّل ملقّن في المسرح التونسي) ومحمّد بورقيبة والهادي الأرناووت وسليمان الصحراوي ومحمّد الحجّام ومحمّد بن تركيّة تكوين فرقة مسرحيّة أطلق عليها اسم "النجمة" وذلك سنة 1908. كانت إجتماعات الفرقة تقام في دكّان حلّاق يقع بنهج "ليون روش" (Léon Roches) (نهج مصطفى مبارك حاليّا) لصاحبه ساسي الحربي.

شرع الممثّلون في التمارين بالقنصليّة الإيطاليّة الكائنة وقتئذ بنهج زرقون بحكم عمل الهادي الأرناووت ومحمّد بن تركيّة موّظفين بها.

وقع الاختيار على مسرحيّة "عُطيل" التي لم ترى النور لأنّ جمعيّة "النجمة" لم تحصل على ترخيص من السلط.

لكن بعد وفاة سليمان القرداحي بقيت بعض العناصر بالإيالة منها أرملته وأبناؤها وبعض الأعضاء مثل أحمد شربيّة وكان القلب النابض للفرقة.

اغتنم مؤسّسو "النجمة" هذه الفرصة فاتصلّوا بمن تبقى من الفرقة وعرضوا عليهم الانضمام لهم وهو ما حصل فأصبحت الفرقة تونسيّة مصريّة فكانت المرّة الأولى التي يصعد على ركح المسرح تونسيّان: أحمد بوليمان ومحمّد بورقيبة في 2 جوان 1909 لتقمّص دورين في مسرحيّة "النديم" لإسماعيل عصام.

كانت الإنطلاقة الحقيقيّة للمسرح التونسي مع تأسيس فرقة "الشهامة العربيّة" سنة 1910 وكان رئيسها علي عبد الوهاب (من قبيلة شارن بالكاف وهي قبيلة مخزنيّة وقد اشتغل ضابطا في جيش البلاط ثمّ مترجما بمصالح الإقامة العامة ومديرا مساعدا في سلك التشريفات وهو أخ المؤرّخ حسن

حسني عبد الوهاب). ضمّت الفرقة إبراهيم الأكودي ومحمّد بورقيبة وأحمد بوليمان وسليمان الصحراوي ثمّ التحقت بهم امرأتان زبيدة الجزايريّة وعائشة الصغيرة.

بدأت الفرقة تتمرّن على مسرحيّة "صلاح الدين الأيّوبي" التي لم يكتب لها التجسيم خاصة ولسبب غير واضح ربّما لعدم القيّام بالإجراءات اللازمة للتعاقد مع مسرح "روسيني" أو "المسرح البلدي".

اغتاض بعض أعضاء الفرقة مثل علي الطمّار الذي اقترح على المجموعة استدعاء الشيخ الثعالبي لحضور التمارين فأعجب بالعمل وبأداء الممثّلين واقترح عليهم عرض المسرحيّة "بالنادي التونسي" (Le Cercle Tunisien).

قدّمت العناصر المنشقّة المسرحيّة ونالت إعجاب الحاضرين وتقرّر تكوين فرقة جديدة أطلق عليها اسم "الآداب العربيّة" وقد ترأسّها المحامي حسن القلاتي وكلّف عبد العزيز الثعالبي والصادق الزمرلي بالكتابة العامة في حين شغل الهادي بن الطاهر خطّة أمين مال.

لكنّ "الشهامة العربيّة" تمكّنت من فرض نفسها فنافست "الآداب" (هكذا عرفها الجمهور) وقد كتب أحمد توفيق المدني الأمين العام المساعد للقلم العربي للحزب الحرّ الدستوري التونسي في كتابه "حياة كفاح ص 75": "... كانت تونس تنقسم إلى شطرين شطر مع جمعيّة "الشهامة العربيّة" وشطر مع جمعيّة "الآداب" وإن أردت أيّها الأخ القاريء الكريم أن تضحك فإنّه يحقّ لك بهذه المأساة الضحك الكثير أي نعم إنّما كانت مأساة مضحكة أو لعلّها كانت مسخرة مبكيّة.

كانت جمعيّة "الشهامة العربيّة" أقرب إلى الشعب وكانت تمثّل أسبوعيّا روايات عربيّة أصيلة ممّا كانت تنتجه يومئذ أقلام مصريّة أو سوريّة من أمثال الشاعر الفحل والثائر البليغ نجيب الحدّاد وكانت جمعيّة "الآداب" وهي تحت رعاية "النادي التونسي" أكثر بورجوازيّة وأقرب إلى النخبة

المفكّرة... تحاول كلّ من الجمعيّتين أن تفوق الأخرى بإتقان التمثيل وإسناد الأدوار الرئيسيّة لممثّلين تهفو إليهم قلوب الجماهير مثل نسريّة فريز (عاشرها عبد العزيز العروي سنوات وأعان ابنتها فضيلة ختمي في مسيرتها الفنيّة وقد قدّمت بعد الاستقلال لسنوات برنامجا ناجحا وهو "حصّة المرأة").

وقد بلغت المنافسة حدّا كبيرا حتّى أنّ الشيخ الثعالبي رئيس الحزب الدستوري خطب على مسرح "الآداب" بين الفصول فانتقد "الشهامة" وانتقصها وقال في احدى المّرات في خطابه: ولكن يضيق صدري ولا ينطلق لساني...

قدّمت من الغد "الشهامة" نفس الرواية على "مسرح روسيني" وخرج بين الفصول الأستاذ محمّد بورقيبة خطيبا وممّا قال معرّفا "بالآداب" ومنتقدا لها: ولكن يضيق صدري وينطلق لساني وضرب برجله خشبة المسرح ضربة أثارت إعجاب الجميع وتصفيقهم"...

بدأ التونسيّون تدريجيّا يقبلون على المسرح خاصة من قبل العائلات الميسورة في العاصمة والمدن الكبيرة فأصبح الرّجال يحضرون العروض المسرحيّة مصحوبين بزوجاتهم وحتّى بخليلاتهم.

نسجت العائلات المتوّسطة و حتّى الأقلّ حظوة على هذا المنوال فأخذت أماكنها في "البوليي" (Le poulailler) وهي أماكن بعيدة عن الرّكح أسعارها منخفضة.

وقد نالت في الخمسينات مسرحيّة "عايشة القادرة" وبطلتها شافية رشدي نجاحا منقطع النّظير...

ساهم المسرح في توعية التّونسيين وفي تحسين أذواقهم وتمكينهم من اكتشاف روائع "شكسبير" (Shakespeare) و"موليار" (Molière) ...

ج. الصحافة

ظهرت الصحافة العربيّة بالإيالة التونسيّة في جويلية 1860 مع "الرائد التونسي" وقد كانت أسبوعيّة في أربعة صحائف لكنّ صدورها كان بدون

انتظام. وقد ظهرت "الرائد التونسي" في نطاق حكومي فكانت تنشر الأخبار والأحداث الخارجيّة خاصة المتعلّقة بالدولة العثمانيّة. وتتلقّى الجريدة أخبارها من الوزارة الكبرى بعد أن تعدّها لجنة تحرير وترجمة.

أمّا القسم الرسمي فتنشر به أوامر وقرارات الحكومة وكلّ ما تريد إبلاغه للسكّان بما في ذلك أسعار اللحوم والخضر والغلال...

لكنّ الصحافة ستعرف انتعاشة خاصة بعد انتصاب الحماية.

بادرت سلط الحماية منذ سنة 1884 بإصدار قانون الصحافة لأوّل مرّة وتضمّن علاقة الصحافة بالحكومة وما يجب على كلّ من يريد إصدار جريدة أن يعمل للحصول على الترخيص وما يجب عليه في تحريرها وما ينتظره من عقوبات عند الإخلال بالقواعد التي تمّ ضبطها.

حرص التونسيّون والوطنيّون بالخصوص على الإنخراط في عالم الصحافة باعتبارها آداة بل سلاحا لمقاومة الإستعمار والتعريف بمقوّمات الشعب الحضاريّة العربيّة الإسلاميّة والتأكيد على تاريخه المجيد وبالتالي حثّه على رفض وضعيّة الذلّ والإنصياع من خلال التطرّق إلى مواضيع ليست دائمة سياسيّة بل ثقافيّة واقتصاديّة واجتماعيّة وإخباريّة لكنّها تخدم قضايا الأمّة بالتعريف بهويّتها مع الذود عن مصالحها.

صدرت بعد إنتصاب الحماية الفرنسيّة ولإعلان الجمهوريّة في 25 جويلية 1957 حوالي 252 صحيفة ومجلّة متنوّعة.

كانت "الحاضرة" التي صدرت في 18 أوت 1888 أولى هذه الجرائد وقد إستمرّت 23 سنة وثلاثة اشهر وقد أنشأها علي بوشوشة (سبق ذكره).

تطرّقت الصحف والمجلاّت التي كانت يوميّة أو أسبوعيّة أو نصف شهريّة أو شهريّة أو فصليّة (تصدر كل ثلاثة أشهر) أو حتّى سنويّة إلى شقّ

المواضيع فمنها السياسيّة والإقتصاديّة و الإجتماعيّة والثقافيّة والإخباريّة والعلميّة...

ولئن تواصل ظهور صحف عدّة سنوات مثل "الزهرة" لم يكتب للعديد منها إلاّ ظهور قصير مثل "المهضوم".

يعود إحتجاب الصحف إمّا لأسباب سياسيّة حيث تجبرها رقابة سلط الحماية على التوّقف مثل جريدة "التونسي" أو لاعتبارات ماليّة تعجزها على توفير ما يلزم من أموال لطباعتها وذلك لعدم اقبال القرّاء عليها أو لغياب إعلانات الإشهار وأحيانا لسوء التصرّف.

عرفت الصحافة منذ انتصاب الحماية فترات: الأولى منذ بروز جريدة "الحاضرة" سنة 1888 إلى حوالي 1897.

ظهرت خلال هذه الفترة صحف أبرزها "الزهرة" سنة 1890 وقد أشرف عليها بالخصوص الشيخ عبد الرحمان الصنادلي ثمّ نجله ورغم بعض الإنقطاع تواصل صدورها إلى أوائل الإستقلال.

كما أنشأ خلال هذه الفترة الفرنسي "جاكينو دوازيق" سنة 1888 جريدة "القصباء" وتعاون فرنسي آخر يدعى "بواكي" مع حسين المقدّم فأصدرا جريدة "المبشّر التونسي" سنة 1890.

يبدو أنّ غرض الفرنسيّين من هذا الإستثمار الصحفي هو جني الأموال و خاصة خدمة مصالح الحماية.

كما بعث خلال هذه الفترة الأولى أجانب عرب صحفا مثل محمّد بك باشا جريدة "المنتظر" سنة 1892 ونجيب باشا ملحمة "البصيرة" سنة 1893 وكان يشاركه تحريرها الشيخ محمّد الزعفراني العدل الأوّل بإدارة الأشغال العامة.

فرضت خلال هذه الفترة الحكومة وبالتحديد سنة 1897 على كلّ صحيفة عربيّة دفع ضمان مالي دقره 6000 فرنكا. أفرز هذا القانون الجائر تعطّل كلّ الصحف ولم تبقى إلاّ "الحاضرة"و"الزهرة". لكن بعد سنوات غضّت الحكومة الطرف على تطبيق هذا القانون فعادت الصحف إلى البروز من جديد.

لم يكن ثمن الصحيفة يتجاوز 10 صنتمات وهي الجزء العاشر من الفرنك. كما أنّ الاشتراك السنوي في الصحيفة الأسبوعيّة لا يتجاوز الثمانيّة فرنكات. كانت لحدّ ذلك التاريخ كلّ الصحف العربيّة أسبوعيّة وما كانت تتطرّق إليه من مواضيع (باستثناء "الحاضرة") لا يخرج عن الحديث في شؤون الدولة العثمانيّة والتّنويه بشأنها ومهاجمة خصومها وأعدائها ممّا يدلّ على تواصل التأثير التركي العثماني في سكّان الإيالة.

كما يقع نشر الأخبار الخارجيّة والأخبار المحليّة (أو الأهليّة) مع الحرص على بثّ التوعية واليقظة في الشعب.

أقبلت النخبة المثقّفة (ومن يعرف القراءة) على مطالعة الصحف للتّواضع النسبي لثمن النّسخة. كانت الصحافة تقريبا الوسيلة الوحيدة التي تمكّن التونسيّين من الإطلاّع على بعض أوضاعهم وخاصة ما يجري في العالم وبالخصوص الشأن العثماني للإعتقاد السائد أن الخلاص من الإستعمار لن يأتي إلاّ من الباب العالي !؟

أمّا الفترة الثانيّة الممتدّة بين 1904-1911 فقد شهدت بروز حوالي 51 صحيفة ومجلّة.

برزت خلال هذه الفترة صحف جديدة أشهرها "الرشديّة" لأنّها يوميّة سنة 1904 أسّسها حسن بن عثمان.

برزت أيضا خلال هذه الفترة أوّل مجلّة سنة 1904 وهي "السعادة العظمى" وكان صاحب امتيازها محمّد خضر حسين (سينتقل إلى مصر

ويصبح شيخا للأزهر في بداية ثورة 1952 و قد توّفي سنة 1959 ودفن بمصر. (يبدو أنّه رفض زيارة تونس المستقلّة لمناهضته سياسة الزّعيم بورقيبة في المجال الديني) وهي جريدة زيتونيّة.

برزت مجلّة ثانيّة سنة 1905 تحت عنوان "تحقيق الأمل" للبشير زروق ومجلّة ثالثة "الإسلام" سنة 1908 لمحمّد الهاشمي المكّي ورابعة سنة 1909 "الثريّا" لبن عيسى بن الشيخ أحمد (وقد نشر عدّة جرائد هزليّة).

تميّزت هذه الفترة بإقبال التونسيّين على قراءة الجرائد التي أخذت تنتشر أكثر من ذي قبل ممّا جعل أصحابها يحرصون على تنويع المواضيع من السياسيّة إلى الأدبيّة والفكاهيّة.

لعبت الصحافة دورا هاما خلال الحرب "الطرابلسيّة الإيطاليّة" فنوّهت بمقاومة الطرابلسيّين وذودهم عن وطنهم جنبا إلى جنب مع الجيش العثماني مشهّرة بفظائع الجيش الإيطالي. كما حرّضت التونسيّين على مساندة إخوانهم بالمال والرجال فتطوّع عدد من التونسيّين وتحوّلوا إلى طرابلس جهرا وخلسة لمعاضدة المجهود الحربي الليبي العثماني.

لم تكن سلط الحماية مرتاحة لهذا التوجّه لكنّها غضّت الطرف رغم مساندتها للإحتلال الإيطالي لليبيا.

أعطت أحداث الزلاّج فرصة للسلط الفرنسيّة لتلجيم الصحافة التونسيّة فاتّخذت قرارا في 8 نوفمبر 1911 عطّلت به الصحف العربيّة بقرار من قائد جيش الإحتلال.

شمل الإستثناء جريدة "الزهرة" اليوميّة التي بقيّت تنشر بلاغات الحكومة والإعلانات وبعض الأخبار الخارجيّة.

وحتّى قبل قرار التعطيل اتّخذت سلط الحماية أمرا في 6 ماي 1893 يخوّلها تعطيل وتوزيع الصحف العربيّة والعبريّة. كما يعاقب صاحب

الجريدة بخطيّة تتراوح بين 16 و1000 فرنكا. وفي حالة تكرار هذا الجرم يسجن مدّة تتراوح بين 6 أيّام وثلاثة أشهر.

انطلقت الفترة الثالثة من عمر الصحافة التونسيّة بعد رفع المقيم العام "فلاندان" (Flandin) في فيفري 1919 الحجر على الصحافة العربيّة بعد احتجاب دام أكثر من 8 سنوات. إمتدّت هذه الفترة من سنة 1920 إلى 1943 وظهرت خلالها 105 صحيفة.

ساهم تطوّر التعليم في إقبال التونسيّين على قراءة الصحف فتجاوز عددها المائة.

انطلقت خلال هذه الفترة رقابة مشدّدة منذ سبتمبر 1939 أي مع بداية الحرب العالميّة الثانيّة.

كانت الصحافة خلال فترة الحرب العالميّة الثانيّة تعاني من الضغط فهي فضلا عمّا تتحمّله من تشذيب الرقيب بقلمه الأحمر تجبر على أن تسدّ ذلك الفراغ الذي يحدثه وتعويض ذلك البياض الذي يتركه بصفحات الجريدة بمواضيع أخرى تمرّ على الرقابة مرّة ثانيّة ويمكن أن تحذف منها وتشذّب ثمّ يكون الصحفيّون مجبرين على سدّ الفراغ الجديد ثانيّة.

كانت الإنطلاقة سنة 1920 مع "الأخبار التونسيّة" لعلي بن صالح عبّاس وآخرها سنة 1943 مع مجلة "الثريّا" لنورالدين بن محمود.

يمكن أن نعتبر هذه الفترة هامة جدّا في تاريخ الصحافة التونسيّة لأهميّة الجرائد ذات المنحى السياسي ولظهور أقلام تونسيّة جريئة ساهمت في توعية التونسيّين فكان المقال الصحفي أخطر على الوجود الفرنسي حتّى من العمل السياسي كالمظاهرات أحيانا لأنّه يضرب في الصميم.

كان المناضلون واعين بدور الصحافة فكان الواحد منهم يجمع بعض معارفه الأميّين فيقرأ عليهم المقال السياسي ويشرح لهم معانيه وأهدافه.

كما أنّ المناضلين بعد قراءة الجريدة الحزبيّة يتعمّدون تركها في المقهى ليقرأها غيرهم فيتعرّف على مواقف قادة الحركة الوطنيّة وتوصيّاتهم.

كما لجأ بعض الأميّين من التونسيّين إلى "تأجير" من يعرف القراءة ليقرأ لهم الصحف وخاصة الأخبار المتعلّقة بالعمل الوطني.

برزت خلال هذه الفترة أيضا صحف ومجلاّت تميّزت بأسلوبها وبغزارة مادتها في مختلف المواضيع الأدبيّة والإجتماعيّة والعلميّة والفنيّة فكانت جامعة ومستقلّة فتحرّرت من القيود الحزبيّة نذكر منها بالخصوص "العالم الأدبي" التي أسّسها زين العابدين السنوسي سنة 1930 و "السرور" لعلي الدوعاجي و "الشباب" للشاعر محمود بيرم التونسي سنة 1936 و"المباحث" سنة 1938 لمحمّد البشروش و"الثريّا" سنة 1943 لنورالدين بن محمود.

تنوّعت مواضيع الصحف وأهدافها مثل "صوت الفلاّح" التي أسّسها سنة 1934 عبد الرحمان الباجي وهدفها الدفاع عن الفلاّحين التونسيّين وكانت أوضاعهم جدّ سيّئة. أمّا "المذياع" التي أنشأها سنة 1936 إبراهيم الرّحموني الحسّاني وخاصة "مجلة الراديو والسينما" وبعثها محي الدين بن عيسى سنة 1938 فقد ركّزتا على برامج الإذاعة التونسيّة وعلى تعريف القرّاء بعالم السينما وبالأشرطة السينمائيّة التي تبثّ في قاعات العرض.

كانت الفترة ثريّة بالصحف ذات المشارب والإهتمامات المتعدّدة منها مجلّة "الحياة والصحّة" وأنشأها سنة 1936 رشيد الشريف تعنى بالمواضيع المتعلّقة بميدان الطبّ والصحّة والوقايّة.

اهتمّت "مرشد قدماء المحاربين" وبعثها إبراهيم الورفلي سنة 1936 بشؤون التونسيّين الذين شاركوا خاصة في الحرب الكبرى إلى جانب القوّات الفرنسيّة لكنّ أوضاعهم بقيت متدهورة. وللدفاع عن الموّظفين التونسيّين وتسويتهم بالفرنسيّن أصدر سنة 1936 "المنوبي بن عمّار" "الموّظف التونسي".

تعدّدت الصحف وتنوّعت خلال سنة 1936 وذلك ليس من باب الصدفة بل لتسامح المقيم العام "قيون" وخاصة لوصول "الجبهة الشعبيّة" المتكوّنة من أحزاب اليسار إلى الحكم بفرنسا ممّا أثّر إيجابيّا على الحريّات بما فيها حريّة الصحافة والنشر.

أمّا الفترة الأخيرة فتمتدّ من 1945 إلى 1957 وقد شهدت صدور 86 صحيفة ومجلّة تنوّعت مشاربها واهتماماتها وقيمتها.

لكن من بين 252 صحيفة ومجلّة صدرت بين 1888 و 1957 تبقى الصحف المعبّرة عن مواقف سياسيّة أكثر استقطابا لاهتمامات التونسيّين.

امتلكت جلّ الأحزاب والتيّارات السياسيّة صحفها المعبّرة عن مواقفها. كما اتّخذت صحف رغم "استقلاليّتها" مواقف مساندة لحزب ومعادية لخصومه.

- **صحافة "الشبّان التونسيّين"**

ساندتهم "الحاضرة" و"سبيل الرشاد" وأسّسها أبرز أعضائهم الشيخ الثعالبي سنة 1895 ثمّ صحيفة "التونسي" وكانت لسان حال "حركة الشباب التونسي" وأشرف على إدارتها الشيخ الشعالبي سنة 1909 وقد توّقفت بعد القضاء على هذه الحركة إثر أحداث الترامواي سنة 1912. كما ساندتهم "الإتحاد الاسلامي".

- **صحافة الحزب الدستوري التونسي "القديم"**

كانت "الصواب" أوّل صحيفة تدافع عن الحزب وتنشر آراءه خاصة أنّ صاحبها محمّد الجعايبي كان عضوا في اللّجنة التنفيذيّة لقيادته. لكنّ سلط الحماية عطّلت صدورها بعد نشرها في 4 أفريل 1922 خبر تنازل الناصر باي عن العرش.

خلفت جريدة "الإتحاد" "الصواب" في مساندة الحزب الدستوري لكن سرعان ما استمالت سلط الحماية صاحبها الشاذلي بن الحطّاب وبعده أصحاب جرائد "المنير" الشاذلي المورالي و"المشير" الطيّب بن عيسى و"المبشّر" أحمد الجزيري ولمّا تحصّلوا على مآربهم عطّلوا جرائدهم.

لكنّ جريدتا "إفريقيا" وأسّسها الصادق الرزقي سنة 1922 وخاصة "العصر الجديد" لأحمد حسين المهيري وصدرت منذ 1920 صمدتا فأوقفتهما سلط الحماية مع محاكمة صاحب "العصر الجديد".

حرص الحزب الدستوري على امتلاك صحيفة تدافع عنه ولا تقدر سلط الحماية "استمالتها" باستعمال أساليب الترهيب والترغيب.

بعثت اللّجنة التنفيذيّة للحزب مجلّة "الفجر" سنة 1920 وكان مقرّها بشارع باب بنات وكلّف الشيخ راجح إبراهيم بالإشراف عليها. حرص الحزب الدستوري على جعل "الفجر" مجلّة من النوع الراقي والرفيع. ساهم في تحريرها مع راجح إبراهيم الأمين العام المساعد للقلم العربي باللّجنة التنفيذيّة أحمد توفيق المدني. وتطرّقت المجلة إلى مواضيع أدبيّة وعلميّة وفكريّة وفلسفيّة وسياسيّة بذكاء تجنّبا لتعطيلها.

كانت "الفجر" متفتحة فخصّصت فصولا عرّفت فيها بالأفكار الماركسيّة فمكّنت قرّاءها من الإطّلاع على فكر ما انفكّ يجمع الأنصار. أصبح أحمد توفيق المدني مسؤولا عن الإدارة والتحرير. وساهمت مبيعات "الفجر" في تغطية قسم من مصاريف الحزب.

نشر الحزب الدستوري بعد أن انشقّ عنه الدستوريّون الجدد جريدة "الإرادة" سنة 1934 وكان صاحب امتيازها أحد أعضائه محمّد المنصف المستيري نجل حمّودة المستيري وهو من مؤسّسي الحزب الدستوري وقد أعلن عن قيامه في مارس 1920 بمنزله بضاحيّة المرسى.

- **صحافة "الحزب الاصلاحي"**

تمكّنت سلط الحماية من ضرب وحدة الحزب الدستوري فأوعزت إلى بعض أعضائه خاصة المحامين حسن القلاّتي ومحمّد نعمان (رغم أنّهما كانا من أبرز عناصر "حركة الشباب التونسي" و قد نفيا سنة 1912 إثر أحداث "الترامواي") بتكوين "الحزب الإصلاحي" سنة 1921 فبعث حسن القلاتي في نفس السنة صحيفة "البرهان" الأسبوعيّة... لم يكسب "الحزب الاصلاحي" أنصارا فمات في المهد ممّا أثّر على جريدته فتوقّفت من تلقاء نفسها عن الصدور في أواسط سنة 1922.

أسّس "الحزب الاصلاحي" بعد ذلك جريدة "النهضة" اليوميّة سنة 1923 وكان صاحب إمتيازها الشاذلي القسطلي. تفطّن قادة "الحزب الاصلاحي" إلى ازدراء التونسيّين لهم وحتّى لا يقاطعها القرّاء لم يكتبوا على صفحاتها أنّها لسان حال حزبهم.

سخّر أعضاء الحزب المطبعة المسمّاة بمطبعة "النهضة" والتي تمّ تأسيسها بأموال المشتركين في شركة "النهضة الفلاحيّة" رغم أنّ نسبة منهم من أعضاء الحزب الحرّ الدستوري التونسي.!؟

بقيت "النهضة" بصفة غير رسميّة تعبّر عن وجهة نظر "الحزب الاصلاحي" إلى أن انحلّ من تلقاء نفسه سنة 1926 على إثر فشل حسن القلاّتي في انتخابات عضويّة "المجلس الكبير" (تكوّن مع إصلاحات 1922 التي رفضها الحزب الدستوري وطالب بمقاطعة هذا المجلس). كما فشل الشاذلي القسطلي في إنتخابات الحجرة التجاريّة في نفس السنة.

أصبحت "النّهضة" تعبّر عن وجهة نظر صاحبها القسطلّي صديق فرنسا وقد توقّفت في صائفة 1954 بعد أن اغتاله الوطنيّون.

- **صحافة "الدستور المستقّل"**

أعادت سلط الحماية الكرّة فتمكّنت من جعل فرحات بن عيّاد ممثّل الحزب الدستوري في باريس يتنكّر لرفاقه فلم يقدّم الإعانة اللازمة للوفد الدستوري الذي قاده أحمد الصافي الأمين العام للحزب بباريس وتوّج ذلك بتكوين "الحزب الدستوري المستقّل" بتواطيء مع صاحبي "المنير" الشاذلي المورالي و"المشير" الطيّب بن عيسى سنة 1923. ولئن لم يؤثّر هذا الحزب في مسيرة الحزب الدستوري خاصة أنّ مؤسّسه فرحات بن عيّاد (الذي كان يعيش في فرنسا) يجهله التونسيّون أصبحت جرائد "المنير" و"الوزير" و"إفريقيا" الناطقة باسم هذا الحزب.

لكنّ الحزب قبر وانحلّ لمّا تمّ تعيين فرحات بن عيّاد موّظفا في البلاط الحسيني فانفضّت من حول حزبه تلك الصحف في حين عادت "إفريقيا" للصادق الرزقي تساند الحزب الحرّ الدستوري التونسي.

- **صحافة "الحزب الشيوعي"**

انخرط بعض التونسيين في الحزب الشيّوعي مثل أحمد بن ميلاد والطاهر بن سالم وأحمد الدرعي والمختار العيّاري... أصدر الشيوعيّون جرائد أوّلها "حبيب الأمّة" سنة 1921 وكان صاحب امتيّازها المختار العيّاري وهي جريدة يوميّة. لكنّ شدّة لهجتها وخوف السلط من "الخطر البلشفي" جعلها تعطّلها بعد مدّة قصيرة في نوفمبر 1921.

أصدر الشيوعيّون بعدها جريدة "حبيب الشعب" في نفس السنة وكان صاحب امتيازها المختار العيّاري. لكنّ الصحيفة لم تعمّر إذ عطّلتها الحكومة لنفس الأسباب.

أجاب الحزب الشيوعي بتكوين "النصير" بعد أيّام وتحصّل على رخصة الإصدار إبراهيم الأكودي فعطّلت في فترة وجيزة على غرار "المهضوم" و"الاستبداد" و"المظلوم" وكانت رخص نشرها باسم حسن بعيو.

أمام هذا الإصرار حرصت السلط الفرنسيّة على تضييق الخناق على طالبي رخص إصدار الصحف فأصبح من يطلب رخصة إصدار صحيفة مجبرا على إعلام المصلحة المعنيّة بمراسلة مضمونة الوصول يضمّنها حالته المهنيّة واسم الجريدة ومناهجها وتاريخ صدورها وعنوان المطبعة التي ستتولّى طبعها مع الوصل الذي بيده في إدارة البريد في الرسالة مضمونة الوصول... يترقّب بعد ذلك من يريد إصدار صحيفة الردّ من الكتابة العامة (وهي بمثابة وزارة الداخليّة) ويرأسها الكاتب العام للحكومة التونسيّة وهو موظّف فرنسي سام.

تجري الكتابة العامة أبحاثا عديدة ودقيقة بواسطة إدارة الأمن مع طالب الرخصة فأصبح منذ تعدّد الصحف الشيوعيّة (صدور ست منها سنة 1921) الخضوع إلى تحقيق حول السيرة الذاتيّة والأفكار الحزبيّة وحتّى الماضي والحاضر واجب بالنسبة لكلّ من يطمح في إصدار صحيفة أو مجلّة عربيّة. وهكذا ومن مئات المطالب لم تقع الإستجابة إلاّ لبعضها بين 1922 و1933.

ولمّا احتجّ التونسيّون وخاصة الحزب الدستوري أجابت السلط بأنّها تقصد منع صدور صحف شيوعيّة.

أجبر الشيوعيّون إلى الالتجاء إلى صحف لم يعلنوا أنّها لسان حزبهم مثل "المضحك" والتي أصدرها عبد العزيز المحجوب سنة 1911 و"الوداد" وأسّسها الشاذلي البلدي سنة 1921.

لكنّ السلط تمكّنت بأساليب الترغيب والترهيب من جعل صاحبيهما "يسترجعان" جريدتيهما من الشيوعيّين. لجأ الشيوعيّون بعد ذلك إلى إصدار نشرات وقع في إحداها تعريب التأليف الجماعي الذي صاغه أعضاء الحزب التونسي وقد نسب وقتئذ للشيخ الثعالبي الذي لا يكتب الفرنسيّة: (la Tunisie Martyre, ses Revendications) "تونس الشهيدة".

كما وقع نشر ملزومة عبد الرحمان الكافي ومطلعها:

لا حول ولا قوّة إلاّ بالملايين *** أصحاب الفلوس بزايد قناطر الشيفون

حيث ما تراهم تلقاهم عابسين *** الغضب ماكنهم ما فيهم حنون...

كما تمّ نشر " قسيم" له أيضا بعنوان "مسدس سماوي" على حروف الهجاء مطلعه:

إسمع كلامي يا من صغا *** المولى حسيب من هو طغا...

رفعت السلط الفرنسيّة قضيّة لدى المحكمة الفرنسيّة بتونس ضدّ "لوزون" (Luzon) بوصفه المسؤول عن النشريّة وعبد الرحمان الكافي اشتهر بالخصوص بقسيم قصيدة من الملحون عنوانها: "الصبر لله والرجوع لربي"... هجا فيها الكثير من المقيم العام إلى القايد مرورا بشيخ الزيتونة وصولا إلى المراقب... وقد احتوت على ألفاظ نابيّة.

حكمت المحكمة على "لوزون" وهو ضابط في الجيش بالإبعاد من تونس وعلى الشاعر عبد الرحمان الكافي بـ8 أشهر سجنا وبعد الاستئناف بالجزائر أطلق سراحه بعد أن قضّى خمسة أشهر في السجن بين تونس والجزائر.

لكنّ الحزب الشيوعي التونسي بعد إبعاد "لوزون" وفيندوري (Findori) (مسؤول شيوعي) إثر القضاء على جامعة عموم العملة التونسيّة الأولى لمحمّد علي الحامي سنة 1925 أصبح تونسيّا محضا أشرفت على قيادته عناصر تحظى بتقدير واحترام التونسيّين على غرار حسن السعداوي ومحمّد الهادي جراد ثم محمّد حرمل...

لم تعد صحفه "فوضويّة" (anarchiste) ولا "عدميّة" (nihiliste) بل أصبحت أكثر تعقّلا ورصانة فساهمت في الدفاع عن العمّال والفئات الرثّة مثل صحيفة "الطليعة" وأدارها سنة 1937 حسن السعداوي و"صوت الأمّة" لمحمد الهادي جراد سنة 1954 وفي نفس السنة أشرف محمّد الهادي الغربي على صحيفة "الطريق".

- **صحافة الدستور الجديد**

انشقّ جماعة جريدة "العمل التونسي" (l'Action Tunisienne) عن الدستور وعقدوا مؤتمرا في 2 مارس 1934 بقصر هلال فظهر الحزب الدستوري الجديد وبعث صحيفته بالعربيّة (العمل) سنة 1934 وكان مسؤولها الاداري أمين عام الحزب المحامي الحبيب بورقيبة.

بعث عضوا الدستور الجديد خلال نزول قوّات المحور ثمّ الحلفاء بالإيالة سنة 1943 رشيد إدريس والحبيب ثامر "إفريقيا الفتاة" ولمساندتهما المحور وقع رفتهما من الحزب فأسّس في نفس السنة "الشباب" كلّ من رشيد إدريس وحسين التريكي.

أصبحت "إفريقيا الفتاة" بيد المناهضين للمحور فشنّت حملات صحفيّة ضدّ "الشباب" وخاصة ضدّ رشيد إدريس وحسين التريكي (وقع بعد ذلك العفو عنهما وكذلك على الحبيب ثامر و ساهموا في النّضال ضدّ المستعمر).

ولّما حصل الخلاف بين رئيس الحزب الدستوري الجديد الحبيب بورقيبة والأمين العام صالح بن يوسف حول الإستقلال الداخلي وتداعيّاته ساندت "العمل" رئيس الدستور في حين وجد الأمين العام في "البلاغ" سندا و هي صحيفة يوميّة بعثها سنة 1954 أبو عثمان القيطوني (وهو من أعيان باجة وصاحب مدرسة خاصة بحي الحلفاوين)... ولمّا عطّلتها حكومة الطاهر بن عمّار الموالية للزعيم بورقيبة أسّس محمّد الصغير الباجي سنة 1955 "البلاغ الجديد" ووقفت إلى جانب صالح بن يوسف وأنصاره فتمّ أيضا تعطيلها بعد بضعة أعداد.

- **الصحافة النقابيّة**

تطوّر عدد النشيطين التونسيّن فأحسّوا بضرورة بعث صحف تدافع عن مصالحهم. فبعثت نقابات "س.ج.ت" (C.G.T) سنة 1945 صحيفة "الشعب التونسي" للدفاع عن مصالح عمّالها، وبعد تأسيس الإتحاد العام

التونسي للشغل سنة 1945 بعث صحيفته "صوت العمّال" وكان صاحب امتيازها أمينه العام فرحات حشاد سنة 1947.

كما كان لأصحاب المهن الأخرى صحفهم نذكر منها "صوت الفلاّح التونسي" وأسّسها عبد الرحمان الباجي سنة 1934 والهدف منها الدفاع عن مصالح الفلاّحين التونسيّين الذين تضرّروا بصفة خطيرة من جرّاء نتائج أزمة الثلاثينات الاقتصاديّة خاصة أنّ فرنسا لم تهتم إلا بالمعمّرين الفرنسيّين.

أصدرت إدارة الفلاحة بدورها صحيفة سنة 1937 عنوانها "دليل الفلاّح" كانت تسدي نصائح للفلاّحين ولم يكن لها طابع سياسي.

أصدر الطاهر بن عمّار وهو من كبار فلاّحي الإيالة (أراضيه بسبّالة بن عمّار تقلّد منصب وزيرا أكبر في عهد الأمين باي وأمضى بروتوكول الإستقلال) صحيفة "الأخبار الفلاحيّة" وقد ساندت الفلاّحين التّونسيّين وخاصة الكبار منهم.

بعثت نقابة المعمّرين الفرنسيّين الفلاحيّة (س.ج.أ) (Confédération Générale Agricole) بدورها صحيفة تدافع عن منخرطيها سنة 1947 وهي "تونس الفلاحيّة".

ظهرت صحف أخرى تدافع عن عديد المهن نذكر منها "الموّظف التونسي" سنة 1936 للمنوبي بن عمّار. كما أصدرت إدارة العلوم والمعارف "النشرة التربويّة" سنة 1937 للتعريف بمناهجها والتواصل مع المربّين.

وحاول مدرّسو العربيّة تجميع جهودهم للدفاع عن مصالحهم فبعثوا سنة 1938 "المنبر النقابي".

كانت للموظّفين التونسيّين صحيفتهم تدافع عن مصالحهم وهي "صوت الموظّف التونسي" سنة 1949 و كان صاحب امتيازها محمّد بن عبد القادر. كما أصدر أهل الصناعة سنة 1949 "صوت الصناعات" وكان صاحب

رصتها محمّد نورالدين ثريا. وبعث رئيس "الاتحاد التونسي للصناعة والتجارة" الفرجاني بالحاج عمّار سنة 1955 صحيفة "تونس الإقتصاديّة".

وحاول محمّد فخري منذ سنة 1929 النهوض بالميدان التجاري فبعث جريدة "الصادرات والواردات".

- الصحافة "الزيتونيّة"

انبرت بعض الصحف تدافع عن التلاميذ وطلبة جامع الزيتونة وكانت بالخصوص أوضاعهم صعبة لصعوبة ظروف التدريس وضعف المناهج والأساليب بالجامع الأعظم وتواضع إمكانيّات أغلبيّتهم فأسّس منذ 1907 عبد الرحمان الغطّاس صحيفة "مجلّة المدرسة" ومحمّد سعيد الخلصي (وهو من رجال الأدب والشعر) المجلّة الصادقيّة" سنة 1920. وأسّس سنة 1936 محمّد الشاذلي بالقاضي "المجلة الزيتونيّة".

لكن تعتبر "صوت الطالب الزيتوني" التي أسّسها العجمي السايب سنة 1950 صوت الزيتونيّين فقد عبّرت عن مواقف شيوخ الزيتونة السياسيّة بالخصوص. ولم تكن منحازة للحزب الدستوري الجديد على عكس "الزيتونة" التي أسّسها عمر شاشيّة سنة 1954 وكان من الطلبة الزيتونيّين الناشطين طلابيّا وسياسيّا فكانت صحيفته صوت الدستور الجديد بجامع الزيتونة وقد تقلّد عدّة مناصب سياسيّة بعد الاستقلال كوالٍ وكسفير.

اعتبر قسم من التونسيّين أنّ الاستعمار وتداعيّاته خطر على الإسلام في الديار التونسيّة وأنّه بما "أدخله" أثّر بطريقة سلبيّة في سلوكات السكّان لذلك يجب النهوض بالدين وتنقيّته ممّا شابه من بدع كالتردّد على الزوايا وخاصة الرجوع به إلى نقاوته مع دعوة المسلمين إلى النهوض من سباتهم فأصدر الشيخ الثعالبي صحيفة "سبيل الرشاد" ومحمّد الهاشمي بن مكّي سنة 1908 صحيفة "الإسلام" وبعد سنة ظهرت "الإتحاد الإسلامي" لعلي باش حانبة والثعالبي.

كما يمكن اعتبار"صوت المسلم" الصادرة سنة 1953 للمكّي بن عزوز من الصحف التي حرصت على الدفاع عن الإسلام باعتباره مهدّدا بالسلوكات الجديدة "المستوردة" من فرنسا والغرب.

لكن تبقى "مجلّة الشبّان المسلمين" التي أسّسها الشيخ محمّد الصالح النيفر أبرز وسيلة وأعلى صوت في الدفاع عن الإسلام والدعوة إلى تنقيته من كلّ الشوائب ليعود لصفائه. كانت الصحيفة تدافع عن إسلام سلفي والنسج على منوال السلف الصالح. واصل محمّد الصالح النيفر "الدعوة لإسلام نقي" حتّى بعد الإستقلال. وقد اِلتفّ حوله خاصة شباب منطقة باردو و السعيديّة وما جاورهما ورغم تجنّبه الخوض في المسائل السياسيّة لم تكن السلطة بعد الإستقلال مرتاحة لهذا الشيخ رغم أنّه يعتبر "سلفيّا إصلاحيّا" بعيدا عن العنف.

- الصحافة "الهزليّة"

صدرت بالإيالة التونسيّة منذ مطلع القرن العشرين عديد الصحف والمجلاّت الهزليّة لعلّ أولاها "أبو نواس" سنة 1907 لسليمان الجادوي وظهرت في نفس السنة "ولد البلاد" للبشير الفورتي وفي 1908 "أبوقشة" لمحمّد الهاشمي بن المكّي و"جحا" لبن عيسى بن الشيخ أحمد سنة 1909 وأصدر بعد سنة "ججحوح" ثمّ "المضحك". كما بعث السنة نفسها الحاج الصادق بالخوجة "كاراكوز" وتلتها أيضا في نفس السنة (1910) "المضحك" لعبد العزيز المحجوب.

ولئن تعطّلت الصحافة منذ أواخر 1911 فقد عادت مع قرار المقيم العام "فلاندان" التخفيف من نظام الرقابة خاصة مع رفع حالة الحصار فظهرت صحف هزليّة جديدة مثل "التصاوير التونسيّة" لعبد العزيز المحجوب سنة 1920 و"قزدور" لحمّودة العبّاسي وبعد سنة أصدر محمّد التونسي "النمس" والحاج عثمان الغربي "الزهو" والشاذلي الفهري "السردوك".

ظهرت بين الحربين صحف هزليّة مثل "زهو البال" للعربي التركي سنة 1936 و"الكشكول" لحسن المعاوي سنة 1937 وقبيل الإستقلال "الفرززو" سنة 1955 للصحفي الهادي العبيدي.

ولئن مكّنت هذه الصحف الفكاهيّة الإنتقاديّة بعض شعراء الملحون مثل قاسم شقرون من نشر أفكارهم الإجتماعيّة وأحيانا الوطنيّة وبعض الرسّامين من التعبير الكاركاتوري مثل الفنّان علي الدوعاجي لم تصمد هذه الصحف إمّا لتواضع المستوى واللجوء أحيانا إلى لغة دارجة وأحيانا مبتذلة أو لعجز محرّريها على الإبتكار فبقيّت عاجزة على شدّ القرّاء الذين بعد شراء العدد الأوّل وربّما الثاني يعودون إلى صحفهم التي إعتادوا عليها فالصحف الهزليّة يمكن مقارنتها "بالموضة" ذلك الشكل الذي يكون الإقبال عليه بسرعة والإنفضاض عنه بصفة أسرع.

لكن يبقى الاستثناء الوحيد جريدة "النديم" وتعتبر من نوع جديد لم ينشر لها مثيل في الإيالة كما جاء على لسان الشيخ الفاضل بن عاشور في "الحركة الأدبيّة والفكريّة في تونس" ص 161 وقد طبعت "النديم" مقالاتها بروح الكفاح السياسي والإصلاح الإجتماعي حسب تعبير الأديب والصحفي زين العابدين السنوسي في "الأدب التونسي في القرن الرابع عشر" ص 92.

لقد وضع حسين الجزيري صاحب "النديم" منهاجا صحفيّا فكاهيّا إنتقاديّا جديدا بفضل المضمون السياسي الذي يبدو جليّا أحيانا ويختفي بين السطور أحيانا أخرى مع التعبير عنه بلغة عربيّة سلسة أو دارجة يتخيّر ألفاظها بدقّة فيجعلها ذات وقع مطلوب.

مكّن هذا الأسلوب حسين الجزيري من الخوض في عديد المسائل منها السياسيّة والاجتماعيّة والثقافيّة... بالإعتماد على قلم جمع بين الجدّ والسخريّة مع الرسوم الكاريكاتوريّة والقصائد الهزليّة وجلّها من نظمه وقد كانت مقالاته وكأنّها صور كاريكاتورية فمثلا لما قرّر بعض متعهّدي الحفلات

التعاقد مع أم كلثوم لتقديم بعضها بالإيالة كتب: "وما أنا بالمنكر على الذين فكّروا في استقدام المطربة المصريّة الشهيرة الآنسة أم كلثوم ولكن لا أرى من أصالة الرأي أن يغامر القوم بإحضارها في ظروف كهذه (تضرّر السكّان من مخلّفات أزمة الثلاثينات الاقتصاديّة) والبلاد بين ناب الأزمة وظفرها والنّاس في عجز على اصطياد الفطور والعشاء فضلا عن الرغبة في استماع الطرب والغناء. رأيي أنّ من واجب القوم أن يمعنوا النظر جيّدا في عاقبة ما سيقدمون عليه وما أعظم الخجل إذا ختمت الآنسة حفلاتها بأنشودة "إلّي راح راح يا قلبي شكوتك لله". (النديم 3 نوفمبر 1934: هل يضمنون النجاح؟)

رفض حسين الجزيري وهو المناضل الجاد ضد الإستعمار (سجن بين 1914 و1918 كما كان من مناصري الحزب الدستوري) السقوط في السهولة ولم يساير ميولات العامة من القرّاء متجنّبا "النكت" البذيئة واللّغة المبتذلة مع رفض التقليد أو النسج على منوال الصحفيّين الذين سبقوه ممّا مكّن "النديم" من الصدور منذ 12 فيفري 1921 إلى 13 سبتمبر 1942 (تعطّلت بسبب الحرب العالميّة الثانيّة) فكانت أعدادها 903.

تتغيّر صفحات "النديم" حسب الظروف والمعطيّات من 4 إلى 16 صفحة بمناسبة نشر أعداد ممتازة. ومن طرائف "النديم" أنّ حسين الجزيري كان يقوم بتحرير أركان صحيفته وإدراتها مع الإشراف المالي فكان ظاهرة صحفيّة نادرة محليّا وعربيّا.

- **الصحافة الناطقة بالفرنسيّة**

حرص الفرنسيّون الذين استوطنوا بالإيالة التونسيّة على تأسيس صحف تدافع عن مصالحهم (أو بالأحرى تدعّمها). ولعراقة الصحافة في فرنسا لا يتصوّر الفرنسي العادي نفسه بدون جريدته المفضّلة.

بادرت منذ 1881 وكالة الأنباء الفرنسيّة "Havas" (هافاس) بفتح مكتب لها بالإيالة التونسيّة ممّا مكّن من بثّ نشرات إخباريّة فرنسيّة وعالميّة.

ظهر في 28 فيفري 1884 العدد الأوّل من صحيفة (Tunis Journal) "جريدة تونس" وبعدها ما انفكّ عدد الصحف الفرنسيّة يتطوّر فظهرت صحف مثل (l'Annexion) "الإنضمام" وهدفها من عنوانها أي ضمّ تونس لفرنسا ثمّ (l'Association) "الجمعيّة" أو بالأحرى "الرابطة" مؤكّدة على أنّ للفرنسيّين روابط دائمة وعلاقات لا منتهيّة مع الإيالة التونسيّة.

لكن تبقى (Le Colon Français) "المعمّر الفرنسي" وأسّسها كبار المعمّرين الفرنسيّين منذ 1887 من أبرز الصحف. كما أسّسوا (la Tunisie Agricole) "تونس الفلاحيّة". بقي ظهور (Le Colon Français) متذبذبا إلى 14 أفريل 1907 وعندها أصبحت أسبوعيّة تصدر بصفة منتظمة. وتعنى الصحيفة بالخصوص بشؤون المعمّرين (الفلاّحين الفرنسيّين).

أمّا (La Tunisie Française) "تونس الفرنسيّة" فتهتمّ بشؤون كلّ الفرنسيّين وتحوّلت من أسبوعيّة إلى يوميّة منذ 1905 تصدر في المساء للحركيّة الحثيثة التي ماانفكّت تعرفها مدن الإيالة خاصة في الجانب الأوروبي منها.

كما ظهرت صحيفة (Le Réveil Tunisien) "الاستفاقة التونسيّة" لصاحبها (Auguste Prax) "أوغست براكس" وقد كان "يلوم سلط الحماية على "تقصيرها في مساعدة التونسيّين على الإدراك بأنّ مصلحتهم تكمن في بقاء فرنسا حامية للإيالة".

بعثت سلط الحماية سنة 1889 (La Dépêche Tunisienne) وقد عرفت عند التونسيّين "بدبيش" هدفها جعل كلّ متساكني الإيالة من مسلمين ويهود وفرنسيّين وماسونيّين وأجانب... لا يشعرون بأيّ "حرج" عند قراءتها فتجنّبت الجدل السياسي وكانت جريدة إخباريّة عامة إختفت مع إنتهاء الإستعمار.

ظهرت أيضا صحافة فرنسيّة جهويّة مثل (Le progrès du centre) "تقدّم الوسط" وتصدر بمدينة سوسة. كما ظهرت ببنزرت صحيفة (La liberté) "الحريّة" وكانت لسان حال الإشتراكيّين الرّاديكاليّين.

كانت مقالات الصحف الاستعماريّة "المتقاطرة سمّا" تنتقد السلط "لتقصيرها" في مزيد تمكين المعمّرين الفرنسيّين من أراضي جديدة وتعزيز إمتيازاتهم مع ضرورة تلجيم صحافة أعدائهم من وطنيّين وشيوعيّين واشتراكيّين... مع التحذير من تطبيق قوانين فرنسا التحرريّة على "الأهالي" إذ كانوا يعتبرونها "بضاعة لا يجب تصديرها للإيالة".

كما انبرى أحدهم (Tridon) (تريدون) وقد أدار "La Tunisie Française" منذ ماي 1907 مدافعا عن فكرة بل ضرورة الكفّ عن فتح المدارس للأهالي معتبرا أنّ التعليم يوعّيهم فكان شعاره "إذا أرادت فرنسا أن تخسر مستعمراتها فعليها تعليم الأهالي".

كانت هذه الصحف عنصريّة في توجّهها وخطّ تحريرها وأفكارها ومحتوى مقالاتها معتبرة أنّ الجاليّة الفرنسيّة وحدها جديرة بالتمتّع بخيرات الإيالة بحكم "تفوّقها الحضاري" و"مهمّتها الحضاريّة" في إخراج الأهالي من "توحشّهم وتناحرهم".

اعتبر المعمّرون أنّ مهمّتهم إخراج "الأهلي المسلم" من "الظلمات إلى النور" تجعل من حقّهم "كمتفوّقين" (prépondérants) الفوز بالمرتبة الأولى وإدارة شؤون الإيالة فأصبح مصطلح "المتفوّقين" يعني الفرنسيّين المتغطرسين العنصريّين فكفّت هذه الصحف عن استعمال ذلك المصطلح.

وبصفة عامة كانت تحذّر من "الخطر الأهلي" (le péril indigène) بدرجة أولى و"الخطر الإيطالي" بدرجة ثانيّة لأهميّة عدد الإيطاليّين بالإيالة خاصة مع وصول الحزب الفاشي وزعيمه (Mussolini) "موسليني" إلى الحكم سنة

1922 إذ لم يكن يخفي نواياه على تونس معتمدا على الأنصار والمتعاطفين مع أفكاره من إيطاليّي الإيالة.

تواصل صدور (Le Colon Français) و(La Tunisie Française) إلى فترة وجيزة سبقت الإستقلال.

أشرف على كلّ هذه الصحف رؤساء الجمعيّات التي كوّنتها الجالية الفرنسيّة خاصة المعمّرين الذين استحوذوا على آلاف الهكتارات وعلى رأسهم (Victor De Carnières) "فكتور دي كرنيار". حلّ هذا المعمّر بالإيالة منذ 1884 وملك أراضي بجهة الوطن القبلي وأصبح سنة 1906 رئيس "الغرفة الفلاحيّة" وعضوا في "الندوة الاستشاريّة" التي بعثتها السلط للإصغاء لآراء الجاليّة الفرنسيّة . بعث "دي كرنيار" وأدار (l'Annexion) و(Le Colon Français) و(La Tunisie Française).

كان "دي كرنيار" مثال المعمّر الفرنسي المتغطرس الذي يعبّر عن كرهه وعدائه للتونسيّين فلا ينعتهم إلاّ بعبارة (Les Indigènes) "الأهالي" وفي ذلك احتقار وازدراء لهم فكان من دعاة ضمّ الإيالة التونسيّة للجمهوريّة الفرنسيّة على غرار الجزائر.

خلف "دي كرنيار" على رأس هذه الصحف غلاة آخرون أمثال المحامي: (Gaudiani) "كودياني" و(Pelletier) "بلتيي" و(Gounot) "قونو" (وهو من أصل إيطالي)...

كما كانت للتيّارات الفرنسيّة الأخرى صحفها الناطقة باسمها مثل "Tunis Socialiste" (تونس الإشتراكيّة) وقد أسّستها "الجامعة الاشتراكيّة" (la S.F.I.O).

كانت "الجامعة الإشتراكيّة" بعد مؤتمرها في 10 نوفمبر 1919 تساند المطالب الإقتصاديّة والإجتماعيّة للتونسيّين حتّى ساهم كلّ من أحمد

الصافي وحسن القلّاتي ومحمّد نعمان في بلورة هذا البرنامج الذي يتلخّص في جعل فرنسا توفي بوعودها من أجل تطوير الإيالة والنهوض بسكّانها.

أصبحت "Tunis Socialiste" بعد ظهورها إثر الحرب الكبرى جريدة "الجامعة الإشتراكيّة" المعبّرة عن مواقفها ومنها سياسيّا الإبقاء على تونس في حضيرة فرنسا أنفع من تركها تسقط في يد "بورجوازيّة تونسيّة همّها استغلالها إقتصاديّا واجتماعيّا" (Tunis Socialiste 19 ديسمبر 1924). ساهم عديد الإشتراكيّين من يهود تونس في تحرير هذه الصحيفة اليومية أمثال (Cohen Hadria) "كوهين حضرية" ومن الأقلام الأخرى المتميّزة (Duran Angliviel) دوران أنقليفيال".

كانت هذه الجريدة الإشتراكيّة تسمح للدستوريّين بنشر مقالاتهم بها لمّا تعطّل سلط الحماية صحفهم وهو ما عرف وقتئذ بـ (droit d'asile) "حق اللجوء" وهو لجوء صحفي.

لكنّ الجريدة وبعد تجذّر الدستور الجديد وخاصة بعد أحداث أفريل 1938 ما انفكّت تتبنّى أطروحات الجرائد اليمينيّة الاستعماريّة فعارضت مطالب التونسيّين في بلوغ الانعتاق وقد حصل "تضامن" بين الفرنسيّين حول ضرورة بقاء الإيالة التونسيّة ضمن الإمبراطوريّة الفرنسيّة بدعوى عدم نضج السكّان وكانت (Tunis Socialiste) تعلّل ذلك بالخوف من سيطرة "البورجوازيّة" و"الإقطاعيّين التونسيّين" على الفئات الضعيفة. تواصل صدور هذه الجريدة إلى قبيل الإستقلال.

كوّنت إثر إنعقاد المؤتمر الثامن عشر للحزب الإشتراكي الموّحد بمدينة "Tours" "تور" الفرنسيّة سنة 1920 مجموعة من الفرنسيّين لجنة شيوعيّة تحت اسم (Section Fédérale Internationale Communiste) "الفرع الفدرالي الدولي الشيوعي" وقد عرف بـ (S.F.I.C) ضمّت كلّ من "Vieilly" (فيي) ومهنته مدرّس مع ضابط الإحتياط (Luzon) "لوزون" وهو المؤسّس

الحقيقي "للحزب الشيوعي التونسي" لذلك حرص على تأسيس صحيفة لغتها فرنسيّة منذ 1921 خاصة أنّ الحزب يتوجّه لكلّ عمّال الإيالة بما فيهم الفرنسيّين فظهرت (l'Avenir Social) "المستقبل الاجتماعي" إلى جانب بقيّة الصحف العربيّة الشيوعيّة التي سبق ذكرها.

تواصل ظهور هذه الصحيفة عديد السنوات وقد تعرّضت إلى التعطيل على غرار الصحف الوطنيّة.

حرص الوطنيّون منذ "حركة الشباب التونسي" على تأسيس صحيفة باللّغة الفرنسيّة للتعريف بحركتهم وخاصة إطّلاع الرأي العام الفرنسي والأوساط المناهضة للاستعمار على الأوضاع المزريّة للإيالة وسكّانها فبعثوا في غرة فيفري 1907 جريدة باللّغة الفرنسيّة (Le Tunisien) أشرف عليها المحامي علي باش حانبة (1876-1918).

كما أنّ الغرض من بعث (Le Tunisien) يعود لحرص الوطنيّين على الردّ على الصحف الإستعماريّة وخاصة "Le Petit Colon" "المعمّر الصّغير" وقد أسّسها رئيس المعمرين "دي كرنيار".

ظهرت بعد الحرب الكبرى صحافة وطنيّة باللّغة الفرنسيّة انطلقت مع (Le Libéral) "المتحرّر" وكانت صحيفة أسبوعيّة ظهرت أولى أعدادها في 29 نوفمبر 1924 وتواصل ظهورها إلى 16 جانفي 1926 وقد إختفت مع صدور القوانين الجائرة. دافعت الصحيفة على التعاون "التونسي الفرنسي" ثمّ تبنّت مطالب الحزب الحرّ الدستوري التونسي. كانت"الليبرال" تردّ أيضا على هجومات الجريدة الإستعماريّة (l'Afrique Française) "إفريقيا الفرنسيّة".

عرفت هذه الصحافة انطلاقتها الحقيقيّة في الثلاثينات فصدر (L'Etendard Tunisien) "الرّاية التونسيّة" في 4 جانفي 1925 من قبل الشاذلي خيرالله وكان حذرا فلم يتبنّ خطّا وطنيّا واضحا وقد تعطّلت في فيفري 1930 بعد تخلّي صاحب الرخصة Georges Maurin "جورج موران"

لأنّ القانون لا يسمح إلاّ لمن يحمل الجنسيّة الفرنسيّة على الحصول على رخصة لبعث صحيفة باللّغة الفرنسيّة.

أجاب الشاذلي خيرالله بتأسيس (La Voix Du Tunisien) "صوت التونسي" في 16 فيفري 1931 إستعدادا للتنديد باحتفالات خمسينيّة الحمايّة لذلك تحوّلت الصحيفة من أسبوعيّة إلى يوميّة وقد أصبح صاحب إمتيّازها بشير ياسين وهو تونسي متجنّس لكنّ أفكاره تحرريّة لا تخلو من ميل للحركة الوطنيّة.

كانت هذه الصحيفة أكثر جرأة من سابقتها وقد ضمّت هيئة تحريرها مثقّفين تونسيّين درسوا بفرنسا وهم المحامون محمّد والحبيب بورقيبة والطاهر صفر والدكتور محمود الماطري. كما مثّل اللّجنة التنفيذيّة في صلب إدراة الجريدة محي الدين القليبي (وقد أصبح رئيس الحزب بعد مغادرة الشيخ الثعالبي الإيالة) ومحمّد الخميري.

لكنّ الجناح الرادكالي لم ينسجم مع الشاذلي خيرالله وبقيّة العناصر ذات المواقف المعتدلة المتشبّثة بسياسة التريّث والإنتظار.

غادر الحبيب بورقيبة "صوت التونسي" (وفي إحدى خطبه بمعهد الصحافة سنة 1974 ذكر أنّ الشاذلي خير الله أصبح يعطي الأولويّة لمواضيع تافهة كأخبار المجرم الخطير المدعو محجوب بدلا من الخوض في الأمور التي تتعلّق بمصير الشعب) مع محمّد بورقيبة والدكتور الماطري وانضمّ إليهم الصيدلي علي بوحاجب مكوّنين (l'Action Tunisienne) "العمل التونسي" في غرة نوفمبر 1932.

أدّى هذا الانسحاب إلى توقّف "صوت التونسي" يوم 24 نوفمبر 1932 ثمّ عادت في 28 مارس 1933 كصحيفة أسبوعيّة ثمّ نصف شهريّة إلى أن عطّلتها السلط في 31 ماي 1939.

لكنّها عادت أسبوعيّة من 6 أفريل 1937 إلى 27 جوان 1950.

كان صاحب إمتيّاز "العمل التونسي" بشير ياسين وتمكّنت بفضل جرأة محرّريها(خاصة علي بوحاجب صاحب ركن (La Voix du Guenillard) "صوت الرث" وقد انتقد فيه سلط الحماية و "المتفوّقين" في أسلوب ساخر وبليغ حتّى غارت منه الأقلام الفرنسيّة) من التشهير بالسياسة الإستعماريّة الفرنسيّة.

تواصل صدور "العمل التونسي" إلى 30 ماي 1932 كصحيفة يوميّة ومن 16 ديسمبر 1936 إلى 9 أفريل 1938 كصحيفة أسبوعيّة.

تعطّلت "العمل التونسي" يوم 31 ماي 1933 بقرار من الوزير الأكبر ثمّ في 10 أفريل 1938 وبصفة نهائيّة إثر المصادمات الداميّة بين التونسيّين وقوّات الإحتلال يوم 9 أفريل إثر إعتقال الزعيم علي البلهوان.

أسّست اللّجنة التنفيذيّة للحزب الدستوري جريدتها للتّعريف بقضايا الشعب وشرح مواقف الحزب فظهرت في مارس 1933 (La Voix Du Peuple) "صوت الشعب" ولمّا انقسم الحزب في مارس 1934 ولمزيد تدعيم مواقفها بعث الحزب القديم (La Charte Tunisienne) "الميثاق التونسي" سنة 1936 وتعطّلت في 10 أفريل 1938.

كان في الحقيقة اهتمام التونسيّين بالصحافة الناطقة بالفرنسيّة مبكّرا فظهرت منذ مطلع القرن العشرين صحف مثل "Le Courrier" (ناقل البريد) وساهم في إدارتها الشيخ الثعالبي و"La Tribune Franco-Arabe" (المنبر العربي الفرنسي) وشارك في تحريرها الصادق الزمرلي و علي بوحاجب. كما ظهرت "La Nation Tunisienne" (الأمّة التونسيّة)...

كما أصدر قبل الحرب العالميّة الثانيّة شمس الدين العجيمي (L'Action Nationale) "العمل الوطني" ومحمّد بن عبا (Le Jeune Tunisien) "الشاب التونسي" وقبلها جريدة "المنجنيق" (La Catapulte) وقد صدرت في عددين إثنين باللّسانين العربي والفرنسي.

عادت الصحف الناطقة بالفرنسيّة بعد الحرب العالميّة الثانيّة وخاصة بعد رفع حالة الحصار سنة 1947 فاغتنم الدستور الجديد الفرصة وأسّس سنة 1948 (Mission) "مهمة" أو "رسالة". وكان صاحب الرخصة الهادي نويرة خاصة أنّ الحصول على ترخيص لبعث صحيفة فرنسيّة لم يعد حكرا على حاملي الجنسيّة الفرنسيّة.

أسّست اللّجنة التنفيذيّة بدورها بعد الحرب العالميّة الثانيّة جريدة (L'Indépendance) "الإستقلال".

أصدر سنة 1953 حمّادي بن عبد الكريم البكوش جريدة (L'Observateur Tunisien) "الملاحظ التونسي" لكنّها اختفت بسرعة.

لئن أصدرت الجالية اليهوديّة صحف بالعبريّة لم تعمّر فقد ثبتت الجرائد التي أسّستها وكانت لغتها فرنسيّة مثل (LE PETIT MATIN) "الصباح الصغير" وأسّسها (SIMON ZANA) "سيمون زانة" سنة 1923 وصدر آخر أعدادها بعد الإستقلال يوم 31 جويلية 1967 إثر الحرب العربيّة الإسرائيليّة في جوان من نفس السنة مع بداية خروج اليهود من تونس نحو فرنسا.

تواصل صدور جريدة "الدبيش" كما يحلو لعشاق سباق الخيل تسميتها إلى سنة 1961.

أسّس اليهودي (Smadja) "سمادجة" سنة 1935(La Presse Tunisienne) "الصحافة التّونسيّة" وقد أمّمتها السلط التونسيّة بعد مصادرة أملاك صاحبها (حوكم من أجل تهريب أموال إلى الخارج).

تواصل ظهور هذه الجريدة إلى يوم الناس هذا و لعلّها مع جريدة "الصباح" التي أسّسها الحبيب شيخ روحه سنة 1951 الجريدتين الوحيدتين اللّاتي يرجع تأسيسهما إلى الفترة الاستعماريّة (رغم انحياز "الصباح" للزعيم صالح بن يوسف في خصامه مع الزعيم الحبيب بورقيبة).

كما كانت للجالية الإيطاليّة جرائدها اليوميّة مثل (Il Corriere Di Tunisi) سنة 1954 وأصبحت تصدر كلّ شهرين ولازالت.

ظهرت أوّل نشريّة نسائيّة باللّغة الفرنسيّة بين 1921 و1924 أسّستها (L'Association des femmes amies de Carthage) "جمعيّة النّساء صديقات قرطاج".

ظهرت أوّل نشريّة نسائيّة تونسيّة لغتها فرنسيّة في 10 ديسمبر 1936 أسّسها محمود زروق و عنوانها (Leila) "ليلى" و هو الإسم المستعار للدكتورة توحيدة بالشيخ التي أشرفت على تحريرها. أمّا أوّل جريدة نسائيّة تونسيّة لغتها عربيّة فكانت "الإلهام" بإشراف فاطمة بن علي وقد صدر عددها الأوّل في مارس 1955 وكانت شهريّة أدبيّة. وتواصل صدورها إلى مارس 1956.

عرفت الصحافة التونسيّة وخاصة العربيّة روّادا أفذاذا ضحّوا بالغالي والنفيس في سبيل نشر الصحف وقد ذهب بعضهم حتّى إلى رهن أملاكه.

كما برزت أقلام صحفيّة شدّت القرّاء بطرافة أسلوبها وعمق تحاليلها واستنباطها مناهج صحفيّة جديدة. نذكر بعض من هؤلاء الصحفيّين الذين كانوا فعلا روّادا بما تعنيه الكلمة من جرأة ومغامرة وحبّ لمهنتهم مثل:

- **زين العابدين السنوسي**: كان متعطّشا لممارسة الصحافة فأصدر "مجلّة العالم الأدبي". وحتّى بعد إعتقاله في محتشدات بإيطاليا بتهمة التعاون مع المحور إستأنف نشاطه بعد عودته فأصدر صحيفة " تونس" وقامت سلط الحماية بتعطيلها سنة 1952. أجاب زين العابدين السنوسي بإصدار نشريّات وكتب صغيرة الحجم في التاريخ والأدب والتراجم...

- **نورالدين بن محمود**: درس بالمعهد الصادقي وبمدرسة اللّغة والآداب العربيّة بالعطّارين وانتسب لكليّة الآداب بمدينة "بوردو" الفرنسيّة فأحرز على "الليسانس" (licence) والتحق بإدارة جمعيّة الأوقاف كمترجم. انضمّ إلى الإذاعة التونسيّة عند تكوينها في سبتمبر 1938. إستقال من منصبه

بجمعيّة الأوقاف وكرّس جهوده لمجلّته "الثريا" التي أصدرها سنة 1943 فكانت راقيّة في مواضيعها ثمّ جريدة "الأسبوع" سنة 1945 ودامت عشر سنوات وبعث سنة 1954 "الأيّام".

كان نورالدين بن محمود صحفيّا تميّز بثقافته الواسعة واطّلاعه على الحضارة والآداب الفرنسيّة مع شغف كبير بالمسرح إذ ألّف وترجم عديد المسرحيّات أشهرها "المتمرّدة".

(خصّص صديقنا المرحوم الدكتور محمود عبد المولى تأليفا قيّما عن حياة الأديب والصحفي و رجل المسرح نورالدين بن محمود).

- **الحاج علي بن مصطفى**: أدار جرائد عديدة مثل "الأمّة" و"المشير" و"الممثّل". كانت سلط الحماية تضايقه وتنزع منه كلّ جريدة يؤجّرها من صاحب امتيازها ولم تمنحه رخصة إصدار أيّة صحيفة رغم مطالبه الكثيرة وإلحاحه الكبير. ولمّا ضاق صدره ونفذ صبره بعث نشرة في حجم جريدة تحت اسم (سياسة اليوم) بدون رقم فحذّرت السلطة كافة المطابع بأن لا تطبع له شيئا من هذا القبيل مستقبلا. كان الحاج علي بن مصطفى وطنيّا مخلصّا حرص على القيّام بدعايّة إيجابيّة للحزب الدستوري بدون تكليف من أيّ أحد.

- **محمّد المنصف المستيري**: وهو نجل الشيخ حمّودة المستيري من مؤسّسي الحزب الحرّ الدستوري التونسي.

استهلّ الكتابة في "الصواب" بتشجيع من الشيخ علي كاهيّة ثمّ في "الأمّة"و"الإتّحاد" و"المبشّر" و"لسان الشعب". كما راسل صحف شرقيّة مثل "السياسة" و"المحروسة" و"كوكب الشرق" و"الأهرام".

أصدر سنة 1934 "الإرادة" لسان الحزب الدستوري القديم وقد إشتهرت بمقالاتها الرصينة ودراساتها القيّمة ووطنيّتها فتعرّضت عدّة مرّات للتعطيل

إلى أن توقّفت نهائيّا سنة 1955 فساهم في "الإستقلال" جريدة اللّجنة التنفيذيّة.

- **الهادي العبيدي:** اشتغل بالصحافة مدّة زادت عن الأربعين سنة وهو من الصحفيّين القلائل (المخضرمين) إذ إشتغل قبل الاستقلال وبعده. كان من جماعة "تحت السور" وعمل في عديد صحف الثلاثينات وساهم في بعث الإذاعة التونسيّة. أصدر سنة 1949 جريدته الأسبوعيّة (الصريح) لكنّها لم تعمّر طويلا. ولما تأسّست "الصباح" في غرة فيفري 1951 أعطاها من صحّته وتجربته الكثير ممّا مكّنها من مواصلة البروز.

تعتبر الصحافة من الوسائل التي إعتمدها الوطنيّون لتوعيّة الشعب وتجنيده للتّصدّي للاستعمار. ولئن تعتبر الصحافة سلاحا إستغلّته الحركة الوطنيّة لتحقيق أهدافها فقد كانت أيضا وسيلة تثقيف هامة يمكن بلوغها بأقلّ جهد من الكتب فساهمت في الرّفع من مستوى التونسيّين وعرّفتهم على حضارات كانوا يجهلونها.

ساهم في هذا المجهود صحفيّون عصاميّون تخرّجوا من الزيتونة ومن المدارس العربيّة الفرنسيّة ثمّ من الجامعات الفرنسيّة فضحّوا من أجل ما اعتبروه "مهمّة مقدّسة" بأموالهم ومجهوداتهم.

وقد صدم الكثير منهم لمّا شرعت سلط تونس الفتيّة في تلجيم أصواتهم وأقلامهم حتّى عاود بعضهم الحنين إلى عهد الحماية رغم مرارته.

د. السينمـا

تعرّفت الإيالة التونسيّة في العهد التركي العثماني على "الكاراكوز" أو "خيال الظلّ" ويعتمد على دمى من الجلود المجفّفة ألوانها متبايّنة تحرّك بعصا وراء ستار من القماش الأبيض يسلّط عليه الضوء فيبان ظلّها.

كما تعرّفت أيضا على "صندوق الفرجة" أو "صندوق الدنيا" وهو صندوق خشبي مستطيل مزركش برسومات ملوّنة. توجد في أحد وجوهه ثقوب متقاربة مستديرة الشكل مغطّاة بزجاجة مكبّرة لكي يتسنّى للناظر أن يشاهد من خلالها داخل الصندوق أين توجد بكرة على كلّ طرف مثبّت عليها لفّة ورق عليها صور تروي حكايات ...

يقوم صاحب الصندوق بتحريك لفّة الورق مع شرح مشوّق للصور من نوع: "بلاد الشام شام الله في ملكه" وهو كلام لا معنى له لكنّه مشوّق يشدّ الصغار و الكبار.

قدّم الإخوة (Lumière) "لوميار" بفرنسا أوّل عرض سينمائي سنة 1895 وبعد 14 سنة حلّ ملتقطو صور بالإيالة التونسيّة بعثتهم مؤسّسة "لوميار" بحثا عن مناظر "خلّابة ومثيرة ومتوّحشة". أخرج هؤلاء السينمائييّن 11 شريطا قصيرا مدّة كلّ واحد دقيقة. كانت المشاهد مستوحاة من الحياة اليوميّة لسكّان الإيالة ومن بعض مظاهر قصور البايات. ولاقت الأشرطة عند عرضها نجاحا جماهيريّا كبيرا.

أمّا أوّل قاعة عرض بأتمّ معنى الكلمة (سينما) فقد ظهرت سنة 1907 وهي (l'Omnia Pathé) "لمنياباتي" في زاوية نهجي(Amilcar) "أميلكار" و(Hannon) "حنون" بالعاصمة.

كان أوّل شريط سينمائي يصوّر بالإيالة هو Les Cinq Gentelmen Maudits "الخمسة المهذّبين الملعونين ".

أمّا أوّل مساهمة لتونسييّن في شريط سينمائي فكانت من إخراج (Charles-Roger Dessort) "شارل روجي دسور" "قصّة معروف" وكتب السيناريو الطيّب بالخيريّة وساهم في التمثيل محمّد مدلجي. كان الفيلم الثاني من إخراج (Victor Toujariski) "فكتور تورجزركي" وعنوانه: "ألف ليلة وليلة" (Les milles Et Une Nuits).وصوّر الشريطان في القيروان.

عرفت السينما التونسيّة منعرجا هاما مع اليهودي التونسي (Albert Samama Chikly) "ألبار شمامة شكلي". كان "شكلي" ملتقط صور شمسيّة محترف ثمّ مراسل وكالة "باتي". عمل صحفي "سينمائي" خلال الحرب الكبرى لحساب المصلحة السينمائيّة للجيش الفرنسي.

أخرج "شكلي" شريطين طويلين سنة 1920 و1923. أعطى دور المرأة البدويّة التونسيّة لابنته (Haydée) "هايدي" (عرفت بهايدي طمزالي بعد زواجها من جزائري).

كانت "هايدي" أوّل ممثّلة تونسيّة وقد نجحت في دورها فاقترح عليها بعد ذلك المخرج الأمريكي (Rex Ingram) "ركس انكرام" عقدا في (Hollywood) "هوليود" بعد تألّقها في شريط (L'Arabe) "العربي" أمام الممثّل الشهير (Roman Navarro) "رومان نافارو". لكنّ والدها أقنعها بإعطاء الأولويّة لدراستها قبل كلّ شيء. أمّا أوّل ممثّلة عربيّة تونسيّة فكانت حسيبة رشدي في دور أسنده لها عبد الحميد بن حسن في شريط (Tergui) "الترقي" سنة 1935.

لكنّ نقّاد السينما اعتبروا أنّ أوّل فيلم تونسي هو "مجنون القيروان" وقد صوّره مخرج عصامي (F. KREUSY) "ف كروزي" (إبنوسي أي نجار أثاث) وأنتجته مؤسّسة فرنسيّة. تدور أحداثه حول حبّ مستحيل بين البطل العاشق والبطلة المعشوقة لكنّها كانت مخطوبة لابن عمّها منذ صغر سنّهما... كان "مجنون القيروان" أوّل فيلم تونسي ناطق وغنائي.

تقمّص دور البطولة فيه محي الدّين بن مراد بمساهة الراقصتين المغنيّتين "فليفلة الشاميّة" و"سلمى رضا" وهو اسم مستعار.

تطوّرت شؤون السينما في الإيالة منذ 1946 عندما بعث (Georges Derocles) "جورج دروكل" أوّل مؤسّسة إنتاج سينمائي أسّست ستوديوهات لإخراج الأفلام الطويلة: وهي (Studios Africa) "ستوديوهات إفريقيا" وكان رأسمالها 70% من تمويل خاص و30% تونسي عمومي.

أنجزت "ستوديوهات إفريقيا" بين 1946 و1954: 56 شريطا من مختلف الأحجام. لكن بعد الاستقلال وقع تحويل جميع اللوازم وآلات التصوير والتحميض وغيرها خلسة إلى الجزائر التي مازالت تحت الحكم الفرنسي.

حصل سنة 1957 حدث سينمائي هام تمثّل في إخراج الفرنسي (Jacques Baratier) "جاك بارتيي" شريط "جحا". اعتبر الشريط حدثا هاما لمساهمة دولة الاستقلال الفتيّة في الإنتاج (بعد رفض المغرب) بـ17 مليون فرنك فرنسي أي عشر الميزانيّة التونسيّة.

شارك في الشريط عمر الشريف في دور" جحا". أمّا من الجانب التونسي فقد شارك كلّ من مصطفى الفارسي والهادي خليفة وعلي عبد الوهاب كمساعدين للمخرج.

أعدّ مصطفى الفارسي النسخة العربيّة للشريط. كما ساهم في وضع الديكور والملابس جلال بن عبد الله (أصبح بعد وفاة علي بن عياد مدير فرقة مدينة تونس و توّفي في سبتمبر 2017) مع (Georges Koskas) "جورج كوسكاس".

ساهمت في الشريط كلّ من حسيبة رشدي وزينة بوزيّان وزهرة فايزة والإيطاليّة التونسيّة (Claudia Cardinale) "كلوديا كردنال" وتقمّصت دورا صغيرا كنادلة.

شاركت تونس بشريط "جحا" في مهرجان "كان" الدولي لسنة 1958 ولها الحقّ في ذلك مادامت قد ساهمت في الإنتاج.

كانت الإيالة التونسيّة تستورد أفلاما فرنسيّة وإيطاليّة وأمريكيّة ومصريّة وهنديّة... تقوم بتوزيع الأفلام مؤسّسات فرنسيّة وأمريكيّة ومؤسّسات محليّة على ملك فرنسيّين و يهود.

حاول الفرنسيّون خلال الحرب العالميّة الثانيّة وبعد نزول قوّات المحور بتونس وضع يدهم على المؤسّسات السينمائيّة التي يملكها اليهود فأسّسوا للغرض مؤسّسة (L'Omnium Cinématographique) "الأمنيوم السينمائي" واستحوذوا على تلك المؤسّسات رغم معارضة الوزير الأكبر محمّد شنيق. وقد تمكّن اليهود من استرجاع مؤسّساتهم وقاعاتهم بعد إنتصار الحلفاء في ماي 1943.

كان الإقبال جماهيريّا على قاعات السينما ففاق عددها 100 قاعة مزوّدة بآلات بثّ 35 مم وأكثر من 50 قاعة مزوّدة بآلات بثّ 16 مم. وتوجد 65% من القاعات بالعاصمة والبقيّة بمدن ومناطق الإيالة. كما تتواجد قاعات عرض وقتيّة أو ظرفيّة طيلة شهر رمضان بربضي الحلفاوين وباب سويقة وباب الجديد وباب منارة.

تعتبر قاعة (Nuñez) "نوناز" وهي على ملك إيطالي من أقدم قاعات العاصمة وقد ذكر أحمد توفيق المدني في كتابه "حياة كفاح" (ص 54-55) أنّه حضر بها صحبة ابن خالته سنة 1912 عرضا سينمائيّا وكانا المسلمان الوحيدان وكان الشريط من النوع الدعائي ضدّ الليبيّين ويروي قصّة نزول الجيش الإيطالي بطرابلس ويصوّر الليبيّن وهم يفرّون على الحمير والجمال... صاح الشاب أحمد توفيق: "هذا تدليس هذا كذب هذا تضليل... ولمّا هبّ التونسيّان بالخروج انهالت عليهما لكمات عنيفة من كلّ جانب.

هرب الشابان من نهج قرطاج (أين توجد القاعة) متّجهين نحو باب سويقة...

وجدت في منطقة (Le Passage) "الباساج" قاعة (L'Ecran) "الشاشة" و"الستار" (Star) واصلتا بثّ الأفلام إلى الستينات وفي نهج مرسيليا (Le Régent) مع قاعات (Le Palmarium) و(Le Globe) و(L'Empire) وغيرها.

بثّت قاعتا باب قرطاجنة وهي (L'Odéon) و(Lido) أفلاما سبق أن بثّتها قاعات أسعارها أرفع مثل (Le Capitole) و(L'ABC) و(Le Paris)...

ساهمت هذه القاعات إلى عهد أدركناه في الستينات من تمكين الشبّان بحكم تواضع ثمن التذاكر مقارنة بقاعات سينما باب البحر من اكتشاف روائع السينما العالميّة مع أفلام (Tarzan) "طرزان" و(Zorro) "زورو" وغيرها.

كما اختصّت بعض القاعات "كالحمراء" و(Ciné Soir) في بثّ الأفلام المصريّة التي عرفت أيضا فترة مجدها في الأربعينات والخمسينات.

أفرز التعرّف على فنون الموسيقى (خاصة العصريّة) والمسرح والسينما مع انتشار الصحف تأثيرا عميقا في سلوكات التونسيّين ذكورا ثمّ إناثا.

بادر الرجال بحكم تركيبة المجتمع التونسي تدريجيّا بالتردّد على قاعات هذه العروض وكانت الأسبقيّة لليهود وخاصة يهود "قرانة" بحكم تعوّدهم على هذه الممارسات المألوفة في أوروبا وخاصة في إيطاليا.

نسج على منوالهم يهود الإيالة فكانت اليهوديّات أوّل المغنيّات والممثّلات والراقصّات و"الحاضرات" للحفلات مع أزواجهنّ خاصة من الفئة المترفّهة.

انسجم التونسيّون من يهود ومسلمين تدريجيّا في هذا المناخ العام فظهرت المطربات والراقصات (كانت في البداية بعضهنّ مومسات أميّات) خاصة بعد ارتفاع نسق النزوح إثر الحرب الكبرى وتردّي أوضاع الريفيّين.

بدأ "أبناء البلد" من العائلات المحترمة باقتحام ميادين الموسيقى والمسرح والسينما وتكوين الصحف بدوافع سياسيّة أو إقتصاديّة مع إنشاء مطابع على غرار زين العابدين السنوسي وعائلة المستيري...

أقبلت بين الحربين بعض النسوة من فئات متوسّطة على تعاطي هذه الفنون وكنّ قد تعلمن القراءة والكتابة على غرار شافيّة رشدي وحسيبة رشدي وفتحيّة خيري...

ومع تعليم العائلات الكبيرة بناتها أصبحن يطالعن الصحف ويصاحبن بعولهنّ لهذه الحفلات على غرار العائلات اليهوديّة والأوروبيّة والمغلوب مدفوع غريزيّا بتقليد الغالب أو النسج على منواله .

لكن مع تأسيس "راديو تونس" دخلت الإيالة وسكّانها عهدا جديدا.

هـ الراديو

انطلقت مغامرة "الراديو" في الإيالة منذ 1924 عندما ركّزت محطة إرسال للهواة بالقصبة. ظهرت محطّات إرسال يديرها الخوّاص في 17 جوان 1935 ببنزرت (Radio Bizerte) "راديو بنزرت" وبصفاقس (Radio Sfax) "راديو صفاقس".

كانت المحطّتان تبثّان برامجهما خلال 3 أو 4 ساعات في اليوم تلتقطها الجاليّة الأوروبيّة بالخصوص.

ظهر في 21 جانفي 1937 "راديو تونس" و"راديو سوسة" وتوّج هذا التمشّي بإبرام إتّفاق في 15 سبتمبر 1938 بين الإيالة التونسيّة والحكومة الفرنسيّة ممّا أفرز ظهور إذاعة تونس في 15 أكتوبر 1938.

وقع الإشراف على الإذاعة التونسيّة من 1938 إلى 31 مارس 1957 من قبل (Radiodiffusion Télévision Française) "الراديو والتلفزيون الفرنسي" المعروف بـ (R.T.F).

احتجبت الإذاعات الصغيرة الخاصة مع تداعيات الحرب العالميّة الثانيّة (بما فيها "راديو تونس" الذي أصبح يسمّى "راديو قرطاج" وبقيّت الإذاعة التونسيّة تحتكر بمفردها البثّ الإذاعي). أصبح مديرها يتبع مباشرة (R.T.F) التي زاد أمر 26 أوت 1948 في مراقبتها للإذاعة التونسيّة.

كما حرص الأمين باي منذ 1953 على تجهيز الإيالة بشبكة بثّ تلفزي أكّدتها اتفاقيّة صلاحياتها تمتدّ على 30 سنة أمضيت بين حكومة الباي والسلط الفرنسيّة يمثّلها المقيم العام (Voisard) "فوازار".

أكّدت الاتفاقيّة بالخصوص على إلزام (R.T.F) بالإيالة على أن يكون ربع عامليها من حاملي الجنسيّة التونسيّة مع فرض إتاوات على أجهزة التلفزيون (كما هو الشأن بالنسبة للمذياع) تقطتع منها إدارة (R.T.F) 75% من عائدات ومضات الإشهار التي ستبثّها التلفزيون المزمع بعثها. لكنّ تسارع الأحداث السياسيّة لم يمكّن من تجسيم المشروع الذي انطلق بعد الاستقلال.

كانت الإذاعة التونسيّة حدثا إعلاميّا وثقافيّا وفنيّا بارزا وقد بادر أصحاب المقاهي "بتركيز" مذياع كبير خاصة من صنع مؤسّسة (Marconi) "ماركوني" فازداد عدد زبائنهم وأصبح بعضهم مشدودا إلى مكانه المعتاد في مقهى "حومته" قريبا كلّ القرب من تلك " الأعجوبة " التي فتنته.

بثّت الإذاعة الأخبار والحفلات الموسيقيّة والأسمار والروايات... وقد ساهمت أقلام وأصوات في "تأثيث" مختلف البرامج فشدّ الشيخ الفاضل بن عاشور بمحاضراته ذات اللّغة السلسة الواضحة الخالية من التكلّف مستمعين من كلّ الفئات و"استلذّ" عشاق الأدب بما يقدّمه نورالدين بن محمود خاصة أنّه كان موسوعة "متنقّلة".

واضب المستمعون على أسمار حسين الجزيري الظريفة والطريفة ذات الإستعارات والمجاز ففهمها كلّ مستمع حسب مستواه.

أمّا عبد العزيز العروي فكان فارس الإذاعة لتنوّع إختصاصاته منها السمر والحكايات وحتّى التعليق الرياضي على مقابلات كرة القدم ولازال من عاصروا تلك الفترة يتذكّرون البعض من تعاليقه المباشرة والظريفة منها: "ياخو الكورة، خذا الكورة... "ولد سيدنا" (صلاح نجل الأمين باي لعب

ضمن نادي حمام الأنف) آه آه آه (لتشويق المستمعين) ياخي ياخي الله غالب فكهالوا..."

كانت البرامج في البداية تبثّ مباشرة وكان الجوّ (حسب من عملوا في الإذاعة وقتئذ) بين العاملين ومختلف المتعاقدين معها من أساتذة وصحفيّين وشيوخ ومطربين ومطربات وقارئي أخبار.. يكتنفه السرور والمرح "برشة ضمار" من ذلك ما يدور أحيانا مثلا من ظرف الحديث بين "نانة" شافية رشدي والعلاّمة الشيخ الفاضل بن عاشور الذي كان مع وقاره وهيبته خفيف الظلّ متحدّثا بارعا لطيفا بشوشا لذلك أقبل المستمعون من كلّ الفئات على محاضراته فحبّبهم في ديننا وعرّفهم بمذهبنا السنّي المالكي المتسامح.

يمكن أن نعتبر عثمان الكعّاك ومحجوب بن ميلاد من فرسان الإذاعة الأفذاذ فقد كانت برامجهما التاريخيّة والأدبيّة تشدّ المستمعين وتساهم في تدعيم ثقافتهم.

أقبلت العائلات الميسورة وحتّى المتوّسطة على اشتراء المذياع خاصة مع البيع (بالتقسيط) فدخلت الموسيقى والمسرح والصحافة البيوت بدون استئذان وتعرّف التونسيّون على ممثّلين وممّثلات ومطربين ومطربات حرصوا على مشاهدتهم مبشارة في المسارح وقاعات العروض.

استقرّت الإذاعة في المبنى الموجود بساحة العملة (لا زال أحد المقاهي في مدخل "نهج الأمالحية" (Rue des Salines) يحمل اسم مقهى الإذاعة ثمّ انتقلت في بداية الخمسينات إلى مقرّها الحالي بـ71 شارع باريس الذي أصبح شارع الحريّة بعد الإستقلال.

مكّنت الصحافة والموسيقى والمسرح والسينما والإذاعة التونسيّين من التعرّف على عوالم وشعوب وحضارات جديدة فاكتشفوا أنماط عيش تبنّوا جانبا منها ممّا أكسبهم مواقع في عديد المجالات خاصة مع إنتشار التعليم

بفضل الكتاتيب والمدارس والمعاهد العربيّة الفرنسيّة كالصادقيّة والعلويّة... وجامع الزيتونة مع وجود مؤسسات تعليم عال وهي:

(L'Ecole Supérieure De Langue Et Littérature Arabes) "المدرسة العليا للّغة والآداب العربيّة" وتأسّست سنة 1922 و(L'Ecole Des Beaux Arts) "مدرسة الفنون الجميلة" وظهرت سنة 1923.

ساعدت هذه المكتسبات الشعب التونسي على الانصهار في المدّ التحرّري الجارف فكانت تداعيّات هذه السلوكات الجديدة وبالخصوص الثّقافيّة عامة إيجابيّة خاصة مع بداية تحرّر المرأة ممّا كان "محظورا" عليها كالتعليم فتراجعت التقاليد الباليّة تدريجيّا وانتشر بنسق ما انفكّ يتسارع الإقبال على مختلف الفنون والإبداعات.

خاتمـــــــة

تطرّقنا في هذا التأليف إلى موضوعات سياسيّة واقتصاديّة واجتماعيّة وأثريّة للعهد التركي العثماني.

وقد وقع التعرّض في الباب الأوّل إلى الأحداث السياسيّة التي عرفتها البلاد منذ 1505 وما تلاها خلال حكم الباشاوات القصير والدايات وخاصة الدولتين المراديّة والحسينيّة. وقد اتّبعنا تخطيطا قوامه التّسلسل التاريخي لتمكين القاريء من متابعة الأحداث التاريخيّة بسهولة.

صفوة القول أنّ حكّام العهد التركي العثماني بنوا سلطتهم على قوّة الجند خاصة أنّهم جلبوا تقنيّات عسكريّة يجهلها سكّان البلاد الأصليّين.

أمّا الركيزة الثانية فكانت الإنتماء الديني فالإسلام الذي ساندوه وساندهم الأهالي إلى حدّ ما باسمه ساهم في "قبول" وحتّى "السكوت" أحيانا على تجاوزاتهم. إذن كان الدين وازعا لإرادتهم المطلقة وقد شمل كافة الميادين منها القانونيّة والعدليّة بحيث لا يترك للسلطة السياسيّة سوى حق التنظيم والردع.

وبصفة عامة وإلى سنة 1881 مارس كلّ حكّام العهد التركي العثماني حكما فرديّا مع هيمنة الأتراك العثمانيّين وبالخصوص الجند إلى أن حلّ مكانهم المماليك والكراغلة فسيطروا على دواليب الدولة من جيش وإدارة ومختلف الوظائف الأخرى مع الإستعانة بالأندلسيّين والأعيان المحليّين خاصة منذ القرن 19.

وقع التطرّق في الباب الثاني إلى الآثار الباقيّة أوالمندثرة للإيالة التونسيّة خلال الحكم التركي العثماني وقد شملت الدراسة مختلف العناصر المعماريّة للعمارة مع ما دخلت عليها من تأثيرات متنوّعة منها النقش على الجبس والخزف المطلي وغيرها مع التحسينات المختلفة والإقتباسات العديدة... فحصلت بعض الجماليّة المعماريّة وشيء من روعة الزخرف ممّا يخوّلنا الحديث عن طابع معماري ميّز العهد التركي العثماني.

ركّزنا في الباب الثالث على أوضاع الإيالة على الصعيد الاجتماعي والسلوكي والثقافي خلال العهد التركي العثماني مع تأثيرات الواقع المنبثق عن الاستعمار الفرنسي.

كانت أوضاع السكّان خاصة الشرائح الضعيفة في الأرياف والمهمّشة في المدن عامة صعبة للتعسّف الجبائي وتعدّد الإضطرابات السياسيّة عصرئذ كما كانت المجاعات والأوبئة دوريّة ومخلّفاتها وخيمة على النسيج الاجتماعي.

وقد اكتسب السكّان سلوكات جديدة في العصر التركي العثماني عرّفها الأعيان كالفقهاء وهم الخاصة "بالعادات المشينة" أو "الخائبة" منها انتشار كلّ ما وقع ذكره من خمر و"كيف" وقمار وبغاء... وكذلك لغة جديدة "فاحشة" انتقلت من السوقة والهامشيّين إلى "أولاد الحلال" كالحرفيّين وحتّى لبعض من انتموا لفئة الأعيان رغم "تغليف" كلامهم "بغطاء مستور" عرف في العاصمة "بالغشّة" يعني الاستعارات والمجازات. وفي هذا الصدد كتب بيرم التونسي متعجّبا مقاله الشهير بجريدة "الزمان" في 14 أوت 1934

وعنوانه "مدينة الشتائم": "من العجب أن يكون الدين في هذا البلد أوّل شيء تضحّي في سبيله الأرواح ثمّ يكون أوّل مسبوب على ألسنة الجماهير من جميع الطبقات... تسمع في كلّ مكان حناجر تنطلق بذكر أعضاء التناسل وتقليبها على كلّ وجوه الاستعارات والمجازات ولا يقتصر ذكرها على ساعات الخصام ولكن نسمعها في البيع والشراء والجدل والمزح... تكاد تكون تونس الوحيدة في العالم التي لا يراعي أوباشها آداب السير والحديث ولا أخصّ بذلك مسلميها فقد انغمسّت كلّ ألسنة سكّانها في البذاءة وأصبحت كأنّها من علامات الرجولة والفتوّة..."

ولعلّ ما لم يتفطّن له بيرم التونسي هو أنّ هذه اللّغة الفاحشة هي رد فعل ضدّ النّخبة والحكّام الأتراك العثمانيّين وخاصة سلط الحماية إذ تحمل في طيّاتها معاني الرفض والتمرّد.

كما أثّرت الصحافة والمسرح والموسيقى والراديو الذي دخل البيوت بدون استئذان في سلوكات التّونسيّين بصفة عامة إيجابيّة.

فكيف سيكون وضع البلاد والعباد بعد انتهاء العهد التركي العثماني إثر إعلان الجمهوريّة في 25 جويلية 1957 ؟؟؟.

المصادر والمراجع

- ابن أبي الدينار (محمّد الرعيني) المؤنس في أخبار إفريقيا وتونس. تونس المكتبة العتيقة 1967.

- ابن أبي الضياف (أحمد) إتحاف أهل الزمان بأخبار ملوك تونس وعهد الأمان 8 أجزاء. تحقيق لجنة من كتابة الدولة للشؤون الثقافيّة والإرشاد. تونس المطبعة الرسميّة 1963-1964.

- ابن عاشور (محمّد الفاضل) تراجم الأعلام. تونس الدار التونسيّة للنشر 1970.

- ابن قفصيّة (عمر) أضواء على الصحافة التونسيّة 1860-1970 .تونس دار بوسلامة للطباعة والنشر (بدون تاريخ).

- ابن ميلاد (أحمد) وإدريس (محمّد مسعود) الشيخ عبد العزيز الثعالبي والحركة الوطنيّة الجزء الأوّل. تونس منشورات بوذينة 1992.

- الإمام (رشاد) سياسة حمّودة باشا في تونس (1782-1814). تونس كليّة الآداب والعلوم الإنسانيّة 1980.

- الإمام (رشاد) سيرة مصطفى بن إسماعيل. تونس المعهد القومي للآثار والفنون 1980.

- البرقاوي (محمّد) سياحة وأسفار في تونس سنوات الإيالة. ترجمة مولدي الحبشي. تونس سنباكت 2004.

- بشروش (توفيق) موسوعة مدينة تونس . تونس البرنامج الوطني حول المدن التونسيّة السلسلة التاريخيّة عدد 8، 1999 .

- باي (المختار) حسين بن علي مؤسّس الدولة الحسينيّة . ترجمة البشير بن سلامة. تونس الأطلس للنشر 2009.

- البلهوان (علي) تونس الثائرة . القاهرة المطبعة العالميّة 1954.

- بوحديبة (عبد الوهاب) الجنسانيّة في الإسلام. تونس دار سراس للنشر 2000.

- بيرم (محمّد الخامس) صفوة الإعتبار بمستودع الأمصار والأقطار. تحقيق رياض المرزوقي وآخرون. تونس بيت الحكمة 1989.

- التشايجي (عبد الرحمان) المسألة التونسيّة والسياسة العثمانيّة (1881-1913) نقله عن الفرنسيّة وعلّق عليه عبد الجليل التميمي. تونس دار الكتب الشرقيّة 1973.

- التونسي (خير الدين) أقوم المسالك في معرفة أحوال الممالك. تحقيق المنصف الشنّوفي . تونس الدار التونسيّة للنشر 1972.

- التيمومي (الهادي) تاريخ تونس الإجتماعي 1881 -1956 . تونس دار محمّد علي الحامي للنّشر 1997.

- جتين (أتيلان) خير الدين باشا التونسي من خلال وثائق تونسيّة وتركيّة نادرة . ترجمة مصطفى الستيتي . تونس منشورات وزارة الثقافة.

- الجزيري (حسين) مقامات.تحقيق وتقديم الحبيب بن فضيلة . تونس المركز الوطني للإتّصال الثقافي 1998.

- الحشايشي (محمّد عثمان) العادات والتقاليد التونسيّة الهديّة أو الفوائد العلميّة في العادات التونسيّة. دراسة وتحقيق محمّد الحبيب الهيلة . تونس الدار التونسيّة للنشر 1970.

- زبيس (سليمان مصطفى) آثار الدولة الحسينيّة بالقطر التونسي. تونس مطبعة سابي 1955.

- زبيس (سليمان مصطفى) تونس الخضراء وآثارها. تونس مطبعة الشمال 1968.

- الزمرلي (الصادق) تونس في عهد المنصف باي بين الرجاء وخيبة الأمل (1942-1943). تقديم وتعريب حمّادي الساحلي . بيروت لبنان دار الغرب الإسلامي 1989.

- السرّاج (الوزير) الحلّل السندسيّة في الأخبار التونسيّة. تحقيق محمّد الحبيب الهيلة. تونس الدار التونسيّة للنشر 1970.

- الشابي (منصف) صالح بن يوسف حياة كفاح. تونس دار القوس للنصر 1990.

- الشريف (محمّد الهادي) تاريخ تونس . تونس سيراس للنشر 1998.

- الشنّوفي (علي) الوزير خير الدين ومعاصروه. تونس بيت الحكمة 1990.

- عبد السلام (أحمد) رسائل حسين إلى خير الدين الجزء الأوّل والثاني. تونس بيت الحكمة 1992.

- عبد المولى (محمود) مدرسة باردو الحربيّة. تونس الدار العربيّة للكتاب 1977.

- عبد الوهاب (حسن حسني) خلاصة تاريخ تونس. تونس الدار التونسيّة للنشر 1968.

- فودة (فرج) الحقيقة الغائبة. الطبعة الثالثة. القاهرة دار الفكر للدراسات والنشر والتوزيع 1998.

- القاسمي (فتحي) الشيخ محمّد بيرم الخامس حياته وفكره الإصلاحي. تونس بيت الحكمة 1990.

- القليبي (محي الدين) مأساة عرش. القاهرة 1948.

- المحجوبي (علي) إنتصاب الحماية الفرنسيّة بتونس. تونس دار سيراس للنشر 1986.

- مخلوف (محمّد) شجرة النور الزكيّة في طبقات المالكيّة. تونس المطبعة السلفيّة 1929.

- المدني (أحمد توفيق) حياة كفاح مذكّرات الجزء الأوّل والثاني. الجزائر الشركة الوطنيّة للنشر والتوزيع 1976-1977.

- مزالي (محمّد الصالح) الوراثة على العرش الحسيني ومدى إحترام نظامها. تونس الدار التونسيّة للنشر 1969.

- المستيري (سعيد) المنصف باي الحكم والمنفى. ترجمة هشام القروي. تونس دار الأقواس للنشر 1991.

- المعموري (الطاهر) جامع الزيتونة ومدارس العلم في العهدين الحفصي والتركي. تونس الدار العربيّة للكتاب 1980.

مقالات باللّغة العربيّة

- ابن ساسي (يوسف) الأقليّة اليهوديّة بجزيرة جربة بين الخرافات والواقع التاريخي. المجلّة التاريخيّة المغاربيّة العددان 99-100 ماي 2000. الصفحات 411-444.

- ابن مصطفى (محمّد صالح) حكم الأمين باي بين ثقل الإرث وجسامة المسؤوليّة. المجلّة التاريخيّة المغاربيّة العددان 85-86 ماي 1997. الصفحات 11-32.

- ابن مصطفى (محمّد صالح) مواقف النديم من أبرز القضايا والأحزاب السياسيّة التونسيّة بين الحربين مجلّة معهد الآداب العربيّة (IBLA) عدد183 1999. الصفحات 41-56.

- ابن مصطفى (محمّد صالح) محمّد شنيق رجل التحديّات . المجلّة التاريخيّة المغاربيّة . العددان 99-100 ماي 2000. الصفحات 445-482.

- ابن مصطفى (محمّد صالح) مساهمة المنجي سليم في بناء مرتكزات الدولة التونسيّة أعمال المؤتمر الثاني حول بورقيبة والبورقيبيّون وبناء الدولة الوطنيّة.منشورات مؤسّسة التميمي للبحث العلمي والمعلومات زغوان 2001. الصفحات 13-32.

- ابن مصطفى (محمّد صالح) أحمد الصافي: نشاطه السياسي وقيادته الحزب الحرّ الدستوري .روافد مجلّة المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنيّة العدد السادس 2001. الصفحات 61-90 .

- التميمي (عبد الجليل) مغامرة الحماية التونسيّة على وهران سنة 1831. المجلّة التاريخيّة المغربيّة عدد5 جانفي 1976 – الصفحات 5-19.

- ضيف الله (محمّد) ملاحظات حول الوزن الديمغرافي والإقتصادي للمجموعة الأندلسيّة بزغوان في منتصف القرن التاسع عشر. المجلّة التاريخيّة المغاربيّة العددان -85-86 ماي 1997. الصفحات 91-98.

- الطويلي (أحمد) برنامج خير الدين الإصلاحي. المجلّة التاريخيّة المغربيّة عدد9 جويلية 1977. الصفحات 149-154.

- مزالي (محمّد الصالح) تحبيس محمّد الصادق باشا عدّة أملاك لفائدة المعهد الصادقي المجلّة التاريخيّة المغربيّة عدد6 جويلية 1976. الصفحات 129-132.

BIBLIOGRAPHIE GENERALE

LES OUVRAGES

- A (De Flaux), La Régence de Tunis au dix-neuvième siècle . Alger Bastide 1865.

- Abdelkafi (Jellal), La Médina de Tunis espace historique . presses du C.N.R.S. Paris 1989.

- Abdesslem (Ahmed), Les Historiens Tunisiens du XVII^{ème} , XVIII^{ème} et XIX^{ème} siècles. Essai d'histoire culturelle. publications de l'Université de Tunis. Tunis 1973.

- Amine (Samir), le Maghreb moderne. Editions de Minuit . Paris 1970.

- Arrouas (Albert), livres d'or : Figures d'hier et d'aujourd'hui . Tunis 1932 et 1942.

- Attal (Robert) et Sitbon (Claude), regards sur les juifs de Tunisie. Albin Michel . Paris 1980.

- Bachy (Victor), Le Cinéma de Tunisie.1956-1977.STD.Tunis 1978.

- Ben Abdallah (Chadly), Tunis au passé simple. S.T.D. Tunis 1977.

- Ben Abdallah (Chadly), Tunis Ragabouche .Serviced Edition. Tunis 1996.

- Ben Achour (Mohamed El Aziz), catégories de la société tunisoise dans la deuxième moitié du XIX[ème] siècle, les élites musulamanes. Ministère des Affaires Culturelles. Tunis 1989.

- Berques (Jacques), Le Maghreb entre deux guerres. Collection Esprit . Paris 1978.

- Bouali (Mahmoud), le soldat tunisien trois mille ans de gloire, édité par le Ministère de la Défense Nationale. Tunis 1973.

- Boubaker (Sadok), La Régence de Tunis au XVII[ème] siècle ses relations commerciales avec les ports de l'Europe méditerranéenne. Marseille Livourne. Zaghouan 1987.

- Casemajor (Roger), L'Action nationaliste en Tunisie du pacte fondamental de M'Hamed Bey à la mort de Moncef Bey 1857-1948. Tunis 1948 (sans date).

- Chater (Khélifa), Dépendance et mutations précoloniales. La Régence de Tunis de 1815 à 1857. publications de l'Université de Tunis . Tunis 1984.

- Charfeddine (Moncef), Deux siècles de théâtre en Tunisie. Tunis les Editions Ibn charaf (sans date).

- Chelbi (Mustapha), la musique en Tunisie. Les presses de Finzi . Tunis 2007.

- Chérif (Mohamed Hédi), pouvoir et sociètè dans la Tunisie de Housayen Ben Ali (1705-1740). 2 vols. Faculté Des Sciences Humaines de Tunis. Tunis 1984-1986.

- Dabbab (Mohamed), les délégations destouriennes 1919-1921 ou la naissance du Destour. M.T.E .Tunis 1980.

- Djedidi (Hafedh), le théatre tunisien dans tous ses états .Dar El Mizen.Tunis 2003.

- Dumant (Henri), La Régence de Tunis. S.T.D. Tunis 1971 .

- El Materi (Mahmoud), Itinéraire d'un militant (1926-1942) CERES productions. Tunis 1992.

- El Mokhtar (Bey), les Beys de Tunis (1705-1957).Hérédité-Souveraineté -Généalogie .Serviced.Tunis 2002.

- Gabous (Abdelkarim), Silence, elles tournent ! Les femmes et le cinéma tunisien. CERES Editions. Tunis 1988.

- Gagniage (Jean), les origines du protectorat français en Tunisie (1861-1881). P.U.F Paris 1959.

- Guettat(Mohamed), La musique classique du Maghreb. Sindbad. Paris 1980.

- Hermassi (Abdelbeki), Etat et société au Maghreb. Etude Comparative. Anthropos. Paris 1975.

- Houidi (Fethi) et Najar (Ridha), Presse Radio et Télévision en Tunisie .M.T.E. Tunis 1983.

- Julien (Charles – André), Histoire de l'Afrique du Nord : Tunisie-Algérie – Maroc de la conquête arabe à 1830 2 vols, 2ème édition. Payot. Paris 1966.

- Kriken (GS), Khayr Al Din et la Tunisie (1850-1881). Leiden 1976.

- Laroui (Abdallah), l'Histoire du Maghreb. Maspero. Paris 1970.

- Largueche (Dalenda et Abdelhamid), Marginales en terre d'Islam . CERES productions . Tunis 1992.

- Mahjoubi (Ali), Les origines du mouvement national en Tunisie 1904-1934. Publications de l'Université de Tunis. Tunis 1982.

- Manuella (Marin), AL - Andalus et les Andalousiens . Traduit de l'Espagnol par Anne Marie La Pillonne . Edisul-Alif-Toubkal.Tunis 2000.

- Mzali (Mohamed Salah) , au fil de ma vie. Collection Léon l'Africain. Editions H.M. Tunis 1972.

- Mzali (Mohamed Salah) et Pignon (Jean), khereddine Homme d'Etat. Mémoires, tome 1. M.T.E 1971.

- Nentoura (De Paradis), Tunis et Alger au XVIII^{ème} siècle . Sindbad. Paris 1983.

- Poncet (jean), la colonisation et l'agriculture européenne en Tunisie depuis 1881. Mouton. Paris 1961.

- Renault (Jacques), Palais et demeures de Tunis (XVI^{ème} et XVII^{ème} siècles) Paris 1967.

- Renault (Jacques), Palais et résidences d'été de la région de Tunis (XVI^{ème} et XIX^{ème} siècles). Paris 1974.

- Renault (jacques), Tunis rues de l'ancienne Médina. S.T.D. Tunis 1978.

- Sebag (Paul), Tunis au XVII^{ème} siècle, une cité barbaresque au temps de la course. S.T.D. Tunis 1989.

- Sebag (Paul), Histoire des juifs de Tunisie, des origines à nos jours . l'Harmattan. Paris 1992.

- Slama (B), l'insurrection de 1864 en Tunisie. M.T.E. Tunis 1967.

- Smida (Mongi), Consuls et consulats de Tunisie au 19ème siècle. Imprimerie de l'Orient. Tunis 1991.

- Serres (V) Lasram (M), Mechra El Melki : chronique tunisienne (1705-1771) par Mohamed Seghir Ben Youssef . Imprimerie Rapide. Tunis 1909.

- Tlili (Béchir), Etudes d'Histoire sociale tunisienne du XIX[ème] siècle . Faculté des Lettres et Sciences Humaines. Tunis 1974.

- Turki (Zoubeir),Tunis naguère et aujourdhui.Adaptation française de Claude Roy. Publications du Secrétariat D'Etat à l'Information et au Tourisme. (Sans date).

- Zbiss (Slimane Mustapha), Monuments musulmans d'époque husseynite en Tunisie .Direction des Antiquités et Arts. Tunis 1955.

- Zbiss (Slimane Mustapha), Monuments de Tunis. S.T.D. Tunis 1971.

- Zmerli (sadok), Figures tunisiennes les contemporains et les autres. M.T.E Tunis 1972.

LES ARTICLES

- Arnoult (Dr), La pénétration intellectuelle française en Tunisie avant le protectorat, dans Revue Africaine 1954 PP 161-193.

- Bachrouch (T), Rachat et libération des esclaves chrétiens au XVII[ème] siècle, dans Revue Tunisienne des Sciences Sociales ns 40-43 PP 121-162.

- Ben Achour (MA), autorités urbaines à Tunis au XIX[ème] siécle, dans I.B.L.A 1988 PP 243-262 et 1989 PP 3-21.

- Ben Mustapha (M.S),prises de position d'un journal indépendant de gauche : « la liberté » 1924-1928, dans Revue d'Histoire Maghrebine ns 97-98 mai 2000 pp 37-56.

- Berchelet (L), en marge du Pacte Fondamental, dans Revue Tunisienne 1939 PP 67-86.

- Braudel (F), les Espagnols et l'Afrique du Nord de 1492 à 1577, dans Revue Africaine 1928 PP 56-81.

- Brunschvig (R), Quelques remarques historiques sur les médersas de Tunisie, dans Revue Tunisienne 1931 PP 261-285.

- Callens (M), Introduction. L'hébergement à Tunis. Fondouks et oukalas, dans I.B.L.A 1957 PP 257-271.

- Djaït (H), Influences Ottomanes sur les institutions, la civilisation et la culture tunisienne du XVI[ème] et XIX[ème] siècles, dans Revue d'Histoire Maghrébine N° 6 juillet 1976 PP 150-156.

- Demeersman (A), Catégories sociales en Tunisie au XIX[ème] siècle d'après la chronique d'Ibn Abi Diaf, dans I.B.L.A N° 117 1967 PP 1-12.

- El Ghoul (Y), Aspects historiques de la cohabitation judéo-musulmane à Nabeul, dans Revue d'Histoire Maghrébine ns 99-100 mai 2000 PP 291-314.

- Grandchamp (P), Documents relatifs à la fin de l'occupation espagnole en Tunisie (1569-1574), dans Revue Tunisienne 1914 PP 1-12.

- Grandchamp (P), Documents concernant la course dans la Régence de Tunis de 1764 à 1769 et de 1783 à 1843, dans les Cahiers de Tunisie 1957 PP 269-340.

- Mantran (R), Bilan et perspectives de l'épigraphie turque pour les périodes pré-ottomanes et ottomanes, dans Revue d'Histoire Maghrébine N° 4 juillet 1975 PP 217-220.

- Pignon (J), La milice des janissaires à Tunis au temps des Deys (1590-1650) dans les Cahiers de Tunisie 1956 PP 301-326.

- Raymond (A), Une liste des Deys de Tunis de 1590 à 1832, dans les Cahiers de Tunisie 1960 PP 129-136.

- Saâdaoui (A), villes et villages andalous de Tunisie : Aménagement, urbanisme et architecture, dans Revue d'Histoire Maghébine ns 97-98 mai 2000 PP 97-122.

- Sebag (P), une ville européenne à Tunis au XVI[éme] siècle, dans les Cahiers de Tunisie 1961- PP 97-107.

- Soumille (P), Le cimetière européen de BAB EL Khadra à Tunis, dans les Cahiers de Tunisie .1971 PP 129-182.

كما اعتمدنا أيضا على وثائق الأرشيف التونسي و وثائق المعهد الأعلى لتاريخ الحركة الوطنيّة وعلى عديد الصحف والمجلاّت، إضافة إلى ذكريات عديد التونسيّين من مختلف الفئات فمكّننا "أرشيف الصدور" من معلومات قيّمة و أحيانا طريفة.

فهرس الصور

فهرس الموضوعات